

العودة إلى الأصل

إلى آل محمد (ص)

الجزء الثاني

(الموسع)

دواعي العودة 2

غسان نعيان ماهر

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

يتقدم المؤلف بخالص الشكر إلى الأخوين العزيزين خضير فاضل عباس والدكتور محمد الحكيمي على مراجعتهم الكتاب وإبداء الملاحظات القيمة حوله.

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب ، ولا خزنه في أي وسيلة استرجاعية ، ولا إرساله ، بأي شكل أو واسطة ، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو غيرها ، بدون الموافقة المسبقة من الناشر .

الطبعة الأولى

1432 هـ - 2011م

العودة إلى الأصل

الجزء الثاني

دواعي العودة 2

المحتوى

5	المقدمة
	الباب الأول: المدرستان
9	الفصل الأول: الله تعالى
19	الفصل الثاني: العدل الإلهي
29	الفصل الثالث: النبي (ص)
55	الفصل الرابع: الحكم
79	الفصل الخامس: الصحابة
103	الفصل السادس: الفقه
125	الفصل السابع: التاريخ الإسلامي
213	الفصل الثامن: أهل البيت (ع)
	الباب الثاني: بدء التشيع وبدء الشيعة
313	الفصل التاسع: متى بدأ التشيع؟
363	الفصل العاشر: هل الشيعة على مذهب أهل البيت (ع)؟
385	الفصل الحادي عشر: العودة إلى الأصل
395	خاتمة الجزء الثاني
399	ملحق الجزء الثاني

مقدمة

إن موضوع الإمامة وإن كان هو المدخل إلى التعرف على المذهب، وربما الاقتناع به كما حصل معي ومع الكثيرين من غيري، إلا أن المواضيع الأخرى، في الأصول والفروع، تثبت من باب آخر غير باب الإمامة صحة مذهب أهل البيت^(ع). في هذا الجزء من الكتاب ملخص يبين الاختلافات التي يطلع عليها من يدرس مذهب الإمامية الإثني عشرية مقارنة مع المذهب السنّي.

وتجدر هنا ملاحظة غاية في الأهمية، وهي أنه لا شك في أن الالتزام بمبدأ معين من خلال أمر أساسي أو أكثر يؤدي إلى دفع الشخص المنتزم إلى الاقتناع بالأمور الأخرى، ولكن لا من باب القناعة النامة وإنما من باب الانفتاح والقبول بما يقوله أتباع ذلك المبدأ وعلماءه؛ وهذا أمر يحصل للناس جميعاً وإلا لما بقي أكثر البشر على قناعاتهم التي بنيت منذ الصغر بتعليم الأهل والمجتمع المحيط دون تدقيق. إلا أنني وجدت نفسي أقتنع وألتزم بتلك الأمور الأخرى - غير مسألة الإمامة - من خلال أطر ثلاثة:

1- الالتزام المذكور أعلاه، أي متابعة لأهل ذلك المذهب، ولكن بعد مضي مدة بضع سنين بحثت خلالها في الفارق بين ما يقوله هؤلاء وأولئك فوجدت الإطار الصحيح.

2- الالتزام بالعقائد والتشريعات لأنه ثبت لي وجوبها بوجوب اتباع أئمة أهل البيت^(ع)، ما يعني وجوب اتباعهم^(ع) حتى مع غياب التعرف الكامل بالحكمة من هذه النقطة أو تلك التفاصيل؛ وهذا أمر عام في المسلمين لوجود العديد من العبادات التوقيفية التي لا يمكن معرفة الحكمة من ورائها، حتى أن البعض يكتفي بأن تشريعها كان لمعرفة من يلتزم بها حتى دون معرفة الحكمة من ورائها، أي التسليم الكامل للأمر الإلهي.

3- الإيمان القائم على القناعة النامة بالحجج المنطقية التي يسوقها أتباع مذهب أهل البيت^(ع) في جميع الأمور الخلافية، سواء في الأصول العقديّة أو الفروع التشريعية.

إن البحث المتأنّي، وإعطاء الموضوع حقه من البحث والتفكر خلال مدة كافية، كفيل بأن يقنع الإنسان المخلص في بحثه، سليم النية في مقصده، الذي يحاول أن لا يرضى بغير الله ورسوله^(ص) بدلاً، بجميع الأمور العقديّة والتشريعية التي نقلت عن أئمة الهدى من آل محمد^(ص)، بحيث يشعر المرء أنه في البناء الثابت بالدليل والقائم على عمد لا تتزعزع، وذلك لارتكاز حجج شيعة أهل البيت^(ع) على كتاب الله تعالى أولاً، وفي فهم دقيق وجدته أعلى بكثير مما عند غيرهم، وعلى سنة النبي^(ص) ثانياً في رد غير خائف مما يصادم العقل أو يصادم محكمات

الكتاب العزيز، ثم على المنطق السليم المتألف من بديهيات تبدو أحياناً غائبة بشكل لا يصدق عن الآخرين وغير البديهيات التي تناقش بشكل محكم.

إن مثل هذا البحث المتأني، والذي يطلب الدليل في كل شيء، من شأنه أن يؤمن الباحث من الانزلاق في القبول بكل شيء حتى وإن كان ضعيف الدليل أو مهزوز الحجة لمجرد أن أتباع المذهب الذي هو عليه أو الذي انفتح عليه يقولون به أو يقومون به، الأمر الذي يصد الكثيرين عن الانفتاح على الحق القائم على القرآن والسنة الصحيحة والعقل السليم، الذي لا يخالفهما على أية حال، نتيجة لغبار الترهات وحجب الأكاذيب التي يظن أصحابها أنهم يخدمون المبدأ الحق عن طريقها.

• النسخة الموسعة

ألفت نظر القراء الأعزاء إلى أن هذه هي نسخة موسعة من النسخة المطبوعة من الكتاب "العودة إلى الأصل إلى آل محمد(ص)"، الجزء الثاني، فيها مزيد من الشروح والمناقشات وبعض الإثارات الأخرى، علماً أن التوسع في الجزء الثاني هو حسب النسب التقريبية التالية:

الباب الأول /	الفصلان الأول والثاني	لا تغيير
	الفصل الثالث	85%
	الفصل الرابع	20%
	الفصل الخامس	30%
	الفصلان السادس والسابع	55%
	الفصل الثامن	65%
الباب الثاني /	الفصل التاسع	35%
	الفصلان العاشر والحادي عشر	لا تغيير
	الملحق	65%
	الزيادة الإجمالية	حوالي 40%

العودة إلى الأصل

إلى آل محمد (ص)

الجزء الثاني

الباب الأول

دواعي العودة 2

المدرستان

الفصل الأول

الله تعالى

عقيدة أهل السنة

عقيدة السلفيين المعاصرين

عقيدة مدرسة أهل البيت^(ع)

بين التوحيد والشرك

"ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه ... وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أديماً"

(الطحاوي)

(فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله)

(علي بن أبي طالب^ع)

بشكل عام، وخصوصاً عند عامة الناس، لا يوجد فارق كبير في العقيدة بالمولى عز وجل التي في أذهان المسلمين من أتباع المدرستين، وهي عقيدة تضعه سبحانه في الموضع الأعلى، منفصلاً عن المخلوقات، ومنزهاً من نواقصها وضعفها وحاجتها، بل هو الموجود بذاته غير محتاج لأحد أو شيء من خلقه. إلا أنه توجد بعض الضبابية عند أهل السنة بخصوص آيات القرآن الكريم، وبعض الأحاديث الشريفة، لم أجدها عند شيعة أهل البيت^ع الذين لم أجدهم يقفون بين النفي والإثبات لآيات تتحدث عن أجزاء جسمية أو حركات نسبت لله تعالى استناداً إلى ظواهر آيات الكتاب. أما أتباع المدرسة السلفية فإن المسألة عندهم تبدو واضحة في التمسك بظواهر الآيات الكريمة حتى وإن أدى ذلك إلى إثبات صفات الجسمية وإلى إثبات الحركة والتغير على الله تعالى - وإن حاولوا نفي هذا عن أنفسهم بإضافة كلمات من قبيل "نبراً من التمثيل" أو "نقول ما قال ربنا". إلا أن الوضع الحالي لهذه المدرسة في قيادة مدرسة أهل السنة جعل ما تقوله معتمداً عند أهل السنة إلى حد كبير.

عقيدة أهل السنة

يمكن عرض عقيدة أهل السنة في قسمين، الأول هو عقيدة الأشاعرة أي جمهور أهل السنة من أتباع المذاهب الأربعة، والثاني هو عقيدة السلفيين أتباع الشيخ ابن تيمية التي سار على نهجها الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد قرون. علماً أن السلفيين يدعون أنهم لا يخرجون عن عقيدة أهل السنة فتراهم يقومون بشرح العقيدة الطحاوية على أساس أنها تضم عقائدهم المختلفة.

القرآن الكريم

نذكر أولاً قول صاحب العقيدة الطحاوية في القرآن الكريم على اعتبار أنه مصدر باقي العقائد الإسلامية.

قال: "ولا يجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلمه سيد المرسلين محمداً صلى الله عليه وسلم. وهو كلام الله تعالى، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين".

وقال: "وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية..."

أي أن القرآن الكريم غير مخلوق "ولا نقول بخلقه" وبالتالي "منه بدا بلا كيفية قولاً". ولكن ما معنى الجملة الأخيرة "بدا بلا كيفية قولاً"؟ تعبير غير واضح، فإن اللجأ إلى كلمة "قولاً" لا تؤمن من الوقوع في إثبات قديم ثان لأن القول إما أن يكون جزءاً من الله تعالى وعليه فقد صار الحق أجزاء، وإما أنه جاء منه بعد حين وبالتالي يكون محدثاً أي مخلوقاً وعندها يتناقض مع قوله الأول "ولا نقول بخلقه".

الله سبحانه وتعالى

قال صاحب العقيدة الطحاوية واصفاً المولى عز وجل: "لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام". وهذه عقيدة نجدتها كثيراً في أقوال الإمام علي^(ع) في إثبات عجز المخلوقين عن إدراك كنهه. وقال: "ولا يشبهه الأنام".

وهي عقيدة من قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾، التي تنفي عنه أي صفة أو تصور يمكن أن يتكون عند المخلوقين عنه سبحانه. (والتي سنجدتها تصطدم باعتقادات أخرى عند مدرسة أهل السنة، وبالأخص عند المدرسة السلفية، في إثبات ما للبشر له سبحانه وإن كان مع اللف والدوران).

وقال: "ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً".

أي أن صفات الله تعالى جزءاً من ذاته، ولكن من أجل تجاوز مشكلة تعدد القديم فإنه قال "ما زال بصفاته قديماً" فكأن قوله "بصفاته" تنجي من تعدد القديم، وهو ما لا أراه ممكناً «لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة» كما قال الإمام علي^(ع).

وباقى كلامه يؤكد أزلية الصفات وأبديتها.

وقال: "ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر. من أبصر هذا اعتبر. وعن مثل قول الكفار انزجر. علم أنه بصفاته ليس كالبشر".

وهي عقيدة تؤكد الالتزام بقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾. ولكنها تكفر من يصف المولى عز وجل بصفات البشر، وهو ما سنجد في الكلام الصريح للشيخ ابن العثيمين، الآتي بعد قليل، مع أن الأخير يقول أن عقائده هي عقائد أهل السنة والجماعة.

وقال: "والعرش والكرسي حق".

وهذا كلام لا يفيد شيئاً، لأن جميع المسلمين يقرأون القرآن الكريم ويجدون فيه العرش والكرسي ويؤمنون بهما. ولكن المهم هو قوله التالي.

قال: "وهو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه".

عقيدة صحيحة أنه تعالى مستغن عن العرش، ولكن المشكلة في شبهة الجهة التي أفهمها من قوله "وما دونه... وفوقه" لأن الله تعالى فوق كل شيء والخلق دونه ليس بالمعنى المادي الجهوي كما هو عندنا في حياتنا وإنما هو فوق كل شيء بذاته الكاملة المستغنية عن غيره بالمقارنة مع الخلق الناقص المحتاج إلى غيره. إن شبهة الجهة تتأكد في قوله "محيط بكل شيء وفوقه" لأن الطحاوي كأنه يريد تجنب أن يجعل الله تعالى "بجانب" أو "تحت" أي شيء عندما يقول "محيط بكل شيء" فقال "فوقه" ليقول لك أن إحاطته بكل شيء لا تجعله بجانبه أو تحته كما هي شأن الإحاطة بل هو فوقها، وهذه تؤكد شبهة الجهة، والجهة تعني التجسيم لا محالة.

وأما عن رؤيته سبحانه في الآخرة فقد قال: "والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: وجوه يومئذ ناضرة* إلى ربها ناظرة. وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وسلم، ورد علم ما أشتب عليه إلى عالمه".

مرة أخرى يثبت رؤية الله تعالى في الآخرة لأهل الجنة ولكنه يختار فيها فيوكلمها إلى ما أراد الله من معنى وما جاء في الحديث الشريف، ويؤكد امتناعه عن تأويل ذلك. أي، الرؤية حق ولكن القبول بها عقلاً غير ممكن.

وأكمل بأقوال تزيد الأمر صعوبة وتعقيداً: "ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية - وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية - بترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين، ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه".

فهو يجعل الإيمان بالرؤية واجبة ولكن بشرط عدم الوهم أو التأويل بفهم، وهذا يجعل الأمر صعباً للغاية إذا أراد المسلم إعمال عقله في هذه المسألة. وبذا، فعليه ترك الأمر تماماً على أساس أنه مما لا يمكن معرفته إلى حين تحققه في الآخرة.

ولكن هناك الجزء الأخير من كلامه "ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه" الذي يحذر من أمرين: نفي الرؤية - وهو ما عليه عقيدة الشيعة طبقاً لما علمهم أئمتهم^(٤) - لأن النفي يعني نفي ما ثبت عنده في القرآن والحديث، والتشبيه لأنه يجد - محقاً - أن القول برؤية الله تعالى يجعله شبيهاً لخلقته لأن رؤيته متعذرة دون أن يكون له جسم وجهة وحدود وكلها من صفات الخلق.

وبوضح: "فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوجدانية، منعت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية".

وهذا حق لأنه ﴿ليس كمثل شيء﴾.

ثم يحاول نفي ما تستلزمه الرؤية بقوله: "وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحوبه الجهات الست كسائر المبتدعات".

فهو - كعالم كبير - يعلم أن المتبادر إلى الذهن الذي لا مفر منه أن رؤيته سبحانه تعني ضرورة أن يكون له حد وغاية وركن، وأن تكون له جهات، وربما أن تُرى له أعضاء، لذلك سارع إلى نفي ذلك عنه سبحانه. ولكنه نفي يناقض الإيمان بالرؤية (كما سنجد من عقيدة مدرسة أهل البيت^(٥))، بل من الواضح عقلاً بأدنى تأمل، ولذا كان أول ما تكلم فيه في الأمر هو قوله الأول بخصوص الإيمان بالموضوع دون تأويل أو محاولة فهم. وهذا من أوضح الأمثلة على ما قلته في البدء أني وجدت بعض عقائد مدرسة أهل السنة تحاول تنزيه الله تعالى ولكن بشكل ضبابي غير واضح تماماً.

عقيدة السلفيين المعاصرين

فيما يلي موضع الحاجة فيما جاء في كتيب "عقيدة أهل السنة والجماعة" للشيخ محمد الصالح العثيمين 1404هـ، وهو من شيوخ السلفيين الكبار، وهي كما ستجد أقوال فيها إصرار وتأكيد على تجسيم الله تعالى، أو هي على الأقل توحى بالتجسيم. فهو أكثر جرأة على تأكيد صفات الأجسام وعلى إثبات الحركة للمولى عز وجل من مدرسة أهل السنة، وإن حاول الخروج من تهمة التشبيه والتمثيل.

مما جاء في الكتيب:

ونؤمن بأن القرآن الكريم كلام الله تعالى، تكلم به حقاً...

ونؤمن بما أخبر به عنه رسوله صلى الله عليه وسلم أنه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا...

ونؤمن بأنه تعالى يأتي يوم المعاد للفصل بين العباد، لقوله تعالى ﴿كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً . وجاء ربك والملك صفاً صفاً...﴾

ونؤمن بأن لله تعالى يدين كريمين عظيمين ﴿بل يده مبسوطان ينفق كيف يشاء﴾ ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموت مطويت بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾...

ونؤمن بأن لله تعالى عينين اثنتين حقيقتين لقوله تعالى ﴿واصنع الفك بأعيننا ووحينا﴾... وأجمع أهل السنة على أن العينين اثنتين، ويؤيده قول النبي صلى الله عليه وسلم في الدجال: "إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور".

ونؤمن بأن الله تعالى ﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾...

ونؤمن بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾.

ونؤمن بثبوت كل ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله صلى الله عليه وسلم من الأسماء والصفات. لكننا نبرأ من محذورين عظيمين هما:

التمثيل، أن يقول بقلبه أو لسانه صفات الله تعالى كصفات المخلوقين. والتكليف، أن يقول بقلبه أو لسانه كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا.

ونؤمن بانتفاء كل ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك النفي يتضمن إثباتاً لكمال ضده، ونسكت عما سكت عنه الله ورسوله.

ونرى وجوب إجراء نصوص الكتاب والسنة في ذلك على ظاهرها وحملها على حقيقتها اللائقة بالله عز وجل. ونتبرأ من طريق المحرفين لها الذين صرفوها إلى غير ما أراد الله بها ورسوله. ومن طريق المعطلين لها الذين عطلوها عن مدلولها الذي أراده الله ورسوله. ومن طريق الغالين فيها الذين حملوها على التمثيل أو تكلفوا لمدلولها التكليف.

أقول: إن المتأمل في كلام الشيخ ابن عثيمين يجد فيه محاولة للهروب مما سيقع فيه المرء قطعاً عندما يقرأ أحاديث يعتقد بصحتها أهل السنة من تمثيل وتشبيه وتكليف وإعطاء العديد من صفات المخلوق للخالق. من ذلك ما رواء البخاري في صحيحه، مثلاً ج3 باب قوله تعالى ﴿وتقول هل من مزيد﴾ ص127 وأيضاً ج3 باب

﴿يوم يكشف عن ساق﴾ ص138 وج4 باب الصراط جسر جهنم ص92 والتي فيها " أن النار لا تمتلىء حتى يضع الرب قدمه فيها" وأن "الله خلق آدم على صورته بطول ستين ذراعاً" وأن "الله تعالى يأتي على غير الصورة التي يعرفونه فيها فيقولون له نعوذ بالله منك حتى يأتي بالصورة التي يعرفون فيقولون أنت ربنا" أو يقولون " أن الله ضحك وأذن لهم بدخول الجنة"، إلى غير ذلك مما لا يجوز ولا يليق بصفات الله سبحانه وتعالى حسبما يرى أهل البيت^(ع) وشيعتهم. فإن ابن عثيمين يقول: نؤمن بأن الله ضحك، مثلاً، ولكن لا نقول هو يضحك كالbشر أو كيف يضحك؛ أو نؤمن أنه له ساق ويد وعين، ولكن لا نقول أنها كسيفان البشر وأيديهم وعيونهم ولا نقول كيف شكلها الإلهي هذا. هذا الهروب لا ينجي لأمرين:

الأول، هو أن الله إن كان ﴿ليس كمثله شيء﴾ كما أخبر في كتابه العزيز فليس هناك ما يدعو إلى قبول وجود الأعضاء فيه من يد ورجل وعين لأنه سبحانه إنما خلق هذه الأعضاء كي يقوم البشر والحيوانات بأداء الوظائف، أما هو جل وعلا فلا يحتاج إلى هذه الآلات ليقوم بأفعاله؛

الثاني، هو أن هذه التوجيهات لمثل هذه الأحاديث تقف عاجزة عن توجيه أحاديث أخرى مثل حديث "خلق آدم على صورته" وأنه "بطول ستين ذراعاً"، لأنه واضح تماماً في أن آدم يشبه الله تعالى - كما يفهمون من الحديث - وبالتالي فإن المسلم سيجد من الصعوبة فصل صورة الله تعالى في ذهنه عن صورة الإنسان، كما أن الحديث يحدد الطول بستين ذراعاً، أي حوالي الأربعين متراً، وهذه لا يمكن تأويلها لأنه عدد محدد بدقة. (ينبغي القول أن الحديث روي أن أئمة أهل البيت^(ع) فصححوا الخطأ في الفهم أن النبي^(ص) أراد إيقاف رجل عن شتم رجل آخر في صورته فقال له بأن الله خلق آدم - وهو أبو البشر - على صورة الرجل الثاني فكأنما الرجل الأول يشتم البشرية كلها بدءاً بأبيه الأول؛ على أن طول الستين ذراعاً لم يرد عن أحاديثهم^(ع) فإنه من زيادات راوية الإسلام وأشباهه!)

أما استدلاله بوجود عينين للمولى سبحانه من حديث مزعوم للنبي^(ص) أنه ليس بأعور فهو ما يضحك حقاً، لأنه إن كان الدجال - على فرض أنه إنسان - أعور بمعنى أن له عيناً واحدة فإن غير الأعور له عينان هو تطبيق حلقة البشر على الخالق، لأنه ما يدري ابن عثيمين أن الخالق سليم العيون لا تكون عنده ثلاث عيون أو أربع أو مائة أو ألف! آفة كل هذه الاعتقادات هو الفهم السطحي المتجذر في الاخراف عن من عندهم العلم النبوي الصحيح. ويا ليت أن الشيخ ابن عثيمين اطلع على أحاديث أهل البيت^(ع)، أو اطلع وفهم، أو اطلع ففهم وقبل، أو اطلع ففهم فقبل ثم أعلن أن فيها التأويل الصحيح لآيات المتشابه من الكتاب وللأحاديث الصحيحة التي نفت عن العلي الأعلى كل صورة وتمثيل وتشبيه وتكييف وتعطيل.

عقيدة مدرسة أهل البيت^(ع)

القرآن الكريم

فيما يخص القرآن الكريم، فإن أهل البيت^(ع) علموا الناس التوحيد الخالص المطلق، بحيث أن الله تعالى كان ولم يكن معه أي شيء مطلقاً، ومن ضمن ذلك القرآن الكريم الذي جعله الله تعالى للناس كتاب هداية وتوجيه لإعمار حياتهم الدنيا ولإيصالهم إلى الآخرة، وبالتالي فهو لهم لا له سبحانه، وعليه فما حاجته سبحانه للكتاب العزيز قبل الخلق؟ إذاً، هو مخلوق.

أيضاً، لو كان القرآن الكريم غير مخلوق فإنه غير محدث، وكل غير محدث قديم، وليس هناك - حسب مدرسة أهل البيت^(ع) - قديم إلا الله تعالى، وإلا لتعدد القديم وهو ما ينافي التوحيد الخالص. إذاً، القرآن الكريم مخلوق.

(هذه العقيدة كانت من ضمن ما كان يعتقد الخليفة عبد الله المأمون العباسي تأثراً بأئمة أهل البيت^(ع)، والتي ذهب بها بعيداً - شأنه شأن غيره من الملوك الجبابرة - حتى عاقب عليها كما حصل مع الإمام أحمد بن حنبل الذي كان يعتقد بقدوم القرآن. واستمر الأمر في خليفته وأخيه المعتصم، ثم في الخليفة من بعده الواثق، حتى جاء خليفته جعفر المتوكل الذي انقلب على هذا واتجه اتجاهها معاكساً - في بغض صريح لأمر المؤمنين^(ع) - مميّزه حتى عن أشد أعداء أهل البيت^(ع) من خلفاء بني العباس فصار محبوباً عند الآخرين بحيث سموه "محيي السنّة ومميت البدعة".)

بهذا، تختلف المدرستان في الحبل الموصول بين الله وخلقته، القرآن العظيم، فتعتقد مدرسة أهل السنّة أنه غير مخلوق بل قديم لأنه خرج من الله تعالى في حين تعتقد مدرسة أهل البيت^(ع) أنه مخلوق محدث لأنه لا قديم إلا الله وحده لا شريك له.

الله سبحانه وتعالى

طبقاً لأئمتهم^(ع)، وجدت الشيعة ينفون عن العلي الأعلى كل صورة وتمثيل وتشبيه وتكييف، فلا وجه ولا يد ولا ساق ولا عين ولا صعود ولا نزول ولا ضحك ولا شيء مما يطرأ على المخلوقين. فقد رد الأئمة^(ع) الفهم الخطأ لآيات الكتاب العزيز، وردوا بعض الأحاديث المروية أو صححوها أو ووجهوها بما يليق بالله تعالى.

فقد فسروا "اليد" مثلاً بالقدرة ﴿ما خلقت بيدي﴾، أو الشهادة ﴿يد الله فوق أيديهم﴾، أن حسبما يتناسب مع المعنى المراد بما عرفه العرب من استخدام المجاز والاستعارة والكناية وهو الذي استخدمه القرآن الكريم. وفسروا "العين" مثلاً بأنها العناية والتعليم والرقابة ﴿واصنع الفلك بأعيننا﴾، أو ﴿ولتصنع على عيني﴾، أو ﴿فإنك بأعيننا﴾... وهكذا.

ولعل قوله تعالى ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ أو ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ يدل دلالة قاطعة على أن استخدام الوجه إنما هو استخدام مجازي، لأنه لو كان لله تعالى يد وعينان وساق وغير ذلك فإن الآية الكريمة تقول أن كلها ستفنى مع فناء السماوات والأرض ولا يبقى إلا الوجه، وبالتالي فعلى اعتقاد أهل السنة - ولاسيما المشبهين منهم - سيفنى معظم أجزاء الله تعالى ما عدا الوجه، سبحانه وتعالى عن ذلك.

ووجدت الشيعة لا يؤمنون بأن الله تعالى يتحرك فيصعد وينزل، لا في ليلة الجمعة ولا في غيرها، لأنه لا يحتاج أن ينزل ليكون قريباً من العباد فهو ﴿معكم أينما كنتم﴾، وهو ﴿أقرب إليه من حبل الوريد﴾ فلماذا ينزل؟ بل لم يخل منه مكان أصلاً كي يحتاج أن يتحرك ليأتي إليه.

وكذا مسألة الضحك لأن هذا تغير عليه سبحانه لا معنى له.

بل وجدت أمير المؤمنين^(ع) يحسم الأمر بشكل قاطع لا يبقى مجالاً لأي نيل من الذات المقدسة عندما قال: «وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه، لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد تناه، ومن تناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله» (نهج البلاغة الخطبة 1).، فأفهمنا أن جميع الصفات إنما هي استخدمت لتوصيف أفعاله، لأن كل صفة هي غير الذات (فأنت تقول "محمد كريم" وأنت تعلم أن هناك شيئين: محمد الذات الشخص، وصفة الكرم التي أضفتها إلى محمد، وهو صفة تضيفها إلى غيره فتقول "علي كريم"، وهكذا)، لأنه غني بذاته عن الصفات، وبالتالي فإن ذاته لا يجوز عليها صفات الأعضاء فحسب وإنما أيضاً صفات الأفعال كالحركة والانتقال والتغير. بل أن من اعتقد بصفاته أنها جزء منه سبحانه إنما يشرك معه شركاء «فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه» أي قرنه مع شريك، شريك هو عملية السمع أو البصر أو الرزق وغيرها، وبالتالي فقد جعله ثانياً مع تلك الصفة «ومن قرنه فقد تناه»، والنتيجة هي تجزئة الإله الواحد إلى آلهة «ومن تناه فقد جزأه»، وهذا يقود إلى البعد عن التوحيد الحق لأن هذا المعتقد جهل بحقيقة الإله الواحد، الذات المقدسة كما هو «ومن جزأه فقد جهله».

تبقى قضية رؤية الله تعالى في الآخرة، فقد كنت أعتقد برؤيته طبقاً لاعتقاد أهل السنة دون تدقيق على أساس الآية الكريمة ﴿وجوه يومئذٍ ناضرة﴾ . إلى ربها ناظرة﴾، وهو اعتقاد لا يجد مشكلة مع مجمل الاعتقاد في صفات الله وأجزائه، لأنه إن كان لله وجه فما المشكلة في النظر إليه في الآخرة؟

أما الشيعة فوجدتهم يقولون - تبعاً لأئمتهم^(ع)، بل وتبعاً للتفكير الصحيح - أنه لا يمكن رؤيته سبحانه لا في الدنيا ولا في الآخرة، وذلك لأنه غير محدود في حين أن الإنسان محدود في رؤيته للأشياء، ولأن القرآن الكريم قطع بعدم الرؤية في أكثر من موضع. من ذلك قوله لموسى^(ع) ﴿لن تراني﴾ ما يعني إلى الأبد حسب المعنى المعروف لكلمة "لن"، فلم يستثن الآخرة من حرمان الرؤية. ومن ذلك قوله ﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار﴾ وهو نفي واضح لإمكانية أن تراه الأبصار. وفسروا الآية الكريمة ﴿وجوه يومئذٍ ناضرة﴾ إلى ربها ناظرة﴾ أنها تعنى "منتظرة" لرحمة الله وعطائه، على أساس معنى "ناظرة" الوارد في نفس القرآن الكريم في قول ملكة سبأ ﴿واني مرسله إليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون﴾. هذا الفهم يجعل جميع الآيات الكريمة الواردة أعلاه متوافقة مع بعضها دون محاولات سقيمة لإثبات ما لا يمكن إثباته.

وحتى لمن يريد فهم كيفية رؤية الله تعالى على أساس أن المخلوق يريد التعرف على خالقه بكل طريقة وشكل فإن أئمة أهل البيت^(ع) أوضحوا ذلك أن المخلوق يرى الله تعالى بشعوره ونظره الداخلي، كما قال علي^(ع): «لا تراه العيون بمشاهدة العيان، ولكن تراه القلوب بحقائق الإيمان» - وشتان ما بين النظر البصري الذي يخطئ ويصيب وبين النظر القلبي الذي لا يكون إلا عن بصيرة.

بل الدليل من القرآن، على ما أجاب به الإمام الرضا^(ع) عندما قال له أبو قرّة: إن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ رَأَهُ نَزَلَةً أُخْرَى﴾ قال الإمام: «إن ما بعد هذه الآية يدل على ما رأى محمد^(ص) حيث قال ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ فأيات الله تعالى غير ذات الله تعالى، وقد قال الله تعالى ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ فإذا رآته الأبصار فقد أحيط به علماً».

بين التوحيد والشرك

وهكذا وجدت المفارقة: إدعاء البعض رفع راية التوحيد وهجومهم المتواصل على الشيعة والصوفية وأهل السنة بسبب تعظيمهم الأولياء وزيارتهم القبور، مع تركيز الهجوم على شيعة أهل البيت^(ع)، في حين أن أصل اعتقاد هؤلاء ينطوي على الشرك والتشبيه والتمثيل والتكليف للذات المقدسة التي ينزهها الشيعة من كل ما يشوب التوحيد الخالص من شائبة. صحيح أن ما يقوم به بعض الشيعة والمتصوفة وأهل السنة فيه شبهات أو ما لا يليق في شكله وطريقته ولكنه لا ينافي التوحيد في حقيقته وبالتالي فهو أفضل - عند المقارنة - بمن لا يقوم بشيء من هذا ولكن اعتقاده الأصلي ينافي التوحيد الخالص. على أن هذا موضوع آخر أتناوله في كتاب "ما بعد العودة" إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني

العدل الإلهي

العدل الإلهي

الله تعالى وفعل القبيح

الجبر والاختيار والتفويض

الثواب والعقاب

العدل من أصول الدين عند مدرسة أهل البيت^(ع)

"... خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً... وكل يعمل لما فرغ له، وصائر إلى ما خلق له، والخير

والشر مقدران على العباد"

(الطحاوي)

((لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين))

(جعفر الصادق^ع)

العدل الإلهي

الإنسان ينزع نحو العدل، والبشر كلهم يتوقون إلى العدل، فحتى الظلمة منهم يريدون ممن يتعاملون معهم العدل والإنصاف. وكلما كان الطرف الثاني أضعف كان بحاجة أشد إلى العدل من الطرف الأول، فكيف عندما يكون الطرف الثاني هو الإنسان والطرف الأول هو الله تعالى؟ لا شك أن الإنسان لا يرتضي بغير العدل من الله بدلاً، وإلا أين يذهب في دنياه وأخراه إن فشل في الحصول على العدل والنصف من الله الذي بيده كل شيء؟

وكأي مسلم سني تربيته على التالي: بما أن الله يفعل ما يريد فله أن يتسبب في إيذاء الإنسان، سواء كان ذلك في مصلحته أو لا - وكلمات "هكذا أراد الله"، "ما شاء الله كان"، "الإنسان مسير وليس مخير"، "لو لم يرد الله ذلك لما حصل" وأمثالها، كلها تستخدم لتأكيد وتركيز عقيدة أن ما يحصل للإنسان هو العدل، لا على أساس الابتلاء الذي يأتي بالأجر فيما بعد فحسب - وهو ما يعتقد السنة والشيعة جميعاً - ولكن أيضاً على أساس أن الإنسان ليس له أن يطالب الله تعالى بالعدل معه لأن العدل هو ما يريده الله ويفعله حتى وإن كان يبدو بالدليل العقلي القاطع ظلماً. ولا شك أن مثل هذه العقيدة تبعث اليأس في النفوس، أو على الأقل تجعل كفة اليأس ترجح على كفة الرجاء.

صحيح أن الله تعالى إذا أراد شيئاً فلا مرد له، وأنه لا يسأل عما يفعل، ولكن ليس فهم الشيعة وفهم السنة متشابهين، كما وجدت.

وللمقارنة بين عقيدة أهل السنة وعقيدة الشيعة بخصوص هذا الموضوع الهام - العدل الإلهي - سأورد باختصار ما جاء في مناقشات الشيخ عبد الواحد الأنصاري في كتابه "عقيدتنا". علماً أن ليس جميع أهل السنة يقولون بالجبر على النحو الذي سيرد وإن كانوا يقولون أنهم أشاعرة في العقائد، بمعنى أنهم يؤمنون بما جاء في القرآن

الكريم بخصوص اختيار الإنسان لطريق الخير أو طريق الشر ولكنهم يخلطون ذلك مع الآيات التي توحى بعدم الاختيار والتي يفسرها الأنصاري مما نذكر بعضها اختصاراً فيما يأتي.

الله تعالى وفعل القبيح

قال الأنصاري (عقيدتنا ص71):

قال الشيعة الإمامية أن الله تعالى هو مصدر الخير والقيض، وأنه منزّه عن فعل القبيح، ومنه الشرّ. وقالت الأشاعرة والمجبرة: إن مصدر الخير والشر واحد وخالفهما واحد هو الله تعالى، لأنه خلق كل شيء وقدّر كل شيء، وإن استثناء فعل القبيح عنه ينافي كونه خالقاً لكل شيء.

هذا يثبت قول صاحب العقيدة الطحاوية: "فإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه، وكل يعمل لما [قد] فرغ له، وصائر إلى ما خلق له، والخير والشر مقدران على العباد". فإن قوله "وخلق لهما أهلاً" يشير إلى أن الله تعالى أراد أن يخلق خلقاً للنار يعذبهم فيها، ولذلك لا ينفع قوله "ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه" لأن العدل إنما يكون بالجزاء على الفعل بعد وقوع الفعل لا أنه خلق لأجل اقتراف ذلك الفعل. والدليل هو تأكيده بأن كلاً "صائر إلى ما خلق له" أي إلى الهدف من خلقه، حتى يصل إلى التأكيد الواضح بأن "الخير والشر مقدران على العباد".

ولكنه أراد الخروج من إشكال الجبر الواضح في قوله المتقدم فقال: "والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا [يجوز أن] يوصف المخلوق به - [تكون] مع الفعل. وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات - فهي قبل الفعل، وبما يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها". وهو لا ينفع كثيراً لأنه إن كان "التوفيق" باتجاه فعل الخير من الله تعالى فإن "عدم التوفيق" لا يؤدي بالضرورة إلى فعل الشر والقبيح فإن فعل المخلوق القبيح فإنما فعله بعدم إيقافه من المولى عز وجل لا أنه دفعه لذلك الفعل لأنه "قدره عليه" و "خلق له" كما قال أولاً.

نفس الأمر ما توضيحه التالي: "وأفعال العباد [هي] خلق الله وكسب من العباد"، لأن الأفعال إن كانت قد "فرغ" منها كما قال وبالتالي هي "خلق الله" وأن العباد ما قاموا إلا بالتنفيذ الذي عبر عنه بكلمة "كسب"، فكيف يكونون مسؤولين عنها؟ أو على الأقل هم شركاء والخالق سبحانه فيها فكيف يعذبهم على أمر شاركهم فيه؟ (أنظر قول الكاظم^(ع) فيما سيأتي).

الجبر والاختيار والتفويض

قال الشيخ الأنصاري (عقيدتنا، ص75) معرفاً الفرق بين الجبر والتفويض والاختيار:

الجبر لغة هو الإكراه والإرغام والقهر... هو إجبار الله تعالى عباده على الفعل خيراً كان أو شراً، حسناً كان أو قبيحاً، دون أن يكون للعبد إرادة واختيار وقدرة على الرفض والامتناع.

التفويض لغة هو إيكال فعل الشيء إلى الآخرين... والمراد هو أن الله تعالى فوّض أفعال العباد إليهم يفعلون ما يشاءون على وجه الاستقلال دون أن يكون لله سلطان على أفعالهم وأباح لهم فعل ما يشتهون.

الاختيار لغة هو وجود الإرادة والتمكين في الفاعل على فعل الشيء... وهو أن الله تعالى كلف عباده ببعض الأفعال ونهاهم عن بعضها وأمرهم بطاعته فيما أمر به ونهى عنه، بعد أن أوضح لهم الدليل وهداهم إلى ما يريد فعله وما يريد تركه، بوساطة الأنبياء والمرسلين، ومنح العباد القوة والإرادة والقدرة على الفعل والترك وجعل لهم الاختيار فيما يفعلون دون أن يجبر أحداً على الفعل خيراً كان أو شراً، إيماناً كان أو كفراً، وترك لعباده الاختيار فيما يفعلون بعد أن منحهم القوة في الفعل والترك فمن اهتدى فلنفسه ومن ضلّ فلعليها.

قالت الأشاعرة بالجبر واستدلوا على ذلك بأدلة أهمها: إن كل ما علم الله تعالى وقوعه فهو واقع لا محالة، وما علم امتناع وقوعه فهو يمتنع حتماً فإذا علم الله وقوع الكفر من الكافر استحالت على الكافر إرادة الإيمان؛ وقالوا إن في القرآن من الآيات ما يثبت أن الله تعالى هو خالق العباد ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ الصافات:96، ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ النساء:78، ﴿فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ إبراهيم:4... وقد وجدت صاحب العقيدة الطحاوية يؤكد على الجبر فيما يلي مما أكمله مما ذكرنا آنفاً.

قال الطحاوي: " ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم. وهو تفسير لا حول ولا قوة الا بالله، تقول: لا حيلة لأحد، [ولا تحول لأحد]، ولا حركة لأحد عن معصية الله، الا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله، وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره. غلبت مشيئته المشيئات كلها، [وعكست إرادته الإرادات كلها]، وغلب قضاؤه الحيل كلها. يفعل ما في يشاء، وهو غير ظالم أبداً. لا يسأل عما يفعل وهم يسألون".

صحيح أنه سبحانه ﴿يفعل ما يشاء﴾ وأنه ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾ كما قال عز وجل في كتابه العزيز، ولكن هي يصح أن يضم إلى ذلك إجبار العباد على فعل القبيح والمعاصي كما هو واضح في قوله "وغلب قضاؤه الحيل كلها"؟

وأكمل: "فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن، ليجعلوه غير كائن - لم يقدرُوا عليه. ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه، ليجعلوه كائناً - لم يقدرُوا عليه. جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة".

المشكلة - برأبي - هي في كلمة "كتبه الله تعالى" فإنه إن كان المقصود هو أنه أراد سواء أراد العبد ذلك أم لم يرد فهو جبر واضح، ولكن إن كان المقصود هو أنه علم بوقوعه لأنه يعلم بالأفعال قبل وقوعها فهو ينفي الجبر لأن علمه سبحانه لا دخل له بوقوع الفعل. المشكلة، بل المصيبة، هي ذلك الفهم عند جمهور الأمة بأن ما يفعلونه كتبه الله عليهم وبالتالي هم غير مسؤولين عما يفعلون، فلا معنى لمساءلتهم ومحاسبتهم في الدنيا. لكنهم كيف يرضون بمساءلتهم ومحاسبتهم ومعاقبتهم في الآخرة؟!

ويستمر تأكيد كل هذا في ما أكمله: "وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه"... وقوله: "وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدّر ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقض، ولا معقب ولا مزيل ولا مغير ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه".

واستند فيه إلى آيات الكتاب: "وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة والإعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: وخلق كل شيء فقدره تقديراً. وقال تعالى: وكان أمر الله قدراً مقدوراً".

وتحت "بطلان الجبر" قال الأنصاري (عقيدتنا، ص79) موضعاً عقيدة الشيعة:

وقال الشيعة الإمامية الإثنا عشرية بالاختيار وهو أن الله تعالى كلف عباده بما يريد منهم وما لا يريد بعد أن أقام الحجة وأوضح لهم الدليل وهداهم إلى ما يريد منهم وما نهاهم عنه، بعد أن منحهم القوة، واستدلوا بقوله تعالى ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ الإنسان:3، ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ البلد:8، ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ البقرة:256، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ الكهف:29، وقالوا: لو كان الله تعالى يجبر بعض عباده على فعل الشر والكفر والقيح ويجبر البعض الآخر على الهدى والإيمان والخير لبطل الثواب والعقاب، والوعد والوعيد، ولتساوى المؤمن والكافر بالطاعة لأن كل واحد منهما ينفذ إرادة الله تعالى ولا يخالف أمره، واستدلوا على بطلان الجبر وزعم المجبرة بأدلة كثيرة منها:

1) قال الشيعة الإمامية في مقام الرد على من قال بالجبر لو كان الله تعالى يجبر بعض العباد على الإيمان والخير والهدى لبطل التكليف وألغيت كل التعاليم والأوامر الصادرة منه تعالى إلى المكلفين، شروط التكليف أن يقع الفعل من الفاعل بمحض اختياره وإرادته، ولا معنى لتكليف العبد بفعل حاصل بقدرة المكلف - بكسر اللام - وإرادته لأنه حتمي.

(2) أن الله تعالى كلما علم بوقوع شيء وقع لا محالة، وذلك أن العلم بالموجودات لم يكن له أثر في ما يحدث للموجودات من الوقوع واللاوقوع ولا علاقة للعلم في إحداث الشيء، فالعلم شيء والحدوث شيء آخر.

ثم قدم تفسير مدرسة أهل البيت^(ع) للآيات التي استند إليها الأشاعرة في إثبات الجبر:

﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إن هذه الآية الكريمة وردت في سياق الآيات المدرجة في سورة الصافات من آية 82 إلى 96 في احتجاج النبي إبراهيم^(ع) على قومه... والله خلقكم وخلق المادة التي نَحْتَم منها أصنامكم.

﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾: إن الحسنه في اللغة لم تنحصر في معنى الطاعة والإيمان وهكذا السيئة لم تكن بمعنى المعصية والكفر والشر، إن للحسنه في اللغة معاني أشهرها: النعم والرخاء والرحمة والخير والشيء الحسن، ومن معاني السيئة: القحط والكوارث والحوادث السود.

﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ فالحسنه هنا بمعنى النعمة والسيئة بمعنى المحنة...
﴿أُدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ أي الكلام المقبول. ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى﴾...

الهدى والضلال

قال صاحب العقيدة الطحاوية: "يهدي من يشاء، ويعصم ويعاقب، فضلاً. ويضل من يشاء، ويجذل ويبتلي، عدلاً".

وقال: "وكلهم يتقلبون في مشيئته، بين فضله وعدله".

فهو يحاول - كما سبق في قضية فعل القبيح - التوسل بكلمة "فضلاً" مع الهداية و "عدلاً" مع الإضلال لدفع الأمر عن الجبر الواضح. لكن السؤال عندها هو: كيف يمكننا أن نعد الدفع باتجاه طريق الهداية تفضلاً من الله تعالى دون أن نسلب من الإنسان أي فضل يستحق عليه الثواب بينما لا نعد الدفع باتجاه طريق الضلال معقياً لمسؤولية الإنسان الضال؟ أي إذا كان كل شيء ضمن المشيئة التي لا دخل للإنسان فيها، كيف يثاب من وقع في الخير والهدى شاء أم أبى بينما يعاقب من وقع في الشر والضلال شاء أم أبى؟ لئن كان الثواب دون عمل ممكناً مقبولاً لأنه من صفات الكريم، والله تعالى هو أكرم الأكرمين، فإن العقاب دون مسؤولية لا يمكن أن يكون مقبولاً، ولا سيما إذا كان ممن لا يحتاج لا إلى ذلك المخلوق الفاعل ولا إلا فعله ولا إلا عقابه.

ولكن المشكلة، فيما يبدو، هو الخطأ في فهم آيات الكتاب العزيز (نتيجة العزوف عن اتباع أئمة الهدى من آل محمد^(ص) الذين نزل الكتاب في بيوتهم ورزقوا علمه وفهمه على وجهه الصحيح). يوضح الشيخ الأنصاري

(عقيدتنا، ص92) في مناقشة الآيات التي توحى أن الهدى والضلال بيد الله تعالى بحيث أن العبد لا يملك قراراً فيها:

فمن معاني الضلال، منها النسيان ﴿وَأَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾، ومنها البطلان ﴿فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾، ومنها الحيرة ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ أي حيراناً لا معين لك، ومنها الضياع كقولك: "ضلّت ناقتي"، ومنها الموت والهلاك ﴿أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، ومنها العذاب ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾...

أما كلمة الهدى والاهتداء والهداية فهي بمعنى الثواب والدليل والإرشاد... ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ أي دلّنا وأرشدنا...

ومن الآيات التي تمسك بها المجبرة من الأشاعرة قوله تعالى ﴿فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ ابراهيم:4، أن هذه الآية تدل على أن فعل الضلال هو من الله تعالى، في حين أن في الآية التي سبقتها يفهم من سياقها أن الله تعالى بعد أن ذمّ الذين يستحبون الحياة الدنيا... فإن الله سيثيبه ويؤجره على إيمانه وطاعته وإن كفر وكذب فإنه سيهلكه، فالضلال في الآية بمعنى العذاب والهدى فيها بمعنى الثواب...

ولو كان فعل الهدى والضلال من الله تعالى وأنه يجبر بعض الناس أن يكونوا مهتدين والآخريين يكرههم على الضلال وفي ذلك كان إرسال الرسل سواء بلسان قومهم أو بلسان غيرهم باطلاً... على الضلال وفي ذلك كان إرسال الرسل سواء بلسان قومهم أو بلسان غيرهم باطلاً...

ثم قال (ص103): من المناسب ونحن نختم هذا البحث أن نذكر الحديث الذي دار بين الإمام موسى بن جعفر الكاظم^(ع) وبين أبي حنيفة كما يرويه الشيخ المفيد في كتابه - تصحيح الاعتقاد - قال: "إن أبا حنيفة سأل الإمام الكاظم موسى بن جعفر عن أفعال العباد، فقال الإمام: «إن أفعال العباد لا تخلو من ثلاثة: إما أن تكون من الله خاصة، أو من الله تعالى ومن العبد على وجه الاشتراك، أو تكون من العبد خاصة؛ فلو كانت من الله تعالى خاصة كان الله أولى بالحمد على صنعها والذم على قبحها، ولم يتعلق بغيره حمد ولا لوم، وإن كانت من الله تعالى ومن العبد على وجه الاشتراك كان الحمد لهما والذم عليهما معاً، وإذا بطل هذان الوجهان ثبت أنها من العبد فإن عاقبه الله تعالى على جنايته فله ذلك وإن عفا عنه فهو أهل التقوى والمغفرة»".

التفويض

تحت "بطلان التفويض" قال (ص111):

في كتاب توحيد الصدوق في باب نفي الجبر والتفويض بسنده عن المفضل بن عمر عن أبي عبد الله الصادق^(ع) قال: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين»، قال: "قلت وما أمر بين أمرين؟" قال: «مثل ذلك مثل رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت الذي أمرته بالمعصية».

وعن الحسن بن علي الوشا عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا^(ع) قال: "سألته فقلت له: الله فوض الأمر إلى العباد؟ قال: «الله أعز من ذلك» قلت: فأجبرهم على المعاصي؟ قال: «الله أعدل وأحكم من ذلك»، ثم قال: «قال الله يا ابن آدم أنا أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك مني عملت بالمعاصي بقوتي التي جعلتها فيك»".

القضاء والقدر

وقال (ص113) بخصوص معاني القضاء والقدر التي تثبت ما تقوله مدرسة أهل البيت^(ع) إزاء ما تقوله المدرسة الأخرى:

قال المجبرة: أن القضاء والقدر الآلهيين هما خلق الأفعال من قبل الله خيراً كانت أو شراً، وإلزام العباد بها دون أن يكون للعباد فيها إرادة واختيار.

وقالت الشيعة الإمامية أن الله تعالى منزّه عن فعل القبيح ومنه الإضلال والكفر وإن عدله وغناه عن العباد ينافيان إجبار خلقه على ارتكاب الشر والقبيح ومنهما الكفر والضلال، وإن حكمته تنافي إلزام العباد بما نهاهم عنه وحملهم على الفعل الذي لا يرتضيه.

وقالوا: إن للقضاء والقدر معاني غير الخلق والإجبار. فمن معاني القضاء الأمر والإيجاب كقوله تعالى ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ الإسراء:23 أي أمر وأوجب على العباد... ومن معاني القضاء: الحكم كقوله تعالى ﴿لَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ الشورى:14. ومنها إتمام الشيء والوفاء به كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ القصص:29. ومنها الإخبار والإعلام كقوله تعالى ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ الإسراء:40. ومنها الخلق كقوله تعالى ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ فصلت:12.

ومن معاني القضاء الإرادة كقوله تعالى ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ البقرة:117.

وللقدر كما القضاء معاني شتى، منها التقدير والتحديد، ومن معانيه الإعلام والإخبار كقوله تعالى ﴿إِلَّا أَمْرَاتَهُ قَدَرْنَا مِنْ الْغَابِرِينَ﴾ النمل:57. ومنها الخلق كقوله تعالى ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ

فيها أقواتها في أربعة أيام ﴿ فصلت:10. ومنها التضييق كقوله تعالى ﴿وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه﴾ الفجر:16 أي ضيق عليه رزقه. ومنها الكتابة.. وأحسن دليل على إبطال الرضا بقدر الله وقضائه فلو كان الكفر والضلال مقدرين على العباد لوجب الرضا بهما والرضا بما لا يرضى الله عنه باطل بالإجماع وقبيح عقلاً كقوله تعالى ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ الزمر:7.

الثواب والعقاب

وقال (ص117):

فالشيعة الإمامية الإثنا عشرية ترى أن الثواب حق على الله بمقتضى عدله ووعدته وترى تعويض المؤمن بما فاتته من اللذة وما تحمله من الألم نتيجة للتكليف هو من مستلزمات عدل الله تعالى. وترى في تأجيل الثواب إلى يوم القيامة كما وعد لله فضلاً كبيراً منه على عباده المطيعين لأن التعويض في الآخرة تعويض يفوق كل ما يعوضه الله في الدنيا الفانية بلذتها والذاهبة بنعيمها لأن النعيم في جنات الآخرة باقٍ واللذة فيها غير فانية، لا ينقص نعيمها زوال ولا يشوب لذائذها الانقطاع.

أما المجبرة من الأشاعرة وغيرهم فقد ذهبوا إلى أن الثواب والعقاب غير لازمين لله تعالى، فله تعالى أن يدخل جميع خلقه النار المطيع منهم والعاصي وله أن يدخلهم جميعاً إلى الجنة لأنه مالك لهم والمالك يتصرف بملكه كيف شاء وليس في ذلك ظلم.

أما العقاب فقد ذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية أنه حق لله تعالى فله أن يعاقب العصاة والمجرمين كما أوعده وله أن يعفو عنهم لأن العفو لا يقدر في الوعيد لأنه فعل حسن...

العدل من أصول الدين عند مدرسة أهل البيت^(ع)

وهكذا، في جميع هذه الموارد المتعلقة بالعدل الإلهي، وجدت الشيعة على التفسير والتأويل الصحيح اللائق بالله تعالى، الله الذي يجمع العدل مع الرحمة والوفاء بالوعد بالثواب مع الكرم بالتجاوز عن الوعيد بالعذاب. هذا العدل الذي جعله الشيعة الإمامية أصلاً من أصول الدين، متفرع من التوحيد، وذلك لأمرين - فيما أفهم: (1) لأنه دون العدل الإلهي في تحقيق العدل المطلق في حياة الإنسان فإنه لا يوجد ما يمنع من إنكار المعاد، أو النشأة الآخرة، على أساس أنه ليس شرطاً تعديل الظلم الحاصل قطعاً في النشأة الأولى أي الحياة الدنيا؛

(2) أن العدل الإلهي لازم لجميع الأفعال الإلهية التي نفهمها من الصفات الرازقية والواهبية والخالقية وغيرها، فإن المخلوق لا يستطيع إقامة العدل المطلق في أفعاله في حين أن وجود العدل الإلهي يجعل ذلك ممكناً، بل أكيداً، لأنه لا شيء يمنع سبحانه من العدل المطلق، لا شريك، ولا مانع من نقص قدرة أو علم أو حكمة.

الفصل الثالث

النبي (ص)

النبي محمد (ص) عند المسلمين

الاختلاف في عصمة النبي (ص)

من أحاديث البخاري

أولاً - أحاديث تחדش عصمته

ثانياً - أحاديث تنقص من قدره وترفع من شأن غيره

ثالثاً - أحاديث البخاري الإسرائيلية

أحاديث أتباع أهل البيت (ع)

"سحر النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان يُخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله"

(أم المؤمنين عائشة)

(وَوَكَّلَ بِهِ مُذْ كَانَ فَطِيماً أَعْظَمَ مَلَائِكَتَهُ يَسْلُكُ بِهِ سَبِيلَ الْمَكَارِمِ)

(علي بن أبي طالب^ع)

النبي محمد^(ص) عند المسلمين

هناك إجماع بين المسلمين كافة على وضع النبي^(ص) في الموضع الأعلى بين البشر:

فهو^(ص) خاتم النبيين فلا نبي بعده، وأنه^(ص) سيد المرسلين وبالتالي فهو أفضل من الأنبياء أولي العزم^(ع) فمن دونهم؛

وأنه^(ص) سيد البشر أجمعين فليس هناك إنسان أفضل منه لا قبله ولا بعده؛

وأنه بلغ في الكمال الإنساني أقصى الدرجات الممكنة لبشر؛

وأنه المبين لما نزل عليه من القرآن الكريم، وأن ما يقوله - من أمر ونهي - لا بد من اتباعه كائناً ما كان وذلك عملاً بأمر القرآن نفسه ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾، وأن كل ما جعله^(ص) حلالاً فهو حلال إلى يوم القيامة وكل ما جعله^(ص) حراماً فهو حرام إلى يوم القيامة، فلا يملك أي بشر - كائناً من كان - أن يغير هذا؛

وأنه^(ص) سيد الخلق في الآخرة كما هو سيدهم في الدنيا، وأن له مقام للشفاعة لا يبلغه أحد من البشر وبضمنهم الأنبياء والمرسلين^(ع)، فهو الشفيع المشفع والشاهد على الأمم.

الاختلاف في عصمة النبي^(ص)

ولكنهم - أي المسلمين - اختلفوا في بعض الأمور، أهمها عصمة النبي^(ص)، فإن مدرسة أهل السنة تعتقد بعصمته في تبليغ الوحي عن ربه وفيما يخص التشريعات بحيث لا يمكن أن يأتي خطأ في أي شيء له علاقة بالدين؛ أما مدرسة أهل البيت^(ع) فهي تعتقد بعصمته في الوحي وغيره؛ ولعل هذا لأمرين رئيسيين:

الأول، أن أي قول بعدم عصمته^(ص) فيما لا علاقة له بالدين يجعل القطع في أمور الحلال والحرام والمستحب والمكروه والمباح غير متيسر في كثير من الأمور التي لا يمكن القطع فيما إذا كانت من الدين أم لا، فيفتح الباب أمام تجاوز ما جاء به من الأمر والنهي؛

الثاني، أن القول بعدم عصمته^(ص) بمعنى الخطأ في رأي أو مشورة في شيء ما من أمور الدنيا التي تحتل الآراء سيؤدي إلى الخدش في النظرة إلى كماله الذي يشكل جزءاً من انقياد الناس إليه دون اعتراض في أمور الدين، لأن خطأه لا يعني أن معرفته أو نظره أو رأيه أو ذكائه أقل من غيره الذي لم يخطئ في ذلك الرأي فحسب ولكن يعني أيضاً أنه يعطي رأياً دون أن يكون متأكداً تماماً من صحته، أو أنه يجيب على سؤال مع عدم توفر المعرفة به، وهذا يقوم به الكثير من البشر لأنهم لا يحتملون أن يظهروا بمظهر الجهال وغير ذلك من أمور نفسية دنيوية النبي^(ص) منزه عنها تماماً.

وهناك مناقشات فيما إذا كان كل فعل كان النبي^(ص) يقوم به هو من السنة أم لا، أي إذا كان يجب طعاماً معيناً فهل أن هذا سنة أم هو من قبيل المزاج والذوق؟ وحتى إن لم يكن سنة، هل أن فيه فوائد أكثر من غيره بحيث ينصح باتباعه لمن يريد تحقيق تلك الفوائد وإن لم تعرف؟ أو إذا كان يطيل شعره ويطلق لحيته هل أن هذا من السنة أم من قبيل السائد في مجتمعه^(ص) يومئذ؟ وهكذا.

من أحاديث البخاري

كان من أهم الأمور التي كشفت لي الفارق بين ما أسسه أئمة أهل البيت^(ع) وما أسسه غيرهم، ما أنتج في النهاية المدرستين موضع البحث، هو ما قيل بحق النبي^(ص) في المكانين. فقد وجدت غياباً كاملاً في مدرسة أهل البيت^(ع) لأي كلمة تنال منه^(ص) أو تخدش في عصمته أو علمه أو طريقته بينما وجدت الكثير مما يفعل ذلك في مدرسة أهل السنة، ومنها أمور نشأت - كحال جميع أهل السنة - على التصديق بها.

ولعل توضيح ذلك يكون بأجلى مظاهره إذا جئت بروايات من أصح الكتب عند أهل السنة، وهو كتاب البخاري المسمى "صحيح البخاري"، على أساس أنه أصح من كتب السيرة التي تتساهل في الكثير من الروايات وبالتالي يمكن ردها والالتفاف حول نتائجها، فهو الكتاب الجامع لروايات يقول فيها أهل السنة أنها صحيحة كلها، بل يقول النووي أحد أهم علماء الأحاديث عند مدرسة الصحابة وصاحب كتاب (رياض الصالحين) الواسع الانتشار: "أجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين - أي البخاري ومسلم - ووجوب العمل بأحاديثهما".

أي أن ما سأذكره من أحاديث تضع المسلم السني أمام طريقتين لا ثالث لهما:

إما أن يرفضها وذلك لأنها تناقض عقيدته هو نفسه في نبيه^(ص) - وتناقض العقل والمنطق بناء عليهما أو على ما يعتقد جميع المسلمين بناء على ما جاء في الكتاب والسنة، كما سألين -، وبالتالي يتوقف عن القبول بجميع ما جاء في كتاب البخاري، فلا يصبح "صحيح البخاري" بل كتاب أحاديث اعتقد صاحبه - أي محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله - أنه لا يجمع غير الصحيح...

أو يستمر بالتصديق في أن جميع ما في كتاب البخاري هو الصحيح، وعليه يجب أن يتعايش مع هذه الصورة المتناقضة لنبيه^(ص)، بل الصورة التي تنقص من قدره ومن عصمته ومن شأنه كله...

بعبارة أخرى: عليه أن يختار بين طاعة العلماء الذين ينعون التشكيك بأية رواية جاءت في البخاري والغيرة على نبيه المصطفى^(ص) والعقيدة الصحيحة فيه.

هذه الروايات تلقي الضوء على كيف كان بعض الصحابة يتعامل مع النبي^(ص) وكيف كان ينظر إليه بشكل يختلف تماماً عن النظرة التي له^(ص) عند المسلمين اليوم، من جهة، ومن جهة أخرى تلقي ضوءاً على طريقة تعامل أعداء الإسلام، ممن دخله خوفاً ونفاقاً، مع النبي^(ص) فنالوا منه بشكل مباشر أو غير مباشر. فبعض الأحاديث تنال من عصمته بشكل مباشر، أو من فضائله، والبعض الآخر ترفع من شأن غيره عليه - وفي ذلك ضربوا عصفورين بحجر: نالوا من النبي^(ص) الذي يحقدون عليه من جهة، ورفعوا من شأن الذين صرفوا الأمر عن الأئمة الطاهرين حتى آل الأمر إليهم في نهاية المطاف، من جهة أخرى.

بسبب هذه المنزلة العظيمة لكتاب البخاري عند مدرسة الصحابة، فإن الأحاديث التي فيه تعتبر خير دليل يلزم أتباع هذه المدرسة، فلا حاجة للإتيان بأحاديث من غيره مما هو أقل درجة - وإلا فإن في تلك الكتب الأخرى الكثير مما يذهب بنفس الاتجاه.

أولاً - أحاديث تخدش عصمته

1 - صلواته دون وضوء

صحيح البخاري ج1 / كتاب العلم / ح57 ، ج1 / كتاب الأذان / حديث 87 وحديث 88

وهي أحاديث تقول بصراحة أن النبي^(ص) لم يتوضأ بعد أن نام واستغرق في النوم - "ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم أتاه المنادي فأذنه بالصلاة فقام معه إلى الصلاة فصلى ولم يتوضأ"، أو أنه "نام حتى سمع غطيظه" أو "ثم نام حتى نفخ، وكان إذا نام نفخ، ثم أتاه المؤذن فخرج فصلى ولم يتوضأ" أو ثم اضطجع ورقد فجاءه المؤذن فصلى ولم يتوضأ". مع أن الأمر بالوضوء قبل الصلاة إنما جاءنا من النبي^(ص) المبين لآية الوضوء في القرآن، وأن

النوم هو من الأمور التي تنقض الوضوء فيحتاج إلى تجديد قبل الصلاة هو مما أمرنا به النبي^(ص)، فكيف يخالف ما أمر به؟

2 - زيادته وتقصانه في الصلاة

صحيح البخاري ج 1 / كتاب الصلاة / ح 65 و ح 68 ، ج 1 / كتاب الأذان / حديث 103 ، ج 1 / كتاب العيدين / حديث 250

منها يقول أبو هريرة أنه^(ص) صلى إحدى صلاتي العشاء "فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة... وخرجت السرعة (أي الذين يتسرعون في الفعل) من أبواب المسجد فقالوا: قصرت الصلاة... وفي القوم رجل في يديه طول... قال: يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة؟ قال: لم أنس ولم تقصر! فقال: أكما (يقول ذو البدين)؟! فقالوا نعم، فتقدم فصلى ما ترك ثم سلم... وفي آخر غيرها "ثم سلم ثم سجد سجدتين" أي السهو.

وفيه إتمامه الصلاة بعدما تكلم معهم وتكلموا معه وهو غير جائز إجماعاً كما أمرهم هو بنفسه^(ص).

3 - صلاته العصر قبل المغرب وقد دخل وقت فريضة المغرب

صحيح البخاري ج 1 / كتاب مواقيت الصلاة حديث 72 ، ج 1 / كتاب الأذان / حديث 37

أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق، فقال: "يا رسول الله، والله ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب وذلك بعد ما أفطر الصائم، فقال النبي^(ص): والله ما صليتها! فنزل النبي^(ص) إلى بطحان وأنا معه فتوضأ ثم صلى يعني العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب".

وفيه أولاً أن النبي^(ص) لم يهتم بأمر الصلاة إلى درجة الفوت، وهذا مستحيل عليه، وثانياً أنه^(ص) صلاها بعد حلول وقت صلاة المغرب ولكن قبل صلاة المغرب، وهذا مخالف لإجماع الفقهاء. ولا شك أن الحديث موضوع لأجل رفع عمر بن الخطاب، ولكن هناك حدود حتى للكذب، إذ لا يجوز أن تضرب عصمة النبي^(ص) من أجل رفع شخص ما كائناً من كان... ولكن هذا لمن عنده شيء من التقوى.

4 - مناجاته رجلاً حتى فاتته الصلاة

صحيح البخاري ج 1 / كتاب الأذان / حديث 38

عن أنس قال: "أقيمت الصلاة والنبي (ص) يناجي رجلاً في جانب المسجد، فما قام إلى الصلاة حتى نام القوم". وهذا فيه تأخير للصلاة عن وقتها كثيراً إلى درجة أن الناس ناموا، مع أن النبي (ص) هو الذي حث الناس على الصلاة في أول الوقت، وأنه مهما كان أمر المناجاة مهماً فإنه كان يمكن قطعها ثم إقامة الصلاة ثم استكمالها.

قراءتان مختلفتان للقرآن يقبلهما النبي (ص)

- 5

صحيح البخاري ج 3 / كتاب الخصومات / حديث 9 ، ج 5 / كتاب بدء الخلق / حديث 269

"سمعت عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأنيها، وكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لبنته بردائه فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها، فقال لي: أرسله، ثم قال له: اقرأ، فقرأ، قال: هكذا أنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت فقال: هكذا أنزلت؛ إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا منه ما تيسر".

وفيه اختلاف واضح بحيث أن عمر يجر هشام بن حكيم بتلايبه ويأتي به إلى النبي (ص) ليسأله عن قراءته، فإن كانت القراءتان صحيحتين كيف تم إلغاء واحدة منهما من خلال إحراق جميع المصاحف ما عدا ما بقي في جمع الخليفة عثمان؟ وإن كان ما أحرق لم يكن إلا نفس النسخ مع اختلاف يسير لماذا فعل عمر ما فعل في الحديث أعلاه؟ وإن كانت إحدى القراءتين خطأ - على أساس إلغائها عند جمع المصاحف زمن عثمان - كيف يقول النبي (ص) لعمر أن كلتا القراءتين صحيحتان؟ ولا ينفع القول أن القرآن أنزل على سبعة أحرف جواباً على هذه التساؤلات بشأن التناقضات المذكورة، لأنه لو كان أنزل على سبعة أحرف وأن النبي (ص) يقر جميعها كيف يحق لعثمان واللجنة التي جمعت المصحف في زمنها أن يحرقوا باقي القراءات المنزلة؟

النبي (ص) ينسى آيات من القرآن ثم يتذكر عندما يسمع أعمى يقرأها

- 6

صحيح البخاري ج 3 / كتاب الشهادات / حديث 21

"عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقرأ في المسجد فقال: رحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطنهن من سورة كذا وكذا!"

وهذا الحديث ما لا يمكن قبوله بحال من الأحوال، سواء روي في البخاري أو غيره، وسواء كان الراوي أم المؤمنين عائشة أو غيرها، فإن النبي (ص) موكل بإيصال آيات الكتاب إلى الناس، فكيف ينسى آيات ويسقطها من سورة؟ وكيف لا ينساها رجل من المسلمين مع أنه ما سمعها إلا من النبي (ص) أو ممن سمعها من النبي (ص)؟ وإذا جاز له (ص) أن يسهو أو ينسى كما مقرر في اعتقادات بعض المسلمين، فإن ذلك في الأمور الحياتية الثانوية لا في الأمور التشريعية، فكيف بأهم ما فيها وهو آيات الكتاب العزيز الذي سماه (ص) الثقل الأكبر من تركته في الناس؟ ولا أدري لماذا لم تتذكر أم المؤمنين - على فرض صحة نسبة الحديث إليها - الآيات كذا وكذا والسورة كذا وكذا؟

ولا أدري لماذا اختار محمد بن اسماعيل البخاري صاحب الكتاب الذي سماه الجامع الصحيح هذا الحديث واضح البطلان من بين عشرات الألوف من الأحاديث الصحيحة التي زعم أنه يحفظها؟
فماذا يقول الذين يتهمون غيرهم بوضع الحديث لمجرد أنه يحمل فضيلة لعلي أو آل علي (ع) أو ذماً لأعدائهم أو مناوئتهم، ضاربين عرض الحائط بالسند حتى لو كان صحيحاً على شروطهم، في حين يقبلون هذا الحديث الباطل لمجرد أن سنده صحيح بزعمهم؟

ينام في حضن امرأة أجنبية عنه وهي تغلي شعر رأسه (ص) من القمل

- 7

صحيح البخاري ج 4 / كتاب الجهاد والسير / حديث 7

"عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أنه سمعه يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان، فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطعمته وجعلت تغلي رأسه، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ وهو يضحك، قالت: فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: ناس من أمتي عرضوا على، غزاة في سبيل الله، يركبون ثبج هذا البحر، ملوكاً على الأسرة - أو - مثل الملوك على الأسرة (شك إسحاق - الراوي -)، قالت: فقلت: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وضع رأسه، ثم استيقظ وهو يضحك فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: ناس من أمتي عرضوا على، غزاة في سبيل الله، كما قال في الأول، قالت: فقلت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، قال: أنت من الأولين".

في هذا الحديث طامات:

أولها، أن النبي (ص) في رأسه قمل، وهذا عادة ما يكون عند القذرين جداً من الناس، فكيف وهو الرجل النظيف الأنيق الذي حث على النظافة والذي تعتبر تشريعات دينه الحنيف من أكثر التشريعات اهتماماً بشأن النظافة؛ ثانيها، أن من يفلي رأسه من القمل - بغض النظر عن ما قلناه أعلاه - هو امرأة أجنبية عنه لا يمكن أن تمسه حسبما أمر هو (ص) بنفسه الناس به؛

ثالثها، أنه (ص) نام في حضنها لأن النص يقول "وجعلت تفلي رأسه، فنام رسول الله" أي نام وهي تفلي رأسه.

ولا أدري إن كان (ص) عندما وضع رأسه ونام ثانية بين الرؤيتين قد فعل ذلك في حضنها أيضاً أم لا.

محاولات لتوجيه الحديث:

قال الحافظ ابن حجر (فتح الباري ج 14 ص 249): "... وقد أشكل هذا على جماعة، فقال ابن عبد البر: أظن ان أم حرام أرضعت رسول الله صلى الله عليه و سلم أو أختها أم سليم، فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة؛ فلذلك كان ينام عندها وتنال منه ما يجوز للمحرم أن يناله من محارمه؛ ثم ساق بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال: أما استجاز رسول الله صلى الله عليه و سلم أن تفلي أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته، لأن أم عبد المطلب جده كانت من بني النجار. ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال: قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى خالات النبي صلى الله عليه و سلم من الرضاعة فلذلك كان يقبل عندها وينام في حجرها وتفلي رأسه. قال ابن عبد البر: وأيهما كان فهي محرم له. وجزم أبو القاسم بن الجوهري والداودي والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال بن وهب، قال: وقال غيره: إنما كانت خالة لأبيه أو جده عبد المطلب. وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت آمنة بنت وهب أم رسول الله صلى الله عليه و سلم من الرضاعة.

وذكر الحافظ ابن حجر توجيهات أخرى للحديث، ولكنه اختار من بينها أن هذا الأمر - أي الدخول على النساء من غير المحارم - كان خاصاً بالنبي (ص) لأن الفتنة من جهته مأمونة صلى الله عليه وسلم! أقول: كيف جزم ابن حجر بجؤولة أم حرام لمجرد كون أم عبد المطلب من بني النجار؟! على هذا فإن كل نسب ينتج عنه المحرم وبالتالي صار معظم الناس محارم للآخرين!

وأما قوله أن أم حرام كانت خالة لأبيه (ص) فيمكن قبولها (على مضمض، وذلك لفارق السن المتوقع وإن لم يكن كخؤولتها لعبد المطلب)، أما أنها كانت خالة لجده عبد المطلب فهذا قريب من المحال، لأن عبد المطلب مات شيخاً كبيراً والنبي (ص) لما يتجاوز الثامنة من عمره الشريف، وهذه الحادثة في المدينة وهو (ص) في منتصف أو أواخر الخمسينات من عمره، أي بعد نصف قرن من وفاة جده عبد المطلب، فلو كانت خالة لجده عبد المطلب لكانت طاعنة في السن، مع أن عبادة بن الصامت - زوجها - توفي سنة 34هـ وعمره 72 عاماً، أي أنه كان بحدود

الأربعين وقتها، فهي تكبره كثيراً، (لو فرضنا أن عبد المطلب توفي بعمر 80 عاماً وخالته هذه أصغر منه بـ20 عاماً يكون عمرها بحدود 60 عاماً والنبي^(ص) أقل من العاشرة، أي تكون بحدود 110 أعوام في زمان هذا الحديث، فكيف تكون زوجة لعبادة بن الصامت وهو في أوائل الأربعينات؟! هذا ناهيك عن بقائها حتى سنة 27هـ حيث غزوة البحر التي استشهدت فيها، أي بعد حوالي 20 عاماً أخرى!) كما أن التردد بين كونها خالة لعبد المطلب أو ابنه عبد الله^(ع) يجعل الأمر محض رجم بالغيب كما يبدو لي واضحاً.

وأما التوجيه الآخر لابن حجر أن الفتنة من النبي^(ص) مأمونة فهذا من أعجب التوجيهات، لأنه تخصيص للآيات العامة التي تمنع المسلمين جميعاً من ذلك ولم يرد تخصيص يستثني النبي^(ص) لا في آية ولا رواية.

من هذا يرى القارئ الكريم نقطة مهمة يجدها واحدة من المعالم البارزة في العقلية المذهبية: الذهاب في توجيهات عجيبة غريبة متكلفة لا تصمد أمام النقد، وكل ذلك بدلاً من القول أن الحديث غير صحيح حتى وإن رواه البخاري، لأن البخاري ليس أهم من القرآن الكريم، ولا من النبي^(ص)، ولا سيما وأن التوجيهات - على ما فيها - لا تتعرض لنقاط أخرى في الحديث مثل رأس النبي^(ص) المملوء بالقمل.

صحيح البخاري ج4 / كتاب الجزية / حديث 71 ، ج4 / كتاب بدء الخلق / حديث 77

"عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: سحر النبي صلى الله عليه وسلم. وقال: الليث كتب إلي هشام أنه سمعه ووعاه عن أبيه عن عائشة قالت: سحر النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان يجيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، حتى كان ذات يوم دعا ودعا، ثم قال: أشعرت أن الله أفتاني فيما فيه شفائي، أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال: ليبد بن الأعصم، قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاقة وجف طلعة ذكر، قال: فأين هو قال: في بئر ذروان، فخرج إليها النبي صلى الله عليه وسلم، ثم رجع فقال لعائشة حين رجع: نخلها كأنها رؤوس الشياطين، فقلت: استخرجته؟ فقال: لا، أما أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شراً، ثم دفنت البئر".

وهذا حديث مشهور جداً عند أهل السنة، سمعته من أمي رحمها الله منذ صغري، ويردده ويشدد عليه وينافح عنه عبّاد أحاديث البخاري. ولقد أجب عليه الكثير من العلماء، وبضمنهم من أهل السنة، بما يلي:

أولاً، أن النبي^(ص) معصوم من تأثير السحر عليه أو أي عمل من أعمال الشر المعادية وذلك بعصمة الله تعالى بنص الآية الكريمة ﴿وَاللَّهُ يَعصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾؛

ثانياً، أنه لو جاز عليه (ص) أن يكون في حالة "يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله" فإن أوامره ونواهيه في تلك الفترة تصبح موضع شك، بل موضع تحير عند المسلمين: هل يطيعونها لأنها أوامره ونواهيه (ص) وهي من الممكن أن تكون خطأ ومن عمل الشيطان، أو يعصونها فيكونون قد عصوا الرسول (ص) في أوامر ونواهيه ربما تكون صحيحة؟ وهي مشكلة لا حل لها وبالتالي لا يمكن أن يوقع المولى جل شأنه عباده فيها.

فهذا حديث آخر في البخاري وهذا حديث آخر منسوب للسيدة عائشة أم المؤمنين.

ثانياً - أحاديث تنقص من قدره وترفع من شأن غيره

نزول آية الحجاب حسب رغبة عمر

- 1

صحيح البخاري ج 1 / كتاب الوضوء / حديث 12

"عن عائشة، أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يخرجن بالليل إذا تبرزن إلى المناصع - وهو صعيد أفيح (أي مكان واسع أو خلاء) - فكان عمر يقول للنبي صلى الله عليه وسلم: إحجب نساءك! فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل! فخرجت سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ليلة من الليالي عشاء، وكانت امرأة طويلة، فناداها عمر: ألا قد عرفناك يا سودة! حرصاً على أن ينزل الحجاب، فأنزل الله آية الحجاب".

وفيه أن عمر يأمر النبي (ص) بأمر، أو على الأقل يطلب بشدة، وهذا ما لا يليق بالنبي (ص) مطلقاً. فإنه (ص) إذا كان قد نهى عن تعليم أهل بيته (ع) بالقول «ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم» فكيف به (ص) وهو صاحب العلم وهو الذي علم أهل بيته (ع)؟ ولكن لا يستغرب ذلك من أبي حفص الذي كانت له بوادر كما في الحديبية وغيرها، وكما حاول منع النبي (ص) الصلاة على عبد الله بن أبي.

وفيه أن عمر قال "ألا قد عرفناك يا سودة" وهو سوء أدب لا يفعله أحدنا مع زوجة صديقه أو من يعرف أو من لا يعرف من الناس العاديين، فكيف بزوجة النبي (ص) وقد أنزلها الله تعالى بمنزلة الأم في وجود الاحترام والتعامل الذي يراعي حرمتها بجرمة زوجها (ص)؟

وفيه أن الأمر بالحجاب ينزل أخيراً حسب رغبة عمر... ولأجل هذا وضع الحديث حسب تقديري، فإن واضعي أحاديث الفضائل يشطون بعيداً إلى درجة رفع الآخرين على مقام النبي (ص).

وفيه نيل من رسول الله (ص) - عن عمد أو سهو - أنه أقل غيرة على نساءه من عمر.

- 2

دار على نساءه في ليلة واحدة

صحيح البخاري ج 1 / كتاب الغسل / حديث 20

"حدثنا أنس بن مالك، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نساءه في الساعة الواحدة من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة! قال: قلت: لأنس أو كان يطيقه؟ قال: كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين! وقال سعيد عن قتادة إن أنساً حدثهم تسع نسوة".

هذا الحديث ربما يعكس ذهنية واضعه، لأن عنده القوة أن الرجل يستطيع أن يدور على نساءه في ليلة واحدة، فحاله كحال الأحاديث وربما حتى بعض الأحكام الشرعية التي تميل إلى جانب الحجاب الشديد في مجتمع محافظ أو إلى جانب التساهل في مجتمع منفتح، وهكذا.

ولكن، هل يعقل أن النبي (ص) يفعل ذلك؟ ما هذه الرغبة الجارحة التي لا تتناسب مع كمالته التي لا تميل لا إلى جانب الإفراط ولا إلى جانب التفريط؟ هذا النبي الكريم (ص) الذي قام الليل حتى تفتت قدماه والذي هو أسعد بالخلوة مع الله تعالى في مناجيات لا يطيقها إلا هو يتركها لكي يدور على نساءه جميعهن، في حين أن من لا يساوون تراب أقدامه من العباد والزهاد والمتصوفة يصفون علاقتهم بالله تعالى أنهم "في لذة لو عرفها الملوك لقاتلونا عليها بالسيوف"؟

حديث آخر للنيل من صورته، ولاسيما أمام غير المسلمين الذين يتجهجون عليه في هذه النقطة بالخصوص.

- 3

نسيانه جنابته

صحيح البخاري ج 1 / كتاب الغسل / حديث 27

"عن أبي هريرة، قال: أقيمت الصلاة، وعدلت الصفوف قياماً، فخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب فقال لنا: مكانكم، ثم رجع فاغتسل، ثم خرج إلينا ورأسه يقطر، فكبر فصلينا معه".

على الرغم من أن هذا جائز شرعاً، وعلى الرغم من أنه ممكن في حقه (ص) ممن يعتقد من الفقهاء بجواز السهو عليه (ولعل مثل هذا الحديث من الأدلة على ذلك)، ولكنني أجده صعباً على التصديق لأن عوام المسلمين لا

يسهون عن مثل هذا، فكيف بعلمائهم وأئمة جماعاتهم، ولاسيما وهم يخرجون إلى صلاة الفريضة في المسجد، وكيف بسيد هؤلاء جميعاً؟

- 4

حبسه الجيش الإسلامي للبحث عن عقد عائشة

صحيح البخاري ج1 / كتاب التيمم / حديث 1 ، ج5 / كتاب المناقب / حديث 169

"عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره، حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقد لي، فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء وليس معهم ماء، فأتى الناس أبا بكر، فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة: أقامت برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس معه، وليسوا على ماء وليس معهم ماء؟ فجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء؟! قالت: فعاتبني، وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي، فلا يمنعي من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح على غير ماء فأنزل الله آية التيمم، فتيمموا، فقال أسيد بن الحضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر! فقالت عائشة: فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته".

لا أدري عن أي شيء أعلق وعن أي شيء أسكت! حديث فيه عدة مواضع لا يمكن قبولها:

أولاً، ينقطع عقد للسيدة عائشة فيوقف النبي (ص) الجيش للبحث عنه؛

ثانياً، لم نسمع أن النبي (ص) خرج في سفرة نزهة، وإنما كان أكثر خروجه جهاداً في سبيل الله، أو للعمرة في البيت سنة منعه قريش وانتهى الأمر إلى صلح الحديبية، ثم في حجة الوداع، وبالتالي فإن ما خرج إليه النبي (ص) وأصحابه أهم بكثير من أن يوقف لأجل عقد أم المؤمنين؛

ثالثاً، أكثر من ذلك، يوقفهم النبي (ص) للبحث عن العقد وهم "ليسوا على ماء وليس معهم ماء" حسب قولها هي، أي نفذ ماؤهم وهم في منطقة ليس فيها ماء؛

رابعاً، تستمر الرواية في الذهاب بعيداً في الرفع من شأن أم المؤمنين وخفض شأن النبي (ص)، فهو (ص) لم يكتف بحبس الناس حتى يلتمسوا لزوجته العقد وهو يبحث معهم أو يوجههم - طالما أن العقد بهذه الأهمية - أو حتى يستغل الوقت لبحث بعض الأمور مع صحبه، ولكن ينعم بالنوم على فخذ زوجته؛

خامساً، ثم يأتي رفع منزلة أبيها أبي بكر، من خلال مجيئه ومعاتبته ابنته على حبس النبي (ص) والناس على غير ماء وبلا ماء، وطعنه إياها بخاصرته؛ ولكن...

سادساً، هي أكبر من أن تتحرك، رغم الطعن في الحاصرة، والنبي (ص) نائم على فخذه، فلا تقبل أن توظفه وتتحمل الأذى؛

سابعاً، ويستمر النبي (ص) بالنوم؛

ثامناً، هنا ينزل الوحي بآية التيمم، أي الآية ﴿... فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً﴾؛

تاسعاً، فينطلق أسيد بن الحضير ويعلن أن هذه من بركات آل أبي بكر، بل وليست من أول بركاتهم؛

عاشراً، وتحصل المفاجأة وإذا بالعقد تحت البعير الذي كانت عليه السيدة عائشة! وكأنه لم يكن في القوم رجل حصيف يفتش أول ما يفتش بالقرب منها ثم يأخذ بالبحث أبعد كما هو شأن جميع العقلاء.

طبعاً الغاية من الحديث هو رفع مقام السيدة عائشة بحيث أنها من الأهمية بمكان بحيث أن النبي (ص) يحصر تلك القافلة التي كانت تمثل الجماعة المؤمنة في الأرض، بتلك الظروف الصعبة، من أجل مجرد عقد لها، ولا يهم من أجل ذلك النسب في كل هذه الإشكالات التي طرحناها والتي تنال أكثر ما تنال من مقام النبي (ص).

(بقيت ملاحظتان: الأولى بخصوص الصحابي الكبير أسيد بن حضير، وهو الذي أعلن أن هذا كان من بركات آل أبي بكر. فإنه من نقباء الأوس من الأنصار في بيعة العقبة، أسلم على يد مصعب بن عمير (أحد شهداء أحد)، لم يشهد بديراً واعتذر للنبي (ص) أنه ظن الهدف هو قافلة التجارة وليس جيش قريش، وعندما بلغ النبي (ص) قول عبد الله بن أبي الذي قصته سورة المنافقين ﴿يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل﴾ يعني - أذله الله - بالأذل النبي (ص) أعزه الله تعالى وسأل النبي (ص) أسيداً عن ذلك قال أسيد بأن النبي (ص) له أن يخرج ابن أبي إن شاء، ولكنه طلب من النبي (ص) أن يرفق به لأنه كان على وشك التتويج ملكاً قبل مجيء النبي (ص) المدينة فهو يرى أن النبي (ص) سلبه ملكاً...

ولكن، في يوم السقيفة كان أول من خرج من حزب الأنصار ليبيع أبا بكر، ليبدأ تقوية حزب أبي بكر بعد أن كان لا يزيد عن ثلاثة من المهاجرين وحسب؛ ثم كان من المجموعة التي قادها عمر وجاءت إلى بيت الزهراء (ع) تهدد من فيه بالإحراق إن لم يخرجوا لبيعة أبي بكر.

فلا عجب أن المحدثين رووا أن النبي (ص) جعله مع الشيخين في حديث يقول "نعم الرجل أبو بكر، نعم الرجل عمر، نعم الرجل أسيد بن حضير" فلم يكن الثالث عثمان كما هي العادة؛ ولا عجب أنهم رووا أنه عندما كان يقرأ القرآن كانت فرسه تجول ثم رأى كهيئة الظلّة مثل المصاييح تنزل من السماء فعندما أصبح قصها على

النبي^(ص) فأخبره بأنها الملائكة "دنوا لصوتك، ولو قرأت حتى تصبح لأصبح الناس ينظرون إليهم"؛ ورووا أنه خرج مع عباد بن بشر من عند النبي^(ص) فأخذت عصا أحدهما تضيء لهما الطريق فلما تفرقا صارت عصا كل منهما تضيء الطريق لصاحبها! ولا عجب أن يحمله الخليفة عمر على كتفه يوم مات لدفنه في البقيع سنة 20هـ.

الثانية بخصوص الراوي أنس بن مالك، الصحابي الأنصاري الكبير الذي حظي ما لم يحظ به غيره من خدمة النبي^(ص) والقرب منه في بيته، فقد كان يرغب دائماً في أن يبين النبي^(ص) فضل الأنصار، الذين آووا ونصروا والذين فتحوا بيوتهم للمهاجرين الأولين وقاسموهم كل شيء، بل سلموا مدينتهم كلها للنبي^(ص)، بحيث أنه لم يأذن لعلي^(ع) في الدخول على النبي^(ص) يوم جاء يستأذن وقد كان النبي^(ص) قبلها بقليل قد أهدي إليه طائر مشوي فدعا الله تعالى أن يأتيه بأحب خلقه عنده يأكل معه فأراد أنس أن يكون رجلاً من الأنصار، وفعل ذلك أكثر من مرة حتى دخل على^(ع)، وعندما سأله النبي^(ص) قال: "رجوت أن يكون رجلاً من الأنصار" أو شيء من هذا؛ ثم رأيناه يتوقف عن الشهادة لعلي^(ع) بخصوص يوم الغدير يوم ناشد^(ع) المسلمين في الرحبة بالكوفة أيام خلافته. إني أتفهم موقف أنس من محاولات رفع قومه الأنصار، فهو يرى أنهم أهل الدار الكرماء الذين أعطوا كل شيء للإسلام ثم جاءت قريش لا تتأمر عليهم فحسب وإنما تعاملهم معاملة التابعين؛ ولعله وجد أنه إن لم يدخل بعض المهاجرين الكبار في الحديث لعل الحديث لا يجد سوقاً رائجة، فكانت صيغة الحديث كما ترى: صيغة متكلفة لا ربط فيها.)

عمر يقترح الأذان فيوافق^(ص)

- 5

صحيح البخاري ج1 / كتاب الأذان / حديث 2 : وفيه رفع شأن عمر أولاً، وموافقة النبي^(ص) قبل نزول الوحي ثانياً

"أن ابن عمر، كان يقول كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة، ليس ينادى لها، فتكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصرى، وقال بعضهم بل بوقاً مثل قرن اليهود، فقال عمر أو لا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا بلال قم فناد بالصلاة".

إن الأذان هو الإعلان لأهم فريضة في الإسلام وهي الصلاة التي هي عمود الدين، وقد علم المولى جل وعلا أنه سيكون التشيد الجميل الذي سينطلق في السماء في أنحاء الأرض ليعلن التوحيد والبراءة من الآلهة المزيفة، وليعلن رسالة النبي الخاتم^(ص)، فكيف يتركه مرهوناً برأي هذا وذاك؟ ولكن المطلوب من الحديث – كما أعتقد – هو رفع الصحابي الكبير عمر بن الخطاب، في طريقة استخدمها المحدثون له خاصة، وهي موافقة ما يريد به ويحبب ويميل إليه مع الوحي والتنزيل، كما ذكرنا في قضية حجاب نساء النبي^(ص).

وحتى لو تنزلنا وقلنا أنه هو الذي اقترح الأذان، هل يعقل أن النبي (ص) يجري هذا الاقتراح قبل الإذن من السماء؟ فإن الحديث واضح أن النبي (ص) أمر بلالاً بالأذان بمجرد أن اقترح عمر ذلك؛ مع أن النبي (ص) كان ينتظر الوحي والأمر الإلهي في أمور أقل من أمر النداء للصلاة.

صلاة أبي بكر مقتدياً به (ص) والناس تصلي بإمامة أبي بكر

- 6

صحيح البخاري ج 1 / كتاب الأذان / حديث 56 وغيره

"عن عائشة، قالت: لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال: مروا أبا بكر أن يصلي بالناس، فقلت: يا رسول الله، إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى ما يقيم مقامك لا يسمع الناس، فلو أمرت عمر، فقال: مروا أبا بكر يصلي بالناس، فقلت لحفصة قولي له إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقيم مقامك لا يسمع الناس، فلو أمرت عمر، قال: إنكن لأتتن صواحب يوسف، مروا أبا بكر أن يصلي بالناس! فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة، فقام يهادي بين رجلين، ورجلاه تخطان في الأرض حتى دخل المسجد، فلما سمع أبو بكر حسه ذهب أبو بكر يتأخر، فأوماً إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس عن يسار أبي بكر، فكان أبو بكر يصلي قائماً، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعداً، يقتدي أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس مقتدون بصلاة أبي بكر رضى الله عنه".

إن صلاة الجماعة بإمامين أحدهم يؤم الجماعة والثاني يؤم ذلك الإمام مما لم يشرع في الإسلام ولا مكان له في كتب الفقه جميعاً، الأمر الذي يوحي بأن الفقهاء لم يفتنوا بهذا الحديث، أو أنهم حملوه على خصوصية للنبي (ص) وأنى لهم ذلك. فما الغاية من هذا الحديث؟

الغاية الأقل أهمية هي أن السيدة عائشة زاهدة في تقديم أبيها إلى درجة زهداها في تقديمه للصلاة بدلاً عن النبي (ص) مع أمر النبي (ص) بذلك.

الغاية الثانية الأقل أهمية كذلك، السيدة عائشة تصف أباه بأنه رقيق لا يحتمل أن يجد نفسه مقام النبي (ص)، فسوف يبكي أو يحنق بعبرته فلا يسمعه الناس، وبالتالي القول بجزئه وأسفه على مرض النبي (ص). إن الحزن والأسف ربما لا يظهر إلى الخارج ويبقى في النفوس، ولكن البكاء والعبرات التي خشيت منها السيدة عائشة لم نجد لها أثراً عند الصديق بعد أن صلى بالناس فعلاً؛ كما لم نجد أثراً لهذا الأسف والبكاء لا بعد أيام قلائل، وبعد موت النبي (ص) - لا مرضه فحسب - وهو يكشف عن وجهه بعد عودته من بيته في السنح خارج المدينة، وخروجه إلى الناس يعلن وفاته (ص)، ثم ذهابه مع صاحبه والرجلين من الأنصار إلى سقيفة بني ساعدة للمنازعة

حول مقامه^(ص) الدائم، ثم فوزه بالبيعة ومجيئه يزف كما تزف العروس إلى المسجد، من دون أن يبدو عليه أي حالة أسف أو حزن أو بكاء كالتي تصفها ابنته أم المؤمنين.

أما الغاية المهمة من الحديث فهي الرد على إزاحة الصديق من إمامة الصلاة من قبل النبي^(ص)، وذلك بعد أن نظر من الشباك بين حجرته الشريفة والمسجد - إذ وجد في نفسه قوة، أو خفة حسب وصف أم المؤمنين - فخرج إلى المسجد كي يقوم هو بنفسه^(ص) بالصلاة، ربما خشية أن يستخدم ذلك للاحتجاج على الإمامة العامة لأبي بكر، الأمر الذي حصل فعلاً من صاحبه عمر الذي روي أنه عندما عرض أبو بكر على الأنصار في السقيفة أن يبايعوا عمر أو أبا عبيدة فإن عمر اعترض بأنه لا أحد يتقدم على رجل قدمه النبي^(ص) للصلاة؛ أو أن النبي^(ص) فعل ذلك بأمر من السماء نزل عليه بعد أن أمر بأن يصلي أبو بكر بالناس فجاء الأمر الإلهي بإزاحته من أجل منع هذه الشبهة. ومن لا يقبل هذا التفسير عليه أن يفسر لنا هذا الفعل الذي لم يقل به أحد من الفقهاء: رجل يصلي بالناس إماماً ومأموماً في نفس الوقت، ولاسيما وأن إمامه يصلي جالساً.

تبقى نقطة واحدة: السيدة عائشة تقول "فقام يهادي بين رجلين" ولم تذكر اسم الرجلين مع أن المقام مما لا ينسى، ولاسيما من امرأة ذكية قوية الحفظ مثلها. الروايات الأخرى تقول أن الرجلين هما: علي بن أبي طالب والعباس بن عبد المطلب. وهكذا، فإن أم المؤمنين بلغ بها مجانبه علي^(ع) (لأننا لا نريد أن نقول البغض) إلى حد عدم ذكره في قضية عادية جداً - حسب رأيي -، لأنه من المتوقع أن يكون أقرب الناس إلى النبي^(ص) من أهله عنده وهو في مرض الموت - أرواحنا فداه -، فلا شك أن يكون عنده رجال كعمه العباس وأولاد العباس وأولاد عبد المطلب وأولاد أبي طالب ولاسيما علي^(ع) الذي هو زوج ابنته بغض النظر عن القرب الخاص لعلي^(ع) المعروف للجميع، مع هذا فإنها لم تستطع أن تحتل مجرد ذكر علي^(ع).

أبو بكر لا يرضى بالغناء والرقص في بيته^(ص) ومسجده^(ص) وهو يقبل

- 7

صحيح البخاري ج 2 / كتاب العيدين / حديث 4 وحديث 34 ، ج 4 / كتاب الجهاد والسير / حديث 113
وحديث 118

أبو بكر يقول (مزماره الشيطان عند النبي^(ص)) وعمر يحصب الراقصين بالحصى والنبي^(ص) يقول إنه يوم عيد "عن عائشة، أن أبا بكر - رضى الله عنه - دخل عليها وعندها جاريتان في أيام منى تدفنان وتضربان، والنبي صلى الله عليه وسلم متغش بثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه، فقال: دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد، وتلك الأيام أيام منى".

"عن عائشة، قالت: دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعث، فاضطجع على الفراش وحول وجهه، ودخل أبو بكر فانتهرني وقال: مزمارة الشيطان عند النبي صلى الله عليه وسلم! فأقبل عليه رسول الله - عليه السلام - فقال: دعهما! فلما غفل غمزتهما فخرجتا".

"عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: دخل أبو بكر وعندي جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاولت الأنصار يوم بعث -، قالت: وليستا بمغنياتين -، فقال أبو بكر: أمزامير الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم! وذلك في يوم عيد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا".

السؤال هو: كيف عرف أبو بكر أن ما رآه هو "مزمارة الشيطان"؟ أليس من النبي (ص) نفسه، بمعنى كواحدة من تعاليمه إلى الناس؟ فكيف يأتي المعلم ويخالف تعاليمه؟

ولا ينفع القول أنه يوم عيد وبالتالي فهو استثناء، لأن ما له علاقة بالشيطان يبقى شراً لا في عيد ولا في غيره. وبالتالي، فإذا أن يقال أن أبا بكر كان جاهلاً بالحكم، ولكن النبي (ص) لم يقل ذلك وإنما قال بأنه استثناء لمناسبة العيد؛ وإنما أن يقال أن أبا بكر لم يخطئ ولكن النبي (ص) تساهل في الأمر لمناسبة العيد.

وربما - وهو الأكثر احتمالاً - هو أن هذا الحديث يجري مجرى غيره مما تقدم، ألا وهو مدح السيدة عائشة بحيث أن لها منزلة خاصة عنده (ص) تهون معها الأوامر والنواهي الشرعية حتى بالنسبة إليه (ص) - ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

غيرة عمر وهرب النبي (ص) من قصر عمر وجاريتيه في الجنة

- 8

صحيح البخاري ج4 / كتاب بدء الخلق / حديث 52 ، ج5 / كتاب المناقب / حديث 176

"أن أبا هريرة - رضى الله عنه - قال: بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال: بينا أنا نائم رأيتني في الجنة، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر، فقلت: لمن هذا القصر؟ فقالوا: لعمر بن الخطاب، فذكرت غيرته، فوليت مدبراً! فبكى عمر وقال: أعليك أغار يا رسول الله!"

أي أن القصر لو كان لرجل لا غيرة عنده كغيرة عمر فإن النبي (ص) كان سيبقى في المكان يتمتع بمنظر المرأة التي تتوضأ. وهذا الحديث يقوي من النظرة الخطأ التي ساهم فيها بعض المحدثين مما صار أعداء الإسلام، وأعداء نبي الإسلام بالخصوص، يستخدمونها للنيل من الدين والنبي (ص).

طبعاً، الحديث لم يغفل عن ردة فعل عمر بالبكاء مما سببه للنبي (ص) في تلك الرؤيا التي تستشرف المستقبل. أو كأن عمر فهم أنه بناء على أن رؤيا النبي (ص) حق فإن هذه الرؤيا مما هو كائن لا محالة، وبالتالي يأسف أن

يسبب للنبي^(ص) ذلك. ولكن من يدري، ربما يكون بكاء عمر هو بكاء فرح لأنها بشارة بالجنة، أو أن بكاء الفرح اختلط مع بكاء الاعتذار - وله الحق في ذلك.

وتجدر ملاحظة سريعة هنا: أن العديد من فضائل الفاروق جاءت على شكل رؤيا للنبي^(ص) - النبي^(ص) يشرب بإناء فيناوله عمر فيشرب منه فيأوله أنه العلم، والنبي^(ص) يرى الناس يلبسون ثياباً (قمصاً) بأطوال مختلفة ووحده عمر الذي ثوبه يجره لظوله فيأوله أنه الدين، ورؤيا البئر والنزع بالدلال بقوة، وهذا الحديث بين أيدينا؛ وما ذلك - حسب رأيي - إلا لزيادة أحاديث فضائل لبعض الصحابة الكبار بسبب قلة الأحاديث المرتبطة بأحداث واقعية في حياة النبي^(ص)، بخلاف الأحاديث المرتبطة بالأحداث الواقعية التي رسمت تلك الصورة الجميلة الفريدة لعلي بن أبي طالب^(ع)، فكان هذا الشكل من الجهاد لدى طائفة من المحدثين فيما بعد.

9 - يقوي^(ص) شهادته بإضافة شهادة أبي بكر وعمر

صحيح البخاري ج5 / كتاب فضائل الصحابة / حديث 17

"أن أبا هريرة - رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: بينما راع في غنمه عدا عليه الذئب، فأخذ منها شاة، فطلبه الراعي، فالتفت إليه الذئب فقال: من لها يوم السبع، يوم ليس لها راع غيري؟ وبينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها، فالتفتت إليه فكلمته فقالت: إني لم أخلق لهذا، ولكني خلقت للحرث، قال: الناس سبحان الله! قال النبي صلى الله عليه وسلم: فإني أؤمن بذلك وأبو بكر وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما!"

على أن الحديث ممكن الوقوع من ناحية أن يقول المرء: لماذا تعجبون؟ فإني لست وحدي الذي أؤمن بذلك، ولكن يؤمن معي آخرون، ولكنه غير ممكن من ناحية أن النبي^(ص) لا يجمع شهادة آخرين مع شهادته للاحتجاج على ما يقول أو يؤمن به لأن ذلك إدخالاً للضعف على نبوته بالأساس. ذلك أن النبي - أي نبي - لا يحتاج إلى شهادة غيره فيما يجرب به في الأمور الواقعة في الحياة لأن المفروض أن يصدقه الناس بمجرد إخباره بذلك، فكيف بأمور غيبية أو من قبيل القصص التي لا يمكن أن يطلع عليها بشر كأن يسمع ويفهم كلام الذئب مع الراعي أو كلام البقرة مع الرجل.

أما كلمة "رضي الله عنهما" في آخر الحديث، فإن كانت من كلام أبي هريرة فلا بأس، أما إن كانت جزءاً من الكلام المنسوب للنبي^(ص) في هذا الحديث فإنه الضربة القاضية للحديث لأن النبي^(ص) لم يكن يضيف مثل هذه الكلمات التالية للأسماء، فإنه إذا لم يكن يقول "عليه السلام" لعلي أو الحسنين أو "عليها السلام" لبضعته الزهراء فهل يأتي ويقول "رضي الله عنه"؟

ثالثاً - أحاديث البخاري الإسرائيلية

مراجعته ربه بعد نصيحة موسى^(ع) ليلة الإسراء

- 1

صحيح البخاري ج 1 / كتاب الصلاة / حديث 15 وهو حديث من ضمنه...

"ففرض الله على أمتي خمسين صلاة، فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال: ما فرض الله لك على أمتك؟ قلت: فرض خمسين صلاة، قال: فارجع إلى ربك، فإن أمتك لا تطيق ذلك، فراجعت فوضع شطرها، فرجعت إلى موسى قلت: وضع شطرها، فقال: راجع ربك، فإن أمتك لا تطيق، فراجعت فوضع شطرها، فرجعت إليه فقال: ارجع إلى ربك، فإن أمتك لا تطيق ذلك، فراجعته، فقال: هي خمس وهي خمسون، لا يبدل القول لدى، فرجعت إلى موسى فقال: راجع ربك، فقلت: استحييت من ربي!"

ج 4 / كتاب بدء الخلق / حديث 17 وحديث 145 : ومن ضمنه قول موسى^(ع) "أنا أعلم بالناس منك"

"ثم فرضت على خمسون صلاة، فأقبلت حتى جئت موسى، فقال: ما صنعت؟ قلت: فرضت على خمسون صلاة، قال: أنا أعلم بالناس منك، عاجلت بني إسرائيل أشد المعالجة، وإن أمتك لا تطيق، فارجع إلى ربك فسله، فرجعت فسألته، فجعلها أربعين، ثم مثله ثم ثلاثين، ثم مثله فجعل عشرين، ثم مثله فجعل عشراً، فأتيت موسى فقال مثله، فجعلها خمساً، فأتيت موسى فقال: ما صنعت؟ قلت: جعلها خمساً، فقال مثله، قلت: سلمت بخير، فنودي إنني قد أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي، وأجزى الحسنه عشراً".

وفيه فعل لا يقوم به النبي^(ص) فيما نعرف من الأحوال الدنيوية، وذلك لأنه سامع مطيع لأمر الله تعالى، فإن فرض الحق شيئاً على الناس فهو أحب إليه^(ص) من غيره، فكيف بالأحوال ما وراء الطبيعة من أحوال المعراج التي لا تشابه أحوال الدنيا... حديث يجعل منازل السماء ساحة للروح والمجيء، يصعد النبي^(ص) فيها وينزل حسبما يراه مناسباً...

أو قل حسبما يراه موسى^(ع) مناسباً - وهنا طامة الحديث الأصلية، فإنه يجعل موسى^(ع) مرجعاً للنبي^(ص) بوجهه كيفما شاء والنبي^(ص) يستجيب دون اعتراض، في استجابة فيها عدم قبول بما يريد ربه عز وجل.

وفي الحديث الثاني يقول موسى^(ع) صراحة أنه أعلم بالناس من النبي^(ص)، وهذا لا يؤمن به جميع المسلمين الذين يؤمنون بأن نبيهم^(ص) هو أعلم من موسى^(ع) وسائر الأنبياء والمرسلين^(ع). وهذا مستغرق في الزمن من أوله إلى آخره، وبالتالي فلا أهمية لخبرة موسى^(ع) مع بني إسرائيل، فإنه^(ص) غضب أشد الغضب عندما رأى عمر بن

الخطاب يقرأ في صحف اليهود وقال: «أفي شك أنت يا ابن الخطاب؟! ألم آت بها بيضاء نقية؟! لو كان أخي موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي» وهذا صريح الدلالة في أنه (ص) أعلم من موسى (ع).

كما أن قول موسى (ع) أنه عالج بني إسرائيل أشد المعالجة وأن أمة محمد (ص) لا تطيق الصلوات فيه إجماع بأن أمة محمد (ص) ليست أفضل من بني إسرائيل.

كل هذا مما أعده من الإسرائيليات. ومن لا يرضى بهذه المناقشة لماذا لا يرضى بقول الشيعة أن النبي (ص) آخر إبلاغ ولاية علي (ع) يوم الغدير حتى تأتبه العصمة من الله تعالى، يطلبها (ص) من جبريل (ع) حتى نزلت ﴿والله يعصمك من الناس﴾، فإن النبي (ص) هناك إنما آخر الإبلاغ لحين نزول العصمة وما ذلك إلا لحرصه على التبليغ لا العكس، لأنه يريد للأمر أن يمضي بيسر وسهولة وهو يعلم بمعارضة قريش بالخصوص لدور ابن عمه (ع)، في حين أنه هو يعترض على فرض خمسين صلاة ثم أربعين وهكذا في خمس اعتراضات، ولعله لو لم يقل المولى "إني قد أمضيت فريضتي" حسب الرواية لكان استمر بمراجعتها حتى بقيت صلاة واحدة، وربما رفع التكليف بالصلاة جملة.

2 - النبي (ص) يتصرف على هدي اليهودية

صحيح البخاري ج 2 / كتاب الجنائز / حديث 126

"عن عائشة - رضى الله عنها - أن يهودية، دخلت عليها، فذكرت عذاب القبر، فقالت لها أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عذاب القبر فقال: نعم عذاب القبر، قالت عائشة - رضى الله عنها -: فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدُ صلى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر".

وهذا الحديث أسوأ من السابق، فإن النبي (ص) هنا يتصرف لا حسب رؤية موسى (ع) وإنما حسبما تقول واحدة من أتباع موسى (ع) - بغض النظر عن درجة اتباعها وحقيقته - يهودية تخبر السيدة عائشة بعذاب القبر، وعائشة تنقله للنبي (ص) فيأخذ بالتعوذ منه على الدوام.

3 - صيامه (ص) عاشوراء تشبهاً باليهود

صحيح البخاري ج 4 / كتاب الصوم / باب صيام يوم عاشوراء حديث 5 وحديث 6

"عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا يوم صالح، هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم، فصامه موسى، قال: فأنا أحق بموسى منكم، فصامه وأمر بصيامه".

"عن أبي موسى - رضى الله عنه - قال: كان يوم عاشوراء تعده اليهود عيداً، قال النبي صلى الله عليه وسلم: فصوموه أتم".

وهذا مشابه للحديث السابق، ولكنه أشد أثراً لأنه يتعلق بشعيرة عبادية هي الصيام، وهي شعيرة لا يمكن للنبي (ص) أن يجعلها فرضاً أو سنةً اتباعاً للأمم الأخرى. والعجيب هو أن الحجّة في الأمر بالصيام ليس لأن موسى (ع) أخبره به في المعراج مثلاً وإنما لأن اليهود ادعوا أنه (ع) صامه بدعوى أخرى أنه اليوم الذي نجاه الله وبني إسرائيل من العدو.

وهذا الحديث نجده من الأحاديث الأثرية عند البعض لأنه يتضمن صيام عاشوراء اتباعاً لعاشوراء الذي كان عيداً لليهود، في إيجاء أن يوم عاشوراء ينبغي أن يكون يوم عيد، لأنه إن كان النبي (ص) يتابع اليهود على صيامه ما المانع أن يتابعهم على اعتباره عيداً؟ والمسلمون يعلمون أن يوم عاشوراء هو يوم المجزرة الأموية بحق آل محمد (ص) - فهذا الحديث من صدق عملهم، ومن يتابعهم، بآية المودة ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾.

النبي (ص) يفيق من الصعقة فيجد موسى (ع) قبله

- 4

صحيح البخاري ج 3 / كتاب الخصومات / حديث 1 وحديث 2 ، ج 4 / كتاب بدء الخلق / حديث 200 وحديث 208

"لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأصعق معهم، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش جانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله!"

"لا تخيروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق، أم حوسب بالصعقة الأولى".

في الحديث الأول يؤكد النبي (ص) أنه يصعق مع الناس، ولكنه لا يدري إن كان موسى (ع) صعق أيضاً وأفاق قبله أم لم يصعق. بهذا، فعلى الاحتمال الأول فإن موسى (ع) أفضل منه (ص) وإلا لما أفاق قبله وأمسك جانب العرش،

وأما الاحتمال الثاني فإن موسى^(ع) لم يصعق أصلاً، في رد واضح للآية الكريمة ﴿ونفخ في الصور فصعق من في السماوات والأرض﴾ أي الجميع دون استثناء.

وأما الحديث الثاني فهو يؤكد الأول ولكنه غير واضح، لأنه إن كان موسى حوسب بالصعقة الأولى فهي إذاً النفخة الأولى التي صعق على أثرها من في السماوات والأرض، وبالتالي فإن موسى^(ع) يحتاج إلى النفخة الثانية كي يفيق ﴿ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون﴾.

المهم أن الحديث يفضل موسى^(ع) على النبي محمد^(ص) في تناقض مع عقيدة المسلمين جميعاً.

عدم تفضيله^(ص) على يونس^(ع)

- 5

صحيح البخاري ج 4 / كتاب بدء الخلق / حديث 198 وحديث 212

"عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متي".

"عن أبي هريرة، في قصة المسلم الذي لطم وجه اليهودي حين قال: لا والذي اصطفى موسى على العالمين... قال البخاري في آخره (يذكر قول النبي^(ص) ولا أقول إن أحداً خير من يونس بن متي".

وهذا مثل ما سبق، ولكن هذه المرة يرفض النبي^(ص) أن يقول أي "عبد"، ما يدخله^(ص) في ضمنه" أنه أفضل من يونس^(ع). والثاني صرح أنه لا أحد أفضل من يونس^(ع). فإذا كان تفضيل موسى^(ع) وهو من أولي العزم من الرسل عليه^(ص) مردود بالإجماع فكيف بتفضيل يونس^(ع) وهو أقل رتبة من موسى^(ع)؟

تخفيف القرآن على داود^(ع) لا عليه^(ص)

- 6

صحيح البخاري ج 4 / كتاب أحاديث الأنبياء / باب قول الله تعالى ﴿وآتينا داود زبوراً﴾

"عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: خفف على داود - عليه السلام - القرآن، فكان يأمر بدوابه فتسرح، فيقرأ القرآن قبل أن تسرح دوابه، ولا يأكل إلا من عمل يده".

وتستمر الإسرائيليات، ولكن هنا بشكل مختلف فيه شيء من الابتكار. فالحديث يخبرنا أن القرآن نزل على داود^(ع) قبل النبي^(ص)، وهذه معلومة جديدة.

ويقول بأن داود^(ع) كان يجتم القرآن في فترة زمنية قصيرة لا تتعدى إسراج الدواب، وهو ما لم يحصل مع النبي^(ص).

ويقول أيضاً أن داود^(ع) كان لا يأكل إلا من عمل يده، فإن كانت هذه فضيلة فيما يوحي الحديث فإن فيها يبرز داود^(ع) النبي محمد^(ص) الذي كان يأكل من عمل يد غيره.

بالجملة الحديث يصرخ بالاتجاه اليهودي في بعض الأحاديث التي وضعت للنيل من النبي^(ص).

مسّه الشيطان عند ولادته^(ص)

- 7

صحيح البخاري ج4 / كتاب أحاديث الأنبياء / باب قول الله تعالى ﴿واذكر في الكتاب مريم...﴾

"قال أبو هريرة - رضى الله عنه - : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما من بني آدم مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد، فيستهل صارخاً من مس الشيطان، غير مريم وابنها! ثم يقول أبو هريرة: ﴿وإني أعيدها بك وذريتها من الشيطان الرجيم﴾".

و ج4 / كتاب بدء الخلق / باب صفة إبليس وجنوده / حديث 19

"عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبيه بإصبعه حين يولد، غير عيسى بن مريم، ذهب يطعن فطعن في الحجاب!"

هذه الأحاديث يمكن أن تعد من "المسيحيات" لا الإسرائيلية، وقد اعتمد عليها بعض باحثي النصارى لإثبات أفضلية المسيح^(ع) على النبي^(ص)، بل وإثبات ألوهية المسيح^(ع) كونه الوحيد العصي على الشيطان، لأن الحديث يقول أن مس الشيطان عند الولادة يحدث مع كل الناس "ما من بني آدم مولود إلا يمسه الشيطان حين يولد" والنتيجة "فيستهل صارخاً من مس الشيطان" مستثنياً المسيح^(ع) وأمه^(ع)، أو المسيح^(ع) وحده في الحديث الثاني.

نظرة المسلمين اليوم وهذه الأحاديث

على أنه يجب القول أن المسلمين بعد عصر تدوين هذه الأحاديث، وبضمنهم مسلمو اليوم، لا ينظرون إلى النبي^(ص) نظرة متأسسة على هذه الأحاديث، بل يقصدون النبي^(ص) بشكل أفضل بكثير. ولعل الذي يقف خلف ذلك أمران:

الأول، هو زوال أعداء النبي^(ص) الذين دخلوا الإسلام نفاقاً ثم أدخلوا هذه الروايات الكاذبة التي تنال منه ومن عصمته وفضله وخلقه وسيرته المثلى، فلم يعد لهم تأثير يغذي هذا النهج المعادي للنبي^(ص)؛

الثاني، هو أن الله تعالى لا يمكن إلا وأن يظهر نور نبيه وصفيه^(ص) وإن كره المنافقون، لأنه سبحانه إذا كان قد دمر كيد المنافقين بخصوص علي^(ع) وأهل البيت^(ع) فهل يسمح لإساءتهم إلى النبي^(ص) أن تترسخ وتظهر. قال

الشعبي الكوفي، عامر بن شرحبيل، لابنه، موضحاً علو فعل الدين على فعل الدنيا: "يا بني، ما بنى الدين شيئاً فهدمته الدنيا، وما بنت الدنيا شيئاً إلا وهدمه الدين - أنظر إلى علي وأولاده، فإن بني أمية لم يزالوا يجهدون في كتم فضائلهم وإخفاء أمرهم، وكأنا يأخذون بضبعهم إلى السماء! وما زالوا يبذلون مساعيهم في نشر فضائل أسلافهم، وكأنا ينشرون منهم جيفة!"

لكن المؤسف أن أهل السنة لا يزالون يؤمنون بالكثير من هذه الروايات، بل يشتد عناد البعض في إثبات ذلك بشكل يبعث على العجب. لأن المفروض أن أتباع أي نبي يعملون وسعهم لتنزيهه مما يشينه أو يقلل من قدره، لا أن يؤلفوا الكتب في إثبات ذلك... كل ذلك في ذات الوقت الذي يدافعون وينافحون عن بعض أصحابه الذين هم ليسوا معصومين ولا مرسلين، بل ممن قضوا جُلّ أعمارهم في عبادة الأصنام وارتكاب الفواحش.

أحاديث أتباع أهل البيت (ع)

أولاً - رفض لما جاء في الأحاديث أعلاه، وإيمان بكماله (ص) في العصمة والعلم والعدل والأخلاق والعبادة وعلو المرتبة على الأنبياء (ع) جميعاً وباقي الفضائل كالشجاعة والكرم والزهد وغيرها.

أهل البيت (ع) وشيعتهم يرفضون رفضاً قاطعاً كل الأحاديث المتقدمة وأي حديث من نوعها، وأي حديث ينقص من فضائل النبي (ص) وصفاته التي يؤمنون بها، وهي اختصاراً:

- 1 - العصمة المطلقة من الذنوب جميعها، وفي حياته كلها - قال أمير المؤمنين (ع): «ووكَّل به مُدَّ كان فطيماً أعظم ملائكته يسلك به سبيل المكارم»
- 2 - عدم جهله بالمطلوب من مهمته، أي في تبليغ القرآن وتفسيره، وفي السنن والأوامر والنواهي، وفي أي جانب له علاقة برسالته لأنه «لا ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحي يوحى .»
- 3 - عدم جهله إذا سئل وإذا أجاب عن أي أمر من أمور الدنيا - ولهذا فإن حديث تلقيح النخيل وقوله المزعوم "أنتم أعلم بأمور دنياكم" مردود تماماً
- 4 - عدله الكامل مع أوليائه وأعدائه، ومع أصحابه وأزواجه - ولهذا فإن الحديث أنه كان يفضل عائشة على زوجاته حتى أرسلن له زينب يطلبن العدل مع عائشة حديث كاذب مردود
- 5 - وصوله إلى القمّة في الأخلاق حتى قال عنه ربه: ﴿وإنك لعلی خلق عظیم﴾

6 - عبادته التي بزّ فيها الأولين والآخريين إذ كان يقوم الليل حتى تورّمت قدماه فنزل القرآن بالتخفيف عنه، ولم يقلل ذلك من نزول القرآن بمغفرة الذنوب ما تقدم وما تأخر - وهي ترك الأولى كما قرر العلماء، أو ذنبه^(ص) عند كفار مكة بما جاء من هدم دينهم أو غيرها (راجع ما قاله المفسرون في تفسير أول سورة الفتح) - وعندما قيل له في ذلك قال: ﴿أفلا أكون عبداً شكوراً﴾

7 - تفضيله على جميع الأنبياء والمرسلين^(ع) وخلق الله أجمعين وذلك لقوله^(ص): «خلقت من إبراهيم وأنا خير من إبراهيم» وقوله^(ص): «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»؛ بل هو أول الأنبياء خلقاً وآخرهم مبعثاً كما قال الأئمة^(ع) وكما قال^(ص): «ولدت وآدم بين الماء والطين»

8 - وصوله القمة في كل شيء: الكرم والشجاعة والعفو والصبر وغيرها من الفضائل.

فهو^(ص) قد بلغ الكمال الإنساني في جميع الفضائل، فلا يسبقه أحد، بل لا يدانيه، في فضل، حتى أن أمير المؤمنين^(ع) الذي بزّ جميع أصحابه^(ص) بفضائله كان يقول:

في الشجاعة التي صار مثلاً لها، بل التي تعجبت منها ملائكة السماء: «كُنَّا إِذَا احْمَرَّ البَّاسُ اتَّقِينَا بِرَسُولِ اللَّهِ، حَتَّى لَا يَكُونَ أَحَدٌ أَقْرَبَ إِلَى الْعَدُوِّ مِنْهُ...»

وفي العلم الذي جعله يقول، دون غيره، «سلوني قبل أن تفقدوني»، قال إنه: «تعلّم من ذي علم» أي أن علمه^(ع) هو من بعض علم النبي^(ص)...

وفي الزهد لما اعترضوا على خشونة ملبسه وجشوبة مأكله: «كان رسول الله يلبس أخشن من هذا ويأكل أيبس من هذا»...

ثانياً - خلو كتب الشيعة دون استثناء من كل ما ينقص من كماله^(ص)

فليس في كتب الحديث الشيعية أي حديث، ولا نصف حديث، ينال من منزلته^(ص) عند ربه وعند المؤمنين، ودوره في الحياة، هذا مع أن الأحاديث الواردة عن أئمة أهل البيت^(ع) لا تحصى، حتى أن محمد باقر المجلسي ألف كتاب "بحار الأنوار" في مائة وعشرة مجلدات، ومع أن في هذا الكتاب الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة فإنها تخلو مطلقاً من أي مساس بالنبي^(ص) وعصمته وصفاته الفريدة التي سما بها على الخلق أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الرابع

الحكم

مقدمة

من هو الحاكم الشرعي؟

كيفية عقد الإمامة

مواصفات الحاكم الشرعي عند الشيعة

التعامل مع الحاكم

موقف الشيعة من الحاكم الظالم

ما يتعلمه الشيعي من المنبر الحسيني

التحاكم إلى قضاة الجور

" والإمامة تنعقد من وجهين: أحدهما باختيار أهل العقد والحل، والثاني بعهد الإمام من قبل "

(الماوردي)

((لا تقدموهم - أهل البيت - فتهلكوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم))

(رسول الله ص)

"ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاية أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى

طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافة"

(الطحاوي)

((من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم

والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول كان حقاً على الله أن يدخله مدخله))

(الحسين بن علي ع)

على الرغم من أني كنت من بيت ذاق السجن والتعذيب والهرب وأحكام الإعدام، ومن عائلة أكبر ومنطقة تداخلت معها الحياة السياسية العراقية الحديثة بمآسيها ومشاكلها وسجونها وضحاياها، إلا أنني وجدت الفارق في قصص القمع والملاحقة والسجن والتعذيب والإعدام والتشريد بين ما كنت أسمعه في الفترة ما قبل أخذي بمذهب أهل البيت^(ع) والفترة ما بعد ذلك كبيراً جداً لا يكاد يصدق والمرء يتحدث عن بلد واحد. وبعد أن غادرت إلى الكويت في مطلع الثمانينات وجدت الحال مشابهاً ليس من ناحية شدة الفارق لأنه لم يكن هناك صور القمع كالتي في العراق (الذي حينذاك لم يكن هناك بلد شبيه بما كان يجري فيه) ولكن من ناحية الفارق الواضح بين ما يشعر به السني وما يشعر به الشيعي وذلك على أساس التفرقة في التعامل من قبل الحكومة.

ويؤكد على هذه الصورة ما صرت أسمعه شخصياً، أو أقرأه مما ينشر ومما لا ينشر في وسائل الإعلام من المشاكل التي تحيط بشيعة أهل البيت^(ع) في معظم البلدان التي يعيشون فيها، سواء كانوا مواطنين أو وافدين - الأمر الذي انتهى بالكثير منهم إلى ترك تلك البلدان والذهاب - لاجئين أو غير ذلك - إلى بلدان لا تدين بدين الإسلام ولكن تحترم كرامة الإنسان.

فلماذا هذا الحال المختلف بين أتباع الطائفتين؟

إنه النظرة إلى الحاكم، ثم التعامل معه، ثم تعامل الحاكم معهم. والدليل على هذا هو أن الأشخاص من أتباع المذهب السني الذين دخلوا المعتزك السياسي من بوابة الإسلام السياسي وجدوا أنفسهم في وضع مشابه لوضع الشيعة من زاوية نظرة الحاكم وطريقة تعامله معهم؛ مع فارق مهم وهو أن الشيعي غير الميسر أيضاً يجد نفسه في موضع الاتهام أيضاً، وربما وجد أن عليه القيام بما ينبغي من أجل درء الخطر، وما ذلك إلا لعقائد الشيعة التي لا تقبل بأي حاكم لمجرد أنه تقلد المنصب بغض النظر عن كيفية وصوله إليه، وأيضاً لبعض الشعائر الشيعية التي تمثل وقوداً مستمراً لإشعال الروح الثورية في النفوس وهو ما يشكل قلقاً دائماً للحاكم، أي حاكم، حتى وإن كان شيعياً.

ويمكن تلخيص الاختلافات بين المذهبين في هذا الجانب بما يلي:

(1) مواصفات الحاكم الشرعي

(2) كيفية التعامل مع الحاكم، الشرعي وغير الشرعي.

وهذا بحث واسع جداً كان ولا يزال معرض اهتمام المسلمين، إسلاميين وعلمانيين وغيرهم، كونه في الصميم مما مرت وفيه الأمة من ظروف قاسية وأحوال مستمرة في التدني في القطاعات المختلفة للخدمات التي يقدمها الحاكم للمحكوم - التعليم والصحة والغذاء والأمن والسكن، وما يتعلق بهذه من زراعة وصناعة وتجارة وإدارة وتخطيط ونظم وتشريع وقضاء وغير ذلك مما هو من مسؤولية الحاكم - بغض النظر عن نوع الحكم - والذي ترى كل جماعة تحمل فكراً أن ما تعتقد به هو الطريق الأصح.

والمتتبع يجد أن هناك طرحاً عمومياً في أغلب الأحيان بما لا ينفع في وضع اليد على الجرح، بجانيه: المشكلة والحل. فلا الإسلاميون وشعارهم "الإسلام هو الحل" أو "انتظار الفرج على يد المهدي المنتظر" يعطون رؤية واضحة للحكم الذي من شأنه إنقاذ البلاد والعباد، ولا العلمانيون وشعارهم "فصل الدين عن الدولة أو عن السياسة" يأتون بأي طرح غير هذا، فإن فصلوا جاءوك بتجربة أوروبا في عصر النهضة، قبل خمسمائة عام، وهو - على كل حال - تطور بالمقارنة مع بعض الإسلاميين الذين يضربون لك الأمثال عن حكم قبل ألف وأربعمائة عام! ولما كان الموضوع يتصل بالفوراق بين المدرسة السنية والمدرسة الشيعية فهو في داخل الكيان الإسلامي وبالتالي فإنه يتعلق بالتأصيل العقدي والفقهية عند الطائفتين، بعيداً عن الطرح العلماني، وإن كان بعض المتدينين بالشيعة، وبضمنهم علماء دين، لا يبتعدون عن الطرح العلماني أو حتى يجاهرون به على أساس أنه هو الأصح للأمة، إما بعد التجارب المرة لأدعياء الإسلام على مر العصور أو على أساس أنه هو الإطار الحقيقي للإسلام في الأصل.

لذا، فإن هذا الكتاب لا يحتمل أكثر من الإشارة إلى ما وجدته فارقاً واضحاً بين الطائفتين، وذلك في الأمرين: مواصفات الحاكم الشرعي، وكيفية التعامل مع الحاكم، شرعياً كان أو لا.

من هو الحاكم الشرعي؟

بكلمة واحدة: عند أهل السنة الحاكم يستمد شرعيته أولاً من تسنم الحكم، وثانياً من عدم خروجه على الدين بما وصفوه بـ "الكفر البواح" أي الكفر الصريح، كأن يعلن الخروج على الإسلام وتبني مبادئ إلحادية، أو يترك الصلاة أو يأمر بتك الصلاة، وما في مستواها. ولكن لنذكر أولاً بعض ما أورده علي بن محمد بن حبيب الماوردي في الأحكام السلطانية، مع الاختصار الشديد، ومع تعليق قصير مما يفهم منه أو يعترض عليه (في كتاب "ما بعد العودة" سنورد ما ذكره الماوردي بشيء من التفصيل).

ففي الباب الأول في عقد الإمامة قال: "فإذا ثبت وجوب الإمامة ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم، فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها على الكفاية، وإن لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان: أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا إماماً للأمة. والثاني أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة، وليس على من عدا هذين الفريقين من الأمة في تأخير الإمامة حرج ولا مآثم، وإذا تميز هذان الفريقان من الأمة في فرض الإمامة وجب أن يعتبر كل فريق منهما بالشروط المعتمدة فيه."

أقول: وهذا يجعل الناس أصنافاً ثلاثة، من يصلح للإمامة وهم أفراد قلائل، ومن يصلح للاختيار وهم مجموعة قليلة أيضاً، والسواد الأعظم من الأمة الذين ليس لهم سوى السمع والطاعة لهؤلاء وهؤلاء، وهذا وجدته يضرب المبدأ الإسلامي، بل الإنساني، أن الناس سواسية وأن ذمة المسلمين واحدة، وأن المسلمين بعضهم أولياء بعض، وغيرها، في الصميم.

وذكر الماوردي أن الشروط المعتمدة في أهل الاختيار ثلاثة: (1) العدالة الجامعة لشروطها (2) العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة (3) الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصح.

وقال أنه "ليس لمن كان في بلد الإمام على غيره من أهل البلاد فضل مزية تقدم بها عليه وإنما صار من يحضر ببلد الإمام متولياً لعقد الإمامة عرفاً لا شرعاً، لسبق علمهم بموته ولأن من يصلح للخلافة في الأغلب موجودون في بلده."

أقول: لم ينتف الغموض في من هم تلك المجموعة القليلة التي لها قابلية الاختيار، لأنه إن قال زيد أن فلاناً عدل سيأتي عمرو ويقول أنه ليس عدلاً، وكذا بخصوص العلم والرأي والحكمة. هذا ناهيك عن غموض تعريف

هذه الشروط: العدالة والعلم والرأي والحكمة، مما يجعل الباب مفتوحاً لمن له القابلية على التزلف أو القدرة المادية على فرض رأيه. ولكن لا يبدو أن في هذا مشكلة عند الماوردي وعلماء السنة الباحثين في شروط الإمامة والاختيار لأنه يقول "من يصلح للخلافة في الأغلب موجودون في بلده" أي بلد الإمام المتوفى، وهذه لا يمكن أن نجد لها أصلاً في كتاب أو سنة، بل أن الواقع يكذبها بعد أن انتقل مقر الخليفة في الدولة الإسلامية من المدينة إلى الكوفة إلى دمشق ثم الكوفة فالهاشمية ثم بغداد، ثم سامراء، ثم إلى دمشق في زمن المتوكل، وعاد بها إلى سامراء، فبغداد، ثم توزعت على الممالك الإسلامية ومن ضمنها إستانبول وحلب والقاهرة وطهران وسم ما شئت. فكيف يكون من يصلح للخلافة في بلد الخليفة المتوفى والخلافة تنتقل على هذا الشكل؟

وأما الشروط المعتمدة في أهل الإمامة فقال أنها سبعة: (1) العدالة (2) العلم المؤدي إلى الاجتهاد (3) سلامة الحواس (4) سلامة الأعضاء (5) الرأي المفضي إلى سياسة الرعية (6) الشجاعة والنجدة (7) النسب وهو أن يكون من قريش.

أقول: وهذه مثل تلك، فإنه من العسير التمييز بشكل عام، دع عنك التمييز الدقيق، بين المرشحين للإمامة - وهو أمر غامض هو الآخر - بخصوص شروط العدالة والعلم والرأي وهي أهم الشروط من بين السبعة المذكورة أعلاه لأن بها يتم الحكم بالعدل والحكمة والرأي الصحيح والنظر البعيد لمصالح الأمة.

أما الشرط السابع فقد ذكر الماوردي علة إدراجه بين الأسباب وهو: النص والإجماع (مع آراء شاذة لم يعتد بها). فقد قال ص7: "لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه احتج يوم السقيفة على الأنصار في دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سعد بن عباد بن علي بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسلم: «الأئمة من قريش» فأقلعوا عن التفرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا: "منا أمير ومنكم أمير" تسليماً لروايته وتصديقاً لخبيره ورضوا بقوله: "نحن الأمراء وأنتم الوزراء"، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «قدموا قريشاً ولا تقدموها» وليس مع هذا النص المسلم شبهة لمنازع فيه ولا قول لمخالف له."

أقول: قبول رواية أبي بكر يعني قبول رواية غيره، وقبول رواية أبي بكر يلزم شمول اللائقين للإمامة بكل قرشي، ولاسيما المقدمين منهم على شروط الماوردي المذكورة، وقبول رواية أبي بكر يلزم قبول تخصيص غيره من الصحابة لهذه الرواية، وكل هذا جمعه العباس بن عبد المطلب لأبي بكر بعد بيعة الأخير، حيث قال: "إن كنت برسول الله طلبت فحقتنا أخذت، وإن كنت بالمؤمنين طلبت فنحن متقدمين فيهم، وإن كان هذا الأمر إنما يجب لك بالمؤمنين فما وجب إذ كنا كارهين"، وقال له أيضاً: "أما قولك نحن شجرة رسول الله، فإنما أنت جيرانها ونحن أغصانها"، ما يعني أن اللجوء إلى إمامة قريش كنص نبوي لا يقضي على الإشكال لأن قريشاً جماعة كثيرة ولأن اللائقين منهم للإمامة على شروط الماوردي عديدون. ثم إن كان النبي (ص) قال «قدموا قريشاً ولا

تقدموها» فقد قال في حديث أصح، بل أحاديث، بخصوص أهل بيته: «لا تقدموهم فتهلكوا ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم» وهو تخصيص لحديث إمامة قريش ما يقطع الإشكال في أي القرشيين أصلح للإمامة - بغض النظر عن النص على علي^(ع). (سنذكر مناقشة الشيخ المظفر في كتابه "السقيفة" لمعالجة أبي بكر والأَنْصار في موضع آخر من الكتاب).

كيفية عقد الإمامة

قال الماوردي: "والإمامة تنعقد من وجهين: أحدهما باختيار أهل العقد والحل، والثاني بعهد الإمام من قبل. فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد، فقد اختلف العلماء في عدد من تنعقد به الإمامة منهم على مذاهب شتى، فقالت طائفة: لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد والحل من كل بلد ليكون الرضاء به عاماً والتسليم لإمامته إجماعاً، وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر رضي الله عنه على الخلافة باختيار من حضرها ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها. وقالت طائفة أخرى: أقل من تنعقد به منهم الإمامة خمسة يجتمعون على عقدها أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة استدلالاً بأمرين: أحدهما أن بيعة أبي بكر رضي الله عنه انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها ثم تابعهم الناس فيها، وهم: عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح وأسيد بن حضير وبشير بن سعد وسالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنهم، والثاني عمر رضي الله عنه جعل الشورى في سنة ليعقد لأحدهم برضا الخمسة، وهذا قول أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة. وقال آخرون من علماء الكوفة: تنعقد بثلاثة يتولاها أحدهم برضا الاثنين ليكونوا حاكماً وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين. وقالت طائفة أخرى: تنعقد بواحد، لأن العباس قال لعلي رضوان الله عليهما: أمدد يدك أبايعك فيقول الناس: عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان، ولأنه حكم وحكم واحد نافذ."

أقول: وجدت أن أهل السنة - من خلال أقوالهم التي أوردها الماوردي - لا تستند لا إلى كتاب ولا إلى سنة بل إلى فعل الصحابة الأولين، سواء من تحققت البيعة لهم كأبي بكر وعمر وعثمان أو من لم تتحقق كما في عرض العباس بن عبد المطلب على علي^(ع). بل أن ما جرى في بيعة الخلفاء الثلاثة الذين تقدموا علياً^(ع) دفع حتى الرأي الذي لا يحترم حق الأمة جميعاً ولكن على الأقل أهل الحل والعقد (الرأي الأول أعلاه)، فصار التضييق على الأمة بألوفها وملايينها بل مئات ملايينها اليوم لا لآية محكمة ولا لحديث شريف بل لفعل صحابة غير معصومين أولاً، ولم يدعوا الاستناد إلى الكتاب أو السنة ثانياً، وقيل في بيعتهم جميعاً ما قيل من اعتراض ونزاع ثالثاً. فكيف يتم تأصيل عقد الإمامة بهذا الشكل؟

أما الأعداد فأمرها أعجب، إذ ماذا لو كان الذي بايع أبا بكر أقل أو أكثر من الخمسة، وهو الواقع لأن الذي بايعه أولاً كان عمر وأبا عبيدة، ثم كان سالم ويشير ابن سعد وأسيد بن حضير، فيمكن أن يقال أن الأقل هو إثنان فقط؟ وماذا لو أن عمر جعل الشورى في أقل أو أكثر من ستة، لأنه برر اختياره للسنة أن النبي (ص) توفي وهو عنهم راض، مع أن المسلمين جميعاً يعلمون علم اليقين أن النبي (ص) توفي وهو راض عن غيرهم؟ وماذا لو كان سالم مولى أبي حذيفة (خامس السقيفة) أو أبو عبيدة الجراح (ثالثها) في الأحياء يوم طعن عمر وقام بتولية أحدهما كما صرح بذلك دون لبس؟

وهكذا، وجدت التأسيس الشرعي لاختيار الإمام عند أهل السنة يفتقد إلى الشرعية، ويفتقد إلى المنطق، ويمكن دفعه بأقل نظر.

ثم أكمل الماوردي في ص 8: "فإذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقعون عن بيعته، فإذا تعين لهم من بين الجماعة من أداهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه، فإن أجاب إليها بايعوه عليها وانعدت ببيعتهم له الإمامة فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته..." أقول: قلت أن الشروط المذكورة يصعب تحديد من الذي تمت فيه أو كملت فيه أكثر من غيره، بل قبل ذلك الشروط المذكورة في أهل الحل والعقد أو من سماهم أهل الاختيار؛ بل أن الرأي القائل بتفويض أهل الحل والعقد "مدفوع" على حد تعبير الماوردي ببيعة أبي بكر وغيرها، فكيف تتم البيعة ثم يتم إلزام الأمة بها فيتوجب الطاعة للإمام المبايع ممن اختلف في أهليته أو صحة تأصيل شروطه للاختيار؟

على أن هناك نقطة أخرى تستحق التوقف، وهي قول الماوردي في من يناسب الإمامة "ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقعون عن بيعته"، وهي نقطة هامة جداً لأنه إن لم يحصل القبول لدى الأمة لن يكون ممكناً للإمام المبايع بسط اليد والحكم والتقدم بالأمة إلى الأمام. ولكن إسراع الناس إلى الطاعة وعدم التوقف عن البيعة ما كنهه وكم هو طول مدته وهل هناك من الناس من لهم أفضلية في الرفض والقبول أم لا؟ فلو فرضنا أن بعض أهل الحل والعقد رفضوا وقام معهم نصف الأمة غير راضين ولا مبايعين ماذا يحصل؟ وماذا عن فرض البيعة على الناس بالتهديد والقوة كما حصل في بيعة ما قبل علي (ع) - فقد كان التهديد بل التحريض على القتل في بيعة أبي بكر واضحاً (سعد بن عباداً أولاً، ثم تهديد علي (ع) والزبير ومن في بيت فاطمة (ع) بالتحريق ثانياً)، وكان الغياب الكامل لأهل الاختيار تاماً في بيعة عمر، وكان التهديد بالقتل لمن يعارض من أهل الحل والعقد أنفسهم (أي أهل الشورى) في بيعة عثمان من التفاصيل الأساسية لخطة الشورى العمريّة؟ ثم أين هو الموقف الواضح الحاسم من معاوية ومن ناصره عندما أعلن رفضه ببيعة علي (ع) بعد أن بايعه أهل الحل والعقد، بل المهاجرون والأنصار، بل وأهل المدينة كافة، ثم غيرها من الأمصار ما عدا الشام؟

والعجيب أن هذا الأمر - شرط إسراع الأمة إلى الطاعة - صار شرطاً لا ينبغي أن يغفل عنه أهل الاختيار/أهل الحل والعقد مع أن رأي الأمة لم يكن في الحسبان مطلقاً في جميع الآراء التي ذكرها لكيفية البيعة وأعداد المبايعين!

أخيراً، هذا الشرط - شرط إسراع الأمة إلى الطاعة - لم يذكره الماوردي في الشروط السبعة للإمام، فهل هو استدراك لنكوص البعض عن بيعة علي^(ع) بعد أن بايعوا غيره دون اعتراض؟!

إن جميع ما ورد يرد عليه قضية هامة هي: في حالة التيقن من أن زيدا أفضل من عمرو هل تصح بيعة عمرو إماماً ليكون زيد مأموماً له؟ هذه ما اصطلح عليها الفاضل (أي الأكثر فضلاً من المفضول) والمفضول (أي الأقل فضلاً من الفاضل).

بخصوص هذه قال الماوردي في ص9: "وقال الأكثر من الفقهاء والمتكلمين تجوز إمامته (أي المفضول) وصحت بيعته، ولا يكون وجود الأفضل مانعاً من إمامة المفضول إذا لم يكن مقصراً عن شروط الإمامة، كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضول مع وجود الأفضل، لأن زيادة الفضل مبالغة في الاختيار وليست معتبرة في شروط الاستحقاق، فلو تفرد في الوقت بشروط الإمامة واحد لم يشرك فيها غيره تعينت فيه الإمامة ولم يجز أن يعدل بها عنه إلى غيره."

وقال: "واختلف أهل العلم في ثبوت إمامته وانعقاد ولايته بغير عقد ولا اختيار، فذهب بعض فقهاء العراق إلى ثبوت ولايته وانعقاد إمامته وحمل الأمة على طاعته وإن لم يعقدها أهل الاختيار، لأن مقصود الاختيار تمييز المولى وقد تميز هذا بصفته."

أقول: لا أجد أي ميرر لتقديم المفضول على الفاضل بأي حال من الأحوال، اللهم إلا لأمرين: الأول أن يعتذر الفاضل عن قبول الولاية، والثاني أن ترفض الأمة ولايته وتتمسك بالمفضول، وذلك لأننا نتكلم عن شخصين تتوفر في كل منهما شروط الإمامة المذكورة ولكن أحدهما أفضل من الآخر، وبالتالي فما المبرر لاختيار المفضول مع وجود الفاضل؟

لا أجد أي سبب لذلك إلا الرد على القائلين بولاية علي^(ع) بعد النبي^(ص) مباشرة بالاستناد إلى فضائله الجمّة التي ثبتت بالكتاب والسنة والسيرة التاريخية له فكانت حجة الداعين إليه أقوى من أن ترد فأجابهم الآخرون بفرض أصحابهم عليه، ثم جاء العلماء من أتباعهم يؤصلون لبيعته تصحيحاً لها. ولعل ما ذكره الماوردي من شرط إضافي هو إسراع الأمة إلى البيعة والطاعة هو لتبرير إمامة المفضول مع وجود الفاضل ورغبته بالولاية كي تنتقل التهمة في دفع الفاضل المستحق للولاية من المفضول الذي أخذها منه - بشكل أو بآخر - إلى الأمة التي كانت ستنبتاً عن بيعة الفاضل وطاعته. على أن هذا غير معروف إلا لو كان الصحابة الكبار من أهل الحل

والعقد قد بايعوا علياً^(ص) بعد النبي^(ص) مباشرة ثم لم تسرع الأمة إلى بيعته وطاعته. ولكن الحق هو أن أهل الحل والعقد أنفسهم، أو بعضهم، هم الذين صرفوا الأمر ثم اتهموا الأمة أنها لا ترضى بالإمامة والنبوة مجتمعة في الهاشميين كيلا يتفاخروا على الناس (وبا له من تبرير ضعيف!)، وجاء الماوردي وأمثاله ليجعلوا لذلك الموقف أصلاً شرعياً، ولكنهم فشلوا لما لم يجدوا نصوصاً فأحالوا الأمر على البيعة المتنازع عليها في الأصل!

مواصفات الحاكم الشرعي عند الشيعة

وجدت الشيعة يرفضون أن يأتي الإمام بهذه الطريقة مع وجود أحد الأئمة المعصومين من أهل البيت^(ع)، وذلك لما يلي:

(1) إذا كان الإمام معصوماً فإن عصمته منصوص عليها في الكتاب والسنة، وبالتالي يستمد شرعيته مما هو أعلى من الإجماع أو ما جرى في التاريخ من بيعات مختلفة متناقضة

(2) إذا كان الإمام معصوماً فإنه لا شك هو الفاضل وغيره مفضول، ولما كان الشيعة لا يجوزون إمامة المفضول على الفاضل (وذلك عملاً بالنصوص التي تأمر باتباع علي^(ع) أو الأئمة من أهل البيت^(ع)، سواء بإطلاق آية ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ النساء: 59 على أساس أن الأمر المطلق بالطاعة لا بد وأن يجعل أولي الأمر هؤلاء معصومين كي يأمر بطاعتهم بشكل مطلق كطاعة الله والرسول، أو الآيات الأخرى التي تشير إلى العصمة كآية التطهير، أو التي تنص على الولاية كآية التصديق أثناء الركوع، أو بالأحاديث الشريفة الكثيرة، وأيضاً عملاً بالدليل العقلي الذي لا يجد مبرراً لإمامة المفضول مع رغبة الفاضل في الإمامة وترشيحه نفسه) فإنه لا طريق لقبول إمامة أحد غيرهم^(ع) عند وجودهم^(ع)

(3) أئمة أهل البيت^(ع)، بدءاً بعلي^(ع)، أعلنوا عدم شرعية خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان وخلافة خلفاء بني أمية والعباس، ولاسيما علي^(ع) في بيعة أبي بكر، وفي الشورى في بيعة عثمان، والحسن^(ع) في عدم تنازله لمعاوية إلا بعد أن بويع خليفة ثم كان منتهياً للحرب ما يثبت عدم شرعية غيره، والحسين^(ع) في رفضه بيعة يزيد وخروجه إلى العراق بعد أن وافته البيعة من هناك.

• بخصوص آية أولي الأمر ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ النساء: 59 فإن الطائفتين فسرتها بشكل مختلف تماماً يتجانس مع هذا الفهم لكل منهما للحاكم الشرعي. فقد قال أهل السنة أن أولي الأمر هم الخلفاء والحكام والملوك والأمراء وكل من يتسلم منصب الخلافة أو الحكم بغض النظر عن الطريقة التي جاء بها (بيعة من قبله، شورى، بالقوة كما ذكرناه من أقوالهم فيما سبق) وأنه غير معصوم لأنه

لا معصوم سوى النبي^(ص)، وبالتالي فإن معاوية بن أبي سفيان الذي بغى على علي^(ع) الخليفة الشرعي بحكم بيعة أهل الحل والعقد وأهل المدينة من المهاجرين والأنصار، وحاربه رغم أن النبي^(ص) قال أنه حرب لمن حارب علياً^(ع) وسلم لمن سالمه كما أوردناه في فصل سابق، يعتبر خليفة شرعياً لأنه صار من أولي الأمر بعد الصلح مع الحسن^(ع)؛ كما أن ولده يزيد الذي صار خليفة بنص الخليفة من قبله أي أبوه معاوية وبيعة أهل الشام وغيرها من الأمصار هو خليفة شرعي وبالتالي من أولي الأمر الذين تجب طاعتهم وعدم الخروج عليهم وحربهم؛ وهكذا في غيرهم من ملوك بني أمية وبني العباس وغيرهم، مع أن بعض علماء السنة حكموا بخروج البعض من هؤلاء عن الملة أو بالفسق وارتكاب الكبائر ما يخرجهم من الشريعة كما هو قول الآلوسي صاحب تفسير روح المعاني حيث أعلن أن ظنه هو أن يزيد - الذي سماه الخبيث - ما كان مؤمناً بالإسلام أصلاً أو على الأقل قد ارتكب من الكبائر ما لا يخصى، وبالتالي، فكيف يكون أمثال هؤلاء أولي الأمر الذين تجب طاعتهم كما تجب طاعة الله ورسوله^(ص) بنص الآية؟

أما الشيعة فيقولون بأن المقصود من أولي الأمر في هذه الآية المباركة إنما هم الأئمة من أهل البيت^(ع) لأن الآية ظاهرة في عصمة هؤلاء وإلا لما قرنت بشكل مطلق بطاعة الله - وهي طاعة مطلقة - وطاعة الرسول^(ص) - وهي طاعة مطلقة - دون وضع شروط لطاعتهم، ولما قام الدليل من القرآن والسنة على عصمة أئمة أهل البيت^(ع) فإن الآية تعنيهم ولا تعني غيرهم مطلقاً. وبهذا يستقيم الأمر بطاعتهم لأنهم لا يمكن أن يعصوا الله تعالى مطلقاً وبالتالي لا يمكن أن يخطئوا في حكم أو فتيا أو تدبير أو أي شأن من شؤون الشريعة وشؤون الحكم. وهذا الفهم - كما ترى - هو الفهم الذي لا يضعف أمام المناقشة، بعكس الفهم السني الذي يدرج جميع الحكام، بغض النظر عن شرعيتهم، وبغض النظر عن سلوكهم وما قيل فيهم من علماء مذهبيهم، يدرجهم في أولي الأمر واجبي الطاعة، الفهم الذي انسحب على جميع الحكام المسلمين إلى يومنا هذا.

أما بخصوص بيعة غير الأئمة المعصومين فهناك يمكن النظر في الشروط التي ذكرها الماوردي وربما غيرها، ولكن بلحاظ الخط الذي يتبعه الخليفة المبايع. هنا يأتي دور علماء الشريعة الذين هم المؤمنون على الأمة بنص النبي^(ص) «العلماء ورثة الأنبياء»، هذه المسؤولية التي تجعل بعضهم مؤهلين إما لموقع أهل الاختيار - حسب تعبير الماوردي - وبالتالي يكونون مؤهلين لترشيح من يروونه لائقاً للخلافة والحكم أو لموقع أهل الإمامة - حسب تعبير الماوردي أيضاً - وبالتالي يرشحون أنفسهم لنيل بيعة الأمة للإمامة. في كلتا الحالتين هناك مناقشة عن المصدر الذي ينهل منه هؤلاء العلماء: هل هو أهل البيت^(ع) أم غيرهم؟ أي أن المسألة تعود إلى نقطة البداية في معرفة إذا كان هناك من أعلنت السماء إمامته المعصومة أم لا، وفيما إذا كان هناك مجال لاختيار هذه الإمامة المعصومة أو تركها أو أن السماء لم ترض من الناس إلا بقبول هذه الإمامة واتباعها، بحيث إن قبل الناس أو لم يقبلوا، أو أسرعوا لقبول البيعة وإظهار الطاعة أو أبطأوا أو امتنعوا، لم يكن ذلك ليخشد موقع أئمة الحق،

ولكنه دون ريب سيجعل من إمكانية الاستفادة منهم أقل بكثير مما لو كانوا مبسوطي اليد في الحكم، الأمر الذي وجدته حصل مع أئمة أهل البيت^(ع) جميعاً.

وهنا تبرز ثلاث نقاط:

الأولى - هل هناك حاجة للبيعة في حالة الأئمة المعينين من السماء أم لا؟ والجواب هو: نعم، لأنه بدون البيعة وإظهار الطاعة لا يعرف المطيع من العاصي وبالتالي لا يمكن إجراء الأوامر والمشاريع من الحاكم وولاته بشكل طبيعي وربما امتنع ذلك تماماً في حالة رفض البيعة كما وجدناه في حالة معاوية حيث كانت الشام خارج نطاق سلطة أمير المؤمنين^(ع) بشكل كامل. وهذا الأمر - البيعة - وجدناه واضحاً في حياة النبي^(ص)، حيث بايعه الأنصار بيعتي العقبة في بيعة يعاهدونه فيها على الدفاع عنه، ثم بيعة الحديبية حيث بايعه المسلمون، من مهاجرين وأنصار، نساء ورجالاً، على الدفاع والقتال؛ فإذا كان هذا هو الحال مع النبي^(ص) فلا شك أنه مع من هم دونه، من أئمة الهدى^(ع)، أوجب.

الثانية - في حالة رفض الناس إمامة الأئمة المعصومين، أي رفض بيعتهم أو رفض الالتفاف حولهم وتمكينهم من الحكم، هل تصبح هذه الإمامة لاغية عند الله تعالى؟ الجواب هو: لا، بدليل أن كل واحد من الأنبياء^(ع) كان مكذباً في أول دعوته بحيث لم يؤمن به إلا القلائل، فلو سئل الناس وقتها لكان أكثرهم رافضين، فهل تسقط النبوة؟ نفس الشيء ينطبق على إمامة المعصوم فإنها إمامة إلهية، وإلا لما كان معصوماً، فلو رفضها أكثر الناس فهم إنما يكونون في الجانب المعادي لما يريد الله تعالى، فهل يمكن القول أن هذا الجانب يصبح جبهة الحق؟ نعم، لا يستطيع المعصوم أن يجير الناس على إمامته بمعنى الإيمان بها، ويعنى البيعة له، إلى حين حصوله على الناصر الذي يكفي لإتمام بيعة تتيح له التمكين عندها على الآخرين الطاعة.

الثالثة - في حالة رفض إمامة الأئمة المعصومين، وفي حالة عدم وجودهم، هل يترك أمر الأمة دون إمام؟ والجواب هو: كلا، فإنه «لا بد للناس من إمام برٍّ أو فاجر» كما قال علي^(ع) وذلك ليستقيم الأمر وتأمين السبل وتقدم الخدمات للناس وتحفظ الدولة الإسلامية وينشر العدل ما أمكن لأنه في نهاية المطاف فإن إجراء العدل هو غاية الحكم.

إذاً، وجدت الشيعة يرفضون خلافة أو إمامة أي شخص مع وجود الأئمة المعصومين من أهل البيت^(ع) وتصديهم للخلافة والإمامة، ويقبلون خلافة غيرهم مع عدم وجودهم شريطة أن يكون الخليفة من المهتمين بهديهم^(ع) في العدل وحسن السياسة، وبخلافه - أي بكون الخليفة ليس من المواليين لأهل البيت^(ع) - أن يكون الخليفة من العاملين بالعدل وحسن السياسة كحد أدنى.

إن هذا هو الذي يجعل الشيعة بشكل عام موضع شك من الحاكم السني على أساس أنهم لا يرضون إلا بحاكم شيعي، في حين أن الحقيقة هي أن الشيعة ربما يثورون على الحاكم الشيعي (كما حصل مع شاه إيران) في حين هم يرضون بالحاكم السني ولا يتمردون عليه إذا كان يعاملونهم كغيرهم من المواطنين (كما هو حاصل في بعض البلدان الإسلامية) لا كمواطنين من الدرجة الثانية أو العاشرة (كما هو حاصل في بلدان إسلامية أخرى). وهذا يقودنا إلى النقطة الثانية في قضية الحاكم، ألا وهي التعامل مع الحاكم في المدرستين.

التعامل مع الحاكم

يتعامل أهل السنة مع الحاكم - أي حاكم - بما يلي:

أولاً - السمع والطاعة

قال صاحب العقيدة الطحاوية: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمرنا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة".

هذا الأمر ثابت مقرر على الدوام، بحيث أنهم يقولون اليوم: "السمع والطاعة لولاة الأمر من المسلمين في غير معصية مجمع على وجوبه عند أهل السنة والجماعة، وهو أصل من أصولهم التي باينوا بها أهل البدع والأهواء. وقل أن ترى مؤلفاً في عقائد أهل السنة إلا وهو ينص على وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر، وإن جاروا وظلموا، وإن فسقوا وفجروا" (بيان/فتوى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية). هذا النص لا شك يكفي لجعل الكثيرين يحكمون بفساد عقيدة "أهل البدع والأهواء" في الحاكم لأنهم يحاسبونه على جوره وظلمه وفسقه وفجوره.

ولا أدري ما علاقة "البدع والأهواء" بقضية طاعة الظالمين، لأن الظلم قبيح عقلاً والاعتراض على الظلم من أجل إقامة العدل حسن عقلاً، فإذا كان ما هو قبيح عقلاً يعد من مختصات السنن وأهلها وما هو حسن عقلاً يعد من مختصات البدع وأهلها فعلى الإسلام السلام!

أما هذا الإجماع على وجوب السمع والطاعة للحاكم عند أهل السنة فهو مبني على فهمهم لنصوص الكتاب والسنة، من قبيل:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ النساء: 59، مفسرين "أولي الأمر" في الآية بأنهم "من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم، وقيل: هم العلماء، وقيل: هم الأمراء والعلماء" النووي شرح صحيح مسلم ج12 ص223، أو "هم الأمراء والولاة لصحة الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان طاعةً، وللمسلمين مصلحة" كما قال الطبري في تفسيره ج5 ص150.

ومن قبيل قول النبي (ص): "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة" البخاري كتاب الأحكام، ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر. يفسره المباركفوري في تحفة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي ج5 ص298 بأن على المحكوم الطاعة الواجبة للحاكم "سواء أمره بما يوافق طبعه أو لم يوافق، بشرط أن لا يأمره بمعصية، فإن أمره بها فلا تجوز طاعته، ولكن لا يجوز له محاربة الإمام".

أقول: ماذا إن أجبره على فعل المعصية، كأن يأمره بقتل مظلوم، أو بقتال مسلم، أو بفعل أي محرم - هل يفعل أو لا يفعل؟ وإذا لم يجد إلا القوة للوقوف بوجه الأمر بالمعصية هذا ليتخلص من فعل المعصية ألا يكون محارباً له؟ هذا الحكم لا يحل مثل هذا الإشكال، وهو إشكال كثيراً ما حصل ويحصل.

أو قوله (ص): "عليك السمع والطاعة، في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك" وفسر النووي في شرح صحيح مسلم ج12 ص224 أن الطاعة واجبة فيما عدا الأمر بالمعصية، وأن "اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمراء بالدنيا، ولم يوصلوكم حركم مما عندهم".

أو قوله (ص) لحذيفة بن اليمان: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس» فسأله حذيفة: كيف أصنع إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك» صحيح مسلم كتاب الإمارة.

وقول الطحاوي "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا ... الخ" لم تستطع نفسي التي تطمح إلى رؤية العدل قبوله، إذ ما قيمة ولاة الأمر هؤلاء حتى يصل الأمر بنا ليس فقط أن لا ننزع يداً من طاعتهم، بل ولا ندعوا عليهم حتى! ظني أن هذا القول من أجمل ما يمكن أن يقع في أسماع الحاكم الظالم وهو يعلم أن العلماء - الذين تنظر إليهم العامة في القدوة وفي أخذ الفتوى - يمنعون العامة المظلومين حتى من مجرد الدعاء عليه، دع عنك الثورة من أجل التغيير.

ثانياً - الصبر على ظلم الحاكم

عدوا ذلك من محاسن الشرع الإسلامي على أساس أن الصبر على ظلم الحاكمين يجلب من المصالح ويدراً من المفاسد ما يكون به صلاح العباد والبلاد. وقد استندوا في هذا إلى أحاديث، منها:

"وقد جاءت أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم، منها قول النبي^(ص): "إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها" قالوا: ما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: "أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم" البخاري كتاب الفتن.

أقول: إن الله تعالى جعل الحاكم مديراً للجماعة بحيث يجري السياسات اللازمة لإيصال حقوق الناس إليهم، سواء كانت حقوقاً سياسية أو خدمية أو حقوق الإنسان الأساسية، فإن فشل في إدارته لم يعد مناسباً للمهمة وصارت طاعته خطأً إن لم تكن معصية في حقيقتها. أما أن يتربع الحاكم على المنصب ثم يؤثر نفسه وأهله وأحبابه على الرعية ويقوم بأمور منكراً شرعاً ولا يعطي الرعية حقوقهم ثم أن يستمر الرعية في أداء واجباتهم وإحالة طلب الحقوق من الله تعالى فهذا غير مفهوم، دع عنك أنه يصادم الفطرة السليمة. ثم ما معنى "أدوا إليهم حقهم"؟ الحديث يجعل للحاكم حقاً في حين أن المفروض أن الحاكم يستحصل حقوق الدولة والمجتمع والمواطنين من أجل السياسات التي يجريها لمصلحة الدولة والمجتمع والمواطنين، لا أن يستحصل كل هذا من أجل معيشتة وبطره وهواه. ولماذا - والحديث وغيره على هذا الشكل - يعترض الناس على قيام المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بالدعاء من أجل إصلاح الحال، حال الشوارع والمدارس والمستشفيات والزراعة والصناعة والأخلاق والمعاملات وكل شيء، ويقولون أن عليهم العمل وليس الدعاء فحسب إن كان العمل الحقيقي التغييرى ممنوعاً؟!

وفي حديث آخر يأمر^(ص) بالصبر: "ستلقون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني" مسلم كتاب الإمارة، وأحمد فضائل الأنصار، وهذا لا ينصح حتى بالدعاء!

ومن قبيل قوله^(ص): "من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شراً فمات إلا مات ميتة جاهلية" مسلم باب الإمارة، والبخاري الذي أورد ابن حجر في فتح الباري ج13 ص9 القول أن الحديث "حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جار... ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها".

أقول: ولسائل أن يسأل عن سبب الاستمرار في قبول والترضي على من خرج على أمير المؤمنين^(ع)، ولاسيما بعد بيعته من أهل الحل والعقد بل ومن أهل المدينة والأمصار جميعاً إلا الشام؟ فإن الحديث يتوعد بالموتة الجاهلية من خرج على الإمام ولو شيراً.

أما حديث حذيفة بن اليمان الوارد أعلاه وفيه أمر النبي (ص) "تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك" فقد علق عليه أبو العز الحنفي في "شرح العقيدة الطحاوية ص381 بما يلي: "أما لزوم طاعتهم وإن جاروا فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفساد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ الشورى:30، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ آل عمران:165، وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ النساء:79، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الأنعام:129، فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم فليتركوا الظلم!"

أقول: من قال أن الخروج على طاعة الظالمين يترتب عليه من المفساد أضعاف ما يحصل من ظلمهم؟ لو كان ذلك كذلك لما ثار صاحب حق أبداً. وكيف يتم تغيير الواقع؟ يجيبك أبو العز بأننا يجب أن نتوقف عن الظلم حتى نتخلص من ظلم الأمير! ويؤكد أن ما جرى من ظلمهم كان بسبب فساد أعمال الرعية، محتجاً بآيات من القرآن ليس فيها ما يدعم قوله. إذاً، تستمر راحة الحكام مع هذه الفتاوى، فإن الأمر لم يتوقف على الأمر بالطاعة في كل الأحوال عدا المعصية وعدم المحاربة حتى مع الأمر بالمعصية، أو يتوقف عند الدعاء والصبر، وإنما انتقل الذنب من الحاكم الظالم إلى المحكوم المظلوم! وهكذا يقلب العلماء الأمور رأساً على عقب، بشكل شبيه في أمور أخرى منها أن الذين قاتلوا علياً (ع) ماجورون لأنهم كانوا مجتهدين وأخطأوا فلهم الأجر! أي أن من لم يقاتل علياً (ع) غير ماجور، وسيندم لأنه حرم نفسه الأجر!

وأيد ابن تيمية هذا الرأي في "مجموع الفتاوى" ج28 ص179: "وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم بتأويل سائغ أو غير سائغ فلا يجوز أن يزال لما فيه من ظلم وجور، كما هو عادة أكثر النفوس تزيل الشر بما هو شر منه، وتزيل العدوان بما هو أعدى منه".

وقال ابن القيم في "إعلام الموقعين" ج3 ص6: "إذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله. وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شر، وفتنة إلى آخر الدهر..."

أقول: هذان النصان من علمي المدرسة السلفية في دعم الحاكم الظالم عن طريق عدم الإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، والذي أفتيا بأنه "لا يجوز أن يزال" وبأنه "أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر" لهما وقع غناء العصافير في أسماع الظالمين، ولاسيما في عصرنا، ولذا وجدت هؤلاء ينشرون أفكار ابن تيمية وابن القيم

وكأنها قرآن مبین وحديث سيد المرسلين^(ص) حتى طغت على غيرهم وانطلت على الملايين من أهل السنة. والعجب لا ينقضي من هذين اللذين يأمران بالسكوت على الحاكم الظالم بدعوى أنه أساس كل شر وفتنة مع أن أساس الشر والفتنة هي ظلم الحاكم في بادئ الأمر، وإذا لم يضرب على يد الحاكم لا شك أنه سينمادى إذ لم يجد من يقف في وجهه أو حتى يمكن أن يتنهياً لمواجهة كونه يلتزم بفتوى هذين ومن تابعهما، فأبي عدل يبقى، بل أي دين وشرع؟

تبقى نقطة: كيف يعرف المظلومون أن ثورتهم على الظالم ستؤدي إلى خسائر أكبر ومفاسد أكبر؟ من يستطيع التكهن بشكل دقيق بما يحصل، ولاسيما أن الكثير من هذه الأمور تحكمها عوامل عديدة ومتغيرات كثيرة ومفاجآت؟ مثل هذه الفتاوى هي التي شلت حركة المسلمين وخرتهم وجعلتهم يلجأون إلى السماء طلباً للعون في حين أن السماء أمرتهم بالتغيير وأعلنت ﴿لا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

كان هذا هو موقف علماء أهل السنة من الحاكم، في مواصفاته وشرعيته وكيفية التعامل معه في ظلمه، وهو موقف لم يكن يتبناه جميع عامة أهل السنة بدليل الخراط الكثير منهم في الأحزاب المناوئة للحاكم، سواء كانت أحزاب إسلامية أو قومية أو لبرالية أو ماركسية، وبدليل اشتراك العديد منهم في الحركات العسكرية التغييرية من انقلابات أو ثورات، ناجحة وفاشلة. أما أنا شخصياً فلم أقتنع يوماً بالسكوت على الظالمين، ولم أقتنع يوماً بفكرة أن الحاكم المسلم الظالم خير من الحاكم الكافر العادل، وهي الفكرة التي جرّت ولا تزال الولايات على المسلمين حتى أدت إلى تسلط الحكام الظالمين من مسلمين وغيرهم في آن واحد!

• موقف سيد قطب: يناسب ههنا أن نذكر موقف المفكر الإسلامي الكبير ومفسر القرآن الكريم سيد قطب رحمه الله تعالى والذي أعدم في أواسط الستينات بتهمة مناهضته الحكم في مصر وبالاشتراك في مؤامرة لقلب نظام حكم الرئيس جمال عبد الناصر. (كان ذلك في صيف 1965 حيث كنت في العاشرة في سفرة بمصر مع أمي رحمها الله ومشينا ما يزيد على الساعتين في الشوارع المؤدية إلى مكان خطاب الرئيس عبد الناصر - وكان طاهر يحيى رئيس وزراء العراق حاضراً - لأنه قيل لنا أن هناك أمراً ما ثم قيل بأنه اكتشفت مؤامرة لجماعة الإخوان المسلمين لقلب نظام الحكم، وأن من ضمن أهداف المؤامرة قتل أم كلثوم وعبد الحليم حافظ الخ! وهذا مؤشر على درجة أهمية الفنانين بالمقارنة مع أهمية المصلحين عند عامة الشعب بحيث يتم تحريضه لقبول تصفية أعداء الفنانين!) إنسم موقف سيد قطب بعدم المساومة عندما يتعلق الأمر بشرعية الحاكم من جهة وتطبيق الحاكم للشرعية من جهة ثانية، وهما الأمران اللذان جعلتهما مدار الفارق بين الطائفتين، أي تعريف الحاكم الشرعي والموقف من الحاكم الظالم.

بالاختصار، فإن سيد قطب رأى أن الحاكم الذي تسنم المنصب دون شورى من الأمة لا يكون شرعياً، لأن الشورى - سواء بين أهل الحل والعقد أو عامة أفراد الأمة - هي التي تعطي الشرعية للحاكم، وبالتالي فإن حكم جمال عبد الناصر لم يكن شرعياً. وقد أعطى سيد قطب أهمية كبيرة لهذا الأمر بحيث أن تفسير سورة الشورى (من ضمن تفسيره الشهير "في ظلال القرآن") طبعت لوحدها في كتاب مستقل. وفي النقطة الثانية فإن سيد قطب اتجه إلى تكفير الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله حتى وإن كان مسلماً يقيم الفرائض كفرد وذلك استناداً إلى آية ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ المائدة:44، لأن الحاكم يكون عندئذ مؤمناً بالألوهية كافرأً بالحاكمية أي حاكمية الله تعالى. ويتهم أعداء سيد قطب، وأعداء جماعة الإخوان المسلمين عموماً، أفكار سيد قطب هذه أنها هي التي تقف وراء اتجاه التكفير الذي انطلق في مصر في أوائل السبعينات كجماعات التكفير والهجرة ثم جماعة الجهاد وغيرها والتي انتشرت خارج مصر أيضاً.

هذا الموقف القطبي، والذي تبناه بعض الإسلاميين السنة، إقترب كثيراً من الموقف الشيعي الرفض لسلطة الحاكم التي تحققت بالقوة والحاكم على الحاكم بالضلال المخرج من وجوب الطاعة - على فرض الإيمان بوجوبها ابتداءً - ما سنذكره فيما يلي.

موقف الشيعة من الحاكم الظالم

كنت أعرف أن الشيعة يعدون من المناوئين للحكومات عموماً على أساس الفارق المذهبي، وكانت مقولة "الحكم بيد السنة والاقتصاد بيد الشيعة" لوصف الحال في العراق رائجة هناك، وظني أن الغرض منها هو إسكات المطالبين بعلاج التمييز الطائفي في الدولة العراقية على أساس أن الطائفتين تتقاسمان "المغانم" وكأن الحكم مغنم لا مسؤولية. (بغض النظر عن درجة صدق هذه المقولة، فإن الذي حصل بعدها هو ما يحصل في كل مكان عندما لا يكون الاقتصاد محمياً من القوة السياسية وهو ذهاب معظم ما كان عند الشيعة من قدرات اقتصادية بطرق متعددة فلم يعد هناك مجال للكلام عن عدالة في توزيع المغانم.)

والعراقيون يعيشون قضية الثورة على الظلم بأشكال متعددة، منها الممارسات السياسية باختلافاتها وخلافاتها وصداماتها وتغيراتها، ومنها ما يطلعون عليه من الثورة على الظلم في البلدان الأخرى ولاسيما العربية والإسلامية المجاورة - كما في ثورة تموز/يوليو 1952 المصرية وثورة اليمن والانقلابات السورية وحركة محمد مصدق ثم الثورة الإسلامية عام 1979، بغض النظر عن الموقف من كل من هذه بالنسبة للقطاعات المختلفة من العراقيين -، ومنها قضية نهضة الإمام الحسين^(ع) والتي يجيئها شيعة أهل البيت^(ع) في العراق كل عام في كل منطقة وبلدة فيها

شيعية، في شعائر يشارك فيها الكثير من أهل السنة وحتى غير المسلمين ما جعل لهذه الشعائر مكانة خاصة مميزة في إعادة التفكير بالأوضاع وفي ضرورة التغيير نحو الأفضل.

فإن الذين يشاركون في هذه الشعائر يتعرضون لأنواع من التثقيف:

1 - دور أهل البيت^(ع) في الإسلام، الدور الذي لا ينفك عنه التعرض للمظلومية من جانب والثورة على الظالمين من جانب آخر

2 - حركة الإمام الحسين^(ع) وكلماته وكلمات أهل بيته وصحبه في مناهضة الظالمين وعدم القبول بالظلم مطلقاً إلى درجة التضحية بالنفوس

3 - الشحن العاطفي ضد الظلم عموماً من خلال التذكير بتفاصيل ما جرى على أهل البيت^(ع) وأصحابهم يوم عاشوراء سنة 61هـ، والتي تتضمن تمثيل ذلك بشكل يصور قساوة الأحداث التي جرت على أهل البيت^(ع) رجالاً ونساءً وأطفالاً، ولاسيما وأن تلك التفاصيل جرت على أرض عراقية

4 - التذكير بموقف القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من الظلم والظالمين بمجالها الأوسع من قضية عاشوراء بحيث تصبح قضية الإمام الحسين^(ع) ليست هي القضية فحسب وإنما هي المصداق الأكمل لدرجة شراسة الظالمين من جانب ولعظم المقاومة من الثائرين على الظلم من جانب آخر.

وهكذا، صارت قضية نهضة الإمام الحسين^(ع) إحدى أهم العلامات المميزة للشيعية في كل مكان (إلى درجة فيها الكثير من المبالغة في بعض مفاصلها، ولاسيما في مسألة الشحن العاطفي الذي يخلو أحياناً من أية مفاهيم أو تأصيل شرعي للقضية الجوهرية، وهذا موضوع آخر)، وصار العراقيون - ويضمّنهم أهل السنة - لا يرون في إحياء شعائر الحسين^(ع) أمراً غريباً كما هو حال معظم أهل السنة في بلدان أخرى، وإن اعترضوا على بعض ما يقال أو يصنع فيها. (ذكرت في أول الكتاب كيف أن والدتي رحمها الله تعالى كانت لا تنقطع عن المشاركة في شعائر محرم الحرام في المجالس التي تنعقد في محلّتنا في بيوت شيعية، وكانت لا تتوقف عن الاعتراض على أي قول فيه ما تفهمه هي أنه يؤدي إلى التفرقة الطائفية من غير أن يمنعها ذلك من الحضور المستمر ومن غير أن يؤدي ذلك إلى تغيير عواطفها نحو أهل البيت^(ع) أو شيعتهم.)

إن التعرض لموقف الإمام الحسين^(ع) وكلماته وكلمات صحبه، ومواقف النبي^(ص) وعلي^(ع) وفاطمة^(ع) والحسن^(ع) وباقي الأئمة^(ع) والصحابة، لا يقتصر على أيام محرم الحرام فقط وإنما يمتد على طول السنة، وذلك أن الشيعة - لمن لا يعرف - يجيئون نهضة الإمام الحسين^(ع) في أوقات مختلفة من السنة، ويقوم الكثير منهم، آلافاً وملايين، بزيارة ضريح الإمام الحسين^(ع) وأخيه العباس^(ع) في كربلاء، في شهر محرم وصفر ورجب وشعبان ورمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى، إضافة إلى مناسبات أخرى لأهل البيت^(ع)، كما أنهم عندما يجيئون مناسبات غير

الحسين^(ع) من أهل البيت فإنهم غالباً ما يأتون بذكر الحسين^(ع) ونهضته ومظلوميته. وبذا، فإن الشيعي، العراقي خصوصاً، يعيش على الدوام هذا التعرض العاطفي والتعليمي لقضية الظلم والظالمين والثورة على الظالمين ما جعله في حالة نفسية معادية، أو على الأقل مناوئة، لجميع الحكام الظالمين دون استثناء، الأمر الذي يجعله محل رغبة، بل موضع مراقبة شبه دائمة من قبل أجهزة الأمن، وهو ما يجعله عرضة لملاحقات ومساءلات وانتهاكات ومظالم تسهم في تعزيز ما يعيشه في مجالس الحسين^(ع) ومصائب أهل البيت^(ع) عموماً، فيصبح أكثر رفضاً للظالمين وأكثر سهولة للتحرّك ضدهم سواء من خلال العمل الحزبي أو العسكري.

لقد وجدت الفرق كبيراً جداً بين الموقف النفسي للمسلم السني والموقف النفسي للمسلم الشيعي من الحاكم، أي حاكم، بحيث يغلب السني حسن الظن ويحاول إيجاد المعاذير والتبريرات للحاكم بينما يغلب الشيعي سوء الظن ولا يجد للحاكم أي عذر بل يفتش عن أخطائه وتجاوزاته. وما أسهم في هذا الفارق الواضح هو خشية السني مما يمكن أن يحدث لو سقط الحاكم السني وجاء الحاكم الشيعي فصار يبحث للحاكم عن أي تبريرات ومعاذير لكي تكون صورته أفضل عنده فلا يسوغ له القيام ضده والثورة عليه؛ وهذا موضوع آخر فيه تفاصيل تخص الوضع العراقي ليس ههنا مجال بحثها.

ما يتعلمه الشيعي من المنبر الحسيني

فإلى ماذا يستمع المسلم الشيعي، ومن يشاركه في مجالس الحسين^(ع) من السنة وغيرهم؟

يستمع إلى بيانات الإمام الحسين^(ع) في مسيرته من الحجاز إلى العراق حتى استشهاده -

«من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول كان حقاً على الله أن يدخله مدخله...» وهو ما يجرّض تحريضاً شديداً على الثورة على الحاكم الظالم...

ثم يعلن أنه أحق من يجب أن يعمل بهذا الحكم: «ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالقيء، وأحلوا حرام الله وحرّموا حلاله، وأنا أحق من غير...»

«لا والله، لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل ولا أفر فرار العبيد - أو لا أقر إقرار العبيد...» وهو ما يحفز على عدم القبول بالذل مطلقاً.

«خطّ الموت على ابن آدم محطّ القلادة على جيد الفتاة...» وهو ما يهون الموت من أجل المبدأ.

«إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير فيكم بسيرة جدي وأبي علي بن أبي طالب، فمن قبلني بقبول الحق فالله أولى بالحق، ومن ردّ عليّ أصبر»... وهو ما يؤصل تأصيلاً شرعياً للخروج على الظالمين من أجل الإصلاح والعمل بالسيرة المحمدية والسيرة العلوية الصحيحة؛ كما لا يصادر حقوق الناس في قبول دعوته أو رفضها فلا يتوعددهم بالقتال إن ردّوا عليه دعوته الإصلاحية.

«ألا وإني زاحف بهذه الأسرة على قلة العدد وخذلان الناصر»... وهو ما لا يترك عذراً لمعتذر عن قتال الظالمين بسبب قلة عدد الثائرين أو بسبب تقاعس المناصرين المتوقعين...

«رضا الله رضانا أهل البيت نصبر على بلائه وبوفينا أجور الصابرين»... وفيه التأكيد على استهداف رضا أهل البيت^(ع) لأن فيه رضا الله تعالى لأنهم لا يمكن أن يجيدوا عما يرضاه الله تعالى قيد شعرة...

وبالتالي فمن المنطقي والمتوقع من المؤمنين أن يستجيبوا لندائه^(ع): «ألا ومن كان باذلاً فينا مهجته وموطناً على لقاء الله نفسه فليرحل معنا»...

ويستمع الشيعي إلى كلمات الثائرين قبل شهادتهم يوم عاشوراء، ومنها رفضهم ترك إمامهم^(ع) لمصيره وحده، ويتساءلون عما يفعلونه إن نجوا: «قبّح الله العيش بعدك!»... وهذه تجعل الموت أحلى من الحياة.

وآخر يقول: «أنحن نخلي عنك ولما نعذر إلى الله في أداء حقك؟! أما والله حتى أكسر في صدورهم رحمي، وأضربهم بسيفي ما ثبت قائمه في يدي، ولا أفارقك، ولو لم يكن معي سلاح أقاتلهم به لقدفتهم بالحجارة دونك حتى أموت معك!»

ويربط آخر الأمر بالوفاء للنبي^(ص): «والله لا نخليك حتى يعلم الله انا قد حفظنا غيبة رسول الله صلى الله عليه وآله فيك»... ثم يستطرد: «والله لو علمت أنني أقتل، ثم أحياء، ثم أحرق حياً، ثم أذّر، يفعل ذلك بي سبعين مرة ما فارقتك حتى ألقى حمامي دونك! فكيف لا أفعل ذلك وإنما هي قتلة واحدة ثم هي الكرامة التي لا انقضاء لها أبداً؟!» ما يؤكد الفوز الأبدي عند التضحية من أجل الحسين وأهل البيت^(ع).

ويستمع إلى كلماتهم وهم يشجعون بعضهم البعض على النصر حتى النهاية: «فوالله لا يصل إليك وإلى حرمك سوء وفينا عرق يضرب»... وهذه تحفز الشيعي على التضحية من أجل أهل البيت^(ع) في كل زمان، فإن غابت شخوصهم نصر مبادئهم وحقهم المسلوب.

ويستمعون إلى كلمات أخت الحسين^(ع) زينب بنت أمير المؤمنين^(ع)، في ذلك العنفوان الذي قل نظيره في الناس، نساء ورجالاً - تخاطب حاكم الكوفة المنتصر «ثكلتك أمك يا ابن مرجانة»... وهو ما يساهم في هدم حاجز الخوف أمام المتسلطين.

وتخاطب يزيد الحاكم الظالم في عقر داره في دمشق «أمن العدل يا ابن الطلقاء تخديرك حرائك وامائك، وسوقك بنات رسول الله سبايا، قد هتكت ستورهن، وأبديت وجوههن... ليس معهن من حماتهن حمي ولا من رجالهن ولي، وكيف يرتجى مراقبة من لفظ فوه اكباد الازكياء، ونبت لحمه من دماء الشهداء!» تضعه في موضعه المتأخر وتذكر الناس بأهله المجرمين...

بل وتعلن أنها تتألم لمجرد الكلام معه: «ولئن جرت علي الدواهي مخاطبتك، اني لأستصغر قدرك وأستعظم تقريعتك، وأستكثر توبيخك!»... وهذا يهون من شأن الحاكم مهما كانت قوته ويدفع بالعزة عند المؤمنين إلى حدودها القصوى.

ثم لتعلن ما تأكد من صدقه المسلمون عبر العصور: «فكد كيدك، واسع سعيك، وناصب جهدك، فوالله لا تمحو ذكرنا، ولا تميت وحيناً»... فهذا ذكر آل محمد^(ص) في ارتفاع كل يوم، وهذا الوحي الذي نزل على سيد المرسلين^(ص) يصدق به الناس كل حين فلا يزال الإسلام أوسع دين انتشاراً...

بل ويستمع إليها وإلى فعلها يوم عاشوراء بعد قتل أخيها^(ع) فتمد يديها تحت جسده الذي ما بقي فيه موضع لم يذق طعم النبال والسيوف والرماح وتقول: «إلهي تقبل منّا هذا القربان!»... وهو ما يربط القضية بكاملها بالنقطة المركزية وهي العمل في سبيل الله تعالى وكيف أنه يهون في ذلك السبيل أعز عزيز.

بل ويستمع إلى تركيزها على أخيها الحسين^(ع) دون أن تذكر بشيء ولديها اللذين قتلوا في ذلك اليوم... وهذا يهون على المرأة الشيعية قتل أولادها في مقارعة الظالمين تأسيماً بسيدتها زينب^(ع).

ثم يستمع إلى كلمات فاطمة الزهراء^(ع) في محاججاتها مع من سلبها حقها وحق زوجها^(ع)، وكلمات علي^(ع) في شكواه من ظلامته الممتدة ربع قرن بعد وفاة النبي^(ص)، وظلامه الحسن السبط^(ع) وهو يحارب ويُخَذَل ثم يسمّ ويمنع دفنه عند جده^(ص)، وظلامات الأئمة الآخرين في السجون والتكذيب وغيرها من انتهاكات.

كل هذا، يستمع إليه في صيغ مختلفة من النثر والشعر والخطابة، بألحان وغير ألحان، بالفصحى والعامية الدارجة، ما يجعله يصل إلى الجميع على اختلاف أمزجتهم وعقولهم ومستوى تعليمهم.

وربما أهم من ذلك كله، إنه يستمع إلى الأصل في هذه المواقف الخالدة، وهو ما جاء في الكتاب والسنة في دور أهل البيت^(ع) من جهة وفي حقيقة المؤمنين من جهة أخرى وفي رفض الظلم ومقارعة الظالمين من جهة ثالثة.

يستمتع إلى آية التطهير وآية الولاية وغيرهما، ويستمتع إلى آية المودة ﴿قل لا أسألكم عليه من أجر إلا المودة في القربى﴾ فيفهم أن الله تعالى يأمر نبيه^(ص) أن لا يجعل أجراً على تبليغه القرآن والرسالة سوى مودة أهل بيته^(ع)، فلا يجد مناصباً من الاندكاك في أهل البيت^(ع) في عاطفة طاغية. ثم يستمتع إلى وصية النبي^(ص): «أذكركم الله في أهل بيتي» فيجد نفسه أمام خيار واحد لا ثاني له وهو الاصطفاف الكامل مع أهل البيت^(ع).

ويستمتع إلى قوله تعالى: ﴿وإن العزة لله ورسوله والمؤمنين﴾ فيفهم أن معنى أن تكون مؤمناً هو أن تكون عزيزاً لا تقبل بالذل. ثم يستمتع إلى حديث شريف يقول «إن الله فوّض إلى المؤمن أمور كلها ولم يفوّض إليه أن يكون ذليلاً» فيجد طريقاً واحداً وهو رفض الذل الذي يأتي من الظالمين.

ويستمتع إلى قوله تعالى: ﴿ولا عدوان إلا على الظالمين﴾ وقوله: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ وأمثالهما فيفهم أن التعامل مع الظالمين بالمثل من المقارعة بالقوة ليست مقبولة فحسب وإنما محرض عليها. ثم يستمتع إلى قول النبي^(ص): «سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله» فيستحلي الموت في مقارعة الظالمين، كيف لا والنبي^(ص) يصفه عندها بسيد الشهداء.

كما ويستمتع إلى التوصيف القرآني لمن لا يحكم بأحكام الدين: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾ ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ فيفهم أن الحاكم الذي لا يحكم بالشريعة يكون فاسقاً كافراً ظالماً فيتأسس أمران:

الأول هو فقدان مثل هكذا حاكم الشرعية المطلوبة للطاعة، وانتقال الشرعية للفقهاء الذين يحثون الناس على أحكام الشريعة؛

الثاني هو انهيار أي كرامة للحاكم بغير ما أنزل الله تحول دون القيام ضده للإصلاح أو التغيير، السلمي أو بالقوة.

وهذا جعل الشيعي ينظر إلى مرجعه في الفتيا نظرة تقديس أبن منها نظرتة إلى الحاكم ولاسيما إذا كان ظالماً - وهو الحاصل إلا ما ندر -، الأمر الذي جعل العلاقة المتوترة القلقة بين الشيعي والحاكم أكثر تعقيداً وشدّة، مما جعل الحاكم يتهم الشيعي أنه غير مخلص أو خائن للوطن - على أساس أن معظم الحكام يرون أنفسهم يمثلون الأوطان إن لم يكونوا أهم -، ويزداد الأمر تعقيداً وسوءاً عندما يكون مرجع الشيعي في الفتيا من خارج حدود الوطن، وهو الحاصل مع مئات الملايين من الشيعة خارج العراق وغيره من البلدان القليلة التي يظهر فيها الفقهاء المراجع، فتصبح تهمة الشيعي بالحيانة تهمة جاهزة يقتنع بها الكثير من المواطنين غير الشيعة ما يسهل عملية قمعهم المتواصل، وهو الذي يؤدي إلى اشتداد تقمة الشيعي على الحاكم، وربما إلى مجانبته للمسلمين الآخرين وهو يرى فيهم أعواناً للظالم على ظلمه هو، في كرة تلج لا تتوقف عن التعاضم.

التحاكم إلى قضاة الجور

هذا الأمر، عدم القبول بالحاكم مرجعاً واتخاذ الفقيه مرجعاً يمتد إلى مساحة هامة وهو القضاء. فإن الشيعي الملتزم بأحكام الشريعة يود اللجوء إلى المحاكم الشرعية - غير الرسمية - للفقيه، إلا إذا كان الخصم غير راغب بذلك أو لجأ إلى محاكم الدولة. ولا شك أن هذا يسهم في زيادة عزلة بعض الشيعة عن الدولة، وفي زيادة خشية الحاكم منهم كمواطنين لا يعترفون به من خلال عدم اعترافهم بالقضاء الرسمي.

إن التحاكم إلى قضاة الجور من الأمور الهامة جداً والتي كانت ولا تزال وراء التهجم والافتراء على شيعة أهل البيت في كل مكان لأنهم أبوا أن يخضعوا لحكام الجور كائناً من كانوا. وقد ذكر التاريخ الإسلامي، قديماً وحديثاً، مواقف سيئة مزرية لبعض القضاة ما جعل الشيعي - ولا سيما وهو يسمع ببعضها من خلال المجالس الحسينية أو من خلال الكتب - يزداد قناعة بصحة مجانبته للحاكم لأن الأخير يعتمد على قضاة على هذه الشاكلة.

وأحب أن أذكر ما علق به السيد محسن الأمين (كتاب نقض الوشيعة ص170) على ما قاله موسى جار الله (كتاب الوشيعة) في أن في كتب الشيعة عدم جواز التحاكم إلى قضاة الجور وإن حكومات الدول الإسلامية كلها كذلك، فأجاب بالقول: "الدول الإسلامية وقضاتها منها ما هو على العدل واتباع الكتاب والسنة والحكم بهما وهو قليل، ومنها ما هو على الجور والحكم بغير ما أنزل الله وبالرشى وبالوساطات".

ثم ذكر بعض ما كان من بعض الحكام والولاة في الزمان الأول. من ذلك أن القاضي أبو البخاري أفتى للرشيد بيطان الأمان الذي كتبه ليحيى ابن عبد الله بن الحسن بن الإمام الحسن^(ع) حين خرج ببلاد الديلم سنة 176هـ ثم كتب له الرشيد ذلك الأمان لكي يرجع، ولكن بعد أن حضر يحيى قرر الرشيد أن يغدر به ويقتله، فأحضر يحيى وأحضر نسخة الأمان وأحضر القاضي أبو البخاري ومحمد بن الحسن الشيباني الفقيه، فسأل الرشيد الشيباني عن الأمان فقال هو صحيح وحاججه في ذلك فلم يستطع الحصول منه على شيء، ثم سأل أبا البخاري فقال: "هذا منتقض من كذا وكذا" وتفل فيه فقال له الرشيد: "أنت قاضي القضاة!" ومزق الأمان أبو البخاري وحبس الرشيد يحيى فمات في الحبس. وفي ذلك يشير أبو فراس الحمداني في ميميته الشافية:

يا جاهداً في مساويهم يُكتّمها غدرُ الرشيدِ بيحيى كيف يُكتّم

ثم ذكر ما كان من يحيى بن أكثم قاضي قضاة المأمون الذي أفرط به السكر في مجلس المأمون فأمر المأمون أن يُعمل له شبه القبر من الرياحين فيدفن فيه وأمر من يغني عنده فلما أفاق يحيى قال مما قال:

إِنِّي غَفَلْتُ عَنِ السَّاقِي فَصَبَّرَنِي كَمَا تَرَانِي سَلِيبَ الْعَقْلِ وَالِدِينِ
فَأَخْتَرُ لِنَفْسِكَ قَاضٍ إِنِّي رَجُلٌ الرَّاحُ تَقْتُلُنِي وَالْعُودُ يُحْيِينِي

وذكر ما رواه الثعالبي في اليتيمة في ترجمة القاضي التنوخي أن "قضاة البصرة كانوا إذا جاء الليل خلعوا ثوب الوقار للعقار واجتمعوا على الشراب وما منهم إلا طويل اللحية وكل منهم لحيته طويلة بيضاء وفي أياديهم كؤوس من ذهب يرقصون ويغمسون لحاهم فيها ويرشون على بعضهم البعض" حتى قال الشاعر:

مَجَالِسُ تَرْقُصُ الْقُضَاةَ بِهَا إِذَا انْتَشَوْا فِي مَخَانِقِ الْبَرَمِ
تَخَالُ كُلاًَّ كَأَنَّ لِحِيَتَهُ لِحِيَةَ فَعْلَانٍ ضُرِّجَتْ بِدَمٍ

وذكر غير هذا من مخازي ما كان من هؤلاء.

إن هذا الموقف الشيعي من الحاكم كان وراء العديد من الثورات والانتفاضات عبر التاريخ وفي مناطق مختلفة من البلدان الإسلامية، وكانت قيادة الكثير من هذه النهضات للعلويين فألفت فيهم الكتب ككتاب "مقاتل الطالبين" لأبي الفرج الأصفهاني، هذا غير ما هو مذكور في كتب التاريخ ككتب الطبري والمسعودي وابن الأثير وابن قتيبة. وقاد الشيعة وساهموا في النهضات ومعارك الجهاد والانتقالات العسكرية في العصر الحديث، في بلدان إسلامية وعربية مختلفة، وبعض ذلك استجابة لفتوى مراجع الدين الشيعة، في توافق مع النظرة المجانبة للظالمين التي تأسست عند الشيعة عموماً كما أسلفت، مما وجدتهم عليه.

إذاً، وجدت ما عليه الشيعة في مواقفهم من الحكام الظالمين أقرب إلى نفسي مما أفهمه عن الإسلام، بل عن رفض الظلم والرغبة في العدل كحالة إنسانية فطرية عامة، كانت منفتحة أساساً على فكرة الثورة على الحاكم لنشأتني في عائلة خاضت غمار السياسة والمعارضة والحركات الانتقالية، فكان هذا عاملاً إضافياً للاقتناع بما عليه شيعة أهل البيت^(ع)، وإن بقيت طريقة تقييمي للحكام وسيرتهم تختلف قليلاً كونها غير مثقلة بالاتجاه الشيعي العام المجانب للحكام والمشكك في جميعهم بحيث يبدو من الصعب الثناء على أي أعمال مفيدة في زمن هذا الحاكم أو ذاك وكأنه لا يمكن تحقيق أي شيء مفيد على الدوام، وكأن ما يتحقق في زمن أي حاكم هو مما فعله هو بنفسه لا بجهود أبناء الأمة، وهذه من أمراض الوقوع تحت الحكم التسلطي الإملائي الذي ما انفك المسلمون - شيعة وسنة - يثنون منه عبر القرون وإلى يومنا هذا.

الفصل الخامس

الصحابة

موقفان متناقضان

عقيدة أهل السنة في الصحابة

عقيدة الشيعة في الصحابة

الصحابة المحمودون والمدوون

إثبات قول الشيعة من قول ابن العثيمين

"ونعتقد أن ما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم من الفتن، فقد صدر عن تأويل اجتهدوا فيه فمن كان منهم

مصيباً كان له أجران، ومن كان منهم مخطئاً فله أجر واحد وخطأه مغفور له"

(محمد صالح بن العثيمين)

((يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلّون عن الحوض فأقول يا رب أصحابي فيقول إنك لا علم لك بما

أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقريّ))

(رسول الله ص)

موقفان متناقضان

يعتبر الموقف من صحابة النبي (ص) من أشد مؤاخذات أهل السنة على الشيعة، بل يمكن القول أن موضوع الصحابة هو الموضوع الفصل في المشكلة، وذلك من خلال ما يلي:

من جانب الشيعة

- 1- كان من ضمن الصحابة الحكام الأولون الذين يعتبرهم الشيعة غير شرعيين
- 2- الكثير من الصحابة كانوا عوناً لأولئك الحكام من الصحابة، أو قبلوا حكمهم وسكنوا عنهم
- 3- الخلاف الواضح الذي نشأ بين أهل البيت (ع) وبين بعض كبار الصحابة والذي وصل إلى حد الحرب
- 4- القمع المستمر الذي تعرض له الشيعة عبر القرون ما عدا في الإمارات الإسلامية التي أسسوها وحكموها، من قبل حكام يزعمون تقديسهم للصحابة
- 5- عدم اعتقاد أهل السنة بإمامة أئمة أهل البيت (ع) فيبدون للشيعة وكأنهم معادون لهم.

ومن جانب أهل السنة

- 1- مجانبة الشيعة شبه الكاملة للصحابة بحيث وضعوهم إلا نفراً قليلاً منهم في الجانب المعادي لأهل البيت (ع)
- 2- يعتبر أهل السنة أن الصحابة هم الذين حملوا الإسلام للأجيال وبالتالي فمن يقف منهم موقفاً سلبياً إنما يعادي الإسلام

3- الصورة السوداء لنشأة الشيعة والتي تراوح بين اليهود والفرس، واليهود أمرهم ظاهر، أما الفرس فقد تم تعليم أهل السنة بأن الفرس أشد أعداء العرب وبالتالي لا بد أن يكونوا أعداء الإسلام فأسسوا التشيع لضرب الإسلام الذي قضى على إمبراطوريتهم

4- الإعلام السلطوي المعادي للشيعة عبر القرون والذي يتهمهم بأشنع التهم، من النيل من شرف أم المؤمنين عائشة - والعياذ بالله - إلى سوء أخلاقهم إلى اتهامهم بأنسابهم وصولاً إلى اتهامهم بالشرك والكفر.

إضافة إلى هذه العوامل، هناك عدم الانفتاح بين أتباع المذاهب بالشكل الحقيقي صادق النية، لا المجاملات والقبليات الفارغة في مؤتمرات التقريب بين المذاهب (ولي على أصل العنوان ملاحظة ليس ههنا محلها)، ما يؤدي إلى عدم تغيير هذه الصورة القائمة لكل طرف إزاء الطرف الآخر، بل إلى ترسيخها في معظم الأحيان. ولا ينتظر أن يكون هناك انفتاح حقيقي طالما كانت النفوس منطوية على هذه النظرة القائمة بخصوص موقف الطرف الآخر عن الصحابة: فالشيعي يرى السني لا يجب أهل البيت^(ع) كمحصلة طالما هو يجب أعداء أهل البيت^(ع) وطالما هو يقدم على علي^(ع) من هم دونه حسبما يعتقد، والسني يرى الشيعي منحرفاً طالما يكره الصحابة ويسمع دائماً أنه يسبهم ويلعنهم، وهو يقرأ ويسمع من شيوخه على الدوام القول "إذا رأيت الرجل يبغض صحابة النبي^(ص) فاعلم أنه زنديق" على أساس أن الصحابة - إضافة إلى سابقتهم وجهادهم - هم الذين أوصلوا العقائد الدينية والأحكام الشرعية إلى الأمة فمن يبغضهم إنما يبغض الدين، لأن السني لا يعلم موقع أئمة أهل البيت^(ع) عند الشيعي وكيف أن أحاديثهم^(ع) عن طريق أصحابهم - وبعضهم صحابة النبي^(ص) - أوصلت العقائد والشرائع فالباب ليس مسدوداً إلا من طريق غيرهم.

إن الموقف من الصحابة هو الأشد اختلافاً بين الطائفتين من بين سائر الأمور الخلافية، وهو الذي يلعب أعداء الأمة عليه في تفريقها كما نرى ونسمع ونشاهد على الدوام. لذا، فإن تبيان الموقف المختلف وأسبابه من أهم الأمور الواجب عرضها عند بحث الفوارق بين المدرستين: السنية والشيعة. إلا أن هذا المختصر لا يمكن أن يعرض إلى هذا الموضوع الذي يدخل في حوادث تاريخية هي بطبيعتها تستغرق الكثير لانطوائها على تفاصيل كثيرة جداً أولاً ولضرورة النظر في المتناقضات من أقوال أهل السير والتواريخ ثانياً ومن بعد ذلك التحليل الدقيق ثالثاً للوصول إلى الاستنتاجات أخيراً؛ إلا أن الذي يساعد في مثل هذا المختصر هو أن الموضوع هو جانب واحد فقط من الجوانب التي أدت إلى اقتناعي بمذهب أهل البيت^(ع) والذي هو - على أهميته - ليس بأهمية أدلة الكتاب والسنة، أيضاً لأن المواقف التاريخية كانت من الوضوح في معظمها بحيث لا تحتاج إلى أكثر من ذكرها إجمالاً مع التعليقات السريعة عليها (ربما سأوفق في مؤلف منفصل لتبيان الموقف الصحيح الذي يبتعد عن الإفراط والتفريط، في تقسيم للصحابة إلى أقسامهم المميزة وليس بهذا الإجمال الذي لا يمكن أن يقبل في أية نظرة إلى مجموعة بشرية من عشرات الألوف في فترة قصيرة من التاريخ).

وأبدأ بعرض عقيدة أهل السنة في الصحابة مما قاله صاحب العقيدة الطحاوية في نقطتين أو ثلاث لم تذكر في التالي، وهو ما جاء في كتيب "عقيدة أهل السنة والجماعة" للشيخ محمد الصالح العثيمين أحد كبار مشايخ السلفيين في السعودية وربما أكبرهم بين وفاة شيخهم عبد الله بن باز سنة 1999م ووفاته سنة 2001م (وإن كان لي ولغيري اعتراض على ضم هؤلاء إلى أهل السنة والجماعة لأنهم يخالفونهم في العديد من العقائد والممارسات، إلا أن واقع الحال من سيطرة كبيرة لهؤلاء على العالم السني حالياً - وهو ما يؤسف له أشد الأسف وينذر بعواقب خطيرة - تجعل من المناسب الاعتماد على أقوالهم في الأمور المشابهة لما عليه أهل السنة) (وذلك في نقاط مرقمة من قبلي كي يسهل التعليق عليها دون تكرار)، ثم أعرض عقيدة الشيعة من خلال عرضهم لبعض وقائع التاريخ - لأنها أصل المشكلة - على شكل تعليقات سريعة على ما أورده ابن عثيمين.

عقيدة أهل السنة في الصحابة

قال صاحب العقيدة الطحاوية: "ونثبت الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة. ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. ثم لعثمان رضي الله عنه. ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون".

ثم أكمل الطحاوي بعقيدة أهل السنة في تفضيل العشرة - وإن لم يصرحوا بذلك على أساس أن الحديث يقتصر على البشارة بالجنة: "وأن العشرة الذين سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبشرهم بالجنة، نشهد لهم بالجنة، على ما شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقوله الحق، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة ابن الجراح، وهو أمين هذه الأمة، رضي الله عنهم أجمعين". (سأتناول حديث العشرة المبشرة بالجنة في كتاب "من ثمرات العودة" إن شاء الله تعالى لألقي الضوء على أسباب وجود هذا الحديث أولاً، وعلى غمط حق صحابة كبار آخرين بشرهم النبي^(ص) بالجنة في أحاديث صحيحة عند أهل السنة ولكنها لم تذكر، ثانياً).

ثم يأتي الطحاوي إلى تقرير قضية لا تزال تفعل فعلها في الأمة، وهي بخصوص الموقف من بعض الأصحاب والأزواج. قال: "ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرياته المقدسين من كل رجس، فقد برىء من النفاق".

في كلامه أربع نقاط للتعليق:

1. جعل جميع الأصحاب والأزواج في سلة واحدة بحيث أن القول في أحدهم كالتقول فيهم جميعاً، وهذا ما له علاقة بالنقطة الرابعة.

2. وصف زوجات النبي (ص) بكلمة "الطاهرات" وذلك على أساس أنهن داخلات في آية التطهير ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ الأحزاب: 33، الأمر الذي صار اليوم أشد حضوراً من الماضي على أساس أن الآية من ضمن آيات أزواج النبي (ص). وقد ذكرت مناقشات الشيعة في ذلك والتي تثبت بشكل قاطع أن الآية الكريمة تخص الخمسة: النبي (ص) وعلي (ع) وفاطمة (ع) والحسن (ع) والحسين (ع)، لأن نزولها كان في بيت أم سلمة، وجمع النبي (ص) أولئك الأربعة (ع) تحت كساء وتلا الآية وقال «اللهم هؤلاء أهل بيتي»، وعندما أرادت أم سلمة (رض) الدخول معهم منعها النبي (ص) وقال «أنت من أزواج النبي» في نفي واضح لدخول الأزواج في الآية (راجع هذا وغيره في الجزء الأول الفصل الخامس آية التطهير). إن كلمة "الطاهرات" صارت تفعل فعلها بحيث عندما ينتقد الشيعة أم المؤمنين عائشة (وهي المقصودة بهذا كله) كأنه ينتقد عفتها التي نال منها المنافقون (من الصحابة وليس الشيعة!) في حديث الإفك، في حين أن الموقف الشيعي منها هو لموقفها المعادي لأهل البيت (ع) الذي لم يستطع المؤرخون ستره إذ كيف يسترون الحروب، بل الحرب الأهلية الأولى في الأمة؟

3. وصفه ذرية النبي (ص) بكلمة "المقدسین من كل رجب" وهو وصف عام غير صحيح لأن الذرية لا يمكن أن تكون كلها مقدسة، ولكن يبدو أنه يعني المخصوصين بآية التطهير، إلا أنه جعل لهم التقديس من الرجز وأعطى التطهير من الدنس للزوجات في تقسيم كيفي لا علاقة له بفعل النبي (ص) وقوله.

4. أهم نقطة وهي الحكم بالنفاق على كل من لم يحسن القول في جميع الأصحاب وجميع الأزواج وجميع الذرية. وكلمة "ومن أحسن القول" تعني أن عكسها مجرد "إساءة القول"، أي مجرد النقد، بل مجرد أن يسيء القول فهو محكوم بالنفاق، فلا يحتاج الشيعي - أو غيره في هذا الأمر - إلى الحكم بالكفر أو النفاق أو الفسوق على أي أحد من الصحابة (بسبب أفعاله الواضحة في حرب أهل البيت (ع) وقتلهم وقتل أصحاب النبي (ص) أنفسهم والقيام بالمنكرات والعظائم)، وهذا حكم قاس جداً، علاوة على كونه يحمل تناقضه في داخله، لأن الصحابة أنفسهم قالوا في بعضهم ما هو أعظم وأساء من سيء القول.

وأكمل في غير الصحابة: "وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين - أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر - لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكروهم بسوء فهو على غير السبيل".

وهو قرار عام أكثر غرابة من الأول، فإنه هل يعقل أنه يجب على جميع المسلمين على مر العصور أن تكون لهم نظرة واحدة ورأي واحد، ليس فقط في الصحابة والأزواج، بل أيضاً في العلماء والتابعين لهم من أهل الفقه والنظر بحيث لا يجوز ذكروهم "إلا بالجميل" لأنه "من ذكروهم بسوء فهو على غير السبيل" أي سبيل المؤمنين؟ أي سجن للعقول والأفكار والبحث وأي كم للأفواه هذا؟ واللطيف أن "علماء السلف من السابقين، ومن بعدهم

من التابعين " حسب وصفه كانت لهم في بعضهم البعض آراء أبعد ما تكون عن "الجميل" وكان فيها "ذكرهم بسوء" الشيء الكثير، فهو حكم عليهم بأنه "على غير السبيل"...

أما السلفية المعاصرة فإن عقيدتها مشابهة، بل مطابقة، في هذا الأمر لعقيدة أهل السنة. قال الشيخ محمد الصالح العثيمين (عقيدة أهل السنة والجماعة 1404هـ):

1. "ونؤمن بأن للنبي صلى الله عليه وسلم خلفاء راشدين خلفوه في أمته علماً ودعوة وولاية على المؤمنين، وبأن أفضلهم وأحقهم بالخلافة أبو بكر الصديق ثم عمر ابن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين. وهكذا كانوا في الخلافة قدراً كما كانوا في الفضيلة، وما كان الله تعالى - وله الحكمة البالغة - ليولي على خير القرون رجلاً وفيهم من هو خير منه وأجدر بالخلافة".

2. "ونؤمن بأن المفضول من هؤلاء قد يتميز بخصيصة يفوق فيها من هو أفضل منه، لكنه لا يستحق بها التفضيل المطلق على من فضله، لأن موجبات الفضل كثيرة متنوعة".

3. "ونؤمن بأن هذه الأمة خير الأمم وأكرمها على الله عز وجل، لقوله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ آل عمران:110. ونؤمن بأن خير هذه الأمة الصحابة ثم التابعون ثم تابعوهم..."

4. "... وبأنه لا تزال طائفة من هذه الأمة على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله عز وجل".

5. "ونعتقد أن ما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم من الفتن، فقد صدر عن تأويل اجتهدوا فيه فمن كان منهم مصيباً كان له أجران، ومن كان منهم مخطئاً فله أجر واحد وخطؤه مغفور له. ونرى أنه يجب أن نكف عن مساوئهم فلا نذكرهم إلا بما يستحقونه من الثناء الجميل، وأن نطهر قلوبنا من الغل والحقد على أحد منهم لقوله تعالى فيهم ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى﴾ الحديد:10 وقوله تعالى ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾ الحشر:10".

6. "لهذا لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة بأن كل واحد قد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار قالوا: أفلا نتكل وندع العمل؟ قال: «لا، إعملوا فكل ميسر لما خلق له»".

إن النقاط أعلاه التي لخص بها ابن عثيمين عقيدة أهل السنة في الصحابة هي النقاط الأساسية للخلاف بين الطائفتين لذا جعلها هي الملخص للعقيدة، وذلك لأن الجدل بين الطائفتين لم يزل يدور حول هذه الأمور - من

الأفضل، المفضول والفاضل، خير القرون، أسباب ما جرى بين الصحابة من الفتن، الموقف مما تلك الفتن. إذًا، سأذكر ما هي عقيدة الشيعة في الصحابة كتعليقات على ما ورد أعلاه.

عقيدة الشيعة في الصحابة

ألخص عقيدة الشيعة في الصحابة كتعليقات على النقاط الست أعلاه، مع شواهد من الكتاب والسنة والتاريخ التي جعلتني أقتنع بوجهة نظرهم مقارنة بوجهة النظر السنة الواردة أعلاه (وسأذكر المزيد من الشواهد في مؤلفات أخرى إن شاء الله).

1- لا يعترض الشيعة على وجود خلفاء راشدين بعد النبي (ص) تصديقاً بالحديث «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»، ويعتقدون أن اتباع سنة الراشدين المهديين واجب شرعي، ولكنهم يختلفون في تحديد هوية هؤلاء الراشدين، أنهم ليسوا الأربعة المعروفين عند أهل السنة إلا علياً^(ع) وإنما هم علي^(ع) والأئمة الأحد عشر من ولده. ويقولون أن الأمر باتباع سنتهم لا يمكن أن يكون بهذا الإطلاق إلا إذا كانوا مأمونين من الخطأ والخطيئة، أي معصومين، وهذا لا ينطبق إلا على أئمة أهل البيت الإثني عشر^(ع). ويؤكد هذا قول ابن عثيمين نفسه أنهم خلفوه في أمته "علماً ودعوة وولاية على المؤمنين" لأن الدليل من الكتاب والسنة قام على أن صاحب العلم هو علي^(ع) وأن الدعوة إلى الله كي تكون على الصحة التامة لا يمكن أن تكون إلا عن طريقه وولده^(ع) لعلمهم وعصمتهم، وأن الولاية على المؤمنين إنما هي لعلي^(ع) وأولاده^(ع) وذلك بنص آية الولاية ونصوص آيات التطهير وأولي الأمر وغيرها (كما أوضحنا سابقاً) وبنص الأحاديث الشريفة الكثيرة ولاسيما حديث الثقلين وحديث الغدير الذي يعترف به أهل السنة أن النبي (ص) قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» جاعلاً ولايته المطلقة المنصوصة في كتاب الله ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ لعلي^(ع) لا غيره من الصحابة وبضمنهم الخلفاء الثلاثة.

ولا يؤمن الشيعة بأفضلية أبي بكر وعمر وعثمان على علي^(ع)، بل يؤمنون بأنه^(ع) أفضل منهم ومن غيرهم، وبما لا يقاس، مرة أخرى استناداً إلى أدلة الكتاب والسنة والجهاد والسيرة، ما ذكرناه فيما سبق ولخصناه في جدول مقارنة توضح ذلك فليراجع.

وأما القول بأن ترتيبهم في الخلافة جاء وفق ترتيبهم بالفضل فلا دليل عليه لا من آية ولا حديث ولا منطق، وذلك لأمر:

الأول هو أن الدليل قام على أفضلية علي^(ع) على الآخرين (راجع الجدول المشار إليه أعلاه)؛

الثاني أن هناك من الأدلة ما فيه تفضيل لصحابة آخرين على الخلفاء الثلاثة أو التفضيل على عثمان بن عفان على الأقل، ومن ذلك روايات صحيحة مثل قوله^(ص): «إن الله أمرني بحب أربعة وأخبرني أنه يحبهم» قيل: "يا رسول الله سمّهم لنا"، قال: «علي منهم - يقول ذلك ثلاثاً - وأبو ذر والمقداد وسلمان، أمرني بحبهم وأخبرني أنه يحبهم» رواه الترمذي في صحيحه ج 2 ص 299 وابن ماجه في سننه باب فضائل أصحاب رسول الله^(ص) ص 14، وأحمد بن حنبل ج 5 ص 351 والهيثمى في المجمع ج 9 ص 155 وابن عبد البر في الاستيعاب ج 1 ص 280 وفي غير هذه المصادر، وهو صريح في أن المحبة الإلهية خصت هؤلاء الأربعة، في هذا الحديث على الأقل، ولا شك في أنه يرفع هؤلاء الأربعة على منزلة غيرهم الذين لم يذكرهم النبي^(ص) معهم.

الثالث هو أن طريقة تولي الخلفاء لمنصب خلافة النبي^(ص) كانت على أشكال مختلفة كلها قد طعن فيها، بدرجة أو بأخرى، من قبل صحابة آخرين كبار معروفين، فكيف يبنى على ترتيبهم في الخلافة الذي وقع على أفضليتهم بنفس الترتيب؟ أما بيعة أبي بكر فقد طعن فيها الهاشميون جميعاً وأبو سفيان صخر بن حرب (الذي يؤمن الشيخ ابن عثيمين بإسلامه ومخطئه الأموي) وأصحاب علي^(ع) ولاسيما الذين أظهروا الطعن كالمقداد والزبير بن العوام وأبي ذر وخالد بن سعيد بن العاص، هذا ناهيك عن طعن سيدة نساء العالمين^(ع) في خطبتها في مسجد أبيها^(ص)؛ وأما بيعة عمر بن الخطاب فقد طعن فيها عمار بن ياسر الذي قال لعمر يوم خرج بكتاب أبي بكر بتوليته زاعماً عدم معرفته بما فيه (لأن الذي كتبه هو عثمان بن عفان) قال عمار: "ولكنني أعلم بما فيه: أمرته عام أول ويؤمرك اليوم!"؛ وأما بيعة عثمان بن عفان فقد طعن فيها علي^(ع) نفسه في كلامه مع أهل الشورى الآخرين، كما طعن فيها أصحابه كالمقداد بن الأسود الذي أعلن تدمره أمام عبد الرحمن بن عوف فهده الأخر بأنه صاحب فتنة فأخذ المقداد بتلايبه وأجاب على كلامه، وأبي ذر الذي أخذ يعنف المسلمين عموماً على تسليمهم الخلافة هاهنا مرة وهاهنا مرة وتركهم أهل بيت نبيهم^(ص)؛ وأما بيعة علي بن أبي طالب^(ع) فقد طعن فيها معاوية بن أبي سفيان (وهو الذي يلتزم الشيخ ابن عثيمين بإسلامه ومخطئه الأموي) وجميع أصحابه، ولم يدخل فيها بعض كبار الصحابة كعبد الله بن عمر وعائشة أم المؤمنين؛ وبالتالي فقد طعن صحابة آخرون - على اختلاف مستوياتهم - في كل من البيعات الأربع فلم تعد البيعة بحد ذاتها حجة على الفضيلة فكيف تكون حجة على الأفضلية؟

وأما القول بأنه الله تعالى ما كان ليولي على خير القرون رجلاً خليفة وفي الناس من هو خير منه وأجدر بالخلافة فهو مردود لأنه لا تلازم مطلقاً بين كون القرن الأول خير القرون وبين عدم إمكانية تولي رجل وفي الناس من هو خير منه، لأنه لا دليل من آية أو رواية على ذلك فلم يقل القرآن ولا النبي^(ص) أنه من المستحيل أن يتولى رجل الخلافة في القرن الأول إلا وكان خيراً من جميع رعيته - هذا مع وجود مناقشة في كون القرن الأول خير القرون.

2 - صحيح أنه من الصعب القول بأفضلية رجل ما على رجل آخر في كل شيء، وهو صحيح في حق أبي بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة عدا علي^(ع)، لأن الشدة في أحدهم مثلاً ربما كانت فضيلة لا يتمتع بها غيره، والفتنة في أحدهم مثلاً ربما كانت فضيلة يتميز بها أحدهم على الآخرين، وهكذا، ولكن حتى هذه قضية نسبية لأن الشدة ربما كانت نافعة يوماً مضرّة في يوم آخر - قال المتنبي:

ووضعُ الندى في موضعِ السيفِ في العلى مُضِرُّ كَوْضِعِ السَّيْفِ في موضعِ الندى

على أساس غياب الحكمة في ذلك لأنه عرفوا الحكمة أنها " وضع الشيء في موضعه".

أما في حالة علي^(ع) فهو الأفضل من الثلاثة ومن غيرهم من الصحابة دون استثناء في كل صفة، وذلك لقيام الدليل على عصمته دونهم والمعصوم أفضل من غيره بلا خلاف، ولقيام الدليل على تفضيل الله تعالى ورسوله^(ص) له، ولقيام الدليل على أفضليته في الخارج من سيرته في سابقته وجهاده وعلمه ومنطقه، وكل هذا ما ذكرناه من الأمور التي اطلعنا عليها في الكتاب والسنة والسيرة في الفصول المتقدمة. ولهذا فقد جمع^(ع) في شخصيته ما لا يجتمع عادة بحيث قيل أنه جمع الأضداد من الصفات - قال صفى الدين الحلبي:

جُمِعَتْ في صِفَاتِكَ الأضدادُ فلهذا عَزَّتْ لَكَ الأندادُ

زاهدٌ حاكمٌ، حليمٌ شجاعٌ ناسِكٌ فاتِكٌ، فقيرٌ جوادٌ

وقد حاولت أن أجد لأحد من الصحابة أفضلية على علي^(ع) في أي صفة فلم أجد، ثم وجدت أن علماء أهل السنة سبقوني في ذلك ثم أعلنوا أن لا أحد مثل علي^(ع) كما نقل عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه الإمام أحمد أنه قال عن علي^(ع): "علي بن أبي طالب من أهل بيت لا يقاس بهم أحد"، لذا فإن الشيعة يعتقدون بأن علياً^(ع) يستحق الأفضلية المطلقة على من فضله.

وإنه لتمرين لطيف أن يتأمل من يريد في كل صفة حسنة تسالم الناس على حسنها ويتصفح ما قيل بشأن علي^(ع) والخلفاء الثلاثة في كتاب الله تعالى وفي حديث النبي^(ص) وفي سيرة علي^(ع) لينظر إن استطاع أن يجد صفة حسنة واحدة لم يبرز فيها علي^(ع) غيره، الثلاثة وغيرهم، بشكل واضح لا تصح معه المقارنة أصلاً. أنظر في الأمور الذاتية وما خرج عنها في الحلم، والصبر، والشجاعة، والبأس، والشدة في ذات الله، وطاعة النبي^(ص)، والكرم، والعلم، والقول، وغيرها، ثم انظر في الأمور الخارجية وما جاء فيها من مكان الولادة، وبيت التربية والنشأة، والعلاقة أو عدمها بالأوثان وأفعال الجاهلية، وفي الصهر، وفي الأولاد، ثم كن صادقاً مع نفسك ومع ربك، ولك بعد رأيك...

3 - إن القول بأن الأمة الإسلامية هي خير الأمم لا جدال فيه عند المسلمين لأن الكتاب العزيز يقول بذلك، أما القول بأن أفضل هذه الأمة هم الصحابة ثم التابعون ثم تابعوهم فقد بناه السنة - فيما تعلمت - على أمور:

أولاً، أن الصحابة سبقوا الناس جميعاً إلى الإسلام وكان منهم المهاجرون والأنصار ومن أسلم بعد الفتح، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم وتحملوا العبء الأكبر في مرحلة التأسيس التي تعد أهم المراحل

ثانياً، أن الصحبة لوحدها فضيلة تفوق غيرها من الفضائل على اعتبار أن الصحابي هو "كل من رأى النبي^(ص) وسمع حديثه" وبالتالي فإنه نال ما لم ينله غيره من هذه الرحمة العظمى

ثالثاً، أن النبي^(ص) قرر ذلك من خلال الحديث الشهير عند أهل السنة وهو "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"، والقرن هنا هو الناس، لا المدة الزمنية المعروفة، بدلالة عطف "الذين يلونهم" عليه.

الشيعة يردون ذلك بما يلي:

أن فضيلة السبق إلى الإسلام والهجرة والنصرة والجهاد وتحمل العذاب والمخاطر والتنكيل ما لا يدحض ولا ينكر بل ما يستحق التعظيم والثناء الجميل، اتباعاً بما فعله الكتاب المبين من الإشادة بالمهاجرين الأولين ومن بعدهم وبالأنصار الذين فتحوا مدينتهم الطيبة للمهاجرين، وما قاله النبي^(ص) بحقهم في أحاديث كثيرة. ولكن هذا لا يعني أنه من غير الممكن أن يوجد في المسلمين الذين يأتون بعد عصر الصحابة من هم خير منهم وذلك لأن القرآن الكريم لم يقطع بذلك ولا الحديث الشريف، بل إن الدليل من الحديث خصوصاً على عكسه كما في الحديث الشهير «يأتي زمان على أمتي المتمسك فيه بدينه كلقابض على جمرة من نار»، وفي روايات مشابهة يقول^(ص) أن الصابر على دينه «له أجر خمسين منكم» أي من أصحابه، كما أورده الكثيرون كحديث «إن من ورائكم أيام الصبر للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين منكم. قالوا: يا نبي الله! أو منهم؟ قال: بل منكم!» وصححه الألباني، أو بلفظ «أجر خمسين شهيداً منكم» وصححه الألباني أيضاً. وفي بعضها (سنن أبي داود وصحيح الترمذي وغيرهما) يعطي النبي^(ص) السبب من وراء ذلك بالقول: «لأنكم تجدون على الخير أعواناً ولا يجدون عليه أعواناً».

(أقول: إن القول المتقدم للشيخ ابن عثيمين - وهو في الواقع عقيدة أهل السنة جميعاً - "ونؤمن بأن خير هذه الأمة الصحابة ثم التابعون ثم تابعوهم" يرد بشكل سافر على حديث النبي^(ص) أنه سيأتي في الأمة أناس أفضل من الصحابة إلى درجة أن أجر أحدهم بأجر الصحابي الواحد ولا العشرة ولا العشرين ولا الخمسين بل أجر خمسين شهيداً من شهداء الصحابة، مع أن الشيخ ناصر الدين الألباني صححه، والشيخان، ابن عثيمين والألباني، إنا مدرسة واحدة ومتعاصران. وهكذا ترد أحاديث النبي^(ص) الصحيحة من أجل عقيدة مترسخة عبر القرون).

ويردون أن الصحبة على كونها فضيلة عظيمة يغبط صاحبها إلا أنها لا تكفي في تفضيله على غيره من غير الصحابة، لأنه لا دليل على أن مجرد رؤية النبي^(ص) وسماع حديثه تجعل الإنسان مختلفاً عن الناس، بل أن الدليل

القرآني لا ينفع هذا القول لأن آياته الكريمة فضحت دواخل الكثير من الصحابة وأقوالهم وأفعالهم بما يعرفه المسلمون على مر العصور وهم يتلونها كل يوم - من ذلك آيات سورة التوبة وسورة المنافقون وسورة الأحزاب وغيرها والتي بينت أن الصحابة كانوا على ثلاثة أصناف: المؤمنون، والمنافقون، والذين في قلوبهم مرض، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ التوبة:101، وهي صريحة في نفاق بعض أهل المدينة الذين هم صحابة بأجمعهم.

وقوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْهُمْ لَمِنَّكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ التوبة:56، وهي صريحة في أنهم خارج دائرة المؤمنين رغم أنهم يحاولون إثبات ذلك بالقسم.

وهذه آيات المنافقين؛ طبعاً النفاق شيء في القلب ولكن هناك إمارات من الأفعال منها ما ذكر من تصرفات أثناء القتال أو خارجه أو من كلام ولكن الله سبحانه وتعالى يثبت أن البعض لدرجة أنهم يخلفون أنهم مؤمنون ولكنهم ليسوا كذلك.

قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ . يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ . وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ . لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ الأنفال:5-8 وهي توضح أن البعض من المسلمين كانوا يجادلون النبي (ص) ويكرهون الجهاد ويرغبون في الدنيا ويزهدون في الآخرة. وقريب منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ انْقَضَى وَلَا تظَلْمُونَ فَنِيلاً﴾ النساء:77.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ . إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ التوبة:38-39. وهاتان الآيتان تتناولان الذين تناولان الذين تناقلوا عن أمر رسول الله (ص) وأرادوا أن يدفعوه عن الخروج في غزوة بدر.

وقوله تعالى بخصوص موقعة حنين: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ التوبة:25، وهي تثبت هربهم مدبرين مع أن التولي والإدبار يوم الزحف من الكبائر المعروفة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ . وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دَرَبَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ الأنفال:15-16

والتي تنذر بهذا المصير السيء إلا إذا جاءت التوبة قبل ذلك والعفو من الله سبحانه وتعالى كما جاء في حنين وغيرها بشأن الذين هربوا أو ولّوا الأدبار.

وقوله: ﴿ويستأذن فريق منهم النبي يقولون إن بيوتنا عورة، وما هي بعورة إن يريدون إلا فراراً﴾ الأحزاب:13، فهم يكذبون على النبي (ص) بغية الفرار.

وقوله: ﴿وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً﴾ الأحزاب:12 وهي صريحة تماماً في أن هناك صنف "الذين في قلوبهم مرض"، ولما فرقت الآية بينهم وبين المنافقين إذا هم من صنف المؤمنين ولكن في قلوبهم مرض، أو هم صنف ثالث؛ كما أنها صريحة في أنهم صاروا مكذبين للنبي (ص) في وعده لهم بالنصر.

وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا، قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ الجمعة:11، حيث كان النبي (ص) قائماً على المنبر فتركوه وانصرفوا إلى اللهو أو اللعب وإلى التجارة عندما سمعوا بوصول قافلة تجارية على ما أخرجه السيوطي في الدر المنثور ج6 وغيره من المفسرين.

وآية الإقلاّب على الأعداء: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ آل عمران:144، والتي فضحت موقف بعض كبار الصحابة عندما صار يبحث عن يأتية بالأمان من أبي سفيان بعد سماعهم، يوم أحد، بأن النبي (ص) قد قتل، في الوقت الذي ثبت فيه غيرهم من الصحابة كأنس بن النضر الذي أجابهم على قولهم أنهم جالسون لأن النبي (ص) قتل: "فماذا تصنعون بالحياة بعده؟ قوموا فموتوا على ما مات عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم".

هذا غير آيات أخرى لأحداث أخرى كآيات سورة النور التي فضحت موقف بعض الصحابة الذين طعنوا في شرف أم المؤمنين عائشة واتهموها - زوراً - بارتكاب الفاحشة - والعياذ بالله - مع صحابي آخر وهو صفوان بن المعطل في غزوة بني المصطلق فيما يعرف بحديث الإفك؛ قال تعالى: ﴿إن الذين جاؤوا بالإفك عصبة منكم، لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم، لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم، والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم﴾ النور:11، فهل أن هذه العصبة فعلت ما فعلت في اتهام فراش نبيها (ص) وأم المؤمنين وصحابي آخر عن تأويل واجتهاد تستحق عليه أجر المخطئ؟ وكيف يكون ذلك والله تعالى يتوعد بعضهم بالعذاب العظيم؟ وتكمل الآيات: ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانه هذا بهتان عظيم﴾ النور:16، وهي صريحة في أن البعض من أهل المدينة، وهم صحابة، تكلموا في الأمر وصاروا يتحدثون به بدلاً من أن يردوا القائلين أنه بهتان، والبهتان أشد من الغيبة لأنه رمي الغائبين بما ليس فيهم.

ومن غير المعقول أن يكون الصحابي المنافق أو الذي في قلبه مرض خير من التابعي المؤمن أو تابعي التابعي المؤمن أو أي مسلم مؤمن في شتى العصور لأن الإيمان الميزة الأكثر أهمية في مقياس المقارنة. هذا إضافة إلى أدلة الحديث الشريف، ولاسيما أحاديث الحوض (سأذكرها بعد قليل). بل يمكن القول أن الصحبة يترتب عليها مسؤولية كبيرة لا تترتب على من لم ير النبي (ص) أو يسمع حديثه ولاسيما على الذين صحبوه مدة طويلة ورأوا بأعينهم معجزاته الباهرة والآيات الكريمة تنزل عليه من السماء، ثم سمعوه يحذرهم من الوقوع في ما يؤدي إلى الفتن، فلم يكن لهم عذر في ما فعلوه أو يمكن أن يفعلوه، في الوقت الذي يمكن التماس العذر - بالمقارنة - لمن جاء بعدهم ممن لم يتمتع بنعمة الصحبة.

أما أن خير القرون هو القرن الذي فيه النبي (ص) ففيه قولان: الأول أنه يكون خير القرون لوجود النبي (ص) ولنزول القرآن فيه وتأسيس نواة الدولة الإسلامية على يديه (ص)، وهذا لا يجعل من الصحابة خير القرون لأن وجود النبي (ص) ليس من فعلهم هم، ونزول القرآن ليس من فعلهم هم، أما تأسيس نواة الدولة الإسلامية فقد ساهموا فيه مساهمة فعالة عظيمة ولكن كان ذلك بدرجات متفاوتة منها ما يهبط ببعضهم عن يأتي من بعدهم، هذا ناهيك عن دخول الكثير منهم في الفتن المردية والتي حذرهم النبي (ص) من عواقبها الأخروية (أحاديث الحوض). الثاني هو أن ذلك القرن الأول، بعيداً عن الوجود النبوي المبارك ونزول القرآن، كان قرناً مليئاً بالفتن والحوادث المؤسفة والتي وصلت إلى تقاتل الصحابة أنفسهم فيما بينهم وقتل الكثير منهم، فكيف يكون خير القرون. وينسحب الأمر وبدرجة أشد على قرن التابعين وقرن تابعي التابعين حيث تربع بنو أمية وبنو العباس على مقدرات المسلمين واقترفوا ما نهى عنه الشرع في جميع الجوانب ليس أقلها قتل النفوس المحترمة لأهل البيت (ع) والتابعين وتابعي التابعين.

علق السيد محسن الأمين (كتاب نقض الوشيعة ص 47) على حديث "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" ما نورد منه ما يلي: "هذا الحديث مضطرب المتن والسند ولم تثبت صحته، بل قد علم وضعه بمخالفته الوجدان. فالعصور التي يُقال فيها أنها خير العصور إنما يكون ذلك باعتبار أهلها وهي متساوية متماثلة دائماً فيها الصالح والطالح من عهد آدم (ع) إلى يومنا هذا، والغالب على أهلها الفساد والصالحون فيها أفراد قلائل ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ سواء في ذلك أوائلها وأواسطها وأواخرها، وجود أنبياء وصلحاء في كل عصر لا يجعل الغالب على أهله الصلاح ولا يجعله خيراً من غيره".

وذكر ما رواه ابن أبي الحديد في شرح النهج عن تقيب العلويين في البصرة يحيى بن زيد العلوي تعليقا على هذا الحديث. قال: "وأما حديث خيركم القرن الذي أنا فيه إلى آخره فمما يدل على بطلانه أن القرن الذي جاء بعده خمسين سنة شر قرون الدنيا قتل فيه الحسين وأوقع بالمدينة وحوصرت مكة وتفضت الكعبة وشرب خلفاؤه الخمر وارتكبوا الفجور كما جرى ليزيد بن معاوية ويزيد بن عاتكة والوليد بن يزيد، وأريق الدماء الحرام

وقتل المسلمون وسبي الحرير واستعبد أبناء المهاجرين والأنصار ونُقش على أيديهم كما يُنقش على أيدي الروم وذلك في خلافة عبد الملك وإمرة الحجاج. وإذا تأملت كتب التواريخ وجدت الخمسين الثانية شراً كلها لا خير فيها ولا في رؤسائها وأمرائها والناس برؤسائهم وأمرائهم، والقرن خمسون سنة فكيف يصح هذا الخبر، وإنما هذا وأمثاله من موضوعات متعصبة الأموية فإن لهم من ينصرهم بلسانه وبوضعه الأحاديث إذا عجز عن نصرهم بالسيف"...

ثم يضيف السيد محسن الأمين: "وقرن الخلافة الراشدة كان قرن الفتن والحروب بين المسلمين، قتل فيه الخلفاء الثلاثة ووقع فيه حروب الجمل وصفين والنهروان، وما تبعها من فتن ومفاسد، فكيف يكون من خير القرون اللهم إلا أن نعمي على أنفسنا ونقول إن تلك الحروب والفتن كانت في سبيل مصلحة المسلمين ورفيهم وأن القاتل والمقتول في الجنة لأنهما مجتهدان مثابان! ومن عنده أقل تمييز وإنصاف يعلم أنه لولا تلك الحروب والفتن بين المسلمين لفتحوا جميع المعمورة".

4- هذا الحديث «لا تزال طائفة من هذه الأمة على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله عز وجل»، الذي اصطلح عليه بحديث "الطائفة المنصورة"، هو من الأحاديث الذي تدعيه كل طائفة لنفسها، فأهل السنة يقولون أنهم هم، والوهابية يقولون أنهم هم، والشيعية الإمامية يقولون أنهم هم، وهكذا. وهذا أمر متوقع منطقي لأنه إن لم تعتقد طائفة أنها هي الطائفة المحقة لخرجت مما هي فيه والتحقت بالطائفة التي تعتقد أنها هي المحقة المقصودة بالحديث. على أية حال، أحب التعليق على هذا الحديث باختصار.

فيما يخص أهل السنة فإن الحديث من الصعب أن يعينهم لأنه من غير المعقول أن يصف الحديث جمهور المسلمين الذين ربما يزيد على ثلاثة أرباعهم أنه "طائفة"، لأن الأكثرية لا يضرها، عادة، من خالفها، وهو الأمر المشاهد حيث أن أهل السنة دائماً ما يقولون بأنهم على الحق لأنهم الأكثرية.

وأما الوهابية فلا شك أنهم قلة قليلة، ربما هم الأقل من بين طوائف المسلمين، وإن كانوا اليوم قد زادوا على غيرهم كالإباضية المتواجدين حصراً في عُمان وبعض أنحاء الجزائر، ولكن الذي يجعل الحديث ممتنع التطبيق عليهم هو أنهم لم يكونوا موجودين منذ زمان النبي^(ص) والحديث يقول «لا تزال طائفة من أمتي...» ما يوحي بوجود هذه الطائفة منذ زمانه^(ص) وإلا لقال "ستكون هناك طائفة" أو "ستأتي طائفة" أو شبهه. بل ان هناك ما يشير إلى أن الحديث الشريف أدان الوهابية قبل ولادتها كما في أحاديث ذي الحويصرة التميمي الذي قال للنبي: "يا رسول الله إعدل! فقال: «وبيلك ومن يعدل إذا لم أعدل؟»... وأن النبي^(ص) قال: «إن له أصحاباً يحقر أحدهم صلواته مع صلواتهم وصيامه مع صيامهم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية... ويخرجون على خير فرقة من الناس»، قال أبو سعيد: "فأشهد أنني سمعت هذا الحديث من

رسول الله^(ص) وأشهد أن علي بن طالب قاتلهم وأنا معه... " أو قوله^(ص): «تترق مارقة عند فئة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق» وغيرها من أحاديث تفصل في صفاتهم بحيث طبقها العديد من علماء أهل السنة على الوهابيين عندما بدأت فتنهم أيام الدولة السعودية الأولى بوجود داعيتها محمد بن عبد الوهاب.

وأما الشيعة فهم، خلافاً للفريقين أعلاه أهل السنة والوهابية، يجمعون بين الحصلتين: كونهم أقلية وبالتالي يصح تسميتهم "طائفة" وكونهم موجودين منذ عهد النبي^(ص) وذلك بإخبار النبي^(ص) بوجود جماعة هم "علي وشيعته" عندما فسر للناس قوله تعالى في سورة البينة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ ولما كان علي^(ع) موجوداً في زمن النبي^(ص) فإن شيعته بدءوا بالظهور منذ ذلك العهد كما نص على ذلك بعض علماء أهل السنة، أو بدءوا بالظهور قريباً من عهد النبوة كما قال بذلك جميع علماء أهل السنة من غير أولئك، وأيضاً بوجود صحابة مشخصين كانوا معروفين بتشييعهم لعلي^(ع) منهم أبو ذر والمقداد وعمار وحذيفة وبريدة الأسلمي وأبو أيوب الأنصاري وخالد بن سعيد بن العاص وسهل بن حنيف وابن عباس والكثير الكثير غيرهم. إذًا، الشيعة طائفة لأنهم ليسوا السواد الأعظم من المسلمين وهم موجودون منذ عهد النبي^(ص).

الأمر الثاني المهم في هذا الحديث هو قوله^(ص): «لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم» وهو الذي أراد الشيخ ابن عثيمين تطبيقه، من طرف خفي، على جماعته، لأنه لم يقل هم أهل السنة لأنه يعرف أن كونهم أكثرية لا يجعل الحديث منطبقاً عليهم فلا يضرهم من خذلهم ولا هم يشعرون بذلك كونهم أكثرية، ولأنه لا يستطيع القول بأن الوهابية هم تطبيق الحديث لأنه بذلك يخرج نفسه وجماعته الوهابية من أهل السنة في تناقض مع ما أراد أن يقوم به من كتابته هذا الكتيب الذي دمج الوهابية زوراً مع أهل السنة مع أن الوهابية تكفر أهل السنة في الكثير من معتقداتهم، وهو موضوع آخر.

أيضاً، فإن ما نشهده اليوم من تسليم الكثير من أهل السنة - نتيجة جهل العامة منهم من جانب وإغداق بعض الأموال على بعض العلماء منهم من جانب آخر - القيادة للوهابيين يخرج الحديث من أي انطباق ممكن على الوهابيين كونهم أقلية وذلك لأنهم صاروا غير مخذولين من الأكثرية السنية التي لا تعلم حقيقتهم. أعني: بعد أن حكم علماء السنة بالضلal على الوهابيين الأوائل منذ زمن الشيخ محمد بن عبد الوهاب نفسه، بل أستاذه ابن تيمية قبل ذلك بقرون، وعلى علمائهم في دولتهم السعودية الأولى، صاروا اليوم لا يقولون بذلك إلا القليل جداً من علماء السنة، فحتى جامعات علمية كبرى كالأزهر الشريف صار موقفه مائعاً مجاملاً - إن لم نقل شيئاً آخر - للوهابيين وجامعاتهم في السعودية، وبالتالي لم يعد الوهابيون طائفة خذلها الآخرون بل صاروا يقودون الكثيرين من أهل السنة وهم غالبية المسلمين.

في حين أن هذا القسم من الحديث منطبق خيراً انطباق على الشيعة الإمامية الذين بدأ خذلان الخاذلين لهم بخذلان أئمتهم^(ع) بدءاً بعلي^(ع) واستمر عبر القرون، ولكنهم لم يضرهم ذلك في الخارج لأنهم حافظوا على تماسكهم وتماسك عقيدتهم الإسلامية رغم قسوة المحن المتتابة على امتداد التاريخ والجغرافية، وكذلك لن يضرهم بإذن الله بقبول الله تعالى لهم بعد أن تمسكوا بما أمر به الله ورسوله^(ص) ولم يجيدوا عنه، القرآن والعترة الهادية، فلم يؤثر في عقائدهم خذلان الخاذلين ولا خلاف المخالفين رغم أن أفعال الكثير من الخاذلين والمخالفين أثرت فيهم مادياً بإزهاق النفوس وسلب الحقوق والمحاصرة والتكذيب والنهم الشيعة في كل حين.

وتجدر ملاحظة وهي أن الحديث لا يحكم بسوء المصير لمن ليس من ضمن الطائفة المنصورة كما يريد أن يفهم البعض ممن يطبق الحديث على نفسه وجماعته، وإنما يحكم بأن هذه الطائفة هي الطائفة المحقة التي لا يضرها المخالفون.

5- أكرر قول ابن عثيمين في عقيدة أهل السنة فيما جرى بين الصحابة لأن فيه عدة مواضع للنظر. قال: "ونعتقد أن ما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم من الفتن، فقد صدر عن تأويل اجتهدوا فيه فمن كان منهم مصيباً كان له أجران، ومن كان منهم مخطئاً فله أجر واحد وخطأه مغفور له. ونرى أنه يجب أن نكف عن مساوئهم فلا نذكرهم إلا بما يستحقونه من الثناء الجميل، وأن نظهر قلوبنا من الغل والحقد على أحد منهم لقوله تعالى فيهم ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى﴾ الحديد:10 وقوله تعالى ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾ الحشر:10".

إن هذه الفقرة هي أهم فقرة مما يفسد إمكانيات التقارب بين السنة والشيعة وذلك لأن الحكم عليها عند الطائفتين يختلف ما بين السماء والأرض. فبينما لم يؤثر ما جرى بين الصحابة في نظرة أهل السنة إليهم - وهي نظرة تضعهم كلهم في صف واحد من القبول بحيث ليس فقط لم يؤثر خلافهم الذي وصل إلى حد القتال بل صار سبباً لحصولهم على الأجر -، نجد أنه أثر تأثيراً عميقاً في نظرة الشيعة إليهم - وهي نظرة ترفع ببعضهم إلى آفاق السماء وتنزل ببعضهم الآخر إلى أسفل السافلين. ولنناقش قوله كما يلي:

أولاً: أن ما جرى من فتن بين الصحابة إنما صدر عن تأويل واجتهاد، وأنه استحق المصيب فيه أجرين واستحق المخطئ غفران الذنب وأجرأ واحداً على الاجتهاد

نحن نعلم أن الاجتهاد والتأويل لا يكون إلا لمن يمتلك أدواته، فلا يجوز الاجتهاد لكل الناس؛ ونعلم أن صحابة النبي^(ص) كانوا متفاوتين تفاوتاً كبيراً جداً في قدراتهم الذهنية وفي سبقهم ودرجة اطلاعهم على الكتاب والسنة من خلال التفاوت في درجة قربهم ولزومهم للنبي^(ص)، بل إن بعضهم لم يستمع من النبي^(ص) إلا لبضع كلمات أو

نصائح وهذه لا يمكن أن تكون كافية للاجتهاد والتأويل؛ ونعلم أن الصحابة بالآلاف وأن الذين دخلوا منهم في الفتن كانوا بالآلاف أيضاً؛ ونعلم أن القرآن الكريم بين أن في الصحابة من هم منافقون لا يعلمهم النبي (ص) نفسه، وأن فيهم من في قلبه مرض، وأن المؤمنين منهم ينزلون الكثير منهم أو الأكثر في بعض المواقف ﴿هنالك ابتلي المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً﴾ الأحزاب:11، وأن أكثرهم هرب في بعض الغزوات كأحد وحنين، ورفض القيام بأي عمل جهادي في بعضها الآخر كالحندق، وكل ذلك مما أثبتته القرآن الكريم الذي حفظ كل هذه لجميع الأجيال فلا مهرب منها؛ وبالتالي فمن غير المعقول مطلقاً أن يرضى الله تعالى لهؤلاء بالاجتهاد والتأويل اعتماداً على ما يروونه مناسباً وذلك لأن هناك شبهة من الهوى، وقد أثبتتها الاحداث واعترافات البعض منهم، وهناك ما هو مؤكد من قلة العلم المطلوب للاجتهاد. إذًا، من يجتهد دون حق عليه وزر اجتهاده لا أن يستحق الأجر عليه.

فإن قيل أن هذه المناقشات لا تجوز في حق الصحابة لأنهم ليسوا كغيرهم ممن جاء بعدهم، أقول: نعم هذا صحيح ولكن بشكل معكوس! فإن الصحابة بمرافقتهم النبي (ص) ورؤيتهم رأي العين المعجزات، بل ورؤيتهم رأي العين الوحي المبين ينزل عليه (ص)، واستماعهم إلى حديثه في الأمر والنهي، هم في موقف أشد صعوبة في حالة المخالفة من غيرهم ممن لم ير النبي (ص) أو يستمع إلى حديثه أو يلازمه؛ بل وكلما زاد القرب والملازمة والاطلاع زادت المسؤولية والحساب. وعليه فإن كبار الصحابة عليهم حساب أشد في جميع المواقف التي دخلوا فيها.

إن هذا الحكم: أن ما جرى بين الصحابة من فتن إنما كان عن تأويل واجتهاد يستحق المخطئ فيه عليه أجرًا يصادمه ما ورد عن النبي (ص) من أحاديث ولاسيما ما يعرف بأحاديث الحوض فيها يحدث النبي (ص) عما سيفعل بأصحابه يوم القيامة عندما يكون هو (ص) واقفًا على الحوض. ولأذكر بعضها مما جاء في صحيح البخاري فحسب:

قال (ص): «... ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال فأقول أصحابي فيقال إنهم لا يزالون مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم...» ج4 ص323 حديث 243، وهو واضح في أن هؤلاء (أ) من أصحابه (ب) لا يزالون تعني الاستمرار وبالتالي لا يمكن حصرها في المرتدين على عهد أبي بكر والذين لم تزد مدة قتالهم عن بضعة أشهر (ج) أن ارتدادهم بدأ منذ لحظة وفاته (ص)، وهذه أيضًا لا يمكن أن تكون حروب الردة بعد بيعة أبي بكر لأن الردة بدأت في حياته (ص) حتى أنه (ص) بعث رجالاً وقاموا باغتيال الأسود العنسي الذي ادعى النبوة.

وقال (ص) (من حديث سهل بن سعد): «... ليردني عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم...»، ثم فيه زيادة (من حديث أبي سعيد الخدري) «فأقول إنهم مني فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول سحراً سحراً لمن غير بعدي...» ج8 ص150 (وأيضاً رواه مسلم ج4 حديث 1793). ولا معنى لقوله (ص) «أعرفهم

ويعرفوني» إلا أن يعني الصحابة لأنه إن كانوا أناساً آخرين في زمان آخر لما قال إنه^(ص) يعرفهم؛ كما أن الزيادة في حديث أبي سعيد «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» ما يشير إلى أن النبي^(ص) لم يتوقع أن يحدثوا بعده فيكونوا من أصحابه، بل أصحابه القريبين، وإلا فإن التغيير في الأمة فيما بعد مما أخبر^(ص) عنه فكيف لا يتوقعه؟ وقوله^(ص): «يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلّون عن الحوض فأقول يا رب أصحابي فيقول إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أديبارهم القهقري» ج 8 ص 216 حديث 164، وهو واضح أنه (أ) يعني بعض الصحابة (ب) وأنهم ارتدوا بعد وفاته^(ص).

وقال^(ص): «إني على الحوض حتى أنظر من يرد عليّ منكم، وسيؤخذ ناس دوني فأقول يا رب مني ومن أمّتي فيقال هل شعرت ما عملوا بعدك والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم»، ثم في آخره دعاء ابن أبي مليكة "اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نفتن عن ديننا" ج 8 ص 218 حديث 171، وفيه (أ) منكم أي الصحابة لأن الحديث موجّه إليهم، وهو يدل أنهم الصحابة الموجودون وليس من رأى النبي^(ص) أو سمع حديثه ثم ذهب إلى عشيرته وبلده خارج المدينة (ب) ما برحوا تستغرق في الزمن وبالتالي لا يمكن أن تنحصر في الشهور القليلة لحروب الردة كما أسلفنا سابقاً (ج) دعاء ابن أبي مليكة واضح في عدم عصمة الجيل الأول من الرجوع على الأعقاب.

وقال^(ص): «بيننا أنا قائم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلمّ، فقلت أين، قال إلى النار والله، قلت ما شأنهم، قال إنهم ارتدوا بعدك على أديبارهم القهقري، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلمّ، قلت أين، قال إلى النار والله، قلت ما شأنهم، قال إنهم ارتدوا بعدك على أديبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم» ج 8 ص 217 حديث 166، وفيه (أ) أنه^(ص) يعرفهم وبالتالي هم من أصحابه (ب) القليل جداً هم الذين ثبتوا على العهد، فإن همل النعم لا يمكن أن تكون أكثر من واحد من عشرين أو خمسين أو مائة مثلاً. ترى ما هو الأمر الذي تفرّق فيه الصحابة بعد وفاته^(ص) بحيث صاروا فرقتين: فرقة كبيرة خالفت العهد وارتدت القهقري، وفرقة صغيرة ثبتت ولم ترتد القهقري؟ لا نجد غير بيعة أبي بكر في سقيفة بني ساعدة، وهو واضح، لأن جميع الأحداث الأخرى كفتنة عثمان وحرب الجمل وصفين لم تكن بعد وفاته^(ص) إلا بمدة طويلة لا تنسجم مع القول «منذ فارقتهم» كما ورد في نص الحديث الأول أعلاه.

وفي حديث لا يدع مجالاً للشك والجدال في أن المقصودين هم الصحابة، أن النبي^(ص) قال: «أنا فرطكم على الحوض وليرفعن معي رجال منكم ثم ليختلجنّ دوني فأقول يا رب أصحابي فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» وفيه متابعة عن حذيفة أيضاً، ج 8 ص 214 حديث 157؛ يؤكد أنهم الأصحاب ويؤكد أن السبب في دفعهم بعيداً عن الحوض هو الإحداث بعده^(ص).

وفي حديث آخر يؤكد ذلك أيضاً عن أنس أن النبي (ص) قال: «ليردنّ عليّ أناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني فأقول أصحابي فيقول لا تدري ما أحدثوا بعدك» ج8 ص216 حديث 163.

ولعل السبب في هذا، أو قل أساس الأحداث والتغيير بعده (ص) هو ما يكشف عنه الحديث رقم 169 في نفس الجزء (أي بعد خمسة أحاديث من السابق)، وهو قوله (ص): «... وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها»؛ فيكون أساس ما فعلوا هو التنافس على الدنيا وليس الارتداد والشرك. وهذا يدحض القول أن المقصود بهذه الأحاديث هم المرتدون لأن المرتدين عادوا إلى الشرك وهذا الحديث يقول أن النبي (ص) لا يخاف على المخاطبين بالحديث الشرك وإنما التنافس في الدنيا، فيكون الحاصل أن هؤلاء ليسوا المرتدين.

وقد أكد ذلك علي (ع) بقوله لأصحاب الشورى عندما تظاهروا عليه وبايعوا عثمان بن عفان: «وهذا فيما تنافستم فيه من زخرفه وزبرجده».

فإذا كان النبي (ص) يجربنا أن بعض الصحابة، بل كثيراً منهم، بل أكثرهم، سيدخلون النار بسبب انقلابهم على الأعداء والتبديل وعدم الوفاء بالعهد، فكيف نأتي نحن ونقول أن ما جرى بينهم لا يخرجهم من إحدى حالتين: الصحة التي يستحقون عليها أجرين، أو الخطأ الذي يستحقون عليه أجراً واحداً! هذا مع أن ما دخلوا فيه سفكت في الدماء المحرمة واعتدي فيه على أهل البيت (ع) وعلى صحابة آخرين وغيرهم... هذا شيء عجيب.

هذا، وقد كان النبي (ص) قد حذر البعض من أفعال معينة ثم وجدناهم فعلوها رغم تحذير النبي (ص). من ذلك ما رواه أحمد في المسند ج6 ص97 وابن حجر في الإصابة ج8 القسم 1 ص111 والهيثمي في المجمع ج7 ص234 وابن عبد البر في الاستيعاب ج2 ص745 وابن قتيبة في الإمامة والسياسة ص55 وآخرون غيرهم أن النبي (ص) ذكر لنسائه خروج بعضهن فضحكت عائشة فقال (ص): «أنظري يا حميراء أن لا تكوني أنت»، مع هذا خرجت على علي (ع) وقادت أول حرب أهلية في الإسلام قتل فيها الألو، فكيف تكون قد تأولت واجتهدت في خروج نهاها النبي (ص) بنفسه عنه؟

نقطة أخرى مهمة جداً: نحن نعلم أن بعض الصحابة اعتزل الفتن، وبعضهم لم يشارك فيها لأنه كان بعيداً عنها في مناطق أخرى، فهل أن هؤلاء المعتزلين أو غير المشاركين أقل حظاً من الداخلين في الفتن على الجهة الخطأ بحيث لا يستحقون أجراً على الرغم من أنهم لم يقتلوا أو يظاهروا على القتل أو الخروج على الإمام المبايع أو غير ذلك من أفعال يسمونها فتناً؟! رجل يدخل في فتنة ويقترف المحرمات، بل أشد المحرمات وهو القتل، فيستحق أجراً، وآخر لا يدخل فيها فلا يستحق أجراً! هذا أعجب وأعجب.

أخيراً، بخصوص الطعن في الشيعة كونهم يطعنون في بعض الصحابة، قال السيد أمير محمد الكاظمي القزويني في رده على ابراهيم الجبهان ما يلي: "إن كان ذلك من قبيل الإجتهد أي أنهم أيضاً كانوا مجتهدين، وحينئذ تقول لك إذا كان مثل هذا الإجتهد جائزاً في مذهبك ويكون عذراً مقبولاً في مخالفة النص فلماذا يا ترى لا يجوز للشيعة أن يجتهدوا في طعن من طعنوا فيهم من أسلافك ويكون مقبولاً ولو كان مخالفاً للنص على حد زعمك تلك إذا قسمة ضيزى. بل لنا أن نرتقي ونقول أن اجتهاد الشيعة في طعن من طعنوا فيهم هو الصحيح دون اجتهاد أولئك لو صح لهم أن يجتهدوا في مخالفة النص وبمحض النبي^(ص)، وذلك لأن اجتهاد الشيعة كان موافقاً للنص من الله ورسوله^(ص) في الطعن فيهم كما مرّ عليك بيانه مشفوعاً ببرهانه."

ثانياً: أن نكف عن مساوئهم فلا نذكرهم إلى بما يستحقونه من الثناء الجميل

يعترف الشيخ ابن عثيمين أن للصحابة مساوئ، لأن الناس، من شدة الدفاع عن الصحابة ومن شدة المنع من الكلام فيهم، صاروا لا يتصورون أن الصحابة يمكن أن يرتكبوا أي سوء، بحيث صاروا معصومين عملياً وإن لم يقولوا بعصمتهم. أما أن نكف عن مساوئهم فإن الشيعة لا يرون فرقاً، ضمن نطاق البحث العلمي، بين صحابي وغير صحابي لأن جميع الناس مفتوحون للبحث، وأن من يقفل باب البحث إنما يخشى من اطلاع الباحثين على أمور غائبة، أو مغيبة، عنهم، وهذا غير مقبول في العلم. بل إن البحث في الصحابة، بشكل عام كجيل رافق النبي^(ص) ونزلت فيه الآيات القرآنية تواكب مسيرتهم مع النبي^(ص)، وبشكل خاص كأفراد روي عنهم الحسن والسيء، لا بد منه من أجل فهم القرآن الكريم والحديث الشريف بحيث يتم تفعيلهما في حياتنا وإلا صارت الكلمات حبراً على ورق، لأنه لا يعقل أن نقفل البحث بخصوص الجيل المعاصر للنبي^(ص) والمواكب لنزول الوحي ونفتحه فيما يخص الأجيال التالية التي جاءت من بعد النبي^(ص) والوحي الإلهي.

النقطة الأخرى هي أن هذا المنهج عند السنة يجامل الصحابة ولا يجامل غيرهم، مع أن غيرهم أولى بالمجاملة، لأن الصحابة حظوا بما لم يحظ به غيرهم كما قلت أعلاه فصارت الحجة عليهم أكد وأوثق، فمن جاء بعدهم عذره في الخطأ أقرب للقبول من عذرهم.

إستطراداً، فإنه لما كانت الحجة على الصحابة أوثق فإن الموقف منهم أكثر منطقية ممن دخل في الفتن والأحداث من غيرهم، ولاسيما وأن أهل السنة يعتقدون أن الصحابة هم الذين حملوا إلينا الدين وأحكامه، إذاً يجب محاسبة المقصرين منهم والضالعين في الانحراف أشد من الذين جاءوا من بعدهم من التابعين وإلى آخر الزمان.

أخيراً، يدعو الشيخ إلى عدم ذكر الصحابة إلا بما يستحقونه من الذكر الجميل، وهذا يعني أن استحقاقهم للذكر الجميل لهم وحدهم دون غيرهم، وهذا ليس إلا لصحبتهم النبي^(ص)، التي قلنا أنها ترتب عليهم مسؤوليات أكبر، وبالتالي فليس هناك خصوصية لهم من استحقاق الذكر الجميل فقط دون الذكر غير الجميل.

بمعنى، أن الكلام يعود إلى نفس النقطة وهي أن الصحبة من شأنها أن ترتب آثاراً ليس في الجانب الإيجابي فحسب ولكن في الجانب السلبي. فإنه إن كان السبق إلى الإسلام والهجرة والنصرة والجهاد بين يدي النبي (ص) من أعظم الآثار في حياتهم - وهي كذلك دون أدنى شك - فإن مجرد الصحبة تعني تلقي أوامر النبي (ص) ونواهيه مباشرة ما يقطع العذر أمام مخالفتها، فكيف يقال أنهم يستحقون الذكر الجميل فحسب دون غيرهم؟

ثالثاً: وأن نظهر قلوبنا من الغل والحقد على أحد منهم استناداً إلى الآيتين الكريمتين المذكورتين

ربما يتعلق الغل والحقد بالمزاج النفسي للإنسان، فالبعض تراهم يميلون إلى كراهية الآخرين والحقد عليهم لأنفه الأسباب بينما ترى غيرهم لا يشعرون بمثل هذه المشاعر حتى مع من يؤذيهم أشد الأذى، ولنا في النبي (ص) وأهل بيته (ع) أعظم الدروس في وجود أناس من البشر، وإن كانوا معصومين، يستطيعون تجاوز مثل هذه المشاعر، وما ذلك إلا لتعلقهم بالمولى جل شأنه فصغر جميع ما دونه من أعداء وأفعال وغير ذلك. ولكن استخدام الآيتين المباركتين للصحابة بالخصوص هو، مرة أخرى، إعطاؤهم ميزة عن غيرهم دون داع، أو على أساس الآية الأولى أنه من أنفق من قبل الفتح وقاتل أعظم درجة ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل. وهنا أمران:

الأول لا شك في أن الإنفاق والقتال في بداية الإسلام أعظم، ولكن هناك شرط خلوص النية في الإنفاق والقتال، وعدم التولي والالتزام بأوامر الله ورسوله (ص) ونواهيهما، والصحابة - ما قبل الفتح وما بعده - كانوا على درجات متفاوتة فيها لأننا لا نعلم بما في القلوب ولكننا نعلم الأمور الخارجية الثابتة في إخبار القرآن العظيم وحديث النبي (ص) مما أوردنا بعضه (وسنورد المزيد في فقرات لاحقة وأجزاء أخرى).

الأمر الثاني هو أن من أنفق من بعد الفتح وقاتل تشمل مسلمة الفتح والطلاق والذين أسلموا من بعد فتح مكة جميعاً، صحابة وغير صحابة، ونحن منهم، وبالتالي فليس هناك في الآية ما يدل على أن تابعياً أو مسلماً من زماننا مثلاً أقل درجة من صحابي أسلم بعد الفتح. مع ذلك، وجدت أهل السنة يضعون الصحابة الذين أسلموا بعد الفتح، وهم الغالبية العظمى من الصحابة (لأن القبائل ما أسلمت إلا بعد الفتح)، في منزلة أعلى من غيرهم، بل وجدت أن بعض هؤلاء صاروا أعظم درجة ممن أسلم من قبل الفتح وقاتل في مخالفة واضحة لما تذهب إليه الآية حسب مدعى الشيخ. وجدت أنه من الممكن أن ينال البحث أبا ذر الغفاري على أساس أنه أسرف في الطعن على الموسرين من الحكام في حين يمنع البحث تماماً والطعن في هؤلاء الحكام أنفسهم ولاسيما معاوية، بل ولا نجد من ينكر على من يرمي علياً (ع) بالجهل في السياسة، بل ان الشيخ ابن تيمية (في كتابه منهاج السنة)، وهو من هو عند الشيخ ابن عثيمين ومن على مذهبه، فضّل "رعية معاوية" على "رعية علي" كما سماهم مع معرفته أن جل من بقي من الصحابة كان ضمن رعية علي (ع) في حين لم يكن في رعية معاوية من الصحابة إلا أفراد قلائل، وهذا يخالف ما ينصح به الشيخ من ضمن العقائد السنية.

الصحابة الممدوحون المدوحون

إن هؤلاء الصحابة، سواء من مات على عهد النبي (ص) أو من مات بعده (ص) وقبل استخلاف علي (ع) أو من عاش حتى عهد علي (ع) واتبعه ونصره، قد خصوا من علي (ع) نفسه، ومن أولاده الأئمة (ع) بالمدح العظيم، خصوصاً الأنصار الذين نصرروا الله ورسوله (ص) في قبالة قريش التي كفرت وعاندت، والتي يبدو أن موقف علي (ع) وأصحابه كان منها وليس من الصحابة على إطلاقهم. وهذا أمر ينبغي لشيعه علي (ع) أن ينتبهوا إليه حتى لا يقفوا في موقف يجانب الصحابة كلهم دون داع، لأنه سيتضمن قطعاً مجانبه المخلصين الشاكرين الذين نصرروا الله ورسوله (ص) بصدق وإخلاص وتفان وأيضاً الذين نصرروا أمير المؤمنين والحسن والحسين (ع) ممن ذكروا أو لم يذكروا في الروايات والسير.

روي عن علي (ع) وصفه لصحابة النبي (ص): «لقد رأيت أصحاب محمد فما أرى أحداً يشبههم: لقد كانوا يصبحون شعثاً غرباً، وقد باتوا سجداً وقياماً، يراوحون بين جباههم وخدودهم، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبيل جيوبهم، ومادوا كما يبيد الشجر يوم الريح العاصف، خوفاً من العقاب، ورجاء الثواب» (نهج البلاغة ج1 الخطبة 97)، وفيه القول «فما أرى أحداً يشبههم» الذي يرفع الصحابة الذين كانوا على تلك الصفة أعلى من صحابة آخرين.

كما روي وصفه (ع) لعظيم بلاء الصحابة على عهد النبي (ص): «ولقد كنا مع رسول الله نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلا إيماناً وتسليماً، ومضياً على اللقم، وصبراً على مضمض الألم، وجداً في جهاد العدو. ولقد كان الرجل منا والآخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين، يتخالسان أنفسهما، أيهما يسقي صاحبه كأس المنون، فمرة لنا من عدونا، ومرة لعدونا منا؛ فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدونا الكبت، وأنزل علينا النصر، حتى استقر الإسلام ملقياً جرائه ومتبواً أوطانه؛ ولعمري لو كنا نأتي ما أتيتم ما قام للدين عمود، ولا اخضر للإيمان عود!» (نهج البلاغة ج1 الخطبة 56)، في وصف للتضحيات الكبرى التي كانت من صحابة النبي (ص) من جهة، وفي ذم لبعض ما يراه من أصحابه (ع) من جهة أخرى.

ولعله لهذا يتحرق شوقاً إلى الصحابة المخلصين الذين قضوا قبله (ع): «أين إخواني الذين ركبوا الطريق ومضوا على الحق؟ أين عمار؟ وأين ابن النيهان؟ وأين ذو الشهادتين؟ وأين نظراؤهم من إخوانهم الذين تعاقدوا على المنية، وأبرد برؤوسهم إلى الفجرة؟!» ثم يبكي طويلاً ويكمل: «أوه على إخواني الذين تلوا القرآن فأحكموه، وتدبروا الفرض فأقاموه، أحيوا السنة، وأماتوا البدعة، دعوا إلى الجهاد فأجابوا، ووثقوا بالقائد فاتبعوه» (نهج

البلاغة ج2 الخطبة182)، وفيه المدح العظيم لهؤلاء الصحابة وأضرابهم «نظراؤهم»، وفيه إحياءهم للسنة، وفيه أنهم لم يتمردوا على القيادة الشرعية.

وأما مدحه^(ع) للأنصار فأعظم المدح، قال: «هم والله ربوا الإسلام كما يربى الفلوا! مع غنائهم بأيديهم السباط، وألستهم السلاط» (نهج البلاغة ج4 ص106)، ينسب إليهم (رض) تربية الإسلام في حذب وحب كما يفعل بصغير الخيل حتى يقوى ويكبر.

بل أن الشيعة كانوا ولا زالوا يقرأون دعاء إمامهم الرابع علي بن الحسين^(ع) لأصحاب النبي^(ص)، وهو الدعاء رقم 4 من أدعية الصحيفة السجادية: «اللهم وأصحاب محمد خاصة، الذين أحسنوا الصحابة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، واستجابوا له، حيث أسمعهم حجة رسالاته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته، وانتصروا به، ومن كانوا منوطين على محبته، يرجون تجارة لن تبور في مودته، والذين هجرتهم العشائر إذ تعلقوا بعروته، وانتفت منهم القربات إذ سكنوا في ظل قرابته، فلا تنس لهم اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك، وبما حاشوا الخلق عليك، وكانوا مع رسولك دعاة لك إليك، واشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم، وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه، ومن كثرت في إعزاز دينك من مظلومهم»، وفيه فرز الأصحاب «الذين أحسنوا الصحبة» فصاروا لائقين لهذا المدح العظيم من الإمام المعصوم^(ع)، وفيه تعداد لما صنعوه من أجل نصره الدين وما لاقوه من عنت وصعاب من أقرب الناس إليهم، رضوان الله عليهم.

ثم جاء بعده ولده الباقر^(ع) ليعطي الأنصار (رض) حقهم في موقفهم الحاسم المفصلي في الإسلام، حيث يقول: «ما سلت السيوف ولا أقيمت الصفوف، في صلاة ولا زحوف، ولا جهر بأذان، ولا أنزل الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ حتى أسلم أبناء قبيلة الأوس والخزرج» (بحار الأنوار ج22 ص312)، ينسب إلى الأنصار انطلاقة الإسلام من خوف مكة وحصارها إلى أمان المدينة وسعتها.

(ولعلي أوفق للبحث في هذه المسألة بشكل أوسع في كتاب "من ثمرات العودة" وكتاب "ما بعد العودة"، فإن صحابة النبي^(ص) وقعوا ضحية الإفراط من السنة والتفريط من الشيعة، وكل ذلك في إطار الصراعات الطائفية قديماً وحديثاً، فأخطأ هؤلاء بحق الطيبين منهم إذ ساووههم بالسيئين، وأخطأ أولئك بحق الطيبين إذ جمعوهم مع السيئين ونسوا ما قدموه من تضحيات جسام كانت من أهم ما نصر الله به نبيه^(ص) فصار المفرطون والمفرطون يتخذون مواقف فيها الكثير من نكران الجميل كما فيها غمط بين حقوق الكثير من المهاجرين والأنصار).

إثبات قول الشيعة من قول الشيخ ابن العثيمين

6 - أخيراً قوله "لهذا لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة بأن كل واحد قد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار قالوا: أفلا نتكل وندع العمل؟ قال: «لا، إعملوا فكل ميسر لما خلق له»" قول عجيب جداً بعد أن قال ما قال في النقطة الآنفة، لأن الحديث يشمل الصحابة وغيرهم بدليل أن النبي (ص) لم يستثنهم منه حتى بعد أن سأله "أفلا نتكل وندع العمل"، وبالتالي فإن ما فهمه الشيعة من آيات الكتاب المبين وأحاديث النبي (ص) في تقسيم الصحابة إلى أصناف منهم الناجون ومنهم الهالكون هو الفهم الصحيح، فكيف يكون فهم ابن عثيمين وكل من يقبل هذا الحديث وغيره فهماً يسد الباب على مجرد النظر فيما جرى بين الصحابة؟ وكيف صار من يطعن في بعض الصحابة زنديقاً وهو إنما يطبق أفعالهم على نصوص الكتاب والحديث؟ وإذا كان الصحابة الضالعون في الفتن والحروب الداخلية ليسوا في معرض النظر والتحليل والاستنتاج فمن يكون كذلك؟ نعود ونذكر بأحاديث الحوض الواردة أعلاه لأنها تؤكد هلاك الكثيرين منهم، بل الأكثر.

وتجدر هنا ملاحظة: ربما وجدت بعض الشيعة وكأنه يفرح لهذه النتيجة لأنها الجزاء الذي يستحقه من عبث بالشريعة ولاسيما في وقوفه مناوئاً معادياً لأمير المؤمنين (ع) وبالتالي جعل الانحراف الذي أخبر به النبي (ص) يبدأ منذ وفاته مباشرة؛ إلا أن المرء يجدر به أن يحزن حزناً شديداً على هذا لأن ما نتج عنه إلى يومنا هذا من النتيجة التي أخبر بها النبي (ص) بقوله: «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها» سنن أبي داود كتاب الملاحم، إنما توقع الحزن الطويل في قلوب المؤمنين. كما وأن دفع علي وأولاده (ع) عن موقعهم في الإسلام والحياة لم يضرهم إلا بمقدار ما عاشوه في الدنيا (أعني من تنكيل وحرب وقتل الخ)، ولكن الضرر البليغ على الإسلام والحياة استمر بعدهم وإلى يومنا هذا ما يجعله الجدير بالحزن الطويل... والله أمر هو بالغه.

الفصل السادس

الفقه

(أولاً) الاجتهاد في المدرستين

(ثانياً) الفتاوى والأحكام

الوضوء للصلاة

الصلاة اليومية

الميراث

الطلاق

"أما الطلاق البدعي فهو الطلاق المخالف للمشروع: كأن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة، أو يطلقها ثلاثاً متفرقات في مجلس واحد... " " وذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع... " " ولا خلاف أيضاً أن هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه، وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم... "

(سيد سابق)

((أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟!))

(رسول الله^ص)

إن الفقه ثمة من ثمرات الاعتقاد، فهو يتبع الاعتقاد الصحيح فيمن يؤخذ الفقه منه، فإن صح الاعتقاد صح الفقه وإلا تعرض العامل للخطأ في الأحكام الفقهية، ما يعني أن ذكر الفوارق بين المدرستين في المسائل الفقهية ليست بالأمر الأساسي ههنا، إلا أن ذكر بعض موارد يسهم في تأكيد ما وجدته في أبواب الاعتقاد.

في موضوع الفقه هناك أمران: (أولاً) الاجتهاد في المدرستين (ثانياً) الفتاوى والأحكام، ولا شك أن الأمرين مترابطان، وسأعرض للأول باختصار، ثم آتي بأمثلة لإعطاء صورة عما وجدت من تفوق لفقه أهل البيت^(ع).

(أولاً) الاجتهاد في المدرستين

كنا نسمع أن الاجتهاد قد أغلق في المذاهب السنية وأن الاجتهاد مفتوح عند الشيعة، وبعد الاطلاع على مذهب أهل البيت^(ع) عرفت أن هذه المقولة يعوزها شيء من الدقة.

أما بخصوص المذاهب السنية فإن الاجتهاد مغلق، بمعنى أنه أغلق بخصوص الأحكام الشرعية التي وردت عن علماء المذاهب، من رؤسائها ومن ثم من نشرها وحمل لواءها ورسختها، وحتى صدور الحكم السلطاني من الخليفة العباسي أبو العباس القادر بالله (336-422هـ) بعد أن دفع رؤساء المذاهب وقتها أموالاً كبيرة إليه (وقد رفض السيد المرتضى فقيه الشيعة يومئذ دفع المال فلم يصبح المذهب رسمياً!)، وتم تأكيد ذلك في مصر من قبل حاكمها الظاهر ببيرس سنة 665هـ بحيث حصر القضاء والفتوى بالمذاهب الأربعة (خطط المقرئ ج 4 ص 161 وغيره): الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، فصارت تلك الأحكام الشرعية خارجة عن نطاق جواز الاجتهاد وإعادة النظر، لكن ما يستجد من أمور تدعو إلى فتاوى في وقتها فإن باب الاجتهاد مفتوح ولا شك. وفي الآونة الأخيرة صار بعض علماء أهل السنة يتجرأ على مخالفة الفتاوى القديمة ذاتها، وصار معظم علماء

أهل السنة يعلنون أن باب الاجتهاد لم يغلق ولا يغلق أبداً - و هي دعوى تعوزها الدقة هي الأخرى لأنها تبالغ في ادعاء الفتح كما بالغت المقولة الأولى في ادعاء الغلق.

وأما بخصوص مذهب أهل البيت^(ع) فإن الاجتهاد لم يزل مفتوحاً لأنه لم يصدر حكم، لا من سلطان ولا غيره، بإغلاقه. بل على العكس، فإن الأساس الذي بني عليه الاجتهاد في هذه المدرسة جعله مفتوحاً، وهذا هو النص من الأئمة^(ع) أنفسهم، وبالأخص ما يلي:

(1) حديث الإمام الحادي عشر الحسن العسكري^(ع): «وأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه» (الاحتجاج ج 2 ص 511).

(2) حديث الإمام الثاني عشر المهدي^(ع): «أما في الحوادث الواقعة فارجعوا إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله» (كمال الدين ص 484، والغيبة للطوسي ص 291) الوارد عند انتهاء الفترة المسماة الغيبة الصغرى، أي بعد ما يقرب من سبعين عاماً على وفاة والده العسكري^(ع).

في الحديث الثاني يفتح الإمام باب الاجتهاد في الأمور التي تحصل أمام رواة أحاديث أهل البيت^(ع)، وهم الفقهاء، فهو ليس قاطعاً في عدم غلق باب الاجتهاد فيما يخص ما فرغ من بيانه أثناء زمان الأئمة^(ع) - وهذا بحث ليس من اختصاص الكاتب ولا من غايات الكتاب، ولكن يكفي القول أنه إذا كانت البداية الرسمية لعلماء مدرسة أهل البيت^(ع) مع بداية الغيبة الكبرى، على أساس غلق باب التواصل مع الأئمة^(ع)، فإن الاجتهاد فتح وظل مفتوحاً منذ بدايته وذلك بأمر الإمام^(ع) هذا، ولم يتعرض - ولا يمكن أن يتعرض - لتغيير من أي كان لأنه لا اجتهاد مقابل نص من المعصوم.

هذا الحديث يأمر بكلمة «إرجعوا» إلى الفقهاء، ومنه جاءت كلمة "مرجع" و "مرجعية" في مدرسة أهل البيت^(ع) والعالم الشيعي.

وأما الحديث الأول فإنه الذي حدد صفات الفقيه الذي يمكن تقليده، وهي: صيانة النفس مما يشين، ورقابة الدين في الأوامر والنواهي، مخالفة هوى النفس، طاعة الله ورسوله^(ص) وخلفائه المعصومين^(ع). ومن كلمة «للعوام أن يقلدوه» جاءت كلمة "التقليد" والتي تستخدمها مدرسة أهل البيت^(ع) لوصف إطار العمل المقبول شرعاً من المكلفين غير المجتهدين.

وبضم الحديثين إلى بعضهما جاءت كلمة "مرجع التقليد"، أي الفقيه الذي يرجع إليه غير المجتهدين في الفتوى. والبعض لم يفهم كلمة "التقليد"، فكأنها تقليد أعمى، في حين أن المسألة هي العمل وفق فتوى المجتهد المرجع، فكأنما يقوم المكلف بتقليده فيما يقوم المجتهد المرجع به لأن المرجع إنما يفتي الناس بما يقوم به هو نفسه.

وعوداً على ما قلته أول الأمر من غياب الدقة في القول بعدم غلق باب الاجتهاد عند الشيعة، فأقول بأني وجدت أن هذا الأمر يصدق نظرياً في الكثير من الأحوال وذلك لوجود صعوبة في كسر جدار ما اشتهر من الأحكام الشرعية بحيث عدت "مخالفة المشهور" من التهم في حين أن الإتيان بفتوى جديدة تعني مخالفة المشهور، فإذا كانت مخالفة المشهور ممنوعة فأين فتح باب الاجتهاد؟ على أنه ينبغي القول أن مخالفة المشهور تتم في الكثير من الأحيان، وفي قضايا رئيسية أحياناً، ولكنها تستغرق زمناً من المرجح حتى يخرج بها على الناس أولاً، وحتى تخف المعارضة الأولية لها وتحصل على القبول.

إذاً، وجدت أن باب الاجتهاد أغلق في مدرسة أهل السنة ولكنه فتح مؤخراً في القضايا المستجدة، وربما في القليل من القضايا السابقة، ووجدت أن باب الاجتهاد مفتوح، ولا يمكن أن يغلق، في مدرسة أهل البيت^(ع)، ولكن الخروج على فتاوى الفقهاء الأقدمين يحتاج إلى الكثير من الجرأة والقدرة والصبر من المرجع المفتي. ومن يطلع يجد أن فتاوى من قبيل الحكم بطهارة أو نجاسة أهل الكتاب أو حلية أو حرمة ذبائح أهل الكتاب أو وجوب أو عدم وجوب صلاة الجمعة زمن غيبة الإمام المعصوم^(ع) تعرضت للحراك الفقهي في مدرسة أهل البيت^(ع) في الماضي والحاضر.

إن هذا الوجود الديناميكي للفقهاء في مدرسة أهل البيت^(ع)، بمعنى إمكانية تغيير الفتوى، وبمعنى الاعتياد على إصدار الفتاوى للمكلفين الذين يقلدونه، جعل العلاقة بين الفقيه الشيعي والمكلف الشيعي علاقة حاضرة فاعلة لا يمكن تجاهلها بالنسبة للمكلف الذي يريد إحراز الصواب في عباداته ومعاملاته، في حين أن المكلف السني لا يجد تلك الحاجة للفقهاء لأن بوسعه النظر في كتب الفقه واستخراج الحكم الشرعي من الأقدمين حتى وإن كان أبا حنيفة نفسه الذي توفي في منتصف القرن الثاني الهجري مثلاً، ما جعل العلاقة بين المكلف السني والفقيه السني علاقة أضعف بكثير من تلك التي بين المكلف والفقيه الشيعيين.

أضف إلى ذلك ارتباط معظم فقهاء أهل السنة بالدولة على اعتبار أن غالبية الدول الإسلامية مسيطرة على الهيئات الشرعية فصار الفقيه موظفاً في الدولة، وهذا له أبلغ الأثر في تحديد حركة الفقيه من خلال ضغط الدولة على معيشتته، علماً أن الفقيه السني لا يجد تناقضاً أصلاً بين الدين وطاعة الحاكم المسلم استناداً إلى شرعية الحاكم المسلم بأي وسيلة جاء إلى الحكم (راجع الفصل الرابع)، فتصبح مخالفة الفقيه السني للحاكم أمراً ليس معتاداً كما هو معروف. إن هذا الوضع جعلنا نجد من بعض فقهاء مدرسة أهل السنة من يساير الحاكم فيما يحتاجه من فتوى تتعلق بأحداث كبرى وجد الحاكم نفسه بحاجة إلى دعم الفقيه وفتواه، من قبيل استخدام الآية ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها﴾ لتسوية الصلح مع أعداء الأمة. على أنه ينبغي القول أن غالبية الفقهاء الكبار من مدرسة أهل السنة، في الماضي وفي الحاضر، لم ينتهوا أمام السلطان وبصددوا له الفتاوى المريحة له، بل وقفوا بوجهه حتى الموت في بعض الحالات.

أما الفقيه الشيعي فهو غير مرتبط بالدولة (اللهم إلا البعض منهم في إيران اليوم)، بل يقوم بتدبير أوضاع مرجعيته وطلابه ونتاجه الفقهي والفكري من خلال العلاقة مع المكلفين، لذلك لم يعرف عن مرجع شيعي أنه خضع للسلطان، فيما أن يتعاون معه لما فيه خدمة المسلمين، كما حصل عندما تعاون فقهاء الشيعة - من عراقيين وغيرهم - مع السلطنة العثمانية التركية لحرب الغزاة الانجليز في الحرب العالمية الأولى، أو عندما تعاون بعضهم مع بعض الحكام في حالات مشابهة. هذا الأمر - بغض النظر عن التقوى التي تمنعه ذاتياً - أدى إلى استحالة أن يتورط أي فقيه مرجع في الخروج بفتوى تبيح المحظورات.

(سأتعرض للموقع المركزي للمرجعية الدينية عند الشيعة في كتاب "ما بعد العودة" فإن لها دوراً كبيراً جداً ليس في فقه العبادات والمعاملات فحسب وإنما في الواقع الاجتماعي والسياسي للطائفة الشيعية، وهو ما ينعكس على الواقع الاجتماعي والسياسي للطوائف الأخرى في نفس المجتمعات، في جوانب إيجابية وسلبية ومفارقات وتجاذبات صار العالم بأسره يشهدها.)

(ثانياً) الفتاوى والأحكام

لقد وجدت الشيعة الإمامية الإثني عشرية ملتزمين بآيات الكتاب العزيز وأحاديث سيد المرسلين^(ص) بشكل واضح دلت عليه ظواهر الكتاب العزيز وأحاديث النبي^(ص) وبعض أقوال الصحابة والتابعين مما روته مدرسة أهل السنة. وسأذكر بضعة شواهد على ذلك تؤيد ما قلته، وذلك في العبادات والمعاملات:

(1) الوضوء للصلاة

الصلاة أهم العبادات، فهي عمود الدين، وهي فريضة يومية، وهي فريضة لا بد للمسلم من الإتيان بها حتى ولو في تفكيره وهو على فراش المرض، فتختلف بذلك عن جميع الفرائض الأخرى التي تترك عند الأعذار الشرعية. بهذا، فإن مقدمات الصلاة، من مكان ولباس ووضوء، من أهم الواجبات في حياة المسلم اليومية. وربما صلى المسلم في نفس المكان سنوات طويلة فلا يعود المكان أمراً يحتاج تجديد حالته كل يوم، وربما كان اللباس نفسه في يوم كامل أو عدة أيام أو أكثر، أما الوضوء فلا بد من حصول ما ينقضه ما يستدعي تجديده كل يوم، وغالباً أكثر من مرة في اليوم، لهذا كان الإتيان به من الضروريات التي اعتنى بها الشرع حتى جاء بآية كريمة في الكتاب العزيز هي آية الوضوء، وجاء بآية أخرى تعطي البديل في حالة عدم وجود الماء هي آية التيمم.

أعضاء الوضوء الواجب مسحها أو غسلها هي الوجه واليدين والرأس والقدمان وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الكعبين ﴿المائدة:6﴾، وقد اختلف الشيعة والسنة فيها بشكل واضح، ولكن النقطة الأساسية في الاختلاف والتي وجدتها ملفتة للنظر لوجودها واضحة في آية الوضوء تخص القدمين. فيما يلي ملخص لمناقشة السيد شرف الدين لهذه المسألة في كتابه "مسائل فقهية".

أورد أولاً بيان الامام الرازي (التفسير الكبير ج3) اذ قال: "حجة من قال بوجوب المسح مبني على القراءتين المشهورتين في قوله وأرجلكم (قال): فقرأ ابن كثير وحزمة وأبو عمرو وعاصم - في رواية أبي بكر عنه - بالجر، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم - في رواية حفص عنه - بالنصب (قال): فنقول: أما القراءة بالجر فهي تقتضي كون الأرجل معطوفة على الرؤوس، فكما وجب المسح في الرأس فكذلك في الأرجل، قال: فان قيل لم لا يجوز أن يقال هذا كسر على الجوار، كما في قوله: جحر ضب خرب وقوله: كبير أناس في بجاد مزمل، قلنا: هذا باطل من وجوه، الأول: ان الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي قد يتحمل لأجل الضرورة في الشعر وكلام الله يجب تنزيهه عنه، وثانيها: ان الكسر على الجوار إنما يصرار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس كما في قوله: جحر ضب خرب، فإن من المعلوم بالضرورة ان الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للجحر، وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل، وثالثها: ان الكسر بالجوار انما يكون بدون حرف العطف، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب. (قال): وأما القراءة بالنصب فقالوا أيضاً انها توجب المسح وذلك لأن قوله: وامسحوا برؤوسكم، فرؤوسكم في محل النصب - بامسحوا لأنه المفعول به - ولكنها مجرورة لفظاً بالباء فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محل الرؤوس، وجاز الجر عطفاً على الظاهر (قال): إذا ثبت هذا فنقول ظهر أنه يجوز أن يكون عامل النصب في قوله وأرجلكم هو قول وامسحوا، ويجوز أن يكون هو قوله فاعسلوا، لكن العاملان اذا اجتمعا على معمول واحد كان اعمال الأقرب أولى، (قال) فوجب أن يكون عامل النصب في قوله وأرجلكم هو قوله وامسحوا، (قال) فثبت أن قراءة وأرجلكم بنصب اللام توجب المسح أيضاً، (قال) ثم قالوا ولا يجوز دفع ذلك بالإخبار لأنها بأسرها من باب الآحاد ونسخ القرآن بخبر الواحد لا يجوز أهـ. وأورد ما قاله الرازي بعدها: ان الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل والغسل مشتمل على المسح ولا ينعكس فكان الغسل أقرب

إلى الاحتياط، فوجب المصير إليه، (قال) وعلى هذا الوجه يجب القطع بأن غسل الأرجل يقوم مقام مسحها الخ. علق السيد شرف الدين على ما قاله الرازي: أما أخبار الغسل فستعلم رأي أئمة أهل البيت وأوليائهم فيها قريباً ان شاء الله تعالى.

وأما قوله بأن الغسل مشتمل على المسح فمغالطة واضحة بل هما حقيقتان (مختلفتان) لغة وعرفاً وشرعاً فالواجب إذاً هو القطع بأن غسل الأرجل لا يقوم مقام مسحها، لكن الإمام الرازي وقف بين محذورين هما مخالفة الآية

المحكمة ومخالفة الأخبار الصحيحة في نظره فغالط نفسه بقوله ان الغسل مشتمل على المسح وانه أقرب إلى الاحتياط وانه يقوم مقام المسح ظناً منه بانه قد جمع بهذا بين الآيه والأخبار، ومن أمعن في دفاعه هذا وجده في ارتباك ولولا ان الآيه واضحة الدلالة على وجوب المسح ما احتاج إلى جعل الغسل قائماً مقامه فأمعن وتأمل ملياً.

ثم أورد كلام غير الرازي في البحث في القراءتين: بالجر أو بالنصب، الشيخ إبراهيم الحلبي الحنفي في غنية المتملي في شرح منية المصلي، والإمام السندي في حاشيته على سنن ابن ماجه، وقد أثبتنا أن ظاهر القرآن الكريم هو المسح على الأرجل لا الغسل.

ثم نظر السيد شرف الدين في أخبار الغسل فوجدها على قسمين:

منها ما هو غير دال عليه كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص اذ قال - كما في الصحيحين -: "تخلف عنا النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم في سفر سافرناه معه فأدركنا وقد حضرت صلاة العصر فجعلنا نمسح على أرجلنا فنأدى: ويل للاعقاب من النار"، وقال أنه لو صح لاقتضى المسح اذ لم ينكره صَلَّى الله عليه وآله وسلم عليهم بل أفرهم عليه كما ترى وإنما أنكر عليهم قذارة أعقابهم.

ومنها ما هو دال على الغسل كحديث حمران مولى عثمان بن عفان (الذي أخرجه البخاري)، اذ قال: "رأيت عثمان وقد أفرغ على يديه من انائه فغسلهما ثلاث مرات ثم أدخل يمينه في الوضوء ثم تغمض واستنشق وأستنثر..." وقد جاء فيه ثم غسل كل رجل ثلاثاً. ثم قال: "رأيت النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم يتوضأ نحو وضوئي"؛ ومثله حديث عبد الله بن زيد بن عاصم الانصاري (صحيح مسلم) وقد قيل له: "توضأ لنا وضوء رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم فدعا باناء فأكفأ منها على يديه..." وفي آخره "ثم غسل رجله إلى الكعبين" ثم قال: "هكذا كان وضوء رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم".

ثم رد هذه الأخبار وأشباهاها لأنها أولاً: "جاءت مخالفة لكتاب الله عز وجل ولما أجمعت عليه أئمة العترة الطاهرة والكتاب والعترة ثقلاً رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم لن يفترقا أبداً ولن تضل الأمة ما أن تمسكت بهما فليضرب بكل ما خالفهما عرض الجدار".

ومنها إنكار ابن عباس الغسل إذ كان محتج للمسح فيقول: "إفترض الله غسلتين ومسحتين، ألا ترى أنه ذكر التيمم فجعل مكان الغسلتين مسحتين وترك المسحتين" (كنز العمال ج5 حديث 2213). ولما بلغه أن الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية تزعم أن النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم توضأ عندها فغسل رجله، أتاه يسألها عن ذلك وحين حدثته به قال - غير مصدق بل منكراً ومحتجاً - "ان الناس أبوا الا الغسل ولا أجد في كتاب الله الا المسح" (سنن ابن ماجه باب الوضوء).

أقول: ظني أنه من غير المعقول أن لا يلتفت بعض أهل السنة، وهم يقرأون القرآن، إلى التناقض بين وجود كلمة ﴿وأرجلكم﴾ بعد كلمة ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ وما يقومون به من غسل للأرجل بدلاً من مسحها، ما يعني أن بعضهم سيحاول معرفة السبب إما من الكتب أو بسؤال أحد المشايخ، وفي الحالتين سيكون الجواب بعض ما جاء أعلاه أو كله، وهو جواب يستند في بعضه إلى روايات وبعضه إلى اللغة وبعضه إلى المصلحة في الحكم، وجميعها متعارضة مع كتاب الله تعالى في ظاهر الآية الواضح تماماً. كان هذا أحد الأدلة الكثيرة على التزام مدرسة أهل البيت^(ع) بالقرآن الكريم بحيث لا يتم التعدي على آية كريمة باللف والدوران لمجرد الالتزام بما عليه السلف أو قول العلماء الكبار الماضين. نعم، لو لم يوجد أي حديث في مسح الأرجل لكانت هناك مشكلة، ولكن بوجود أحاديث المسح فإن الأمر يصبح واضحاً تماماً: أحاديث تتوافق مع القرآن وأحاديث أخرى تخالفه، فهل هناك صعوبة في الأخذ بالأحاديث الأولى وترك الثانية؟

أما بخصوص اللغة فقد حاولت أن أعيد ترتيب الآية الكريمة بحيث أجد مبرراً لعطف "الأرجل" على "الرؤوس" في سبك الكلام غير الحكم الشرعي، فوجدت أن عطف "الأرجل" على "الوجوه والأيدي" ما كان ليحدث أي خلل في الآية ولا في حرف من حروفها (والقرآن المعجز يستخدم كل وسائل الإعجاز لإثبات إعجازه في كل جيل)، بما يشبه مثلاً آية سورة براءة ﴿أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ لأنه لو عطف "رسوله" على لفظ الجلالة "الله" بعده مباشرة لوجب استخدام المثني لتصبح "أَنْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيئَانِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ" ما يعني زيادة ألف ونون إضافة إلى انهيار الموسيقى التي جاءت بما يشبه أحد محور الشعر العربي. في حين أنه يمكن أن تكون آية الوضوء "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم" دون زيادة أو تقيص في حرف ولا حتى حركة تشكيل أو تغيير كبير في انسيابية الكلام. نعم، أحياناً كثيرة نجهل الحكمة من وراء نقطة تبدو غريبة، ولكن ذلك لا يمكن قبوله إلا إذا قام الدليل عليه وانعدم الدليل على عكسه، مثلاً عدد ركعات الصلاة وعدد مرات الطواف حول الكعبة وهكذا، فإن الدليل من فعل النبي^(ص) المبين للوحي القرآني ثابت ولا يعارضه شيء مطلقاً في هذه الأمور وأمثالها؛ في حين أن تعارض أحاديث الوضوء بين غسل ومسح مع ظهور المسح في الآية يجعل الأمر واضحاً.

ترى كيف يبرر أي شيخ استمراره بالغسل واستمراره بتعليم أتباعه الغسل خصوصاً إذا كان في نفسه يرى تناقضاً بين القرآن - وهو المصدر الأول للتشريع - وبين فعل المدرسة الفقهية التي ينتمي إليها؟ ولو سألته لقال بأن رئيس المدرسة الفقهية أو فقهاء التأسيس - من حنفية أو مالكية أو شافعية أو حنابلة أو غيرهم - ليسوا معصومين من الخطأ في الأحكام الشرعية وأنهم هم أنفسهم أمروا بالرجوع إلى القرآن الكريم أولاً، مع ذلك تصرفه على الضد من كل هذا، وهذا بسبب الاتباع الصارم للمذهب أي مذهب دون دليل.

والمفارقة هي أن الشيعة هم الوحيدون الذين يقولون بوجود أوامر قرآنية ونبوية في وجوب اتباع أئمة أهل البيت^(ع) والانتقاع إليهم دون سواهم ما يجعل الذهاب يميناً وشمالاً إلى غيرهم غير مسموح به، في حين أن الآخرين عندهم سعة في اتباع الجميع، وهم يفعلون ذلك مع الجميع إلا أئمة أهل البيت^(ع)، وهذه مفارقة لم أستطع أن أهملها لأنها مؤشر على منهجين مختلفين وجدت نفسي تميل - عملاً بالدليل القرآني - إلى أحدهما الذي كنت أطلع عليه وتتعد عن الآخر الذي تربيت عليه.

هذه المفارقة في المنهجين وجدتها سارية بشكل عام... وهذا شاهد آخر: فرائض الصلاة اليومية.

(2) الصلاة اليومية

كما قلت، فإن الصلاة هي أهم عمل عبادي، وهي عمل يومي، بل عدة مرات في اليوم، ولا تسقط لأي عذر. وكنت أسمع عن أن "الشيعة يجمعون الصلاة" فيصلون العصر بعد الظهر مباشرة ويصلون العشاء بعد المغرب مباشرة، ولم يكن هناك - في وسطنا ومحلتنا ومجتمعنا - ما يتهجم عليهم لأجل ذلك على أساس أن ذلك جزء من الاختلاف الفقهي بين المذاهب. لكنني لم أكن أعرف السبب، لأنه إن كانت الصلوات اليومية خمساً كيف نصليها في ثلاثة أوقات، لأن الصلوات الخمس تعني أن الله سبحانه وتعالى يريد من العبد أن يقف بين يديه عز وجل خمس مرات في اليوم. أثناء رحلة العودة إلى الأصل وجدت الشيعة يقولون ما يلي كما في كتاب "مسائل فقهية" للسيد شرف الدين.

قال: "حجتنا النبي نتعبد فيما بيننا وبين الله سبحانه في هذه المسألة وفي غيرها إنما هي صحاحنا عن أئمتنا عليهم السلام، وقد نخرج على الجمهور بصحاحهم لظهورها فيما نقول وحسبنا منها ما قد أخرج الشيخان في صحيحيهما، واليك ما أخرج مسلم في باب الجمع بين الصلاتين في الحضر من صحيحه... عن ابن عباس قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر."

ثم ذكر حديثاً آخر عن ابن عباس: "قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانياً جميعاً" وذكر ما عقب به الراوي: "أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء، قال: وأنا أظن ذلك... قلت - أي شرف الدين - إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً."

وذكر أحاديث أخرى، يقول الراوي في أحدها: "خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، قال: فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر ولا يثنى: الصلاة الصلاة،

قال: فقال ابن عباس: اتعلمني بالسنة لا أم لك؟! ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء. قال عبد الله بن شقيق فحاك في صدري من ذلك شيء فأنتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته".

وفي بعض الأحاديث التي ذكرها أن الجمع كان "من غير خوف ولا مطر".

وذكر حديثاً آخر يبين فيه الحكمة من وراء الجمع، وهو حديث رواه مسلم أيضاً من حديث سعيد بن جبير أن ابن عباس قال: "صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر. قال أبو الزبير: فسألت سعيداً لِمَ فعل ذلك؟ فقال: سألت ابن عباس كما سألتني، فقال: أراد أن لا يخرج أحداً من أمته."

هذه الأحاديث وغيرها التي رواها شرف الدين أخرج بعضها أو جميعها الإمام مالك في الموطأ والإمام أحمد في المسند، ما يجعلها حجة على هذين الإمامين الفقيهين اللذين صارت لهما مدرستان فقهيّتان لكل منها أتباع إلى يومنا هذا.

ثم قال شرف الدين: "هذه الصحاح صريحة في أن العلة في تشريع الجمع إنما هي التوسعة بقول مطلق على الأمة وعدم احراجها بسبب التفريق رافة بأهل الأشغال وهم أكثر الناس، والحديثان الأخيران (يعني الوارد أعلاه وآخر ذكره) لا يختصان بموردهما - أعني السفر - إذ علة الجمع فيهما مطلقة لا دخل فيها للسفر من حيث كونه سفراً، ولا للمرض والمطر والطين والخوف من حيث هي وإنما هي كالعام يرد في مورد خاص، فلا يتخصص به بل يطرد في جميع مصاديقه، ولذا ترى الإمام مسلماً لم يوردهما في باب الجمع في الحضر ليكونا أدلة من جواز الجمع بقول مطلق وهذا من فهمه وعلمه وانصافه".

ثم جاء إلى البخاري وتساءل عن السبب في عدم إيراد هذه الأحاديث التي رجال أسانيدنا كلهم ممن احتج بهم البخاري في صحيحه، بل أنه ذكر بعضها فقط، والتي هي أقل دلالة على الجمع، ولم يعقد لها باباً للجمع بين الصلاة. وذكر بعض ما اختاره منها كحديث ابن عباس "ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، فقال أيوب: لعله في ليلة مطيرة، قال: عسى" قلت - أي شرف الدين: "ان يتبعون الا الظن".

ثم قال: "وهذا النزر اليسير من الجمل الكثير من صحاح الجمع كاف في الدلالة على ما نقول كما لا يخفى، ويؤيده ما عن ابن مسعود إذ قال: جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم - يعني في المدينة - بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فقيل له في ذلك فقال: صنعت هذا لئلا تخرج أمّتي، أخرجه الطبراني" وفيه ليس تفسير الآخرين للحكمة وراء الجمع وإنما قول من النبي (ص) نفسه.

ثم قال: "وبالجمله فان علماء الجمهور كافة ممن يقول بجواز الجمع وممن لا يقول به متصافقون على صحة هذه الاحاديث وظهورها فيما نقول من الجواز مطلقاً، فراجع ما شئت مما علقوه عليها يتضح لك ذلك. نعم تأولوها حملاً لها على مذاهبيهم..." ثم ذكر تأويلاتهم أنه كان "في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم وظهر أن وقت العصر دخل فصلها فيه" وذكر إبطال بعض العلماء له "لانه ان كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء"؛ ومنهم من تأولها "على تأخير الأولى إلى آخر وقتها فصلها فيه فلما فرغ منها دخل وقت العصر فصلها فيه فصار جمعه للصلاتين صورياً" وذكر بأن "فعل ابن عباس حين خطب فناده الناس الصلاة الصلاة! وعدم مبالته بهم واستدلاله بالحديث لتصويب فعله بتأخيره صلاة المغرب إلى وقت العشاء وجمعهما جميعاً في وقت الثانية وتصديق أبي هريرة له وعدم انكاره صريح في رد هذا التأويل"؛ وذكر تأويلاً آخر وهو الجمع "لعذر المرض أو نحوه..." وأبطله بأن "لا ظهور في الأحاديث ولا دلالة فيها عليه بشيء من الدوال والقول به تحكم كما اعترف به القسطلاني في شرحه لصحيح البخاري.

ثم قال السيد شرف الدين: "ولعل المحققين منهم في هذا العصر على رأينا كما شافهني به غير واحد منهم، غير انهم لا يجراون على مبادهة العامة بذلك، وربما يمنعم الاحتياط فان التفريق بين الصلوات مما لا خلاف فيه، وهو أفضل بخلاف الجمع، لكن فاتهم أن التفريق قد أدى بكثير من أهل الاشغال إلى ترك الصلاة كما شاهدناه عياناً بخلاف الجمع فإنه أقرب إلى المحافظة على أدائها، وبهذا يكون الاحوط للفقهاء أن يفتوا العامة بالجمع وأن ييسروا ولا يعسروا ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾، والدليل على جواز الجمع مطلقاً موجود والحمد لله سنة صحيحة صريحة كما سمعت، بل كتاباً محكماً مبيناً، الا تصغون لأتولو عليكم من محكماته ما يتجلى به أن أوقات الصلوات المفروضة ثلاثة فقط، وقت لفريضتي الظهر والعصر مشتركاً بينهما، ووقت لفريضتي المغرب والعشاء على الاشتراك بينهما أيضاً، وثالث لفريضة الصبح خاصة، فاستمعوا له وانصتوا: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً﴾، قال الامام الرازي حول تفسيرها - من سورة الاسراء ص428 من الجزء الخامس من تفسيره الكبير - ما هذا لفظه: فان فسرنا الغسق بظهور أول الظلمة كان الغسق عبارة عن أول المغرب، وعلى هذا التقدير يكون المذكور في الآية ثلاثة أوقات: وقت الزوال ووقت أول المغرب ووقت الفجر، (قال) وهذا يقتضى أن يكون الزوال وقتاً للظهر والعصر فيكون هذا الوقت مشتركاً بين هاتين الصلاتين، وان يكون أول المغرب وقتاً للمغرب والعشاء فيكون هذا الوقت مشتركاً أيضاً بين هاتين الصلاتين، (قال) فهذا يقتضي جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء مطلقاً، (قال) الا انه دل الدليل على ان الجمع في الحضر من غير عذر لا يجوز فوجب أن يكون الجمع جائزاً لعذر السفر وعذر المطر وغيره، قلت: امعنا بحثاً عما ذكره من دلالة الدليل على ان الجمع في الحضر من غير عذر لا يجوز فلم نجد له - شهد الله - عيناً ولا أثراً، نعم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجمع في حال العذر وقد جمع

أيضاً في حال عدمه لئلا يجرح أمته، ولا كلام في ان التفريق أفضل ولذلك كان يؤثره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا لعذر كما هي عادته في المستحبات كلها صلى الله عليه وآله وسلم".

في هذه الفقرة الأخيرة أمور تلخص الموضوع برمته:

- أن القرآن الكريم يحدد ثلاثة أوقات هي بداية أوقات الفرائض الثلاث: الفجر والظهر والمغرب، تاركاً العصر يمكن أن تؤدى بعد الظهر مباشرة ويمتد وقتها إلى مقدار أدائها قبل المغرب، وتاركاً العشاء يمكن أن تؤدى بعد المغرب مباشرة ويمتد وقتها إلى نصف الليل

- أن الدليل قائم على أن النبي^(ص) كان أحياناً يجمع بين الظهرين والعشائين وأحياناً يفرق

- أنه^(ص) كان يجمع كيلا يجرح أمته، وكان يفرق عند عدم وجود أي عذر كعادته في المستحبات حيث يأخذ بالأفضل عبادة، ولا شك أن الوقوف بين يدي الله تعالى خمس مرات مفرقات أفضل من ثلاث (وهذه نقطة ينبغي لشيعه أهل البيت^(ع) التنبه لها كيلا يتحول الجمع بين الصلاتين إلى عادة حتى مع وجود الوقت الطويل والفراغ لأدائهما متفرقتين للوقوف بين يدي المولى عز وجل في وقتين متفرقتين لتحقيق غايات الصلاة بشكل أكثر حدوثاً في اليوم الواحد)

- أن الجمع يشجع على المحافظة على أداء الصلوات في حين أن التفريق ربما شجع بعض ضعاف الإيمان على ترك الصلاة بالكلية (ولعل هذه هي ما ورد عنه^(ص) وما روي عن ابن عباس وغيره بأن الغاية من الجمع هو لرفع الحرج، ذلك الحرج الذي ربما أدى بالبعض إلى ترك الصلاة - أي أن مسألة المصلحة في الجمع ودرء المفسدة في حالة عدم إمكانية التفريق مما ينبغي لعلماء السنة أن يلتفتوا إليه كما هم يفعلون في أمور أقل شأناً وفي أمور ربما غير جائزة بحسب الدليل القرآني)

- أن علماء أهل السنة عبر العصور إنما أصرروا على تحريم الجمع مع ظهوره في الكتاب والسنة اتباعاً للمذاهب التي ينتمون إليها

- أن بعض هؤلاء العلماء المعاصرين يريد الفتوى بالجمع لكنه يخشى من ردود فعل العوام.

أقول: تأييداً لما ادعاه السيد شرف الدين من أن بعض علماء السنة يريد الفتوى بالجمع أنه قبل بضع سنوات أفتى الشيخ المصري يوسف القرضاوي بجواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء لذوي الأعذار مثل طلاب الجامعة أو الموظفين الذين لا يستطيعون ترك العمل لأداء الصلاة ولاسيما أولئك الذين يعملون في البلدان غير الإسلامية، وهذا دليل على أن فقيهاً بمستوى الشيخ القرضاوي لم يجد عدم تجويز الجمع في الصلاة حراماً شرعاً بحيث لا يمكن تجويزه، وإن كان توقف عن الفتوى بجوازه مطلقاً - حتى دون عذر - لأنه لا يستطيع

مخالفة المنهاج العام للمذاهب السنية في المحافظة على الفتاوى القديمة للعلماء الأقدمين حتى وإن علموا مخالفتها للكتاب والسنة. وهذا مشابه لمسألة الغسل أو المسح على الأرجل في الوضوء الواردة فيما تقدم.

(3) الميراث

مما كنا نسمعه دائماً أن "البنات تحجب" عند الشيعة، بمعنى أن المتوفى إن لم يترك ولداً ذكراً أو أكثر وترك أُنثى أو أُنثاء فإن الأمر سيان، فلا يرث أحد من إخوة أو أخوات المتوفى شيئاً بل تذهب التركة إلى الأولاد الإناث. وعرفنا أن البعض من أهل السنة كانوا يغيرون المذهب المكتوب في عقود زواجهم إلى المذهب الجعفري بعد أن لا يرزقهم الله تعالى بذكور من أجل أن يذهب الميراث كله إلى بناتهم (وهناك حالات أعرفها شخصياً). وقد اطلعت مبكراً على الفارق في الحكم في هذه القضية عندما كان أخي الكبير يدرس في كلية القانون (كان اسمها الحقوق) وكان من ضمن المنهج دراسة فقه الميراث على المذهب السني الحنفي والشيعة الجعفري، الأول المذهب الرسمي للدولة والثاني مذهب الشيعة الإمامية (وإن كان أهل السنة من الحنفية أقل من غيرهم من أهل السنة الشافعية، ناهيك عن أن الشيعة الإمامية في العراق أكثر من أهل السنة مجتمعين، إلا أن المذهب الرسمي هو الحنفي استمراراً لما كان سائداً أيام الدولة العثمانية - وهذا موضوع آخر ليس ههنا محله) لأن المحامي - أي محام - سيتعرض لقضايا ميراث لمواطنين من الطائفتين؛ وكان منهج الدراسة يشتمل على جداول الميراث ما يبين الفارق بين المذهبين في طبقات الورثة ونسبة حصصهم من الميراث ومن يجب من وجميع تفاصيل الميراث (مع مسائل كثيرة يمتحن الطلاب فيها، بعضها معقد حقاً). على أنني لم أكن أعلم منشأ الفوارق، ولا سيما الفارق الأساسي الذي أسمع به أن "البنات تحجب عند الشيعة".

في رحلة العودة اطلعت على الأمر فوجدت، مرة أخرى، أن الشيعة فهموا القرآن بما يتوافق مع آيات القرآن الأخرى وبما يتوافق مع اللغة العربية، وبشكل واضح لا يحتاج إلى كثير جدل، وكما يلي:

قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَلِكُم نَصْفٌ مِّمَّا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ

كلاثة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حلِيم ﴿النساء: 11-12.

فهم السنة من كلمة "ولد" الذكر، في حين فهم الشيعة من كلمة "ولد" الأولاد ذكر أو أنثى. ولا شك أن فهم الشيعة هو الصحيح وذلك:

أولاً: إن كلمة "وَلَدٌ" معناها "أولاد" وهو ما ورد في كلام العرب دون إشكال. قال الشاعر:

لا شيء مما ترى تبقى بشاشته يبقى الإله ويودي المال والولد

وجاء في الحديث الشريف: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين» أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من حديث أنس بن مالك. ولا شك أن النبي (ص) يعني بكلمة "وولده" الذكور والإناث وإلا لماذا يستثني الإناث، لأنه لو كان يعني الذكور فحسب لذكر الإناث منفصلات كأن يقول "وولده وبناته".

وقال (ص): «اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل والمال والولد والأصحاب ، احفظنا وإياهم من كل آفة وعاهة ، اللهم إنا نسألك في مسيرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى ، اللهم إنا نعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنقلب وسوء المنظر في الأهل والمال والولد» سنن الترمذي كتاب الدعوات. ولا شك أن المصطفى (ص) يعني بكلمة "الولد" الأولاد من ذكر وأنثى وإلا لماذا يسأل الله تعالى أن يحفظه في الذكور دون الإناث؟!

ثانياً: إستخدم القرآن الكريم كلمة "ولد" للجنسين، كما في قوله تعالى: ﴿ووالدٍ وما وُلِدٌ﴾ البلد بمعنى الولادة والتي تشمل الذكور والإناث كما لا يخفى.

وقوله: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده﴾ البقرة: 233، والمقصود الذكر والأنثى لأن الإرضاع يشمل جميع الأولاد.

وقوله: ﴿ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله ان ترن انا اقل منك مالا وولدا﴾ الكهف: 39، يعني الأولاد.

وقوله: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً﴾ لقمان: 33، فلا تستثني الإناث لأن الإناث هن أيضاً لا يجزين عن آبائهن شيئاً.

هذا غير الآيات الكثيرة التي تنفي أن يكون لله ولد والتي لا نوردها لأنه ربما يرددها البعض أن المقصود هو الولد الذكر على أساس أن الشبهة بشكل أساسي هي في مسألة المسيح (ع).

إذاً، اللغة العربية والقرآن الكريم يؤكدان أن كلمة "ولد" تعني الجنسين الذكر والأنثى جميعاً، وبالتالي فمن الواضح أن آية الميراث في سورة النساء تشمل الذكور والإناث بحيث إذا كان للمتوفى بنت أو أكثر ولا أحد من الأولاد الذكور فإن الآية تشملها أو تشملهن بحيث يصير الميراث لها أو لهن دون غيرهن من الأعمام والأخوال والعمات والحالات، تماماً كما يحصل إذا كان هناك ولد ذكر أو أكثر في الورثة.

مرة أخرى، وجدت مذهب أهل البيت^(ع) هو المتوافق مع القرآن الكريم في حين فارقت المذاهب الأخرى القرآن في هذه المسألة، وما ذلك إلا لتركهم الأئمة من أهل بيت محمد^(ص) الذين ورثوا علم الكتاب وعصموا من الخطأ في حين لم يحصل غيرهم على علم الكتاب كله ولا كان معصوماً من الخطأ كأبي بشر لم يهيووا لهذه المهمة الكبرى.

(4) الطلاق

في الطلاق مسائل تختلف في أحكامها بين المدرستين، ولكن من أشهرها مسألتان: الأولى مسألة الإشهاد على الطلاق، والثانية مسألة احتساب الطلاق ثلاثاً.

في المسألة الأولى الإشهاد في الطلاق وجدت الشيعة بوجوب وجود شاهدين عند إيقاع الطلاق في حين لا يوجبه السنة، ولا شك أن الإصرار على الشهود له فوائد، منها: إثبات أن الطلاق قد وقع فعلاً، وهو أمر مهم في بعض الحالات كغياب الزوج؛ ومنها محاولة الإصلاح بين الزوجين لأنه إن وقع الطلاق بين الزوجين دون شهود فإن الطلاق لا يعد نافذاً عند الحاكم الشرعي حتى يوقعه الزوج مرة أخرى أمام شاهدين، وهذا يعطي الزوجين فرصة إعادة النظر في الموضوع. أما عند السنة فباستطاعة الزوج، أو الزوجة إن كان بيدها عقدة الطلاق (العصمة)، إيقاع الطلاق دون علم الآخر تماماً، وإذا بالزوجة أو الزوج المطلق يفاجأ بورقة الطلاق من المحكمة.

وقد تعجبت عندما علمت أن الشيعة لا يوجبون الإشهاد في عقد الزواج، بل هو مستحب عندهم، في حين أن السنة يوجبونه، وذلك لأن الزواج يتم برضا الطرفين (إلا نادراً كما في حالة إجبار البنت من قبل أهلها، وهو أمر لن ترفضه البنت حتى أمام الشهود على كل حال) ولا يتضمن مشاكل في حين أن الطلاق غالباً ما يتم بعدم رضا أحد الطرفين، ولاسيما الزوجة، وينطوي على مشاكل - وإلا لما وقع - منها النفقة والأولاد وربما متعلقات بارتباطات مع أطراف أخرى كأهل الزوجين، وكل ذلك يوجب التحقق من وقوع الطلاق أولاً ومحاولة الرجوع عنه ثانياً، وهو أحد غايات فترة العدة ولكن أيضاً مما يمكن لوجوب الإشهاد أن يسهم فيه.

إذاً، وجدت الشيعة لا يوجبون الإشهاد حيث لا مشاكل ويوجبونه في ما يتضمن مشاكل في حين وجدت السنة لا يوجبون الإشهاد فيما يتضمن مشاكل ويوجبونه فيما لا مشاكل فيه، وهذا لا يمكن أن يكون منطقياً بالنظر

الأولي للمسألة وثم بما هو معاش من حياة الناس وأحوالهم في الزواج الذي ينطوي على الاتفاق والأفراح والطلاق الذي ينطوي على الاختلاف والأحزان. هذه الأحكام جاءت من اجتهادات المجتهدين بناء على النصوص الشرعية، ما يعني أنه إن كانت الأحكام عند السنة في هذين الأمرين صحيحة فإن الشرع فارق المنطق السليم وربما أسس لهضم الحقوق، في حين إن كانت الأحكام هي التي عند الشيعة فإن الشرع وافق المنطق السليم وكان ظهيراً لحقوق الإنسان الزوج أو الزوجة أو الأطفال. فماذا يقول القرآن الكريم؟

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ الطلاق: 1-2، وهي آية صريحة واضحة في الإشهاد ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ فعل أمر يوجب الإشهاد بشاهدين اثنين من الشهود العدول.

يقول سيد سابق في كتابه "فقه السنة" ج 2 ص 220-221: "ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد لأن الطلاق من حقوق الرجل ولا يحتاج إلى بينة كي يباشر حقه ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ما يدل على مشروعية الإشهاد، وخالف في ذلك فقهاء الشيعة الامامية فقالوا إن الإشهاد شرط في صحة الطلاق واستدلوا بقول الله سبحانه في سورة الطلاق ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ فذكر الطبرسي: الظاهر أنه أمر بالإشهاد على الطلاق وأنه مروى عن أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين وأنه للوجوب وشرط في صحة الطلاق".

وأكمل: "وممن ذهب إلى وجوب الإشهاد في الطلاق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعمران بن حصين ومن التابعين الامام محمد الباقر والامام جعفر الصادق وبنوهما أئمة آل البيت رضوان الله عليهم وكذلك عطاء وابن جريج وابن سيرين رحمهم الله"، ففي جواهر الكلام "عن علي رضي الله عنه أنه قال لمن سأله عن طلاق: «أشهدت رجلين عدلين كما أمر الله عز وجل؟» قال: لا □ قال: «إذهب فليس طلاقك بطلاق». وروى أبو داود في سننه عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها، فقال: "طلقت لغير سنة □ وراجعت لغير سنة، أشهد على طلاقها وعلى رجعتها □ ولا تعد".

وقال: "وفي كتاب "وسائل الشيعة" عن الامام أبي جعفر الباقر عليه رضوان الله قال: «الطلاق الذي أمر الله عز وجل به في كتابه والذي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلي الرجل عن المرأة إذا حاضت وطهرت من محيضها أشهد رجلين عدلين على تطليقه □ وهي طاهرة من غير جماع، وهو أحق برجعتها ما لم تنقض ثلاثة قروء □ وكل طلاق ما خلا هذا فباطل ليس بطلاق». وقال جعفر الصادق رضي الله عنه: «من طلق بغير شهود

فليس بشيء» قال السيد المرتضى في كتاب "الانتصار": حجة الامامية في القول بأن شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق ومتى فقد لم يقع الطلاق لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ فأمر تعالى بالإشهاد □ وظاهر الأمر في عرف الشرع يقتضى الوجوب □ وحمل ما ظاهره الوجوب على الاستحباب خروج عن عرف الشرع بلا دليل".

ثم وصل إلى استنتاج: "إذا تبين لك أن وجوب الإشهاد على الطلاق هو مذهب هؤلاء الصحابة والتابعين تعلم أن دعوى الإجماع على نديه المأثورة في بعض كتب الفقه مراد بها الإجماع المذهبي لا الإجماع الأصولي الذي حده كما في المستصفي: إتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة على أمر من الامور الدينية لانتقاض الإجماع □ بخلاف من ذكر من الصحابة والتابعين □ ومن بعدهم من المجتهدين، وتبين مما نقلناه قبل أن وجوب الإشهاد لم ينفرد به علماء آل البيت عليهم السلام كما نقله السيد مرتضى في كتاب "الانتصار" □ بل هو مذهب عطاء وابن سيرين وابن جريج كما أسلفنا".

وهو نص صريح في مخالفة الفقه السني للفعل النبوي في مسألة الإشهاد على الطلاق، بل أن الطلاق دون إظهار لا يعد طلاقاً، وهو صريح في أن الشيعة الإمامية خالفوا ما عليه فقهاء أهل السنة وتوافقوا مع سنة النبي (ص)، والحمد لله رب العالمين.

وعلى الرغم من قول سيد سابق برد القول بالإجماع على عدم وجوب الإشهاد في الطلاق، وعلى أن أئمة أهل البيت (ع) وفي مقدمتهم علي (ع) يوجبون الإشهاد، فإن معظم فقهاء المذاهب السنية لا يزالون يوقعون الطلاق دون إظهار، وما ذلك إلا لإعراضهم عن فقه أهل البيت (ع) الموافق للقرآن وأخذهم بفقه غيرهم المخالف له.

أما المسألة الثانية بخصوص إيقاع الطلاق ثلاثاً فإن الفقه السني يجيز ذلك في حين يمنعه الفقه الشيعي تماماً.

قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ، وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ البقرة: 229-230، وهي واضحة في أن الطلاق ثلاث مرات: مرتان يمكن بعد كل منهما الرجوع إلى الزوجية، ومرة ثالثة لا يمكن معها الرجوع - بعد نفاذ مدة العدة - حتى تتزوج المرأة المطلقة من رجل آخر وتطلقه.

وقد بين الحديث الشريف ذلك بقول النبي (ص) عندما سأله رجل: "يا رسول الله، أ رأيت قول الله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ أين الثالثة؟ قال (ص): «التسريح بإحسان»" (سنن البيهقي ومصنف ابن أبي

شبية وغيرهما)، أي أنه بعد الطلاق مرتين، أولى وثانية، والعودة تكون الحالة إما إمساك الزوجة بالمعاشرة بالمعروف أو تسريحها (إطلاق سراحها) بالإحسان لا بالإضرار والإيذاء والانتقام مما نراه من أفعال الناس.

وقد ورد في الأخبار المروية في كتب أهل السنة منع احتساب الطلاق ثلاثاً لمن قام به في مجلس واحد. فقد أخرج النسائي في سننه أنه "أخبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضبان ثم قال: «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟!»، حتى قام رجل فقال: يا رسول الله، ألا أقتله؟!". وروى أبو داود في سننه أنه "طلق أبو ركانة أم ركانة، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «راجع امرأتك» فقال: إني طلقته ثلاثاً، قال: «قد علمت، راجعها»". وأخرج الإمام أحمد نفس الحديث وفيه يقول النبي (ص) لأبي ركانة عن الطلقات الثلاث: «فإنها واحدة».

والعجيب أن الطلاق ثلاثاً بكلمة واحدة أو في مجلس واحد يسمى عند أهل السنة أنفسهم طلاقاً بدعياً لما ورد عن النبي (ص) فيما أوردنا أمثلة له أعلاه. قال سيد سابق في "فقه السنة" ج2: "أما الطلاق البدعي فهو الطلاق المخالف للمشروع: كأن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة، أو يطلقها ثلاثاً متفرقات في مجلس واحد كأن يقول: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أو يطلقها في حيض أو نفاس، أو في طهر جامعها فيه".

وأكمل: "وأجمع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام، وأن فاعله آثم"...

ولكن "وذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع، واستدلوا بالأدلة الآتية: (1) أن الطلاق البدعي مندرج تحت الآيات العامة (2) تصريح ابن عمر رضي الله عنه لما طلق امرأته وهي حائض وأمر الرسول الله صلى الله عليه وسلم بمراجعتها بأنها حسبت تلك الطلقة. وذهب بعض العلماء إلى أن الطلاق البدعي لا يقع ومنعوا اندراجه تحت العمومات لأنه ليس من الطلاق الذي أذن الله به، بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه، فقال: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾، وقال صلى الله عليه وسلم لابن عمر رضي الله عنه (الصحيح قاله لعمر في شأن ابنه عبد الله): «مره فليراجعها»، وضح أنه غضب عندما بلغه ذلك، وهو لا يغضب مما أحله الله".

وقال: "ولا خلاف أيضاً أن هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه، وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر، وما خالف ما شرعه الله ورسوله فهو رد، لحديث عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد» هو حديث متفق عليه. فمن زعم أن هذه البدعة يلزم حكمها، وأن هذا الأمر الذي ليس من أمره صلى الله عليه وسلم يقع من فاعله ومقيد به، لا يقبل منه ذلك إلا بدليل".

وأوضح أن "من ذهب إلى أن طلاق البدعة لا يقع وذهب إلى هذا (1) عبد الله بن معمر (2) سعيد بن المسيب (3) طاووس من أصحاب ابن عباس، وبه قال خلاص بن عمرو وأبو قلابة من التابعين. وهو اختيار

الامام ابن عقيل من أئمة الحنابلة وأئمة آل البيت، والظاهرية وأحد الوجهين في مذهب الامام أحمد، واختاره ابن تيمية".

كلام سيد سابق رحمه الله فيه نقاط عديدة، ولكن المهم هو أن الطلاق في لفظ واحد أو مجلس واحد، وإن كره المطلق ثلاثاً، لا يجتنب إلا طلقة واحدة، وبه أمر النبي (ص) في قضية ابن عمر وأبي ركانة، بل وغضب معتبراً أن ما فعلوه في أمر الطلاق تلاعب بكتاب الله تعالى.

كما أن أهل السنة يعدون هذا الطلاق طلاقاً بدعياً لأنه مخالف للسنة إلا أن جمهورهم، أي معظمهم، يقول بصحة وقوعه ويحكم به!

أيضاً، بوسع القارئ معرفة مكانة أهل البيت (ع) عند العلماء بحيث هم كسائر التابعين، بل ويأتي ذكرهم بعدهم. (ولو سمعت هذا النص من سيد سابق وحضرت زمانه لسألته: أنت تعترف بوجود أئمة من آل البيت، وتقول أن لهم آراء فقهية معروفة، وأن بعض هذه الآراء يوافق لما عند بعض علماء السنة، ترى لماذا لم تتخذهم أئمة فقه على الأقل يؤخذ من فقههم حاله حال غيره، إن لم يكن متقدماً عليه؟ كيف تثبتهم كأئمة فقه ولكن لا تأخذ بأحكامهم؟ وإذا كنت تأخذ بأحكامهم لماذا لا تعلن ذلك على الملأ؟ أقول هذا لأن كلام سيد سابق رحمه الله واضح في إنصافه وعدم تعصبه وتخريه الحق).

أخيراً، لا بد من النظر في السبب وراء اتخاذ هذه المسألة هذا الاتجاه الفقهي على الرغم من نهي النبي (ص) عنه ورده اللواتي طلقن بهذا الشكل إلى أزواجهن، وعلى الرغم من أن بعض الصحابة والتابعين قالوا بمثل ما كان من فعل النبي (ص) (كما يجب أن نتوقع!). للجواب على هذه أكتفي ببعض ما جاء في هذا الموضوع من مناقشة السيد شرف الدين رحمه الله في كتابه "النص والاجتهاد" المورد 25. فإنه بعد أن أورد بعض ما أورده السيد سابق ذكر أقوال بعض العلماء والباحثين...

منهم "الأستاذ الدكتور الدواليبي - حيث ذكر عمر وإيقاعه الطلاق الثلاث بكلمة واحدة في كتابه "أصول الفقه" (ص 246) ما هذا لفظه: ومما أحدثه عمر رضي الله عنه تأييداً لقاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان، هو إيقاعه الطلاق الثلاث بكلمة واحدة، مع أن المطلق في زمن النبي صلى الله عليه وآله وزمن خليفته أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر كان إذا جمع الطلقات الثلاث بضم واحد جعلت واحدة كما ثبت ذلك في الخبر الصحيح عن ابن عباس، وقد قال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيها عليهم فأمضاه عليهم".

وذكر الدواليبي ما قاله ابن القيم الجوزية في ذلك: "ولكن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه رأى أن الناس قد استهانوا بأمر الطلاق، وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة، فرأى من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم فإذا علموا ذلك كفوا عن الطلاق، فرأى عمر أن هذه مصلحة لهم في زمانه. ورأى أن ما كان عليه في عهد النبي وعهد

الصديق وصدراً من خلافته كان الأليق بهم لأنهم لم يتتابعوا فيه، وكانوا يتقون الله في الطلاق... إلى أن قال: "فهذا مما تغيرت به الفتوى لتغير الزمان" (وكان مما علق السيد شرف الدين عليه في الهامش: "سبحانك اللهم إذا صح للمجتهدين تغيير أمثال هذه الفتوى بتغيير الزمان حتى في هذه الفترة الوجيزة الكائنة بين خلافة الخليفين، فعلى أحكام الكتاب والسنة ونصوصهما السلام...")

وأكمل قول ابن القيم: "وعلم الصحابة حسن سياسة عمر وتأديبه لرعيته في ذلك فوافقوه على ما أُلزم به وصرحوا لمن استفتاهم بذلك" (وهو ما رده السيد شرف الدين أن الدليل - على موافقة الصحابة لفعل عمر - غير موجود بل الدليل على خلافه).

ثم أكمل الدواليبي: "غير أن ابن القيم نفسه جاء فأبدى ملاحظته بالنسبة لزمناه، رغبة في الرجوع بالحكم إلى ما كان عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لأن الزمن قد تغير أيضاً وأصبح إيقاع الطلاق الثلاث بكلمة واحدة مدعاة لفتح باب التحليل الذي كان مسدوداً على عهد الصحابة" (وعلق شرف الدين أنه "لم يكن في الزمن تغير، ولا تغير الزمن بوجب تغير الحكم الشرعي المنصوص عليه في الكتاب أو السنة وإنما عمل ابن القيم به علماً منه انه حكم الله تعالى") وقال: "بأن العقوبة إذا تضمنت مفسدة أكثر من الفعل المعاقب عليه كان تركها أحب إلى الله ورسوله" (ما جعل السيد شرف الدين يقول - محقاً -: "سبحان الله ما هذا التلاعب؟!")

ويكمل: "وقال ابن تيمية: ولو رأى عمر رضي الله عنه عبث المسلمين في تحليل المبانة لمطلقها ثلاثاً لعاد إلى ما كان عليه الأمر في عهد الرسول... وأن ما أبداه ابن تيمية من الملاحظات القيمة قد كان مدعاة لعودة المحاكم الشرعية في مصر الآن إلى ما كان عليه الحكم في عهد الرسول عملاً بقاعدة تغير الأزمان" ("بل - حسب تعليق السيد شرف الدين - عملاً بنص الكتاب وصریح السنة").

وهكذا، فإن الذي حصل هو تغيير من الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وذلك اتباعاً لما رآه هو من مصلحة، ثم جرت مدرسة أهل السنة على حكمه إلى اليوم. وأما من لم يرض بذلك من العلماء فإنه لم يجرؤ على تحطئة عمر، بل وجدوا له العذر في قاعدة "تغير الأحكام بتغير الزمان"، والتي لا أدري ما علاقة تغير الزمان بعدد الطلقات في مجلس واحد أو لفظ واحد، وكيف يؤثر الزمان على استعجال الرجال أو أناتهم في تطليق زوجاتهم. بل وجعلوا عقاب الناس على استعجالهم بهذا الإجراء الكارثي في حق الحياة الزوجية حيث ينتهي الزواج نهائياً إلا بزواج المطلقة بزواج آخر ثم طلاقها - وهو ما فتح باب المحلل الصوري الذي لا يتم فيه زواج حقيقي ثم لتعود إلى زوجها، وكله في مخالفات واضحة للشريعة. أكثر من ذلك، أخذ ابن تيمية ينجّم بأن عمر لو علم بعبث المسلمين في "العقوبة" التي أجراها عليهم لعاد إلى حكم النبي^(ص)، فصار الرجم بالغيب إحدى أدوات الدفاع المستميت عن المخالفات

الواضحة لكبار الصحابة، وصارت العودة إلى سنة النبي (ص) القطعية أمراً معلقاً بكيفية تصرف الناس إزاء ما يفعله أحد الخلفاء - غير المعصومين - بما رآه مناسباً حسب فهمه المحدود لأحكام الله وحكمته.

هذا النهج له معنى واحد: القول عملياً بعصمة بعض كبار الصحابة، ولاسيما الخليفين أبي بكر وعمر، مع نفي ذلك لأنه مما لا دليل عليه، في الوقت الذي ينفون فيه عصمة أئمة أهل البيت (ع) مع وجود الدليل تلو الدليل، من كتاب وسنة، عليه - ولكن هذا موضوع آخر سيأتي في مورد آخر لاحقاً.

وهكذا، وجدت أن الشيعة يتبعون الكتاب العزيز - في آياته المحكمات - والسنة الشريفة - في الأحاديث الصحيحة عند الفريقين - في هذه المسألة الهامة جداً والتي شملت ما لا يحصى من البيوت المسلمة التي تحطم بعضها لأنها كانت تتبع فقهاً معيناً واستمر غيرها لأنه اتبعت فقهاً آخر هو فقه أهل البيت (ع).

أخيراً، ربما يظن البعض أن التغيير في الأحكام الشرعية كان بسبب الاختلاف في اجتهاد المجتهدين فحسب، أو حتى من فعل الخلفاء الراشدين عند أهل السنة، أو حتى من فعل الخليفين الشيخين أبي بكر وعمر فحسب، ولكن الواقع يقول أن بعض التغييرات كانت من أفعال الخلفاء والولاة الآخرين. من ذلك ما ذكره البخاري (في صحيحه كتاب العيدين باب الخروج إلى المصلى بغير منبر) أن أبا سعيد الخدري قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم ويوصيهم وبأمرهم، فإن كان يريد أن يقطع بعثاً قطعه، أو يأمر بشيء أمر به، ثم ينصرف" قال أبو سعيد: "فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر، فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي، فجبذت بثوبه فجبذني فارتفع، فخطب قبل الصلاة، فقلت له: غيرتم والله! فقال: أبا سعيد، قد ذهب ما تعلم! فقلت: ما أعلم والله خير مما لا أعلم. فقال: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها قبل الصلاة!"

فهل هناك شك أن قبول التغيير في الأحكام الشرعية من قبل الخلفاء الأولين من الصحابة الكبار، ولاسيما الشيخين، هو الذي فتح الباب أمام قبول التغيير في الأحكام من قبل غيرهم ممن جاء بعدهم، لأن المبدأ واحد: إن قبلنا بالتغيير من الكبار سنقبل به بعد ذلك ممن هم دونهم في المنزلة - وهو ما حصل؟ وهل هناك شك أن تبرير هذا النهج بمختلف الطرق، ومنها "إجتهد فأخطأ فله أجر واحد"، فتح الباب أمام جميع أشكال التجاوزات التي وصلت إلى حد الاستهتار بدماء المسلمين من حكام، هم "ولاة أمر اجتهدوا فأخطأوا فلهم أجر واحد"، هذا ناهيك عن من يحكم أنهم اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران؟!!

الفصل السابع

التاريخ الإسلامي

النظرة إلى التاريخ الإسلامي

الخلافة ما بعد الراشدين

النظرة إلى الخلافة الراشدة

ال خليفة الأول أبو بكر

ال خليفة الثاني عمر بن الخطاب

ال خليفة الثالث عثمان بن عفان

فماذا عن الخليفة الرابع علي (ع)؟

مقارنة أفعال علي (ع) والخلفاء الثلاثة

وصية لم تنفذ

بين الشورى والنص

الخلفاء الراشدون

إفراط وإفراط

«تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها؛ ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها؛ ثم تكون ملكاً عاصباً فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها؛ ثم تكون ملكاً جبرياً، فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها؛ ثم تكون خلافة على منهاج النبوة»

(رسول الله ﷺ)

وما كتب التاريخ في كل ما حوت لقرائها إلاّ حديث ملفق
نظرنا لأمر الحاضرين فرابنا فكيف بأمر الغابرين نصدق!
(أبو العلاء المعري)

من أهم ما وجدته مختلفاً بين المدرستين هو نظرتهم إلى التاريخ الإسلامي ككل وإلى الدولة الإسلامية بالخصوص، فإن هناك نظرتين مختلفتين تماماً، ولاسيما فيما يخص القرون السبعة الأولى بدءاً من خلافة أبي بكر وانتهاءً بسقوط بغداد والدولة العباسية، وإن كانت النظرة تشمل الحكومات بصفة عامة، مع نظرة فيها انحياز مذهبي واضح عند الفريقين، كما أن للتأصيل العقائدي دوراً مهماً وذلك في أمرين: (1) طاعة الحاكم المسلم (راجع الفصل 4) (2) تأسيس الحكم على أساس الشورى أو النص، وهذا الأخير سأتناوله فيما اطّلت عليه مما هو مجال لبحث واسع جداً في أوساط الباحثين المسلمين، وربما الشيعة بالخصوص لأنه مع عدم وجود الإمام المعصوم يصبح الحال كما هو عند باقي الطوائف ولكن بلحاظ دور فقهاء الدين، ما رأيناه يتجسد في إقامة جمهورية برلمانية تستند إلى الدين في إيران بعد إقامة مملكة تستند إلى الدين في السعودية قبل ذلك بعقود، وفي ظل مطالبة بعض الحركات بإقامة دول إسلامية أو حتى إعادة الخلافة الإسلامية كدولة واحدة تجمع المسلمين جميعاً.

النظرة إلى التاريخ الإسلامي

ينظر أهل السنة إلى التاريخ الإسلامي نظرة فيها إكبار وإجلال واحترام وفخر على أساس الانجازات الواضحة للدولة الإسلامية من جهة والحضور الكبير للإسلام من جهة أخرى، وإن كان العلمانيون منهم لا يركزون على حضور الإسلام وإنما على النتيجة الواضحة لدولة نشأت في وسط متخلف ثم خرجت وفتحت مساحات واسعة من العالم المعروف في فترة قصيرة جداً. الفتوحات الإسلامية والتقدم العلمي في الفترة الأولى، ثم القوة القادرة على رد الاعتداءات بل وطرد الهجمات المتكاملة كما حصل مع الصليبيين، لا يمكن مقارنتها مع الانكماش الحاضر والتخلف في جميع المجالات وغياب القوة التي يمكن لها أن تحمي البلاد والعباد، بل وغياب القدرة على مجرد التفكير في الرفض ومواجهة الهجمة على الدول الإسلامية - هذا من وجهة النظر السننية يشكل العلامة البارزة في صلاح الدولة الإسلامية وفي صحة الخلافة الإسلامية ومن ثم في جمال التاريخ الإسلامي. نعم، يعترف بعض الباحثين منهم بالتجاوزات التي كانت من الخلفاء والحكام والأمراء والوزراء والولاة عبر عصور هذا التاريخ وفي شتى الأحاء سواء في الدولة المركزية أو في الدول التي انشقت عنها، ويعترفون بوجود الضعف والتفريق والتناحر والحيانة، ولكنهم لا يرونها تؤثر على الصورة العامة لأمة كانت لها منعة ومكانة لم تستطع الأمم الأخرى معها أن تحتلها وتقسّمها وتسيطر على مقدراتها بشكل شبه كامل كما نراه اليوم.

ويبدو الانحياز المذهبي واضحاً عند الكثير من الباحثين السنة، خصوصاً الملتزمين دينياً (وهي تبدو على السطح مفارقة ولكنها في العمق ليست كذلك)، فإنهم عندما يتناولون أحوال الدول الإسلامية في العصور الماضية ربما لا يأتون إلى ذكر أي دولة أو إمارة كان يحكمها الشيعة، كإمارة الحمدانيين في حلب وغرب الموصل أو الدولة التي أسسها الأدارسة في المغرب أو ما سواهما وهي ليست قليلة، فإن ذكروا فهو بالذم والانتقادات التي وجدتها تصل إلى حدود غير معقولة كما في بعض ما قيل بشأن بعض حكام الدول الفاطمية في مصر. بالطبع لا يمكن أن يذكر باحث سني أن الأزهر الشريف أسسه الشيعة الفاطميون الذين أسسوا مدينة القاهرة ذاتها، فلم أكن أعرف ذلك لأنه لا يقال وربما لا يعرف خارج مصر.

ويشتد الانحياز المذهبي عندما يكون هناك مجال لتوجيه الانتقادات للشيعة، فإن وجود وزير شيعي عند آخر خلفاء الدولة العباسية، هو مؤيد الدين ابن العلقمي، كان بمثابة الجائزة لمثل هؤلاء الباحثين، لأنه من جانب يفتح الباب واسعاً أمام تخوين الشيعة كلهم من خلال تخوين هذا الوزير، ومن جانب آخر يعطي مجالاً لتبرئة الدولة الإسلامية السننية في فشلها في صد الهجمة المغولية ليس بسبب الضعف المتراكم ولكن أيضاً بسبب سوء إدارة الخليفة وطعمه وإهماله أمر الجيش بالخصوص. لهذا، أجدها مفارقة عجيبة أن يكون أكبر سقوط لأكثر دول إسلامية في التاريخ الإسلامي بسبب وزير واحد في حين سقطت دول أخرى أقل شأنًا وأقل اتساعاً وأقل قدرة فيأتي الباحثون ليجدوا عشرات الأسباب التي تبرر ذلك. حتى اللهجة تختلف: تجد الباحث يعدد الأسباب ومعها الدعاء بالمغفرة والرحمة لأولئك الخلفاء والأمراء والولاة والوزراء الفاشلين أو الخونة الذين كانت

أطماعهم وأهواؤهم سبباً في زوال ملك المسلمين هنا وهناك، في حين يصب غضبه على ابن العلقمي الخائن الكبير الذي ما خان إلا لكونه شيعياً منحرفاً!

أما من ناحية الأحداث التي كانت القضية المذهبية السنية الشيعية مركزية فيها فإن الاخياز المذهبي عند الباحثين، ومن ثم من يستمع إليهم وينتقل إلى عامة الناس، يتخذ مديات أوسع. مثال ذلك الخليفة العباسي جعفر المتوكل (820-860م)، فإنه لما عادى أهل البيت (ع) والعلويين والشيعية بشكل صارخ، حتى أنه هدم قبر الإمام الحسين (ع) ومنع زيارته بل أمر بقتل من يزوره، وخالف ما كان عليه عمه المأمون وأبوه المعتصم من القول بخلق القرآن (في موافقة لقول المعتزلة والشيعية أن القرآن شيء مخلوق حاله حال كل شيء غير الله تعالى وإلا لو كان قديماً لتعدد القدماء) وأعلن القول بعدم خلق القرآن (في موافقة لقول السنة وإمامهم أحمد بن حنبل على أساس أن القرآن كلام الله تعالى وبالتالي يجب أن يكون من ذاته قديماً مثله) وأكرم ابن حنبل وعاقب من يقول بخلق القرآن، صار عند علماء أهل السنة "الخليفة ناصر السنة"، بل قال بعضهم: "الحلفاء ثلاثة - أبو بكر الصديق يوم الردة، وعمر بن عبد العزيز في رد المظالم، والمتوكل في إحياء السنة!"

ولا شك في أن الشيعة سيقفون موقفاً معاكساً بالكامل من المتوكل، فعلماءهم يجدونه مخالفاً للعقيدة الصحيحة لأنه يجعل مع الله قديماً آخر هو القرآن وهو شرك، ويجدون ما فعله بقبر الإمام الحسين (ع) لا يغتفر لأنه حرب على أهل البيت (ع)، وعوامهم لا يعنيههم مسألة خلق القرآن ولكن هدم قبر الحسين (ع) وإنزال العقاب بمن يزوره هو ما لا يغتفر بل وإلى الآن تتلى القصائد العامية في ذكرى الإمام الحسين (ع) وهي تذكر ما فعله المتوكل العباسي. بل فهم الشاعر أن فعل المتوكل هو كمن أراد المشاركة في قتل الحسين (ع) ولكن لما لم يعيش زمانه فقد قام بالهجوم على قبره:

أَسْفُوا أَلَّا يَكُونُوا شَارِكُوا فِي قَتْلِهِ فَتَتَّبِعُوهُ رَمِيمَا

وتذكر أيضاً معاملته القاسية للإمام العاشر علي الهادي (ع) يوم أن أمر بالإتيان به ليلاً من داره في سامراء (التي كان قد استقدمه إليها من المدينة المنورة ووضع رهن الإقامة الجبرية) وكان المتوكل في مجلس شرابه ولهوه (وهكذا محيي السنة!) وطلب من الهادي (ع) أن يشرب معه (!) فرفض بالطبع، فطلب منه أن ينشده شعراً فأنشده أبياتاً جميلة فيها الوعظ لمن يتعظ.

إذاً، نظرتان بخصوص خليفة واحد تختلفان تمام الاختلاف ولا يمكن الجمع بينهما مجال من الأحوال.

أما المثال الصارخ الآخر فهو صلاح الدين الأيوبي (1138-1193م) الذي تختلف نظرة المدرستين نحوه بما يشابه اختلافها مع المتوكل، وإن كان الكثير من عامة الشيعة غير المطلعين لا يعلمون عن صلاح الدين غير أنه بطل

النصر على الصليبيين. إن مثال صلاح الدين الأيوبي يفيد في إعطاء صورة عما نقول لأن في الأمر جانب القوة الإسلامية في قبالة أعدائها وهو الذي لا يوجد في حالات أخرى كحالة المتوكل العباسي مثلاً.

فبينما تتركز عند أهل السنة صورة بطل معركة حطين ضد الصليبيين محرر القدس وغيرها من مناطق أخرى كانت تحت سيطرة الصليبيين، إضافة إلى صورة البطل الشهم الذي يساعد خصمه ريتشارد قلب الأسد في مرضه، تتركز عند الشيعة صورة الرجل الذي انقلب على أولياء نعمته الفاطميين فأنهى دولتهم وأحرق مكنباتهم وقلب المذهب الرسمي في مصر من التشيع إلى التسنن ونكل بالشيعة واقترب الجرائم بحقهم. فكيف يمكن أن تنفصل النظرة إلى شخص واحد إلى هذه الدرجة وكأنه شخصان؟!

إن المقام لا يسع لتفاصيل (لعلي أوفق لعرضها في مؤلفات قادمة) لكن من المفيد القول أن هناك تشابهاً بين حالتي المتوكل وصلاح الدين من ناحية أن الرجلين كانا معادين للشيعة وأنهما قاما بتغيير الأحوال من اتجاهات التشيع إلى اتجاهات التسنن ما يجعل من الضروري النظر في هذا الأمر عند دراسة شخصية الرجلين وتاريخهما لمعرفة فيما إذا أثرت أعمالهما هذه على نظرة الفريقين إليهما. ففريق يذكر لصلاح الدين بالنصر العظيم على الصليبيين وتحرير القدس والشهامة حتى مع أعدائه الصليبيين والشجاعة والاستقامة وموته دون ترك ولا حتى ثمن جنازته حتى صارت الوحدات الإدارية تسمى باسمه (محافظة صلاح الدين في العراق ومركزها تكريت مسقط رأس صلاح الدين) والجامعات أيضاً (جامعة صلاح الدين في أربيل في العراق على أساس الأصل الكردي لصلاح الدين) وأخذ النسب العربي منه ليزين أعلام بعض الدول العربية ورتب ضباط جيوشها، وفريق يذكره بالتخاذل بعد النصر وإعطاء الصليبيين ما يريدون وترك الكثير من المناطق بأيديهم لعشرات السنين بعده والتوقف عن قتالهم (رغم أوامر نور الدين زنكي الذي يخضع له ربما ليضمن بقاءه في السلطة) وإنهاء الدولة الفاطمية الشيعية (التي كانت في وجه الصليبيين) وحرق المكتبات الفاطمية وفيها علوم أهل البيت (ع) (والتي حتى لو فيها النيل من بعض الصحابة فإنها أقل بكثير من تكذيب النبي^(ص) وهو دين ريتشارد قلب الأسد الذي عامله صلاح الدين بشكل أرفق بكثير من معاملته الفاطميين) وأخيراً موته موصياً بمملكته ما بين أولاده الثلاثة وأخويه وابن أخيه وابن عمه ورجل من غير عائلته "كأنها ضيعة يملكها، لا وطناً عربياً إسلامياً ضخماً يملكه مواطنوه" كما يعبر حسين مؤنس، حاله حال أي حاكم من حكام المسلمين عبر التاريخ. نظرة تجاوزت جميع سلبيات صلاح الدين بل وتجاوزت إيجابيات من جاء بعده ولاسيما الظاهر بيبرس الذي لم ينتصر على الصليبيين انتصارات أنهت الحروب الصليبية عملياً فحسب بل وانتصر على المغول في معركة عين جالوت موقفاً زحفهم على العالم الإسلامي بشكل نهائي، ونظرة لا تستطيع أن تذكر فضلاً للرجل كائناً ما كان.

وهكذا تستمر النظرة المختلفة عند الفريقين، إلى أن ينتهي الأمر بالدولة العثمانية التي ينظر إليها أهل السنة نظرة الدولة التي كانت تجمع المسلمين في وحدة واحدة حتى قضى عليها الأوروبيون (وهي نظرة خطأ لأن الدولة

العثمانية كانت قد انكسرت كثيراً بحيث لم يعد تحت سلطتها الحقيقية سوى المشرق العربي والبلقان وبعض ما حول تركيا)، وعندما حصل هذا وسقطت الخلافة بدأت مشاكل المسلمين. أما الشيعة فإنهم يرون أن مشاكل المسلمين كانت تزداد يوماً بعد آخر بسبب الاغتراف المتراكم والذي يزداد اتساعاً والذي بدأ منذ العصر الأول، علاوة على التمييز الطائفي الواضح ضد الشيعة، والذي وصل إلى حد الإبادة الجماعية كما في زمن السلطان سليم الأول. بل ويرون أن إسقاط الدولة العثمانية أعطاهم حريات أكبر مما كان عليه أيام تلك الدولة، وهو أمر مؤسف أن يضطهد المسلمون مسلمين آخرين بحيث يصبح الأمل في العدل والحرية من جهة غير المسلمين. هذا، مع أن علماء الشيعة لم يكونوا على هذه النظرة حيث وجدناهم يقاتلون بأنفسهم ويأمرون أتباعهم - في فتاوى شرعية ملزمة - بالقتال مع القوات التركية العثمانية ضد الجيوش الإنجليزية والفرنسية الغازية كما حصل في العراق عند دخول الانجليز سنة 1914م.

وعند تأسيس الدول الحديثة وبقي أهل السنة على رأسها حتى في البلدان التي يشكل فيها الشيعة أغلبية أو يشكلون نسبة كبيرة، بقيت النظرة هي هي: السنة ينظرون للحاكم أنه واجب الطاعة وأن الخروج عليه يؤدي إلى الفتنة، في حين يرى الشيعة أن الحاكم غير واجب الطاعة إلا بشروط وأنهم ينتظرون ما يأمر به فقهاؤهم الذين كانوا عبر القرون هم القادة الحقيقيين لهم. على أن النظرتين تم تجاوزهما عند الكثيرين من أبناء الطائفتين عندما انخرطوا في أحزاب وتنظيمات سياسية علمانية، أو حتى تنظيمات إسلامية مع بقاء جانب كبير للنظرتين إياهما في هذه التنظيمات، فلا التنظيم الإسلامي شيعي المذهب يستطيع الخروج عن الفقه الشيعي الذي يعتبر جميع الحكام غير شرعيين إلا إذا حظيوا بموافقة المرجعية الشرعية ولا التنظيم الإسلامي سني المذهب يستطيع الخروج عن الفقه السني الذي يقول بطاعة الحاكم إلا أن يأتي بكفر بواح.

الخلافة ما بعد الراشدين

يروى أهل السنة الحديث التالي: «تدور رَحَى الإسلام لحمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين، فإن يهلكوا فسيبيل من هلك...» رواه أبو داود وأحمد والبيهقي وغيرهم عن ابن مسعود، وفي روايات بعض هؤلاء التفسير الآتي من رجل اسمه سفينة: " عند أبي داود، والترمذي، وأحمد، وابن أبي عاصم وغيرهم: "أمسك خلافة أبي بكر -رضي الله عنه - سنين، وخلافة عمر - رضي الله عنه - عشر سنين، وخلافة عثمان - رضي الله عنه - اثني عشر سنة، وخلافة علي ست سنين" (روي عن الإمام أحمد بن حنبل القول: "من لم يربّع بخلافة علي فهو أضل من حمار أهله!" ويبدو أن الإمام أحمد هو الذي أدخل علياً (ع) في الخلفاء الراشدين

بعد أن كان مختلفاً عليه لعدم اتفاق الأمة عليه - وما شاء الله على هكذا أمة تختلف على علي (ع) وتتفق على غيره!).

(أقول بأن خلافة أمير المؤمنين علي (ع) أقل من ست سنوات، فإنها ابتدأت في أواخر ذي الحجة عام 35هـ وانتهت في رمضان عام 40هـ وبالتالي فهي لم تصل حتى إلى خمس سنوات، لذا فإن سفينة الذي فصل الثلاثين سنة هذه لم يشأ احتساب خلافة أبي محمد الحسن بن علي (ع)، المستمرة حوالي سنة إلى ثمانية أشهر بعد مقتل أبيه (ع)، والتي اعتمد غيره عليها لإثبات الحديث النبوي، حيث تتم الثلاثين سنة ما بين وفاة النبي (ص) في ربيع الأول سنة 11هـ وصلح الحسن (ع) ومعاوية سنة 41هـ، فجعل خلافة أبيه (ع) ست سنوات.)

ويروون الحديث: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها؛ ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها؛ ثم تكون ملكاً عاصياً فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها؛ ثم تكون ملكاً جبرياً، فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها؛ ثم تكون خلافة على منهاج النبوة؛ ثم سكت" رواه أحمد والبيهقي وغيرهما من حديث النعمان بن بشير (والنعمان بن بشير الأنصاري هذا من المنحرفين إلى معاوية وأحد عماله على الكوفة).

وهذا يعني الإيمان بأن هناك اختلافاً بين الحكم في الفترة الواقعة بين وفاة النبي (ص) وبداية حكم معاوية وما بعدها، وهو اختلاف يعترف به أهل السنة ويؤكدون عليه بحيث جعلوا عنوان الفترة الأولى "الخلافة الراشدة" وصار اسم أبي بكر وعمر وعثمان وعلي (ع) الخلفاء الراشدين في حين لا يسمى معاوية فمن بعده إلا باسم الخلفاء. كما أن البعض يعتبر هؤلاء ملوكاً على أساس الحديث الوارد أعلاه "ثم تكون ملكاً عاصياً"، إلا أنهم لا يطلقون تسمية الملوك لا على حكام بني أمية ولا بني العباس ولا بني عثمان، بل يعتبرون الجميع خلفاء مسلمين مقبولي الخلافة.

وكلما كان العهد أقرب من العهد النبوي والراشدي كانت الخلافة عندهم أفضل، ولاسيما عند السلفيين الذين يحبون بني أمية أشد الحب ولا يحبون بني العباس كثيراً. وكلما كان الخليفة من هؤلاء أشد على العلويين والشيعية فهو أفضل، والقارئ لما يكتبه الباحثون والمستمع لما يقوله الخطباء يستطيع دون صعوبة تلمس الفارق بين طريقة ذكرهم لخليفة أموي كبير كعبد الملك بن مروان وبين طريقة ذكرهم لخليفة عباسي كبير كأبي جعفر المنصور، بل وفي نفس السلسلة والدولة، هناك فارق واضح بين ذكر هارون الرشيد وذكر ولده المأمون، إضافة إلى ما قلناه بشأن المتوكل وكيف هو مبرز عندهم لأنه "نصر السنة وأمات البدعة" كما يقولون.

على الجانب الآخر يقف الشيعة في إعراض كامل عن جميع هؤلاء الخلفاء، ولاسيما الذين عاصروا أئمة أهل البيت (ع)، وبالخصوص الذين نكلوا بهم أشد التنكيل. فبينما تجد ذكر أبي جعفر المنصور عند أهل السنة أنه

الخليفة العظيم الذي ثبت الدولة العباسية والذي بنى بغداد تجده عند الشيعة الخليفة الذي اضطهد الإمام جعفر الصادق (ع) والذي نكل بالعلويين من أحفاد الإمام الحسن (ع) وخزّن قتلهم في خزانات ما فتحت إلا بعد موته، أو تجد ذكر ابنه هارون الرشيد العباسي عند أهل السنة أنه الخليفة العظيم الذي فتحت في عصره البلدان وقويت الدولة الإسلامية وصارت بغداد عاصمة العالم تجده عند الشيعة الخليفة الذي سجن الإمام السابع موسى الكاظم (ع) وأمر بسمه في سجنه... وهكذا.

إن ما عاناه أئمة أهل البيت (ع) بالخصوص والعلويون والشيعة بشكل عام هو مما لا يمكن التغاضي عنه لمعرفة سبب النظرة السلبية الكاملة عند الشيعة للدولتين الأموية والعباسية. ولئن كانت جريمة قتل الحسين (ع) والتنكيل به بعد موته ومحاولة إبادة أهل البيت في كربلاء في أول عهد يزيد بن معاوية وأخذ بنات أهل البيت مع الأطفال والإمام السجاد (ع) سبايا من بلد إلى بلد بعد فجيعتهم الكبرى يكفي لأن يشطب الشيعة على الدولة الأموية تماماً (وإن كان هناك حاجة فقيماً فعله باقي خلفاء بني أمية - عدا عمر بن العزيز - زيادة لمستزيد)، فإن ما فعله بنو العباس من أشكال التنكيل والقتل والاستئصال جعل إبي عطاء السندي يترحم على أيام الأمويين:

يا ليتَ جَوْرَ بني مروانَ دامَ لنا وليتَ عدلَ بني العباسِ في النَّارِ!

لقد اطلعت على العجب العجيب من أفعال الدولتين اللتين كنت أرى فيهما العزة والمجد والقوة الإسلامية... أما الدولة الأموية فقد كان أهم ما وجدته ضرورياً لتثبيت دعائم ملكها هو محاصرة أهل البيت (ع) وشيعتهم، وقد فعلوا ذلك بكل طريقة حتى قال أبو جعفر الباقر (ع): «وقتلنا شيعتنا بكل بلدة، وقطعت الأيدي والأرجل على الظنّة، وكان من يذكر بحبنا والانتقاطع إلينا سجن أو نهب أو هدمت داره». بل صار الرجل لا يريد أن يرى بجانب علوي أو شيعي، وصارت أية تهمة - بضمنها الكفر والزندقة - أهون من تهمة التشيع. ووصل الأمر إلى مستوى غير معقول بحيث أن اسم "علي" صار مشكلة لصاحبه.

على أننا - كسنة - كنا نعرف الحجاج بن يوسف الثقفي كواحد من أكابر المجرمين في تاريخنا (وتاريخ غيرنا، فإن عمر بن عبد العزيز قال "لو جاءت كل أمة بجيئتها وجئنا بالحجاج لغلبناهم!")، وهذا يكفي في معرفة ماهية الدولة الأموية. روي أنه قتل عشرات الألوف وسجن عشرات الألوف، وعند موته كان عشرات الألوف من رجال ونساء في سجنه الذي ما كان له سقف في صيف أو شتاء. هذا الحجاج أوصى به عبد الملك بن مروان بنيه عند وفاته قائلاً: "... وأكرموا الحجاج، فإنه الذي وطأ لكم هذا الأمر" وهذا يكفي لمعرفة أن استقرار الدولة الأموية إنما كان الفضل الأول فيه لجرائم الحجاج الثقفي.

فلما استقامت الدولة لهم صار التعدي على حدود الله من قبل الخلفاء أنفسهم فاشياً فيهم، فلم يتركوا لا شرب الخمر ولا قتل النفس المحرمة ولا حتى إهانة كتاب الله تعالى الذي رماه الوليد بن يزيد بالسهام وقال شعراً مفتخراً بذلك.

ولئن ترك بعضهم بعض الموبقات فإنهم داوموا كلهم على سنة سنها لهم أولهم معاوية بن أبي سفيان، وهي سب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) على منابر المسلمين (التي شادها الله ورسوله^ص) بجهاده وسيفه (ع) فصارت أعواداً لثتمه)، فلم يبطلها إلا عمر بن عبد العزيز عندما بوبع خليفة، ولعل هذا، إضافة إلى عدم إسرافه في إعطاء بني أمية من أموال المسلمين كما كان يفعل أسلافه، كان من أسباب قتله بالسم ولما يكمل السنتين من خلافته وهو لما يزل في نهاية الثلاثينات أو أوائل الأربعينات من العمر.

أما الدولة العباسية فافتتحتها على يد أبي العباس السفاح... إن لقب "السفاح" لأول خليفة عباسي هو اسم على مسمى، قالوا: "كان سريعاً إلى سفك الدماء، فاتبعه عماله في ذلك، في المشرق والمغرب، واستنوا بسيرته، مثل: محمد بن الأشعث بالمغرب، وصالح بن علي بمصر، وخازم بن خزيمة، وحميد بن قحطبة، وغيرهم". روى المذبحة التي جرت على يد عامله (وهو أخوه أو ابن أخيه) في الموصل حيث تم ذبح الآلاف في المسجد، حتى قال المؤرخون أنه "لم يبق من أهل الموصل على كثرتهم إلا أربعمئة شخص" وأن الجنود استمروا "ثلاثة أيام يقتلون النساء، لأنه سمع أنهن يبكين رجالهن!" حتى قيل أن "نفوس أهل الموصل قد ذلت بعد تلك المذبحة، ولم يسمع لهم بعدها صوت، ولا قامت لهم قائمة". والأفزع في الأمر أن السفاح لا يدري لماذا جرت المذبحة، فإنه عندما سأله زوجته: "لأي شيء استعرض ابن أخيك أهل الموصل بالسيف؟! قال لها: وحياتك ما أدري!"

أما خليفته أبو جعفر المنصور، الذي كنا نتغنى بقوته وعظمته وبنائه مدينتنا بغداد المدورة، فقد استمر على نهج أخيه السفاح، ولكن بشكل أفظع وأكبر ولاسيما وأن عهده استمر أطول بكثير من عهد أخيه. ولما ثار عليه أولاد عبد الله بن الحسن المثنى، محمد النفس الزكية ثم أخوه إبراهيم، بدأ التنكيل بالعلويين وشيعتهم حتى أن ولده المهدي عندما نودي به خليفة بعد موت المنصور وفتحت له زوجته خزائن، كان المنصور قد أودع مفاتيحها عندها لتفتحها بعد موته، إرتاع وهو يرى أجساد موتى العلويين الذين ماتوا أو قتلوا في السجون وقد علق في آذانهم أسماءهم وأنسابهم! وذهب بعيداً إلى حد قبوله تأليهه هو من قبل الراوندية الذين كانوا ندماءه، فقال معتذراً عنهم: "لأن يكونوا في معصية الله وطاعتنا، أحب إلي من أن يكونوا في طاعة الله ومعصيتنا!"، ثم لما ثاروا عليه قتلهم بسبب ثورتهم لا بسبب كفرهم.

وهكذا ولده المهدي الذي كان يعذب الناس برميهم للوحوش، ثم ولده الهادي الذي عرف بالتجبر والظلم وأيضاً بحبه للمغنين حتى قال إسحاق الموصلي: "لو عاش لنا الهادي لبنينا حيطان دورنا بالذهب والفضة!"

ومن بعده أخوه هارون الرشيد، الذي وصلت الدولة الإسلامية عصرها الذهبي في التقدم التقني حسب إمكانيات ذلك الزمان، ولكن هذا شيء وجبروته وظلمه وجرائمه شيء آخر، ولم يمنعه ذلك من التصرف خلاف الأخلاق العربية والإسلامية بحيث يعطي أماناً ليحيى الحسيني فلما يعود يحيى يتآمر مع أحد قضاة دولته ليحكم بعدم شرعية كتاب الأمان فيقتله.

وكذا أولاده وأحفاده من بعده، بالطبع على درجات مختلفة ولكن في إطار الظلم والتجبر وأكل أموال الناس والغدر والقتل والسلم والاستئصال، أحياناً حتى دون قدرة حقيقية منهم إذ تكون القدرة بيد الوزراء أو المستشارين من عرب وفرنس وترك، ما يجعل الحاكم الألعبوة ليس جديداً علينا وإنما هو ضارب في أعماق تاريخنا.

لمزيد من الاطلاع أنظر تاريخ الطبري والبداية والنهاية ومروج الذهب وتاريخ بغداد وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد وتاريخ الخلفاء للسيوطي والنزاع والتخاصم والأغاني وتاريخ الخميس والوزراء والكتاب وغيرها من كتب التاريخ.

وعندما يعترف باحثو أهل السنة بعوامل ضعف الدولتين الأموية والعباسية فإنهم لا ينظرون في أساس قيام كل من تينك الدولتين هل كان أساساً صحيحاً شرعياً مقبولاً أم كان بالغلبة والقهر، بل ينظرون فيما حدث بعد قيام الدولة وتمكنها ووصولها القمة في مجدها، فتبقى النظرة قاصرة عن التوغل في البحث إلى جذور الضعف والخطأ. فمثلاً يعدد د. راغب السرجاني (مقالة "أسباب سقوط الدولة الأموية" موقع "قصة الإسلام" على شبكة الانترنت) أسباب سقوط الدولة الأموية: (1) تولية العهد لاثنين في وقت واحد (2) ظهور روح العصبية (3) إنغماس بعض الخلفاء في الترف (4) تعصب الأمويين للعرب (5) إنقلاب الخلافة الإسلامية إلى الملك العضوض (6) تخلي خلفاء بني أمية عن القيادة الدينية (7) بغض الكثيرين من الرعية لبني أمية (8) تأخر رواتب الجند في بعض الأحيان (9) النزاع بين أبناء البيت الأموي (10) الخلافات المذهبية (11) إنتشار الدعوة العباسية.

الناظر في هذه الأسباب يجد أن جذور بعضها نشأت قبل الدولة الأموية، أي في عصر الخلافة الراشدة تحديداً. مثلاً "تولية العهد لاثنين في وقت واحد" نجد جذوره في شورى الستة التي صممها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب والتي يرى البعض أنها فتحت باب التنافس من بعض الصحابة الذين ما كانوا قبلها يفكرون يوماً أنهم أهل للخلافة بحيث وجدنا أن الزبير بن العوام، الذي كان أحد أشد أنصار علي (ع) يوم السقيفة بحيث عندما هجم القوم على بيت فاطمة (ع) كان الزبير هو أول خارج بالسيف فهجموا عليه وأخذوا سيفه وكسروه، وإذا به بعد ربع قرن يكون أول ناكث لبيعة علي (ع) بعد بيعته هو له (ع).

كذلك، نجد أن "تعصب الأمويين للعرب" له جذور في التمييز بالعطاء بين العرب والموالي والذي بدأ منذ الخلافة الراشدة كما هو معروف، بحيث عندما جاء علي (ع) إلى الخلافة وصار يسوي بالعطاء بدأ الناس يعترضون عليه فكان هذا من أسباب امتعاض الناس من خلافته منذ أيامها الأولى.

والمجال لا يسع لتناول كل من هذه الأسباب والنظر فيها، ولكن الباحث أعلاه لم يجرؤ، وربما لم يخطر في باله، أن هناك أي خطأ في الخلافة الراشدة يؤسس لما حصل بعدها.

على أية حال، إن الإفراط في مدح الدولة الإسلامية، على اختلاف سلالاتها ومناطق نفوذها، من قبل السنة، والتفريط في ذكر إنجازات هذه الدولة من قبل الشيعة مشابه بشكل كبير إلى الإفراط في مدح صحابة النبي (ص) من قبل السنة مقابل التفريط في مناقبهم وجهادهم وأعمالهم الحسنة من قبل الشيعة. وهذا الأمر اشتد إلى الدرجة التي ما عاد خلافاً تاريخياً وإنما خلافاً في أصل العقائد حتى صار يكفر بعض بعضاً.

النظرة إلى الخلافة الراشدة

الشيعة يعتقدون أن الضعف والإعراض عن التعاليم الإسلامية وتفرق كلمة المسلمين وتخلفهم عن أمم كانت في الماضي وراءهم بأشواط إنما كان لا بد سيحصل إذا ما عرفنا هذه المظالم من قبل خلفاء الدولة الإسلامية على اختلافها والاستئثار بالأموال وتقريب الأقرباء والقتل على الظنة والنهمة والانغماس في الفواحش، ناهيك عن المظالم المستمرة في أهل البيت ولاسيما الأئمة (ع). كما يعتقدون أن هذا الذي جرى بدءاً من الخلافة الأموية لا يمكن أن يكون بدأ هكذا فجأة وإنما بدأت جذوره منذ فترة الخلافة الراشدة، ومن ينكر ذلك عليه أن ينكر الحقائق التالية التي يعرفها جميع المسلمين:

- (1) مقتل ثلاثة من الخلفاء الأربعة، أي عمر وعثمان وعلي (ع)
- (2) ثورة أو تمرد (سمه ما شئت) على الخليفة الثالث عثمان حتى حوشر داخل المدينة عاصمة حكمه ولم يجد أعواناً حقيقيين من الصحابة بحيث يدفعون عنه - وكل ما يقال عن دفاع بعض الصحابة عنه لا يمكن تصديقه وإلا لجرت معارك بينهم وبين الثائرين أو المتمردين، بل لطردها هؤلاء من المدينة
- (3) حرب الجمل بقيادة صاحبين وإحدى أمهات المؤمنين ضد صحابي آخر بعد بيعته خليفة نتيجتها قتل الألوف من المسلمين وذلك في أول عهد الخليفة الرابع أي خلال مدة الخلافة الراشدة

(4) حرب صفين بقيادة صاحبين ومعهما بعض الصحابة ضد صحابي آخر بعد بيعته خليفة نتيجتها قتل عشرات الألوف من المسلمين وذلك أيضاً في عهد الخليفة الرابع أي خلال مدة الخلافة الراشدة.

(هذا، مع إهمال حوادث أخرى تم التكتيم عليها كمنع كتابة الحديث الشريف منعاً باتاً، والتعامل الظالم مع الزهراء (ع) وأهل البيت (ع) بصفة عامة، والدماء المحترمة التي أهرقت بدعاوى باطلة كما حصل مع مالك بن نويرة وقومه وغيرهم ممن أدرجوا في زمر المرتدين، وضرب كبار الصحابة أو تشريدهم لاعتراضهم على سير الأمور كما حصل مع عمار وأبي ذر، والتغييرات البدعية التي أحدثت في أحكام الشريعة في عباداتها ومعاملاتها.)

فكيف يحصل جميع هذا في فترة الخلافة الراشدة ثم لا يعد من الضعف والإعراض عن التعاليم وإهمال الأوامر الإلهية والتفرق والتناحر، أو على الأقل يحمل بعضه جذور ذلك كله؟

إذاً، لا بد أن تكون الخلافة الراشدة على المحك، أو تحت المجهر، إذا أردنا معرفة جذور ما حصل في الفترة ما بعد الخلافة الراشدة وحتى سقوط دولة الخلافة، أي ما يقرب من التاريخ الإسلامي كله، أو ثلاثة عشر قرناً من أربعة عشر قرناً.

الخليفة الأول أبو بكر

لا شك في أن أعمالاً مهمة حاسمة أنجزت على عهد الخليفة الأول هي:

(1) قتال المرتدين الذين رجعوا عن الإسلام كلياً كمسيلمة بن حبيب الحنفي المشهور بمسيلمة الكذاب في منطقة اليمامة، وسجاح بنت الحارث التميمية، وطليحة بن خويلد

(2) قتال مانعي الزكاة الذين لم يرتدوا عن الإسلام ولكن أعلنوا رفضهم دفع الزكاة كما كانوا يفعلون على عهد النبي (ص) (أي لسنتين فقط لأن أغلب القبائل إنما دخلت الإسلام بعد فتح مكة)، وعندما حاول بعض الصحابة ثني الخليفة عن موقفه قال: "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال؛ والله لو منعوني عناقاً - أو عقلاً - كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها".

(3) البدء بتجهيز جيوش الفتوحات إلى العراق والشام، وذلك بعد استقرار الأمور بعد القضاء على حركة الردة

إذاً، عهد عظيم حسم الأمر بخصوص الخطر على الإسلام من القبائل التي ساندت المرتدين، وحسم الأمر بخصوص الذين أرادوا منع إعطاء الزكاة التي هي واجب شرعي أولاً ومورد مهم للدولة الفتية ثانياً. وما أن هدأت الأوضاع حتى بدأ الخليفة يعد العدة لنشر الإسلام بفتح العراق والشام أولاً. هذا من وجهة النظر السننية. أما الشيعة فوجدتهم لا يهتمون بكل هذا لأسباب بعضها موضوعية وبعضها نفسية. أما الأسباب الموضوعية فيمكن تلخيصها بأمر ثلاثة:

الأول - كيفية الوصول إلى الخلافة، في بيعة السقيفة حيث أخذ الأمر بشكل سريع قبل حضور علي (ع) والهاشميين والبيعة المؤكدة له من الأنصار بالخصوص لأن علياً (ع) كان سيكون الخليفة المبايع أصلاً بأمر النبي (ص) في يوم الغدير قبل ذلك بأسابيع، ناهيك عن الحجّة الظاهرة لعلي (ع) إذا أراد الاستفادة من نفس حجج أبي بكر مع الأنصار أن قريشاً هي شجرة النبي (ص) فإن علياً (ع) هو ثمرة الشجرة كما قال: «إحتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة». وبالتالي فإن وصول أبي بكر إلى الخلافة بهذا الشكل الذي دفع علياً (ع) عن مكانه المعين شرعياً وبالتالي بدء مسيرة منع أئمة أهل البيت (ع) من تبوء مراكزهم في خلافة النبي (ص) ما جر على الأمة الويلات نتيجة الانحراف الذي تأسس من تلك الحادثة، حادثة بيعة أبي بكر. بذلك، فإن كل ما تأسس عليها فهو باطل بغض النظر عن أهمية الأعمال وعظمتها.

الثاني - تقييم الأعمال المذكورة أعلاه، فإن الباحثين الشيعة لا ينظرون نظرة مطابقة لنظرة أهل السنة، فإنهم يتساءلون عن حقيقة حجم المرتدين، ولاسيما وأن أهل السنة يحاولون تفسير آية الانقلاب على الأعداء عليهم. فقد كنت - كباقي أهل السنة - أقرأ أن آية الانقلاب على الأعداء تخص المرتدين الذين ارتدوا بعد النبي (ص)، ولكنني اطلعت بعد ذلك على أن معظم المرتدين بدأت ردتهم في حياة النبي (ص). فقد ارتد الأسود العنسي في حياته (ص) وقتل، وبدأت ردة مسيلمة الكذاب وطليحة بن خويلد وعلقمة بن علاثة وسلمى بنت مالك، وما ارتد بعده (ص) غير سجاح التميمية التي انضمت إلى مسيلمة، وبذا فمن غير المعقول أن يكون الخطاب القرآني ﴿أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾ موجهاً لهذه أو غيرها من المرتدين ولاسيما وأن الخطاب يذكر الموت والقتل والآية بعد غزوة أحد يوم أن أشيع أن النبي (ص) قتل فانقلب معظم المسلمين على أعقابهم وهربوا، وهذا هو الموت فهل انقلبوا على أعقابهم أيضاً؟

كذلك، هم يعدون بعض ما جرى من أعمال من ضمن هذه الحروب مخالفة واضحة للشرع لم يعاقب الخليفة عليها (أنظر قضية خالد بن الوليد مع مالك بن نويرة بعد قليل)، وبالتالي فإن هذه الأعمال، حتى وإن كانت جليلة ضرورية، فإنها لم تخل من تجاوزات شرعية كبيرة تعد أمراً متوقعاً نتيجة الانحراف عن الحطة الإلهية في تعيين علي

(ع) بعد النبي^(ص) مباشرة. أي أنه إن كان للخليفة الأول ما يوجب الثناء فهناك ما يوجب الطعن، وأحياناً في الموارد نفسها.

الثالث - سيرة الخليفة أبي بكر، مع أهل البيت (ع) أولاً، ومع بعض المسلمين ثانياً.

أما مع أهل البيت (ع) فقد ذكرنا قضية بيعة السقيفة ودفع علي (ع) عن موقعه المنصوص عليه إلهياً والمعين من قبل النبي^(ص)، وما تبع ذلك من دفع أئمة أهل البيت من ولده (ع) عن بسط يدهم في إمامتهم فخر المسلمون المصدر المعصوم لتفسير القرآن الكريم وللجنة النبوية المطهرة حتى صارت الإمامة بين خلافة سياسة لأعداء الإسلام من بني أمية ولحكام ظلمة من أمويين وعباسيين وغيرهم وإمامة فقه لفقهاء هم - على جلالة قدرهم ووفور علمهم - لا يصلون إلى مستوى أئمة الهدى (ع)، ما أسس أساس الضعف في الأمة الإسلامية بحيث وصلت إلى ما وصلت إليه. وذكرنا قضية الزهراء (ع) وكيف تم التعامل معها بشكل لا يصدق من منعها حقها الشرعي في مالها وإرثها، بعد الهجوم على دارها وتهديدها ومن في بيتها بالتحريق حتى مضت إلى ربها مغصوبة الحقوق مردودة المساعي غاضبة على القوم.

وأما السيرة مع بعض المسلمين فلعل في قصة مالك بن نويرة التميمي مع خالد بن الوليد ما يستخدمه الشيعة في تبيان الضعف الأكيد في قيادة الخليفة الأول.

وأما الأسباب النفسية فهي النتيجة المنطقية لموقف الخليفة من أهل البيت (ع) وما فعله معهم، ولاسيما في تعامله الحشن مع علي (ع) - ما عدا دفعه عن الخلافة التي جرت ما جرت بعدها من مصائب على أهل البيت (ع) والشيعة والمسلمين عموماً - والتعامل القاسي الظالم مع الزهراء (ع) بضعة النبي^(ص) وامتداده في الأمة (راجع ما قلناه في فصول سابقة). وكلما طال الأمد وازداد الضغط على الشيعة، وترسخ الإقصاء والتهميش والتخوين والتبديع بل والتكفير، ازداد النفور ممن كانوا أسباب ذلك كله، ولاسيما الخليفتين أبي بكر وعمر، فصار من المستحيل أن يتقبل الشيعة الخليفة مهما كانت أعماله، بل صار الحاجز النفسي مساعداً على قبول أي طعن في أي فعل للخليفة وعلى قبول أي تقليل من شأن أعماله التي يثني عليها أهل السنة.

خالد بن الوليد ومالك بن نويرة

فيما يلي ملخص لما حصل مع مالك بن نويرة اليربوعي التميمي مع خالد بن الوليد في أول عهد أبي بكر، وذلك من كتاب "النص والاجتهاد" للسيد عبد الحسين شرف الدين المورد 13.

بعد أن فرغ خالد بن الوليد وجيشه من قتال أسد وغطفان، توجهوا نحو البطاح التي فيها مالك ابن نويرة ابن حمزة التميمي اليربوعي، وكان قد أسلم وأسلم معه بنو يربوع وولاه النبي^(ص) على صدقات قومه. ولكن مالكاً بعد أن جمع الزكاة من قومه ثم توفي النبي^(ص) وبوبع أبو بكر فرق الصدقة بين قومه قائلاً لهم:

فَقُلْتُ خُذُوا أَمْوَالَكُمْ غَيْرَ خَائِفٍ وَلَا نَاطِرٍ فِيمَا يَجِيءُ مِنَ الْغَدِ
فَإِنْ قَامَ بِالذِّينِ الْمُخَوِّفِ قَائِمٌ أَطَعْنَا وَقُلْنَا الذِّينُ دِينُ مُحَمَّدٍ

(برواية ابن سعد عن الواقدي الاستيعاب وغيره، والإصابة ابن حجر ج 5 ص 559).

ولكن البعض روى كلمة "أطعنا" بدل كلمة "منعنا" ما معناه أنه يمنع الزكاة على الرغم من بقائه على دين النبي (ص)، كما روى محمد حسين هيكل في كتاب الصديق أبو بكر والعقاد في كتاب عبقرية خالد.

بعد أن توجه خالد إلى هناك لم يجدهم، فقد كان مالك وقومه قد تركوا البطاح، فلم يرض الأنصار الذين كانوا مع خالد بالاستمرار في المسير لأن الخليفة لم يكن قد أمرهم بذلك، إلا أن خالدًا قال بأنه حتى لو لم يكن قد أمر فإذا جاءت فرصة فإنني سأعلمه بها لأنني إن أنتظر الكتاب بالأمر ستفوتني لكني أنتهزها.

الذي جرى باختصار أنهم عندما تلاقوا جاءوهم بالليل، وكان من رؤساء السرايا أبو قتادة الأنصاري، فوضع الطرفان السلاح وصلّوا، ولكن بعد الصلاة أخذ جماعة خالد السلاح وشدّوا وثاقهم وأخذوهم أسرى إلى خالد، ومنهم ليلى بنت المنهال أم تميم وهي زوجة مالك التي كانت من أشهر نساء العرب بالجمال، فلما أخذوها افتتن خالد بها وكانت المحاورة دالة على ذلك بينه وبين مالك، حيث حلف خالد بأن يقتله واعترض عبد الله بن عمر وأبو قتادة الأنصاري فلم يقبل خالد كلامهما، فطلب منه مالك أن يبعثه إلى أبي بكر كما فعل مع غيره لكنه لم يرض حتى قال له خالد: "لا أقاتلي الله إن لم أقتله" وأمر ضرار بن الأزور بضرب عنقه، فالتفت مالك إلى زوجته وقال لخالد: "هذه التي قتلنتني"، فقال خالد: "بل الله قتلتك برجوعك عن الإسلام"، فقال له مالك: "إنني على الإسلام"، فقال خالد: "يا ضرار إضرب عنقه"، فضرب عنقه، وقبض خالد على زوجته وتزوجها في تلك الليلة! وفي ذلك قال أبو زهير الأسدي:

قَضَى خَالِدٌ بَغِيًّا عَلَيْهِ لِعُرْسِهِ وَكَانَ لَهُ فِيهَا هَوًى قَبْلَ ذَلِكَ
وَأَصْبَحَ ذَا أَهْلٍ وَأَصْبَحَ مَالِكٌ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ هَالِكًا فِي الْهَوَالِكِ

وكان خالد قد أمر بحبس الأسرى من قوم مالك وكان البرد شديداً فنادى المنادي من قبل خالد: "أدفعوا أسراكم"، وهي لا تعني أن دفعوهم من البرد وإنما هي في لغة كنانة تعني "أقتلوهم" فقتلوهم بأجمعهم!

أما أبو قتادة فقد غضب غضباً شديداً وترك خالدًا وذهب إلى المدينة حالفاً ألا يكون في لواء عليه خالد أبداً، وذهب معه مُتَمِّم بن نويرة أخو مالك. فلما وصل المدينة لقي أبا بكر وقصَّ عليه الأمر وكيف أن خالدًا قتل مالكاً ومن معه وتزوج من زوجته، وأيد عمر بن الخطاب أبا قتادة وشاركه في الطعن على خالد وعدم الرضا بفعله وثار عليه وطلب من الخليفة أن يعزله، ولكن الخليفة حين ألحَّ عليه عمر قال له: "هبه يا عمر تأوّل فأخطأ،

فأرفع لسانك عن خالد!" ولكن عمر لم يقبل بهذا واستمر بالمطالبة بإيقاف خالد ولكن الخليفة قال: "لا يا عمر ما كنت لأشيم سيفاً سلّه الله على الكافرين".

إلا أن هذا الإصرار من عمر أجبر أبا بكر أن يبعث في طلب خالد، فلما جاء خالد إلى المدينة لابساً ملابس الحرب وقد غرز في عمامته أسهماً قام إليه عمر ونزع الأسهم من رأسه وحطمها وهو يقول: "قتلت امرءاً مسلماً ثم نزوت على امرأته، والله لأرجمنك بالأحجار"، ولكن خالداً لم يتكلم حتى دخل المسجد وجلس إلى الخليفة وأخذ يتلمّس المعاذير فتجاوز عنه الخليفة لكنه عنّفه على الزواج من امرأة لم يجف دم زوجها حيث كان ذلك عاراً عند العرب. بل إن الإسلام يجرّم نكاح المتوفي عنها زوجها حتى تعتدّ، فإن نكحت وبنى بها النكاح وهي في العدة حرّمت عليه مؤبداً. ولو فرض أن خالداً اعتبرها سيّئة فالسيّية لا يحلّ معاشرتها إلا بعد الاستبراء الشرعي. وذكر شرف الدين قول حسين هيكل أن عمر بقي على رأيه فلما توفي أبو بكر وبويع خليفة كان أول ما صنع أن أرسل إلى الشام بنعي أبي بكر ومعه عزل خالد عن إمارة الجيش (في حين أن المنتشر بين أهل السنة هو أن عزل خالد كان مخافة أن يفتتن به الناس؛ ولعل هذه إحدى التحريفات من أجل الدفاع عن صحابي وقائد كبير في حجم خالد).

وهنا أورد السيد شرف الدين كلام هيكل وغيره في الاعتذار عن موقف خالد والخليفة وتعليقه عليه نوره باختصار. ذكر قول هيكل في كتابه "الصديق" بأن أبا بكر كان يرى أن الموقف أخطر من أن يقام فيه لمثل هذه الأمور وزن وإن قتل رجل أو طائفة من الرجال لخطأ أو تأويل والخطر محيط بالدولة. علق السيد شرف الدين بأنه كان من الممكن أن يعزل خالداً ويتم تولية غيره من الأكفاء كعمر أو أبي عبيدة أو معاذ ابن جبل أو سعد وتأجيل محاكمة خالد إلى أول فرصة ممكنة لمثل هذا، وأما القول بأن الموضوع كان مشتملاً على خطأ في التأويل فإن هذا كان أيضاً مبالغة أو تخليطاً لأنه من الواضح أنه لا يمكن الخطأ في البناء بزوجة مالك وهي في العدة فهو مما يستوجب الرجم بإجماع المسلمين، الشيء الذي كان عمر متأهباً له لو قدر عليه، مذكراً بقول الله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ المائدة: 32.

وذكر شرف الدين قول هيكل: "وهذا القائد الذي يُتهم بأنه أخطأ من أعظم القوى التي يُدفع فيها البلاء ويُتقى بها الخطر"، وعلّق بأنه أولاً لم يكن خطأ وإنما كان قاتل نفس حرمّ الله قتلها وناكح فرج حرمّ الله نكاحه، بل أصرّ على ذلك حتى بعد أن نهاه الخليفة. وقال بأنه يمكن - كما قال في رد الاعتذار الأول - استبداله بغيره.

وأورد كلام هيكل: "وما التزوج من امرأة على خلاف تقاليد العرب، بل ما الدخول بها قبل أن يتم إذا وقع ذلك من فاتح غزا فحق له بحكم الغزو أن تكون له سبايا يصبحن ملك يمينه"، وعلّق عليه بأن هذا الكلام "مما

يربأ بهيكل عنه لأنه يبيح لكل فاتح ما قد أباحه لخالد وإن ما أبيع للغازي المسلم إذا فتح بلاد المحاربين الكافرين وهو ما لم يكن مالك وقومه عليه".

ثم ذكر قول هيكل الغريب جداً: "فإن التزمنا في تطبيق التشريع لا يجب أن يتناول النوايغ والعظماء من أمثال خالد ومخاصة إذا كان ذلك يضر بالدولة أو يعرضها للخطر"، ما تعجب منه شرف الدين وقال بأن الحدود الشرعية كيف لا تتناول النوايغ من أمثال خالد فإن «الله خلق الجنة لمن أطاعه ولو كان عبداً حبشياً والنار خلقها لمن عصاه ولو كان سيداً قرشياً» على ما في الحديث وإنه ليس بين الله وبين أحد من خلقه هوادة ومحابة؛ وعلق آخر الكلام أنه إذا كان في إقامة الحدود الشرعية تعريض للخطر ممكن أن يؤجل إقامتها إلى ما بعد زوال الخطر، ولكن الخليفة لم يفعل ذلك.

(أقول: قول هيكل، بعدم تطبيق التشريع على النوايغ والعظماء، يشير إلى ما عليه مدرسة الخلافة من التعامل بشكل مختلف بين الحاكم والرعية، فتُجوز للحاكم أن يفعل ما يشاء ويتجاوز على حدود الله تعالى وتبقى على طاعته وتمجيده والثناء عليه، بل ونفسق من يخرج عليه أو ينتقده، في حين تتعامل بكل شدة مع الرعية إذا ما قاموا بمثل ما قام به الحاكم أو حتى أقل منه بكثير).

ثم ذكر قول هيكل بأن مسيلمة في اليمامة كان في أربعين ألفاً من بني حنيفة فلا يمكن من أجل مقتل مالك بن نوبيرة أو ليلي الجميلة التي فتنّت خالداً أن تتعرض جيوش المسلمين لتغلب مسيلمة عليها ويتعرض الدين للخطر، لذلك تقبل سياسة أبي بكر في أن يكتفي بتعنيف خالد وأن يأمره في الوقت نفسه المسيرة إلى اليمامة ولقاء مسيلمة، ما أجاب عليه شرف الدين بأنه يعزل ويقتل فوراً بحكم الله عز وجل، وفي حالة الخطر الداهم تؤجل الحدود إلى أن يزول الخطر ولا يجوز إلغاؤها بالإجماع.

وذكر قول هيكل بأن أبا بكر لعله عندما أمر خالداً بالمسير للقاء مسيلمة فإنه ليُري أهل المدينة كعمر وغيره بأن خالداً هو رجل الملمات وأنه قذف به إلى جحيم إما يبتلعه ويقضي عليه فيكون ذلك خير عقاب له على ما صنع مع أم تميم وزوجها مالك وإما يصهره النصر فيه ويظهره فيخرج مظفراً غانماً قد سكّن من المسلمين روعاً لا تعد فعلته بالبطاح شيئاً مذكوراً إلى جانبه. علق السيد شرف الدين على ذلك بأن العقاب واضح وهو الرجم وليس إلقاءه في جحيم اليمامة أو غيرها وإنه لا تصهره ولا تطهره اليمامة وأهوالها وإنما تطهره التوبة والعمل الصالح بدليل الآية: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾ الفرقان:70.

ثم ذكر قول هيكل: "وقد صهرت اليمامة خالداً وطهرته، وإن تزوج في أعقابها بنتاً كما فعل مع ليلي ولما تجف دماء المسلمين ولا دماء أتباع مسيلمة، وقد عتقه أبو بكر على فعلته بأشد مما عنفه على فعلته مع ليلي!" وهنا

علق شرف الدين بأن هذه البنت "لعلها كانت ذات بعل فنزا عليها خالد ولهذا عنّفه أبو بكر على فعلته أكثر مما عنّفه على فعلته مع زوجة مالك".

وأشار أن عمر وإن كان من الذين يتأولون النصوص إلا أنه لم يوافق أبا بكر في عفوّه عن خالد. وذكر قول هيكّل بأنه لو أن مثل هذا العذر يقبل لأبيحت لخالد وأمّثاله المحارم، ولكان ذلك أسوأ مثل يضرب للمسلمين في عدم احترام كتاب الله، لذلك لم يفتأ عمر يعيد على أبي بكر ويلجّ عليه حتى استدعى خالدًا وعنّفه. هذا كله في كتاب الصديق أبو بكر لمحمد حسين هيكّل ص151.

وذكر بعض ما جاء من مناقشات الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه عبقرية خالد حول هذا الموضوع ص 134 بالقول: "وحسبنا من هذه الأقوال جميعاً أن تقف منها على الثابت الذي لا نزاع فيه، أن وجوب القتل لم يكن صريحاً قاطعاً في أمر مالك بن نويرة، وإن مالكاً كان أحق بإرساله إلى الخليفة من زعماء فرارة وغيرهم الذين أرسلهم خالد بعد وقعة البزاةة وأن خالداً تزوج امرأة مالك وتعلق بها وأخذها معه إلى اليمامة بعد لقاء الخليفة". وعلّق السيد شرف الدين على ذلك بالقول بأن "حرمة قتل مالك كانت في غاية الصراحة والقطع لأن إسلام مالك مما لا ريب فيه لكل منصف ألم بوقعة البطاح على حقيقتها وعرف السرّ في ثورة عمر وأبي قتادة وأهل المدينة، وقد كان آخر ما تكلم فيه مالك في حياته: "إني على الإسلام". وتابع شرف الدين: "على أن الشيخين عمر وأبا بكر اتفقا على موته مسلماً ولذلك فإن عمر إذ قال للخليفة: إن خالداً قد زنا فارجمه، قال الخليفة: ما كنت لأرجمه فإنه تأوّل فأخطأ، فقال عمر: إنه قتل مسلماً فاقتله به، فلم يقل له أبو بكر: إنه قتل مرتداً، وهذا اعتراف منه بإسلام مالك، ولذلك وداه من بيت مال المسلمين واعتبر السبايا والأسرى من آله أحراراً فخلّى سبيلهم". وعلّق أيضاً بأنه "لو فرضنا أن خالداً كان متأولاً عندما وطأ امرأة مالك فما العذر في تعلّقه بها بعد لقاء الخليفة، وما عذر الخليفة في إبقائه عليها بعد أخذها معه إلى اليمامة يعاشرها وهو محصن؟" ثم ذكر قول العقاد: "وأوجب ما يوجب الحق علينا بعد ثبوت هذا كله أن نقول: أن وقعة البطاح صفحة في تاريخ خالد كان خيراً له وأجمل لو أنها حذفت ولم تكتب على قول من جميع تلك الأقوال". علق السيد شرف الدين في الهامش بالقول: "بل كان خيراً للخليفة أولاً وله ثانياً".

أقول: فهمت من هذه الحادثة ومن النظر إليها من قبل الباحثين أموراً: (1) أن عمالقة كخالد بن الوليد ليسوا بتلك القامة الشامخة التي علّمتها بل خلطوا الأعمال الصالحة بالأعمال السيئة (2) أن الخليفة الأول كان مستعداً لتجاوز الحدود الشرعية من أجل ما كان يراه مصلحة عليا للدولة (3) أن الباحثين من أهل السنة مهما حاولوا الالتزام بالموضوعية لا يستطيعون الانفلات من أسر العقيدة في الصحابة بالخصوص وبكبار الصحابة بشكل أخص مع أن الواجب هو محاسبة هؤلاء بشكل أشد لأنهم أقرب إلى النبي (ص) كما تعلمنا، بحيث يتم التماس

أعذار بعضها لا يصدق ولا يقبل بحال (4) أن الخلافة الراشدة في خليفتها الأول لم تكن كلها ملونة باللون الوردى الجميل (هذا، بغض النظر عن قضية أصل الخلافة والموقف من أهل البيت (ع) وطريقة التعامل معهم).

الخليفة الثاني عمر بن الخطاب

لا شك في أن أعمالاً مهمة أنجزت على عهد الخليفة الثاني في جانبيها الدعوي والإداري:

- (1) الفتوحات الإسلامية الكبيرة، فقد فتح العراق وفارس (وباقى أنحاء إيران الحالية كجرجان) وبلاد الشام (ويضمنها بيت المقدس) ومصر وليبيا وآذربيجان، وهذه مساحات شاسعة ولاسيما في تلك الأيام، كما أن تحقيق ذلك في فترة عشر سنوات فقط يعد إنجازاً قل نظيره
- (2) بدء التقويم الهجري، أي بدء حساب السنين من سنة هجرة النبي (ص) إلى المدينة بحيث صارت سنة 622 ميلادية هي سنة 1 هجرية، وبالحساب القمري الذي تنقص فيه السنة الهجرية حوالي 11 يوماً عن الميلادية
- (3) إنشاء الدواوين، أي السجلات التي يديرها موظفون (مثل الوزارات)، للعطاء المالي وللجند وغيرها
- (4) إنشاء بيت المال ودار الأوقاف وبيت التموين (وزارات المالية والأوقاف والتموين) ودار الضيافة
- (5) ضرب الدراهم، أي سك النقود للتداول التجاري
- (6) بناء مدن جديدة هي البصرة والكوفة
- (7) محاسبة العمال والولاة محاسبة شديدة، وذلك بتقديم كشف حساب لما عندهم وثم كشف حساب أثناء الخدمة أو في نهايتها للتأكد فيما إذا استغلوا مناصبهم في الفائدة المالية غير المشروعة
- (8) إنجازات أخرى أقل شأناً
- (9) العدل بين الناس كصفة عامة لتعامل الخليفة مع الأمور اليومية وغيرها.

(على أنه لا يذكر دور علي (ع) فيها، ولاسيما في مسألة الفتوحات عندما كان وضع الجيش الإسلامي في العراق حرجاً للغاية فكانت نصيحة علي (ع) لعمر بعدم الخروج بنفسه لقيادة الجيش وبالخطبة التي وضعها له في كيفية تقسيم الناس بين مقاتلين ومدافعين في المدن والقواد الميدانيين الذين يرسلهم هي التي أتقنت الموقف؛ كما لا يذكر دور أنصار علي (ع) من الصحابة في الفتوحات كحذيفة بن اليمان وأبي أيوب الأنصاري وخالد بن سعيد بن العاص الأموي وعبادة بن الصامت الأنصاري وسهل بن حنيف والنعمان بن مقرن المزني وهاشم بن عتبة المرقال وغير هؤلاء الكثير، إضافة إلى التابعين من أنصاره وشيعته. كما لا يذكر دوره (ع) في الأمور الأخرى، ومنها ما

كان له بصمة خالدة كبدء التقويم الهجري الذي كان من علي (ع) وأخذ به عمر. نعم يذكر الباحثون من أهل السنة أن عمر كان كثيراً ما يلجأ إلى فقه علي (ع) حتى قال: "لا أبقاني الله لمعضلة ليس فيها أبو حسن" أو "لولا علي لهلك عمر"، والتي جعلها عمر عامة في جميع المعضلات وليس في الفقه فقط... ولكن هذا ما كنا نعرفه فقط.

إذاً، عهد مجيد حافل بالإنجازات الكبيرة العظيمة التي غيرت وجه التاريخ، وذلك من ناحية انتشار الإسلام في بقاع واسعة بقيت - وستبقى إن شاء الله - مسلمة، ومن ثم مشاركة أبنائها في تحقيق مزيد من الانتشار كجزء من القوة الإسلامية ومشاركتهم أيضاً في نشر المعارف الإسلامية والإبداع فيها ومساعدة العرب الفاتحين في التعرف على ما أنتجته الحضارات الأخرى، أيضاً من ناحية تأسيس مؤسسات الدولة الأولى والتي صارت تعتمد السجلات الموثقة والأرقام الضرورية والتداول النقدي وما شاكل. وهناك نقطة أخرى مهمة وهي محاسبة العمال والولاة على الأمصار بشدة بحيث صار الفشل فيه مما يؤخذ على من جاء بعده، ولاسيما الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وهو فشل لم تستطع الدولة الإسلامية على اختلافها من التنصل منه لأن الباحثين لم يزالوا يقارنون بين المحاسبة الصارمة لعمر مع ولاته وبين التسيب فيما بعد، وهو تسيب لم تنج منه سوى خلافة أمير المؤمنين علي (ع) الذي كان صارماً جداً مع عماله ولكن لم نكن نعرف ذلك أيضاً للتعتيم الذي ضرب على فترة علي (ع) وكأنها لم تكن سوى فترة فتن وحروب داخلية (مع مفارقة هي تبرئة من سبب تلك الفتن والحروب الداخلية!)

صارت الدولة كبيرة بحيث لم يعد هناك خطر على أساس وجودها، وصارت دولة تسير حسب مؤسسات - على بساطتها -، وبدأت الأمة الإسلامية تعيش بشكل أكثر رفاهية نتيجة للأموال التي كانت ترد من الأمصار، وصار عمر مثال العدل عند المسلمين، بل وعند الكثير من الباحثين غير المسلمين.

أما الشيعة، فكما في حالة أبي بكر، وجدتهم لا يهتمون بكل هذا لنفس الأسباب الموضوعية والنفسية المذكورة سابقاً. أما الأسباب الموضوعية فتتلخص بأمور ثلاثة:

الأول - كيفية الوصول إلى الخلافة، حيث جاء عمر، لا بوصية من النبي^(ص)، ولا بشورى لأهل الحل والعقد، ولا بأي رأي للأمة، بل بوصية من الخليفة الأول في احتضاره، أملاها على عثمان بن عفان (الذي سيصبح خليفة ثالثاً)، وبينما كان أبو بكر يملي غشي عليه فلما أفاق وجد أن عثمان كتب اسم عمر فلما سأله قال بأنه ما كان أبو بكر ليعدهو إلى غيره، معرفة منه بالاتفاق بين الرجلين وهو الذي واجه به عمار بن ياسر عمر عندما خرج ويده كتاب التعيين "أمّرت عام أول ويؤمرك اليوم!" وبذا، يكون استمراراً لما أرادوه من منع علي (ع) من الخلافة وهذا كله يجعل من كل عهده عهداً غير شرعي.

الثاني - تقييم الأعمال المذكورة أعلاه، فإن الباحثين الشيعة لا ينظرون نظرة مطابقة لنظرة أهل السنة، فإنهم يذكرون دور علي (ع) في النصح والمشورة والذي لا يذكر مطلقاً، ويذكرون توجيهات علي (ع) كما في قضية استعمال التاريخ الهجري والتي لا تذكر مطلقاً. كما أنهم لا ينظرون بنفس النظرة عند تقييم بعض هذه الإنجازات، من قبيل الموقف العمري من عماله وولاته ومحاسبتهم الشديدة في دخلهم المالي حتى ضرب أبا هريرة وحتى أحرق قصرأ بناه سعد بن أبي وقاص وحتى أمر المصري بالانقصاص من ابن عمرو بن العاص عامله على مصر، بل وحتى أقام الحد على ابنه هو في شرب الخمر، وهو موقف وجدوه مخالفاً لكيفية معاملته لمعاوية بن أبي سفيان عامله على الشام، الذي عينه بعد وفاة أخيه يزيد بن أبي سفيان، حتى روي أنه قال له: "لا آمرك ولا أنهاك"، مما يرسم علامة استفهام على الموقف من آل أبي سفيان الذي ربما بدأ بعيد وفاة النبي (ص) يوم أن جاء أبو سفيان يدعو علياً (ع) والعباس بن عبد المطلب للثورة على أبي بكر فلما رفضا ذلك كان موقف الخليفة ووزيره عمر جذب أبي سفيان إلى حوزتهم بإعطائه الأموال وبتعيين أولاده على الشام، الأمر الذي أسس لترسخ أقدام معاوية في الشام ثم في حرب علي (ع) ثم في الاستيلاء على الحكم وبدء الملك العضوض.

الأهم هو أنهم يعترضون على بعض هذه الأعمال على أساس مخالفتها للشرع، وهي عديدة من الخليفة الثاني، مثل: تحريم متعة الحج، وتحريم متعة النساء، ورفع "حي على خير العمل" من الأذان، وقبول الزكاة بدلاً من الصدقة من بني تغلب العرب النصارى، وعقوبته الشديدة لبعض المسلمين دون أي سبب، وتمييزه في العطاء بين المسلمين، وإلغائه سهم المؤلفلة قلوبهم من مصارف الزكاة (أنظر فيما سيأتي)، وغير ذلك من أعمال بعضها مخالف لصريح القرآن وصريح سنة النبي (ص) وما كان عليه الأمر حتى نهاية عهد أبي بكر وعهده هو. إن مثل هذه أعمال ليست مهمة في خطورتها بنفسها وإنما في تأسيسها نهج الاجتهاد مقابل النص بحيث صارت الأوامر العمرية مثل أوامر الله ورسوله (ص) بل أهم منهما في بعض الأمثلة لأن مدرسة أهل السنة سارت خلف ما أمر به عمر وتركت ما أمر الله ورسوله (ص) به (أنظر ما قلناه، في الفصل السابق، بشأن الطلاق البدعي الذي لا تزال مذاهب أهل السنة ملتزمة به رغم اعترافها أنه طلاق بدعي ابتدعه عمر بن الخطاب).

الثالث - سيرة الخليفة عمر، مع أهل البيت (ع) بالخصوص. فعلاوة على أنه كان الرجل الأساسي، وبمعاونة أبي عبيدة بن الجراح، في بيعة أبي بكر في السقيفة، وما جرت من نهج معاد لأهل البيت (ع) وصل إلى اضطهاد الأئمة (ع) وقتلهم وقتل قريبي محمد (ص) والتنكيل بهم وحرهم وصولاً إلى تسفيه فقهم وعلمهم من خلال تسفيهه فقه مدرستهم، فإن التعامل مع فاطمة (ع) بالخصوص، وهي بضعة النبي (ص) وسيدة نساء العالمين وأم نسله المبارك، وذلك بقيادة الجماعة التي أتت إلى بابها (ع) تهددها ومن في بيتها بالتحريق إن لم يخرجوا لبيعة أبي بكر، حتى روي أن التحريق بدأ فعلاً وأن باب الدار أحرقت وأن فاطمة (ع) كانت خلف الباب فضربت وحصرت حتى أسقطت حملاً في بطنها كان النبي (ص) قد سماه "محسناً"، وهذا كله مما لا يقبله أي مسلم عموماً فكيف بالمسلم

الشيعة الذي يضع نصب عينيه آية مودة القربى وآية التطهير وسورة هل أتى وكلها الزهراء (ع) في لبّها، وأحاديث النبي (ص) في فضلها ومنزلتها العظمى بين نساء الخلق، وفي كونها أم الأئمة (ع)، فإنه - أي الشيعة - لا يمكن أن يقبل أي تفسير لذلك. بل أن المسلم السني لا يقبل بذلك ولهذا السبب تجد أن علماء أهل السنة حاولوا جهدهم التعقيم على مثل هذه الأمور كيلا تؤجج العداة في نفوس أتباعهم من كبار قادتهم الأولين. (علاوة على تفاصيل أخرى في الهجوم على بيت فاطمة (ع) من قبيل أن عمر وخالد بن الوليد والمغيرة بن شعبة ومن معهم قيدوا علياً (ع) والزبير بن العوام بالحبال وأخذوهما بكل شدة إلى المسجد ليبيعوا أبا بكر، وأن الزهراء (ع) صاحت: «ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله! والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله» حيث شخصت عمر وحده من بين المهاجمين ما يشير إلى دوره القيادي في ذلك).

هذا، غير أن ما يأخذه الشيعة على أبي بكر بالخصوص من سلب الزهراء (ع) أرض فدك ورده مطالبته بها ورد شهادة علي (ع) وولديها (ع) وأم أيمن هو أمر لم يشاركه فيه إلا عمر بن الخطاب وحده. ذلك أنه عندما لجأ أبو بكر إلى حديث اخترعه في وقته - كما يعتقد الشيعة - من أن الأنبياء (ع) لا يورثون وأن تركتهم تعتبر صدقات لم يجد من يصدقه ويصادق على حديثه غير عمر، ما يعني اشتراك عمر في غضب الزهراء (ع) فدكاً.

وأما الأسباب النفسية فهي كما أشرنا مع الخليفة الأول، نتجت من موقف عمر من أهل البيت (ع) ومن الزهراء (ع) بالخصوص، جعل من المستحيل على الشيعة أن يرسم صورة إيجابية لعمر بن الخطاب، لا كما هو الحال عند السني وإنما ولا حتى عشرة بالمائة منها. وهذا الحاجز النفسي جعل المسلم الشيعة لا يأبه لإجازات عمر في خلافته، حتى وإن شارك فيها أمير المؤمنين (ع)، بل وينظر في كل فعل له من جانب الطعون التي يمكن أن ترد عليه، الأمر الذي يجعل من العسير حقاً تجاوز هذه العقدة بين الطرفين.

إسقاط سهم المؤلفلة قلوبهم من الزكاة

فيما يلي ملخص لمناقشة السيد شرف الدين لهذا الموضوع ص96 من "النص والاجتهاد".

نقل السيد شرف الدين قول العلامة الشيخ محمد معروف الدواليبي أستاذ علم أصول الفقه والحقوق الرومانية في كلية الحقوق في الجامعة السورية في حينه في كتابه أصول الفقه عند ذكره للأمثلة على تغيير الأحكام الشرعية بتغيير الأزمنة ص239 قال: "ولعل اجتهاد عمر رضي الله عنه في قطع العطاء الذي جعله القرآن الكريم للمؤلفة قلوبهم كان في مقدمة الأحكام التي قال بها عمر تبعاً لتغير المصلحة بتغير الأزمان رغم أن النص القرآني في ذلك لا يزال ثابتاً غير منسوخ، إثارةً لرأيه الذي أدّى إلى اجتهاده". وتابع بالقول: "والخير في هذا أن الله سبحانه وتعالى فرض في أول الإسلام وعندما كان المسلمون ضعافاً عطاء يعطى لبعض من يخشى شرهم ويرجى خيرهم تألفاً لقلوبهم، وذلك في جملة من عددهم القرآن لينفق عليهم من أموال بيت المال الخاص بالصدقات، فقال:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ النوبة:60... غير أن الإسلام لما اشتد ساعده وتوطد سلطانه رأى عمر رضي الله عنه حرمان المؤلفات قلوبهم من هذا العطاء المفروض لهم بنصوص القرآن". ثم ذكر اعتذار الدواليبي عن الخليفة بقوله: "وليس معنى ذلك أن عمر قد أبطل أو عطل نصاً قرآنياً، ولكنه نظر إلى علة النص لا إلى ظاهره واعتبر إعطاء المؤلفات قلوبهم معللة بظروف زمنية أي مؤقتة وتلك هي تألفهم اتقاء شرهم عندما كان الإسلام ضعيفاً، فلما قويت شوكة الإسلام وتغيرت الظروف الداعية للعطاء كان من موجبات النص ومن العمل بعلته أن يُمنعوا من هذا العطاء".

علق السيد شرف الدين بذلك تعليقات نلخصها بما يلي: أن هناك فرقاً بين العلة في الحكم والحكمة التي هي المصلحة في اشتراعه، وضرب مثلاً وجوب العدة على المطلقات بحيث أن المصلحة هي حفظ أنساب الأجنة التي ربما تكون في أرحامهن ومع ذلك فإن عدة المطلقة المدخول بها لا بد منها حتى لو علم عدم حملها.

وأيضاً لاحظ أن النص على إعطاء المؤلفات قلوبهم مطلق وغير مقيد وليس هناك من مجال لأن نعتبر أن الإعطاء كان معللاً بظروف زمنية مؤقتة. وأنه حتى لو أمن المسلمون شر المؤلفات قلوبهم في عهد ما فإنه ربما يظهر شرهم بعد ذلك. وأن النبي (ص) كان يؤلف بعطائه أصنافاً متعددة بعضهم ليسلموا ويسلم قومهم وبعضهم أسلموا ولكن لتثبيت إيمانهم الضعيف والبعض الآخر ليدفع شرهم، فإنه إذا أمن شر هؤلاء فلماذا لا يعطى هذا الحق لمن يرجى إسلامه أو لمن يقوي إيمانه كما فعل رسول الله (ص).

ثم قال: "إن قوة الإسلام التي قهرت الأعداء في ذلك الزمان عادت إلى الضد واستحوذ الأجنبي على المسلمين وصاروا هم بحاجة إلى تأليف قلوب الأعداء فإن سهم المؤلفات قلوبهم يوم كان الإسلام قوياً إنما كان اغتراراً بحالتهم في ذلك الوقت بأن الله تعالى أعلم بما هو كائن وما يكون".

وأشار في إشارة مهمة إلى أنه أجمع علماء أهل السنة على أن الخليفين أبا بكر وعمر هما اللذان ألغيا بعد النبي (ص) سهم المؤلفات قلوبهم وأبطلا هذا الحق، ولولا أن ذلك مثبت لكان من الممكن أن يقال أنهما إنما لم يعطيا هذا الحق وآثرا أن يعطيا من المصارف السبعة الأخرى التي نصت عليها الآية الكريمة على اعتبار أن الذمة تبرأ بإعطاء الحق ولو إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية، ولكن العلماء أكدوا على أن السهم ألغي على عهد الخلافة. (أي أنه ليس واجباً إعطاء الأصناف الثمانية جميعها لأنه يمكن أن تعطى الزكاة إلى الفقراء فقط أو المساكين، أو هم والموظفين الجباة وهم العاملون عليها، وهكذا، ولو أن الخليفة الثاني لم يعط سهم المؤلفات قلوبهم دون إلغائه لما كان مما يؤخذ عليه، بل لما ذكره الباحثون من أهل السنة، ولكن لأنه ألغاه بالكلية، في نسخ واضح للكتاب العزيز لا يحق له، بل ولا حتى للنبي (ص) أن يقوم به دون أمر السماء، فإن الباحثين والعلماء لم يجدوا مهرباً من الاعتراف به، ولكن مع محاولة الدفاع عنه - كما هي العادة، فيما وجدت).

• مداخلة شخصية

فيما يخصني شخصياً، ربما يدور في ذهن القارئ السؤال فيما إذا تأسس عندي نفس الحاجز النفسي تجاه الخليفتين أبي بكر وعمر بن الخطاب نتيجةً لتشييعي.

للجواب أقول: إنه من الصعب حقاً أن يدخل الإنسان في جماعة ولا يتأثر بأحوالهم كلها أو الأساسي منها على الأقل، وذلك لأن هذه الجماعة ما كان ليتأسس عندها أي رأي أو قناعة أو حاجز نفسي إلا لسبب، حقيقي أو خيالي؛ هذا أولاً. ثانياً، إن البحث في هذا الأمر جعلني أفتنع أن ما جرى على يد الصاحبين الكبيرين الشيخين أبي بكر وعمر كان له أبلغ الأثر فيما حصل بعده، سواء الأعمال التي أسست للدولة الإسلامية من فتوحات أو أعمال إدارية أو الأعمال التي يأخذها الشيعة عليهم مما ذكرنا بعضه أعلاه، وبما أن الجوانب الإيجابية لهما كانت ستتم، دون أي شك، على يدي علي (ع) وأولاده (ع) بشكل أفضل مما تم على يدي الشيخين، فإن منعهم (ع) من القيام بذلك كما أراد الله ورسوله^(ص) يقلل مما كان يمكن لهذه الإنجازات البركية والعمرية أن تصل لو أن الأمر كان بيد علي (ع)، فكيف إذا ضمنت إليها الجوانب السلبية وهي عديدة وأهمها أصل خلافتهما، وبالتالي فإني وجدت نفسي تبتعد عنهما مقارنة مع ما كنت عليه قبل ذاك - كأبي سني - في النظر إليهما كعملاقي الإسلام. ثالثاً، أردت - كعلوي حسني - ما قاله بعض الحسنية في القديم بخصوص ما جرى على الزهراء (ع): "كانت أمانة صديقة إبنة نبي مرسل، وقد غضبت على قوم، ونحن غضاب لغضبها".

الخليفة الثالث عثمان بن عفان

دامت خلافة عثمان بن عفان اثنتي عشرة سنة، أي أطول من خلافة عمر، أنجز فيها أعمال كبيرة أهمها عملان:

(1) التوسع في الفتوحات الإسلامية، حيث فتحت مناطق في إفريقية وقبرص في الغرب، وتركيا وأرمينيا والقوقاز في الشمال، وخراسان وكرمان وسجستان في الشرق. إن فتح قبرص (سنة 28هـ أي بعد خمس سنوات من خلافة عثمان) هو باكورة الفتوحات الإسلامية البحرية.

(2) جمع القرآن الكريم.

ويعد المسلمون السنة جمع القرآن الكريم على قراءة قريش أهم أعمال الخليفة عثمان بن عفان، لأن القرآن الكريم هو أهم ما عند المسلمين كونه المصدر الأول للتشريع، وهو الكتاب الذي لا نزاع فيه لأنه المحفوظ بحفظ المولى عز وجل. (ذكرت فيما سبق أن المصحف الذي جمع على عهد عثمان هو المصحف الذي بين أيدينا اليوم كتب اعتماداً على قراءة حفص بن سليمان الكوفي من أصحاب الإمام الصادق (ع) الذي أخذ القراءة عن عاصم

الكوفي الذي أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وهو من أصحاب علي (ع)، والجميع شيعة، ولكن لا يذكر ذلك مطلقاً لأنه يقرن الشيعة بأعظم ما عند المسلمين وهو كتاب الله المجيد.

وهكذا، فإن المسلمين السنة يضعون عثمان بن عفان في المرتبة الثالثة من الصحابة، على ترتيب الخلافة، ويشيدون به من أكثر من ناحية، أهمها ناحيتين: زواجه من بنتين لرسول الله (ص)، وجمعه القرآن. على أنه من المؤكد أن منزلة عثمان ليست في مستوى أبي بكر وعمر اللذين يوضعان في مستوى واحد تقريباً، كما أن الملاحظ أن بعض أهل السنة يشعرون نفسياً أنهم يجدون علياً (ع) أفضل من عثمان ولكنهم خارجياً يرددون ما تم تعليمهم من الترتيب الصارم في الأفضلية حسب الترتيب في الخلافة.

وكما هو الحال مع الشيخين أبي بكر وعمر، فإن موقف الشيعة من عثمان يختلف تماماً عن موقف السنة، وذلك لنفس الأمور الواردة في حالة الشيخين، مع اختلافات هي:

أولاً، لم يشترك عثمان في البيعة الأولى أي بيعة أبي بكر وبالتالي لم يشترك في نقطة الانحراف الأولى كما يراها الشيعة، فلا يحمل الوزر الذي يحمله أبو بكر أو عمر

ثانياً، جاء إلى الخلافة في شورى عمر التي دخل فيها علي (ع)، وبالتالي جاء في منافسة علنية وإن كانت غير عادلة (أنظر مناقشة تلك الشورى فيما سيأتي من الفصل)، أي أنه لم يأت رغماً عن علي (ع) بالشكل الصارخ نفسه

ثالثاً، في جانب الطعن هناك سهولة في الطعن على عثمان وذلك لأن باحثين من أهل السنة، قديماً وحديثاً، ذكروا الطعون عليه وناقشوها وذهبوا حولها مذاهب متعددة، وبالتالي فإنه لا يمثل خطأ أحمر لا يمكن المساس به كما هي الحالة مع الشيخين، والخطوط الحمراء كما تؤدي إلى التقديس من الموالين تؤدي إلى اشتداد العداء من المعادين.

إن سيرة الخليفة عثمان بن عفان، ولاسيما في النصف الثاني من خلافته، أدت إلى انتفاض الناس عليه حتى الوصول إلى حصاره في بيته وقتله، في أحداث اشترك فيها ضده الفريقان: من شيعة علي (ع) كمالك الأشر ومحمد بن أبي بكر، ومن أعداء علي (ع) كطلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين، ما جعل الأمر يحيطه ضباب كثيف من الأكاذيب والافتراءات والاختراعات التي وصلت إلى حد اختراع شخصية هي "ابن سبأ" نسب إليه ليس الثورة على عثمان فحسب وإنما اختراع فكرة الوصية أي أن علياً (ع) هو وصي النبي (ص)، ولما كان هذا الشخص الخيالي يهودياً حسب الاختراع فإن نفس العقيدة الشيعية صار أسهل من خلال المشكلة العقائدية والتاريخية مع اليهود. (بحث "ابن سبأ" بحث كبير قام فيه العديد من الباحثين، أثبت وجوده بعضهم، وشكك في وجوده آخرون كالدكتور طه حسين، وشكك في قدراته غيرهم مع الميل نحو النفي كالدكتور صالح الهلالي، وأثبت عدم وجوده

السيد مرتضى العسكري رحمه الله في كتابه "عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى" بما لا يدع مجالاً للشك إلا للمعاندین).

إن جانب العدل المطلق في مدرسة أهل البيت^(ع)، والذي يتعلمه شيعتهم كل حين من خلال مواقف علي^(ع) وأقواله، ومواقف أولاده^(ع)، والصراع الذي خاضه الشيعة عبر التاريخ مع ظلم الحكام الظالمين، يعد من أهم الأمور التي ستبعدهم عن الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وهو ما حصل، وكنتيجة استمر النفور مما يسميه السنة الخلافة الراشدة في شخصها الثالث.

عثمان بن عفان وأقرباؤه

لعله من المناسب أن نذكر بأن أحد أهم أسباب الثورة على عثمان، والتي يسميها أهل السنة فتنة، هي تقريبه لأقربائه ومنحهم الأموال الطائلة، وهو ما سنورده أدناه. ولكن هناك ما هيح الناس عليه بشكل آخر، وهو التماس المباشر مع عماله وولاته على الأمصار من أقربائه الذين انكشفت حقيقة إسلامهم أو درجة التزامهم بالإسلام حتى روي عنهم ما لا يمكن قبوله من وال مسلم والزمان لا يزال في ريع القرن الأول بعد وفاة النبي^(ص)، ومن شاء فليراجع ما قيل فيهم في كتب التاريخ. أما وولاته على الأمصار فهم: معاوية بن أبي سفيان (ابن عمه من الظهر الثاني) على الشام (استمراراً من عهد عمر)، وعبد الله بن عامر بن كريز (ابن خاله) على البصرة (وهو الذي دعا طلحة والزبير إلى البصرة، لوجود أعوان له، عندما قررا الخروج على علي^(ع)، والوليد بن عقبة (أخوه من أمه وابن عمه من الظهر الثالث) على الكوفة، وسعيد بن العاص (ابن عمه) على الكوفة بعد عزل الوليد بن عقبة لطلب المسلمين هناك بعد وصول الحال أنه صلى بهم الفجر أربع ركعات وهو سكران!، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح (أخوه من الرضاعة) على مصر؛ وأما وزيره وساعده الأيمن وكاتبه فهو مروان بن الحكم بن العاص (ابن عمه).

إذاً، بعد عهد عمر بن الخطاب الذي لم يستعمل أحداً من أقربائه عندما فتحت بلاد العراق وفارس والشام ومصر، بل عين صحابة كبار كسلمان الفارسي وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف وعبد الله بن مسعود وصحابة آخرين كأبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص ويزيد بن أبي سفيان وأخيه معاوية، إذا بالخليفة الجديد يعين أقرباءه، والذين لا يصح قياسهم بولاية عمر لا من حيث السابقة ولا من حيث الجهاد ولا من حيث العلم، بل ما كان أكثرهم من الطلقاء الأمويين الذين كثيراً ما وجدهم الناس على الجبهة المقابلة المعادية للنبي^(ص) وأصحابه.

على أن هذا كان سيهون لو أن أولئك الولاة الأمويين ساروا بالناس سيرة حسنة، ولكن الذي حدث لم يكن مرضياً للناس (وإن اختلفت التقييمات بين باحث وآخر، واختلف هؤلاء الولاة في عملهم من حيث الإدارة أو الفتوحات).

هذا عنهم، أما عن الخليفة نفسه فإن من أكثر ما أخذ عليه وأجج الثورة عليه فيما بعد هو صلته لأقربائه بالأموال الجزيلة المنقولة وغير المنقولة. وزاد الأمر سوءاً تعامله الحشن وتنكيله بالمعترضين من كبار الصحابة حتى ضرب عمار بن ياسر (حتى غشي عليه) وعبد الله بن مسعود (حتى كسر أضلاعه) ونفى أبا ذر إلى الشام ثم أرجعه إلى المدينة (على أخشن مركب حسب وصيته هو لمعاوية) ثم نفاه إلى الربذة حتى مات وحيداً، وأنهى الأمر بأمره بقتل محمد بن أبي بكر ومن معه في الرسالة التي بعثها سراً إلى عامله على مصر بعد أن اتفق مع المسلمين على عزله وتغيير طريقته.

إذاً، إن عدم تعيين عمر لأقربائه ولاة على الأمصار رافقه حسابه الشديد لهم ولاسيما في الأموال، بينما وجد الناس عثمان بن عفان لا يكتفي بتعيين أقربائه على الولايات ولا بعدم محاسبتهم بل على العكس إذ وجدوه يصدق عليهم الأموال الطائلة التي صارت ترد المدينة من خمس غنائم الفتوحات التي بأيدي المسلمين ودمائهم أو من الواردات الأخرى وكلها ملك المسلمين جميعاً.

وفيما يلي إشارة لهذا الموضوع.

كان عثمان بن عفان مقرباً لأقربائه إلى الدرجة التي "صحت فيه فراسة عمر، إذ قد أوطأ بني أمية رقاب الناس، وأولادهم الولايات، وأقطعهم القطائع، واقتنحت أرمينيا في أيامه، فأخذ الخمس كله فوهبه لمروان...". كما قال ابن أبي الحديد (شرح نهج البلاغة ج1)، هو أمر رواه كثيرون. أما فراسة عمر فهي قوله له عندما واجه الستة الذين اختارهم للشورى: "كأني بك وقد قلّدتك قريش هذا الأمر، فحملت بني أمية وبني أبي معيط على رقاب الناس، وآثرتهم بالقيء، فسارت إليك عصابة من ذؤبان العرب فذجوك على فراشك ذجاً! والله إن فعلوا لتفعلن، وإن فعلت ليفعلن"، ثم أردف: "إذا كان ذلك فاذاكر قولي فإنه كائن!" (أنظر الشورى في آخر هذا الفصل).

هذا، مع أنه سمع النبي (ص) يقول: «إذا بلغ بنو العاص ثلاثين رجلاً اتخذوا مال الله دولاً، وعباد الله خولاً، ودين الله دغلاً» كما رواه الحاكم في المستدرک (ج4 ص488)؛ ومع أنه سمع ذم النبي (ص) لهم حتى وصل إلى اللعن كما رواه كثيرون (راجع الدر المنثور للسيوطي ج4 ص191 و ج6 ص41، وسير أعلام النبلاء ج2 ص80، وأسد الغابة ج2 ص34، والسيرة الحلبية ج1 ص317 وغيرهم) - وأبو العاص جد عثمان.

وصل عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العاص بأربعمائة ألف درهم. وأعطى عبد الله ابن أبي سرح (أخوه من الرضاعة) الفيء من فتح غرب إفريقية (ما بين طرابلس/ليبيا إلى طنجة/المغرب) بالكامل! وأعطى الحارث بن الحكم (أخا مروان) سوقاً في المدينة كان النبي (ص) تصدق بها؛ ولما زوجه ابنته عائشة أعطاه مائة ألف أو ثلاثمائة ألف حسب الروايات، وذلك من بيت مال المسلمين.

أما شيخ بني أمية أبو سفيان بن حرب فقد أعطاه من بيت مال المسلمين مائتي ألف. وفي نفس ذلك اليوم أمر صاحب بيت المال الصحابي زيد بن أرقم أن يعطي مروان بن الحكم مائة ألف، فجاء زيد إلى عثمان وسلمه المفاتيح وبكى، فسأله عثمان: "أتبكي ان وصلت رحمي؟! قال: لا، ولكن أبكي لأنني أظنك انك أخذت هذا المال عوضاً عما كنت أنفقته في سبيل الله في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله! والله لو أعطيت مروان مائة درهم لكان كثيراً! فقال عثمان: ألق المفاتيح يا ابن أرقم فانا سنجد غيرك". (وقيل أنه قال له: "إنما أنت خازن لنا، فإذا أعطيناك فخذ، وإذا سكتنا عنك فاسكت! فقال زيد: كذبت! والله ما أنا لك بخازن ولا لأهل بيتك إنما أنا خازن المسلمين.")

ولم يكتف بإرجاع الحكم بن أبي العاص (والد مروان) الذي طرده النبي (ص) من المدينة ورفض أبو بكر ثم رفض عمر طلب عثمان إرجاعه، وإنما أمر له بمائة ألف درهم.

أما وزيره وساعده الأيمن مروان بن الحكم وزوج ابنته أم أبان، فقد كانت عطاياها له دون حساب، فلم يكتف بإعطائه خمس أرمينيا، بل أعطاه خمس غزو إفريقية الثاني؛ ثم أعطاه فدكاً التي اغتصبت من الزهراء (ع) في أول عهد أبي بكر!

وعامل بني أمية عموماً معاملة خاصة من ناحية الأموال، فقد قسم جميع الأموال التي جاء بها أبو موسى الأشعري من العراق في بني أمية، وحمى المراعي حول المدينة كلها عن مواشي المسلمين كلهم الا عن بني أمية، وهو أحد الطعون عليه لأنه منع المسلمين الآخرين أن تدخل ماشيتهم للرعي في المراعي حول المدينة وجعلها لبني أمية خاصة.

(راجع العقد الفريد، والمعارف لابن قتيبة، وتاريخ أبي الفداء، وسنن البيهقي، ووفاء الوفا للسهمودي، والطبقات الكبرى لابن سعد، وتاريخ الذهبي، وتاريخ الطبري، والكامل في التاريخ لابن الأثير، وأنساب الأشراف للبلاذري، وتاريخ الخلفاء، وغيرها من كتب الحديث والتاريخ).

فماذا عن الخليفة الرابع علي (ع)؟

نجد الأمر انعكس تماماً! فلا علي (ع) يشاد بعهدده لأنه - كما علّمنا - كان عهد فتن وحروب داخلية وعدم استقرار، فلا فتوحات ولا إدارة ولا شيء يذكر، ولا بيعة علي (ع) يعترف بأنها البيعة الوحيدة التي كانت من المسلمين عموماً (مع مخالفة بعض الصحابة، ومعاوية بالطبع) دون إكراه ولا تعيين من الخليفة السابق ولا من مجموعة اصطلاح عليها باسم أهل الحل والعقد.

وانعكس الأمر أيضاً بنظرة الشيعة لعهدده، فبينما كانت نظرة السنة لعهد الخلفاء الثلاثة الأوائل نظرة إيجابية ملؤها الفخر والتمجيد ونظرة الشيعة لذلك العهد نظرة سلبية بلحاظ أساس البيعة وبلحاظ الظلم الذي لحق بأهل البيت (ع) وبلحاظ المخالفات العديدة للشرع، صارت نظرة أهل السنة لعهد علي (ع) كما قلنا أنه عهد قلاقل وفتن خال من الإنجازات وصارت نظرة الشيعة للعهد الراشدي العلوي أنه مليء بالدروس والسيرة والعلم. وهذا لا مفاجأة فيه، لأن المعيار عند مدرسة الخلفاء هو الإنجازات على الأرض بينما المعيار عند مدرسة أهل البيت (ع) هو الإنجازات على الإنسان، وهذا موضوع كبير ليس ههنا محله لأن الإسلام يريد عمارة الأرض ولكن من خلال بناء الإنسان، فالإنجازات على الأرض ضرورية لنشر العقيدة وتوطيد دولة التوحيد ولكن دون بناء الإنسان فإن هذه الإنجازات سرعان ما تتحول إلى شكل مشابه لدول أخرى وحضارات سادت ثم بادت، وهو الذي حصل في رجوع الحضارة الإسلامية إلى الوراء وتقدم الآخرين لقيادة العالم.

باختصار، صار الموقف من الخلافة الراشدة مختلفاً بخصوص عهد علي (ع) وذلك لأمرين:

الأول - طريقة مجيء علي (ع) إلى الحكم، هي الوحيدة التي كانت بيعة جماهيرية من المهاجرين والأنصار والتابعين في المدينة مع الثائرين القادمين من مصر والعراق، مع هذا تعد بيعة مشكوك فيها بالمقارنة مع بيعة أبي بكر "الفلتة" وبيعة عمر "بنص أبي بكر عليه" وبيعة عثمان "بشورى سنة فقط"!

الثاني - الأعمال الكبيرة في حياة الخلفاء الثلاثة، ولاسيما تثبيت معالم الدولة الجديدة والفتوحات الإسلامية، لا تجد لها ذكراً عند الحديث عن علي (ع) على أساس أن الدولة كانت مضطربة وأن الفتوحات توقفت، مع أن الباحث المنصف لا يجد مثل هذا. كيف؟

لقد كان لإمامة علي (ع) دورها في حياة الخلفاء الثلاثة، في أمور كانت مفصلية في عهدهم. من ذلك أن أبا بكر استشاره بخصوص مانعي الزكاة وأخذ بمشورته، واستشاره بخصوص غزو الروم (جيش أسامة بن زيد) وأخذ بمشورته.

وأما عمر فرمما كان علي (ع) قاضيه غير المعين، بمعنى أنه كان المفزع عند المشكلات، وقد رويت في ذلك قضايا عديدة أنقذ علي (ع) فيها الموقف حتى قال عمر: "لولا علي لهلك عمر" وقال: "لا أبقاني الله لمعضلة ليس فيها أبو الحسن".

ولئن كانت الفتوحات هي المعلم البارز لعهد عمر فلقد كان لعلي (ع) دور فيها من خلال إنقاذ الموقف في فتح العراق (أشرنا إليه سابقاً) وفي تنسيب من يجد فيهم الكفاءة العسكرية من أنصاره وشيعته للقيادة الميدانية في الفتوح. وكان له الرأي المخصص لكل موقف، فبينما نصح عمر بعدم الخروج بنفسه لقتال الفرس (في حين نصحه الآخرون بعكس ذلك) نجده ينصحه بالذهاب بنفسه لاستلام مفاتيح مدينة القدس حيث دخلت الإسلام سلماً، في نظر بعيد لرجل حكيم علا بحكمته وعلمه على غيره من الصحابة.

ويعود الفضل لأمير المؤمنين (ع) في البدء باستخدام هجرة النبي (ص) كتنقيح خاص بالأمة الإسلامية، الأمر الذي أخذ به عمر وسار عليه الناس إلى يومنا هذا.

أما في عهده (ع) هو:

فإن عامة السنة لا يعرفون عنه غير أنه عهد حروب داخلية وفتن، وهي معرفة مؤطرة بإطار "فتنة عصم الله منها سيوفنا فلنعصم ألسنتنا"، أي لا تتكلموا بل لا تفكروا فيها، وبالتالي حتى العبر التي يمكن أن تستخلص من تلك الحروب، ولاسيما في مواقف أمير المؤمنين (ع) مع أعدائه في حرب الجمل، سواء القادة أو الجنود، وفي حرب صفين، وفي حرب النهروان بخصوص الحوار، حتى هذه العبر العظيمة ضاعت على أهل السنة لأن المصلحة، كما يراها حكماؤها، السكوت عن الموضوع برمته.

فماذا بقي من عهد علي (ع) إذاً؟ هذا ما يعرفه الشيعة، من مصادر، بعضها لأهل السنة ولكن لا تدرس ولا تذكر ولا يشار إليها، وبعضها لا يعترفون به مثل كتاب "نهج البلاغة" مجموعة من الخطب والرسائل والحكم العلوية في شتى المواضيع جمعه السيد الشريف الرضي، ولكن كونه يجوي ما تذهب إليه الشيعة من حق أهل البيت (ع) ودورهم وإمامتهم، ويجوي الطعون على من تقدمهم والطعون على معاوية بن أبي سفيان، فإنه صار كتاباً ملفقاً كتبه الشريف الرضي ونسبه إلى علي (ع) - ومن قرأ شيئاً مما في ذلك الكتاب الهائل عرف أنه لا الشريف الرضي ولا غيره بمثل هذه الأريحية أن يكتب مثل هذا وينسبه إلى غيره ولا حتى إلى جده علي بن أبي طالب (ع)!

بغض النظر عن هذا، إن كان الناس يريدون إنجازات على الأرض، فهناك ما تحقق بالرغم من الظروف الصعبة التي مر بها الإمام (ع). فقد تم:

- (1) تنظيم الشرطة
- (2) إنشاء مراكز متخصصة لخدمة العامة كدار المظالم ودار الضلالة
- (3) بناء مدارس للفقهاء والنحو

(4) بناء السجون

(5) سك الدرهم الإسلامي (على خلاف رواية أنه سك قبله أو بعده)

(6) تشكيل حروف القرآن، أي إضافة الحركات على الحروف وذلك بأمر منه (ع) لأبي الأسود الدؤلي

(7) تأسيس علم النحو حيث أمر (ع) أبا الأسود الدؤلي بكتابة تفاصيل قواعد اللغة العربية بعد أن وضع له الأطر العامة، مبتدئاً بقوله: «الكلام إسم وفعل وحرف، فالإسم ما دل على الشيء الخ» ثم قال له: «أنح هذا النحو»

(8) توسع قليل في فتوحات جيهاات باكستان وأفغانستان.

على أن أهم الإنجازات كان على مستوى السيرة، سيرة العدل المطلق، والذي بدأ الإعلان عنه في أول بيعته حيث أعلن:

(1) أنه سيسترجع جميع الأموال التي منحها عثمان لأقربائه وأصدقائه، وجميع الإقطاعيات التي أقطعها لهم «ألا أن كل قطعة أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه من مال الله، فهو مردود في بيت المال، فإن الحق القديم لا يبطله شيء، ولو وجدته قد تزوج به النساء، ومُلك به الإماء وفُرّق في البلدان، لرددته، فإن في العدل سعة ومن ضاق عليه الحق فالجور عليه أضيق» على حد قوله (ع)

(2) أنه سيساوي في العطاء بين المسلمين، وهو أمر استمر عليه حتى بعد أن صار البعض يفارقه ويلتحق بمعاوية طمعاً بالمال فقال قولته المشهورة: «لو كان المال لي لساويت بينهم، كيف وإنما المال مال الله»

(3) تشجيع الناس على العلم، وذلك بالسؤال «سلوني قبل أن تفقدوني» وبالعلم «من يأخذ عني علماً بدرهم»، في تناقض واضح مع ما كان عليه الخلفاء الثلاثة، ولاسيما الشيخين اللذين منعا تدوين حديث النبي^(ص)، بل أمرا بإتلاف الصحف التي فيها أحاديثه^(ص)، بزعم الخوف على القرآن الكريم (وفي هذا شبهة حول حفظ القرآن الكريم، لو تدبر المروجون لذلك قليلاً، لأن فيه تهمة الشيخين بالظن أن الكتاب العزيز يمكن تحريفه، ولكن الحقيقة هي أنهما كانا يوقنان بأنه لا يمكن أن يختلط به غيره ولو حاول الجن والإنس)، وسيما الخليفة الثاني الذي كان يعاقب على السؤال (حتى ضرب صبيغ التميمي مائة جلدة فمائة جلدة وأراد أن يعقبها بثلاثة، على فترة ثلاثة أيام، لا لشيء سوى أنه كان يسأل عن معنى ﴿والذاريات ذرواً...﴾!).

(4) توجيه الولاة في كيفية التعامل مع مختلف طبقات المجتمع، بل وحتى مع الحيوانات، في عهده المفصل لمالك الأشتر النخعي الذي كتبه يوم ولاه على مصر (ولكن الناس لا يعرفون عن ذلك شيئاً ربما كي لا يبدأوا

بالبحث عن أوقف العجلة بقتلهم الأشتر بمجرد أن وصل شمال القاهرة - حيث قبره موجود اليوم - ومنع من أن يسير الولاة في الناس بسيرة العدل والتسامح والبناء)

(5) نشر ثقافة النظرة الإنسانية العالمية، حتى قال في عهده لمالك الأشتر: «ولا تكونن عليهم سبعاً ضارباً فإن الناس إثنان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق» وهي العبارة التي قال عنها كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة أنها "يجب أن تعلق على كل المنظمات، وهي عبارة يجب أن تنشدها البشرية" ثم اقترح بعدها أن تتم مناقشة حول عهد علي (ع) إلى مالك الأشتر، وبالفعل قامت اللجنة القانونية في المنظمة الدولية بالدراسة ثم تم التصويت على العهد كإحدى وثائق حقوق الإنسان وأحد مصادر التشريع الدولي - فهذا هو الإنجاز الخالد الباقي لا غيره.

مقارنة أفعال علي (ع) وأفعال الخلفاء الثلاثة

في آخر الكلام عن كل من الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان ذكرنا مثلاً واحداً عن موضوع تعامل كل منهم فيه بشكل وجدته مخالفاً للشريعة، بغض النظر عما أجاب عنه علماء المدرسة السنية أو ما قاله علماء المدرسة الشيعية، المهم أن التعامل كان واضح البطلان. هنا أقارن بين تعامل علي (ع) في أيام خلافته مع أحداث مشابهة أو يجمعها إطار واحد مع تلك الحوادث، وهي مقارنة صرت أقوم بها وأنا أتعرف على علي (ع) كما ينبغي، أو كما هو علي (ع) - حسب قدرتي بالطبع -، فأتعجب من الفارق بينه (ع) وبين الآخرين - على علو منزلتهم - وأتعجب أكثر من تركه (ع) بعد الإقبال عليهم ومن معارضته (ع) بعد الانقياد لهم، وأخيراً من الغمز واللمز فيه (ع) من البعض والدفاع الشامل المستميت عنهم.

إن عدم إجراء أبي بكر العقوبة على خالد بن الوليد الذي قتل مسلمين - حسب رأي الخليفة ذاته ووزيره عمر والصحابة الشهود على الواقعة - ثم زنى بامرأة القتيل (مالك بن نويرة) في ليلة قتل زوجها، رغم اعتراض من كان مع خالد من الصحابة وثورتهم عليه ورغم حث عمر على إقامة الحد على خالد، هو مخالفة واضحة للشريعة بحيث وجدت أن البعض لما لم يستطع الدفاع عنها صار يناضل من أجل إثبات أن مالك بن نويرة ارتد فعلاً عن الإسلام! أما علي (ع) فقد رفض إبقاء معاوية والياً على الشام وردد قوله تعالى ﴿وما كنت متخذ المضلين عضداً﴾ في إعلان غني يتضمن ثلاث نقاط: (1) أن الوالي بمثابة عضد للحاكم وبالتالي كأنه جزء منه بمعنى هو يده التي يصول بها ويحكم بها فينبغي النظر فيمن يولّى (2) أن معاوية مضل (3) أنه (ع) لا يمكن أن يتخذ من هذا المضل عضداً له.

هذا الموقف لم يفهمه كثيرون، قالوا: لو أن علياً (ع) أبقى معاوية على الشام ثم بعد استتباب الأمر يمكن له عزله، وهو قول جاهل من ناحيتين: الأولى أن معاوية ما كان سيتقبل العزل إلا بالقوة أي بالحرب وهو ما حصل على أية حال، والثانية أن علياً (ع) لو فعل ذلك لما استطاع أن يثبت المنهج الصحيح الذي أشرنا إليه في عدم اتخاذ المضلين عضداً. مرة أخرى، لا يفهم هؤلاء حجم الإمامة ودورها، فهو ليس لزمان حياة الإمام وإنما يمتد عبر الزمان لأنه يثبت مفاهيم ويؤسس لأنظمة ويرسم لسيرة تتبع عبر الأجيال.

أما موقف الخليفة من مالك بن نويرة واعتذاره عنه لعمر بن الخطاب أنه "ليس على خالد ما تقول، هَبْ تَأْوَل فَأَخْطَأ" فهو الذي فتح الباب أمام انتهاك الحرمات تحت غطاء "تَأْوَل فَأَخْطَأ"، والمصيبة أنه إن اخطأ مجتهداً فله أجر! وهكذا، تأول بعده آخرون عبر التاريخ، ولا شك في أن الكثير من هذا التأول كان بسوء نية، وحتى الذي كان بحسن نية فالمؤكد أن الكثير منه كان خطأً وبالتالي وقعت الأمة فيما جر عليها الويلات إلى الآن.

وهنا نقطة أخرى في غاية الأهمية: أن علياً (ع) لا تعتربه الغفلة عن الجانب الغيبي مطلقاً فيبقى على يقينه الكامل بأن الالتزام بالحرام والحلال يؤدي إلى الفوز والنجاح نتيجة الدعم الإلهي الغيبي - وإلا ما معنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾، فعلي (ع) يطيع الله ورسوله (ص) طاعة مطلقة واضعاً الأمر بيد الله تعالى وموقفاً بوعده ولكن خذلان الناس هو الذي جر عليهم المصائب. هذا، في حين أن الخليفة أبا بكر ومن أيده، على إيمانهم بالجانب الغيبي، ولكنهم يبقون منشدين إلى العلائق الدنيوية المادية بحيث عندما ينظرون إلى قضية خالد وإقامة الحد عليه فإنهم يرون خالداً وكأن المسلمين لا غنى لهم عنه في الحرب، مع أن الله تعالى هو الناصر.

وسهم المؤلف قلوبهم الذي أسقطه الخليفة الثاني عمر من مصارف الزكاة، فهو من ضمن نفس المنهاج في النظر الاجتهادي قبالة النصوص المقدسة، وعلى أساس نظرة إنسان محدود رأى أن الإسلام صار عزيزاً فلم يعد بحاجة إلى تأليف القلوب، غافلاً عن الحكمة في كل ذلك.

أما علي (ع) فإنه في موضوع الأموال وتوزيعها، ساوى بين العطاء بين الناس ولم يعمل رأيه، مع معرفته أن الناس اعتادوا على التفريق في العطاء منذ عهد عمر (الذي فعل في أمر العطاء ما فعله في سهم المؤلف قلوبهم) وأن مساواتهم كرة أخرى سيهيجهم عليه، ولكنه أبى إلا طاعة الشرع الأقدس من الجانب الفردي، وطاعة الشرع من ضمن مسؤولياته الإمامية ودوره التاريخي الذي لا ينحصر بزمان.

هنا أيضاً: لم يغفل علي (ع) عن الجانب الغيبي وجعل طاعته لله تعالى هي التي سنؤتي ثمارها، ولكن لو أن الناس قبلوا ورضوا بذلك لكانت البركات فتحت عليهم وكانوا حصلوا على أكثر مما حصلوا عليه. في حين أن

فعل الخليفة الثاني لم يهتم بهذا - وما يدرينا لو أنه تحرى تأليف قلوب حديثي العهد بالإسلام وتأليف قلوب غير المسلمين في الأراضي المفتوحة، ما يدرينا لعله كانت ستتتحقق نتائج أكبر بكثير نتيجة الالتزام بأوامر السماء. أخيراً، ما تقمه الناس بشكل أساسي على الخليفة الثالث عثمان هو "حمل بني أبي معيط على رقاب الناس" حسب تعبير عمر وتنبؤه، وذلك بالمناصب والأموال وبشكل صارخ. فماذا كانت سياسة علي (ع) في هذا الاتجاه؟ قصة واحدة تكفي، عقيل بن أبي طالب يوم جاءه يطلب منه مالاً لحاجته الشديدة. عقيل أكبر من علي (ع) كثيراً، أي هناك جانب الأخ الأكبر في الحسبان، وهو ابن أبي طالب سيد مكة وزعيمها، فهو ابن عز ومجد، وجاء إلى أخيه الأصغر الذي بيده بيت مال المسلمين الذي كان يغرف منه الخليفة السابق دون حساب ويعطي أقرباءه الذين كانوا في الجانب الآخر من الإسلام إلى قرب نهاية العهد النبوي، فماذا فعل علي (ع)؟

أولاً قال له أن يصبر حتى يخرج عطاؤه، أي عطاء علي (ع) الخليفة، ليعطيه له، فقال عقيل أن عطاءه (ع) لا يفي بالغرض، فقال له، على سبيل إقامة الحجة بالنكتة الهادفة، أن يذهب ويكسر متاجر المسلمين ويسرق منها! فلما اعترض عقيل قال له (ع) بأن ما يريد منه مشابه لهذا. ثم اقترح (ع) عليه أن يأخذا سيفيهما ويذهبا إلى الحيرة حيث هناك تجار موسرين فيأخذان أموالهم بالقوة! فلما اعترض عقيل قال له (ع) أن ما يريد منه مشابه لهذا. ثم لما ألح عليه أمر (ع) أن تحمي حديده فلما جيء بها إليه قربها من جسمه فضج منها، فقال له (ع): «أتئن يا عقيل من حديده أحماها إنسانها للعبة وتجرتني إلى نار سجرها جبارها لغضبه؟! أتئن من الأذى ولا أتئن من لظي؟!»

فأين فعل علي (ع) من فعل سابقه.

نعم، عانى علي (ع) كثيراً من كل هذا، ولكن كانت تلك معاناة لا يد له فيها وإنما اللوم على الناس، بمن سبقه من الخلفاء الذين أسسوا لأمر جديدة، والرعية التي رضيت بالريح السريع ثم دفعت أضعافه بعد ذلك في حروب داخلية وفي استلاب لمقدراتها من بني أمية والعباس ومن بعدهم وإلى يومنا هذا. ولو عاد الزمان بعلي (ع) فلن يغير شيئاً لأنه كما قال (ع): «وإنني لعلى بيّنة من ربّي ومنهاج من نبّيي، وإنّي لعلى الطريق الواضح ألفظه لفظاً»، فإن الوضوح في الطريق المبين من الله تعالى والمنهاج المرسوم من رسول الله (ص) لا يمكن أن ترسم عليه علامات الاستفهام والتشكيك، فإن حصلت الحسارة فإن البحث يجب أن يسلط على من تعامل معه (ع) من حكام ومحكومين، وهؤلاء جميعاً يعرفون أنه (ع) ميزان الحق ولكن الحق مر فصار (ع) بين خيارين: مجاملة العباد للإبقاء على علاقتهم الإيجابية على حساب الطريق الإلهي المبين والمنهاج النبوي السليم، أو المضي في ذلك الطريق المبين والمنهاج السليم وإن جانبه العباد وهو ما اختاره حتى قال (ع): «ما أبقى لي الحق من صديق».

وصية لم تنفذ

قلنا في موضع سابق، بشأن الخوارج، أن علياً (ع) "أمر بعدم قتالهم بعده (ع)، أي بعد وفاته، وذلك من ضمن ما وصى به الناس، معللاً أمره ذلك بأنه «ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه»، أي ليس الخوارج الذين يطلبون الحق، ولكن بالطريقة الخطأ وبالتالي لا يصلون إليه، ك معاوية الذي يطلب الباطل، ولكن بالطريقة المدروسة ويصل إليه. وهذا تعليم هداية ينبغي النظر فيه بشكل دقيق ليس ههنا محله.

إضافة هنا: ولكن من المناسب القول هو أن قضية النية تقف في أول ما ينظر فيه من الأفعال، ثم قضية الطريقة التي تتبع للوصول إلى الهدف، فكم من حسن نية انتهى إلى الفشل بسبب سوء الإعداد والتخطيط والتنفيذ، وكم من سيء نية انتهى إلى نيل غايته بسبب حسن الإعداد والتخطيط والتنفيذ، هذا بغض النظر عن الوسائل المتبعة. بل يمكن القول أن وسيلة مباحة تتبع بطريقة سيئة لا تنتج شيئاً في حين أو وسيلة محرمة تتبع بطريقة مدروسة تؤتي ثمارها.

ونقطة أخرى مهمة: أن أمر علي (ع) لم يلق آذاناً صاغية عند علماء الأمة من أتباع المذاهب السنية، فإنهم اصطفوا - في آرائهم وأحكامهم - إلى جانب معاوية وما تأسس على بنيانه الباطل من دولة بني أمية وذلك في الماضي والحاضر، في حين أنهم أدانوا الخوارج في الماضي والحاضر، وما ذلك إلا لأن أولئك العلماء يتبعون نهجاً واحداً وهو الاصطفاة مع الحكام كائناً من كانوا ويعادون المعارضين كائناً من كانوا، وهو أحد الفوارق الكبيرة بين المدرستين كما أشرنا في محله سابقاً. ولعل هذا هو السبب وراء خروج بعض الأصوات من تلك المدرسة تقول أن علياً (ع) كان يجهل السياسة أو لم يكن رجل سياسة وما ذلك إلا لأنهم وجدوا أن معاوية استطاع في آخر الأمر الاستحواذ على ما يريد، في حين لو أن هؤلاء يعرفون لقالوا أن علياً (ع) جعل صاحب النية الحسنة والطريقة الخطأ أفضل حالاً من صاحب النية السيئة والطريقة الصواب لأن الأول يمكن إصلاحه بإصلاح طريقته أما الثاني فأى إصلاح يرجى منه وهو ينوي السوء في الأساس، لكنهم مشوا وراء الثاني حتى ظنوا أنه الحق وصار علي (ع) يجهل السياسة. والعجيب أنهم يرون بأم أعينهم أين صار علي (ع) وأين صار معاوية - في الدنيا، دع عنك الآخرة -، ليس عند أتباع هذا وأتباع ذلك فحسب وإنما عند الجميع، فحتى الذين أشربوا حب معاوية وبني أمية في قلوبهم من أهل زماننا لا يجروون على البوح بذلك، بعد أن كان العكس هو واقع الحال أيام بني أمية، وهذا هو الانتصار الواضح لعلي (ع) ومنهجه.

بين الشورى والنص

الشيعة يقولون أن هذه الأحداث السلبية سببها الإعراض عن أوامر الله تعالى بالنص على علي (ع) وأولاده من بعده، أئمة للمسلمين، ليس فقط في العقائد والشريعة وإنما في منصب الحكام لأنه دون هذا المنصب لا يمكن لهم أن يقوموا بما هيأوا له كأئمة هدى، فكان ما استطاعوا القيام به نتيجة منعهم من تبوء مناصبهم أقل بكثير مما كانوا سيقومون به لو أن الأمة تمسكت بهم ونصرتهم وبايعتهم على الخلافة... الشيعة يقولون أنهم أئمة لأنهم مهياؤون لذلك بحيث لا يمكن أن تننفي عنهم صفة الإمامة ولكن كي يصبحوا خلفاء أو حكاماً أو أمراء أو ولاة فإن الأمة يجب أن تنصرهم وتبايعهم وتمنع من يريد الوقوف بوجههم، وهو ما لم يحصل.

والشيعة يقولون أن القول بأن الخلافة الراشدة خلافة شرعية لأنها جاءت عن طريق الشورى قول باطل من وجوه:

الأول - أن الواقع يكذب ذلك، لأن أبا بكر جاء ببيعة السقيفة التي وصفت بأنها فلتة، وعمر جاء بنص من أبي بكر، وعثمان جاء بتشاور من ستة أشخاص فقط اختارهم عمر حسيماً شاء هو وبطريقة صممها كما شاء هو فليست لها علاقة بالقرآن أو السنة، ولأن علياً (ع) جاء ببيعة عامة من الثائرين وأهل المدينة فلم تكن شورى هي الأخرى بمعنى الشورى الذي يقول به أهل السنة

الثاني - أن القرآن الكريم لا ينص على أن الحاكم المسلم، أو الخليفة، يأتي عن طريق الشورى، وليس هناك أي كلام عن كيفية اختيار الحاكم

الثالث - أن النبي (ص) لم يتكلم كلمة واحدة بخصوص الشورى في الحكم أو كيفية هذه الشورى

الرابع - أن النبي (ص) نص على أشخاص معينين بالخلافة هم علي (ع) وأولاده (ع) من بعده، وذلك من خلال أحاديث شريفة وأحداث عظيمة أخذ في بعضها البيعة العامة من المسلمين جميعاً، وهو تنفيذ لأمر الله تعالى لأن النبي (ص) لا يتحرك فيما يخص الشريعة إلا حسبما يأمر الله تعالى.

إن هذا يقودنا إلى بحث "الشورى" في قبالة "النص" عند المدرستين، وذلك على نحو الاختصار، مما استفدته من بعض كتابات العلماء والباحثين التي اطلعت عليها، وذلك:

(أولاً) إرهابات الخلاف (ثانياً) محاولة النبي (ص) منع الخلاف (ثالثاً) بيعة أبي بكر في السقيفة (رابعاً) شورى الستة (خامساً) الشورى والنص

(أولاً) إرهابات الخلاف

الإنتلاب على الأعقاب

يفسر أهل السنة آية الانتلاب على الأعقاب ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل، أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً، وسيجزى الله الشاكرين﴾ آل عمران: 144 بموقف المرتدين مثل مسيلمة الكذاب أو سجاح التميمية ممن ادعوا النبوة بعد وفاة النبي^(ص) بينما يفسرها الشيعة بموقف أكثر الصحابة بعد وفاته^(ص) في عصيانهم أمره^(ص) - بل أمر الله تعالى - في تنصيب علي بن أبي طالب (ع) خليفة للمسلمين بعد النبي^(ص) مباشرة، أي ببيعة أبي بكر في سقيفة بني ساعدة من قبل نفر قليل من المسلمين ثم قبول أكثرية الصحابة بهذه البيعة.

قال الشيخ المظفر (السقيفة ص 297 في الهامش): "فالآية تدلنا دلالة واضحة صريحة على أن فور موت النبي^(ص) ينقلب أناس كثيرون بدليل قوله ﴿انقلبتم﴾ بصيغة الماضي فهي تدل على من كان حاضراً في مدينة الرسول لا إلى من كان البادية ولا لمن يأتي في غابر الأزمان، إذ لو كانت في غير من في المدينة لقال "انقلبوا" بلفظ الغائب ولو كانت فيمن يأتي في المستقبل لقال "ينقلبون" بلفظ المستقبل، وكلاهما لا يصح. بقية الآية خاصة بمن كان حاضراً، ولذا رأينا كلاً من المهاجرين والأنصار يتراخضون على الاستيلاء على الخلافة مع ما سمعوا بأذانهم ورأوا بأعينهم سيرة النبي^(ص) في تدبير أمر الخلافة لعلي وتنازعهم فيها يوم السقيفة ظلماً وجوراً."

أقول: هناك حديث هام جداً ينسب بما سيحدث، وهو خروج النبي^(ص) في ليلة قبيل وفاته وذلك مع أحد الصحابة الذي كان اسمه أبا مويهبة حيث ذهب للاستغفار لأهل البقيع حيث قال لهم: «ليهنكم ما أنتم فيه مما أصبح عليه الناس، أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم يتبع بعضها بعضاً».

النص من سنن الدارمي حديث 78 هكذا: "قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني قد أمرت أن أستغفر لأهل البقيع فانطلق معي» فانطلقت معه في جوف الليل فلما وقف عليهم قال: «السلام عليكم يا أهل المقابر، ليهنكم ما أصبحتم فيه مما أصبح فيه الناس، أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم يتبع آخرها أولها، الآخرة أشد من الأولى».

والنص من مسند أحمد رواية 15424 كما يلي: "أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي على أهل البقيع، فصلى عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة ثلاث مرات، فلما كانت ليلة الثانية قال: «يا أبا مويهبة أسرج لي دابتي» قال: فركب فمشيت حتى انتهى إليهم فنزل عن دابته وأمسكت الدابة ووقف عليهم، أو قال قام عليهم، فقال: «ليهنكم ما أنتم فيه مما أصبح فيه الناس، أتت الفتن كقطع الليل يركب بعضها بعضاً الآخرة أشد من الأولى، فليهنكم ما أنتم فيه».

ونص رواية 15425 كما يلي: "بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوف الليل فقال: «يا أبا مويهبة إني قد أمرت أن أستغفر لأهل البقيع فانطلق معي» فانطلقت معه فلما وقف بين أظهرهم قال: «السلام عليكم يا أهل المقابر، ليهن لكم ما أصبحتم فيه مما أصبح فيه الناس، لو تعلمون ما نجاكم الله منه! أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم يتبع أولها آخرها، الآخرة شر من الأولى».

هذا الحديث، بصيغته المختلفة، واضح في أن الفتن ستبدأ بعد وفاته^(ص) مباشرة وذلك لقوله «مما أصبح عليه الناس» أي أنهم أصبحوا، الآن، في حالة غير محمودة مقارنة مع حالة موتى البقيع الذين يقول لهم: «ليهنكم ما أنتم عليه». بعبارة أخرى، إن خيوط هذه الفتن بدأت تُحَاك أو أن السماء بدأت تتلبد بغيوم الفتن حيث أن الناس أصبحوا في حالة غير محمودة «أقبلت الفتن يتبع بعضها بعضاً». وهذا واضح تماماً أن هناك من الأحداث التي جرت بعد وفاته^(ص) مباشرة ما له مقدمات في أثناء حياته، بمعنى أن الذين شاركوا في تلك الأحداث كان لهم رأي آخر فيما يريد^(ص) وإلا لما كان سماها فتناً.

فهل يعقل أن كلمة "الناس" في قوله^(ص) يعني بهم المرتدين؟ لو كان المرتدون هم المعنيين لما خاطب النبي^(ص) أهل البقيع بالتهنئة فيما هم فيه لأنهم عندها حالهم حال أصحابهم وأرحامهم من أهل المدينة، من مهاجرين وأنصار، ممن ثبتوا على العهد - حسب عقيدة أهل السنة فيهم - فمضوا على ما مضى عليه موتى البقيع. على الأقل كان^(ص) سيقول "مما أصبح عليه بعض الناس".

ثم ما معنى قوله^(ص) «لو تعلمون ما نجاكم الله منه» حسب إحدى روايات مسند الإمام أحمد، إن لم يكن ما نجوا مما دخل فيه أصحابهم وأرحامهم من أهل المدينة؟ فإنه لو كان المعني بالحديث أهل الردة فقد نجا منه سائر المسلمين عدا المرتدين، وبالخصوص أهل المدينة، من مهاجرين وأنصار، الذين لم يعلنوا ردتهم عن الإسلام.

أخيراً، لو أن الأمر يخص الردة فحسب لكانت فتنة واحدة سيقضى عليها وينتهي الأمر، أما أنه^(ص) يقول أن الفتن أقبلت واحدة بعد الأخرى وكل واحدة أسوأ من التي قبلها فإن الأمر واضح أنها فتن مستمرة لا انقطاع لها، وفي الحالة هذه لا يمكن أن تكون الردة لأنها فتنة وانتهت على عهد أبي بكر.

إذاً، لا يمكن أن يعني هذا الحديث الشريف شيئاً غير ما حدث بعد وفاته^(ص) مباشرة، وهي بيعة أبي بكر في السقيفة، فإنها تجعل الحديث الشريف منبئاً بشكل مجمل عما سيحدث في الأمة:

- أولاً الفتنة بدأت خيوطها تتعقد، ولا يمكن أن يقرر بعض الأنصار البيعة لأنفسهم وبعض المهاجرين البيعة لأنفسهم بعد وفاته^(ص) بساعات، بل لا بد أن يكونوا قد أضمروا ذلك في حياته، ولاسيما في آخرها بعد تنصيب الإمام علي (ع) في غدير خم قبل وفاته^(ص) بأسابيع

- عندما تبدأ الفتنة فإنها لن تنتهي لأن الانحراف عن علي (ع) سيستمر طيلة الثلاثين عاماً من حياته الشريفة بعد النبي (ص) بحيث حتى بعد أن بويع خليفة، رغماً عن قريش بعد الثورة على عثمان، فإن الفتن استمرت، بل اتخذت أشكالاً أخطر وأفظع وأكثر صراحة: العداة لعلي (ع) وأهل البيت، وإلا ماذا نسمي محاربتة (ع) في وقائع قضى فيها عشرات الألوف من المسلمين؟

- كل فتنة مشخصة كفتنة مجد ذاتها ستكون أسوأ من سابقتها، وذلك لأن الانحراف يشند طولاً وعرضاً، أو قل كما ونوعاً، فبعد أن كان أعداء علي (ع) ومناوئوه معدودين صاروا يقفون صفوفاً وهم ألوف إزاءه يضربون وجهه ووجوه أولاده (سادة شباب أهل الجنة) وأصحابه (من خيرة المهاجرين والأنصار) بالسيوف، ولو استطاعوا قتله لقتلوه؛ ثم استمرت الفتن حتى جاءت فتنة رفع المصاحف على الرماح فافتتن بها الألوف من الأغبياء في جيشه فخرجوا عليه مما منع وقف عجلة الانحراف، أو مسلسل الفتن الذي أخبر بها النبي (ص)، حتى استطاع أحد هؤلاء قتله (ع)، وهكذا صار قتله (ع) ممكناً بعد أن كان صعباً لا يقدم عليه أحد من قبل؛ ثم استسلمت الأمة لمعاوية وأدارت ظهرها لأبي محمد الحسن (ع) فبدأت فتنة بني أمية التي تصاعدت حتى قتلت الأخير من أهل البيت (ع) والصحابة والتابعين وصولاً إلى مجزرة كربلاء التي قتل فيها ثاني سيد شباب أهل الجنة (ع) (بعد أن قتل سيد شباب أهل الجنة الأول خفية في سم لا يعلن اسم القاتل) علناً مع تمثيل وسبي وانتهاكات لا شك أنها، كفتنة، أسوأ من سابقتها؛ وهكذا استمرت الفتنة حتى وصلنا إلى ما نحن عليه: شرادم البشر في العالم يتحكمون فينا وفي حكامنا وثوراتنا وعقولنا... فصلوات الله وسلامه على النبي الصادق المصدق الذي أخبر بما سيكون مما أخبرته به السماء.

- أحاديث الحوض التي ذكرنا بعضها فيما سبق تدل دلالة واضحة أن المقصود بهذا الحديث، وبآية الانقلاب على الأعقاب، هو بيعة أبي بكر وقبول الناس بها وبما بعدها، لأن هذا كان الأمر الوحيد الذي قبل به معظم الصحابة. ولأهمية الموضوع أورد ملخص لبعض ما قلته هناك ههنا:

قال (ص): «... ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال فأقول أصحابي فيقال إنهم لا يزالون مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم...» البخاري ج4 ص323 حديث 243، وهو واضح في أنهم من أصحابه وأنهم لا يزالون تعني الاستمرار وبالتالي لا يمكن حصرها في المرتدين على عهد أبي بكر والتي لم تستغرق مدة قتالهم أكثر من بضعة أشهر.

ومثله قوله (ص): «يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلّون عن الحوض فأقول يا رب أصحابي فيقول إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أديبارهم القهقري» البخاري ج8 ص216 حديث 164؛ وقوله (ص): «إني على الحوض حتى أنظر من يرد عليّ منكم، وسيؤخذ ناس دوني فأقول يا رب مني ومن أممي فيقال هل

شعرت ما عملوا بعدك والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم» البخاري ج 8 ص 218 حديث 171، وفيه كلمة "منكم" أي الصحابة لأن الحديث موجّه إليهم؛ وقوله^(ص): «بيننا أنا قائم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلمّ، فقلت أين، قال إلى النار والله، قلت ما شأنهم، قال إنهم ارتدوا بعدك على أديبارهم القهقري، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بين وبينهم فقال هلمّ، قلت أين، قال إلى النار والله، قلت ما شأنهم، قال إنهم ارتدوا بعدك على أديبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم» البخاري ج 8 ص 217 حديث 166، وفيه أنه^(ص) يعرفهم وبالتالي هم من أصحابه وأن القليل جداً هم الذين ثبتوا على العهد، فإن همل النعم لا يمكن أن تكون أكثر من واحد من عشرين أو خمسين أو مائة مثلاً.

ثم تساءلت: ترى ما هو الأمر الذي تفرّق فيه الصحابة بعد وفاته^(ص) بحيث صاروا فرقتين: فرقة كبيرة خالفت العهد وارتدت القهقري، وفرقة صغيرة ثبتت ولم ترتد القهقري؟ لا نجد غير بيعة أبي بكر في سقيفة بني ساعدة، وهو واضح، لأن جميع الأحداث الأخرى كفتنة عثمان وحرب الجمل وصفين لم تكن بعد وفاته^(ص) إلا بمدة طويلة لا تنسجم مع القول «منذ فارقتهم».

(ثانياً) محاولة النبي^(ص) منع الخلاف

(1) محاولة النص على علي^(ع) تحريماً

أو ما أطلق عليه "رزية يوم الخميس" تبعاً لابن عباس الذي سماها بهذا الاسم وذلك (1) لوقوعها يوم الخميس السابق للثنتين يوم وفاة النبي^(ص) - أرواحنا فداه - (2) للتصرف الذي قام به بعض الصحابة لمنع النبي^(ص) عمل ما يريد. ففي ذلك اليوم أمر النبي^(ص) - وهو في حجته في فراشه، وحوله بعض أصحابه، وزوجاته خلف الحجاب - أن يأتوه بدواة (أي حبر) وكتف (أي جلد للكتابة عليه) كي يكتب لهم كتاباً فيه ما يؤمن الأمة من الضلال إلى الأبد، ولكن الذي حصل هو أن بعضهم عارض ذلك عن طريق رمي النبي^(ص) بالهذيان من شدة المعاناة وعن طريق الإعلان عن عدم الحاجة لكتاب النبي^(ص) لأن كتاب الله يكفي! الغريب أن هذه المعارضة وجدت لها أعواناً من الموجودين (ليسوا أهل الردة في الإمامة وغيرها!) فصار البعض يطلب الاستجابة لأمر النبي^(ص) والبعض الآخر يعارض، هذا وهم عنده وحوله وفي مرض موته^(ص)! وكان إصرار البعض المعارض شديداً بحيث أنهم ردوا على زوجات النبي^(ص) اللواتي صرن يطلبن من الموجودين الاستجابة لأمر النبي^(ص) وذكرهن بإتباع النبي^(ص) أثناء حياته فرد النبي^(ص) عليهم أنهم خير منهم (وفي هذا نص على أن زوجات النبي^(ص) خير من أولئك المعارضين، في تناقض واضح مع عقيدة أهل السنة).

فيما يلي أنقل خلاصة لمناقشات السيد شرف الدين العاملي مع شيخ الأزهر سليم البشري والمنشورة في كتابه الشهير "المراجعات"، وخلاصة لمناقشة الشيخ المظفر في كتابه "السقيفة".

حادثة رزية يوم الخميس كانت هذه من ضمن الموارد التي استخدمها السيد شرف الدين لإثبات أن بعض كبار الصحابة كانوا لا يتعبدون بالنص وبالتالي فلم يكن هناك مشكلة بالنسبة إليهم أن يفعلوا خلاف ما أمر به النبي^(ص). ففي المراجعة 68 قال بأنها سميت رزية يوم الخميس لوصف ابن عباس لها بالقول: "إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله^(ص) وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولعظهم"، وذلك بما رواه أصحاب الصحاح وأهل السير والسنن والأخبار ومن ضمنهم البخاري في ج4 من كتاب المرضى في باب قول المريض: قوموا عني (أقول - أي شرف الدين -): وهي تسمية لمسألة غاية في الأهمية ولكن البخاري - عفا الله عنه - صغرها بحيث جعلها تقتصر على كلمة أن المريض يقول قوموا عني وكأن هذه الكلمة تحتاج إلى باب يُفرد لها). والنص من البخاري كالآتي، حيث أخرج من سنده إلى عبيد الله ابن عتبة ابن مسعود عن ابن عباس قال: "لما احتضر رسول الله^(ص) وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي^(ص): «هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده»، فقال عمر: إن النبي قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت فاختصموا منهم من يقول قربوا يكتب لكم النبي كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قاله عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي قال لهم رسول الله^(ص): «قوموا»، فكان ابن عباس يقول أن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله^(ص) وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولعظهم".

وقد أورد البخاري هذا الحديث في مكان آخر في ج1 من كتاب العلم، ومسلم في صحيحه ج2 في باب الوصايا، والإمام أحمد في مسنده ج1 ص325. ولكن بعضهم تصرف فيه فغيروا كلمة أن "النبي يهجر"، بمعنى يهذي، بالقول "أن النبي قد غلب عليه الوجع" ذلك لتهديب العبارة، كما تشير إلى ذلك رواية أبي بكر عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة (ج2 ص20 شرح النهج للعلامة ابن أبي الحديد) بأنه قال: "قال عمر كلمة معناها أن الوجع قد غلب على رسول الله^(ص)". أو أنهم نقلوا كلمة "أن النبي ليهجر" ولم يقولوا من القائل؛ أي إما نقلوا الكلمة هذه بنصها بلا أن يقولوا أن عمر هو قائلها أو أنهم قالوا أن عمر قال كلمة ولكن يخففوها.

وأخرج البخاري أيضاً في باب جوائز الوفد من كتاب الجهاد والسير في ج2 من صحيحه قول ابن عباس: "يوم الخميس وما يوم الخميس" وبكائه حتى قال: "فقالوا هجر رسول الله فقال^(ص): «دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه» وأوصى عند موته بثلاث: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم»، قال: ونسيت الثالثة! وعلّق شرف الدين أن الثالثة ليست إلا الكتاب الذي أراد أن يكتبه لهم ليمنع الضلال.

ومما حصل في ذلك اليوم بعد هذا أنهم اختلفوا فالبعض يقول "قربوا" فكانت نساء النبي^(ص) يقلن من وراء الستر: "ألا تسمعون ما يقول رسول الله^(ص)؟" فقال عمر: "إنكن صويحبات يوسف إذا مرض رسول الله عصبتهن عيونكن وإذا صح ركبتهن عنقه" قال فقال رسول الله: «دعوهن فإنهن خير منكم».

يعلق السيد شرف الدين على ذلك بما نصه: "وأنت ترى أنهم لم يتعبدوا هنا بنصه الذي لو تعبدوا به لأمنوا من الضلال؛ وليتهم اکتفوا بعدم الامتثال ولم يردوا قوله إذ قالوا: "حسبنا كتاب الله"، حتى كأنه لا يعلم بمكان كتاب الله منهم أو أنهم أعلم منهم بخواص الكتاب وفرائضه، وليتهم اکتفوا بهذا كله ولم يفاجئوه بكلمتهم تلك "هجر رسول الله" وهو محتضر بينهم، وأي كلمة كانت وداعاً منهم له^(ص) وكأنهم حيث لم يأخذوا بهذا النص اکتفاءً منهم بكتاب الله على ما زعموا لم يسمعوا هتاف الكتاب آناء الليل وأطراف النهار في أنديةهم ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (الحشر:7)، وكأنهم حيث قالوا: "هجر" لم يقرأوا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ . وما صاحبكم بمجنون﴾ (النكوير:19-22)... إلى أن قال: "لكنهم علموا أنه^(ص) إنما أراد توثيق العهد بالخلافة وتأكيد النص بها على عليّ خاصة وعلى الأئمة من عترته عامة بصدّه عن ذلك، كما اعترف به الخليفة الثاني في كلام دار بينه وبين ابن عباس وهو عندما قال له: كان من رسول الله في أمره - أي علي^(ع) - ذرو من قول لا يثبت حجة ولا يقطع عذراً، ولقد كان يربح في أمره وقتاً ما، ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه فمنعته من ذلك (شرح النهج ج3 ص97)".

وكان من الشبهات التي أثبتت أنه: على الرغم مما قام به عمر والذين معه كان يمكن للنبي^(ص) أن يؤكّد الأمر بكتابة الكتاب فيكتبه على كل حال. أجاب السيد شرف الدين بالقول في نفس المراجعة ص77: "وإنما عدل عن ذلك لأن كلمتهم تلك التي فاجأوه بها اضطرتّه إلى العدول إذ لم يبق بعدها أثر لكتابة الكتاب سوى الفتنة والاختلاف من بعده في أنه هل هجر فيما كتبه - والعياذ بالله - أو لم يهجر، كما اختلفوا في ذلك وأكثروا اللغط نصب عينيه، فلم يتسن له يومئذ أكثر من قوله لهم: «قوموا» كما سمعت. ولو أصرّ فكتب الكتاب للجوا في قولهم هجر، ولأغل أشياعهم في إثبات هجره والعياذ بالله فسطروا به أساطيرهم وملأوا طواميرهم رداً على ذلك الكتاب وعلى من يحتج به. لهذا اقتضت حكمته البالغة أن يضرب^(ص) عن ذلك الكتاب صفحاً لئلا يفتح هؤلاء المعارضون وأولياؤهم باباً إلى الطعن في النبوة - نعوذ بالله وبه نستجير -، وقد رأى^(ص) أن علياً وأولياءه خاضعون لمضمون ذلك الكتاب سواء عليهم أكتب أم لم يكتب وغيرهم لا يعمل به ولا يعتبره لو كتب، فالحكمة والحال هذه توجب تركه إذ لا أثر له بعد تلك المعارضة سوى الفتنة كما لا يخفى".

وفي المراجعتين 87 و88 بعد ذلك أورد الشيخ البشري رحمه الله بعض الأعدار التي اعتذر فيها بعض العلماء لعمر وأجاب عن ذلك، ثم أضاف السيد شرف الدين لهذه الأجوبة فنوردها هنا باختصار شديد كل واحد مع جوابه.

قالوا في الأعدار أن النبي (ص) عله أراد بكلامه بإحضار الدواة والبياض أو الكتف مجرد اختبارهم فهدى الله عمر لذلك دون غيره من الصحابة لذلك يجب أن تعد ممانعة عمر كرامة من كرامته. وأجاب عن ذلك بأن قول النبي (ص) «لا تضلوا بعده» يأبى ذلك. أضاف السيد شرف الدين أن هذه الواقعة كانت حال احتضار النبي (ص) فالوقت لم يكن وقت اختبار وإنما كان وقت إعدار وإنذار والاحتضار بعيد عن الهزل والمفاكهة وبالذات إذا كان نبياً. وأنه إذا كانت صحته مدة حياته كلها لم يسعها اختبارهم فكيف يسعها وقت احتضاره؟ وأيضاً قال بأن بكاء ابن عباس لهذه الحادثة وعدّها رزية دليل على بطلان هذا الجواب أنها كرامة وموافقة من موافقات عمر لما يريد الله تعالى.

وذكر البشري أيضاً اعتذاراً لهم آخر بأن الأمر لم يكن أمر عزيمة وإيجاب بحيث لا تجوز مراجعته بل كان أمر مشورة وكانوا يراجعونه فيه ولاسيما عمر، وإنه كان يعلم من نفسه أنه موفق للصواب في إدراك المصالح وكان صاحب إلهام من الله تعالى، ولكنه أجاب بأن قوله (ص) «لا تضلوا» يفيد أن الأمر أمر عزيمة وإيجاب وأن قوله بعد ذلك «قوموا» حين لم يمتثلوا أمره دليل آخر على أن الأمر كان للإيجاب لا للمشورة.

ويقول البشري في خصوص نقطة أن المسألة ليست عزيمة وإيجاب: "فإن اعترض البعض بأن هذا الأمر لو كان واجباً ما تركه النبي (ص) بمجرد مخالفتهم كما أنه لم يترك التبليغ بسبب مخالفة الكافرين فنقول بأن الكتابة ربما لم تكن واجبة على النبي (ص) وإنما الأصل في الأمر أنه ما هو الوجوب على المأمور لا على الأمر ولاسيما إن كانت الفائدة تعود إلى المأمور. على أنه لو كان واجباً على النبي (ص) أيضاً فإنه يسقط الوجوب بعدم امتثالهم وقولهم هجر لأنه لم يبق لذلك الكتاب الأثر سوى الفتنة".

وأضاف شرف الدين أنه من غير المعقول أن يظن أحد أن إلهام عمر يومئذ كان أصدق من الوحي الذي نطق به النبي (ص).

واعترضوا بأن عمر أراد التخفيف عن النبي (ص) إشفاقاً عليه من التعب الذي يلحقه من إملاء الكتاب. قال شرف الدين أن ذلك الكتاب ليس فيه تعب على النبي (ص) بل بالعكس هو راحة قلبه وبرد فؤاده وقرّة عينه حيث أن الكتاب فيه أمن أمته من الضلال. وأضاف بأن مخالفتهم لأمره في ذلك ولغتهم ورميهم بكلمة هجر كان أثقل عليه، وأن من يشفق عليه من التعب بإملاء الكتاب كيف يعارضه ويفاجئه بقوله هجر؟!

وأورد البشري اعتذاراً آخر لهم بأنه ربما خشي عمر أن يكتب النبي^(ص) أموراً يعجز عنها الناس فيستحقون العقوبة، فأجاب شرف الدين بأن هذا قول غريب لأنه كيف يخشى من ذلك وأن النبي^(ص) يقول «لا تضلوا بعده»، فهل أن عمر أعرف منه بالعواقب وأشفق منه على أمته؟

وأورد البشري أيضاً اعتذاراً آخر بأن عمر لعله خاف من المنافقين أن يقدحوا في صحة ذلك الكتاب لكونه في حال المرض فيصير سبباً للفتنة فقال: "حسبنا كتاب الله" لقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام:38)، وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة:3). وقد أجاب عنها السيد شرف الدين بالقول بأن الكتاب يقول بأنه أمن من الضلال فكيف سيكون سبباً للفتنة بقدح المنافقين؟ وإذا كان خائفاً من المنافقين أن يقدحوا في صحة الكتاب لماذا بذر لهم بذرة القدح حيث عارض ومانع وقال هجر؟ وأما الآيات الكريمة التي ذكرت فلا تفيد الأمن من الضلال ولا تضمنان الهداية للناس فكيف يجوز ترك السعي في ذلك الكتاب اعتماداً عليهما؟ ولو أن وجود القرآن العزيز موجباً للأمن من الضلال لما وقع في هذه الأمة من الضلال والتفريق ما لا يرجى زواله.

وآخر الأعداء التي ذكرها البشري هي أن عمر كان يعلم أن اجتماعهم على الضلال مما لا يكون أبداً وبسبب ذلك لم يجد أثراً لكتابه وظن أن مراد النبي^(ص) ليس إلا زيادة الاحتياط في الأمر لما جبل عليه من وفور الرحمة، بمعنى أن الأمر لم يكن للأمن الأفراد والجماعة من الضلال وإنما للأمة كلها. وقد أجاب شرف الدين بأن عمر كان يعلم يقيناً أن النبي^(ص) لم يكن خائفاً على أمته أن تجتمع على الضلال لأنه سمعه يقول: «لا تجتمع أمتي على ضلال ولا تجتمع على خطأ» وغير ذلك من أقواله فلا يمكن أن يكون قد فهم ذلك.

وأخيراً كان مما قاله البشري في آخر مراجعة 87 بعد أن أورد الأعداء وأجاب عليها أن "هذه قضية في واقعة كانت منهم على خلاف سيرتهم، كفرطة سبقت، وفتنة ندرت، ولا نعرف وجه الصحة فيها على التفصيل". ولكن شرف الدين أجاب بأنها "لو كانت كما ذكرتم قضية في واقعة كفرطة سبقت وفتنة ندرت لهان الأمر، وإن كانت بمجرد بائقة الدهر وفاقرة الظهر فإننا لله وإنا إليه راجعون".

أما الشيخ المظفر فقد تناول، في كتابه "السقيفة" ص 84، ما حدث يوم الخميس قبل وفاة النبي^(ص) بثلاثة أيام، حيث كان في فراشه وحوله بعض من أصحابه فأمر بأن يأتيه بكتف ودواة، وأورد نص البخاري (رواية 6818): "لما حضر النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال: «هلم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده» قال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله، واختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً لن تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي صلى الله عليه وسلم قال:

«قوموا عني»، قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم".

وأورد نص رواية 2932 في البخاري أيضاً أن ابن عباس قال: "يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم بكى حتى بل دمه الحصى، قلت: يا ابن عباس ما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه فقال: «أئتوني بكتف أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً» فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا: ما له؟ أهجراً؟ استفهموه! فقال: «ذروني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه» فأمرهم بثلاث قال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، والثالثة خير» إما أن سكت عنها وإما أن قالها فنسيتها!"

أما رواية 2825 في البخاري فنصها: "قال ابن عباس: يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم بكى حتى خضب دمه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه يوم الخميس فقال: «أئتوني بكتف أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً» فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم! قال: «دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه» وأوصى عند موته بثلاث: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم» ونسيت الثالثة!"

ونص رواية 4079 في البخاري: "لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده» فقال بعضهم: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلبه الوجد وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول قربوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده ومنهم من يقول غير ذلك، فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قوموا»".

(وأورده البخاري بنصوص متشابهة في روايات أخرى 111 و 4078 و 5237، ومسلم في صحيحه روايات 3089-3091، والإمام أحمد في المسند رواية 1834).

بدلاً من أن يأتوا له بما يكتب لهم هذا الكتاب الذي يضمن للأمة عدم الضلال، (وعندما يقول «لن تضلوا بعده أبداً» أي أبد الدهر، وهذه نعمة كبرى لا نظن أن الأمة خسرت شيئاً كما خسرتها ومن المؤكد أنها هي التي فتحت عليها أبواب الضلالة بأشكالها المختلفة) يقول المؤلف أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب قال بأن "رسول الله قد غلبه الوجد"، وفي رواية أخرى "يهجر - أي يهذي - وعندكم القرآن وحسبنا كتاب الله" فاختلف الحضور فيما بينهم البعض يقول: هاتوا للنبي^(ص) ما يريد والبعض يقول ما يقوله عمر، فما كان من النبي^(ص) إلا

أن قال: «قوموا عني! لا ينبغي عند نبي تنازع أو نزاع»؛ وذكر تعليق ابن عباس أنه قال: "إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله^(ص) وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب".

ويعلق المؤلف على ذلك بأنه من غير المعقول أن يعتقد عمر بأن النبي^(ص) من الممكن أن يهذي، مشيراً إلى أنه لم يعتقد بأن أبا بكر كان يهذي عندما أوصى بالخلافة له هو ولاسيما وأنه كان قد أغمي عليه أثناء ما كان عثمان يكتب ما يريد أبو بكر. وبالتالي فإن الواضح أن عمر فهم ما كان يريد النبي^(ص) لأنه عندما قال «كتاباً لن تضلوا بعده أبداً» ربط بين هذه الكلمة وبين الكلمة المطابقة لها التي في الحديث الشهير بحديث الثقلين «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي» فأراد منع النبي^(ص) من ذلك. وذكر المؤلف بعض ما كان من محاوره بين عمر وابن عباس التي يثبت فيها عمر أن "قريش كرهت أن تجتمع في بني هاشم النبوة والخلافة" إلى آخر ما يوضح بأنه كان يريد منع النبي^(ص) من كتابة الكتاب.

(أقول: سبحان الله الذي أوقع القوم فيما اتهموا به نبيهم^(ص)، فأغمي على أبي بكر وهو في أثناء إملائه نص الاستخلاف ولم يذكر اسم عمر، فقام الكاتب وهو عثمان بن عفان بكتابة اسم عمر - ولكن عمر أمضى الكتاب وقبل به لأن فيه استخلافه هو في حين منع النبي^(ص) من كتابة كتاب الاستخلاف لأن فيه استخلاف علي^(ع)، وشتان ما بين الكتابين: كتاب من نبي معصوم يؤمن الأمة الإسلامية برمتها من الضلال أبد الدهر، ما يعني انتشار الإسلام في جميع أنحاء العالم وما يعني قيادة الأمة أبد الدهر، وكتاب آخر من خليفة غير معصوم يستخلف رجلاً آخر غير معصوم حكم بعد ذلك على خلافة الذي استخلفه أنها كانت فلتة!)

إلا أن النقطة الأساسية هنا هي مرجعية النبي^(ص) في كل لحظة من حياته الشريفة. فإن الله تعالى يقول: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾، وعليه:

أولاً، أنه مهما نزل في كتاب الله تعالى فإنه لا يغني عن السنة النبوية إذا رويت عن النبي^(ص) وذلك لأنه^(ص) ما كان ليقول قولاً ولا ليفعل فعلاً ولا ليقرر تقريراً إلا لحاجة، سواء لتوضيح الكتاب المجمل أو لتأكيد، ما يجعل أمره^(ص) بأن يأتوه بدواة وكتف ليكتب الكتاب محاولة لكتابة السنة الميمنة للقرآن، فلم يعد هناك معنى لقول القائل: "حسبنا كتاب الله"؛

ثانياً أنه طالما أن هناك سنة نبوية يمكن أن تخرج من النبي^(ص) في أية لحظة من حياته الشريفة حتى آخر رمق له في الدنيا، وطالما اتفق المسلمون على أنه^(ص) ﴿لا ينطق عن الهوى﴾، إذا امتنع منعاً باتاً أن يتعرض لما يمكن أن يؤثر على بيان السنة، ومنه الهذيان أو الهجر أو غلب عليه الوجع.

(2) محاولة النبي^(ص) إفراغ المدينة من المنافسين والرافضين

وذلك عن طريق الأمر بحشد جيش يضم جل المهاجرين والأنصار، ليرسلهم إلى مؤتة شمال الجزيرة العربية (جنوب الأردن اليوم) حيث استشهد قادة الجيش المسلم جعفر بن أبي طالب (ع) وزيد بن حارثة (رض) وعبد الله بن رواحة (رض) ومسلمون آخرون (رووا أنهم إثننا عشر رجلاً، وهو رقم عجيب إذ كيف تدور معركة أياماً ثم يجسر جيش قوامه ثلاثة آلاف رجل إثننا عشر رجلاً فقط ولاسيما وأن الجيش المعادي قوامه مائتي ألف؟! ولكن هذه حال الأرقام العجيبة عند المؤرخين)، وأمر النبي (ص) على الجيش أسامة بن زيد بن حارثة، وهو لما يبلغ العشرين من العمر، وأمره بالخروج إلى مؤتة... ولكن لم يحصل ما أراده النبي (ص)، أولاً لأن القوم تعمدوا الإبطاء وعدم الخروج عن طريق إثارة ضجة ضد القائد حيث طعنوا في صغر سنه وفي قدراته العسكرية، وثانياً استمروا بالتباطؤ بعد تأكيد النبي (ص) لياقة أسامة للقيادة وذلك حتى وفاته (ص)، ما جعل الأمر بيد الخليفة الذي بويح في السقيفة، فقام بإرسال الجيش بعدما استشار الصحابة (وكان رأي البعض منهم عدم إرساله على الرغم من أوامر النبي (ص) ورأي الآخريين الذي مال إليه أبو بكر هو إرساله) ولكن توقف عن إرسال جميع الذين حشدتهم النبي (ص) في الجيش ولاسيما من يعتمد عليهم في ترسيخ خلافته التي بدأت تواء.

في المراجعة 90 من كتاب "المراجعات" ذكر السيد شرف الدين طعنهم في تأمير أسامة وكيف أن النبي (ص) خرج معصب الرأس محمواً، وذلك يوم السبت قبل وفاته بيومين، وصعد المنبر وأكد على أن أسامة خليف بالإمارة وحضهم على التعجيل بذلك، ولما ثقل في مرضه جعل يقول: «جهّزوا جيش أسامة، أنفذوا جيش أسامة، أرسلوا بعث أسامة»، فلما كان يوم الإثنين 12 ربيع الأول دخل أسامة من معسكره على النبي (ص) فأمره بالسير قائلاً: «أغدُ على بركة الله تعالى». فخرج إلى المعسكر ولكنه عاد ومعه عمر وأبو عبيدة فتوفي النبي (ص) في ذلك اليوم فرجع الجيش إلى المدينة. ثم عزموا على أن يلغوا البعث تماماً وكلموا أبا بكر في ذلك بعد أن بويح للخلافة وأصروا عليه، هذا مع ما رأوه وسمعوه من اهتمام النبي (ص) وحضه الشديد والنصوص المتوالية على إنفاذ البعث والإسراع به حيث عبأه بنفسه وعقد اللواء بيده، ولولا الخليفة أبو بكر لأجمعوا يومئذ على رد البعث وحلّ اللواء ولكنه رفض ذلك، فلما رأوا أنه عازم على إرسال البعث جاءه عمر يتلمس منه بلسان الأنصار أن يعزل أسامة ويولي غيره. هذا ولم تمض أيام على غضب النبي (ص) وانزعاجه من طعنهم في تأمير أسامة. لكن أبا بكر رفض أن يجيبهم إلى طلبهم وأخذ بلحية عمر فقال: "تكلنتك أمك وعدمتك يا ابن الخطاب، إستعمله رسول الله (ص) وتأمرنى أن أنزعه!" فسيروا الجيش وخرج أسامة في ثلاثة آلاف مقاتل بعد أن تخلف عن الجيش جماعة ممن عبأهم رسول الله (ص) وقال، كما في الملل والنحل للشهرستاني: «جهّزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه» (مصادر هذا الحديث ما يخص بعث أسامة والسيارة الحلبية والدحلانية وفي تاريخ الطبري أحداث سنة 11 من تاريخه).

أجاب البشري في المراجعة 91 بعدها بما ذكر من الأعدار على ما فعلوه من الإبطاء والاعتراض وغير ذلك بأن النبي^(ص) كان مريضاً وثقل " فلم تسمح نفوسهم بفراقه وهو على تلك الحال، فكانوا ينتظرون أما أن تقرّ عيونهم بصحته أو أن يتشرفوا بتجهيزه".

وقال أيضاً فيما يخص طعنهم بتأمير أسامة أن ذلك بسبب صغر سنّه " وهو بين كهول وشيوخ، ونفوس الكهول والشيوخ تأبى مجبليتها أن تنقاد إلى الأحداث وتنفر بطبعها من النزول على حكم الشبان وبالتالي فإن هذا كان على مقتضى الطبع البشري".

أجابه السيد شرف الدين في المراجعة 92 بعدها بالقول بأنه: " إن كان ذلك كذلك فلم لم تقولوا هذا بعينه فيمن لم يتعبدوا بنصوص الغدير المقتضية لتأمير علي وهو شاب على كهول الصحابة وشيوخهم، لأنهم بحكم الضرورة من أخبارهم قد استحدثوا سنّه يوم مات رسول الله^(ص) كما استحدثوا سن أسامة يوم ولّاه^(ص) في إمارة السريّة، وشتان بين الخلافة وإمارة السريّة، فإذا أبت نفوسهم مجبليتها أن تنقاد للحدث - أي صغير السن - في سرية واحدة، فهي أولى بأن تأبى أن تنقاد للحدث مدة حياته في جميع الشؤون الدنيوية والأخرية".

ولكنه أردف قائلاً: " على أن ما ذكرتموه من أن نفوس الشيوخ والكهول تنفر بطبعها من الاتقياد للأحداث ممنوع، إن كان مرادكم الاطلاق في هذا الحكم لأن نفوس المؤمنين من الشيوخ الكاملين في إيمانهم لا تنفر من طاعة الله ورسوله في الاتقياد للأحداث ولا في غيره من سائر الأشياء ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ (النساء:65)".

أما بخصوص طلبهم عزل أسامة بعد وفاة النبي^(ص) فإن البشري ذكر اعتذار بعض العلماء بأنهم " ربما جوزوا أن يوافقهم الصديق على رجحان عزله لاقتضاء المصلحة بحسب نظرهم"، ولكنه أردف بالقول: "والإنصاف أني لا أعرف وجهاً يقبله العقل في طلبهم عزله بعد غضب النبي في طعنهم في تأميره، وخروجه بسبب ذلك محمواً معصباً مدثراً، وتنديده بهم في خطبته تلك على المنبر".

وأما بخصوص ما نقله السيد شرف الدين عن الشهرستاني في كتابه الملل والنحل من قول النبي: «جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه» فإن الشيخ البشري رحمه الله قال بأن هذه الرواية مرسلّة غير مسندة وأن الحلبي والدحلاني قالوا في سيرتيهما أنه لم يرد فيه حديث أصلاً. فأجابه السيد شرف الدين على ذلك بأن هذه الرواية جاءت في حديث مسند أخرجه أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة وذكر الحديث بسنده في ذلك، وذكر أن جماعة من المؤرخين نقلوه منهم العلامة ابن أبي الحديد في المجلد الثاني من شرح نهج البلاغة.

أما الشيخ المظفر فقد ذكر بعث أسامة بن زيد في كتابه "السقيفة ص 76 مشيراً إلى جوانب هامة، قال: "على الرغم من أن النبي^(ص) عرف بأن الفتن قد بدأت تطبق على أمته، كما في حديث أبي مويهبة، وكما في حديث

آخر أنه رأى مواقع الفتن خلال بيوت المدينة كمواقع القطر كما في صحيح مسلم ج8 ص168، وعلى الرغم من وجود المناقنين والقبائل العربية التي لم تدخل في الإسلام ناهيك عن خارج الجزيرة العربية، وإضافة إلى من بدؤوا يدعون النبوة، على الرغم من ذلك كله إذا به يهيه لبعث لقتال يجعل فيه وجهاء وشيوخ المهاجرين والأنصار كأبي بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف وأبي عبيدة وسعد بن أبي وقاص وأسيد بن حضير وبشير بن سعد وذلك لقتال أهل أبنى، التي هي في جنوب بلاد الشام أو الأردن حالياً حيث كانوا من الذين قاتلوا في تبوك في وقعة مؤتة التي استشهد فيها زيد بن حارثة أبو أسامة بن زيد وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن الرواحة ومن معهم من المسلمين، يجعل كل هؤلاء في هذا الجيش على الرغم من حاجة المدينة الشديدة إليه بعد رحيله القريب جداً، وإذا به أيضاً يسند لواء هذا الجيش إلى أسامة بن زيد الذي لم يتجاوز العشرين من عمره".

إضافة إلى تنبيهه إلى أن هذا الفتى الشاب الصغير يؤمّر على شيوخ المسلمين من المهاجرين والأنصار، وهو شاب لم يتجاوز العشرين من عمره ولم تسند له أي مهمة من هذا النوع من قبل ويرسله إلى موقع بعيد عن العاصمة الإسلامية، فإن نبه إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي الطرف الدقيق الذي تمر به الدولة الإسلامية الوليدة، بل الدين الإسلامي برمته، ما يعني أن الغاية المتوخاة من هذا البعث أهم بكثير من جميع الأخطار المحتملة.

ثم يذكر إبطاءهم وتوقفهم خارج المدينة وإطلاقهم شائعات ضد قدرات إسامة بن زيد حتى يغضب النبي (ص) فيخرج إليهم ويقول: «إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل! وأيم الله إن كان خليفاً للإمارة وإن ابنه من بعده خليق للإمارة» (صحيح البخاري ج4 ص213 و ج5 ص145 و ج8 ص117، وفضائل الصحابة للنسائي ص25، وطبقات ابن سعد ج2 ص250، وتاريخ دمشق ج19 ص363، وغيرهم).

فيخلص إلى ضرورة وجود أمر عظيم يحلّ هذا اللغز أو هذه المفارقات التي لا يمكن أن يقع فيها النبي (ص)، والتي وضع المؤلف له تفسيراً بما يلي:

أولاً: أن يهيه المسلمين لقبول قاعدة الكفاية في ولاية أمورهم من ناحية عملية، بمعنى أنه إذا كان خليفاً للإمارة فلا يهم بعد ذلك إذا كان صغير السن، وبالتالي فإن هذا هو تهيئة لهم على قبول خلافة علي بن أبي طالب (ع) بعده حيث كان ذلك الوقت في بداية الثلاثينيات من عمره.

وثانياً: أن يجعل المدينة خالية ممن يطمع في الخلافة حيث يكونون في عداد جنود ذلك الجيش بعيدين عن المدينة فعندما تحين ساعة وفاته (ص) - أرواحنا فداه - يتسلم أمير المؤمنين (ع) الأمر دون مشاكل.

وثالثاً: أن يقيم الحجة على الطامعين في الخلافة وللناس بأن من يكون مأموراً طائعاً لشاب يافع ولا يصلح لإمارة غزوة مؤقتة كيف يصلح لذلك الأمر العظيم وهو ولاية أمور جميع المسلمين العامة وهي في مقام النبوة وصاحبها أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

فيخلص بأن بعث أسامة يمكن أن يفسر بأنه تدبير لإتمام أمر علي بن أبي طالب بمقتضى الظروف المحيطة به من تقدم النص على علي^(ع) وقرب أجل النبي^(ص) وعلمه بأن هناك من لا يريد ولاية علي^(ع). فهذا كان تدبيراً لإخلاء الجو للبيعة.

(ثالثاً) بيعة أبي بكر في السقيفة

لا أظن أن أكثر من 1% من أهل السنة قد سمع، مجرد سماع، بشيء اسمه بيعة السقيفة! فهذه من الأمور التي تم كتمانها عن العامة كتماناً شديداً فلا يعرف عنها إلا العلماء وقليل من الباحثين، وحتى هؤلاء العلماء فإن أكثرهم - فيما أحسب - لا يعرف تفاصيلها، فإن عرف فبدون تحليل أو نظر أو مجرد التفكير في مفارقاتها الكثيرة. لذا، ليس مستغرباً القول أني لم أكن أعرف عن السقيفة شيئاً لا من قريب ولا من بعيد؛ ما أعرفه أن أبا بكر الصديق هو الخليفة الأول لأن المسلمين بايعوه بعد وفاة النبي^(ص)، وهو شيء لم يكن مستغرباً، بل لو لم يحصل لكان مستغرباً، لأنه صديقه وصاحبه في الغار وأبو زوجته المفضلة وأفضل الصحابة على الإطلاق. وحتى لو فتح باب البحث - وهو مغلق عادة - فإنه لن ينال من هذه الثوابت: صديق وثاني اثنين إذ هما في الغار ووالد عائشة الزوجة المفضلة وأفضل الصحابة، بغض النظر عن معنى تلك الآية وحقيقة تفضيل الزوجة أو موافق الزوجة أو فضائل غيره كعمر وعمار وسلمان وحذيفة وعلي^(ع).

ثم قرأت عن بيعة السقيفة وكيف تمت البيعة للصديق بشكل مذهل حقاً: ثلاثة رجال يستطيعون قلب الطاولة على جماعة كثيرة من الرجال هي صاحبة البلد وهي صاحبة الشوكة، ويصل الأمر إلى دعوة هؤلاء بقتل زعيم الجماعة، ويتم الأمر بسرعة مذهلة، بيعة لخلافة نبي هؤلاء جميعاً في الوقت الذي لم يجهز ذلك النبي بعد للغسل والتكفين والصلاة والدفن! أما أهل النبي نفسه فضرب بهم وبحقوقهم ومشاعرهم عرض الحائط، بغض النظر عن النصوص عليهم في الخلافة والذي كنت أطلع عليها باستمرار بمواكبة التعرف على تلك الحادثة.

أدناه خلاصة لما وقع في السقيفة حسبما جاء في كتابي "السقيفة" للشيخ المظفر و "النص والاجتهاد" للسيد شرف الدين. أما الكتاب الأول فمخصص لتلك الحادثة، الوقائع والتحليلات، وأما الثاني فجاء ببيعة السقيفة كأحد الموارد على عدم التزام الصحابة الكبار بالنصوص الشرعية.

موقف عمر من موت النبي^(ص)

روى الشيخ المظفر (السقيفة ص111) أن عمر بن الخطاب اتخذ موقفاً غريباً بعيد إعلان وفاة النبي^(ص)، حيث خرج على الناس مهدداً بأنه إذا سمع رجلاً يقول مات رسول الله فإنه سيضربه بالسيف، وفسر لهم ما جرى بأن النبي^(ص) ذهب كما ذهب موسى^(ع) للقاء ربه! وطبعاً أشار إلى أن عمر لا يمكن أن يكون قد ظن ذلك بالفعل

وإنما كان ينتظر قدوم أبي بكر من العوالي حيث كان في بيته، والذي يثبت أنه رجع عن قوله وأظهر تصديقه بموت النبي^(ص) بمجرد أن جاء أبو بكر وكشف عن وجه النبي وخرج وقال قولته الشهيرة "من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت" فصار الناس يقولون ما قال أبو بكر وإذا بعمر يسقط إلى الأرض ويقول: "كأنني لم أسمع هذه الآية من القرآن" التي هي آية ﴿أَفَئِنَّ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾!

ورد المؤلف على من عدّ تصرف عمر هذا حجة عليه بأنه لا يصلح للإمامة في الأمة كونه مجهول مثل هذا الأمر الواضح أو لغير ذلك من الأمور بأنه في الواقع كان تصرفاً ذكياً لكي ينتظر أبا بكر ويبدءان بالتصرف حيال الأمر. (أقول: كيف يمكن أن يجهل عمر ذلك، وما علاقة ذهاب موسى (ع) إلى جبل الطور وغيباه الفعلي عن قومه وبين رؤية عمر للنبي^(ص) أمامه ممدداً ميتاً - أرواحنا فداه - بحيث لا يمكن أن يظن ذلك الظن إلا إذا ظن أن روحه خرجت من جسده مؤقتاً، وهذا لا يمكن أن يكون حصل لعمر).

اجتماع السقيفة

ذكر المؤلف ما كان من قدوم صحابيين من الأنصار هما معن بن عدي وعويم ابن ساعدة، يحذران عمر وأبا بكر بأن يذهبا إلى السقيفة لأن الأنصار اجتمعوا هناك، لأن هذين الأنصارين كانا من الأوس وكان بينهما وبين سعد بن عبادة الخزرجي (الذي اجتمع الأنصار في السقيفة لمبايعته) مشكلة قديمة فكان هذا تسريعاً في عمل حزب المهاجرين للتدبير لأمرهم بعد أن أخذ الأنصار المبادرة في اجتماعم ذلك. كان سعد بن عبادة مريضاً وكان جالساً وابنه قيس يكرر ما يقول أبوه بصوت عال ليستمع المجتمعون، فكان أن دعى إلى أن يباعدوا رجلاً منهم خليفة للنبي^(ص) قائلاً لهم: "يا معشر الأنصار، إن لكم سابقة في الدين، وفضيلة في الإسلام ليست لقبيلة من العرب، إن محمداً لبث بضع عشرة سنة في قومه يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلع الأوثان، فما آمن به من قومه إلا رجال قليل، والله ما كانوا يقدرون على أن يمنعوا رسوله ولا أن يعزوا دينه ولا أن يدفعوا عن أنفسهم فيما عموا به، حتى إذا أراد بكم الفضيلة ساق إليكم الكرامة وخصكم بالنعمة، ورزقكم الإيمان به ورسوله، والمنع له ولأصحابه، والإعزاز له ولدينه والجهاد لأعدائه، فكنتم أشد الناس على عدوه من غيركم حتى استقامت العرب لأمر الله طوعاً وكرهاً، وأعطى البعيد المقادة صاغراً داخراً، وحتى أثنى الله لرسوله بكم الأرض، ودانت بأسيافكم له العرب، وتوفاه الله إليه وهو عنكم راض وبكم قرير العين. إستبدوا بهذا الأمر دون الناس، فإنه لكم دون الناس!" فوافقوه على الرأي وعلى توليته هو. ولكن بعضهم اقترح إذا رفض المهاجرون بيعة سعد أن يقولوا لهم: "منا أمير ومنكم أمير"، فقال سعد بن عبادة: "هذا أول الوهن!"

موقف أبي بكر الحصيف في السقيفة

وتناول المؤلف (السقيفة ص128) ما سماه "موقف أبي بكر الحصيف في السقيفة" من خلال خطبته وحلّل كلماتها ليبين كيف تصرف أبو بكر تصرفاً حقيقياً ذكياً وهو شيء وصفه عمر بقوله: "ما من شيء كنت زورته في الطريق إلا أتى به أو بأحسن منه".

قال لهم: "وأنتم يا معشر الأنصار من لا يُنكر فضلكم في الدين ولا سابقتمكم العظيمة في الإسلام. رضيكم الله أنصاراً لدينه ورسوله وجعل إليكم هجرته، وفيكم جلة أزواجه وأصحابه، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء" (الطبري ج3 ص280).

ألفت إلى أنه (1) أطفأ عواطفهم المتأججة ضد المهاجرين وأشبع نفوسهم بالفخر حيث أقرّ وأعلن بفضلهم وجهادهم ونصرتهم (2) ولكنهم أخطأوا بأن ذلك يعطيهم حق الإمارة، فبدلاً من أن يصرح باتهامهم بالخطأ في ذلك قال قولاً بليغاً وهو "ليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم فنحن الأمراء وأنتم الوزراء"، وهذا فيه تنبيه إلى خطئهم في أن يكونوا هم الأمراء حيث أن المهاجرين الأولين هم أعلى منهم (3) وهو اختيار منه لتفضيل المهاجرين الأولين عليهم، أي الأولين بالخصوص لكي يثبت لهم استحقاق الخلافة على الأنصار. هذه الكلمة، كلمة "الأوليين"، أبعدهم بها عن شعور الخصومة الموجودة للمهاجرين بشكل عام فإن المهاجرين الأولين سبقوا الأنصار إلى الإسلام وبالتالي بدأت مسيرتهم الإسلامية قبل أن يدخل الأنصار في الإسلام أصلاً (4) أما الكلمة الثانية فهي كلمة "عندنا" عندما قال: "فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا" وبها رفع نفسه هو عن مقام المنازع لهم بل أصبح حكماً بين الأنصار والمهاجرين وبهذا أعطى لنفسه منزلة أعلى من منزلة الخصم الذي هم فيه، وبذلك سيساهم هذا في أن يجعله محولاً بأن يمثل المهاجرين في النقاش.

نقاش المهاجرين والأنصار في السقيفة

هنا (السقيفة ص133) ذكر الكلام الذي نقلته الروايات بين حزب المهاجرين هناك وهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة وحزب الأنصار المجتمع في السقيفة وكيف تصاعد إلى درجة التحريض على القتل. فإن الحباب بن المنذر عندما قال للأنصار أن "املكوا عليكم أمركم" عندها رد عليه عمر بن الخطاب بالقول: "هيهات لا يجتمع اثنان في قرن! والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم، ولكن العرب لا تمتنع أن تولي أمرها من كانت النبوة فيهم وولي أمورهم منهم؛ ولنا بذلك على من أبي من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين؛ من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل بباطل أو متجانف بإثم أو متورط في هلكة" (شرح نهج البلاغة ج6 ص9، وتاريخ الطبري ج2 ص457، والإمامة والسياسة ج1 ص15).

قال بأن عمر، وإن كان لم يرفع نفسه عليهم كما فعل أبو بكر وإنما ظهر بمظهر الخصم المدعي لحق الإمارة، ولكنه ثبت بأن الأمر لقريش وإن كان لم يقل أنه لشخص معين من قريش، وهو الأمر الذي وصفه علي^(ع) بالقول: «إحتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة» (نهج البلاغة ج1 مقالة 67).

فتساعد النقاش فإذا بالحباب يقول للأنصار يجرضهم ألا يسمعوا لعمر فقال: "إملكوا عليكم أمركم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم ما سألتموهم فاجلوهم عن هذه البلاد وتولوا عنهم هذه الأمور فأنتم والله أحق بهذا الأمر منهم فإنه بأسيا فكم دان لهذا الدين من دان ممن لم يكن يدين؛ أنا جديله المحكك وعذيقها المرجب (مسند أحمد ج1 ص56، وصحيح البخاري ج8 ص27، وغيرهما من المحدثين)، أنا شبل في عرينة الأسد؛ أما والله لو شئتم لنعيدنها جذعة (شرح نهج البلاغة ج2 ص38)، والله لا يرد أحد عليّ ما أقول إلا حطمت أنفه بالسيف!" (شرح نهج البلاغة ج6 ص9).

علق المؤلف بأن هذه عصبية جاهلية وسوء قصد ظاهر مما حدا بعمر يقول له: "إذا يقتلك الله"، وهي النفاتة ذكية إذ أنه جعل القتل الذي يستحقه الحباب على قوله من الله تعالى وليس من الناس، فردّ عليه حباب: "بل إياك يقتل!"

وأشار إلى نقطة ضعف في جبهة الأنصار وهي بشير بن سعد الذي هو ابن عم سعد بن عبادة الخزرجي ولكنه بسبب التنافس مع بني عمه خاطب الأنصار ليقول لهم: "ما ينبغي لنا أن نستطيل على الناس بذلك... ألا إن محمداً من قريش وقومه أحق به وأولى". ثم تابع بالقول: "وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر (شرح نهج البلاغة ج2 ص39) أبداً فاتقوا الله ولا تخالفوهم (الكامل لابن الأثير ج2 ص329) ولا تنازعوهم" (شرح نهج البلاغة ج6 ص10، وتاريخ الطبري ج2 ص458، والإمامة والسياسة ج1 ص16) وهكذا فإن هذا التصريح في إطار الشعور الديني في قبالة الآخرين ولكن الحباب فسره بالحسد فقال له: "أنفستَ على ابن عمك الإمارة" (شرح نهج البلاغة ج2 ص39)، فقال بشير: "لا والله، ولكن كرهت أن أنازع قوماً حقاً جعله الله لهم" (تاريخ الطبري ج2 ص458، والكامل ج2 ص330).

تحليل موقف الأنصار

حلل المظفر (السقيفة ص96) الموقف اللافت للأنصار الذين اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة، التي هي مكان اجتماعهم المعتاد منذ ما قبل الإسلام، ليختاروا أميراً عليهم أو خليفة للنبي^(ص)، لأن هذا الأمر أثير رداً على ما تقول به الشيعة من النص على علي^(ع) بأنه ليس فقط قريش هي التي قامت بما قامت به في السقيفة وما بعد ذلك من صرف الأمر عن أهل البيت^(ع) وإنما الأنصار أنفسهم أرادوا أن يبايعوا منهم، وبالتالي فكيف يجتمع هذان الطرفان على ضرب النص على علي^(ع) عرض الحائط؟

يلخص المؤلف موقف الأنصار بما يلي: بأنهم وجدوا لأنفسهم حقاً في الإمرة كونهم هم الذين نصرُوا وآووا يوم أن سدّت الأبواب بوجه النبي^(ص) سواء في مكة أو في غيرها فكانوا الأنصار كما سماهم النبي^(ص) (بل كما سماهم القرآن ﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا﴾ وكما سمّتهم الزهراء^(ع) بحضنة الإسلام وأعضاء الملة).

الأمر الثاني هي أنهم يعرفون أنهم قد ضرب النبي^(ص) بهم قريشاً حتى خضعوا للإسلام فدانت بأسيافهم العرب فكانوا يعرفون بأن هذا خلف أحقاداً في نفوس قريش ومن لفّ لفّها فكانوا يجشون من أن يأتي اليوم الذي يتغلب فيه هؤلاء على الأمر فينتقموا منهم، ولاسيما وقد سمعوا النبي^(ص) يقول لهم: «ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض» (مسند أحمد ج3 ص57 و ج4 ص351، وصحيح البخاري ج4 ص225 و ج5 ص104، وصحيح مسلم ج3 ص109 و ج6 ص19، وسنن النسائي ج8 ص224، وغيرها كمصنف ابن أبي شيبة وصحيح ابن حبان ومعجم الطبراني ومسند أبي يعلى وكنز العمال وغيرهم من المحدثين، وتاريخ دمشق ج9 ص74 وغيره من المؤرخين). بل ما قاله الحباب بن المنذر في السقيفة: "ولكننا نخاف أن يليها بعدكم من قتلنا أبناءهم وآباءهم وإخوانهم"، وهذا القول الذي قاله في النقاش مع أبي بكر، وهو شيء، كما يقول المؤلف، وقع بعد ذلك بحوالي الخمسين سنة من بني أمية وما كان منهم من استباحة المدينة في وقعة الحرّة.

الأمر الثالث هو أنه إذا كان صاحب الأمر علي بن أبي طالب قد رأوا كيف حسدته العرب وتآمرت عليه ويعرفون حقدّها عليه أكثر من أي شخص آخر (بسبب فعل سيفه فيهم وبسبب قربه من النبي^(ص)) فهذه الحالة لا يرون إثماً كبيراً في أن يسعوا لمنصب الخلافة طالما هي قد ذهبت وخرجت عن المكان الذي نص عليه النبي^(ص). وأشار إلى أن ما يقوي ذلك أنهم لما يسوا من الوصول إلى ما يريدون ورأوا أن محاولتهم فشلت وخرج الأمر من أيديهم قال كلهم أو بعضهم: "لا نبايع إلا علياً" (الطبري ج3 ص198 وابن الأثير ج2 ص152 وغيرهما).

هذه الأسباب تقبل لتفسير هذا الإسراع من الأنصار إلى السقيفة لتدبير الأمر لهم. ولكنه قام أيضاً بتحليل نفسية الأنصار وكيف أنهم لم يكونوا بتلك القوة وذلك الإصرار المطلوب لمثل هذا، وذلك بتناول أقوالهم، بل وتنازلهم عن الأمر حتى قبل أن يأتي أبو بكر وجماعته حيث قالوا: "فإن أباي هؤلاء فمنكم أمير ومنهم أمير" فتنازلوا عن نصف الأمر حتى قبل أن يأتوا، وهو ما دعا سعد بن عباد للقول: "هذا أول الوهن" (شرح نهج البلاغة ج6 ص6، وتاريخ الطبري ج2 ص456).

وأيضاً أشار إلى ما كان من التنافس بين الأوس والخزرج الذي استمر كامناً في النفوس بعد الإسلام خصوصاً وأنهم لم يغادروا هذا التنافس الجاهلي إلا منذ عشر سنين أو تزيد قليلاً فكان أن ظهرت الخشية من بعض

الأوسيين من أن تنجح الخزرج في بيعة سعد بن عبادة فيكون لهم الفخر أو الأمر على الأوس، وهو شيء استطاع أن يستخدمه حزب المهاجرين خير استخدام فخرج من الأوس البعض.

وهكذا اجتمعت جميع هذه العوامل عند الأنصار للوقوف ذلك الموقف المخالف لأوامر النبي^(ص) في عدم التنازع في الخلافة (على ما أكده قول عبادة بن الصامت في بيعة العقبة: "بايعنا رسول الله على السمع والطاعة، في المنشط والمكره، وأن لا تنازع الأمر أهله"، رواه ابن قدامة في المغني وغيره)، وفي ضرب النصوص على علي^(ع) عرض الحائط، تلك النصوص التي ذكرناها في فصول متقدمة.

مبايعة أبي بكر

أما كيف تمت بيعة أبي بكر نفسه فقد ذكر المؤلف (السقيفة ص137) كيف أن أبا بكر بعد هذه المحاججات وهذا الكلام بين الأنصار إذا به يعرض على الناس للبيعة إما عمر ابن الخطاب أو أبا عبيدة الجراح (مسند ج1 ص56، وصحيح البخاري ج8 ص27، وسنن البيهقي ج8 ص142، والاستيعاب ج4 ص1709، وتاريخ دمشق ج30 ص279، وغيرهم)، ولكن عمر قال: "لا والله لا نتولى الأمر عليك، أبسط يدك (يا أبا بكر) لأبايعك" (مسند أحمد ج1 ص56، وصحيح البخاري ج8 ص27، وغيرهما) وأخذ بيد أبي بكر وبايعه أي لم يعط فرصة للكلام أو الرد أو الاحتجاج؛ وفعل مثل ذلك أبو عبيدة.

بعد ذلك كان هناك حاجة أن يبايع من الأنصار فقام أسيد بن حضير وبدأت الكفة تميل لحزب أبي بكر. أما الحباب فإنه حمل سيفه فضرب عمر يده وأخذ منه السيف فجعل الحباب يضرب بثوبه وجوه الناس ولكنه لم يستطع أن يغير شيئاً (الإمامة والسياسة ج1 ص16).

إهمال أهل البيت (ع)

بخصوص نزاع الأصحاب المهاجرين الثلاثة والأنصار المجتمعين في السقيفة دون إخبار أهل البيت (ع) الذين كانوا يجهزون سيدهم ونبيهم^(ص)، في إهمال واضح لهم، قال السيد شرف الدين (النص والاجتهاد ص79): "فلو فرض أن لا نص بالخلافة على أحد من آل محمد^(ص) وفرض كونهم مع هذا غير مبرزين في حسب أو نسب أو أخلاق أو جهاد أو علم أو عمل أو إيمان أو إخلاص ولم يكن لهم السبق في مضامير كل فضل، بل كانوا كسائر الصحابة، فهل كان من مانع شرعي أو عقلي أو عرفي يمنع من تأجيل عقد البيعة إلى فراغهم من تجهيزهم رسول الله^(ص) ولو بأن يوكل حفظ الأمن إلى القيادة العسكرية مؤقتاً حتى يستتب أمر الخلافة؟

أليس هذا المقدار من التريث كان أرفق بأولئك المفجوعين وهم وديعة النبي^(ص) لديهم وبقيته فيهم، وقد قال الله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (براءة:128)...

أليس حق هذا الرسول - الذي يعزّ عليه عنتُ الأمة ويجرّص على سعادتها وهو الرؤوف بها الرحيم لها - ألاّ تُعنّت عترته فلا تفاجأ بمثل ما فوجئت به والجرح لما يندمل والنبي لما يقبر؟! "

ثم قال: "ولكن القوم صمّموا على صرف الخلافة عن آل محمد^(ص) مهما كلفهم الأمر، فخافوا من التزيت أن يفضي بهم إلى خلاف ما صمّموا عليه، فإن آل محمد إذا حضروا المشورة ظهرت حجّتهم وعلت كلمتهم، فبادر القوم بعقد البيعة واغتنموا اشتغال الهاشميين برزيتهم، وانتهزوا انصرافهم بكلهم إلى واجبههم بتجهيز جنازتهم المفداة. وأعان أولئك على ما دبروه دهشة المسلمين وذعرهم وتزلزل أقدامهم، واجتماع أكثر الأنصار في السقيفة يرشحون سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج... " إلى آخر كلامه.

محاولة إجبار علي (ع) والزبير على البيعة

وذكر إخراج أمير المؤمنين للبيعة بالإكراه وذكر رواية الجوهري في كتاب السقيفة (شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد مجلد 2 ص 17) القول عن الشعبي حديثاً قال فيه: "فانطلق عمر وخالد بن الوليد إلى بيت فاطمة، فدخل عمر ووقف خالد على الباب، فقال عمر للزبير: ما هذا السيف؟ قال: أعددته لأبايع علياً. قال: وكان في البيت ناس كثير منهم المقداد وجمهور الهاشميين، فاخطف عمر السيف وضرب به صخرة في البيت فكسره، ثم أخرج الزبير إلى خالد ومن معه وكان معه جمع كثير أرسلهم أبو بكر رداً لعمر وخالد. ثم قال عمر لعلي: قم فبايع، فتلكأ واحتبس، فأخذ بيده فقال: قم، فأبى، فحملوه ودفعوه إلى خالد كما دفعوا الزبير، وساقهما عمر ومن معه من الرجال سوقاً عنيفاً. واجتمع الناس ينظرون وامتألت شوارع المدينة بالرجال، فلما رأّت فاطمة ما صنع عمر صرخت وولولت واجتمع معها نساء كثير من الهاشميات وغيرهن، فخرجت إلى باب حجرتها ونادت: «يا أبا بكر ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله، والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله»."

موقف الهاشميين

وذكر ما كان من أقوال علي^(ع) وبعض الهاشميين، من ذلك مخاطبة علي^(ع) لأبي بكر بالقول:

فإن كُنْتَ بِالْقُرْبَى حَجَجْتَ خَصِيمَهُمْ فَعَيْرُكَ أَوْلَى بِالنَّبِيِّ وَأَقْرَبُ
وَإِنْ كُنْتَ بِالشُّورَى مَلَكَتْ أُمُورَهُمْ فَكَيْفَ بِهَذَا وَالْمُشِيرُونَ غَيْبُ

وهي حجة لا ترد، لأنه إن كان أبو بكر وعمر قالوا للأنصار أن قريشاً أقرب للناس للنبي^(ص) فإن بني هاشم الأقراب إليه^(ص) من سائر قريش وأن أهل البيت (ع) الأقراب من سائر الناس. وأما إذا ادعى أصحاب السقيفة أنهم تشاوروا وبالتالي فإن البيعة تمت على تشاور فإن الناس الذين يجب التشاور معهم لم يكونوا حاضرين.

وذكر كلاماً للعباس بن عبد المطلب لأبي بكر، قال: "فإن كنت برسول الله طلبت فحقنا أخذت، وإن كنت بالمؤمنين طلبت فنحن متقدمين فيهم، وإن كان هذا الأمر إنما يجب لك بالمؤمنين فما وجب إذ كنا كارهين". وقال له مرة أخرى: "أما قولك نحن شجرة رسول الله، فإنما أنتم جيرانها ونحن أغصانها".

وهي حجج قوية لا ترد، لأن أبا بكر أخذ البيعة من الأنصار على أساس قربه من النبي (ص) ولكن هذا حق أهل البيت (ع) الأقرب إلى النبي (ص)، وإن كان أخذ البيعة نيابة عن المؤمنين أو تقدمه فيهم فإن أهل البيت (ع) متقدمون على الجميع، وإن كانت البيعة تمت على أساس قبول المؤمنين بها فإنها باطلة لأن مركز المؤمنين وهم أهل البيت (ع) رافضون لها. وفي القول الثاني يكرر الحجة في بيتي الشعر المتقدمين أن أهل البيت (ع) أقرب لرسول الله (ص) من أبي بكر وغيره بحيث إن كان أبو بكر وجماعته شجرة النبي (ص) كما ادعوا في السقيفة فإنما هم جيران تلك الشجرة المباركة منفصلون عنها في حين أن أهل البيت (ع) هم أغصانها المتفرعة عنها.

وذكر أيضاً ما رواه الزبير بن بكار في الموفقيات مما نقله صاحب شرح النهج في المجلد الثاني قول الفضل بن عباس: "يا معشر قريش، وخصوصاً يا بني تيم، إنما أخذتم الخلافة بالنبوة، ونحن أهلها دونكم، ولو طلبنا هذا الأمر الذي نحن أهله لكانت كراهة الناس لنا أعظم من كراهتهم لغيرنا، حسداً منهم لنا وحقداً علينا، وإنما لتعلم أن لصاحبنا عهداً هو ينتهي إليه".

وفيه يشير إلى ما في قلوب بعض الناس من عدم قبولهم لإمرة أهل البيت (ع) حسداً منهم على اختيارهم من الله وحقداً عليهم لما تجرعوه منهم من دعوة الإسلام بالأساس ثم ضربهم بالسيف حتى قالوا لا إله إلا الله محمد رسول الله. وفي هذا النص تأكيد على أن أمر علي (ع) كان مفروغاً منه بحيث أن جميع ما قيل من العباس بن عبد المطلب وأولاده وغيره من الهاشميين يخص علياً (ع) وإن جاء بشكل عام وكأنه حديث عن الهاشميين أو المطلبيين.

فمن هذا ما ذكره السيد شرف الدين من أبيات لعنتبة بن أبي لهب:

عَنْ هَاشِمٍ ثُمَّ مِنْهَا عَنْ أَبِي حَسَنِ	مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ الْأَمْرَ مُنْصَرَفٍ
وَأَعْلَمَ النَّاسَ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ	أَلَيْسَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى لِقَبْلِنَاكُمْ
جَبْرِيلُ عَوْنٌ لَهُ بِالْغَسْلِ وَالْكَفَنِ	وَأَقْرَبَ النَّاسِ عَهْدًا بِالنَّبِيِّ وَمَنْ
وَلَيْسَ فِي الْقَوْمِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُسْنِ	مَنْ فِيهِ مَا فِيهِمْ لَا يُنْكِرُونَ بِهِ
هَا إِنَّ ذَا غَيْبٍ مِنْ أَعْظَمِ الْغَيْبِ	مَاذَا الَّذِي رَدَّهُمْ عَنْهُ فَتَعَلَّمَهُ

فبعث إليه علي (ع) فنهاه وأمره ألا يعود قائلاً له: «سلامة الدين أحب إلينا من غيرها».

وهي أبيات عظيمة، تؤكد أن الأمر في بني هاشم، وأن أمر بني هاشم في علي (ع)، ثم تعدد مناقب علي (ع) وفضله على الآخرين ومنهم الخليفة الذي بايعوه في السقيفة، وأن الفضل الذي فيهم موجود فيه ولكن الفضل الذي فيه من غيره ليس فيهم، لينتهي أن ما حصل هو أعظم الغبن، الغمط لحقه الواضح. ولكن أمير المؤمنين (ع) بدأ يمارس دوره في الإمامة العظمى وأهم ما فيها حياة الإسلام والمسلمين والفتن قد بدأت تحيط به وبهم من كل جانب، داخلياً وخارجياً، فأمر عتبة أن يتوقف حفاظاً على الدين.

وهذا الموقف من علي (ع) أشار إليه السيد شرف الدين في تعليقه على قول عمر في أيام خلافته: "إن بيعة أبي بكر كانت فلتنة، وقى الله المسلمين شرّها" (وذلك ليحقق أمرين فيما يبدو: الأول الاعتراف بأنها كانت على عجل واستغفال لأصحاب الحق كي يقطع دابر النقاش فيها، والثاني أن يمنع المسلمين من التفكير بالقيام ببيعة مشابهة وذلك بعدما سمع رجلاً - قيل إنه الزبير بن العوام أو عمار بن ياسر - يقول: "لو مات عمر بايعت علياً" فأراد منع ما اتفقت قريش على منعه والتصدي له). قال شرف الدين بأن "بيعتهم كانت فلتنة وقى الله المسلمون شرّها كما زعموا، لكن تلك الوقاية إنما كانت على يد أمير المؤمنين بصره على الأذى وغمضه على القذى وتضحيته حقه في سبيل حياة الإسلام، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير جزاء المحسنين".

● خطبة عمر بخصوص بيعة الفلتنة

أورد القسم الخاص بخطبة عمر التي أعلن فيها أن بيعة أبي بكر "كانت فلتنة" وذلك من سيرة ابن إسحق، نقلاً من: موقع الإسلام / المملكة العربية السعودية / وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد / مختصر سيرة الإسلام، (دون أي تغيير ما عدا الفواصل)، ثم أعلق عليها بسرعة (الأرقام في النص من إضافتي وهي أرقام التعليقات بعد النص).

قال ابن إسحاق: وكان من حديث السقيفة أن عبد الله بن أبي بكر حدثني عن محمد بن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن "ابن عباس قال: أخبرني عبد الرحمن بن عوف - وكنت في منزله بمنى أنتظره وهو عند عمر في آخر حجة حجها عمر - قال: فرجع عبد الرحمن من عند عمر فوجدني في منزله بمنى أنتظره وكنت أقرئه القرآن. (1) فقال لي: لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين فقال هل لك في فلان يقول: والله لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً، والله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتنة فتمت. (2) فغضب عمر وقال: إني - إن شاء الله - لقائم العشية في الناس فمحذرهم من هؤلاء الذين يريدون أن يغضبوهم أمرهم. قال عبد الرحمن فقلت: لا تفعل فإن الموسم يجمع رعاك الناس وغوغاءهم وإنهم الذين يغلبون على قربك حين تقوم في الناس، (3) وإني أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها أولئك عنك كل مطير ولا يعوها ولا يضعوها على مواضعها، فأمهل حتى تقدم المدينة، فإنها دار السنة وتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس فتقول ما قلت بالمدينة متمكناً، فيعي

أهل الفقه مقالتهك ويضعوها على مواضعها. فقال عمر: أما والله - إن شاء الله - لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة. قال ابن عباس: فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة. فلما كان يوم الجمعة عجلت الرواح حين زالت الشمس فأجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالساً إلى ركن المنبر فجلست حذوه تمس ركبته ركبتيه. فلم أنشب أن خرج عمر.

فقلت لسعيد: ليقولن الساعة على هذا المنبر مقالة لم يقلها منذ استخلف. فأنكر علي ذلك، وقال: ما عسى أن يقول مما لم يقل قبله؟ فجلس على المنبر.

فلما سكت المؤذن قام، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فإنني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها، ولا أدري لعلها بين يدي أجلي، (4) فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته، ومن خشي أن لا يعيها فلا أحل لأحد أن يكذب علي. إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق (5) وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم فقرأناها ووعينناها وعقلناها، ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده، فأخشي - إن طال بالناس زمان - أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة قد أنزلها الله؛ وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف. (6) ثم إنا قد كنا نقرأ فيما نقرأ من الكتاب: "لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم - أو كفر لكم - أن ترغبوا عن آبائكم". إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (7) لا تطروني كما أطري عيسى ابن مريم فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله. (8) ثم إنه قد بلغني أن فلاناً قال: لو قد مات عمر بن الخطاب لقد بايعت فلاناً، فلا يغترون امرؤ يقول: إن بيعة أبي بكر كانت فلتة فتمت، ألا وإنما والله قد كانت كذلك، إلا أن الله وقى شرها، وليس فيكم من تنقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر؛ (9) فمن بايع رجلاً عن غير مشورة المسلمين فإنه لا بيعة له هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا. إنه كان من خيرنا حين توفى الله نبيه محمداً - صلى الله عليه وسلم - أن الأنصار خالفونا، فاجتمعوا بأشرافهم في سقيفة بني ساعدة، وتخلف عنا علي بن أبي طالب والزبير بن العوام ومن معهما، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر، فقلت لأبي بكر: انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار. فانطلقنا نؤمهم حتى لقينا منهم رجلاً صالحاً، فذكرنا لنا ما تمالأ عليه القوم، وقالوا لنا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ قلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، (10) فقالوا: لا عليكم ألا تقربوهم يا معشر المهاجرين، إقضوا أمركم، قال: قلت: والله لناؤينهم.

فانطلقنا، حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا بين ظهرانهم رجل مزمل فقلت: من هذا؟ قالوا: سعد بن عباد، قلت: ما له؟ قالوا: وجع. فلما جلسنا نشهد خطيبهم، فأثنى على الله عز وجل بما هو له أهل ثم قال: أما بعد فتحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم يا معشر المهاجرين رهط منا، وقد دفت دافة من قومكم، قال: وإذا هم يريدون أن يحتازونا من أصلنا، ويغتصبونا الأمر.

فلما سكت أردت أن أتكلم - وقد زورت في نفسي مقالة قد أعجبتني، أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر، وكنت أداري منه بعض الحد.

فقال أبو بكر: على رسلك يا عمر، فكرهت أن أعصيه. فتكلم - وهو كان أعلم مني وأحكم وأحلم وأوفر - فوالله ما ترك من كلمة أعجبتني من تزويري إلا قالها في بديهته أو أفضل؛ حتى سكت.

فقال: أما بعد فماذا ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل؛ (11) ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً، (12) وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين، فبايعوا الآن أبيهما شنتم. فأخذ بيدي، ويبد أبي عبيدة عامر بن الجراح، - وهو جالس بيننا - فلم أكره شيئاً مما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك إلى إثم أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر.

قال: فقال قائل من الأنصار: أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش.

قال: فكثرت اللغظ وارتفعت الأصوات حتى خشينا الاختلاف.

(13) فقلت: إسبط يدك يا أبا بكر، فبسطها، فبايعته. ثم بايعه المهاجرون. ثم بايعه الأنصار.

(14) ونزونا على سعد بن عباد. فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عباد، قال: فقلت: قتل الله سعد بن عباد.

أقول: في خطبة عمر أعلاه مواضع عديدة للبحث، من معلومات، بعضها يعد مصدراً لأن القائل أحد المشاركين في الحدث، وبعضها يعد مخالفاً لإجماع المسلمين، ومن متناقضات، وغير ذلك، أوردتها باختصار:

(1) فقال لي: لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين فقال هل لك في فلان يقول: والله لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً، والله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت

- عبد الرحمن بن عوف يطلب من ابن عباس إيصال القول لعمر مع أنه يعلم موقف ابن عباس من علي (ع)، فهل أراد تحذير الهاشميين وأوليائهم عموماً وعلي (ع) خصوصاً من مغبة التفكير بهذا الاتجاه وأن قريشاً لا تزال على قرارها؟

- الرواية لا تصرح باسم القائل ولا باسم الذي يريد ذلك القائل أن يبايعه لو مات عمر، ولكن المؤرخين والمحدثين جزموا أن المقصود بالبيعة هو علي (ع)، ولكنهم رددوا في القائل ما بين الزبير بن العوام (سيرة ابن اسحق) وعمار بن ياسر (الطبري وابن الأثير)؛ ولكن طريقة العرض تشير، بل هي صريحة في أن هناك في زمان كتابة الرواية منعاً من ذكر ترشيح علي (ع)، كما أن عدم ذكر القائل يشير إلى الرغبة في المحافظة على تلك الفكرة الخيالية أن الصحابة كانوا كلهم كالملائكة وأنه لم يقل واحد منهم شيئاً في حق غيره من الأصحاب ما يزعجه أو يزعج غيره (وبضمنهم بعض المؤرخين والمحدثين!).

- قول القائل أزعج عبد الرحمن بن عوف بحيث قرر إيصال القول للخليفة، وهذا يعني أنه ينزعج من ترشيح علي (ع) للخلافة بعد عمر، فهل لنا أن نتساءل عن الدافع خلف الشرط الذي شرطه عبد الرحمن لعلي (ع) وعثمان يوم الشورى وهل كان لدفع علي (ع) بعيداً عن الخلافة، ولو وافق علي (ع) على ذلك الشرط هل كان عبد الرحمن سيتوقف عن طرح شروط هي لعلي (ع) المبدئي تعجيزية ولغيره مقبولة؟

- القائل هو الذي وصف بيعة أبي بكر بـ "الفلتنة"، وأنها طالما "تمت" فلماذا لا يبايع علياً (ع) بنفس الطريقة؟

(2) فغضب عمر وقال: إني - إن شاء الله - لقائم العشية في الناس فمحذره من هؤلاء الذين يريدون أن يغضبوهم أمرهم

- قلق عمر وغضب من هذا الاتجاه المناهض لمبايعة علي (ع) بحيث قرر تحذير الناس من هؤلاء؛ ولكن اللطيف أنه عد ذلك محاولة لغضب الناس أمورهم، في الوقت الذي هو يعلم جيداً - وكما اعترف بعدها عندما حذر الناس - أن ما فعله في السقيفة كان نفسه وبالتالي حكم على البيعة ليس بأنها كانت فلتنة فحسب وإنما كانت غضباً لحقوق الناس.

(3) وإني أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها أولئك عنك كل مطير ولا يعوها ولا يضعوها على مواضعها، فأمهل حتى تقدم المدينة، فإنها دار السنة وتخلص بأهل الفقه وأشرف الناس فتقول ما قلت بالمدينة متمكناً، فيعي أهل الفقه مقالتك ويضعوها على مواضعها

- خشي موصل الخبر من أن تكون مقالة عمر للناس لا تفهم بشكل صحيح ونصح بالانتظار حتى يقولها في المدينة حيث "أهل الفقه وأشرف الناس" ما يعني أن من سيحاول تفسير كلمة "فلتنة" بغير ما يصب في الاتجاه الحاكم لقريش فإنه من الذين "لا يعوها ولا يضعوها على مواضعها" وأنه ليس من "أهل الفقه" - وظني أن هذه زيادة على الخبر وضعت للرد على من طعن على عمر بعد اعترافه على نفسه والخليفة الأول بغضب الناس أمورهم من خلال بيعة كانت "فلتنة".

(4) فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحلته، ومن خشي أن لا يعيها فلا أحل لأحد أن يكذب علي.

- الخبر هنا لا يكتفي بجعل الذي يطعن على الخليفين ضعيف العقل والفهم وإنما سيكون كاذباً على الخليفة لأنه يقوله ما لم يقل - وهذه ربما تكون مع تلك الزيادة.

(5) وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم فقرأناها ووعينها ووعقلناها، ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده، فأخشى - إن طال بالناس زمان - أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة قد أنزلها الله؛ وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف.

- رمي القرآن الذي بين أيدينا بالتحريف: آية الرجم نعلم أنها شرعت في السنة ولكن ليس في القرآن فلا نجد لهذه الآية أثراً في القرآن الذي نعرف، وعمر يؤكد عليها كونها فريضة وأحد الحدود التي يجب إقامتها، ويعطي تفاصيل فقهية لذلك.

- لا ربط بين موضوع بيعة السقيفة وهذه الآية المزعومة، فلعل الرواية جمعت بين مقالتين لعمر، أو أنه قرر أن يجعل رأيه في بيعة أبي بكر جزءاً من مقالته فقط لكيلا يعطي السبب الذي أثاره - وهو قول القائل "لو مات عمر لبايعت علياً" - وزناً كبيراً بحيث يضع الخليفة في تهمة العمل بكل وسيلة لمنع ذلك.

(6) ثم إنا قد كنا نقرأ فيما نقرأ من الكتاب: "لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم - أو كفر لكم - أن ترغبوا عن آبائكم"

- ورمي آخر للقرآن الذي بين أيدينا بالتحريف: آية غير موجودة في القرآن الكريم؛ على أن صيغة الآية تنبئ بعدم قرأتها لا من حيث السبك ولا من حيث المعنى.

(7) لا تطروني كما أطري عيسى ابن مريم وإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله.

- على أننا لا نعلم أن أحداً من المسلمين حصل أن غالى برسول الله (ص) إلى درجة الألوهية بحيث استدعى ذلك من الخليفة عمر أن يعيد إلى الأذهان أمر النبي (ص) هذا، إلا أن التذكير بذلك لا بأس به، اللهم إلا أن يكون هناك سبباً آخر لا نعرفه لأن هذه الكلمة هي الأخرى لا ربط بينها وبين موضوع بيعة السقيفة الذي كان هو المحرك لقيام عمر على المنبر ومقالته تلك.

(8) ثم إنه قد بلغني أن فلاناً قال: لو قد مات عمر بن الخطاب لقد بايعت فلاناً، فلا يغترن امرؤ بقول: إن بيعة أبي بكر كانت فلتنة فتمت، ألا وإنها والله قد كانت كذلك، إلا أن الله وقى شرها، وليس فيكم من تنقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر

- تأكيد من عمر أن وصف بيعة أبي بكر بأنها "فلتنة" جاءت من القائل "فلان"، وتأكيد منه أنها كانت كذلك...

- واستدراك أن "الله وقى شرها" وهو اعتراف بانطوائها على شر...

- ثم رفعه لمنزلة أبي بكر فوق الجميع، ولكن ليس بالضرورة من جهة الله ورسوله^(ص) وإنما من جهة المجتمع لأن كلمة "تنقطع الأعناق إليه" يمكن أن يكون لأمر أخرى غير النصوص الشرعية.

(9) فمن بايع رجلاً عن غير مشورة المسلمين فإنه لا بيعة له هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا

- حكم على بيعة أبي بكر أنها كانت (أولاً) عن غير مشورة المسلمين، وإلا لماذا قال ذلك؟ (ثانياً) بيعة باطلة "لا بيعة له" هو "أي أبو بكر و"لا الذي بايعه" أي عمر وأبو عبيدة (ثالثاً) تعرض المبايع والمبايع للقتل من صنع أيديهما فإنهما أغريا "تغرة" الناس بقتلهما، وفي هذا تحريض واضح على قتل من يقوم بها مستقبلاً ولاسيما الزبير أو عمار (القائل) وعلي (ع) (موضوع البيعة).

(10) فقالوا: لا عليكم ألا تقربوهم يا معشر المهاجرين، إقضوا أمركم

- هنا تحريض من بعض الأنصار للمهاجرين أن يعاجلوا الأمر قبل أن يحسمه الأنصار، وفي هذا إشارة إلى التنافس بين الأنصار أنفسهم.

(11) ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً

- المسألة بالنسبة لتفكير أبي بكر، أو لما فهمه من تفكير الأنصار، أو لتفكيرهم جميعاً، لم تخرج عن القيم ما قبل الإسلام حيث كان الناس ينظرون لقريش أنها هي القبيلة المبرزة كونهم سدة البيت، وأيضاً أنهم كانوا يرون أنه لكي تتبع القبائل قبيلة ما فإنها يجب أن تكون قبيلة الشيخ الأعلى الذي توفي، وبما أن النبي^(ص) كان بمثابة الشيخ الأعلى حسب تلك القيم فإن العرب لن توافق على الانقياد لغير قريش، ولاسيما وهي ما انتقادت للنبي^(ص) إلا «بعد اللّنيا والتّني» حسب تعبير الزهراء (ع)، فلا نص ولا معيار إسلامي حتى لو قلنا بعدم وجود النص.

- يؤكد أبو بكر أن قريشاً هي أوسط العرب، بمعنى أعلاهم، من ناحية النسب حيث الامتداد إلى قصبي الذي نزل بقريش إلى السكنى بجوار البيت العتيق وحيث الامتداد إلى عدنان، ومن ناحية الدار حيث هم يجاورون البيت الحرام (وهي الحجّة التي استخدمها علي (ع) بعد السقيفة بأنه إن كان هذا هو المعيار فإن الهاشميين الأعلى نسباً من بين قريش وأن أهل البيت (ع) هم الأعلى من بين الهاشميين).

(12) وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين

- بعد لحظات من ترشيح أبي بكر لعمر لمنصب الخلافة إذا به يوافق على الفور على طلب عمر أن يبسط يده للبيعة، فيبسطها ويبايعه، وفي هذا دليل على ذكاء أبي بكر الذي أظهر نفسه أولاً بمظهر غير الراغب بالخلافة لكي تأتبه بترشيح غيره.

(13) فقلت: إسبط يدك يا أبا بكر، فبسطها، فبايعته

- تأكيد من عمر أن أبا بكر لم يرشح نفسه أولاً بل رشح عمر وأبا عبيدة، مع قوله "رضيت لكم" رافعاً نفسه فوق الجميع - كما أشار الشيخ المظفر فيما ذكرناه من تحليله لبيعة السقيفة، وهو تأكيد بعدم وجود نص نبوي على أبي بكر كما حاول أن يزعم البعض بالاستناد إلى مسألة صلاة أبي بكر بالناس (والتي قالوا أن النبي^(ص) أمره بها في حين أن الرواية تقول "فليصل أحدهم بالناس" دون تحديد، ثم لما عرف أن المصلي أبو بكر خرج بنفسه ليصلي، متكناً على علي (ع) والعباس من شدة التعب والوهن، كل ذلك ليمنع مثل هكذا اتجاه).

(14) ونزونا على سعد بن عباد. فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عباد، قال: فقلت: قتل الله سعد بن عباد.

- تأكيد من عمر أنهم هجموا على سعد بن عباد سيد الخزرج، وهو هجوم من الشدة بحيث قال قائل منهم "قتلتم سعد بن عباد"، ويؤكد أنه أن عمر ظن أن سعداً قتل بالفعل فقال "قتل الله سعد بن عباد"، وقد رمى - كما اعتادت الأمة بعد ذلك - بالتهمة على المولى عز وجل لكي يكون موقف سعد موقفاً مخالفاً للشريعة إلى درجة استحقاق القتل وموقف عمر ومن معه موقف المنفذ للشريعة الإلهية.

محاولة العلماء تصحيح خلافة أبي بكر

كما هو الحال مع بعض الأحكام الشرعية التي قام الخلفاء الأولون بالاجتهاد فيها ثم جاء العلماء بعدهم يحاولون الدفاع عنهم بتأصيل اجتهاداتهم، إما أن النبي^(ص) كان قد نص عليها وإنما قاموا بتكرار ما أراده النبي^(ص)، أو أن الاجتهاد جاء من النظر إلى علة التشريع، أو أنه نظر في المصالح والمفاسد، وغير ذلك من دفوع عن مخالفات شرعية واضحة، فكيف إذا كان الأمر هو أول خطوة على ذلك الطريق - بيعة أبي بكر التي فتحت الباب أمام الاجتهادات مقابل النصوص؟ لا بد أن يقوم العلماء بما يعدل كفة الميزان، كفة علي (ع) المنصوص عليه عبر العهد النبوي كله وحتى آخر يوم وكفة أبي بكر الحالية من هكذا نصوص. وهكذا، وجدتهم أوردوا أمرين: أحاديث نبوية، وقضية الصلاة بالناس أثناء مرض النبي^(ص) (ذلك أن قضية الصحبة بالغار تجعل له فضيلة ولا يمكن أن يزعم أحد أنها نص بالخلافة).

أما الأحاديث النبوية فمن قبيل الفضائل، ولكن منها حديث عن جبير بن مطعم عن أبيه قال: "أتت امرأة إلى النبي فأمرها أن ترجع إليه قالت: أرأيت إن جئت ولم أجدك - كأنها تقول الموت - قال: إن لم تجدني فأت أبا بكر" أخرج البخاري ومسلم. وكما ترى، الحديث غير مفهوم "فأمرها أن ترجع إليه" في ماذا؟ وحتى إن قال لها ذلك "إن لم تجدني فأت أبا بكر" ربما تكون في قضية معينة لها بأبي بكر، أما يعني ذلك الخلافة والإمامة فهذا لا يمكن فهمه منها.

وأما مسألة الصلاة فقد ناقش الشيخ المظفر (السقيفة ص52) قضية تقديمه للصلاة وهي قضية شهيرة بين أهل السنة في دعم القول بصحة خلافة أبي بكر فناقش ذلك وقال بأن أبا بكر صلى صلاة واحدة وذلك يوم الإثنين يوم وفاة النبي (ص) وأنه قبل أن يتمها خرج النبي (ص) يتهدى بين رجلين ورجلاه تخطان الأرض من الوجد وصلّى بالناس صلاتهم وتأخر أبو بكر. أما تقديمه للصلاة من قبل النبي (ص) فلم يرو ذلك إلا أم المؤمنين عائشة، أي ابنته، فلو كان النبي (ص) قد قدمه للصلاة إشارة إلى خلافته كما يزعمون لماذا خرج وهو بهذا الألم والوجد ليصلي بالناس صلاة المضطربين جالساً؟

وأشار أيضاً إلى المسألة، التي لم أقبلها شخصياً عندما قرأتها تفسيرهم، بأنه عندما جاء النبي (ص) وتأخر أبو بكر عنه قالوا بأن الناس صلوا بصلاة أبي بكر أي أن إمامهم أبو بكر وأن النبي (ص) كان يصلي إماماً لأبي بكر فقط، أي (1) إمامان لصلاة جماعة واحدة (2) مجيء الإمام الثاني أثناء الصلاة وتأخر الأول واستمرار الصلاة، وهو شيء لا أظن أن هناك في الفقهاء من قال بمثل هذه الصلاة.

وذكر اضطراب الأحاديث في ذلك في ستة أمور هي: (1) من الذي أمر بالصلاة أو دعا أبا بكر للصلاة (2) وفيمن أمره النبي (ص) ليأمر أبا بكر بذلك (3) وفيمن عاد وراجع النبي (ص) ولم يقبل ذلك (4) وأيضاً اختلاف في صلاة الفريضة هل كانت العصر أو العشاء أو الصبح (5) وفي خروج النبي (ص) حيث يقول بعضها أنه خرج وصلّى وبعضها يقول أنه فقط خرج ونظر إليهم ورجع (6) وفي كيفية صلاة النبي (ص) بعد خروجه، وغيرها من أمور تسقط هذه الرواية من ذلك.

ثم ألفت الشيخ المظفر إلى نقطة هامة بخصوص النص على أبي بكر، وهو قول أبي بكر في السقيفة الذي رشح فيه إما عمر وإما أبا عبيدة بقوله: "قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين" (مسند ج1 ص56، وصحيح البخاري ج8 ص27، وسنن البيهقي ج8 ص142، والاستيعاب ج4 ص1709، وتاريخ دمشق ج30 ص279، وغيرهم)، وتساءل: "هل كان لا يعلم بالنص عليه من النبي (ص) أو أنه كان عالماً به وأعرض عنه؟ وهما أمران لا يصحان بكل تأكيد ولاسيما وهو قد قال في خطبته يوم السقيفة: إن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لقريش أوسط العرب داراً ونسباً" (نفسه، أي: مسند ج1 ص56، وصحيح البخاري ج8 ص27، وسنن البيهقي ج8 ص142، والاستيعاب ج4 ص1709، وتاريخ دمشق ج30 ص279، وغيرهم) فلو كان قد نصّ عليه النبي (ص) لما كانت العرب تعرف هذا الأمر إلا له شخصياً.

أي: لو أن هناك نصاً على أبي بكر لعلمه هو وبالتالي لا يمكن أن يرشح غيره.

(رابعاً) شوري السنة

يعتقد معظم المسلمين بأن تلك الشورى العمرية كانت تطبيقاً أميناً وصحيحاً لنظرية الشورى التي يعتقدون بأن الآية الكريمة ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى:38) دعت إليها. وكنت - مثلهم - أعتقد أن الشورى هي الطريقة التي اتبعت في انتخاب الحاكم في الخلافة الراشدة، ولما اطلعت على كيفيةبيعة أبي بكر في السقيفة وكيفيةبيعة عمر بنص من أبي بكر لم يبق إلا النظر فيبيعة عثمان بن عفان والتي كانت دون شك نتيجة عملية شوروية. إلا أنني وجدت أن تلك العملية كانت شورى بشكل محدد وبعدها شروط محددة. لكن بغض النظر عن كل هذا، عقيدة أهل السنة في هذه المسألة أن شورى الستة التي وضعها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لاختيار الخليفة بعده أكبر دليل على أن الشورى هي العملية الصحيحة الشرعية لاختيار الخليفة، بل إنها كانت ما نعهده - نحن أهل السنة - من مفاخر الإسلام ومن مفاخر الخلافة الراشدة بالخصوص. ولكن هذا يعني أمرين:

الأول أنه لا خلافة أبي بكر ولا خلافة عمر بن الخطاب جاءت نتيجة الشورى

الثاني أن هذه الشورى تأكيد واضح أن النبي^(ص) لم يضع طريقة الشورى، وهو أمر متسالم عليه لم يستطع أحد أن يدعيه ولا حتى بوضع روايات مكذوبة، في اختلاف واضح عن منهج المدرسة السنية في تصحيح فعل الصحابة الكبار؛ فلماذا لم يتم التأكيد عليها كطريقة شرعية لا يمكن القبول بالبيعة دونها ولو بروايات موضوعة؟

الجواب هو أن مثل هذه الروايات ما كان لها أن توضع لأن الحكام الذين شجعوا على وضع الروايات - من بني أمية وبني العباس - ما كانوا يريدون لفكرة الشورى أن تتبلور بحيث يطالبهم الناس بتنفيذها لأنهم كانوا يأخذون البيعة لأولادهم في حياتهم رغماً عن الناس... وإلا لكان عندنا الكثير من الروايات المكذوبة عن النبي^(ص) بخصوص الشورى وكيفيةها، فهذه لعلها من حسنات خلفاء بني أمية والعباس!

فلنلق نظرة على شورى عمر التي جاءت بعثمان بن عفان خليفة لنرى كيف تأسست الخلافة الراشدة في خليفته الثالث، ثم لنحكم فيما إذا كانت طريقة مناسبة أم لا عموماً، وأيضاً فيما إذا كانت طريقة شرعية في وقتها.

قرار عمر بالشورى

عرض السيد شرف الدين (النص والاجتهاد المورد 70) شورى الستة التي وضعها الخليفة الثاني بعدما طعن وتيقن الموت وعرض المفارقات التي احتوتها، نوره باختصار.

لما طعن عمر في أواخر سنة 23هـ وقيل له: "لو استخلفت" على أساس أنه من الواضح أن تلك الطعنة كانت مميتة، قال: "لو كان أبو عبيدة حياً استخلفته لأنه أمين هذه الأمة، ولو كان سالم مولى أبي حذيفة استخلفته لأنه شديد الحب لله تعالى". فسئل عن ابنه عبد الله فأبى أن يستخلفه.

بعد ذلك قال لهم: "كنت قد أجمعت بعد مقاتلي الأولى أن أولي أمركم رجلاً هو أحراكم أن يحملكم على الحق" (في إشارة كما يبدو إلى علي^(ع)) فقالوا له: "ما يمنعك منه؟ قال: لا أتحملها حياً وميتاً!" ثم قال: "عليكم بهؤلاء الرهط: علي وعثمان وعبد الرحمن وسعد والزبير وطلحة، فليتشاوروا بينهم وليختاروا واحداً منهم، فإذا ولوه فأحسنوا مؤازرته وأعينوه".

ثم استدعى أولئك الرهط فقال لهم: "إذا أنا مت فليصلي بالناس صهيب، وتشاوروا أنتم ثلاثة أيام فلا يأتي اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم". ثم أمر أبا طلحة الأنصاري أن يختار خمسين رجلاً من الأنصار يقومون معه بأسلحتهم على هؤلاء الستة حتى يختاروا رجلاً منهم في الأيام الثلاثة بعد موته، وذلك في بيت يقوم عليه أبو طلحة ومن معه، وأمره بالقول: "إن اجتمع خمسة وأبي واحد فاشدخ رأسه بالسيف، وإن اتفق أربعة وأبي إثنتان فاضرب رأسيهما، وإن افترقوا ثلاثة وثلاثة فالخليفة في الذين فيهم عبد الرحمن، واقتلوا أولئك إن خالفوا، فإن مضت الثلاثة أيام ولم يتفقوا على واحد منهم فاضربوا أعناق الستة، ودعوا الأمر شورى بين المسلمين يختارون لأنفسهم من شاؤوا!" هذا على ما ورد ابن الأثير في الكامل في التاريخ ج3 وابن جرير في تاريخ الأمم والملوك وابن أبي الحديد في شرح الخطبة الشافعية من المجلد الأول من شرح نهج البلاغة. نورد باختصار ملاحظات السيد شرف الدين على هذه الشورى...

أن عمر إذا كان كارهاً لتحملها كما يقول لم زج نفسه بها وبأسوأ الوجوه وأشدّها خطراً. ولماذا اختصّ الأمر بهؤلاء الستة؟ ولماذا جعلها بهذه الطريقة التي تؤدي إلى استخلاف عثمان، ذلك أن علياً^(ع) عندما سمع بعهد عمر هذا قال لعنه العباس: «عدلت عنا» فقال العباس: "وما علمك؟" قال: «قرن بي عثمان، وقال كونوا مع الأكثر، فإن اختار رجلان رجلاً ورجلان رجلاً آخر فكانوا مع الذين فيهم عبد الرحمن، فسعد لا يخالف عمه عبد الرحمن أبداً، وعبد الرحمن صهر عثمان لا يختلفان أبداً، فإن كان الآخرون معي لا ينفعاني» (الكامل لابن الأثير ج3 ص67، وتاريخ الطبري ج3 ص294).

ثم علل بأنه ما اختار هؤلاء الستة إلا لأن أبا عبيدة عامر بن الجراح لم يكن في الحياة (حيث توفي في طاعون عمواس قبل ذلك بسنين) وذلك على أساس أن أبا عبيدة أمين هذه الأمة كما في الحديث الصحيح عندهم، مع أن هذا السبب لا يكفي إذا ما قورن أبو عبيدة بعلي بن أبي طالب وما أعلنه النبي ووصفه به من أوصاف عظيمة بأنه مولى المؤمنين وبأنه وارث النبي ووصيه وهارون الأمة وباب مدينة العلم، إلى آخر ذلك مما يتفرد معه مسألة كون الشخص أمين الأمة أو لا.

أيضاً، لم يعهد لهؤلاء إلا بعد أن قال بأن سالماً مولى أبي حذيفة بن عتبة لم يكن في الحياة، مع أن سالماً كان من الموالي المملوكين فلا يجوز أن يتولى الإمامة والخلافة (أيضاً بلحاظ أنه ليس من قريش ولا من العرب وقد روي

أن الخلافة في قريش باتفاق معظم الفقهاء). وعلل عمر ذلك بأن سالماً شديد الحب لله. فكان تعليق السيد شرف الدين بأن عمر كان قد سمع النبي (ص) يصف علياً (ع) بأنه «يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» وذلك في خيبر في اليوم التالي لعودته بعد القتال وفشله - أي عمر - في فتح الحصن.

ومن أعجب ما في هذه الشورى هي هذا الأمر الذي وجهه إلى أبي طلحة الأنصاري بقتل المخالف إذا خالف خمسة أو قتل الاثنين إذا خالفا الأربعة أو قتل الثلاثة إذا خالفوا الذين فيهم عبد الرحمن أو قتل السنة بأجمعهم إذا مضت ثلاثة أيام دون أن يتفقوا على رجل منهم، وهذا ما لا نجده لا في كتاب ولا في سنة ولا يتصور أحد هذه الاستهانة بالدماء، والتي وجه السيد شرف الدين السؤال فيها إلى المسلمين بالقول: "وما رأي المسلمين لو سمع رسول الله (ص) عمر يأمر أبا طلحة فيقول له... أفتونا أيها المسلمون، وكونوا أحراراً فيما تفتون؟"

وألفت إلى أكثر من ذلك - أن عمر لم يكن متحرجاً من كل ذلك بل كان مطمئناً تمام الاطمئنان إلى هذا الأمر مع علمه بمكائنة هؤلاء السنة من الصحبة ومع أنه شهد هو يومئذ بأن رسول الله (ص) مات راضياً عنهم.

والأمر الآخر الذي نبه إليه هو أن هذه الشورى مصممة لتولية عثمان، كما نبه إليه أمير المؤمنين (ع) عمه العباس، بل وكما اعترف عمر نفسه بعد ذلك عندما توجه بالكلام إليهم واحداً واحداً، حيث قال لعثمان: "كأنني بك وقد قلدتك قريش هذا الأمر، فحملت بني أمية وبني أبي معيط على رقاب الناس، وآثرتهم بالفيء، فسارت إليك عصابة من ذؤبان العرب فذبحوك على فراشك ذبحاً! والله إن فعلوا لتفعلن، وإن فعلت ليفعلن"، ثم أخذ بناصية عثمان فقال: "إذا كان ذلك فاذكر قولي فإنه كائن!"

النقطة الأخرى المهمة التي نبه إليها السيد شرف الدين هي أن هذه الشورى بهذه الكيفية قد أنشأت بين رجالها الستة من التنافس والفتن ما فرّق جماعة المسلمين لأن كل واحد منهم رأى في نفس الكفاءة للخلافة بعد أن لم يكن يرى في نفسه ذلك. ومن أكبر الأدلة على هذا أن الزبير إنما كان من شيعة علي (ع) والقائمين بنصرته يوم السقيفة وكان فيمن شيع جنازة فاطمة (ع) وحضر الصلاة عليها إذ دفنت سراً، بل هو القائل على عهد عمر: "والله إن مات عمر بايعت علياً"، والذي عندما وصل هذا القول إلى الخليفة قام على المنبر فقال: "إنه بلغني أن قائلاً منكم يقول والله لو مات عمر بايعت فلاناً، فلا يغرّرنّ امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلنته وقت، ألا وإنها كانت كذلك ولكن الله وقى شرها" (صحيح البخاري باب رجم الحبلى من الزنا ج 4 ص 119، وذكر شارح الحديث القسطلاني في إرشاد الساري أن الزبير بن العوام هو قائل هذا القول).

ولكن بعد أن وضعته الشورى بإزاء علي (ع) صار يرى نفسه أهلاً لها وطمع فيها ففارق علياً (ع) وبعد أن بويع بسنوات وخرج عليه وقتل يوم الجمل.

نفس الشيء بالنسبة إلى عبد الرحمن بن عوف الذي آثر عثمان على نفسه بالخلافة ثم فارقه وندم على ما فعل. وما موقف طلحة في الخروج على علي^(ع) مع الزبير وعائشة إلا من نتائج هذه الشورى.

بل الأسوأ من ذلك أن هذه الشورى هي التي نبّهت معاوية بن أبي سفيان إلى إمكانية تطاوله إلى الخلافة وأطمعته بها. فقد أخرج أبو عثمان في كتاب السفيانية (إبن أبي الحديد في شرح النهج مجلد 1 ص 62) رواية عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول لأهل الشورى: "إنكم إن تعاونتم وتوازرتم وتناصحتم أكلتموها وأولادكم، وإن تحاسبتهم وتقاعدتم وتدابرتهم وتباغضتم غلبكم على هذا الأمر معاوية بن أبي سفيان" وكان معاوية يومئذ أمير الشام من قبل عمر. وعلق شرف الدين بالقول: "ولا يخفى ما في هذه الكلمة من ترشيح معاوية وحمله على طلب الخلافة بكل ما لديه من حول وطول وفعل وقول ومكر وخداع. على أن مصير الخلافة بعد عمر إلى عثمان كاف في مصيرها بعد عثمان إلى معاوية..." وبالجملة لم يقض عمر نخبه حتى صور خمسة يكافئون علياً وبنافسونه في حقه ويجاريونه عليه، ولم يكتف بهذا حتى أغرى معاوية وأطمعه في الأمر".

أقول: ما لم يتساءل عليه السيد شرف الدين هو عن الحل الأخير الذي أمر عمر بالجوء إليه في حالة عدم اتفاق السنة بعد الثلاثة أيام، وهو ضرب أعناقهم جميعاً و "دعوا الأمر شورى بين المسلمين يختارون لأنفسهم ما شاؤوا" فإن فيه أمور:

- لو استطعنا أن نهضم ضرب عنق المخالف أو الاثنتين المخالفين أو الثلاثة المخالفين الذين ليس فيهم عبد الرحمن بن عوف على أساس أن المخالفين المعاندين ربما يثيرون خلافاً وفتنة، فما الحكمة في ضرب أعناق السنة إن لم يتفقوا؟ لم يتفقوا على شخص وبالتالي ليس هناك شخص اتفق عليه بعضهم وعاند البعض الآخر لكي تحدث مشاكل، فهؤلاء يعزلوا (وحتى يسجنوا، طالما الأمر وصل إلى ضرب الأعناق فالسجن أرحم!) بدلاً من ضرب أعناقهم وهم من هم في السابقة (كلهم أسلم قبل عمر بسنين) وفي القرب من النبي^(ص) (كلهم أقرب إليه^(ص) من عمر ولاسيما علي^(ع) والزبير) وفي الجهاد (سيما علي^(ع) والزبير وطلحة وسعد حيث لهم مواقف مشهودة، خصوصاً في أحد عندما ثبت بعضهم وتعرض البعض الآخر للجراحات بينما كان عمر من الهاربين)، ناهيك عن قول عمر أن النبي^(ص) مات وهو عنهم راض - فما هذا الحكم الغريب؟

- إذا كانت الحكمة في اختيار سنة من بين ألوف الصحابة هي لجعل الأمر ممكناً على أساس أن إعطاء كل مسلم صوتاً من شأنه أن يعقد الأمور ويؤجل اختيار الخليفة إلى ما لا نهاية، ولاسيما ولم تكن الانتخابات وصوت لكل ناخب معروفة يومها، حتى اخترعت مدرسة أهل السنة لهذه الطريقة كلمة "أهل الحل والعقد"، فما هي الحكمة في قلب الأمر رأساً على عقب في حالة فشل السنة وترك الأمر مشاعاً لاختيار المسلمين؟

وكيف يجتارون؟ من هم المرشحون ومن هم مراقبو الانتخابات؟ وما هو موقف البطون التي للتو قتل رؤوسها الستة؟ وإذا قرر الأنصار أن يأخذوا بزمام الموقف في إهمال لبدأ "الأئمة من قريش" فهل يلامون؟

- أخيراً، لو حصل ذلك، أي ضرب أعناق الستة، هل يكون عجباً لو أن الناس، أو بعضهم دعوا معاوية بن أبي سفيان للتربع على منصب الخلافة، ولاسيما بعد أن رشحه عمر بشكل غير مباشر وهو يتحدث مع الستة؟

وصف عمر للستة

أما الأمر العجيب الآخر، غير أمر عمر بقتل المخالفين من الستة بهذه السهولة، فهو رأيهم الذي يتناقض - فيهم جميعاً ما عدا علي (ع) - مع أصل اختياره لهم. فقد طلب عمر أن يدعوا له الستة، فدعوههم، فدخلوا عليه، فقال لهم: "أكلكم يطمع في الخلافة بعدي؟! " فلم يجيبوه، فسألهم ثانية فأجابهم الزبير قائلاً: "وما الذي يبعدنا منها، وقد وليتها أنت، فقمتم بها ولسنا دونك في قريش، ولا في السابقة؟! "

ثم قال عمر: "أفلا أخبركم عن أنفسكم؟! " قالوا: "قل، فإننا لو استعفيناك لم تعفنا! "

فقال: "أما أنت يا زبير، فوعق لقس (أي ضجر متقلب)، مؤمن الرضا، كافر الغضب، يوماً إنساناً ويوماً شيطاناً! ولعلها لو أفضيت إليك ظلت يومك تلاطم بالبطحاء على مد من شعير! أفرأيت إن أفضيت إليك، فليت شعري من يكون للناس يوم تكون شيطاناً؟! ومن يكون للناس يوم تغضب؟! وما كان الله ليجمع لك أمر هذه الأمة وأنت على هذه الصفة! "

ثم أقبل على طلحة وقال: "أقول أم أسكت؟" أجابه طلحة: "قل، فأنت لا تقول من الخير شيئاً!" قال: "أما إنني أعرفك منذ أصيبت إصبعك يوم أحد، والبأو (أي المفاخرة) الذي حدث لك، ولقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله ساخطاً عليك بالكلمة التي قلتها يوم أنزلت آية الحجاب!" (روي أنه لما نزلت آية حجاب نساء النبي ﷺ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ولكن إذا دعيتم فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحيي منكم والله لا يستحيي من الحق وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن) الأحزاب: 53 قال طلحة: "ما الذي يغنيه حجابهن اليوم وسيموت غداً فنكحهن!" وروي - كما في موقع "المكتبة الإسلامية" إسلام ويب على شبكة الانترنت - أنه قال: "لئن قبض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأنكحن عائشة!"، وعائشة ابنة عمه، فنزلت تنمة الآية: ﴿وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً، إن ذلكم كان عند الله عظيماً﴾.

ثم أقبل على سعد بن أبي وقاص، فقال له: "إنما أنت صاحب مقنب من هذه المقانب تقاتل به، وصاحب قنص وقوس وأسهم، وما زهرة والخلافة وأمور الناس؟! "

ثم أقبل على عبد الرحمن بن عوف، فقال: "وأما أنت يا عبد الرحمن، فلو وزن نصف إيمان المسلمين بإيمانك لرجح إيمانك به، ولكن ليس يصلح هذا الأمر لمن فيه ضعف كضعفك، وما زهرة وهذا الأمر؟!"

ثم أقبل على علي (ع)، فقال: "لله أنت، لولا دعاة فيك! أما والله لأن وليتهم لتحملتهم على الحق الواضح والمحجة البيضاء!"

ثم أقبل على عثمان، فقال: "هيها إليك، كأني بك قد قلدتك قريش هذا الأمر لحبها إياك، فحملت بني أمية وبني أبي معيط على رقاب الناس، وآثرتهم بالفئ، فسارت إليك عصابة من ذؤبان العرب فذبحوك على فراشك ذبحاً! والله لئن فعلوا لتفعلن، ولئن فعلت ليفعلن!" ثم أخذ بناصيته فقال: "فإذا كان ذلك فاذكر قولي، فإنه كائن!"

تعليقات سريعة:

- عقيدة الزبير أنهم ليسوا أقل من عمر لا في قريش ولا في السابقة، وهو أمر مؤكد لأن هاشم وزهرة وأممية وحتى تيم أعلى من عديّ رهط عمر، ولأن السنة أسلموا بأجمعهم قبل عمر بسنين؛ ولكن هل هناك من أهل السنة اليوم من يقبل برأي الزبير هذا؟

- رأي عمر في الزبير أنه شيطان في نصف أحواله، فماذا يحكم أهل السنة على من يصف الزبير هكذا؟

- عمر يقطع أن الزبير لن يكون خليفة لأن الله تعالى ما كان ليجمع له أمر الأمة وهو على هذه الصفات السيئة التي جابهه بها، فلماذا يضعه من ضمن الستة على أساس كونه أحد المرشحين للمنصب؟

- طلحة يقول لعمر أنه لا يقول خيراً، وهذا رأي سيء لصحابي كبير في ثاني الصحابة حسب عقيدة أهل السنة

- ألفت الباحثون أن عمر قال أن النبي (ص) لم يزل ساخطاً على طلحة بسبب ما قاله بخصوص أزواج النبي (ص)، مع أن الحيشية التي ساقها لتبرير اختياره لهؤلاء الستة هي أن "النبي مات وهو عنهم راض"، وفي هذا تناقض واضح

- كان طلحة يتمنى الزواج من أم المؤمنين عائشة، وهي ابنة عمه، وقال ذلك في حياة النبي (ص) ووصل إلى مسامع النبي (ص)، وهذا يتضمن سوء أدب إن لم يكن ما هو أسوأ

- رأي عمر في سعد أنه رجل قتال فلا يصلح للخلافة، كما أن كونه من زهرة فإنه لا يصلح

- رأي عمر في عبد الرحمن بن العوف أنه، على الرغم من إيمانه يرجح على إيمان نصف المؤمنين حسب اعتقاد عمر، إلا أنه لا يصلح لضعفه أولاً ولكونه من زهرة ثانياً؛ هذا وفي الحالتين، سعد وعبد الرحمن، لم يوضح

عمر سبب عدم لياقة الزهريين للخلافة، كما وفي الحالتين نفس السؤال بخصوص الزبير: لماذا اختارهما إن كانا لا يصلحان؟

- رأي عمر في علي (ع) أنه لو ولي الناس سيسير بهم سيرة وصفها بالـ "الحق الواضح والمحجة البيضاء"، وهو وصف يصعد بعلي (ع) إلى آفاق السماء مقارنة مع الآخرين الذين نزل بهم عمر إلى الأسفل، بل وحكم عليهم بعدم اللياقة للخلافة

- رأي عمر أن قريشاً تحب عثمان بن عفان، وأنه يتوقع أنها ستنتصبه للخلافة، وهذا يطرح سؤالاً عن دور عبد الرحمن بن عوف في الموضوع، لأن عمر جابه الستة في أول الأمر أنهم كلهم يطمعون في الخلافة وبالتالي لا تتوقع أن يدعموا كلهم عثمان، فلم يبق إلا الأقرب إلى عثمان، وهو عبد الرحمن الذي يمكن أن يسهل عملية اختيار عثمان، فلماذا رمي التهمة على قريش - إنه عمر الذي اختار عثمان، وبالتالي إن عمر إنما ينفذ ما اتفقت عليه قريش منذ اختيار أبي بكر في السقيفة (بل منذ أواخر عهد النبي^(ص) يوم صار واضحاً أن علياً (ع) هو الخليفة المعين شرعياً) الأمر الذي صرح به عمر لابن عباس في أكثر من مناسبة (كما في قوله: "كرهت العرب أن تجتمع فيكم - أي بني هاشم - النبوة والخلافة فنبجخوا بجحاً، فاختارت قريش لنفسها فأصابت ووقفت")

- هذا يستتبع أن عمر متيقن أن خليفته سيكون عثمان، ومع تيقنه بما سيحصل منه من تقرب أقرائه بشكل لا تتقبله الأمة وأنها ستندجه، مع ذلك لم يحتط للأمة بمنع عثمان من الخلافة بل على العكس رشحه لها بإدراجه من ضمن الستة ثم يجعل الأمر بيد عبد الرحمن في حالة التعادل ثلاثة وثلاثة

- إذاً، رأي عمر في الستة الذين اختارهم بنفسه هو: ليس فقط أن علياً (ع) أفضل منهم، أو أن فيهم نواقص لما يتطلبه منصب الخلافة، أي فارق معين، بل أن علياً (ع) هو الوحيد المؤهل والذي سيسير بالناس على الحق الواضح والمحجة البيضاء (التي لا أظن أن عمر يعتقد أنه هو نفسه استطاع أن يفعل ذلك زمن خلافته) والآخرين لا يصلحون مطلقاً؛ فالسؤال الذي لا بد يجير الباحثين: لماذا إذاً لم ينص على علي (ع)؟ أليس الاحتياط على الأمة يقتضي تعيين الأفضل، فكيف إذا وجد الأفضل الذي سيسير بالسيرة الكاملة الصحيحة؟ كيف يجمع في عملية انتخابية مع خمسة غير لائقين للخلافة، بل وفيهم أمور من شأنها جلب المصائب على المسلمين، ولاسيما عثمان بن عفان، وبالخصوص مع تنبؤ عمر بما سيفعله إن انتخب وبما سيحصل له وللأمة جراء ذلك؟

موقف علي (ع) وعثمان ونتيجة الشورى

كما توقع عمر، فإن قريشاً - التي لا تحب عثمان فحسب بل وتكره علياً (ع) - اختارت عثمان خليفة ثالث، فقد روي أن عبد الرحمن بن عوف قال بعد مشاورته الناس: "ما شاورت قريشاً إلا قال عثمان، وما شاورت عربياً إلا قال علي!"

روي المؤرخون، كالطبري (ج5 ص 37) تفاصيل التشاور والاختيار، ما ملخصه أنه في اليوم الثالث للشورى تنازل طلحة بن عبيد الله عن حقه لعثمان بن عفان وتنازل الزبير بن العوام عن حقه لعلي بن أبي طالب (ع) وتنازل سعد بن أبي وقاص عن حقه لعبد الرحمن بن عوف، أي صاروا ثلاث مجموعات بثلاثة مرشحين. ولكن عبد الرحمن أعلن أنه يريد ترشيح غيره للخلافة، فلم يبق إلا مرشحان: علي (ع) وعثمان. وبما أن الأمر وضعه عمر بيد عبد الرحمن، وبما أن عبد الرحمن خرج منها، صار هو الحكم في الاختيار.

دعا عبد الرحمن الرجلين واجتمع المهاجرون والأنصار وبقية المسلمين، فتباينت المواقف بين قريش والآخرين. فبينما قال عمار بن ياسر لعبد الرحمن: "إن أردت أن لا يختلف المسلمون فبايع علياً"، وهي نصيحة ثنى عليها المقداد بن الأسود بالقول: "صدق عمار، إن بايعت علياً سمعنا وأطعنا". في حين قال عبد الله بن أبي سرح: "إن أردت أن لا تختلف قريش فبايع عثمان"، وهي نصيحة ثنى عليها عبد الله بن أبي ربيعة بالقول: "إن بايعت عثمان سمعنا وأطعنا".

ثم لما قال عمار: "أيها الناس أن الله عز وجل أكرمنا بنبيه وأعزنا بدينه فأنى تصرفون هذا الامر عن أهل بيت نبيكم!" فقال رجل من بني مخزوم: "لقد عدوت طورك يا ابن سمية، وما انت وتأمير قريش لأنفسها!" أي أنه بعد إثنتي عشرة سنة من وفاة النبي (ص) لا تزال النظرة إلى عمار بن ياسر أنه رجل حليف لمخزوم لا يحق له الكلام في خلافة قريش، لا خلافة النبي (ص) في أمة المسلمين.

دعا عبد الرحمن علياً (ع) فقال: "عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفين من بعده؟" قال (ع): «أرجو أن أفعل واعمل بمبلغ علمي وطاقتي»، ودعا عثمان فقال له مثل ما قال لعلي، قال عثمان: "نعم"، فبايعه، فقال علي: "حبوته حبو دهر ليس هذا أول يوم تظاهرت فيه علينا فصير جميل والله المستعان على ما تصفون، والله ما وليت عثمان الا ليرد الامر اليك والله كل يوم هو في شأن، فقال عبد الرحمن: "يا علي لا تجعل على نفسك سبيلاً - أي يهدده بأبي طلحة الأنصاري المأمور من عمر بضرب عنق المخالف - فاني قد نظرت وشاورت الناس فاذا هم لا يعدلون بعثمان"، فخرج علي وهو يقول: «سبيلغ الكتاب أجله».

هذا الموقف وهذه البيعة جعلت شيعة علي (ع) يعلنون سخطهم، حيث قال المقداد: "يا عبد الرحمن أما والله لقد تركته (تركت رجلاً) من الذين يقضون بالحق وبه يعدلون". وقال أيضاً: "ما رأيت مثل ما أوتي أهل هذا

البيت بعد نبينهم، أني لاعجب من قريش انهم تركوا رجلاً ما أقول أن أحداً أعلم ولا أفضى منه بالعدل" فقال عبد الرحمن: "يا مقداد اتق الله فأني خائف عليك الفتنة!"

وقد روي أن سؤال عبد الرحمن كان: "هل أنت مبايعي علي كتاب الله وسنة نبيه، وفعل أبي بكر وعمر؟" وأن جواب علي (ع) كان: «بل علي كتاب الله، وسنة رسوله، واجتهاد رأيي».

وروي أن عبد الرحمن بايع عثمان بأن صفق على يده وقال: "اللهم إني قد جعلت ما في رقبتني من ذاك في رقبة عثمان".

عندها واجههما علي (ع) بما في داخلهما بالقول لعبد الرحمن: «ما فعلتها إلا لأنك رجوت منه ما رجا صاحبكما من صاحبه» أي رجوت من عثمان ما رجاه عمر من أبي بكر عندما دعمه في السقيفة لكي ينص عليه أبو بكر عند موته، أي أن عبد الرحمن يأمل أن يقوم عثمان بنفس الشيء إذا دنى أجله وعبد الرحمن حياً؛ أي مثل الرواية الأخرى التي ذكرناها أعلاه وفيها يقول الإمام (ع) لعبد الرحمن: «والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر اليك».

ثم دعى علي (ع) على الرجلين بالقول: «دَقَّ الله بينكما عطر منشم»، وهو يتضمن عطراً تبيعه امرأة في الجاهلية اسمها منشم وكان المتقاتلون يتطيبون منه قبل القتال فإذا فعلوا كثر عدد القتلى، حسبما قيل (ولا شك أن دعوة الإمام (ع) مستجابة، وقد حصل التخاصم بين الرجلين في آخر حياة عبد الرحمن الذي توفي قبل عثمان).

ثم قال لقريش عموماً: «ليس هو أول يوم تظاهرتم فيه علينا، فصير جميل والله المستعان على ما تصفون»، وهي كلمة تؤكد تأمر قريش على أهل البيت (ع) قبل يوم الشورى، كما تنذر بانتفاضة محتلمة ما جعل عبد الرحمن يسارع إلى تهديد علي (ع) بسيف أبي طلحة: "يا علي، لا تجعل علي نفسك سبيلاً!"

وروي أن علياً (ع) قال: «إن الناس ينظرون إلى قريش، وقريش تنظر إلى بيتها فتقول: إن ولي عليكم بنو هاشم لم تخرج منهم أبداً، وما كانت في غيرهم من قريش تداولتموها بينكم»، فلا عجب أن تدعم بطون قريش جميع المرشحين عدا علي (ع).

لماذا دخل علي (ع) في الشورى

على الرغم من أن الإمام (ع) عرف أن خطة عمر تهدف إلى منعه (ع) من الوصول إلى الخلافة عندما أوضح ذلك لعمة العباس الوارد فيما تقدم، لماذا دخل في الشورى إذاً؟

أوضح هو (ع) نفسه ذلك بأنه أراد أن يبين تناقض عمر في قوله الأول أن الخلافة والنبوة لا تجتمعان في بيت واحد في بني هاشم وموقفه اليوم من إدراج علي (ع) ضمن الستة المرشحين للخلافة.

كما حدث بخصوص موقف الإمام علي (ع) بعد ذلك عندما بوبع خليفة ورفض أن يبقى معاوية على الشام ريثما تستقر له الأوضاع ثم يعزله إن شاء وهل أن علياً (ع) كان مصيباً في ذلك أما لا، أو موقفه بخصوص توزيع الأموال، فإن بعض الباحثين تساءل عن موقف علي (ع) الراض لشرط عبد الرحمن في القبول بالبيعة على أساس الكتاب والسنة وسنة الخليفين أبي بكر وعمر في حين كان فوز عثمان بالخلافة هو قبوله بهذا الشرط. قالوا: لو أن علياً (ع) وافق على شرط عبد الرحمن ثم بعد البيعة له أن يخالف سنة أبي بكر وعمر كما يشاء، في حين أن رفضه الشرط أبعده عن الخلافة وما كان يمكن له أن يقوم به من إصلاحات بعد عهد عثمان ومخالفاته أو بالقيام بما يعرفه هو من سنة النبي (ص)؛ وخلص بعض هؤلاء إلى استنتاج أن علياً (ع) لم يكن خبيراً بالسياسة! الجواب هو ما قلته بخصوص مواقفه تلك، مما لا يلتفت إليه مثل هؤلاء الباحثين، وهو أن علياً (ع) إمام هدى مسؤول عن إظهار الشريعة بطريقتها الوسطى كما أنزلت في كتاب الله تعالى وبينها النبي (ص)، وهي مسؤولية تمتد بامتداد الزمن وليست مؤقتة بفترة وجوده في الحياة، وبذا فلا بد له أن يلحظ كل هذا في مواقفه كلها. إن قبوله شرط الالتزام بسنة الشيخين أبي بكر وعمر يعني:

- (1) قبوله أن هناك سنة تتبع غير سنة النبي (ص)، وهذا مخالف للإسلام في الأساس
- (2) موافقته على سنتهما وسيرتهما، وهو ما لا يوافق عليه أو على بعضه (كما في مسائل شرعية عديدة)
- (3) إنتظار الأمة منه الالتزام بتطبيق سنة الشيخين، فإن خالفها فللأمة أن تطالبه بذلك أو تعزله، فإن أفصح للناس عند ذلك عن حقيقة موقفه يوم الشورى فيقولون أنه أخذ البيعة بالخداع وإضمار سوء النية
- (4) لو وافق على سنة الشيخين وسار حسبما قاما به وبضمنه ما يعده علي (ع) - لمعرفة التامة بالشريعة دونهما - مخالفة فإنه يكون قد خان الأمانة التي حملها له الله ورسوله (ص)، إن لم نقل في عصمته وإمامته فعلى الأقل في تمام معرفته بمخالفة تلك السنن للأحكام الشرعية وهي خيانة حتى من غير المعصوم طالما كان يعلم
- (5) لو أنه وافق على الشرط من ذا الذي يضمن له أن تسير الأمور وفقاً لما يريد من العمل بالكتاب والسنة عموماً وهو يرى قريباً متظاهرة عليه منذ أن توفي النبي (ص)، الأمر الذي لا يحتاج إلى دليل بعد أن حدث منهم ما حدث بمجرد أن بوبع بالخلافة بعد عثمان

إذاً، كان واجباً على أمير المؤمنين (ع) رفض الشرط لأنه مكلف شرعاً بمسؤولية أعظم بكثير مما يفكر فيه مثل هؤلاء الباحثين ما يحتم عليه عدم القبول بالشرط، أو - إذا كان هؤلاء الباحثون لا يؤمنون بعصمته وإمامته

(ع) - فإن علمه بالواجبات الشرعية من جهة وبالموقف النفسي والعملي لقريش يحتم عليه - كعاقل خبير - أن يرفض البيعة على أساس ذلك الشرط الفخ.

أخيراً، من قال بأن علياً (ع) لو كان وافق على شرط عبد الرحمن أن الأخير كان سيبايعه؟ أغلب الظن، بل ما يمكن أن يصل إلى حد اليقين هو أن عبد الرحمن كان سيعرض شروطاً أخرى:

(1) لأن عثمان وافق على الشرط، وبالتالي فإن المرشحين الاثنتين وافقا على نفس الشرط فيتوجب على عبد الرحمن طرح معيار جديد للاختيار، أي شرط جديد

(2) لأن عبد الرحمن يسير وفق ما تريده قريش بدليل: أولاً أن نصائح صحابة كبار من السابقين الأولين البدرين المجاهدين كعمار والمقداد لم تنفع في حين قبلت نصائح أعداء الإسلام الأولين من مسلمة الفتح الطلقاء كابن أبي سرح، وثانياً لأن علياً (ع) صرح بأن عبد الرحمن وعثمان تظاهرا عليه أو على الأقل أن عبد الرحمن كان يأمل أن ينص عليه بالخلافة عند موته وبالتالي فإنه (ع) يعلم أن الأمر محسوم بالنسبة لعبد الرحمن وهو بيعة عثمان

إذاً، كان موقف علي (ع) هو الموقف الصحيح، بغض النظر عن عصمته المانعة لالتخاذ موقف خطأ، وهو موقف سيبقى غير مفهوم ممن لا يستطيعون النظر إلى أبعد من مسافة قصيرة.

خامساً) الشورى والنص

إذاً، لم تكن شورى الستة طريقة يمكن أن تكون مثلاً يحتذى فيما سيأتي بعدها من عصور - وإن كانت أفضل بكثير من البيعة القسرية للملوك بني أمية وبني العباس ومن بعدهم - وذلك لأنها احتوت على عناصر كثيرة تفقدها الشرعية المطلوبة، ولاسيما عنصر موافقة الأمة بشكل عام، وعنصر غياب العدل بين المتشاورين أنفسهم. هذا عن هذه الطريقة عموماً، وإلا فإن الشورى كمبدأ موضوع للبحث بكل تأكيد وسأعرض إليه بعد قليل (في عصر عدم وجود الإمام).

بقي موضوع شورى الستة وشرعيتها في وقتها، أي بعيداً عن مبدأ الشورى العام: هل أن شورى الستة التي وضعها عمر بوجود علي بن أبي طالب (ع) والنصوص القرآنية والحديثية التي وردت بحقه (ما أوردنا بعضها في فصول متقدمة) طريقة مقبولة؟ بمعنى: هل أن وجود علي (ع) كإمام معصوم في الأمة، أو وجود أي إمام معصوم من أولاده من بعده (بغض النظر عن الموقف من العصمة الآن)، لا يؤثر على شرعية الشورى كطريقة لاختيار

الخليفة؟ هذا يقودنا إلى النظر في عصمة الأمة، التي يؤمن بها أهل السنة، وعصمة الأئمة (ع)، التي يؤمن بها الشيعة، كجزء من المقارنة بين طريقتي الشورى والنص.

إجماع الأمة

تناول الشيخ المظفر (السقيفة ص48) الفكرة المنتشرة بين أهل السنة بأن الأمة لا تجتمع على خطأ من قول النبي^(ص) أو لا تجتمع على ضلال، وفرق بين فهم هذا الكلام على إطلاقه وبين فهم الشيعة له بأن الشيعة لا تعتبر مثل هذا الإجماع إلا إذا كشف عن رضا إمام معصوم يكون داخلياً في المجمعين، وبالتالي فيما أن بيعة أبي بكر لم تحصل على موافقة الإمام، الذي كان علي بن أبي طالب، وبالتالي لم يتم الإجماع.

وأشار إلى أن الإجماع لم يحصل بغض النظر عن مسألة وجود الإمام المعصوم من ضمن المجمعين الموافقين، وذلك لأنه مع علي (ع) خالف البيعة جميع من معه من بني هاشم وأصحابه وسعد بن عباد وجماعة من كبار الصحابة وغيرهم. أي أن القول بأن الشورى تمت في بيعة أبي بكر مردود حتى إذا تنازلنا عن الموقف للعقدي للشيعة القائل بأن إجماع الأمة معتد به إذا كان يكشف عن قبول المعصوم، وذلك لأن الإجماع لم يحصل لا من المهاجرين ولا من الأنصار.

وحكم على حديث "لا تجتمع أمتي على خطأ" بالوضع من جانبين:

أولاً: أن النووي في شرحه لصحيح مسلم (ج2 باب لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم وخالفهم) قال: "حديث لا تجتمع أمتي على خطأ ضعيف"، والصحيح هو حديث «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بالحق».

أما الأمر الثاني: فإنه لو صح هذا الحديث فإنه يكون بوجود ما يعصم هذه الأمة وهو وجود الإمام المعصوم فيهم، ولما كان الحاضرون في السقيفة ليسوا كل الأمة من جانب وليس فيهم الإمام المعصوم من جانب آخر فإذاً لا ينطبق عليهم هذا الحديث على فرض صحته.

هنا ينبغي أن أشير إلى حديث مشهور آخر وهو "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" والذي لو صح يكون مستنداً مهماً لتصحیح خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، بل لتصحیح خلافة معاوية، ولتصحیح أفعال أي صحابي. رد السيد أمير محمد الكاظمي القزويني (كتاب "رد على إبراهيم الجبهان") هذا الحديث من حيث السند ومن حيث الدلالة.

فمن حيث السند هو حديث ساقط لأن في سنده حمزة النصيبي المتهم بالكذب والحارث بن غصين وهو مجهول. حيث قال الحافظ الذهبي وهو إمام الجرح والتعديل في كتابه ميزان الاعتدال ج1 ص284 حرف الحاء: "إبن

معين حمزة النصيبي لا يساوي فلساً، وقال البخاري: "منكر الحديث"، وقال الدارقطني: "متروك"، وقال ابن عدي: "عامه مروياته موضوعة". إنتهى كلام الذهبي. أما ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ج2 حرف الحاء قال: "الحارث بن غصين قال: ابن عبد البر في كتابه العلم مجهول.

وأما من حيث الدلالة فباطل من عدة وجوه:

أولاً: ليس من الفصاحة أن يخاطب النبي^(ص) الصحابة بأن يقتدوا بالصحابة.

ثانياً: الحديث يجعل من الاقتداء بطرفي النقيض ممكناً، مثلاً أن يكون المقتدي بقتلة عثمان بن عفان والمقتدي بالمتقاعد عن نصرته مهتدين.

ثالثاً: الحديث معارض بأحاديث صحيحة كأحاديث الحوض واتباع سنن الأمم السابقة.

رابعاً: الحديث معارض لنصوص القرآن في آيات الانقلاب على الأعداء والنفاق ووجود الكذابين.

خامساً: الحديث يجعل جميع الصحابة أئمة وهذا يستلزم بطلان ما قامت عليه السقيفة لوجود المأمومين فيهم.

الشورى والنص

ناقش السيد أمير محمد القزويني ("رد على الجبهان" ص19) ما يذهب إليه أهل السنة من أجل تصحيح ما جرى من اختيار للخلفاء في السقيفة وغيرها بآية 38 سورة الشورى ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ بأنهم مصيبون في ذلك ممدوحون لأنهم فعلوا ما فعلوا بالشورى، بأنه:

أولاً، إن عقد البيعة في السقيفة لم يكن ناتجاً عن الشورى، فإن عمر بن الخطاب أحد أبطال السقيفة قال بكل صراحة أنها "كانت فلتة وقى الله شرها" وذلك على ما سجله البخاري ج4 باب رجم الحبلى من الزنى إذا أحصنت ص119، والفلتة زلة وبعثة ومن غير تدبر ولا مشورة.

ثانياً، حتى لو أنها وقعت بتشاور بعضهم فإنه طالما هم حكموا عليها بأنها كانت شراً فبالتالي كانت أمراً قبيحاً محرماً لا يمكن أن يمدح، ولا سيما وأنه قال قائلهم: "فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه" على ما ذكره ابن حجر في الصواعق في الشبهة السادسة وغيره من علماء أهل السنة.

ثالثاً، أن هذه الشورى إن كانت من الدين فإن الله تعالى أكمل دينه فلا يحتاج إلى تشاور فيما لا يوحى إليهم وقد انقطع الوحي فلا يوجد هناك مجال لنزول أوامر ونواهي جديدة. وطالما أنه لم يكن هناك أي كلام من النبي^(ص) في الشورى فلم يحدد كفاءتها وماهيتها فإن ذلك يعتبر مشاققة لله ولرسوله مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

النساء:115.

أما الشيخ المظفر فقد تساءل (السقيفة ص32) إن كان النبي^(ص) لا يعلم بما سيجري بعده من خلافات وحوادث من أجل الخلافة، ونفى ذلك لورود الأحاديث في افتراق أمته إلى فرق كثيرة وإلى الأحاديث التي لم تستثن من أصحابه إلا أقل القليل، أو «مثل هَمَل النَّعَم» حسب تعبيره^(ص) والباقون يدخلون النار بارتدادهم بعده على أدبارهم، وذلك كما في أحاديث الحوض.

وأنه^(ص) ذكر كيف أن الخلافة ستكون ملكاً عضوضاً بعد ثلاثين سنة، وتحدث عن الإثني عشر خليفة من قريش، وتحدث عن ضرورة أن يعرف الإنسان إمام زمانه، وغيرها من النصوص التي تثبت أنه كان يعلم بما سيجري من خلافات. فهل يعقل من أي حاكم عادل أن لا يضع حلاً مرضياً لهذه النزاعات التي بدأت خيوطها؟ وكيف بأعدل الناس وخاتم الأنبياء؟ تساءل: كيف يكون ذلك وهو كان لا يترك المدينة المنورة لحرب أو غزاة إلا ويخلف عليها أميراً، هذا وهو كان سيرجع من تلك الحرب أو الغزاة، فكيف به وهو سيبترك هذه الأمة بلا رجعة؟

ثم ناقش مسألة عقيدة أهل السنة في أن الأمر، أي الحكم، هل يترك إلى اختيار الأمة أو إلى من يسمونهم أهل الحل والعقد في تقرير شؤون الخلافة؟ وخلص إلى أن إرجاع الأمة دائماً إلى اختيارها في تعيين الرئيس هو عين الفوضوية، كما سماها، وذلك أن الناس مختلفون ومتباينون ولا يتفق منهم اثنان في فكر أو ذوق أو عمل أو غير ذلك، فكيف يمكن أن يتفق أهل بلدة واحدة على شخص واحد فضلاً عن أمة كبيرة كالأمة الإسلامية وعلى توالي الزمان والعصور. وهذا سيكون أكثر شدة إذا ما علمنا أن الحكم هو مسرح للعواطف والأغراض الشخصية والتحيزات. وبذا فقد خلس إلى أنه لا بد أن يكون هناك حاكم يفصل بين المتنازعين بما له من قوة قاهرة للمخالفين، وذلك كما موجود في الانتخابات في الدول المتقدمة.

ولكنه عاد فقال بأن تحكيم الأكثرية هو فرار من محاولة تكوين الرأي العام الحقيقي بل هو اعتراف باستحالته، أي استحالة أن يجتمع الناس كلهم على شخص واحد أو فكرة واحدة. فكانت خلاصة القول أن الرجوع إلى الأكثرية هي آخر ما توصل إليه الإنسان بعد أن عجز أن يصل إلى طريقة تحقق التوافق الحقيقي بين البشر. وبالتالي فإن الادعاء بأن النبي^(ص) أو كل الأمر إلى اتفاق أمته هو من المستحيل لأنه يطلب منهم المستحيل.

وناقش مسألة ترك الأمر إلى أهل الحل والعقد من كبار الأمة ووجهائها، ودفع أن يكون ذلك حلاً يمكن أن يذهب إليه النبي^(ص) لأن هؤلاء نفر مهما كانوا لا يستطيعون التحرر من أهوائهم النفسية وتحيزاتهم حتى من غير قصد وذلك للأسباب النفسية الكامنة في دواخلهم. وقال بأنه يمكن للإنسان أن يذهب إلى الاعتقاد بأن الخليفة أبا بكر تظن إلى سوء عواقب مثل هذا التشريع فأسرع إلى تعيين الخليفة بعده، على الرغم من أن هذا التشريع كان جديداً وتتوقف صحة الخلافة على قبول الناس به. وهكذا فعل الخليفة بعده فاخترع طريقة الشورى من سنة أشخاص وهي طريقة بعيدة عن طريقة الرجوع إلى أهل الحل والعقد، والتي أثبتت في آخر الأمر أن

هؤلاء، وهم ستة فقط، لم يتفقوا على رأي واحد. وقال بأن ذلك هو الذي دفع الخليفة عمر بأن يحدد لهم من يرجعون إليه في حالة التساوي وحدد لهم وقت التشاور بثلاثة أيام، بل وأعطى سلطة تنفيذية قاهرة لغيرهم كي يجبرهم على تنفيذ الخطة، كل هذه القيود مع تهديدهم بالقتل إن تأخروا عن الموعد كلها لأجل الابتعاد عن الخلاف والنزاع الطبيعي لمثل هذا.

ثم يقول المؤلف بأنه لا يعجب أن يكون أبو بكر وعمر قد تفتنا إلى فساد تشريع إعطاء الأمة الحق في تعيين الحاكم ولكنه تعجب ممن ينسب هذا التشريع إلى النبي الحكيم الذي لا يفعل إلا عن وحي يوحى.

ثم يلفت الانتباه إلى أنه، بالاستقراء، لا يعرف خليفة عيّن بهذه الطريقة إلا أبا بكر وعلي بن أبي طالب. وتم الطعن بهاتين البيعتين، إذ أن بيعة أبي بكر كانت بيعة "فتنة أو فلتة وقي الله شرها" حسب تعبير عمر الذي كان أحد أركانها الأساسيين، وأن بيعة علي بن أبي طالب اصطدمت مباشرة مع المخالفين والمعارضين من أهل الحل والعقد أنفسهم. وبعد ذلك قال بأن كل الخلفاء إما تعينوا من قبل الخليفة ما قبلهم أو بجد السيف.

كما أشار إلى أن الطامعين بالخلافة لم يجترئوا على الدخول في الفتن والحروب إلا بسبب سن هذا القانون الذي نسب زوراً إلى النبي (ص).

وأخيراً ذكر كيف أن أم المؤمنين عائشة أرسلت لعمر بعدما طعن نصيحتها بأن لا يترك الأمة بدون راع وبأنه ينبغي أن يستخلف عليهم وقالت: "لا تدع أمة محمد بلا راع. إستخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملاً، فإني أخشى عليهم الفتنة" (الإمامة والسياسة ج1 ص28). ويعلق متساءلاً: "كيف لم يُشر أحد على النبي (ص) أن يستخلف أو يبين لهم كيفية الاستخلاف لدرء الفتنة كما أشارت عائشة على عمر؟"

رفض الشيعة خلافة الخلفاء

ولكن بعيداً عن كون الشورى طريقة مناسبة أو شرعية أو واجبة لاختيار الخليفة أو كون شورى الستة وبيعة عثمان شرعية أو لا، فإن الشيعة يرفضون خلافة جميع الخلفاء ما قبل عثمان وما بعد علي (ع) والحسن (ع). أوضح السيد القزويني رفض الشيعة للخضوع لنتائج ما جرى في سقيفة بني ساعدة من بيعة أبي بكر وما جرى بعده وذلك لأنهم يؤمنون ويعملون وفق آيات الكتاب المبين التي تقول كما في قوله ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ الحشر:7، وبالتالي فما آتاكم الرسول وليس ما آتاكم أهل السقيفة ولا غيرهم لأنهم ليسوا شركاء لله في الأمر والنهي. ومثله قوله تعالى ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونِهِ أُولِيَاءَ﴾ الأعراف:3، والذي يجعل من اللازم على المؤمن أن ينقطع إلى أوامر الله ونواهيه دون غيره وإلا فإنه يكون مصداقاً لقوله تعالى ﴿وَإِن أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُم لَمُشْرِكُونَ﴾ الأنعام:21.

ذلك أن الله سبحانه وتعالى له الأمر في كل شيء حيث يقول: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ آل عمران:154 والتي يلفت السيد إلى كلمة ﴿كل﴾ الدالة على الاستغراق وأنه ليس لهم ولا من حقهم أن يقيموا شخصاً ويوجبوا على الآخرين الاتقياد إليه والطاعة له فإن ذلك كله لله وحده لا شريك له فيه من أحد من العالمين أجمعين. ويتابع: "وأي أمر يا ترى أعظم خطراً من أمر الخلافة التي تبنتني عليها مصالح الناس الدنيوية والأخروية، فهو لله تعالى لا سواه إطلاقاً وهم تابعون لتصرفه تعالى فيهم وليس لهم أن يتصرفوا في شؤون أنفسهم فضلاً عن شؤون غيرهم بأمر أو نهى أو وضع أو رفع مطلقاً كما نصت عليه الآية".

ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ الأعراف:54، وأيضاً: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ القصص:68، فالله تعالى هو الذي يختار من يشاء للنبوّة والخلافة وليس ذلك لأحد من الناس.

ويندرج فيما يأمر الله تعالى به وما يأمر به رسوله (ص) ما أعلنه الذكر الحكيم ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ الأحزاب:36، فيكون قضاء الرسول لازماً لا مجال فيه للمراجعة أو الاختيار سواء في حياته أو بعد وفاته.

ولكن أليسوا أولي الأمر منكم؟

ناقش السيد الكاظمي ما يذهب إليه البعض من أن مدلول قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء:59 يفيد وجوب طاعة أولي الأمر وأهل السقيفة منهم فتجب طاعتهم فيما فعلوه. أجب عن ذلك بأنه:

"أولاً، يجب أن يتم إثبات أن أهل السقيفة من أولي الأمر التي تريده الآية؛

ثانياً، أن طاعتهم متوقفة على كونهم من أولي الأمر، وبالتالي لما لا يمكن إثبات ذلك فلا يمكن القول بطاعتهم؛ أما ثالثاً، فإن الآية صريحة في عصمة أولي الأمر وذلك لأن الله تعالى قرن طاعتهم بطاعته وطاعة رسوله (ص)، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والإطلاق وجب أن يكون معصوماً لأن رسول الله (ص) معصوم فوجب أن يكونوا معصومين. وتلك قضية وحدة السياق وتساوي المتعاطفات في الحكم وإلا لزم التفكيك بين فقرات الآية... وتحميلها معنى لا صلة بينها وبينه. ولما كان أهل السقيفة غير معصومين طبعاً ثبت أنهم ليسوا من أولي الأمر المعنيين في الآية قطعاً، وإلا لزمك أن تطيع كل من له الأمر والنهي ويملك القوة من الجبابرة والفراعة الذين نصبهم الناس وأطاعوهم من دون الله واعتبروهم من أولي الأمر الواجبي الطاعة عليهم..."

ويكمل بملاحظة مهمة بأن "القائل بذلك يلزمه أن يجمع بين الضدين وذلك لأن أئمة من بني العباس قتلوا الأئمة من بني أمية وأخذوا الملك منهم واستولوا عليهم بالقهر والقوة فأى منهم من أولي الأمر الذي تجب طاعتهم وتحرم معصيتهم؟"

وماذا عن زماننا؟

جميع ما مر يتعلق بمسألة الشورى في مقابل النص مع وجود الشخص أو الأشخاص المنصوص عليهم من الكتاب والسنة، ومما مر يتبين أن هناك ثلاثة اتجاهات:

الأول - أن هناك أفراداً معينين عددهم إثنا عشر، بيدؤون بعلي بن أبي طالب (ع) وولديه الحسنين (ع) وينتهون بالحسن العسكري (ع) وولده المهدي (ع)، قد نص عليهم النبي (ص) بأمر الله تعالى، وبوجودهم يمنع منعاً مطلقاً لأي شخص آخر التصدي لمنصب الخلافة في الأمة - وهذا يقول به الشيعة الإمامية الإثنا عشرية

الثاني - عدم الاعتراف بوجود هؤلاء الأفراد كأئمة منصوص عليهم، ولكن الاعتراف بوجود شرعية للخليفة المبايع بواحد من عدة صور هي بشكل عام بيعة أبي بكر من رجلين، وبيعة عمر بنص الخليفة السابق أبي بكر عليه، وبيعة عثمان بشورى من ستة أشخاص اختارهم الخليفة السابق عمر (وهم من اصطلاح عليهم، بشكل يتجاوز الكثيرين، بأهل الحل والعقد)، وبيعة علي (ع) باختيار عام من أهل العاصمة وهم أهل المدينة من المهاجرين والأنصار بالخصوص - وهذا قول أهل السنة

الثالث - القبول بأي خليفة يتمكن من الاستحواذ على السلطة ثم يستمر فيها دون أن يأتي بكفر صريح - وهو رأي أهل السنة أيضاً الذين قبلوا وتعبدوا بالخضوع لسلطة الدول الإسلامية ما بعد الخلافة الراشدة.

فماذا عن زماننا؟ أي من هذه الاتجاهات هي السائدة أو التي ينبغي أن تتبع؟

بالنسبة للشيعة، فإنه في زمان غيبة الإمام المعصوم، أي الثاني عشر من أهل البيت (ع)، هناك اتجاهان: أحدهما الذي كان الوحيد إلى وقت قريب وهو أن الحاكم العادل يقبل حكمه وأما الجائر فلا يجوز اللهم إلا إذا أدى الخروج عليه إلى الفوضى، والثاني هو أن الفقهاء هم الحكام على الناس وأن قيادة المجتمع هي في الواقع لهم وبالتالي لهم أن يتصدوا للقيادة السياسية التنفيذية وهو ما يسمى اليوم ولاية الفقيه.

أما بالنسبة للسنة، فالأمر هو من حيث القبول بأي حاكم مسلم ولا يجوز الخروج عليه إلا إذا جاء بكفر صريح، وهذا هو الذي جعل حركات إسلامية ومفكرين إسلاميين يحكمون بكفر الحكم المسلم ديناً العلماني اتجاهاً سواء كان بشخص حاكم واحد أو حزب أو جماعة.

في الحالتين، فإن الطائفتين تحتاجان إلى طريقة لأخذ رأي الأمة، وهذا يكون بالانتخابات التي تعتبر عملية شوروية يشترك فيها الملايين من أبناء الشعب بعد أن أصبحت إمكانية الحصول على رأي المجتمع بالتشاور الفردي كما حصل في مجتمع المدينة وقتها أمراً مستحيلاً لزيادة السكان واتساع البلدان وتفرق الأمة إلى شعوب ودول.

أي أن الشيعة، كالسنة، لا يجدون غير الشورى - بغض النظر عن الآليات - طريقة لانتخاب الحاكم العادل، وإلا فإن التسلط سيكون سائداً، وهو سائد حالياً!

الخلفاء الراشدون

أخيراً، ملاحظة بشأن عنوان "الخلافة الراشدة" وتشخيص "الخلفاء الراشدين"، فإن وصف "الرشد" لا يمكن أن يطلق على حالة فيها تهمة الظلم أو التغيير أو إهمال الأوامر والنواهي الإلهية والنبوية، وبالتالي فإن الشيعة لا يطلقون هذا الوصف على فترة الخلافة ما بعد النبي^(ص) وحتى قيام الدولة الأموية - حتى خلافة علي (ع) وابنه الحسن (ع) إنما هو حكم إمام معصوم. فالخلافة هي وصف لحالة جلوس حاكم خلفاً لحاكم آخر، وهنا جلوس الحاكم خلفاً للنبي^(ص) ثم خلف هذا الحاكم خلفاً له وهكذا، فلا تشير إلى كون هذا الحاكم الخليفة إماماً يتبع أم لا.

إلا أن هناك حديثاً يرويه أهل السنة هو: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ؛ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل وغيرهم، والذي يفسره أهل السنة أنهم الخلفاء الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي (ع)، وقد أشرت إلى أن علياً (ع) إنما أدخله الإمام أحمد بن حنبل - جزاه الله خيراً - بعد أن كانت النظرة أن الخلافة الراشدة تتوقف عند عثمان كون علي (ع) لم يجتمع عليه الناس، بمعنى أن بيعة أهل المدينة ومكة واليمن وسائر الجزيرة العربية والعراق وفارس وما وراء النهر ومصر وشمال إفريقيا كلها لا تكفي لجعل علي (ع) خليفة راشدياً لأن الشام لم ترسل إليه بالبيعة مع أن جميع المسلمين (الآن على الأقل فيما نعلم) يقولون بأن معاوية الذي لم يرسل بيعة الشام إنما كان باغياً - ولكن لعل كونه صحابياً جعل صفة الرشد لا تنطبق على علي (ع) وقتها!

أما الشيعة فيفسرون الخلفاء الراشدين المهديين أنهم أئمة أهل البيت (ع) وذلك لأسباب، هي باختصار:

(1) قام الدليل - عند الشيعة - على عصمتهم (ع)، ولما كان الحديث يأمر باتباع سنتهم فإن سنتهم لا بد أن تكون سنة النبي (ص) لأنه لا تأسيس لأي جانب عقدي أو تشريعي إلا من القرآن والسنة، وبالتالي لا بد أن يكونوا معصومين كي يكون هناك ضمان مؤكد أنهم لن يبتدعوا شيئاً وإنما تكون سنتهم سنن النبي (ص)

(2) الأمر المطلق بالاتباع دون مراجعة، بل وبالحث الشديد على التمسك بها "عضوا عليها بالنواجذ"، دليل آخر لأن أهل البيت (ع) المعصومين مأمونون من الوقوع في الخطأ والخطيئة، إذاً يأمن المتبع في اتباعهم إحراره سنة النبي (ص)

(3) وصف هؤلاء الخلفاء بوصف "المهدين" يعني أنهم هدوا إلى هذه السنن التي أمر الحديث بالتمسك بها، ولا نعلم - حسب الشيعة - أن أي صحابي صارت له منزلة الهدى هذه كما كانت لعلي (ع) وذلك لعشرات الأدلة من الكتاب والسنة (راجع الجزء الأول من الكتاب)، في حين أن الخلفاء الثلاثة لم يكن لهم مثل تلك العناية النبوية تهيئة لخلافته (ص)

(4) وقوع الخلفاء الثلاثة في أخطاء فقهية واضحة (من قبيل ما حكموا به في قضايا الميراث أو الحدود)، وقيامهم بتأسيس بدع واضحة أيضاً (من قبيل أمر الناس بصلاة التراويح جماعة)، يدل دلالة قاطعة أنهم لا يمكن أن يكونوا المعنيين بأمر النبي (ص) الذي يأمر باتباعهم مطلقاً فلا يمكن أن يأمر (ص) باتباع البدع والأخطاء الفقهية

(5) الحديث ينهى عن المحدثات لأنها بدع، وطالما أسست بدع في زمان الخلفاء الثلاثة (مما اعترف ببعضه علماء أهل السنة من قبيل الطلاق البدعي الذي ذكرته سابقاً والذي يسمونه بدعياً بشكل واضح) فإن هؤلاء الخلفاء الثلاثة لا يمكن أن يكونوا من ضمن المعنيين بالحديث

(6) بدون هذا التفسير فإن الحديث يصبح مشكوكاً فيه، وذلك لسبب بسيط: الحديث يذكر "سنتي" و "سنة الخلفاء الراشدين المهديين"، وبما أن المسلمين متفقون على أنه لا إحداث لأي شيء في الشريعة بعد النبي (ص) فلا معنى لوجود شيء اسمه "سنة الخلفاء..." لأنها إما أن تكون سنة النبي (ص) ذاتها فيجب اتباعها وإما أن تكون شيئاً محدثاً فيكون بدعة وهي ضلالة ولا يمكن اتباع الضلال دع عنك الأمر به؛ أو أن هؤلاء الخلفاء يظهرون سنة النبي (ص) بعده وبالتالي يجب أن يكونوا عالمين بتمامها دون نقصان أولاً، ومؤمنين من العبث بها أو إخراجها إلى الناس منقوضة ثانياً، وهذا غير وارد إلا في حالة العلم الكامل والعصمة اللذين لم يثبتا إلا لعلي (ع) وولده (ع).

إذاً، حتى لو استخدم الشيعة لفظ "الخلفاء الراشدين" فإنهم لا يعنون به من الأربعة سوى علي (ع)، أما باقي الراشدين فهم الأئمة من ولده (ع)، وبالتالي تصبح خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان خاضعة للنظر والنقد والتخطئة حالها حال غيرها من خلافة أو حكم أو إمرة غير المعصومين.

إفراط وإفراط

مرة أخرى، نجد أن هناك إفراطاً من جانب السنة في المديح للخلافة الراشدة - ما عدا خلافة علي (ع) - وتركيزاً على جانب الفتوحات الإسلامية التي تعطي معاني العزة والقوة ونشر الإسلام مع أخبار مشكوك فيها وبعضها موضوع قطعاً عن عدل الخلفاء وسيرتهم بما يفوق الحقيقة، وإفراطاً من جانب الشيعة في الإعراض عن جميع الأمور الإيجابية المتحققة إلى الدرجة التي لا يذكر فيها حتى مساهمات علي (ع) وأولاده (ع) وشيعته من الصحابة الكبار والتابعين في الفتوحات وإدارة الدولة. صحيح أن المدرسة السنية تنظر إلى جوانب الأجداد الإسلامية بغض النظر عن كيفية تحقيقها وبغض النظر عن الجوانب السلبية التي واكبتها أو واكبت الخلافة الراشدة عموماً وأن المدرسة الشيعية تنظر إلى جوانب الإنسان في بنائه الفكري والروحي ومدى ارتباطه بمصادر التلقي المعصومة من أجل ضمان المسيرة الصحيحة ومن أجل تحقيق التقدم المستمر للأمة وللدِين وهو ما لم يتحقق، ولكن لا بد من النظر في واقع الحال الذي ما كان ليحصل لو كان هناك منع من المعصوم من المشاركة في الفتوحات ومن ثم إدارة الدولة. وهذه أسماء بعض الشخصيات من شيعة علي (ع) ممن شارك في الفتوحات والإدارة، وذلك حسب الأجدية (مع أسماء بعض الفتوحات التي شاركوا فيها):

أبو أيوب الأنصاري (المدفون ببشارة النبي^(ص) في حصن القسطنطينية)، أبو ذر الغفاري (الشام وقبرص ومصر)، أبو رافع القبطي مولى النبي^(ص) وأولاده (فتح مصر)، أبو عبيد بن مسعود الثقفي (فتح العراق)، أبو الهيثم بن النيهان، الأحنف بن قيس (فتح خراسان وهرات)، بريدة الأسلمي (فتح اليمن على عهد النبي^(ص))، بلال بن رباح مؤذن النبي^(ص) (فتح الشام)، جارية بن قدامة السعدي، جرير بن عبد الله البجلي (فتح العراق)، جعدة بن هبيرة ابن أخت علي (ع)، حجر بن عدي الكندي (القادسية والمدائن وجولاء وأرمينية وبيروت)، حذيفة بن اليمان (معركة القادسية وفتوح العراق وفارس وأرمينية)، خالد بن سعيد بن العاص الأموي وأخوه أبان وعمرو (فتح الشام)، سلمان الفارسي (فتح الأهواز والمدائن وبقية إيران)، صعصعة بن صوحان العبدي وإخوته، عبادة بن الصامت (فتح مصر)، عثمان بن حنيف وإخوته، عدي بن حاتم الطائي (فتح العراق)، عمار بن ياسر (العراق وفارس)، عمرو بن الحمق الخزاعي، قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري (سيف البحر)، مالك بن الحارث الأشتر وإخوته (القادسية واليرموك)، محمد بن أبي بكر (معركة ذات الصواري مع الروم)، محمد بن أبي حذيفة الأنصاري (معركة ذات الصواري مع الروم)، المقداد بن عمرو (فتح الشام)، المهاجر بن خالد بن الوليد، النعمان بن مقرن (ذكرنا فيما سبق خبره في إنقاذ علي (ع) الموقف بعدما وردت الخليفة عمر الأخبار باستعداد الفرس لاسترجاع الأراضي المفتوحة)، هاشم بن عتبة بن أبي وقاص (جلولاء وخانقين والشام) وأولاده، واثلة بن الأسقع الكناني.

إن هؤلاء، وغالبيتهم العظمى من الصحابة الكرام، لم يكونوا جنوداً في جيوش الفتح فحسب، بل كانوا قادة ميدانيين، بين قائد للقلب وقائد للميمنة وقائد للميسرة وأميراً على جيش أرسل لفك حصار وقائداً عاماً للجيش، فينبغي:

على أهل السنة أن يعرفوا لشيعة أهل البيت (ع) الأوائل جهادهم الكبير في نشر الدين (ولمن لا يقر بنشيع هؤلاء فليرجع إلى تراجمهم في كتب الصحابة أو التاريخ ويعرف مواقفهم ليتأكد من كونهم شيعة ملتزمين بولاية أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (ع)، ولو أن شهرة بعضهم كعمار وسلمان وأبي ذر والمقداد وخالد بن سعيد بن العاص وعمرو بن الحمق ومالك الأشتر ومحمد بن أبي بكر تكفي)؛

وعلى شيعة أهل البيت (ع) أن يعرفوا قدر أسلافهم الأبرار الذين ما منعهم إصرار فريش على منع مولاهم علي (ع) من تبوء خلافة النبي (ص) ومن ثم إشعال الحرب عليه يميناً وشمالاً حتى قتل، ولا منعهم استمرارهم في نفس المنهاج مع ولده الحسن (ع) حتى سم، على النهوض لقيادة جيوش الفتوح الإسلامية شرقاً وغرباً، فكانوا في وسط الأحداث ووسط الأمة، وقد عضوا على الجراح وتجرعوا الغصص وصبروا مع أئمتهم (ع)، ولم ينزروا ولم ينكفئوا... عليهم أن يعرفوا أن في صحابة رسول الله (ص) قمماً شاحخة، من مهاجرين وأنصار، صدقوا ما عاهدوا الله عليه وبقوا على العهد مع نبيهم (ص) حتى قضوا وما بدلوا تبديلاً.

أخيراً، لا بد من قراءة واعية للتاريخ، أي حادثة تاريخية يجب أن تقرأ بعناية، فإن كلمة واحدة يمكن أن تغير اتجاه الحادثة تماماً. خذ مثلاً ما نقل من قول مالك بن نويرة (الذي أمر خالد بن الوليد بقتله على أساس أنه ارتد عن الإسلام أو منع الزكاة أو كليهما)، في أبيات من الشعر يخاطب بها قومه بعد أن جمع منهم الزكاة ثم ردها عليهم انتظاراً لما ينتهي إليه الأمر في المدينة المنورة بعد وفاة النبي (ص). فقد رووا قوله (بعض الأبيات فقط):

وقال رجال مالك لم يسدد

وقال رجال سدد اليوم مالك

ولا ناظر فيما يجيء من الغد

وقلت خذوا أموالكم غير خائف

أطعنا وقلنا الدين دين محمد

فإن قام بالأمر المجدد قائم

إلا أن البعض الآخر روى البيت الأخير هكذا:

مَنَعنا وقلنا الدين دين محمد

فإن قام بالأمر المجدد قائم

فجعل "منعنا" بدلاً من "أطعنا"، وهذا يقلب المعنى تماماً من الطاعة إلى العصيان، أي من دفع الزكاة إلى منعها، فينقلب حال مالك وقومه من حرمة قتالهم إلى حليتها، وكله من أجل تيرئة أحد أبطال المسلمين.

هذا بتغيير كلمة واحدة، فكيف بتغيير كلمات ونصوص وأحاديث وحتى كتب بكاملها.
لذا، ينبغي النظر المتفحص في التاريخ فإنه كما قال المعري - وإن كان مع كثير من المبالغة:
وما كتب التاريخ في كل ما حوت لقرائها إلاّ حديث ملفق
نظرنا لأمر الحاضرين فرابنا فكيف بأمر الغابرين نصدّق!

الفصل الثامن

أهل البيت (ع)

مقدمة

أولاً - عرض لدور أهل البيت (ع) حسبما أوردته في الجزء الأول

آيات الكتاب العزيز

أحاديث النبي (ص) في فضائل أهل البيت (ع) بشكل عام

أحاديث إضافية

مما قاله أئمة أهل البيت (ع) عن أنفسهم

ثانياً - تعريف النظرتين وما تفصله كل منهما

ثالثاً - النظر في المسائل المشككة بين المدرستين في هذا الموضوع

الإمامة

العصمة

الوصية

الغلو بين عصمة الأئمة (ع) وعدالة الصحابة

"فالواجب علينا محبتهم وموالاتهم وأن نحفظ فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ننزلهم المنزلة

اللائقة بهم من غير غلو ولا تقصير"

(موقع شبكة الإسلام على الانترنت)

«فمن الموثوق به على إبلاغ الحجة وتأويل الحكم إلا أعدال الكتاب وأبناء أئمة الهدى ومصابيح الدجى ... هل

تعرفونهم أو تجدونهم إلا من فروع الشجرة المباركة، وبقية الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم

تطهيراً، وبرأهم من الآفات، وافترض مودتهم في الكتاب؟!»

(علي بن الحسين^(ع))

إن الفارق الكبير في النظرة إلى أهل بيت محمد^(ص) بين المدرسة السنية والمدرسة الشيعية كان من أهم الدواعي وراء انفتاحي على مذهب أهل البيت^(ع)، وذلك من جانبين:

الأول - أن دور أهل البيت^(ع) في الإسلام هو المهم في البحث، بالتأكيد أكثر أهمية من مواضيع الخلافات بينهم^(ع) وبين الآخرين، أو الخلافة والمناصب، لأن هذا الدور هو القاسم المشترك عبر الزمان والمكان، فلم يكن دورهم مختصاً بزمانهم^(ع) وانتهى، كما لم يكن دورهم محدوداً بأماكن سكناتهم أو نطاق انتشار الدولة الإسلامية في حينها، بل هو دور يمتد بامتداد الزمن ويشمل العالم بأسره؛ وما الخلافات، وحتى الحروب، إلا بعض المفاتيح الأخرى للاهتمام إلى هذا الدور، وليس العكس (فإن البعض يدور في فلك أهل البيت^(ع) من خلال المشاكل والخلافات والأعداء والمناوئين، ناسياً أو متناسياً أو جاهلاً أنهم نور هداية وسفن نجاة له ولغيره، وأن تلك المشاكل والخلافات إنما كانت من أفراد وجماعات هم أيضاً نسوا أو تناسوا أو جهلوا حقيقة أهل البيت^(ع) فوقعوا في الضلال؛ وهكذا، فمن أشغل نفسه بالخلافات والمشاكل وأهمل دور الهدى خسر الهداية في حين أن من أشغل نفسه بهدهم^(ع) وأهمل الخلافات والمشاكل واهتم بدور الهدى وريح الهدى ولكن ربما خسر بعض الفهم لأمر معينة)، وبالتالي فإن فهم الشيعة لدور أهل البيت^(ع) وفشل السنة في ذلك، بعدما تبين لي خطورة ذلك الدور ومركزته في الإسلام والحياة، جعلني أتبع مذهب أهل البيت^(ع) الذي عليه الشيعة.

الثاني - الحالة الغربية الحاصلة عند جميع أهل السنة وهي ذلك الحب الموجود في نفوسهم لأهل البيت^(ع) في الوقت الذي لا يكادون يعرفون شيئاً عن أكثرهم^(ع) وفي الوقت الذي لا يعرفون عن دورهم القيادي شيئاً، وهي

حالة لا أظنها موجودة مع قوم آخرين لأن الحب إنما ينبع من أسباب، والأسباب لا يمكن أن تكون بدنية لأن الناس بعد زمانهم^(ع) لم يعاصروهم لينجذبوا إليهم من هذه الزاوية - وهذا أقوله على نحو محاولة النظر في كل سبب ممكن وإلا فإن الكثيرين ممن عاصروهم عادوهم فلم يكن هناك انجذاب من هذه الناحية (وهذه مسألة مهمة في نفوس الناس عموماً بحيث ترى أن بعض الباحثين والخطباء بهمهم كثيراً أن يذكروا أن فلاناً كان طويلاً جداً بحيث يركب الجواد المطهم ورجلاه تخطان في الأرض - وهو شيء مستحيل - أو أنه لقوته البدنية كان قتل في معركة واحدة، ربما لم تستغرق أكثر من ساعة، مئات الأعداء، وهكذا)؛ كما لا يمكن أن تكون الأسباب محبة في أقوالهم^(ع) لأن أهل السنة لا يعرفون منها الشيء الكثير؛ وحتى الأفعال فإن أهل السنة يعرفون كثيراً مما روي من بطولات علي^(ع) وشيئاً مما روي من واقعة الطف في كربلاء ولكن لا يكادون يعرفون شيئاً غيرها (ما عدا المتصوفة الذين اختلطت طريقتهم في الوصول إلى الله تعالى بتقرير من مشايخهم أن الطرق بدأت كلها مع علي بن أبي طالب^(ع) وبالتالي فهو أصل الطرق، هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك معرفة بمقامات أئمة أهل البيت^(ع) من غير علي^(ع) حسب المنطقة التي يعيش فيها المتصوف وحسب الطريقة)؛ إذاً، أهل السنة يجنون مجموعة من الأفراد دون سبب مفهوم في حالة أغلبية هؤلاء الأفراد المحبوبين، فهم موجودون في الأشعار والمقالات وضرب الدفوف كتعبير عن حب حقيقي في القلوب ولكن إن سألت الشاعر أو كاتب المقال أو ضارب الدف عن هذا الحب لما أجابك جواباً مقنعاً. نعم، العلماء وبعض العوام يعرفون أن حب أهل البيت^(ع) فرض قرآني نزل في آية المودة، وأنه فرض نبوي جاء في الأحاديث الشريفة، ولكن هذا محدود من جانبيين: الأول محدودية الاطلاع بالمقارنة مع اطلاع الشيعة، علماء وعوام، والثاني هو عدم الرغبة في المضي قدماً في هذا الاتجاه لأنه يفتح أبواب المقارنات مع رجال مقدسين عند أهل السنة ما يوقع في مفارقة كبيرة وهي تفضيل الأقل فضلاً على الأكثر فضلاً وهو ما لا يريد العلماء للعوام أن يطلعوا عليه، بل ويفتح الباب أمام المشاكل التي حصلت في التاريخ والتي من شأن البحث فيها أن يمضي بالباحث أبعد من تغيير جدول الفضل - فيرفع هذا ويهبط بذاك - فحسب وإنما بإنهاء قداسة بعض المقدسين وهو ما يقف علماء مدرسة أهل السنة بوجهه بكل قوة اتباعاً من الخلف للسلف.

وسأعرض في هذا الفصل الموضوع، وذلك:

أولاً - بعرض لدور أهل البيت^(ع) حسبما أوردته في الجزء الأول

ثانياً - بتعريف النظرتين وما تفصله كل منهما

ثالثاً - بالنظر في المسائل المشكلة بين المدرستين في هذا الموضوع.

أولاً - عرض لدور أهل البيت^(ع) حسبما أوردته سابقاً

ذكرت في الجزء الأول من الكتاب بعض فضائل أهل البيت^(ع) الواردة في الكتاب العزيز والسنة النبوية، أسردها ههنا باختصار، ثم أذكر بعض آيات وأحاديث الفضائل الأخرى.

آيات الكتاب العزيز

أولاً: آية التطهير، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ الأحزاب:33.

الدلالة: الآية تقول بالتطهير المعنوي لأهل البيت^(ع) وهذا يشير إلى العصمة وبالتالي إلى دورهم في الأمة لأن العصمة تضمن عدم الانحراف في التبليغ، وهؤلاء لا بد أن يكونوا هم القادة وإلا لزم أن يصبحوا رعية لغير المعصوم الذي لا يأمن منه الانحراف وهو مستحيل على الله تعالى.

أما معرفة ذوات أهل البيت^(ع) المقصودين في الآية فقد بينه النبي^(ص)، وذلك في حديث الكساء عندما غطى النبي^(ص) بكساء خيبري أو غيره علياً وفاطمة والحسن والحسين^(ع) ونفسه الشريفة^(ص) وتلى الآية المباركة، وقال «اللهم هؤلاء أهل بيتي». كما أنه قام بفعل يجعل الأمر مقطوعاً به وهو أنه ظل ستة أشهر أو سبعة أو ثمانية يمر ببیت فاطمة^(ع) فيقول: «الصلاة يا أهل البيت إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً».

(في الجزء الأول بينت أن الآية لا تنطبق على غيرهم^(ع)، ولاسيما زوجات النبي^(ص)، وهو الرأي الشاذ الذي تبناه ابن تيمية وأتباعه في زماننا، بناء على حال الرواة وأنهم ما بين خارجي ومشبه لله بخلقه عدو لعلي^(ع)، وذكرت مناقشات العلماء التي تؤكد نزول الآية في علي وفاطمة وابنيهما^(ع) دون غيرهما فلتراجع.)

إن آية التطهير يستفاد منها - حسب السيد شرف الدين - عصمة أهل البيت^(ع)، وإمامتهم^(ع):

"الأول، أن الآية دلّت على عصمة الخمسة لأن الرجس عبارة عن الذنوب كما في الكشاف وغيره، وقد تصدرت بأداة الحصر وهي ﴿إِنَّمَا﴾ فأفادت أن إرادة الله تعالى في أمرهم مقصورة على إذهاب الذنوب عنهم وتطهيرهم منها، وهذا كنه العصمة وحقيقتها؛ الثاني، أنها دلت بالالتزام على إمامة أمير المؤمنين، لأنه ادعى الخلافة لنفسه وادعاه لها الحسنان وفاطمة ولا يكونون كاذبين لأن الكذب من الرجس الذي أذهب الله عنهم وطهرهم منه تطهيراً".

ثانياً: آية الولاية، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ . وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ المائدة:55-56. هناك شبه إجماع من المفسرين أنها نزلت في علي^(ع) عندما تصدق بخاتمته أثناء الصلاة في حال الركوع لسائل دخل يسأل الناس في مسجد النبي^(ص).

الدلالة: الآية واضحة في حصر الولاية بأداة الحصر "إنما" في الله تعالى وفي رسوله^(ص) وفي مؤمنين معينين قاموا بفعل محدد واضح المعالم. وإلا، ما معنى إعطاء الولاية العظيمة، ولاية الله ورسوله^(ص)، لكل مؤمن يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة؟ ... ثم ما معنى إعطاء الولاية لمن هو في حالة الركوع؟! ... (في الجزء الأول ذكرت مناقشة بعض الشبهات حولها، كشبهة التعبير بالجمع ﴿الذين آمنوا﴾ وليس بالمفرد، ومنها شبهة التفات علي^(ع) للسائل وهو راع مع ما عرف عنه^(ع) من الحشوع التام في الصلاة، فلتراجع).

ثالثاً: آية المودة، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ الشورى: 23. وفيها يأمر الله تعالى نبيه^(ص) أن يقول للمسلمين أنه لا يريد منهم أجراً على تبليغه القرآن، أو الدين، سوى "المودة في القربى".

الدلالة: طالما أن الله تعالى لم يأمر المسلمين بأداء أجر أعظم نعمة في حياتهم، وهي الإسلام، غير مودة أهل البيت^(ع) فلا بد أن لأهل البيت^(ع) منزلة خاصة فريدة. فهل كانت هذه المنزلة تشريفية، كالوجاهة الاجتماعية، أو لكي يسر نبيه^(ص)؟ لا بد أن منزلتهم تلك إنما هي لدورهم المميز في حمل الأمانة بعد النبي^(ص)، وإلا تصبح المسألة وكأنها مجاملات مع النبي^(ص)، والله تعالى لا يتعامل بالمجاملات ولا بالقرابات.

في الجزء الأول ذكرت الوجوه الأخرى لتفسيرها والتي أوردتها بعض مفسري أهل السنة، كما أوردتها بعض مفسري الشيعة وردوا عليها، كما ذكرت بعض الأحاديث في تفسير الآية، ومنها الحديث المروي في تفسير الثعلبي وتفسير الزمخشري وتفسير القرطبي، وهو قوله^(ص): «من مات على حب آل محمد مات شهيداً، ألا ومن مات على حب آل محمد مات مغفوراً له، ... مات تائباً، ... مات مؤمناً مستكمل الإيمان، ... بشره ملك الموت بالجنة ثم منكر ونكير، ... يذف إلى الجنة كما تزف العروس إلى بيت زوجها، ... فتح له في قبره بابان إلى الجنة، ... جعل الله قبره مزار ملائكة الرحمة، ... مات على السنة والجماعة ...».

ثم ذكرت أحاديث عن الأئمة^(ع) أنفسهم أكدوا فيها نزول الآية فيهم كما في خطبة للإمام الحسن^(ع): «وإننا من أهل البيت الذين إفترض الله عز وجل مودتهم وموالاتهم فقال فيما أنزل على محمد^(ص): ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ قال: واقتراف الحسنة مودتنا أهل البيت»، فتكون ثمرة الاستجابة لطلب النبي^(ص) في مودة القربى هي الحسنة التي سيزيد الله تعالى في حسننها، بمعنى أن لها مكاناً مميزاً عن سواها من الحسنات.

وذكرت أن المسلمين قاطبة فهموا منها المكانة العظمى لأهل البيت^(ع) التي ليست لسواهم مطلقاً.

وذكرت بعض الشبهات الخاصة بالتعابير التي جاءت في الآية، أو بنزول الآية في مكة أم المدينة، ورد علماء الشيعة عليها.

وأزيد هنا: شكاية العباس بن عبد المطلب للنبي^(ص) بقوله: "إنا لنخرج فنرى قريشاً تحدث فإذا رأونا سكتوا"، فغضب رسول الله^(ص) وقال: «والله لا يدخل قلب مسلم إيمان حتى يحبكم لله ولقرايتي». ومثله أحاديث مختلفة في محبة أهل البيت كما في سنن الترمذي ج 2 ص 308 وكنز العمال بروايات متعددة، منها في ج 8 ص 278: «أدّبوا أولادكم على ثلاث خصال: حب نبيكم، وحب أهل بيته، وقراءة القرآن، فإن حملة القرآن في ظل الله يوم لا ظل إلا ظله مع أنبيائه وأصفيائه».

وكما في ص 143 من الصواعق المحرقة: «من سبَّ أهل بيتي فإنما يرتد عن الله وعن الإسلام، ومن آذاني في عترتي فعليه لعنة الله، ومن آذاني في عترتي فقد آذى الله، إن الله حرّم الجنة على من ظلم أهل بيتي أو قاتلهم أو أعان عليهم أو سبهم... خمسة - أو ستة - لعنتهم وكل نبي مجاب: الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمستحل محارم الله، والمستحل من عترتي ما حرّم الله، والتارك للسنة».

أقول: من أعجب العجب أن ابن حجر الهيثمي يخرج هذا الحديث «من سبَّ أهل بيتي فإنما يرتد عن الله وعن الإسلام» في كتاب الصواعق المحرقة ثم يؤلف كتاباً (مطبوع ومجلد في جلد واحد مع كتاب الصواعق، ربما أراد الناشر ابتغاء الأجر!) للدفاع عن معاوية بن أبي سفيان عنوانه "تنزيه الجنان واللسان من الخطور والتفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان"، أي أن ننزه ليس فقط اللسان من ثلب سيده معاوية، ولكن ننزه العقل من مجرد الخطورة في ثلبه! هذا مع أنه يعلم أنه سنَّ سبَّ علي^(ع) على المنابر التي شادها سيف علي^(ع) يوم كان قائد جيش النبي^(ص) وكان معاوية معاوناً لأبيه قائد جيش الكفر، حتى أنه لم يكتف بذلك بل يتحرى سبّه بحيث يسأل سعد بن أبي وقاص: "ما الذي منعك أن تسب أبا تراب؟" ظني أنه لو عرض ابن حجر هذا على طيب نفساني لحكم بأنه مصاب بانفصام الشخصية!

رابعاً: آية المباهلة، وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ﴾ آل عمران: 61. وهي التي نزلت تأمر النبي^(ص) أن يدعو الوفد المسيحي، الذي جاء من نجران يباحثه لعدة أيام حول حقيقة المسيح^(ع)، إلى المباهلة. أجمع المفسرون دون استثناء على نزول الآية في علي وفاطمة وابنيهما^(ع) الذين جاء بهم النبي^(ص) للمباهلة، ففسر^(ص) الآية تفسيراً عملياً، استجابة لأمر الله وبتعليمه.

الدلالة: إن المتوقع أن يأمر المولى سبحانه نبيه^(ص) بشيء مثل "نأتي نحن وأنتم"، لا "ندعو أنفسنا وأنفسكم"، إذ ما معنى أن يدعو شخص نفسه؟ إذاً، ليس أمر الله تعالى في الآية بالقول ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ إلا لإظهار المنزلة الكبرى لعلي بن أبي طالب^(ع)، تلك المنزلة التي لا منزلة فوقها وهي نفس النبي^(ص) خير البشر أجمعين. ولا شك في أنه لا علي^(ع) ولا غيره يمكن له أن يصل إلى منزلة النبي^(ص)، لا بمعنى الاتحاد بين شخصين، ولا بمعنى

المساواة في الفضل، فإن النبي^(ص) لا يوازيه أحد في فضل، ولكن الآية تقول بأن هذا العبد الصالح وصل عند الله منزلة عبر عنها هكذا، فكأنه وصل الغاية في الكمال الإنساني كما وصل النبي^(ص).

(في الجزء الأول ذكرت استخدام النبي^(ص) لتعبير الأنفس عند ذكر علي^(ع) في مناسبات أخرى ذكرها المحدثون في كتب الحديث المعتمدة عند أهل السنة فلتراجع.)

آيات أخرى ذكرتها في الجزء الأول

(راجع مصادر الأحاديث والمناقشات في الفصل الخامس من الجزء الأول.)

1- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ الرعد:7، أن النبي^(ص) قال في تفسيرها: «أنا المنذر» ثم أوماً إلى منكب علي^(ع) وقال: «أنت الهادي، بك يهتدي المهتدون من بعدي».

2- قوله تعالى: ﴿أَقَمْنُ كَانَ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾ هود:17، أن الشاهد هو علي^(ع).

3- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ التوبة:119، أن المعنى بذلك هو علي^(ع).

أزيد هنا: ما روي عن فعل وقول الإمام السجاد علي بن الحسين^(ع) عندما يتلو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (التوبة:119) ما رواه ابن حجر الهيتمي (في تفسير قوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾ الصواعق المحرقة ص90) أنه كان يدعو الله دعاء طويلاً ثم يقول: «وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجوا بمتشابه القرآن، يتأولوه بآرائهم، واتهموا مآثور الخبر فينا» إلى أن قال: «فإلى من يفرع خلف هذه الأمة وقد درست أعلام هذه الملة ودانت الأمة بالفرقة والإختلاف يكفر بعضهم بعضاً والله تعالى يقول: ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات﴾ فمن الموثوق به على إبلاغ الحجة وتأويل الحكم إلا أعدل الكتاب وأبناء أئمة الهدى ومصاييح الدجى الذين احتج الله بهم على عباده ولم يدع الخلق سدى من غير حجة، هل تعرفونهم أو تجدونهم إلا من فروع الشجرة المباركة، وبقية الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً وبرأهم من الآفات وافترض مودتهم في الكتاب؟»

4- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ المجادلة:12-13، والتي وردت روايات عديدة أن علياً^(ع) هو الوحيد من بين الصحابة الذي عمل بهذه الآية حتى انتهى الأمر بها كتشريع، أي نسخت بعد فشل جميع الصحابة القادرين مالياً على التصديق ولو بدراهم معدودة كما فعل علي^(ع).

5- قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الأحزاب:56، وهي الآية العظيمة التي يعرفها المسلمون جميعاً والتي فسرها النبي (ص) بالصلاة عليه (ص) وعلى آله (ع)، ومن صيغها ما يسمى "الصلاة الإبراهيمية" التي يقوم بها المسلمون السنة في تشهد الصلاة.

الدلالة: إن الصلاة على النبي (ص) التي أمر بها الناس لا تدل على وجوب محبته فقط فإنه لا دليل على حصر المعنى بهذا، بل يمكن القول أن الأمر بالصلاة على النبي (ص) إنما هو لجميع المعاني التي للنبي (ص)، كقائد ومبلغ وهاد وإمام وغيرها، بحيث يطلب لها هذه العناية الإلهية، ولما قرن النبي (ص) آله (ع) معه فقد قرنهم في جميع ذلك مما يليق بهم بعده (ص): وكما قال الشيخ الأنطاكي (لماذا اخترت مذهب أهل البيت): "وصفوة القول ثبتت خلافة علي (ع) بعد رسول الله (ص) من هذه الآية الكريمة إذ قرنه الله تعالى مع رسوله في ذكر الصلاة عليه كما تقدم. فعليه لا يجوز تقدم أحد عليه كما لا يجوز تقدم أحد على رسول الله (ص)..".

سورة "هل أتى"

إضافة إلى هذه الآيات الكريمة، فقد نزلت سورة كاملة - أو تكاد - في أهل البيت (ع)، وهي "سورة الإنسان". قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا . عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا . يُوفُونَ بِالْأَنْدَرِ وَيَجَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا . وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا . إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾ الإنسان:5-9. هذه من الآيات التي ثبت أنها نزلت في أهل البيت علي وفاطمة والحسن والحسين (ع)، كما في البسيط للواحدي والتفسير الكبير للثعلبي وغيرهما من المفسرين والمحدثين (شواهد التنزيل للحسكاني ج2 ص393، والقرطبي ج19 ص134، وتفسير أبي السعود ج9 ص73، وتفسير الألوسي، ومناقب الخوارزمي ص271).

وقصة الآية باختصار أن الحسن والحسين (ع) مرضا فزارهما النبي (ص) ومعه بعض الصحابة فاقترحوا على أمير المؤمنين (ع) أن ينذر عليهما فنذر هو وفاطمة (ع) وفضة (رض) جاريتهما أن الحسنين إذا برئا فإنهم يصومون ثلاثة أيام، فشفا وما كان معهم شيء، فاقترض علي (ع) من شمعون اليهودي ثلاثة أصوع من شعير فطحنت فاطمة صاعاً واختبزت خمسة أقراص على عددهم - أي علي وفاطمة والحسنان وفضة - فوضعوها بين أيديهم ليفطروا فجاء سائل وطلب منهم فأثروه وأعطوه الأقراص وباتوا ولم يذوقوا إلا الماء. ثم أصبحوا صياماً وعند المساء حصل الشيء ذاته إذ جاء يتيم فأثروه. ونفس الشيء في اليوم الثالث جاء أسير ففعلوا. فمرت عليهم ثلاثة أيام وليلتان لم يذوقوا الطعام، فذهب علي (ع) بالحسن والحسين (ع) إلى النبي (ص) فرآهما وهما يرتعشان كالفراخ من شدة الجوع فقام (ص) فأخذهما وذهب إلى فاطمة (ع) فرآها في محرابها قد التصق بطنها بظهرها - أي لخلوه من الطعام -

وغارت عينها، فساء ذلك، فنزل جبريل^(ع) قال: «خذها يا محمد! هناك الله في أهل بيتك» فأقرأه السورة، سورة "هل أتى" أو سورة "الإنسان".

هنا السورة تسمى هؤلاء بالأبرار؛ والموضع الذي يهمني منها هي قوله تعالى ﴿يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ والمعنى هنا أن هذه العين التي في الجنة يفجرونها هم، أي يجرونها حيث شاءوا، من كل مكان أرادوا، تفجيراً سهلاً يسيراً لا تلحقهم فيه كلفة ولا يجدون فيه من مشقة. والسبب في هذه الكرامة الكبرى أنهم يوفون بالنذر أي قصة الثلاثة أيام من الوفاء بالصيام في نذر علي^(ع) لشفاء ولديه^(ع).

(أقول: ينبغي الالتفات إلى استخدام القرآن لكلمة ﴿تفجيراً﴾، حيث لم يكتف بالقول ﴿يفجرونها﴾ لكي يمكن القول أن المعنى يمكن أن يكون يفجرونها بالدعاء والطلب من الله تعالى أو أنهم يفجرونها بما عملوا من هذا العمل الصالح في الدنيا، وإنما جاء بالمفعول المطلق ﴿تفجيراً﴾ الذي هو مفعول مطلق يؤكد الفعل - لأنه من جنس الفعل - ليؤكد أن التفجير سيكون تفجيراً حقيقياً، أي أنهم هم الذين يجرون العيون والأنهار في الجنة حيثما شاءوا. كما ينبغي الالتفات إلى أن هذه الكرامة العظيمة الفريدة شملت السيدة "فضة"، خادمة ذلك البيت الطاهر، لكي يعلم الناس أن الأمر منوط بطهارة القلب والعمل المعلن لذلك مع خلوص النية وتحمل المشقة والرضا بما يأتي من عند الله، فنالت "فضة" رضوان الله عليها بهذه الصفات - وغيرها مما يعلمه الله تعالى من هذه الخادمة - ما لم تنله سيدات البيوت والقصور وغيرهن من اللواتي ينظرن إلى الخادم نظرة متعالية.)

الدلالة: نبه السيد شرف الدين (الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء^(ع)) إلى أنه ليس المراد بوصفهم بالوفاء بالنذر إلا لوصفهم بالوفاء في أداء الواجبات، لأن من وفى بما أوجبه هو على نفسه كان بما أوجبه الله عليه أوفى. وتلك شهادة لهم من الله... حتى بالغ في بعدهم عن المحرمات والشبهات بما وصفهم... ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ أي أن هذا الخوف العظيم يستوجب كونهم نصب أمره ونهيه، وتلك منزلة المعصومين.

ونبه أن هذه الآية فيها من الشهادات التي تزكّيهم كل واحدة أكبر من سابقتها. فشهد أولاً بأنهم يوفون بالنذر، ثم بأنهم يخافون يوماً كان شره مستطيراً وهذا أعظم من الأول لأنه يدل على رسوخ الإيمان بالله واليوم الآخر، ثم شهد بإطعامهم الطعام على حبه أي على شدة جوعهم واحتياجهم للطعام فهذا على حد قوله تعالى ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ البقرة: 177 وقوله ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ آل عمران: 92 وقوله ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ الحشر: 9، فهذه الشهادة أعظم لكشفها عن كمال نفوسهم وبلوغهم أقصى الغايات في حب الخير والإيثار... وهو شيء لم يكونوا مكلفين به وتلك من أفضل صفات المقرّبين. ثم الشهادة الأكبر من ذلك أنهم يطعمون لوجه الله لا يريدون جزاءً من أحد وإنما الجزاء من الله سبحانه وتعالى.

أخيراً قال السيد شرف الدين: "بقيت نكتة شريفة وحكمة من حكم الفرقان منيفة حاصلها: أن هذه السورة المباركة كما بشرت هؤلاء الأبرار فقد أذرت أعداءهم الظالمين الكفار بما أعد الله لهم من السلاسل والأغلال والعذاب الأليم وسعير النار، فأمعن النظر إليها تجد التصريح بذلك في كل من طرفيها..." (أقول: السيد رحمه الله يشير إلى الآيات السابقة لهذه، وهي ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا . إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا . إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا . إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا . إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ...﴾ الإنسان:1-5، فكان الآيات تستفتح بنعمة الإيجاد على الإنسان - وما فيها من الإعجاز العلمي ليس ههنا محله - وأن الله تعالى جعل له السمع والبصر، ثم أنعم عليه بهدايته إلى طريق الخيار أمامه: إما الشكر على النعمة وإما كفرانها، فأما الكافرون فيعده لهم أنواع العذاب، وأما الشاكرون فكان الأبرار الموصوفون بهذه الأوصاف يمثلون القمة فيهم، وبالتالي فهم الأسوة الحسنة ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ الفرقان:62 وليتنافس في الوصول إلى أقصى ما يمكن من النعم والكرامات الأخروية التي ذكرتها سورة الإنسان؛ ولا شك في أن من أوضح موارد كفران النعمة هي النكوص عن اتباع الطريق الصحيح كما أراد الله تعالى، وهذا لا يكون - برأي الشيعة ومنهم السيد شرف الدين - إلا باتباع أهل البيت^(ع) الذين نوهت الآيات بمنزلتهم ودورهم، فكان تصدير الآيات بهذا، النعمة والاختيار والكفران تحذير لمن يكفر عن طريق الوقوف موقف العدا والنصب لهؤلاء الأبرار).

آيات أخرى

وهناك المزيد من الآيات التي نزلت في أهل البيت^(ع) خاصة، أو التي أعلن النبي^(ص) نزولها فيهم، أو التي هم أفضل مصاديقها، لا داعي لذكرها لأن فيما ذكرناه المزيد، ولكن لعلني أوفق لذكر بعضها في كتاب "ما بعد العودة".

أحاديث النبي^(ص) في فضائل أهل البيت^(ع) بشكل عام

في الجزء الأول أوردت أحاديث نبوية شريفة في فضل أهل البيت^(ع)، أسردها هنا مع دلالاتها باختصار، وليراجع القارئ مصادرها وما قلته فيها هناك.

فمن الأحاديث الأساسية:

أولاً - حديث الثقلين، وهو قول النبي^(ص): «أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُّوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأَجِيبُ وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بَكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ - فَحِثُّ عَلَى كِتَابِ

الله ورغب فيه - ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي». وورد الحديث بألفاظ مختلفة، منها قوله^(ص): «يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»؛ ومنها قوله^(ص): «إني تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا بعدي: أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

الظاهر أن النبي^(ص) ذكر الثقلين في خطبته في غدير خم (يوم 18 ذي الحجة بعد عودته من حجة الوداع سنة 10هـ) مع إعلانه ولاية علي^(ع) في قوله المشهور «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ»، وذلك من رواية فيها: «... إني قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» ثم قال: «إن الله عز وجل مولاي وأنا مولى كل مؤمن» ثم أخذ بيد علي^(ع) فقال: «من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه...»؛ وفي رواية أخرى أنه^(ص) قال بالجحفة يوم الغدير: «ألست أولى بكم من أنفسكم؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «فإني سائلكم عن اثنين: القرآن وعترتي».

الدلالة: حديث الثقلين من الأحاديث التي ترسم دور أهل البيت^(ع) بشكل متكامل، فقد جعل التمسك بأهل البيت^(ع) بديهياً كالتمسك بالقرآن، وأن الأمن من الضلال لا يكون إلا في اتباعهما جميعاً وليس القرآن وحده؛ وأن المسألة ليست متروكة لاختيار الناس لأن الأمر واضح في: أولاً- الحث على التمسك بكتاب الله، وبالتالي التمسك بمن جعلهم أعدالاً للكتاب، ثانياً- قوله «أنظروا كيف تخلفوني فيهم» أو «فإني سائلكم عن اثنين...» أي إنه^(ص) سيطلع على كيفية تعاملهم مع الثقلين وسيسأل الأمة عن ذلك يوم القيامة.

(راجع تناولي للحديث جملة جملة لأهميته العظمى في الجزء الأول).

ثانياً - حديث الإثني عشر خليفة، وهو قول النبي^(ص): «يكون بعدي إثنا عشر أميراً» أو «لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»، فيما يقرب من عشر صيغ جاءت في روايات متعددة (راجع الجزء الأول). ما يلفت نظر كل باحث في موضوع الإمامة، ولاسيما فيما يعرضه شيعة أهل البيت^(ع)، هو هذا العدد: 12. فإن حديث النبي^(ص) ينص على اثني عشر شخصاً يكونون بعده، أمراء أو خلفاء أو قيّمين، وفي بعضها هناك توصيف لحال الدين في ظل هؤلاء الأمراء أو الخلفاء «لا يزال هذا الدين عزيزاً» أو «الإسلام لا يزال عزيزاً» أو «لا يزال الإسلام عزيزاً منيعاً» أو «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة»؛ وفي بعضها الآخر توصيف لحال الأمة في ظل هؤلاء الإثني عشر «لا يزال أمر الناس ماضياً» أو «لا يزال أمر أمّتي صالحاً»؛ وفيها حصر لانتحاء هؤلاء

الإثني عشر إلى قريش، وفي بعضها حصرهم في بني هاشم؛ وفي بعضها الآخر الإشارة إلى خذلان الناس لهم «لا يضرهم من خذلهم»، لكنهم في الحصيلة النهائية «ينصرون على من ناوهم».

أما تشخيص الاثني عشر فقد جاءت روايات تحدد أنهم علي^(ع) وأولاده^(ع)، ولكنها تعد ضعيفة عند علماء أهل السنة إلا الشاذ النادر الذي لا يعتد به. المهم هو - وكما قال الشيخ سليمان القندوزي الحنفي في كتابه "ينابيع المودة" - عدم انطباق الحديث على ملوك الأمويين أو العباسيين لزيادتهم عن العدد ولعدم انطباق وصف الدين العزيز في ظلهم، فيكون الحديث في غاية الأهمية لأنه عندما ينص النبي^(ص) على إثني عشر خليفة أو أميراً أو قيماً من بعده فإنه لا بد من النظر في شأن هؤلاء، أولاً لأن النبي^(ص) لا يمكن أن يكون قال ذلك عبثاً فإنه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم:3-4)، ولا سيما وهو يحدد أوصافاً لحالهم مع الأمة وحال الأمة معهم، بل وحال الدين في ظلهم، وثانياً لأن إشارة النبي^(ص) إلى أنهم منصورون ولا يضرهم من خذلهم يجعل المرء يفتش في المعنى وفي الواجب تجاه ذلك.

لهذا، حاول بعض علماء السنة أن يرتب قائمة بالإثني عشر فاضطر إلى عد معاوية بن أبي سفيان ثم إلى القفز إلى المهدي العباسي، بانتقاء لا أساس له، ومع ذلك عدوا ثمانية وجعلوا الأربعة الباقين من حكام المستقبل! كما أن - وحسب الشيخ القندوزي أيضاً - تتبع ملوك الأمويين والعباسيين لأئمة أهل البيت^(ع) بالمحاصرة والمراقبة والسجن والاضطهاد (وحتى القتل)، مع أنهم^(ع) لم يطلبوا الحكم، لا يمكن أن يكون لمجرد أوهام في أذهان الشيعة، وإنما لتيقن أولئك الملوك من دور الأئمة^(ع) الذي يهدد أصل حكمهم فسعوا لاستئصالهم.

الدلالة: ضرورة ملزمة للأمة إزاء هؤلاء الأئمة النظر في: هل التفرج على تعامل الأمة مع هؤلاء الخلفاء أو الأمراء على أساس أنه صراع على السلطة، أم الاصطفاف معهم^(ع)، أم الاصطفاف مع أعدائهم؟

ثالثاً - حديث المنزلة، وهو قول النبي^(ص) لعلي: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟»، وفي بعض الروايات إضافة «... إلا أنه لا نبي بعدي»، وهو الحديث الذي قاله النبي^(ص) عندما خرج^(ص) إلى غزوة تبوك (أو غيرها في بعض الروايات) فاستخلف علياً^(ع) في المدينة، فاشتكى للنبي^(ص) فأجابه بهذا الجواب.

الدلالة: قال الشيخ الأميني في كتاب الغدير: "قوله «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى» هو إثبات كل ما للنبي^(ص) من رتبة وعمل ومقام ونهضة وحكم وإمارة وسيادة لأمر المؤمنين عدا ما أخرجه الاستثناء من النبوة، كما كان هارون^(ع) من موسى^(ع) كذلك، فهو خلافة عنه^(ص) وإنزال لعلي^(ع) منزلة نفسه لا محض استعمال كما يظن الظانون، فقد استعمل^(ص) قبل هذا على البلاد أناساً وعلى المدينة آخرين وأمر على السرايا رجالاً لم يقل في أحد منهم ما قاله في هذا الموقف..."

ومنازل هارون^(ع) من موسى^(ع) تجدها في الآية الكريمة: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِ هَارُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكُهُ فِي أُمْرِي﴾ (طه:29-32).

وفي بعض الروايات زيادة قوله^(ص) «أن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك» و «لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي»، وهو دليل على الخلافة المباشرة بعد النبي^(ص) بحيث أن المدينة «لا تصلح» إلا به^(ع) بعده^(ص).

رابعاً – حديثنا النبي^(ص): «اللهم أدر الحق معه حيث دار»، و «علي مع الحق والحق مع علي».

الدلالة: الحديث الأول صريح في عدم جواز الخطأ على علي^(ع) في قول أو موقف، بل وأن "الحق نفسه يُعرف من مواقف علي^(ع)... بحيث إذا أردنا معرفة الحق في أمر ما فعلينا أن نبحث مواقف علي^(ع) من ذلك الأمر". أما الحديث الثاني، ومن رواياته الصحيحة «علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض» فإنه يعضد الحديث الأول لأن القرآن الكريم هو حق محض، فإذا كان علي^(ع) مع القرآن فإن النتيجة أن علياً^(ع) لا يتخذ موقفاً ولا يتحرك حركة إلا متوافقة مع القرآن؛ «والقرآن مع علي» يستفاد منه أننا إذا أردنا معرفة القرآن، تفسيراً وتأويلاً، فعلينا البحث في سيرة علي^(ع) وحديثه لأنها المعبر الصادق عن القرآن.

وهذان الحديثان لا أجد كلاماً أكثر صراحة منهما في عصمة علي^(ع).

خامساً – حديث يوم الدار، قوله^(ص): «هذا عليّ أخي ووزيري ووصيي وخليفتي من بعدي».

عندما نزلت الآية 214 من سورة الشعراء ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيْرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دعا النبي^(ص) الأقرباء على طعام فلما أكلوا وشربوا وشبعوا وكان الطعام لم يمس قال أبو لهب: "لقد سحركم صاحبكم!"، ثم قام بالدعوة في اليوم التالي وبعدها قال^(ص): «يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتمكم به – إني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرنني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟» قال علي^(ع): «فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلتُ – وإني لأحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً – أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برفقتي ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم إسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لإبنك وتطيع».

الدلالة: من دلالاته (1) أن تعيين علي^(ع) خليفة للنبي^(ص) منذ أول الدعوة في مكة وقبل أن تعرف مواقفه وجهاده فهو إذاً ليس مكافأة له (2) أن النبي^(ص) أعطى الفرصة للآخرين للاستجابة فاستجاب علي^(ع) وحده (3) تم تعيين علي^(ع) خليفة وهو في العاشرة من عمره مع وجود الرجال والكهول والشيوخ وهذا لا يمكن أن يكون معقولاً مقبولاً إلا إذا كان حياً لا بد من اتباعه (4) أن هناك شيئاً اسمه الوصية، وأن علياً^(ع) هو وصي النبي^(ص)، وهو شيء لم أكن – كحال أهل السنة – قد سمعت به.

أما حديث يوم الغدير، وبيعة الغدير، فقد أفردت له في الجزء الأول فصلاً خاصاً به على أساس أنه خاتمة الآيات والأحاديث النبوية التي تعلن علياً^(ع) إماماً هادياً وخليفة منصوباً عليه، أذكر ملخصاً له.

مجل الحادثة كما رواها العلامة الأميني في كتاب "الغدير"، باختصار ودون مصادر:

"أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله الخروج إلى الحج في سنة عشر من مهاجره، وأذن في الناس بذلك، فقدم المدينة خلق كثير يأتمون به في حجته تلك التي يقال عليها حجة الوداع... وقد يقال: خرج معه تسعون ألفاً، ويقال: مائة ألف و أربعة عشر ألفاً، وقيل: مائة ألف وعشرون ألفاً، وقيل: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، ويقال أكثر من ذلك، وهذه عدة من خرج معه، وأما الذين حجوا معه فأكثر من ذلك كالمقيمين بمكة والذين أتوا من اليمن مع علي (أمير المؤمنين) وأبي موسى."

وبعد ذكر وقوفه^(ص) في يللم وعباداته ومناسكه بدأ بذكر رحلة العودة إلى المدينة...

"فلما قضى مناسكه وانصرف راجعاً إلى المدينة ومعه من كان من الجموع المذكورات ووصل إلى غدير خم من الجحفة التي تنتشعب فيها طرق المدنيين والمصريين والعراقيين، و ذلك يوم الخميس الثامن عشر من ذي الحجة نزل إليه جبرئيل الأمين عن الله بقوله: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾. وأمره أن يقيم علياً علماً للناس ويبلغهم ما نزل فيه من الولاية وفرض الطاعة على كل أحد، وكان أوائل القوم قريباً من الجحفة، فأمر رسول الله أن يرد من تقدم منهم ويجلس من تأخر عنهم في ذلك المكان، ونهى عن سمرة خمس متقاربات دوحات عظام أن لا ينزل تحتهن أحد، حتى إذا أخذ القوم منازلهم فقم ما تحتهن، حتى إذا نودي بالصلاة صلاة الظهر عمد إليهن فصلى بالناس تحتهن، وكان يوماً هاجراً يضع الرجل بعض رداءه على رأسه وبعضه تحت قدميه من شدة الرمضاء، وظلل لرسول الله بثوب على شجرة سمرة من الشمس، فلما انصرف صلى الله عليه وآله من صلاته قام خطيباً وسط القوم وأسمع الجميع، رافعاً عقيرته فقال:

«الحمد لله ونستعينه ونؤمن به، ونتوكل عليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، الذي لا هادي لمن ضل، ولا مضل لمن هدى، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله - أما بعد -: أيها الناس قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا مثل نصف عمر الذي قبله، وإنني أوشك أن أدعى فأجبت، وإنني مسؤول وأنتم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون؟» قالوا: نشهد أنك قد بلغت ونصحت وجهدت فجزاك الله خيراً، قال: «ألستم تشهدون أن لا إله إلا الله، و أن محمداً عبده ورسوله، وأن جنته حق وناره حق وأن الموت حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور؟» قالوا: بلى نشهد بذلك، قال: «اللهم اشهد»، ثم قال: «أيها الناس ألا تسمعون؟» قالوا: نعم، قال: «فإني فرط على الحوض، وأنتم واردون علي الحوض، وإن عرضه ما بين صنعاء وبصرى فيه أقداح عدد النجوم من فضة فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين» فنادى مناد: وما

الثقلان يا رسول الله؟ قال: «الثقل الأكبر كتاب الله طرف بيد الله عز وجل وطرف بأيديكم فتمسكوا به لا تضلوا، والآخر الأصغر عترتي، وإن اللطيف الحبير نبأني أنهما لن ينفترقا حتى يراد علي الحوض فسألت ذلك لهما ربي، فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا»، ثم أخذ بيد علي فرفعها حتى رؤي بياض آباطهما وعرفه القوم أجمعون، فقال: «أيها الناس من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولاه فعلي مولاه» يقولها ثلاث مرات، وفي لفظ أحمد إمام الحنابلة أربع مرات، ثم قال: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، ألا فليبلغ الشاهد الغائب»، ثم لم ينفرقوا حتى نزل أمين وحي الله بقوله: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي﴾ الآية، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الله أكبر على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضى الرب برسالتني، والولاية لعلي من بعدي»؛ ثم طفق القوم يهتفون أمير المؤمنين صلوات الله عليه، وممن هنأه في مقدم الصحابة الشيخان أبو بكر وعمر كل يقول: بخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، وقال ابن عباس: وجبت والله في أعناق القوم، فقال حسان: إئذن لي يا رسول الله أن أقول في علي أبياتا تسمعهن، فقال: «قل على بركة الله»، فقام حسان فقال: يا معشر مشيخة قريش أتبعها قولي بشهادة من رسول الله في الولاية ماضية" ثم قال أبياتا من الشعر بالمناسبة.

وروى النسائي في تهذيب الخصائص عن زيد بن أرقم قال: "لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع، ونزل غدیر خم، أمر بدوحات فأقمن، ثم قال:

«كأنني دعيت فأجبت، وإنني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يرادا على الحوض»، ثم قال: «إن الله مولاي، وأنا مولى كل مؤمن»، ثم أخذ بيد علي رضي الله عنه، فقال: «من كنت وليه فهذا وليه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»...

قال أبو الطفيل (الذي سمع علياً^(ع) يحدث بالحديث): "فخرجت وكأن في نفسي شيئاً فلقيت زيد بن أرقم فقلت له: إني سمعت علياً يقول كذا وكذا، قال زيد: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله^(ص) يقول ذلك له".

إن روايات الحديث تنتهي إلى جمع غفير من الصحابة (وصلوا إلى 110) والتابعين (وصلوا إلى 84)، وأنني لا أظن أن هذه الأعداد الغفيرة من الرواة من القرن الأول قيضت لحديث شريف، وما ذلك إلا لكثرة من حضر ذلك من المهاجرين والأنصار وغيرهم من الذين أسلموا بعد فتح مكة وجميع من وافى النبي^(ص) في حجة الوداع.

إن يوم الغدير تضمن، إضافة إلى خطبة النبي^(ص)، بيعة عامة، وكانت بالمصافحة ثلاثاً - أي ثلاثة أيام أو ليال، وفيها تهنئة المبايعين كما ذكر من تهنئة الشيخين أبي بكر وعمر، وأن كبار المهاجرين كانوا أول المبايعين، ثم باقي المهاجرين والأنصار، ثم باقي الناس.

الدلالة: مشكلة علماء السنة مع حديث الغدير عبر عنها شيخ الأزهر الأسبق سليم البشري في مراجعته مع السيد شرف الدين بقوله "حمل الصحابة على الصحة يستوجب تأويل حديث الغدير، متواتراً كان أم غير متواتر، ولذا قال أهل السنة لفظ المولى يستعمل في معاني متعددة... قالوا فلعل معنى الحديث "من كنت ناصره أو حبيبه فإن علياً كذلك"، وهذا المعنى يوافق كرامة السلف الصالح وإمامة الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم أجمعين" فالهدف هو تفصيل كلام النبي^(ص) حسب فعل الصحابة لا النظر في فعل الصحابة كم يوافق كلام النبي^(ص)! أجاب السيد شرف الدين على هذه الشبهة بأن النبي^(ص) لا يمكن أن يكون قد أوقف عشرات الألوف عن المسير في ذلك اليوم الحار، وأمر بانتظار المتأخرين منهم وبدعوة المتقدمين منهم، ثم ينعى نفسه ويقول أنه «يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب وأني مسؤول وإنكم مسؤولون» أي أن هناك شيئاً يجب أن يبلغه النبي^(ص) وأنهم مسؤولون عن ذلك أيضاً، ثم يشهدهم بأصول الدين: التوحيد والنبوة والمعاد، ثم بعد ذلك مباشرة يأخذ بيد علي ويقول ما قال... فهل يعقل أن يكون ذلك كله لتبليغ الناس أنه^(ص) أراد أن يبين نصرته علي للمسلمين وصداقته لهم؟ شيء ممتنع عن أي عاقل فضلاً عن سيد العقلاء والحكماء^(ص).

وأتى السيد شرف الدين بشرح يوجه القضية بحيث تحفظ كرامة السلف الصالح، وهي أن الصحابة الكبار كانوا يتعاملون بشكل مختلف مع أوامر النبي^(ص)، فبينما يلتزمون بالعبادات الخاصة بالفرد فإنهم كانوا يجتهدون في الأمور العامة، وأن قريشاً والعرب لا يرضون بعلي^(ع) حسداً من ناحية وطمعاً في تداول الخلافة من ناحية أخرى، فإنه بالإذعان للنص على علي^(ع) وأولاده^(ع) من بعده سيكون مستحيلاً أن يتولاها غيرهم، وأنهم لم يخضعوا للنبوة الهاشمية إلا بالقوة فكيف يرضون باجتماع النبوة والخلافة في بني هاشم.

من أقوى الشبهات على بيعة الغدير هو رفض إمكانية أن تدير الأمة ظهرها للحديث بعد بيعة عامة بأمر رسول الله^(ص) وتحت نظره، وهم بعشرات الألوف، وأنه حتى لو استطاع أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ومن ناصرهم في سقيفة بني ساعدة أن يأخذوا الناس الموجودين بالبيعة فما بال الألوف من الصحابة من المهاجرين والأنصار في المدينة وعشرات الألوف من غيرهم وكلهم شهد بيعة الغدير يرضون بهذا بعد أقل من ثلاثة أشهر من وفاته^(ص)؟ هذه الشبهة التي جعلت أبا الطفيل يسأل متعجباً زيد بن أرقم: "فقلت لزيد سمعته من رسول الله^(ص)؟ فقال - أي زيد -: وأنه ما كان في الدوحات أحد إلا رآه بعينه وسمعه بأذنيه".

رد هذه الشبهة من جانبين: الأول تأكيد وقوع البيعة ودلائلها، من عدد الحاضرين حسب المصادر التاريخية، ومن إحياء يوم الغدير من قبل علي^(ع) أيام خلافته عندما ناشد الناس في رحبة الكوفة وكيف قام أكثر من ثلاثين رجلاً منهم إثنًا عشر بدرياً شهدوا معه (مع ما ألفت إليه السيد شرف الدين أن مناقشة الرحبة كان بعد البيعة بربع قرن قضى خلالها الألو ف من الصحابة في حروب الردة والفتح وطاعون عمواس إضافة إلى أن المسلمين متفرقون في الأمصار، فلو تسنى للأمير^(ع) المناشدة في ظروف أخرى لشهد معه أكثر من ذلك بكثير)، والثاني بتحليل الموقف الذي حصل، وهو أن أكثرية الذين بايعوا علياً^(ع) يوم الغدير كانوا خارج المدينة لأن أكثرهم لم يكونوا من سكنة المدينة أصلاً، كما أن أكثر أهل المدينة من المهاجرين والأنصار كانوا خارجها في جيش أسامة بن زيد الذي عبأه النبي^(ص) بنفسه؛ وأن هذا الجيش الكبير لم يرجع إلى المدينة ويسقط بيعة السقيفة لأن الكثيرين من الصحابة كانوا من المناوئين والمنافسين والأعداء وهؤلاء لهم تأثير على جماعاتهم وعشائرتهم ما يجعل الأكثرية ليست مع علي^(ع)؛ أما باقي المسلمين ممن بايعوا يوم الغدير من غير سكنة المدينة فقد كانوا بعيدين عن الأحداث ولا يعرفون ما جرى إلا بعد مدة، وأن العشائر أمرها لرؤسائها والرؤساء ينظرون في مصالحهم ومصالح عشائرتهم والتي تكون مع من غلب عادة، كما أنهم كانوا يرون البيعة ملزمة بغض النظر عن حالها، وهذا الذي أجابوا به الزهراء^(ع): "يا ابنة رسول الله قد مضت بيعتنا لهذا الرجل - أي أبو بكر -، ولو أن زوجك وابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به!"، مما جعل علياً^(ع) يقول: «أفكنت أدع رسول الله صلى الله عليه وآله في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه؟!»، فتعلق الزهراء^(ع): «ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله حسيبهم وطالبهم».

وذكرت شبهة أخرى مهمة وقوية، وهي أن بيعة الغدير بيعة خلافة وموضوع السقيفة هو الخلافة فكيف لا يذكر أحد، ولا سيما الأنصار بيعة الغدير في نزاعهم في السقيفة؟ ولماذا لم يحتج علي^(ع) بها هناك؟ أوردت جواب السيد شرف الدين بأن علياً^(ع) وأهل بيته وأصحابه كانوا منشغلين بتجهيز النبي^(ص) وعندما تمت بيعة أبي بكر في السقيفة وأخذ أصحابها الناس بالقهر لم يتسن له^(ع) أن يحتجوا.

قال أمير المؤمنين^(ع) «فلما مضى - أي النبي^(ص) - تنازع المسلمون الأمر بعده، فوالله ما كان يلقي في روعي ولا يخطر في بالي أن العرب تزعج هذا الأمر من بعده^(ص) عن أهل بيته، ولا أنهم منحّوه عني من بعده، فما راعني إلا انثيال الناس على فلان يبايعونه، فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمد^(ص)، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم التي إنما هي متاع أيام قلائل يزول منها ما كان كما يزول السراب أو كما يتفشع السحاب، فهضت في تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق واطمأن الدين وتنهنه»، وهو قول أفهم منه أن مسألة خلافته^(ع) كانت لا نقاش فيها، وأن الامتناع عن البيعة ما كان متوقعاً من العرب لأن توقعه من قريش معقول

ولاسيما لقوله^(ع) «اللهم إني استعديك على قريش ومن أعانهم ، فإنهم قطعوا رحمي ، وصغروا عظيم منزلتي ، وأجمعوا على منازعتي أمرا هو لي...»، وأنه كانت بيعة أبي بكر مفاجأة، وأنه توقف عن المنازعة لحصول خطر داهم على الإسلام، وأن الخلافة - التي يسميها ولاية تأسيساً وتأكيذاً لبيعة الغدير - لم تكن تشكل شيئاً ذاتياً، وأن موقفه ذاك نجح في دفع الخطر عن الدين.

أما شبهة عدم مقاتلته^(ع) من اغتصبوا حقه - برأي الشيعة -، وهي شبهة لم تنزل تتردد أن علياً^(ع) كان أشجع الشجعان ولا يخشى في الله لومة لائم، وبالتالي فإن عدم قتاله القوم يدل على عدم صحة دلالات حديث الغدير أو النص بالخلافة أصلاً، فقد أجاب عنها السيد محسن الأمين: "ولو كان عند علي من شيعته من يغني عنه لنفعه قبل هذا الموقف ولم يكن عنده حمزة ولا جعفر ولا عبيدة. وسيفه لم يكن في يده بل في غمده لا يؤذن له بالسَّلِّ، ولو فرض أنه كان حاضراً وسكت فقد سكت فيما هو أعظم من تلك الساعة، ومن عند كلامه على التقية أنه لم يكن أعظم من موسى كليم الله حين قال: ﴿فَقَرَّرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُمْ﴾، ولا من هارون حين قال: ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي﴾، ولا من لوط إذ قال: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾، ولا من محمد^(ص) وقد فرَّ من قومه لما تعاقدوا على قتله إلى الغار فاخفى فيه ثلاثاً ثم إلى المدينة مستخفياً..."

أحاديث أخرى

في الجزء الأول ذكرت أحاديث أخرى أورد معظمها إجمالاً...

(1) قول النبي^(ص) لعلي: «لا يجبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»، حتى قال أبو ذر: "ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم لله ورسوله والتخلف عن الصلاة والبغض لعلي بن أبي طالب^(ع)"... وعن ابن عباس: "أنا كنا نعرف المنافقين على عهد رسول الله^(ص) ببغضهم علي بن طالب"... ومثله عن أبي سعيد الخدري: "إن كنا لنعرف المنافقين نحن معاصر الانصار ببغضهم علي بن أبي طالب".

(2) قول النبي^(ص): «أنت أخي في الدنيا والآخرة»، والذي كان من مؤاخاته^(ص) للمهاجرين بعضهم البعض ثم في المدينة بين كل مهاجر وأنصاري إلا علياً^(ع) فقد آخاه مع نفسه الشريفة في الحالتين. الدلالة: هذه المؤاخاة تجعل لعلي^(ع) مقام الأخوة مع سيد البشر، لعلها مما أوضحه حديث المنزلة «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» وقد كان هارون وموسى^(ع) أخوين، لذا وجدنا علياً^(ع) استعملها في مقام بيان تفرد: «أنا عبد الله وأخو رسوله...»، ويوم الشورى حيث ناشد القوم «نشدتكم بالله أيها نفر جميعاً أفيكم أحد أخو رسول الله^(ص) غيري؟» قالوا: "اللهم لا".

(3) قول النبي^(ص): «علي وليكم من بعدي»، وهو يدل على خلافة علي للنبي^(ص) مباشرة بلا فصل لأنه "من أظهر معاني لفظ الولي وأشهرها هو "مالك الأمر"، فكل من ملك أمر غيره بحيث كان له التصرف في أموره

وشؤونه فهو وليه، فالسلطان وليّ الرعية أي يملك أمرهم وله التصرف في أمورهم وشؤونهم... " وإذا كان علي^(ع) هو ولي المسلمين بعده^(ص) فهو وليّهم جميعاً دون استثناء وبضمنهم أبو بكر وعمر وعثمان، فلا يمكن أن يكون هو وليهم وهو نفسه خاضع لتصرفهم هم في خلافتهم.

(4) حديث سدّ الأبواب، عندما أمر النبي^(ص) بسدّ الأبواب المشرعة على المسجد النبوي إلا باب علي^(ع)، فاعترض البعض فسمع النبي^(ص) بذلك فصعد المنبر وقال: «يا أيها الناس ما أنا سدتها ولا أنا فتحتها ولا أنا أخرجتكم وأسكنته... وسد الأبواب أدى إلى الأمر الثاني في حديثه^(ص) لعلي^(ع): «لا يجلب لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك»، وفي قوله^(ص): «ألا لا يجلب هذا المسجد لجنب ولا لحائض إلا لرسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين، ألا قد بيّنت لكم الأسماء أن لا تضلوا».

(5) حديث النجوى، وهو مناجاة النبي^(ص) لعلي^(ع) بعد غزوة الطائف وقوله^(ص): «ما انتجيتني ولكن الله انتجاه»، وذلك بعد أن قال بعض الصحابة "لقد طال نجواه مع ابن عمه". الدلالة: أن النبي^(ص) فعل مع علي^(ع) ما لم يفعله مع غيره، وأن بعض الأصحاب استكثروا ذلك أو لم يرتاحوا منه، وأن النبي^(ص) يعلن أن الذي ناجى علياً^(ع) هو الله تعالى، وهذا أمر عظيم لا نستطيع أن نفهمه إلا بأن النبي^(ص) كان ساعتذاك واسطة بين الله تعالى وعلي^(ع) بحيث أن العلوم أو الكرامات حلّت في علي^(ع) عبر رسول الله^(ص).

(6) قول النبي^(ص): «وأشقى الآخرين الذي يطعنك يا علي». الدلالة: يسمي النبي^(ص) قاتل علي^(ع) بأنه أشقى الآخرين أو أشقى الناس، ولم يطلق نفس الصفة على قاتل غيره - كعمر وعثمان وعمار بن ياسر أو الحسين^(ع) - وهذا دليل على أن علياً^(ع) أفضل من عمر وعثمان وغيرهما، لأن الذي يقتل خير الناس يصبح أشقى الناس.

(7) قول النبي^(ص): «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجي ومن تخلف عنها غرق وهوي». الدلالة: تمثيل النبي^(ص) لأهل بيته بسفينة نوح صريح في وجوب اتباعهم والاقتراء بأقوالهم وأفعالهم وحرمة اتباع من خالفهم، كما كانت سفينة نوح هي المنجية الوحيدة في تلك الأمواج المتلاطمة فلا تطلب النجاة بعيداً عنها (قال ابن نوح^(ع): «سأوي إلى جبل يعصمني من الماء» فردّ عليه نوح^(ع): «لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم»؛ والحديث دليل واضح على عصمتهم.

(8) قول رسول الله^(ص) الشهير: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة».

(9) قول النبي^(ص): «ولكل أمة سبط، وسبط هذه الأمة الحسن والحسين» ويلفظ: «الحسن والحسين سبطان من الأسباط». الدلالة: أن تسمية النبي^(ص) للحسن^(ع) والحسين^(ع) بالأسباط لا يعني أنهما أولاد ابنته لأن هذا من البديهيات التي يعرفها الجميع، وإنما أراد الربط بينهما وبين الأسباط المذكورين في القرآن، وبما أن أولئك

الأسباط كانوا أنبياء معصومين في حين أن الحسنين^(ع) ليسا من الأنبياء، فقد ثبتت باقي الصفات العامة للأسباط، وهي العصمة ووصاية النبيين الخ، وهذا يقود إلى إمامتهما بالولاية العامة على المسلمين.
(لمراجعة مصادر الأحاديث المارة أعلاه وتعليقات إضافية راجع الجزء الأول).

أحاديث متنوعة (أذكر بعضها مع الاختصار)

- 1 - قال النبي^(ص): «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس».
- 2 - وقال^(ص): «من سرّه أن يجيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنة عدن قد غرسها ربي فليوالِ علياً من بعدي، وليوالِ وليّه، وليقتدِ بأهل بيتي من بعدي، فإنهم عترتي، خلقوا من طينتي، ورزقوا فهمي وعلمي...».
- 3 - وقال^(ص): «أوصِ من آمن بي وصدقني بولاية علي بن أبي طالب، فمن تولاه فقد تولاني، ومن تولاني فقد تولي الله...».
- 4 - وقال^(ص): «في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله فانظروا من توفدون».
- 5 - وقال^(ص): «... والذي نفسي بيده لا ينفع عبداً عمله إلا بمعرفة حقنا».
- 6 - وقال النبي^(ص): «معرفة آل محمد براءة من النار، وحب آل محمد جواز على الصراط، والولاء لآل محمد أمان من العذاب».

(لمراجعة مصادر الأحاديث المارة أعلاه وبعض التعليقات راجع الجزء الأول).

أحاديث بخصوص فاطمة^(ع)

في الجزء الأول أفردت فصلاً خاصاً لأحاديث النبي^(ص) في ابنته الزهراء^(ع)، أوردها على نحو الاختصار...

- (1) قول النبي^(ص): «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة أو نساء المؤمنين؟».
- (2) قول النبي^(ص): «ألا لا يجلب هذا المسجد لجنب ولا لحائض إلا لرسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين...».
- (3) قول النبي^(ص): «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني»، وقوله^(ص): «فاطمة بضعة مني يربيني ما أرابها ويؤذيني ما آذاها»، وقوله^(ص): «إنما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها»، وقوله^(ص): «إنما فاطمة بضعة مني يسرني ما يسرها».

(4) قول النبي^(ص): «إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك»، و «إن الرب ليغضب لغضبك ويرضى لرضاك».

أحاديث إضافية

ليس الهدف من إضافة أحاديث أخرى في هذا الجزء لتقوية الحجة لأن الحجة قوية ظاهرة في آية واحدة أو حديث واحد لمن أخلص النية في إرادة اتباع الحق ومخالفة الهوى بالرغم من كل شيء، ولكن الهدف هو محاولة توجيه نظر القارئ إلى المكانة العليا لأهل البيت^(ع) بشكل يمكنه من أن يقرر فيما بعد أي الموقفين، موقف السنة أم موقف الشيعة، أكثر استجابة لهذه النصوص وعملاً بمضامينها. وبما أن هذه الروايات لم تذكر في الجزء الأول سأتي بها مع مصادرها.

(1) قول النبي^(ص): «نحن أهل بيت لا يُقاس بنا أحد» كنز العمال ج6 ص218، والمناوي في كنوز الحقائق ص153، والمحج الطبري في ذخائر العقبى ص17.

ومثله قول ابن عمر: "علي^(ع) من أهل البيت لا يقاس بهم أحد" الرياض النضرة ج2 ص208.

وأكد ذلك أمير المؤمنين^(ع) حيث قال: «نحن أهل بيت لا يوازننا أحد» حلية الأولياء ج7 ص201.

لهذا السبب حث علي^(ع) المسلمين أن يتعاملوا مع عترة النبي^(ص) بشكل مميز، ليس أقل من تعاملهم مع القرآن العظيم، وذلك بقوله: «فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن» نهج البلاغة الخطبة 87، فلو جمعت القولين «لا يقاس بنا أحد» و «أنزلوهم بأحسن منازل القرآن» حصلت على ثنائية جمعها حديث الثقلين «إني تارك فيكم الثقلين ما أن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي» (راجع كتابي "أنزلوهم بأحسن منازل القرآن" لتفصيل الموقف الصحيح من عترة النبي^(ص)).

(2) قال سلمان أنه سمع رسول الله^(ص) يقول: «إن وصيي وموضع سرِّي وخير من أترك بعدي، ينجز عدتي ويقضي ديني، علي بن أبي طالب» كنز العمال ج11 رواية 32952، والمعجم الكبير للطبراني ج6 ص221. ومثله قول بريدة الأسلمي أنه سمع رسول الله^(ص) يقول: «لكل نبي وصي ووارث، وإن وصيي ووارثي علي بن أبي طالب» كنز العمال الحديث 2541 والحديث 2570.

(3) وقال أبو أيوب الأنصاري أنه سمع رسول الله^(ص) يقول لفاطمة^(ع): «أما علمت أن الله عز وجل أطلع علي أهل الأرض فاختر منهم أباك فبعثه نبياً، ثم أطلع ثانية فاختر بعلك، فأوحى إليّ فأنكحته واتخذته وصياً»، وهو مروى بألفاظ مختلفة عن أبي هريرة وابن عباس أيضاً، وعن فاطمة^(ع) نفسها. (راجع مستدرک الحاكم ج3 ص129، وكنز العمال ج15 ص95، وتاريخ دمشق ج1 ص249، وتاريخ بغداد ج4 ص195، وغيرها.)

(4) حديث سيدات النساء الذي أخرجه الترمذي (رواية 3813) قول النبي^(ص): «حسبك من نساء العالمين مريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد وآسيا امرأة فرعون». وقد أخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند (رواية 11942) وغيره.

وقوله^(ص): «خير نساء العالمين أربع: مريم بنت عمران وآسيا بنت مزاحم وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد» (الجامع الصغير للسيوطي ج1 رواية 4088، وكنز العمال ج12 رواية 3440).

وقوله^(ص): «أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد وآسيا بنت مزاحم امرأة فرعون ومريم بنت عمران» مسند أحمد ج1 ص293 وغيره.

وهناك الحديث الذي أخرجه البخاري ج4 ص64 ومسلم ج2 باب فضائل فاطمة (حديث 4488) وابن ماجه (رواية 1610) وأحمد في مسنده ج6 ص382 وابن عبد البر في الاستيعاب ص1890 رواية 4075 وغيرهم (سنن النسائي ج5 ص96، وفضائل الصحابة للنسائي ص76)، وهو الحديث الشهير الذي بكت أولاً فاطمة فيه بكاءً شديداً بعدما سارها النبي^(ص) ثم ضحكت بعد أن سارها مرة ثانية فعندما سألتها أم المؤمنين عائشة عن ذلك أجلتها إلى بعد وفاة النبي^(ص)، فعندما حصل ذلك أخبرتها بأن الأمر الأول أنه أخبرها بقرب أجله فبكت والأمر الثاني أنه قال لها: «يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين أو سيدة نساء هذه الأمة»... وفي لفظ آخر «سيدة نساء العالمين» كما ذكره ابن حجر في الإصابة ج8 ص266.

تفضيل فاطمة^(ع) على الأخريات^(ع)

على أني وجدت الشيعة الإمامية يفضلون الزهراء^(ع) على جميع النساء، أي بضمنهم أمها خديجة ومريم بنت عمران وآسيا زوجة فرعون سلام الله عليهن، وأنه وافقهم بذلك بعض علماء أهل السنة كما ذكر السيد شرف الدين من قول النبهاني في أحوال الزهراء من كتابه الشرف المؤبد: "وصرح بأفضليتها على سائر النساء على السيدة مريم كثير من العلماء المحققين، ومنهم التقي السبكي والجلال السيوطي والبدر الزركشي والتقي المقريزي..." قال: "وعبارة السبكي حين سئل عن ذلك: الذي نختاره وندين به أن فاطمة بنت محمد أفضل..." قال: "وسئل عن مثل ذلك ابن أبي داود فقال: إن رسول الله^(ص) قال: «فاطمة بضعة مني» ولا أعدل ببضعة رسول الله أحداً..."

(5) منزلة الحسنين^(ع) عند النبي^(ص)

أخرج الترمذي في صحيحه ج2 ص306 مناقب الحسن والحسين^(ع) عن أنس بن مالك أن النبي^(ص) سئل عن أحب أهل بيته إليه فقال بأنهما الحسن والحسين^(ع). ورواه آخرون.

وأخرج أيضاً في ص 307 عن البراء أن النبي (ص) أبصر الحسينين (ع) فقال: «اللهم إني أحبهما فأحبهما».

وفي رواية له في ص 240 عن أسامة بن زيد يروي أنه جاء إلى النبي (ص) في حاجة وكان النبي (ص) مشتمل على شيء ثم كشفه فهو الحسن والحسين (ع) على وركيه، فقال: «هذان ابناي وابنا ابنتي، اللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما». ورواه النسائي في الخصائص ص 36 وغيره.

وفي روايات أخرى يقول: «من أحب الحسن والحسين فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني» سنن ابن ماجه فضائل الحسن والحسين.

وأخرج مثل هذه الروايات أبو داود الطيالسي ج 10 ص 327 و 332، والبيهقي في ج 2 ص 263 من السنن، وغيرهما.

ومنها ما يقول بلفظ: «الحسن والحسين ابناي، من أحبهما أحبني ومن أحبني أحبه الله ومن أحبه الله أدخله الجنة، ومن أبغضهما أبغضني ومن أبغضني أبغضه الله ومن أبغضه الله أدخله النار» مستدرک الصحيحين ج 3 ص 166.

وأخرج مثل هذه الروايات الهيثمي في المجمع ج 9 ص 180 وغيرها، وصاحب ذخائر العقبى في مواضع مختلفة. ومن هذه الروايات ما في المستدرک ج 3 ص 171 عن أبي حازم يقول: "إني لشاهد يوم مات الحسن بن علي (ع) فرأيت الحسين بن علي (ع) يقول لسعيد بن العاص ويطعن في عنقه ويقول: «تقدم فلولا أنها سنة ما قدمتك» وكان بينهما شيء فقال أبو هريرة: "أتنفسون على ابن نبيكم بترية تدفونونه فيها وقد سمعت رسول الله (ص) يقول: «من أحبهما فقد أحبني ومن أبغضهما فقد أبغضني؟!». رواه أيضاً أحمد في المسند ج 2 ص 531، والبيهقي في سننه ج 4 ص 28، وابن حجر في تهذيب التهذيب ج 2 ص 301.

أقول: يعنفهم أبو هريرة على موقفهم في منع دفن الحسن (ع) إلى جنب جده (ص) رداً على منع المسلمين من دفن عثمان بن عفان في البقيع (حيث دفن في حُش كوكب، وهي مقبرة لليهود أدخلت بعد ذلك في حدود البقيع)، وينسب ذلك إلى البغض بدلالة روايته لحديث النبي (ص) أعلاه. ولا أرى أن أحداً يبغض الحسن (ع) إلا لأنه يبغض أباه (ع)، وإلا ما ذنب الحسن (ع) إليهم، وعليه فليس هؤلاء إلا منافقين وذلك بدلالة الأحاديث النبوية المتواترة في أن من يبغض علياً (ع) فهو منافق، شاء من شاء وأبى من أبى.

مما قاله أئمة أهل البيت (ع) عن أنفسهم

من المهم أن نذكر بعض ما قاله أئمة أهل البيت (ع) من الإمام الرابع علي بن الحسين (ع) وحتى الإمام الحادي عشر الحسن العسكري (ع) (لأنه لا يجدي الإتيان بأحاديث عن الإمام الثاني عشر المهدي بن الحسن (ع) - وهي على قلتها

موجودة مروية - إذا كان هناك إنكار لأصل وجوده؛ ولكن تجد مورداً عنه^(ع) فيما سيأتي تحت "ثانياً - تعريف النظرتين وما تفصله كل منهما" وذلك ليعرف القارئ - كما عرفت - أن المسألة لا تتوقف عند الصحابة من الأئمة، أي علي وولديه^(ع)، وإنما صرح باقي الأئمة بأجمعهم بدورهم المنصوص عليه من الله ورسوله^(ص). هذه التصريحات تتنوع في أساليبها ودلالاتها، وهي من الكثرة بحيث يمكن بكل سهولة الخروج بالنتيجة التي عليها شيعة أهل البيت^(ع) أن هؤلاء الأئمة الإثني عشر^(ع) يشتركون في نفس الدور، وهو خلافة النبي^(ص) في الدين والدنيا.

قال الإمام الثاني الحسن بن علي^(ع) بعد بيعته بعد دفن أبيه أمير المؤمنين^(ع): «نحن حزب الله الغالبون، وعتره رسول الله الأقربون، وأهل بيته الطيبون الطاهرون، وأحد الثقلين اللذين خلفهما رسول الله في أمته، ثاني كتاب الله الذي فيه تفصيل كل شيء، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فالمعول علينا في تفسيره، لا نتظن تأويله بل نتيقن حقائقه، فأطيعونا فإن طاعتنا مفروضة، إذ كانت بطاعة الله ورسوله مقرونة، قال الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ وقال: ﴿ولو ردوه إلى الرسول وأولي الأمر منكم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾» (البحار ج 10 ص 99) والمسعودي.

وقال الإمام الثالث الحسين بن علي^(ع): «إننا أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، بنا فتح الله وبنا يجتُم» (الفتوح ج 5 ص 18).

قال الإمام الرابع علي بن الحسين زين العابدين^(ع): «فمن الموثوق به على إبلاغ الحجة وتأويل الحكم إلا أعدال الكتاب وأبناء أئمة الهدى ومصابيح الدجى، الذين احتج الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجة؟! هل تعرفونهم أو تجدونهم إلا من فروع الشجرة المباركة، وبقية الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وبرأهم من الآفات، وافترض مودتهم في الكتاب؟!» (الصواعق المحرقة ص 233).

وقال الإمام محمد بن علي الباقر^(ع): «لو كنا نحدث الناس برأينا وهوانا لهلكنا، ولكننا نحدثهم بأحاديث نكنزها عن رسول الله كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضتهم» (تحف العقول ص 484).

وقال الإمام السادس جعفر بن محمد الصادق^(ع): «عجباً للناس أنهم أخذوا علمهم كله عن رسول الله صلى الله عليه وآله فعملوا به واهتدوا، ويرون أننا أهل البيت لم نأخذ علمه، ولم نهتد به!! ونحن أهل بيته وذريته، في منازلنا نزل الوحي، ومن عندنا خرج العلم إلى الناس، أفتراهم علموا واهتدوا، وجهلنا (نحن) وضللنا؟!» (بصائر الدرجات ص 12).

وقال الإمام السابع موسى بن جعفر الكاظم^(ع): «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين، وزكريا ويحيى وعيسى﴾، وليس لعيسى أب، وإنما أُلحق بذرية الأنبياء من قبل أمه، وكذلك أُلحقنا بذرية النبي (صلى الله عليه وسلم)، من قبل أمنا فاطمة» (نور الأبصار ص148).

وقال الإمام علي بن موسى الرضا^(ع): «لا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإننا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن، وموافقة السنة، إنا عن الله وعن رسوله نحدث، ولا نقول قال فلان وفلان؛ فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردّوه؛ إن لكلامنا حقيقة، وإن عليه لنوراً، فما لا حقيقة له ولا نور عليه فذاك قول الشيطان» (رجال الكشي ص250).

وقال الإمام التاسع محمد بن علي الجواد^(ع): «وما ينكرون من ذلك - أي حداثة سنّه -، قول الله عزّ وجلّ؟ لقد قال الله عزّ وجلّ لنبيّه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي﴾ فوالله ما تبعه إلاّ علي عليه السلام وله تسع سنين وأنا ابن تسع سنين» (الكافي ج1 ص384).

وقال الإمام العاشر علي بن محمد الهادي^(ع): «إسم الله الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً، وإنما كان عند آصف منه حرف واحد، فتكلم به فانخرقت له الأرض فيما بينه وبين سبأ، فتناول عرش بلقيس حتى صيره إلى سليمان، ثم بسطت له الأرض في أقل من طرفة عين، وعندنا منه اثنان وسبعون حرفاً، وحرف واحد عند الله عز وجل استأثر به في علم الغيب» (المناقب ص176).

وقال الإمام الحادي عشر الحسن بن علي العسكري^(ع): «إن الله بمنه ورحمته لما فرض عليكم الفرائض لم يفرض ذلك عليكم لحاجة منه إليكم، بل برحمة منه - لا إله إلا هو - عليكم، ليميز الحبيث من الطيب، وليبتلي ما في صدوركم، وليمحص ما في قلوبكم، لتتسابقوا إلى رحمة الله، ولتتفاضل منازلكم في جنته، ففرض عليكم الحج والعمرة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصوم والولاية، وجعل لكم باباً تستفتحون به أبواب الفرائض ومفتاحاً إلى سبيله - لولا محمد وآله صلى الله عليه وآله والأوصياء من ولده لكنتم حيارى» ثم يتساءل مستنكراً: «وهل تدخل مدينة إلا من بابها؟» (تحف العقول ص484).

ثانياً - تعريف النظرتين وما تفصله كل منهما

عقيدة الشيعة في أهل البيت^(ع)

يعتقد الشيعة أن أهل البيت^(ع) هم: علي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة التسعة الآخرون من ذرية الحسين علي السجاد ومحمد الباقر وجعفر الصادق وموسى الكاظم وعلي الرضا ومحمد الجواد وعلي الهادي والحسن العسكري ومحمد المهدي عليهم السلام أجمعين، فلا يدخل معهم في هذا التعبير "أهل البيت" أو "آل محمد^(ص)" أي شخص آخر (إلا إذا كان معلوماً التفريق بينه أو بينها وبين هؤلاء المذكورين^(ع))، كما في علي الأكبر بن الإمام الحسين^(ع) الذي استشهد معه في كربلاء أو زينب بنت علي^(ع)، فإن أمثال هؤلاء من أهل البيت^(ع) الذي لهم منازل سمو الروحي والعلمي وإن لم تصل إلى مستوى العصمة).

أما ذرية النبي^(ص)، فهي من الحسين^(ع) خاصة لأن عقبه^(ص) من فاطمة وعلي^(ع) لا غير، فإن الشيعة لا يضمونهم إلى أهل البيت، ولكن يضمونهم في موضع احترام شديد، ربما مبالغ فيه ولاسيما مع البعض ممن لا وزن كثير له، بل حتى مع غير المنتزعين أحياناً، مع أن علياً^(ع) قال: «إن ولي محمد من أطاع الله وإن بعدت لحمته، وإن عدو محمد من عصى الله وإن قربت قرابته». ولعل هذا الاحترام الكبير للذرية المباركة هو الذي أوهم بعض أهل السنة أن قضية إمامة أهل البيت^(ع) تستند إلى مبدأ وراثي لأن الشيعة ينزلون ذرية النبي^(ص) - من أئمة وغيرهم - في منزلة خاصة فكأن الوراثة هي الدافع وراء ذلك، وهو غير صحيح مطلقاً. وكل شخص من ذرية النبي^(ص) يسميه الشيعة "سيد"، وكل امرأة يسمونها "علوية"، وإن كان البعض يفرق بين الحسينيين والحسينيين فيعطي لقب "شريف" للحسيني و "سيد" للحسيني.

أما ما يعتقد الشيعة في درجات أهل البيت^(ع) فهي: علي^(ع) أفضل من أولاده^(ع)، وللحسن والحسين^(ع) منزلة خاصة كونهما ولدي فاطمة^(ع) من جانب وكونهما حظياً بعناوين كبرى جعلها الله تعالى لهم وعرفها النبي^(ص) للأمة من قبيل تقديمه^(ص) لهما^(ع) بعنوان "الأبناء" في مباهلتهم^(ص) النصارى ﴿فقل تعالوا ندعوا أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم﴾ آل عمران: 61 فجاء بالحسين^(ع) بعنوان الأبناء مع فاطمة^(ع) بعنوان النساء وعلي^(ع) بعنوان الأنفس، وأنها عاصرا النبي^(ص) فشملاً بحديث الكساء المبين لآية التطهير ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ الأحزاب: 33 حيث أدخلهما^(ص) تحت الكساء معه^(ص) ومع فاطمة وعلي^(ع)، في حين أن الأئمة الآخرين لم يعاصروا النبي^(ص) ليدخلهم تحت الكساء رغم أنهم مشمولون بآية التطهير كما بينا من الآيات والأحاديث، ومن قبيل قوله^(ص) «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا» وقوله^(ص) «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» وقوله^(ص) «الحسن والحسين ريجانتاي من الدنيا» وإخباره أنه^(ص) سماهما على المقابل العربي لإسمي ولدي هارون^(ع)، في إشارة إلى كون علي^(ع) هو هارون هذه الأمة «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»؛ من غير أنهما عاصرا النبي^(ص) في حين لم يعاصره الأئمة الآخرون (وإن كانت أحوال الأئمة^(ع) لا تفصلهم عن جدهم^(ص))، وهو موضوع آخر؛ إضافة إلى بعض الكلمات للأئمة الآخرين التي ميزتهما^(ع) من قبيل قول الرضا^(ع) في رسالته لأخيه زيد بن موسى الكاظم^(ع) (الذي كان يشن غارات على قرى

العباسيين ويحرقها فطلب الخليفة العباسي من الرضا^(ع) أن يوقفه عند حده فكتب له) يحذره من أن يجذع بما يسمعه من بعض الناس أن فاطمة^(ع) قد فطم الله تعالى ذريتها من النار وبين له أن ذلك «للحسن والحسين خاصة».

أما فاطمة الزهراء^(ع) فهي وإن لم تكن لها منزلة الإمامة إلا أنها حظيت بمنزلة فريدة بين الخلق وذلك كونها العقب الوحيد للنبي^(ص)، وزوجة الإمام الأول علي^(ع)، ووعاء الإمامة بولادة الحسنين^(ع) واستمرار الأئمة من هذا الطريق؛ ولهذا السبب أو لغيره فقد طهرها الله تعالى من الرجس لأن النبي^(ص) أدخلها في الكساء المبين لآية التطهير، وهي المرأة الكاملة التي خرج بها^(ص) لمباهلة النصارى؛ بل هي "بضعة" منه^(ص)، وهي التي "يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها"؛ وهي المرأة الوحيدة التي هي سيدة نساء العالمين وفي نفس الوقت ابنة سيدة نساء العالمين خديجة^(ع) في تفرد وتميز لمن عاشت في بيت جمع سيد البشر^(ص) وسيدة النساء خديجة^(ع)، بل وهي «سيدة نساء أهل الجنة» كما روي في الحديث الصحيح ما يجعلها أفضل من سيدات النساء الأخريات وبضمنهن مريم^(ع). ويبدو أن عدم كونها من الأئمة لم يجعلها أقل مرتبة من أولادها الأئمة^(ع)، فقد ورد عنهم^(ع) ما يشير إلى أنها أفضل منهم^(ع) كقول ولدها الحسين^(ع) لاخته زينب^(ع) في كربلاء ليلة العاشر من محرم أي الليلة التي قتل في صبيحتها: «جدي خير مني، وأبي خير مني، وأمي خير مني، وأخي خير مني»، وفي هذا قرينة على أنها أفضل من ولدها الحسن^(ع) أيضاً - سلام الله عليها وعلى أبيها وأمها وبعلمها وبنيتها ورحمة الله وبركاته.

أما باقي الأئمة^(ع) فهم على نفس المنزلة، ما عدا المهدي^(ع) لورود أحاديث تدل على هذا من قبيل حديث «نحن بنو عبد المطلب سادة أهل الجنة: أنا وعلي وجعفر وحمزة والحسن والحسين والمهدي»، أو حديث «أول سبعة يدخلون الجنة أنا وعلي والحسن والحسين وحمزة وجعفر والمهدي محمد»، أو حديث «خير هذه الأمة بعد نبيها ستة»، قالوا: يارسول الله من هم؟ قال: «علي وحمزة وجعفر والحسن والحسين والمهدي»؛ وهي أحاديث مروية بطرق السنة والشيعة مع تفاصيل (وإن كان فيها إشكالية أن حمزة بن عبد المطلب (رض) وجعفر بن أبي طالب (رض) سيكونان أفضل من باقي الأئمة^(ع) وهو ما لا يؤمن به الشيعة مطلقاً).

الأهم في الاختلاف بين الطائفتين هو العقيدة في دور أهل البيت^(ع) وما يستتبعه من مسؤوليات على المسلمين. عقيدة الشيعة في أهل البيت^(ع) تنلخص فيما يلي:

- أن لهم الإمامة العامة على الناس
- أنهم خلفاء النبي^(ص) دون غيرهم
- أنهم - لأجل ذلك - معصومون من الذنوب، وعندهم ما يحتاجون إليه من علم لأداء دورهم.

أما مسؤولية المسلمين تجاههم فهي:

- المودة، وهي الحب الشديد الذي لا تشوبه شائبة من مجانية أو إعراض
 - الاتباع الكامل بلا اعتراض أو رأي
 - الموالاتة، بمعنى الاتباع مع النصرة والدعم
 - البراءة من أعدائهم ومناوئهم، والابتعاد عن خاذليهم ممن لم يعاديهم ولكن لم ينصرهم.
- (لي كتاب، سينشر قريباً، بعنوان "أنزلوهم بأحسن منازل القرآن" وهي كلمة في خطبة، في "نهج البلاغة"، يوجه بها الإمام علي^(ع) الناس كيف يتعاملون مع عترة النبي^(ص)، أفصل فيه منازلهم^(ع).)

عقيدة أهل السنة في أهل البيت^(ع)

يعتقد أهل السنة أن أهل البيت^(ع) هم المذكورون أعلاه، ولكن يضيفون إليهم: آل العباس بن عبد المطلب وآل جعفر بن أبي طالب وآل عقيل بن أبي طالب بالاستناد إلى حديث رواه مسلم في صحيحه أن زيد بن أرقم نفى أن تكون زوجات النبي^(ص) أمهات المؤمنين من أهل البيت لكنهم "الذين حرموا الصدقة بعده" وهم آل علي^(ع) وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل، ويجب أن يلتفت أن هذا هو رأي زيد بن أرقم وليس حديثاً للنبي^(ص). ولكن البعض من أهل السنة، أو الذين صاروا يرفعون لواء التسنن من السلفيين، يصرون على إدخال نساء النبي^(ص) في أهل البيت بالاستناد إلى رأي لعكرمة الخارجي والذي أخذ به بكل قوة الشيخ ابن تيمية شيخ السلفيين الأعلى.

كما أن البعض يخلط بين أهل البيت وبين ذرية النبي^(ص) بحيث يجعل أهل البيت شاملة للذرية كلها، فتري أهل السنة عموماً يجلون ذرية النبي^(ص) ممن يسمونهم "سادة" كما يفعل الشيعة (وهو تعبير لا يقبل به السلفيون).

(أنظر نص الفتوى رقم 45806 بتاريخ 2004/3/17 من موقع "شبكة الإسلام" على شبكة الانترنت التي أثبتناها في الملحق.)

أما درجات أهل البيت^(ع) عند أهل السنة فهي تختلف بشكل كبير عنها عند الشيعة، ذلك أنهم يفرقون بين علي^(ع) وفاطمة^(ع) والحسين^(ع) عن الأئمة الآخرين لأن الأولين صحابة في حين أن الأئمة التسعة الآخرين ليسوا من الصحابة. وتتناقص درجات الأئمة^(ع) بشكل كبير، بحيث هناك احترام لعلي زين العابدين^(ع) كونه تابعي ولولده الباقر^(ع) كونه من تابعي التابعين ولحفيدته الصادق^(ع) لأنه انتشر عنه علم كثير حتى نسب المذهب إليه فصار يقال "المذهب الجعفري"، ثم هناك احترام وذكر ما للكاظم^(ع) والرضا^(ع) ولاسيما وأن الأخير نودي به ولياً للعهد زمن الخليفة المأمون العباسي، بعدها لا يكاد يوجد ذكر للجواد^(ع) والهادي^(ع) والعسكري^(ع)، فإذا وصلت إلى الإمام

المهدي^(ع) (الذي عندما يذكر في محضر الشيعة فإنهم إما يقومون وقوفاً أو يضعون أيديهم على رؤوسهم احتراماً كونه حياً برزق وهو إمام الناس) ليس فقط لا تجد له ذكراً وإنما هناك إنكار لأصل وجوده مع سخريّة من الشيعة لا اعتقادهم بوجوده وحياته طيلة هذه القرون (ما عدا أهالي سامراء الذين يعتقد أكثرهم به نفسه، وقسم قليل من الصوفية، وبعض الأفراد ممن آمن بالفكرة القائلة أنه صاحب الزمان وإمام الوقت، كما كانت أمي - السنية الحنفية المذهب - رحمها الله تعالى).

أما عقيدة أهل السنة في مميزات أهل البيت فرمما لخصتها بعض الفتاوى المقدمة لموقع "شبكة الإسلام" على شبكة الانترنت، منها فتوى بعنوان "عقيدة أهل السنة والجماعة في أهل البيت" وأخرى بعنوان "منزلة علي بن أبي طالب وأولاده"، وأوردهما بتمامهما ثم أستخرج منهما ملخص عقيدة أهل السنة، وهي العقيدة الرسمية التي يعلنها العلماء، لأن الكثير من العوام من أهل السنة عندهم عواطف شديدة تجاه أهل البيت^(ع) بحيث ربما رفعت من منزلة أهل البيت^(ع) عندهم عما يقوله العلماء، بل وجدت بعض العلماء عندهم من العقيدة المتأسسة على نفس المصادر التي أسست العقيدة عند الشيعة - أي الكتاب والسنة وأقول العلماء والتاريخ - ولكنها تبقى خافية في الصدور لا يباح بها لسبب أو لآخر ولكنها تخرج إلى السطح أحياناً (كما فعل المرحوم الشيخ الشعراوي بخصوص مظلومية الزهراء^(ع) التي ذكرها، في تفسير آية 16 من سورة السجدة في مسجد الشيخ سليمان بمنطقة الهرم بالجيزة بمصر، في سياق روايته لقول علي^(ع)، مناجاة للنبي^(ص)، وهو يقف على قبر الزهراء^(ع) بعد دفنها: «السلام عليك يا رسول الله، عني وعن ابنتك النازلة في جوارك والسريعة للحاق بك. قل يا رسول الله عن صفيتك صبري، ورقّ عنها تجلدي، إلا أن لي في الناسي بعظيم فرقتك وفادح مصيبتك موضع تعز، فلقد وسدتك في ملحودة قبرك، وفاضت بين نحري وصدري نفسك، فإنا لله وإنا إليه راجعون فلقد استرجعت الوديعة وأخذت الرهينة. أما حزني فسرمد، وأما ليلي فمسهد، إلى أن يختار الله لي دارك التي أنت فيها مقيم. وستنبئك ابنتك بتضافر أمتك على هضمها، فأحفها السؤال واستخبرها الحال، هذا ولم يطل العهد ولم يخلق منك الذكر، والسلام عليكما سلام مودع لا قال ولا سئم، فإن أنصرف فلا عن ملالة، وإن أقم فلا عن سوء ظن بما وعد الله الصابرين»)).

- وضعت أرقام في داخل الفتوى من أجل تقسيمها إلى فقرات وتسهيل التعليق عليها بعدها.

رقم الفتوى 53149 : عنوان الفتوى : عقيدة أهل السنة والجماعة في أهل البيت تاريخ الفتوى 23 : رجب 1425 / 08-09-2004

السؤال: ما واجبنا اتجاه هذه الأحاديث أو ما يجب على المسلم أن يفعله حتى ينفذ هذه الأحاديث: «أنا وأهل بيتي كمثل سفينة نوح من تعلق بها نجا ومن تخلف عنها هلك»، «من أحب الحسين أحببته ومن أحببته أحبه

الله»، «الزموا مودة أهل البيت»، «أنا سيد العلمين وعلي سيد العرب»، فما واجب المسلم تجاه أهل البيت وسيدنا علي وسيدنا الحسين، وهل زيارة قبورهما وقراءة الفاتحة لهم تعتبر هدية ومودة بيننا وبينهم؟

الفتوى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

(1) فالأحاديث التي ذكرها الأخ السائل منها الضعيف ومنها الحسن، فأما حديث: «أنا وأهل بيتي كسفينة نوح» فقد رواه الحاكم والطبراني والبخاري وهو حديث ضعيف لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأن أسانيد لا تخلو من أحد ثلاثة رواة وكلهم ضعفاء:

الأول: الحسن بن أبي جعفر. قال عنه الإمام البخاري منكر الحديث وضعفه الإمام أحمد وغيره .

الثاني: عبد الله بن عبد القدوس. قال عنه الإمام يحيى بن معين: ليس بشيء رافضي خبيث .

الثالث: المفضل بن صالح. قال عنه الإمام البخاري منكر الحديث .

وكذلك حديث: «علي سيد العرب» حديث ضعيف، بل حكم عليه الإمام الذهبي بالوضع، والحديث رواه الحاكم وغيره .

وحديث: «الزموا مودة أهل بيتي» لم نجده في شيء من كتب السنة ودواوينها .

وحديث: «من أحب الحسين...» لم نجده بهذا اللفظ، وإنما رواه ابن ماجه بلفظ: «من أحب الحسن والحسين فقد أحبني ومن أبغضهما فقد أبغضني». وحسنه الألباني .

ويجدر التنبيه إلى أن الحسن ورد في الحديث أيضاً وليس الحسين فقط .

(2) وأما ما يجب علينا في حق أهل البيت، فحقهم علينا عظيم، كيف لا وهم أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وإمام المرسلين صلوات الله وسلامه عليه.

(3) فالواجب علينا (أ) محبتهم (ب) وموالاتهم (ت) وأن نحفظ فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم (ث) وأن ننزلهم المنزلة اللائقة بهم (4) من غير غلو ولا تقصير، وما أحسن ما قاله الإمام القحطاني في نونيته :

واحفظ لأهل البيت واجب حقهم*** واعرف علياً أيما عرفان

لا تنتقصه ولا تزدد في حقه*** فعليه تصلى النار طائفتان

إحداهما لا ترتضيه خليفة*** وتنصه الأخرى إلهاً ثاني

هذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة في أهل البيت وسط من غير جفاء ولا غلو، (أ) لا كما يفعله الذين غلوا في أهل البيت قريباً من غلو النصارى في عيسى عليه السلام، (ب) ولا كما يفعله الذين يسبون أهل البيت ويتبرأون منهم، نعوذ بالله من فعل هؤلاء وهؤلاء.

وأما عن زيارة قبورهم فانظر الفتوى رقم 14373 : والفتاوى المرتبطة بها.

والله أعلم.

تعليقي على الفتوى

أعلق على الفتوى، باختصار، وفق ما وجدته عند أهل السنة وما وجدته عند الشيعة، فأقول:

(1) تضعيف حديث السفينة، على أساس تضعيف البخاري وغيره، أو على أساس أن الراوي "رافضي خبيث" أي أن الراوي ليس بالضرورة معروفاً بالكذب أو سوء الحفظ أو غير ذلك مما يطعن بقوة روايته كراوٍ وإنما بسبب معتقده ما يعني أن المعتقد الشيعي (الرافضي) يحكم على رواته بالاعدام عند أئمة الحديث عند السنة أو أن المعتقد يؤثر نفسياً أو عقلياً فيجعل حامله محترفاً للكذب! على أية حال، نقد هذا الحديث أو غيره ليس من اختصاصي، ولكن ما يهمني من الفتوى هو السؤال عن ما يتوجب على المسلم إزاء أهل البيت^(ع).

(2) الفتوى تقول أن حق أهل البيت^(ع) على المسلمين عظيم، ثم تعلق ذلك بأنهم أهل بيت النبي خاتم الأنبياء وإمام المرسلين^(ص)، وهذا أول ما ينبغي الالتفات إليه مما ذكرته آنفاً، وهو أن أهل السنة يظنون أن تعظيم الشيعة لأهل البيت^(ع) هي لجهة قربهم النسبي من النبي^(ص)، وهو فهم خاطئ تماماً، وربما وقع فيه بعض الشيعة، ولاسيما العوام؛ نعم، ذلك القرب من النبي^(ص) كان إحدى آليات تأهيلهم لدورهم الكبير، وإلا فلماذا لم تكن نفس المنزلة لغيرهم من القربى ممن لهم نفس القرب، وهو ما يشمل أولاد الأئمة جميعاً؟ هذا الفهم الخطأ من جذور النظرة الضعيفة لأهل السنة بخصوص أهل البيت^(ع) والتي اقتضت على محبة قلبية دون اتباع.

(3) ثم تذكر الفتوى واجبات المسلم تجاه أهل البيت^(ع) أنها:

(أ) محبتهم: نعم، أهل السنة يحبون أهل البيت^(ع)، ولكن ليس بدرجة محبة الشيعة لهم^(ع)، وهذا معروف ولكن لا يضر بالمفهوم. على أن هناك ملاحظة وهي أن المتوقع ممن يحب زيداً أن لا يحب عمرواً إذا كان عمرواً قد ظلم زيداً ظملاً فاحشاً، فكيف بمن غصبه حقوقه وعاداه وقتله وقتله؟ (أنظر جواب السيد محسن الأمين على موسى جار الله بعد قليل لأنه يتضمن المحبة والموالاتة.)

(ب) وموالاتهم: ربما يظن أهل السنة أنهم يوالون أهل البيت^(ع) كما يجب، على أساس أنهم يحكمون بصواب مواقف أهل البيت^(ع) ومن ضمنها حروب علي^(ع) التي يحكم أهل السنة أن الحق فيها كان مع علي^(ع)، كما يعلنون دعمهم لموقف الحسين^(ع)، وإن بطريقة بسيطة تتضمن الشعور بالأسى الممتزج مع المحبة، ومع التبرؤ من يزيد بن معاوية، وهو موقف لا يخرج منه إلا الوهابيون الذين كانوا ولا زالوا يحاولون إيجاد المبررات ليزيد وحتى تبرئته من دم الحسين^(ع). ولكن هذه الموالاة تصطدم بجدار صلب يصعب العبور عليه وهو الصحابة الكبار، ولاسيما أبو بكر وعمر وعائشة أم المؤمنين وطلحة والزبير، فلم أجد، ولم أكن، أجد مفارقة في الاعتقاد بموالاة أهل البيت^(ع) في ذات الوقت الذي أوالي هؤلاء الصحابة الكبار لأنني لا أعرف أن هناك مشكلة أصلاً بينهم وبين أهل البيت^(ع) وذلك للتعظيم الكامل على ما جرى بين هؤلاء وهؤلاء، وأما مشكلة أم المؤمنين وطلحة والزبير، والتي لا يمكن تغطيتها لأنها تضمنت حرباً حصدت رؤوس ثلاثة عشر ألف مسلم أو يزيد وكانت أول حرب أهلية داخلية بين المسلمين، فإن علماء أهل السنة بنوا لها جداراً عالياً هو أن الجميع - علياً^(ع) وهؤلاء المحاربين له - ماجورون على أفعالهم، للمصيب أجران وللمخطئ أجر واحد، وكلهم في الجنة ﴿إخواناً على سرر متقابلين﴾ حتى رووا في ذلك حديثاً لعلي^(ع) يقول فيه "أرجو أن أكون أنا وعثمان وطلحة والزبير من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل﴾" (ولم أفهم إقحام عثمان لأن أهل السنة لا يعتقدون بوجود أي مشكلة بين علي^(ع) وعثمان اللهم إلا لاتهام علي^(ع) من طرف خفي أنه كان من ضمن المتآمرين على عثمان). لكنني وجدت نفسي أشعر بهذه المفارقة بمجرد أن اطلعت على بعض الحقائق، ثم وجدت نفسي أرسم علامات استفهام على مواقف العلماء نتيجة موقفهم من معاوية بن أبي سفيان الذي يشركونه في نفس الحكم، فهو مخطئ بحق علي^(ع) لكن خطأه نتيجة اجتهاد، لأنه صحابي لا يخطئ إلا باجتهاد فليس عنده هوى نفس ولا أحقاد ولا ثارات ولا غيرها، وبالتالي فلا مشكلة في موالاة علي^(ع) وموالاة معاوية - وهو موقف لم أجد نفسي تقبله مطلقاً، تأسيساً على ما لم أجد عقلي يقبله، بناء على ما أفهمه من آيات الكتاب وحديث النبي^(ص).

(ت) وأن نحفظ فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهذه كلمة عامة تتضمن جميع الأمور من محبة وموالاة واحترام لأن النبي^(ص) عندما أوصى بهم فإنه أوصى بكل هذه الأمور، فإن ثبت أن أهل السنة عندهم تقصير واضح فيها أو في بعضها (أنظر اعتراف خطيب الحرم المكي في خطبته في الملحق، وتعليقنا على ذلك الاعتراف الجحول) فإنهم يكونون قد فشلوا في حفظ وصية النبي^(ص). وعندما نظرت فيما فعلت الأمة بأهل البيت^(ع)، ليس بعد عشرات السنين أو أكثر عندما حاصرت وسجنت وعذبت وقتلت أئمة أهل البيت^(ع) من غير الصحابة - أي من السجادة^(ع) فصاعداً - ولكن في الصحابة منهم والذين كانوا يعيشون في قلب النبي^(ص)، أعني فاطمة وعلي وولديهما^(ع)، في أفعال بدأت بعد وفاة من أوصى بهم مباشرة، فإنني وجدت أن دعوى حفظ أهل السنة لوصية النبي^(ص) في العترة الطاهرة دعوى لا تثبتها المواقف التي فشلت في إدانة ما جرى عليهم^(ع)، بل وبلغ

دفاع علمائها عن المشتركين فيها إلى حد قلب الحقائق من جانب والتعظيم على ما لا يمكن قلبه من جانب آخر. ثم لما قرأت قول السجادة^(ع) في أول يوم وصوله مع النساء والصبية من الشام بعد سبيهم عقب مقتل أبيه الحسين^(ع) في كربلاء: «أبيها الناس أصبحنا مطرودين مشردين مذودين شاسعين كأننا أولاد ترك أو كابل من غير جرم اجترمناه ولا مكروه ارتكبناه ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين إن هذا إلا اختلاق؛ والله لو أن النبي تقدم إليهم في قتالنا كما تقدم إليهم في الوصاة بنا لما زادوا على ما فعلوه فإننا لله وإننا إليه راجعون» علمت أن وصية النبي^(ص) فيهم^(ع) لم تحفظ في ذلك الوقت وما بعد ذلك الوقت وحتى يومنا هذا حيث نجد البعض يبرر ليزيد قتل الحسين^(ع) وسببه نساء بيت النبوة في ذات الوقت الذي يتهجم بكل طريقة على الشيعة الذين سيكون لقتل الحسين^(ع)! فأبي وصية لرسول الله^(ص) حفظت والأمر كان على ما وصف الشاعر بإيجاز عبقرى:

قَضَى أَخُوهُ خَضِيبَ الرَّأْسِ وَأَبْنَتَهُ غَضْبَى، وَسِبْطَاهُ مَسْمُومًا وَمَنْحُورًا

نعم، وجدت أهل السنة اليوم يرفضون قتل علي^(ع)، ويرفضون قتل الحسين^(ع)، ولكنهم لا يعلمون شيئاً عن غضب فاطمة^(ع) وأكثرهم لا يعلمون شيئاً عن سم الحسن^(ع)، وبغض النظر عن الذي يعلم والذي لا يعلم فإن الموقف موقف ضعيف، وأساس ذلك العلماء الأقدمون ومن تبعهم، الذين حكموا بشرعية الحكام الأولين وصلاتهم، ثم حكموا بخارجية من يقف بوجههم ومن ضمنهم شيعة أهل البيت^(ع)، حتى اختلطت الأمور ولم يعد، بعد هذه القرون الطويلة، من يعرف حقيقة الأمر من أهل السنة إلا الشاذ النادر.

(ث) وأن ننزلهم المنزلة اللائقة بهم: ما هي هذه المنزلة اللائقة بهم؟ هل هي المحبة غير الهادفة والتغني بالأشعار وتسمية الأبناء بأسمائهم؟ هل هذه هي منزلتهم التي أعلنت عنها آيات الكتاب العزيز من تطهير ومباهلة وغيرها، أم أحاديث النبي المصطفى^(ص) ولاسيما حديث الثقلين الذي قرنهم^(ع) بكتاب الله «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما أن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً» وهي المنزلة التي يتحدث عنها علي^(ع) في حديثه عن العترة الهادية «فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن»؟ إن هذه الدعوى تحتاج إلى دليل، والدليل على عكسها تماماً.

(4) هذه المنزلة - تقول الفتوى - تكون "من غير غلو ولا تقصير":

(أ) لا كما يفعله الذين غلوا في أهل البيت قريباً من غلو النصارى في عيسى عليه السلام: المقصود هم الشيعة لأن التهمة هي الغلو "قريباً من غلو النصارى في عيسى^(ع)"، وهذا الكلام لا أجده موقفاً في التعبير لأن المفتي هنا لا شك يعتقد - كما يعتقد باقي المسلمين - أن النصارى جعلوا عيسى^(ع) إلهاً فهذا هو غلوهم فيه^(ع)، وأي عقيدة في أي شخص لا تجعل منه إلهاً لا يمكن وصفها أنها "قريباً" من تلك، لأنه لا يوجد إله وقريب من إله أو شبه إله - فالأمر إما تأليه أو لا تأليه، وبالتالي فالتوصيف غير واقعي، هذا أولاً. ثانياً، الشيعة يعتقدون في

أئمتهم^(ع) أنهم عبيد مخلوقون لله لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرراً وأن منازلهم القيادية في الإسلام إنما هي بأمر الله ورسوله^(ص) فيتحركون من خلالها كعبيد مطيعين لله ورسوله^(ص) فيما أمرا وليس من أنفسهم، فهم يحدثون الناس «بأحاديث نكزها عن رسول الله...» في حين أن العلماء يجتهدون، فلربما يقال أن الأئمة^(ع) ينقلون العلم دون تدخل في حين أن العلماء أكثر حرية، وهذا دليل على خلوص عبوديتهم لله، وهو أمر تعتقد به الشيعة عالمها وجاهلها. نعم، هناك من الشيعة من يتصرف في أقواله وأفعاله بشكل يوحي بالمغالاة في أهل البيت^(ع)، وبعض ذلك له أصل من الشريعة أو تفسير شرعي على أقل تقدير، في حين أن البعض الآخر غير شرعي ولا يجوز، ولكن لا أحد من الشيعة - فيما قرأت وسمعت وشاهدت، وفيما قرأ وسمع وشاهد حتى أشد أعداء الشيعة عبر العصور - وصل بأهل البيت^(ع) إلى "قريباً" من الغلو في عيسى^(ع). أما إذا كان المقصود بعض المنحرفين الذين ذكروا في الفرق المنقرضة ممن غالى في الأئمة^(ع) فهؤلاء - إن صح وجودهم كلهم، لأن وصف الكثير منهم لا يقبل منطقياً - ليسوا من الشيعة، بل لعنهم أئمة الشيعة^(ع) في أحاديث لشيعتهم وأوامر واضحة ثبتتها الكتب التي اطلعت عليها.

(ب) ولا كما يفعله الذين يسبون أهل البيت ويتبرأون منهم: وهذه عجيبة أن تخرج من هذا الموقع وأشباهه، لأنهم يعلمون أنه لا يوجد شخص واحد من أهل السنة يسب أهل البيت^(ع) أو يتبرأ منهم والعياذ بالله، فلماذا هذا الحد المقابل للغلو إن لم يكن له وجود في الواقع؟ لا شك في أن الفتوى تتحدث عن أمور حدثت في الماضي إذاً، وهو الذي نقل باستفاضة من سن معاوية بن أبي سفيان سب علي^(ع) على منابر المسلمين، ووصل به الحد أن أمر بالسب، والذي لم يكن موجهاً إلى بسطاء الناس فحسب بل يأتي فيعتب على صحابي بمستوى سعد بن أبي وقاص أنه لم يسب علياً^(ع) في رواية معروفة ذكرناها سابقاً... ولكن، هل يعترف المفتي ههنا بذنب معاوية هذا؟ وهل يجنر به أتباعه؟ أم أن "نعوذ بالله من فعل هؤلاء وهؤلاء" في آخر الكلام عن الغلو والتقصير يبقى هو الموقف الضعيف الذي يجذل أهل البيت^(ع) لأنه يبخل عليهم بالنصرة، وهي من متطلبات الموالاتة التي ادعاها، إزاء سبهم والبراءة منهم؟

* في كتابه "الوشيعه في نقض عقائد الشيعة" لموسى جار الله لم يبق للشيعة شيئاً لم يحاول إدانته ونقضه إلى درجة الجرأة، بل الصلف، بحيث قال أن أهل السنة هم أصدق حباً وموالاتة لأهل البيت^(ع) من الشيعة! وقد أجابه السيد محسن الأمين العاملي في كتابه "نقض الوشيعة" ما تجتري منه ما يأتي.

في ص 30 قال (أي موسى جار الله): "وكان كل يحب أهل البيت ويحترم بيت النبوة، ومحبة الأمة لأهل البيت كانت صادقة لا يلعب بها غرض سياسي، والأمة هم أولى الناس بأهل البيت وكل الأئمة. والولاية الصادقة بمعناها الصحيح الذي يرتضيه أهل البيت لا توجد اليوم وقبل اليوم إلا عند أهل السنة والجماعة وهم عامة

الأمة. الأمة أصدق ولاية لأهل البيت. الأمة أهدى وأرشد لمتابعة لأهل البيت في كل ما يصح عنهم وثبت عن إمام الأئمة علي أمير المؤمنين".

وقال ص106: "ولا يتنا نحن أهل السنة والجماعة لأهل البيت حباً واحتراماً واتباعاً أصدق وأشد وأقوى وأقوم من ولاية الشيعة الإمامية لأهل البيت".

رد عليه السيد الأمين رحمه الله بالقول: "المحبة والولاية أمر قلبي لا يطلع عليه إلا الله تعالى ولكن له دلائل وعلامات. وكذلك الاحترام تدل عليه الأقوال والأفعال. ومن دلائل محبة الأمة لأهل البيت محبة صادقة لا يلعب بها غرض سياسي اخرافها عن سيد أهل البيت وإمامهم ومحاربتهم يوم الجمل وصفين ولعنه ولعنه ولديه وابن عمه وخيار أصحابه على المنابر الأعوام المتطاولة قصداً لأن يربو عليها الصغير ويهرم عليها الكبير ولا يذكر له ذاكراً فضلاً، والأمة في ذلك بين فاعل وساكت..."

وقال: "وتعريضه بالشيعة بأن لهم في حبهام غرضاً سياسياً جهل منه وقلة إنصاف، فالشيعة لم تحبهم لغرض سياسي، وأي غرض سياسي تجنيه من ذلك والدنيا والملك في يد غيرهم، فإن كان لأحد غرض سياسي في حب آخر فليكن حبه لغيرهم، وما أحببتهم الشيعة إلا اتباعاً لما أمر الله تعالى به ورسوله ... نعم، ما كان سبب صرف الناس عنهم والعداوة لهم إلا الأغراض السياسية، ومحبة غير الشيعة لهم التي تجعلهم فيها كسائر الناس أو أقل لم يلعب بها غرض من الأغراض إلا الغرض السياسي وتبع فيها اللاحق السابق!..."

ثم عدد رحمه الله ما فعلته الأمة بعلي وفاطمة والحسين^(ع) مما ذكرناه في مواقع مختلفة، وما فعلته بأبناء الحسن^(ع) " ... من حملهم من المدينة إلى العراق مغلّين مكبّلين وحبسهم بالهاشمية في محبس لا يعرفون فيه الليل من النهار وإذا مات منهم واحد بقي معهم في محبسهم لا يُغسل ولا يُكفن ولا يُدفن يشجّهم منظره ويؤذيهم ريحه حتى هدم عليهم الحبس فماتوا تحت أنقاضه والأمة بين فاعل وخاذل".

ثم ذكر تعامل الأمة مع الجانب العلمي فقال: "ومن دلائل محبة الأمة لأهل البيت إعراضها عن مذهبهم وهجره ومعاداة من ينتسب إليه وتبرؤها ممن يعمل بمذهبهم ويقلدهم في دينه وهجر طريقتهم أصلاً ورأساً واتباع من لا يصل إلى درجتهم علماً فلا يساوونهم بالثوري ولا بمحمد بن الحسن الشيباني ولا بأبي يوسف فضلاً عن الأئمة الأربعة، مع أن مذهبهم أقرب إلى الصحة وأولى بالاتباع من غيره لأنهم أخذوه عن آبائهم عن أجدادهم عن رسول الله^(ص) عن جبرئيل عن الله تعالى ..."

وجاء إلى الشيعة فقال: "ومن صدق محبة الأمة لأهل البيت معاداتهم لشيعتهم واتباعهم ومن ينتمي إليهم ونبزههم بالألقاب واختلاق المعائب لهم وستر الفضائل فعادوهم وآذوهم وأقصوهم وحرموهم... " ثم ذكر آياتاً تذكر ما جرى على الشيعة لحبهم أهل البيت^(ع) منها للطغرائي:

وإذا تَوَالَى آلَ أَحْمَدَ مُسْلِمٍ قَتَلُوهُ أَوْ وَسَمُوهُ بِالْإِلْحَادِ
لَمْ يَحْفَظُوا حَقَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ فِي آلِهِ، وَاللَّهُ بِالْمِرْصَادِ

وقال: "ومن صدق محبة الأمة لإمام أهل البيت علي أمير المؤمنين^(ع) أنها عمدت إلى كل فضيلة له تثبت بالنقل الصحيح فأنكرتها تارة ووهنتها أخرى وتناولتها بشتى التأويلات الفاسدة ورمت معارضتها بما لم يصح ولم يثبت..."

ثم أورد في ص 34 قول موسى جار الله: "وليس الشأن كل الشأن في ولايتنا وحبنا لأهل البيت إذ لا يوجد مؤمن يعادي أهل البيت وإنما الشأن كل الشأن فيمن يجبهم أهل البيت. ولا أرى ولا أتوهم أن علياً وأولاده الأئمة يجبون من يعادي الصحابة أو يعادي العصر الأول".

أجاب السيد الأمين رحمه الله: "نعم لا يوجد مؤمن يقول أنا أعادي أهل البيت. والشأن فيمن يجبهم أهل البيت لا من يقول أنا أحب أهل البيت، ولكن يا ترى إن من قال أنا أحب أهل البيت وهو يوالي أعداءهم ويعادي أولياءهم هل يكون صادقاً في دعواه؟ وهل أن أهل البيت يجبون من أشاد (بمن أمر) بلعن سيدهم على المنابر من أهل العصر الأول ومن يواليه ويحامي عنه من أهل الأعصار الأخيرة؟ ومن قال إن الحسين خارجي حلال الدم وأن يزيد خليفة حق وغير ذلك؟!"

ثم ذكر قولاً لابن قتيبة في ص 47 من كتابه "الاختلاف في اللفظ" بشأن العلماء: "وقد رأيت هؤلاء قابلوا الغلو في حب علي بالغلو في تأخيره ونجسه حقه، ولحنوا في القول وإن لم يصرحوا إلى ظلمه واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق، ونسبوه إلى الممالة على قتل عثمان، وأخرجوه بجبههم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن، ولم يوجبوا له اسم الخلافة لاختلاف الناس عليه وأوجبوا ليزيد بن معاوية لإجماع الناس عليه، واتهموا من ذكره بخير، وتحمى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائله أو يظهروا ما يجب له وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح، وجعلوا ابنه الحسين خارجياً شاقاً لعصا المسلمين حلال الدم وأهملوا من ذكره أو روى حديثاً من فضائله حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها وعنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية كأنهم لا يريدونهما بذلك وإنما يريدونه! فإن قال قائل: أخو رسول الله^(ص) علي وأبو سبطيه الحسن والحسين وأصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين تمعرت الوجوه وتنكرت العيون وطرت حسائك الصدور!"

أقول: المشاهد المقروء المسموع اليوم يكاد يطابق ما وصفه ابن قتيبة في زمانه، فكيف نصدق أن المحبة لا تشوبها شائبة، دع عنك الموالاتة مع ما تعنيه من النصره ومجافاة الأعداء وهي غير حاصلة؟

السؤال: لم لا نعترف نحن أهل السنة بولاية علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وأولاده كأئمة؟ وشكراً.

الفتوى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أما بعد:

(1) فأما ولاية علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمعنى أنه ولي الله تعالى فأهل السنة مجمعون عليها إذ لا شك في ذلك، لأنه من السابقين للإسلام الذين قال الله فيهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالنَّصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة:100).

(2) وتكفي شهادة النبي صلى الله عليه وسلم له في عدة أحاديث منها قوله: «أليس الله بأولى بالمؤمنين؟» قالوا: بلى، قال: «اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه». رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والبيهقي بأسانيد صحاح.

(3) وأما إن كانت ولايته بمعنى أحقيته بوراة النبي صلى الله عليه وسلم في مقام الدين والدنيا، أي أنه الأحق بالخلافة من أبي بكر وعمر (أ) فهذا غير مُسَلَّم، للإجماع على تفضيل أبي بكر وعمر عليه وأنهما أحق بالخلافة منه، (ب) وكان هو نفسه رضي الله عنه معترفاً بهذا لا ينازعهما فيه وقد بايع لهما بالخلافة، (ت) وفي تفضيل عثمان على علي رضي الله عنهما خلاف بين أهل السنة، والأكثر على تفضيل عثمان.

(4) أما الولاية له ولأولاده بالمعنى الذي يعتقد بعض أهل الزيغ فهي مردودة؛ (أ) لأنها بمعنى العصمة له وللأئمة من ذريته، وأحقيتهم بالولاية الدينية على المؤمنين، (ب) وقد وجد كثير من المسلمين من الصحابة ومن بعدهم أفضل من بعضهم، (ت) ولأن أساس التفضيل في الإسلام ليس قائماً على النسب والقربة من النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو بالتقوى والإيمان: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات:13).

(5) ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا عصمة لأحد غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وعصمتهم في ما يتعلق بتبليغ الوحي، وهم معصومون عن كبائر الذنوب دون صغائرها، وأهل البيت داخلون تحت قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون». رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وحسنه الألباني.

وهم داخلون كذلك تحت الخطاب الإلهي للناس جميعاً وذلك في الحديث القدسي الذي رواه الإمام مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه وفيه: «يا عبادي: إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم».

والله أعلم.

تعليقي على الفتوى

(1) أول ما بدأ جعل علياً^(ع) كغيره من المهاجرين والأنصار والتابعين عندما أقر بأنه ولي لله من خلال الآية الكريمة ﴿والسابقون الأولون...﴾ مع أن مستند الشيعة على ولاية علي^(ع) من القرآن هو الآية التي يسمونها آية الولاية ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾ (المائدة:55) والتي ذكرناها فيما سبق وذكرنا أنها من الآيات التي صرح بنزولها في علي^(ع) جمع من المفسرين والمحدثين بما لا يدع مجالاً لردّها، وهي ولاية منحصرة فيه^(ع) ومن يأمر باتباعه وذلك من خلال أداة الحصر "إنما" التي حصرت الولاية في الله ورسوله^(ص) وعلي^(ع) - وعليه فعلي^(ع) في مكان آخر «لا يرقى إلي الطير» على حد تعبيره^(ع)، مهما كان فضل المهاجرين الأولين والأنصار رضوان الله عليهم.

(2) يعترف بصحة حديث النبي^(ص) في غدير خم «من كنت مولاه فعلي مولاه»، وهو واضح وضوح الشمس في أن ولاية علي^(ع) متطابقة مع ولاية النبي^(ص) على الناس، فكيف يقول قبلها أنه^(ع) ولي لله لأنه من السابقين الأولين الخ؟

(3) رده اعتقاد الشيعة بولاية علي^(ع) بمعنى الأحقية بالخلافة لأمر:

(أ) "للإجماع على تفضيل أبي بكر وعمر عليه وأنهما أحق بالخلافة منه": وهذا معناه أن الشيعة غير داخلين في إجماع المسلمين، وهو ظاهر في تكفير الشيعة، لأنه لو كان المفتي يعتقد بإسلامهم لكان قال "إجماع أهل السنة... أو شيئاً من ذلك؛ وأما دعواه بتفضيلهما على علي^(ع) وأنهما أحق بالخلافة منه فقد أوضحت ما تبين لي من عكسه، أي أنه هو أفضل منهما ومن غيرهما وأنه أحق بالخلافة منهما ومن غيرهما في الجزء الأول والذي جئنا بملخص له فيما تقدم من هذا الفصل.

(ب) "وكان هو نفسه رضي الله عنه معترفاً بهذا لا ينازعهما فيه وقد بايع لهما بالخلافة": وهذا غير صحيح لأنه^(ع) صرح في جميع الأوقات، يوم بيعة السقيفة وما بعدها، وعندما استخلف بعد ربع قرن، أنه الأفضل وأنه لا يعترف بخلافة من تقدم عليه بمعنى أفضليتهم، بل قبل ولم ينازع بعد مدة، تقول رواية البخاري أنها بعد وفاة فاطمة^(ع)، ويقول هو^(ع): «فأمسكت يدي، حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين

محمد صلى الله عليه وآله، فخشيت إن لم أنصر الدين وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم التي إنّما هي متاع أيام قلائل، يزول منهما ما كان كما يزول السراب أو كما ينقشع السحاب، فنهضت في تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق واطمأن الدين و تنهته» والتي يبدو أنها مخصوص حرب المرتدين لأنه روي أنه قيل له بأن الناس لن تخرج للقتال ما دام لم يبايع، أي ما دام أمر الخلافة لم يحسم، فبايع وساند الخليفة من أجل حفظ الإسلام الذي هو الأهم في دوره كإمام. وأما بيعته لعمرو فإنه لم يكن هناك مجال للنزاع لأن الأمر مستتب للخليفة بعد النص عليه من الخليفة الأول ووجود الأنصار لهما وهو أمر كان يعلمه علي^(ع) ويراها بعينه، فاستمر في نفس الدور الذي يحفظ الدولة الإسلامية الفتية وكان خير معين للخليفة ولاسيما في أمور الفتوحات كما ذكرنا في الجزء الأول. وعلى أية حال، ما معنى قوله «لأسألن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة» إن لم تكن المسألة لهم والجور عليه^(ع) قبل خلافته؟

(ت) "وفي تفضيل عثمان على علي رضي الله عنهما خلاف بين أهل السنة، والأكثر على تفضيل عثمان":
 قد بينت، في الجزء الأول، فضل علي^(ع) على الآخرين، ثم عقدت مقارنة في جدول بسيط واضح بين علي^(ع) والخلفاء الثلاثة الذين تقدموه تبين، لكل من يبني النتائج على الحقائق التي رويت في تفاسير القرآن وكتب الحديث وكتب السير وأقوال العلماء، أن علياً^(ع) أفضل من الخلفاء الثلاثة - ولكن المفتي في هذه الفتوى يذكر ما ذهب إليه علماء مدرسته دون أن يدلي بدلوه ويذكر رأيه على أساس التمسك بما عليه علماء المذهب، أي مذهب، ولو كان يصادم الواضحات؛ وإلا لو قبل بوجود خلاف في تفضيل عثمان على علي^(ع) فلماذا لا يمتد ذلك إلى أبي بكر وعمر؟ إذا كان بعض علماء أهل السنة فضلوا علياً^(ع) على عثمان فلا شك في أنهم فعلوا ذلك استناداً إلى النصوص القرآنية والحديثية، فهلا امتلك الشجاعة هذا المفتي وغيره من علماء أهل السنة في وقتنا الحاضر لينظروا في الأمر من جديد ثم ليعلنوا ما يتوصلون إليه كائناً ما كان، أم أن عقول علماء زماننا وما بعده غير مجهزة بمثل ما جهزت به عقول الزمان الأول بحيث يمتنع عليهم اليوم أن يبحثوا في المسألة مرة أخرى ومرات عسى أن يكون ذلك مدخلاً لرأب الصدع؟

(4) يعني بأهل الزيغ الشيعة، ورد القول بولاية علي^(ع) لأمر:

(أ) "لأنها بمعنى العصمة له وللأئمة من ذريته، وأحقيتهم بالولاية الدينية على المؤمنين": وهذا صحيح، فقد فهم المفتي أن القول بولاية علي^(ع) وأولاده الطاهرين^(ع) بالمعنى الذي يقول به الشيعة يلزم القول بعصمتهم لأنها المانعة لحدوث الخطأ والخطيئة التي لا تجوز لمن أراد الله تعالى أن يكون هادياً للخلق مبيناً للشريعة مانعاً للانحراف، ولكن عدم قبول العصمة فيه مناقشة تأتي بعد قليل. أما رفضه أحقية علي وأولاده^(ع) بالولاية الدينية على المؤمنين فلم أفهمه، لأن الله تعالى أمر بالرجوع إلى أهل العلم سواء في طلب العلم أصلاً أو عند التنازع،

وبالتالي فإن الذي عنده العلم - وقد ثبت بحق علي^(ع) وأولاده^(ع) بما جئنا به من أدلة لا ترد مطلقاً - له ولاية دينية على المؤمنين بمعنى أنه المرجع لهم في الفتوى، فما المشكلة في هذا؟

(ب) "وقد وجد كثير من المسلمين من الصحابة ومن بعدهم أفضل من بعضهم": هذا محل نزاع بين السنة والشيععة، وهو نزاع في إطار التكلُّس المذهبي، أي عدم القبول بتغيير الرأي حتى وإن كان باطلاً، أو قل ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون﴾، لأن علماء أهل السنة في كل زمان من أئمة أهل البيت^(ع) صرحوا بأفضلية كل إمام منهم على معاصريه، وهذا القدر يكفي في تعيين ولايتهم^(ع) في زمانهم على الأقل، وأما الصحابة فإن الدليل قام - عندي وعند الشيعة، وبما بينته سابقاً - على أفضلية علي والحسن والحسين^(ع) (وهم الصحابة من الأئمة) على باقي الصحابة، وإلا ما معنى أن علياً^(ع) هو "نفس النبي^(ص)" في آية المباهلة، وما معنى أن الحسين^(ع) هما «سيدا شباب أهل الجنة»، وغيرها الكثير الكثير من نصوص ثابتة عند أهل السنة، إن لم يكن هذا تفضيلاً على الصحابة جميعاً؟ فبأي لغة يجب أن يتكلم القرآن العزيز والنبي الكريم^(ص) لكي يعلن ذلك؟!

(ت) "ولأن أساس التفضيل في الإسلام ليس قائماً على النسب والقراية من النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو بالتقوى والإيمان الخ": ليس هناك نزاع في ذلك، ولكن كما بينا في الفتوى الأولى هناك اشتباه عند أهل السنة أن الشيعة إنما يضعون أهل البيت^(ع) بهذه المنزلة على أساس قرباهم من النبي^(ص) (راجع 2 في الفتوى الأولى). وقد بينا في الجزء الأول وملخصه في هذا الفصل أن أحوال علي^(ع) بالمقارنة مع غيره من الصحابة أجمعين دلت على أنه^(ع) كان أعلاهم تقوى وإيماناً، وإلا ما أساس إقدامه الفريد في الحروب وهروب غيره إن لم يكن درجة الإيمان التي جعلته^(ع) يستمر في عطائه العظيم بعد هزيمة المسلمين في أحد وحنين غير آبه لتغير أحوال المعركة في كل منهما في حين يهرب غيره منهزماً على ما فصله القرآن وصرحت به كتب الحديث والسيرة بما لا يمكن تغطيته؟ وإن لم تكن قضية التقوى والإيمان وراء قبوله بأوامر النبي^(ص) كائناً ما كانت ورفض غيره من كبار الصحابة لذلك في الحديبية وغيرها؟

هذا عن أهل السنة، أما السلفيون فهم يزعمون أن عقيدتهم في أهل البيت^(ع) هي نفسها عقيدة أهل السنة، جرباً على زعمهم أنهم من أهل السنة بلا أي فرق، وقد أثبت في الملحق خطبة من خطب الجمع ألقاها "فضيلة الشيخ صالح بن محمد آل طالب إمام وخطيب المسجد الحرام بمكة المكرمة"، مع تعليقات على نقاط عديدة فيها. ألتقط منها هنا قول الطحاوي (أحد علماء السنة الأولين في أصول العقائد)...

وقال الطحاوي رحمه الله: "ونبغض من يبغضهم وبغير الخير بذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان. ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه الطاهرات من كل دنس وذرياته المقدسين من كل رجس فقد برئ من النفاق."

أقول: إدعاء الطحاوي - وهو إمامهم في الأصول العقديّة - بأنه "نبغض من يبغضهم" إدعاء يكذبه واقع الحال، في الماضي وفي الحاضر، فإن من وصلت به الحال إلى محاربة أهل البيت^(ع) في الجمل وصفين لا يمكن أن يكون إلا مبغضاً لهم وعليه يجب أن يبغضه الطحاوي وأتباعه إن كان زعمه صحيحاً، وهو غير صحيح لأنه وأتباعه لا يكتفون بمحبة من أبغض أهل البيت^(ع) حتى حاربهم وسفك دماءهم، بل ويبغضون ويكفرون شيعتهم الذين يفعلون ذلك، فيكون الشيخ قد ادعى أمراً تفعله الشيعة ثم ذهب إلى تكفير الشيعة لأنهم يفعلون ذلك!

أما أنه يبغض من "بغير الخير بذكرهم" فأى ذكر بغير الخير أقطع من السب على المنابر عشرات السنين والذي سنّه معاوية بن أبي سفيان الذي ما انفك الطحاوي ومن تبعه ومن ضمنهم إمام الحرم المكي يترضون عليه بكرة وأصيلاً؟ وأي ذكر بغير الخير أقطع من أن يتم التشكيك بنهضة الإمام الحسين^(ع) كي يتوصلوا من خلال ذلك إلى تبرئة خليفة معاوية، ولده يزيد الذي لم يتوقف أحد من علماء أهل السنة أنفسهم عن لعنه إلا من كان أعمى البصيرة كشيوخ هذا الخطيب حتى ألفوا الكتب في فضائله ومناقبه المزعومة؟ وأي ذكر بغير الخير أقطع من تكذيب بعض أئمة الهدى حتى وصف بعض هؤلاء الإمام جعفر الصادق^(ع) بالكذب؟ فإذا كان الخطيب المتكلم هو نفسه، أو من هم على شاكلته من علماء مدرسته الوهابية، من يقوم بذلك فكيف نصدق أنه يبغض من يقوم بذلك؟!

وإذا كان "بغضهم كفر ونفاق وطغيان" أفلا امتلك الشجاعة وأخذ بما يحكم به كل ذي عقل بكفر ونفاق وطغيان من أبغض علياً^(ع) حتى حاربه وسفك الدماء وتربع على خلافة النبي^(ص) دون حق ولم يكتف بكل ذلك حتى فرض ولده الخليفة على الأمة وفيها سيد شباب أهل الجنة^(ع) ناهيك عنهم أفضل من ولده بما لا يقاس من أولاد المهاجرين والأنصار؟

كل هذه الدعاوى يكذبها الواقع، ما بين ما كتب في الماضي وما يكتب ويقال في الحاضر مما عشناه ونعيشه، فلم يأت بروايات نحاول إثباتها وإنما ديدن هذه الفرقة من فرق المسلمين التي تحاول جهدها أن تدخل في عداد أهل السنة وهم ليسوا كذلك.

فإذا جمعنا الفتاوى والخطب وما يقوله العلماء من أهل السنة وناقشنا الادعاء بشأن الموقف من أهل البيت^(ع)، فإنني لا أعترض على ادعاء المحبة لأنه ظاهر بين صادق لا يشك فيه أحد، ولكنني وجدت ادعاء الموالاتة في حاجة إلى دليل وهو دليل لم أجده عند تصفح كتب التفسير والحديث والسيرة وعند النظر في موقف هؤلاء العلماء من شيعة أهل البيت. ذلك أن الموالاتة تعني:

(أ) الاتباع، وذلك إذا كان المولى من أئمة المسلمين بغض النظر عن النصوص، فإذا كانت النصوص دلت بشكل واضح على إمامة هؤلاء العباد الصالحين^(ع) وهي نصوص الكتاب والسنة أساس العقائد والشرائع، وعاضدتها سيرتهم العطرة^(ع)، وساندها آراء أئمة السلف وبضمنهم رؤساء المذاهب السنية، فهل يتبقى لأحد يريد أن يبرئ ذمته مع ربه مجال لدفع ذلك كله بحجج واهية؟ إذا فشلت الأمة في اتباعهم حق الاتباع بالأمس لتتجاوز عن كل الحواجز وتتبعهم اليوم. فإذا فشلوا في ذلك فلا أقل من...

(ب) الدعم والنصرة، وهذه - الدعم بالسيف والرمح - غير متاحة اليوم فلم يبق إلا الدعم والنصرة في إعلان أن موقف علي^(ع) هو الصحيح وأن موقف من حاربه هو الخطأ، وإذا كان هذا الخطأ قد ارتكب على علم - وهو كذلك - فإنه يصبح خطيئة، فإذا كانت الخطيئة فيها دماء الألوفاً من المسلمين وفيها الفتنة التي لم تنطفئ إلى اليوم أفلا يجب تفهم موقف شيعة علي^(ع) في مجانبتهم لأعدائه الذين ارتكبوا كل ذلك، وهذا أضعف الإيمان؟ فإذا فشل في ذلك فلا أقل من...

(ت) الابتعاد عن الأعداء، وإلا كيف تدعم وتنصر فريقاً على فريق دون أن تبتعد عن الفريق الثاني؛ ولو تنازلنا عن هذا فعلى الأقل أن يتم تفهم موقف الشيعة في ذلك.

* إن موقف علماء أهل السنة الذي لم أجده متوافقاً مع الحقائق، من نصوص قرآنية وحديثية وسيرة وغيرها، شمل حتى الموقف من الزهراء^(ع) والتي لم تكن من الأئمة لتدخل في نزاع مع الحكام على الخلافة، بمعنى أن العلماء كان يمكن لهم أن يعلنوا أن الخليفة أبا بكر كان مخطئاً في نزاعه مع فاطمة^(ع) (راجع ما قدمناه من أدلة ومناقشات في الفصل الخاص بها^(ع) في الجزء الأول) وأن خطأه مغفور على أساس الاجتهاد، ذلك الاجتهاد الذي برروا به كل المخالفات الشرعية من الخلفاء عبر الزمان، وعندها يكونون قد سجلوا التأييد لفاطمة^(ع) وإن لم يدينوا الخليفة، وهذا كان سيكون مؤشراً على موالاته أهل البيت^(ع)، حتى وإن كانت مشوبة بضبابية. ولكن وجدتهم اتخذوا موقفاً لا يصلح من علماء بأن هربوا من بحث المسألة وضربوا عليها ستاراً من التعتيم الكامل بحيث لا يكاد يعرف شخص واحد من أهل السنة شيئاً عنها.

ولكن يجب الاعتراف أن حل ذلك الإشكال ليس بالأمر اليسير، لأنهم نظروا في أحاديث النبي^(ص) في بضعته الزهراء^(ع)، والتي ذكرنا بعضاً منها في الجزء الأول، من قبيل «فاطمة بضعه مني يؤذيني ما آذاها» وما أشبهه، والذي روي بصيغ مختلفة تحمل مضامين مختلفة، كقوله^(ص): «فاطمة بضعه مني فمن أغضبها أغضبني»، وقوله^(ص): «فاطمة بضعه مني يربيني ما أرابها ويؤذيني ما آذاها»، وقوله^(ص): «إنما فاطمة بضعه مني يؤذيني ما آذاها»، وقوله^(ص): «إنما فاطمة بضعه مني يقبضني ما يقبضها ويبسطني ما يبسطها»، وقوله^(ص): «إنما فاطمة بضعه مني يسرني ما يسرها»، بل وقوله^(ص) «إن الله

يغضب لغضبك ويرضى لرضاك»، وقوله^(ص): «إن الرب ليغضب لغضبك ويرضى لرضاك»؛ وهي أحاديث أكدتها الزهراء^(ع) بروايتها هي عندما ناشدت الشيخين يوم زارها أبو بكر محولاً إصلاح ما ارتكبه بحقها، حيث "قالت^(ع): «أرأيتكما إن حدثتكما حديثاً عن رسول الله^(ص) تعرفانه وتفعلان به؟» قالوا: نعم، فقالت: «نشدتكما الله ألم تسمعا رسول الله^(ص) يقول: رضا فاطمة من رضاي، وسخط فاطمة من سخطي، فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني، ومن أَرْضَى فاطمة فقد أَرْضَانِي، ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني؟» قالوا: نعم سمعناه من رسول الله^(ص) (راجع تنمة الحديث في فصل الزهراء^(ع) الجزء الأول)، فوجدوا أنفسهم بين نارين: تأييد الزهراء^(ع) وإدانة الخليفة أو تأييد الخليفة وإدانة الزهراء^(ع)، فاختراروا السلامة بأن سكتوا عن الموضوع، ثم اختاروا السلامة لأتباعهم فعمتوا على الموضوع تماماً.

وجدوا أن المشكلة هي ليست فقط في تذكير الزهراء^(ع) للخليفة بهذه الأحاديث الصحيحة التي ذكرت في أصح الكتب، بل أيضاً في فعلها^(ع) بعد ذلك. فقد أخرج البخاري في صحيحه في موضوع الخمس (ج 4 ص 42) أن فاطمة بنت رسول الله^(ص) "غضبت على أبي بكر فهجرته فلم تزل مهاجرته حتى توفيت"؛ وروى في باب غزوة خيبر (ج 5 ص 82) القول "فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، قال: فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت" (ورواه مسلم ج 5 ص 154)؛ وروى في كتاب الفرائض (ج 8 ص 3) أنها "هجرت أبا بكر فلم تكلمه حتى ماتت" (وهي روايات أكدها مسلم في صحيحه ج 5 ص 154، والبيهقي في سننه ج 6 ص 300، والإمام أحمد في مسنده ج 1 ص 9). وذكر الترمذي في صحيحه باب ما جاء في تركة رسول الله^(ص) ذكر فاطمة^(ع) لأبي بكر وعمر: «والله لا أكلمكما أبداً» فماتت ولم تكلمهما وذلك بعد أن كان النبي^(ص) قد أعطاهما فداً (فقد روى السيوطي في الدر المنثور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ الإسراء: 26 عن أبي سعيد الخدري أن هذه الآية لما نزلت دعا رسول الله^(ص) فاطمة فأعطاهما فداً، وفي رواية عن ابن عباس أخرجها ابن مردويه أنه^(ص) أقطع فاطمة فداً، وهو ما أخرجه الهيثمي في المجمع ج 7 ص 49 عن أبي سعيد، والذهبي في ميزان الاعتدال ج 2 ص 228 قائلاً بصحته، وغيرهم).

فإنهم استطاعوا القول بأن علياً^(ع) بايع أبا بكر وعمر وعثمان وبالتالي انتهت المشكلة، كما قالت الفتوى المذكورة أعلاه، ولكنهم لم يستطيعوا إصلاح ما فسد ما بين فاطمة^(ع) والخليفة لأن فاطمة^(ع) سدت الباب تماماً بموقفها الصارم من الخليفة بحيث غضبت عليه وماتت ولم تكلمه (بل وأوصت علياً^(ع) أن يدفنها سرّاً ولا يحضر جنازتها - روعي فداها - أحد ممن ظلمها، فلم يدع إلا الأصحاب القريبين ودفنها ليلاً، بل وجعل قبرها غير محدد المكان - حسب رواية الشيعة واعتقادهم - وذلك لتثبيت القضية).

والحق يقال إن التوفيق بين الموقعين، موقف الخليفة وموقف فاطمة^(ع)، في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، فلا بد أن يتفهم الباحث موقف العلماء. ولكن الذي لم أستطع أن أتفهمه هو مدّ ذلك الموقف بحيث تم رفع أقوام

آخرين إلى مقامات ليست لهم بحيث صاروا أعلى - في عقول البعض، وفي قلوب آخرين، وفي عقول وقلوب آخرين - من أهل البيت^(ع) ومن ضمنهم فاطمة^(ع)، وكل ذلك نتيجة لذلك الموقف الساكت عن الحق والذي صار موقف تعظيم على الأمة. امرأة يقول عنها النبي^(ص) - وهو أبوها وأعرف الناس بها - أنها "بضعتة" أي جزء منه، وأن ما يجري عليها من رضا أو غضب فإنه يجري عليه تلقائياً، ويجمعها مع نفسه الزكية وزوجها وولديها^(ع) تحت الكساء ليعلن تفسير آية التطهير، ويخرجها إلى مباحلة النصارى ليعلن أنها خير نساء الأمة أنها هي ﴿نساءنا﴾ في الآية الكريمة، ويفديها بنفسه فيقول وهو على المنبر «فداها أبوها»، إلى آخر أحواله^(ص) معها^(ع) ما سطرته الكتب عند جميع المسلمين، ثم تبقى على طاعتها لزوجها^(ع) بعد وفاة أبيها^(ص)؛ وامرأة تنزل آيات الكتاب في تهديدها ﴿وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير﴾، ويشير النبي^(ص) إلى بيتها ويقول «ها هنا الفتنة» ثلاثاً ثم يقول «حيث يطلع قرن الشيطان» كما أخرجه البخاري في صحيحه، ثم تخالف أوامر زوجها^(ص) وكتاب ربها فتخرج تقود الحرب على الخليفة المبايع - دع الإمام^(ع) - ولا تتراجع رغم كل ما سمعته ممن نصحتها كأم المؤمنين أم سلمة (رض) وبعض الصحابة، ومع ذلك تصبح في عقول البعض وقلوبهم حتى أعلى من الزهراء^(ع). وإلا فماذا تفسر أن البعض صار يخلط بينها وبين الزهراء^(ع) في قضية سيدة نساء العالمين، كما رأيت وسمعتة بنفسه من تلفزيون الكويت في الثمانينات وذلك في البرنامج الديني باللغة الإنكليزية الذي كان يعدّه ويقدمه عرفات العشي الذي كان يعمل أيضاً في وزارة الأوقاف حيث لم يصل مع محدثه إلى نتيجة في أنه هل كانت الزهراء^(ع) أو كانت عائشة هي سيدة نساء العالمين! وهذا لا شك في أنه يؤكد ما نذهب إليه من أن ما حصل من وضع لأحاديث مناوئي أهل البيت^(ع) لرفعهم ومن كتمان لأحاديث فضائل أهل البيت^(ع) جعل من أهل البيت^(ع) والآخرين في منزلة تكاد تكون واحدة عند أهل السنة، وهو ما أشار إليه أمير المؤمنين^(ع) في إحدى كلماته (شرح نهج البلاغة ج20 الكلمة 733) التي يقول فيها: «كنت في أيام رسول الله^(ص) كجزء من رسول الله^(ص)، ينظر إليّ الناس كما ينظر إلى الكواكب في أفق السماء، ثم غضّ الدهر منّي فقرن بي فلان وفلان، ثم قرنت بخمسة أمثلهم عثمان، فقلت: واذفراه! ثم لم يرض الدهر لي بذلك حتى أردلني فجعلني نظيراً لابن هند وابن النابغة، لقد استنتت الفصال حتى القرعى!» وفيه يؤكد أن باب كتمان أحاديث فضائلهم من جهة ووضع الحديث في الفضائل المزيفة للآخرين والذي فُتح على عهد معاوية بن أبي سفيان وما بعده إنما بدأ بالأحداث التي وضعته عملياً في منزلة مقارنة مع غيره مما لم يكونوا يستطيعون المطاولة مع منزلته الكبرى على عهد رسول الله^(ص) التي يصفها بقوله «كالقواكب في أفق السماء».

وهكذا، بدأت الرحلة بالتغاضي عن التجاوز على حق شرعي واضح للزهراء^(ع)، لتستمر حتى وصلت إلى دماء زوجها وأولادها^(ع)، وتمضي إلى تناسي علومهم وهم علماء الأمة وأخذ الدين من غيرهم الذين لا يقاربهم في

فضل، لتصل في النهاية إلى التهجم على شيعتهم واضطهادهم بأنواع الأذى مع أنهم هم الذين مثلوا الأمة في الاستجابة لأمر الله ورسوله^(ص) في موالة أهل البيت^(ع).

المهدي المنتظر عند الفريقين

لأن المهدي المنتظر يختلف عن باقي أئمة أهل البيت^(ع) كونه يمثل عند الشيعة إمامهم الموجود فعلاً اليوم ويمثل عندهم وعند السنة القائد المنصور من هذه الأمة الذي سيحقق هدف العدل الإلهي على الأرض، ولأنه يمثل حالة تحدّ (في أحواله الفريدة) لمن ينتقل من المذهب السني إلى المذهب الشيعي، فإن هذا المورد مهم في معرفة الفارق بين نظرتي المدرستين إلى أهل البيت^(ع) عموماً. وسأتناول الفقرات التالية باختصار شديد هو أقرب إلى التعريف.

عقيدة المخلص الموعود المنتظر عند الأمم

إن عقيدة وجود شخص يأتي في المستقبل ليقوم بدور الإصلاح ما يؤدي إلى خلاص البشرية كلها من آلامها ومشاكلها التي تعيشها نتيجة الظلم المحيط بها هي عقيدة لا تختص بالمسلمين فقط، بل أنها موجودة عند غيرهم، وبالتأكيد عند اليهود والمسيحيين الذين نستطيع معرفة عقائدهم اليوم. فإن اليهود لم يعترفوا بالمسيح^(ع) أنه هو المصلح المخلص واستمروا على عقيدتهم ومن ضمنها انتظار هذا المخلص حتى يومنا هذا. بالطبع، وكما هي حال عقائد اليهود، فإن الخلاص لهم أولاً كونهم شعب الله المختار، ثم لباقي البشر ثانياً، بمعنى أن المخلص الموعود المنتظر سيقوم بتحقيق خلاص البشرية من خلال رفع اليهود إلى منزلتهم التي يعتقدونها وهي أنهم الأعلى بين البشر (في برنامج لقناة بي بي سي البريطانية في مدينة القدس المحتلة قال أحد رجال الدين اليهود بوضوح - حيث أنهم هناك يتحدثون بصراحة - أن العالم لو علم بأهمية تحقيق التزام جميع اليهود بواجبات يوم السبت ومنها عدم العمل لقام الناس بعمل كل شيء يوم السبت من أجل أن يذهب جميع اليهود إلى الصلاة والعبادة ولا يعملون شيئاً آخر... أي أنه يقول: إخدموا اليهود يوم السبت كي يأتيكم الخلاص).

وأما المسيحيون فإنهم آمنوا بالمسيح^(ع) على أنه المخلص للبشرية، لكنهم جعلوا تحقق الخلاص عند أي إنسان مرهوناً بالإيمان به^(ع) إلهاً وابن إله وأنه إنما هبط إلى الأرض ليعلن العقيدة الصحيحة - عقيدة الخلاص على يديه - ثم ليتحمل خطايا المؤمنين به. وعليه فإن الإيمان المسيحي بالمسيح^(ع) المخلص هي أنه المخلص لجميع البشر ولكن الاستفادة من وجوده يشترط الإيمان به على صفته الإلهية وعلى تحمله خطايا المؤمنين عندما صلب.

وعندما قرأت "موسوعة الإمام المهدي" للسيد محمد محمد صادق الصدر رحمه الله تعالى وجدت أنه خصص الجزء الرابع بأكمله للكلام عن عقيدة الخلاص عند البشر ومن ضمنها ما قالت به الشيوعية من السعي للوصول إلى المجتمع العادل، أي أن الفكرة هي هي ولكن بأسلوب آخر.

العقيدة عند المسلمين

أما عند المسلمين فإن عقيدة وجود رجل من ذرية النبي^(ص) من ولد فاطمة^(ع) يظهر في آخر الزمان من أجل أن «يملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً» هي مشتركة بين جميع المسلمين ما عدا الشواذ من الأفراد هنا وهناك. لذلك، فإن كلمة "المَهْدِيّ المُنْتَظَر" كلمة معروفة عند جميع المسلمين - وهي كذلك في العراق عند أهل السنة كما كنت أعرف - تلقائياً أنه ذلك الرجل الذي ينتظره الناس لإصلاح حال البشرية.

وهكذا، فإن عقيدة المهدي المنتظر عند المسلمين وسعت من إطارها لتجعلها غير مرهونة بجماعة معينة من الناس، ولا أن فعلها سيكون على مراتب ودرجات الأمم كما هي حالها عند اليهود، أو أن الخلاص هو في الآخرة للمؤمنين بالمخلص فقط كما هو حالها عند المسيحيين.

المهدي المنتظر عند أهل السنة

يعتقد أهل السنة بأن رجلاً من هذه الأمة سيظهر في آخر الزمان لإقامة دولة الحق والعدل ومحاربة الظلم حتى ينتشر العدل في أرجاء العالم، تصديقاً لبشارة النبي^(ص) في الحديث المعروف أن هذا الرجل الموعود «يملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً» (سنن أبي داوود ج 27 كتاب المهدي، والمستدرک للحاكم ج 4 ص 557 وغيرها، وأسد الغابة لابن الأثير ج 1 ص 259، وغير هذه المصادر).

إذاً، هو رجل منتظر للإصلاح، وهو يسير على هدى واضح لا شائبة فيه، فهو منتظر مهدي، أو هو المهدي المنتظر كما هي الصفة التي عرف بها بحيث إذا أطلقت لم تذهب إلى غيره.

كما يروون بعض الوصف لما سيحصل قبيل زمان ظهوره، كما في حديث رواه ابن ماجة في صحيحه أبواب الفتن باب خروج المهدي قول النبي^(ص): «إنا أهل بيت إختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتي سيلقون بعدي بلاءً وتشريداً وتطريداً، حتى يأتي قوم من قبل المشرق معهم رايات سود فيسألون الحير فلا يعطونه، فيقاتلون فيُنصرون فيُعطون ما سألوا فلا يقبلونه، حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتي فيملؤها قسطاً كما ملؤها جوراً، فمن أدرك ذلك منكم فليأتهم ولو حبواً على الثلج».

أما من هو أو من أي العشائر أو البيوت، فإن أهل السنة يؤمنون بأنه من ذرية النبي^(ص) من ولد فاطمة^(ع). أخرج أبو داود في سننه (ج 27 ص 134) رواية عن أم سلمة أنها سمعت النبي^(ص) يقول: «المهدي من عترتي من ولد

فاطمة». ورواه الحاكم في المستدرک (ج4 ص557)، وابن ماجة في سننه أبواب الفتن باب خروج المهدي، وغيرهم. كما أخرج ابن ماجة في سننه أبواب الفتن باب خروج المهدي أن النبي (ص) قال: «المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة». ورواه أحمد في المسند (ج1 ص84)، وغيره.

أما من أي من ولد فاطمة^(ع) فإنهم يقولون بأنه سيكون من ذرية الحسن السبط^(ع).

المهدي المنتظر عند الشيعة

1 - إسمه ونسبه / محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب^(ع)، وعليه فهو من ذرية الحسين^(ع) لا من ذرية الحسن^(ع).

2 - ولادته / وعليه فقد ولد في زمان قديم، تحديداً في 15 شعبان سنة 255 هجرية.

3 - طول عمره / وبالتالي فإن عمره الشريف يقترب من إثني عشر قرناً.

4 - صغر سنه / وبما أن أباه الحسن العسكري^(ع) توفي سنة 260 هجرية فإن المهدي^(ع) صار إماماً وهو لما يزل في الخامسة من عمره.

5 - غيبته / ومنذ ذلك التاريخ وإلى حد الآن هو غائب عن الأنظار، ما عدا الفترة ما بين مولده وحتى سنة 329هـ والتي كان يتفاعل مع شيعته من خلال نواب أربعة معروفين (قبورهم مشيدة معروفة في بغداد) تتابعوا على ذلك الدور، لذلك سميت تلك الفترة "الغيبية الصغرى" لوجود تواصل بينه^(ع) وشيعته، مقارنة مع ما بعدها إلى حين الظهور والتي سميت "الغيبية الكبرى" لانقطاع التواصل (وإن ذكرت قصص هنا وهناك عن شخص ما له حضور قوي وعلم مما لا يقوى عليه إلا من هو مثله مما فسر أنه هو الإمام المهدي (ع)). مع ذلك، فإن الشيعة - أو أكثرهم - يعيشون عقيدة الإمام المهدي^(ع) الموجود حياً يرزق في زمانهم وأنه إمام الهدى، كما يدعون الله تعالى بالفرج القريب الذي سيأتي من ظهوره^(ع)، إيماناً بوعد النبي (ص) وبشارته أنه^(ع) سيملاً الأرض بالعدل بعد أن امتلأت بالظلم. أيضاً، هم لا يعتقدون أن وجوده في غيبته بلا فائدة وأن الفائدة منه فقط بعد ظهوره، بل يعتقدون أنه ينفعهم بأكثر من طريق: (1) الدعاء إلى الله تعالى وهو مستجاب الدعوة (2) التسديد، سواء للعلماء أو غيرهم، بشكل غير مباشر (3) مساعدة الناس الذين يتوجهون إليه بالتوسل من أجل أن يستجيب المولى عز وجل لهم الدعاء ويقضي الحاجات بشفاعته. وقد وردت في ذلك أحاديث منها أنه^(ع) ينفع الناس كما تنفع الشمس الأرض عندما يغطيها السحاب؛ أي صحيح أن الشمس تكون أقل فائدة بسبب السحاب، ولكنها لا تتوقف عن عطائها.

6- السرداب / أما قضية السرداب، أي سرداب سامراء، والذي صار قضية يشنع فيها السنة على الشيعة، فإنها تدور حول سرداب (أي الطابق تحت الأرض) لبيت الإمامين العاشر والحادي عشر، الهادي والعسكري^(ع)، وهو نفسه البيت الذي ولد فيه المهدي^(ع)، ولكن على العكس مما يظن أهل السنة فإن الإمام المهدي^(ع) لم يغب في السرداب بل هرب من السرداب ومن البيت كله عندما جاءت شرطة الخليفة العباسي لتكبس البيت... فكيف يبقى في السرداب وقد جاءوا إلى هناك لإلقاء القبض عليه؟! نعم، لعل هذا الظن تولد مما يقوم به الشيعة عندما يزورون أئمة الهدى^(ع) في سامراء - أي جد الإمام وأبيه^(ع) - فينزلون إلى السرداب ويزورون الإمام المهدي^(ع) ويتضرعون إلى الله تعالى بتعجيل الفرج بظهوره، فكأنهم ينادون عليه^(ع) كي يظهر من هناك. وردّ هذا الظن لا يحتاج إلى جهد لأن الشيعة بأجمعهم يعتقدون أن ظهوره^(ع) سيكون من المسجد الحرام في مكة المكرمة، فأين سرداب مدينة سامراء من هذا؟ (ولكن هذه حالها حال العديد من القضايا غيرها: يقوم الشيعة بأمور ليست ضرورية، تجذب الشبهات عليهم، فيتلفقها أعداؤهم الكثيرون ويجعلونها مادة للتشنيع، كجزء من الحملة التي لم تنزل مستمرة لمحاصرة التشيع من خلال التهجم على الشيعة وتسخيف عقائدهم وعقولهم).

7- ظهوره / كما قلنا أن الشيعة يعتقدون - إيماناً بما جاء في الأحاديث الصحيحة عن أئمتهم^(ع) - أن الإمام المهدي^(ع) يظهر، أي يعلن بدء حركته المباركة، من المسجد الحرام في مكة المكرمة، في يوم العاشر من شهر محرم الحرام، ولهذا تجدهم عند قيامهم بزيارته فإنهم يتوجهون باتجاه مكة المكرمة (لا باتجاه سامراء، وهذا أبلغ دليل على أنهم لا يعتقدون أنه يسكن السرداب كما يشنع عليهم).

8- ما الحكمة في كل هذا؟ / لماذا لا يكون المهدي المنتظر^(ع) من نتاج زمان ظهوره مباشرة؟ لماذا يولد في زمان يبعد قرناً عن زمان ظهوره؟ أليس الله تعالى يعلم هذا، فلماذا هذا الأمر غير المعتاد، بل الذي لا يبدو ضرورياً؟ هذه تساؤلات أهل السنة والتي تتوجه لإلقاء الشبهة على عقيدة وجود المهدي المنتظر^(ع). وقد أجاب عنها علماء الشيعة بما محصله ما يلي:

(أولاً) أن الذي يولد في زمان ظهوره - كما يعتقد أهل السنة - ليس معصوماً وهذا لن يؤهله للقيام بدوره الاستثنائي في المسيرة البشرية، في حين أن المهدي في عقيدة الشيعة إمام معصوم في السلسلة الإثني عشرية التي حددها النبي^(ص)، كعدد محدد لا خروج عنه في أحاديث وردت حتى في صحيح البخاري الذي لا مناص من الاعتقاد بأحاديثه عند أهل السنة كما قرره علماءهم ولا يزالون، أيضاً كأسماء مشخصة في أحاديث أخرى (وإن كانت لا ترقى إلى قوة أحاديث العدد).

(ثانياً) أن الذي يولد في زمان ظهوره لن يتمتع بالحالة التي يتمتع فيها من يولد في بيت إمام معصوم يتعهده بالتربية، استمراراً من التربية الاستثنائية المفتوحة على الكرامات والإلهامات والعلوم التي يعطيها المولى عز وجل لأوليائه العظام من آل محمد^(ص)، وهكذا في جده الهادي^(ع) وإلى أن تصل إلى الإمام الأول علي بن أبي طالب^(ع) الذي يعرف الجميع أنه تربى في بيت النبي^(ص) بشكل لا مثيل له مع غيره من الصحابة.

(ثالثاً) هذه الحالة - أي الولادة في القرن الثالث الهجري - ولدت مشكلة طول العمر الذي هو غير مألوف، وقد أجاب عنها الشيعة بأن العمر ليس محددًا بالأساس وإنما صار المألوف هو عشرات السنين لما هو حاصل في زماننا، فليس هناك ما يثبت علمياً أن البشر لا يمكن أن يعيشوا قرونًا من الزمان (بل الأبحاث العلمية اليوم تذهب إلى أن الإنسان يمكن له أن يعيش أطول بكثير من معدل العمر الذي نعرفه)، وهو ما ورد حصوله في سالف الزمان سواء في النصوص الإسلامية أو غيرها، وأهمها طول عمر النبي نوح^(ع) الذي ورد في القرآن الكريم أن مدة دعائه قومه قبل الطوفان كانت 950 سنة، ثم استمر بعد ذلك (حتى 2400 سنة على بعض الروايات)، إضافة إلى أبيات الشعر لهذا أو ذاك التي تشير إلى البقاء على قيد الحياة المئات من السنين. أيضاً، يؤمن أهل السنة بأفراد أعمارهم أطول من المهدي بن الحسن^(ع)، فهم يؤمنون بعدم صلب المسيح^(ع) وأنه رفع وما يزال حياً يرزق وسيبقى حياً حتى نزوله إلى الأرض مرة أخرى في آخر الزمان، ما يعني أن المسيح^(ع) له من العمر اليوم ما يزيد عن 2000 سنة؛ بل يؤمنون بأن "الخضر" هو العبد الصالح في قصة موسى^(ع)، وعليه فله من العمر اليوم أكثر من 5000 سنة. ولكنهم لا يجدون مشكلة في هذا لأنهم تربوا ونشأوا عليه فلا يوجد حاجز نفسي يصددهم عن الإيمان به، ولكنهم يجدون صعوبة في تقبل طول عمر المهدي محمد بن الحسن^(ع) لأنهم لم ينشأوا على ذلك بل ربما نشأوا على العكس منه في التشجيع على الشيعة الذين يعتقدون به - والدليل أن أهالي سامراء لا يجدون مشكلة في هذا لأنهم نشأوا عليه.

(رابعاً) هذه الحالة، طول العمر، صارت تمثل نقطة إيجابية لوظيفة الإمام^(ع) كونه الإمام المهدي المنتظر، لأنه سيشهد كيف تنشأ الدول المختلفة، فتقوى، فتستقر، ثم تبدأ بالضعف، حتى الانهيار، ما يجعله غير آبه بقوة الدول التي تكون مسيطرة عند ظهوره، لأن المناعة التي حصل عليها من تلك التجربة الفريدة ستحميه من أن يخشى شيئاً (هذا، إضافة إلى التسديد الإلهي واليقين بالنصر الذي يجعله في استقرار نفسي كامل أساساً).

المهدي المنتظر عند أهالي سامراء - العراق

وخدمهم أهالي سامراء في العراق الذين نجد فيهم الاعتقاد بمهدوية الإمام محمد بن الحسن العسكري^(ع)، مع أنهم فقهيًا شافعيو المذهب وأصولاً على مذهب الأشعري كما هو حال أهل السنة، وفي هذا أكبر دليل على قوة العامل النفسي في العقائد (الأمر الذي سأناقشه معهم في كتاب "ما بعد العودة" إن شاء الله تعالى)، فإنهم لم

يهتموا بالمناقشة العقلية التي لأهل السنة ضد عقيدة المهدي بن الحسن العسكري^(ع) عند الشيعة بل ذهبوا مع ما دلتهم عليه قلوبهم في الارتباط الروحي مع أهل البيت^(ع)، ولا سيما الإمام العاشر علي الهادي^(ع) الذي له عندهم مكانة لا تعلو عليها سوى مكانة النبي^(ص). فهذه قبة المهدي يصلون تحتها، وهذا هو سرداب بيت الإمام^(ع) يقومون بخدمته ورعايته وخدمة زائريه، دون مشكلة عقائدية. ولهم في الإمام المنتظر^(ع) ذكر في شعرهم ومؤلفاتهم وأفكارهم.

ويبدو أن هذه المسألة تجد طريقها إلى من توجه إلى الله تعالى بالإخلاص وبالرغبة فيما عنده وحده لا شريك له، فقد كانت أمي رحمها الله تعالى - السنية على مذهب أبي حنيفة النعمان - شديدة الاعتقاد بالإمام المهدي، محمد بن الحسن^(ع)، وتسميه "صاحب الزمان"، وكما كانت تذهب من بغداد إلى سامراء لزيارة جده وأبيه عليهما السلام، وتنزل إلى السرداب لتدعو من هناك (مع النذور من شموع وغيرها، منذ زمان خادم السرداب المرحوم السيد مصطفى النقيب والد المرحوم اللواء حسن النقيب زوج ابنة عمي الكبرى، وما بعده).

نقطة الخلاف الأهم في موضوع المهدي^(ع)

النقطة الأهم التي يختلف حولها الشيعة والسنة في موضوع المهدي المنتظر^(ع) هي: أن السنة يؤمنون بأن المهدي المنتظر هو رجل يولد في زمان ظهوره ثم يظهر بعد ذلك، أي بالطريقة المعتادة المتوقعة، في حين أن الشيعة يؤمنون بأنه وُلِدَ للإمام الحادي عشر الحسن العسكري^(ع) وعليه يكون هو الإمام الثاني عشر، تمام عدة الأئمة أو الخلفاء أو الأمراء الذين صرحت بهم الأحاديث النبوية في كتب الفريقين.

وهذه النقطة بالذات، الإثنا عشر إماماً، هي التي لا حل لها إلا بالقول بإمامة أئمة أهل البيت الإثني عشر^(ع) من جهة، والقول بإمامة محمد بن الحسن العسكري^(ع) من جهة أخرى، بغض النظر عن صغره في إمامته أو طول عمره الشريف أو غير ذلك. فإنه لم تستطع مدرسة أهل السنة، ولم يستطع عالم أو باحث أو محدث منها، تسمية إثني عشر رجلاً يمكن تطبيق أحاديث النبي^(ص) عليهم إلى درجة أن البعض تحبط فيها بشكل يدعو للرتاء حقاً. وإلا، كيف يمكن إخراج الإمام الحسن السبط^(ع) سيد شباب أهل الجنة وريحانة رسول الله^(ع) من عدد الإثني عشر وإدخال يزيد بن معاوية فيهم - وهو من هو في فسقه وفجوره وجرائمه - كما فعل البعض؟! حتى الذين أدخلوا الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز نظراً لعدله ومخالفته طريقة أسلافه الأمويين فإنهم في نفس الوقت أخرجوا الإمام محمد الباقر^(ع) المعاصر له مع أن ابن عبد العزيز يقر بتقدم الباقر^(ع) على الجميع؛ مثلما فعلوا مع المهدي العباسي بن المنصور الذين قالوا أنه يشابه عمر بن عبد العزيز في بني العباس، فأدخلوه ولم يدخلوا الإمام جعفر الصادق^(ع) الذين أعلنت الدنيا بأسرها اعترافها بتقدمه على الجميع.

بعيداً عن هؤلاء المتخبطين الذين ينظرون إلى الأمراء الحكام المتمكنين من السلطة لا إلى الأمراء أهل الفقه والعلم والكرامات العظمى، فإنه طالما اتفق الجميع على أن هناك رجلاً يسمى الحسن بن علي العسكري^(ع) وأنه كان من البارزين في العلم والفضل (دع عنك الذي لا يقارن به أحد على رأي الشيعة)، وطالما أنه هو الحادي عشر في تلك السلسلة المباركة التي بدأت بأمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(ع)، وطالما أن هناك من المسلمين طائفة تقول بإمامة هؤلاء الأحد عشر جميعاً، فلا يبقى إلا الثاني عشر لإتمام السلسلة المباركة، وهذا لا يوجد له حل إلا إمامة المهدي محمد بن الحسن^(ع) - سواء كان صغيراً يوم تولى الإمامة، طويل العمر بالشكل غير المألوف عندنا اليوم، غائباً عن الأنظار، أو أي شيء آخر، فإن حديث النبي^(ص) يبقى نصاً مقدساً لا يمكن التلاعب فيه، فآمنا به والحمد لله رب العالمين.

(فيما عدا هذه النقطة، هناك نقطة صغر سنه^(ع) يوم تولى الإمامة بعد وفاة أبيه^(ع)، وقد أجاب عنها الشيعة أن هذه مسألة بيد الله عز وجل، أولاً؛ وأن صغر السن عند أئمة أهل البيت^(ع) جرى قبل ذلك في جده علي الهادي^(ع) الذي تولى الإمامة وهو في الثامنة من عمره، بعد وفاة أبيه محمد الجواد^(ع) الذي كان قد تولى الإمامة صغيراً هو الآخر وبنفس العمر، أي ثماني سنوات، ثانياً؛ وأن أعباء خلافة الإنسان في عمر الصغر نص عليها القرآن في إيتاء يحيى^(ع) الحكم صبيّاً، ثالثاً؛ وأن المسلمين عموماً يؤمنون بأن بعض الأفراد وصلوا إلى مستويات علمية كبيرة تصل إلى حد الإعجاز (كالإمام الشافعي أو الشيخ عبد القادر الكيلاني) وهم في طور الصغر، رابعاً؛ إضافة إلى نص الإثني عشر إماماً، خامساً.)

الخلاصة في موالاة أهل البيت^(ع)

هي أنني لم أقتنع أن أهل السنة عندهم موالاة حقيقية لأهل البيت^(ع)، كمنهج عام، أما كحالات فردية هنا وهناك، كنصرة أحد الأئمة في موقف ما وفي زمان ما، فهي موجودة ولكنها لا تجعل منها منهجاً عاماً، بالتأكيد ليس كما هو الحال عند الشيعة.

إذاً، نحن أمام عقيدة محبة وموالاة واتباع من جانب وعقيدة محبة مجردة من جانب (لأن الموالاة المدعاة لا تثبت كما قلت أعلاه). فهل أن ما بأيدي المسلمين من نصوص، من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية الشريفة، ومن أقوال أصحاب الشأن^(ع) أنفسهم، ومن أقوال العلماء، يؤيد الاتجاه الأول الذي لا يكفي بالمحبة المجردة بل يعتقد أن هناك موالاة مفروضة تعني النصرة بالموقف والاتباع في الشريعة، أم يؤيد الاتجاه الثاني الذي يكفي بالمحبة المجردة؟

ثالثاً – النظر في المسائل المشكّلة بين المدرستين في هذا الموضوع

البعض يقول أن المشتركات بين المدرستين السنية والشيعية أكثر من الاختلافات بينما يقول البعض الآخر أن ما بين المدرستين من الاختلافات خلافات أساسية أقوى من أن تستطيع المشتركات حلها. من خلال البحث وجدت أن طرح المسألة بهذا الشكل ربما ليس دقيقاً وذلك من خلال النظرة إلى الأمر من جانبين:

الأول – مدى أهمية المشتركات في قبالة الاختلافات

الثاني – تعامل العلماء والباحثين وعامة الناس مع هذه المسائل.

فإذا كان الإسلام هو دين التوحيد، وكان التوحيد هو أهم أصل من أصول العقيدة، فلا شك في أن كونه مشتركاً بين المدرستين يعد حجر الزاوية في التعامل مع الاختلافات. ولكن يأتيك من يشكك في عقيدة التوحيد عند الطائفة الأخرى، من خلال أقوال أو أفعال لا يفهمها أو لا يريد أن يفهمها أو لا يريد حتى أن يعرف مرتكزاتها الشرعية والعقلية، ليهدم أي إمكانية للتعامل الإيجابي مع الاختلافات. ينبغي أن يكون التعامل الذي يقوم على أساسي العلم والتقوى – بحيث يكون البحث العلمي الحقيقي من جانب وعدم الانزلاق في التجريح والتهم والافتراء والبهتان من جانب آخر – هو الإطار.

وإذا كانت نبوة النبي محمد^(ص) هي قاسم مشترك واضح، فلا شك في أنه من أقوى المشتركات بين المدرستين. ولكن يأتيك من يقول بأن في الطائفة الأخرى من يقدم غيره عليه معتمداً على افتراءات مضحكة – وما ذلك إلا لانعدام الأساسين: العلم والتقوى.

نفس الشيء مع المعاد، والذي هو من أهم الأمور التي تشد الإنسان إلى العقيدة لأن فيه الثواب والعقاب، بل فيه استمرارية وجود الإنسان بعد هذه المحطة القصيرة؛ وهذا لم يسلم أيضاً: فكل طائفة تدخل من تشاء في النعيم وتخرج من تشاء إلى الجحيم وكأن الجنة والنار من أملاكهم الخاصة لا ملك الواحد الأحد الذين يقولون أنهم يعبدونه عبادة الموحدين.

وسأعرض أفكارني في هذا الأمر – المشتركات والاختلافات، ومقولات الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب وأمثالهما – في كتاب "ما بعد العودة" إن شاء الله.

ولكن بخصوص موضوع هذا الفصل، فإن أي باحث، مسلماً كان أو غير مسلم، لا بد أن يبحث عن جذور هذه الاختلافات – متى بدأت، لماذا بدأت، كيف بدأت، كيف ترسخت، ليصل إلى نتيجة وصل إليها الجميع، وهي

أن أساس الخلاف هو أمر الإمامة، وذلك لأن أول ما حصل الاختلاف في الأمة حصل في خلافة النبي^(ص)، على اتجاهين:

الأول - يقول بأن الخلافة تكون في قريش، ثم انتهى الأمر اليوم إلى أنها في كل مسلم

الثاني - يقول بأن الخلافة تكون في أهل البيت^(ع) المعينين من الله ورسوله^(ص).

ومن أجل الانتصار لهذا الرأي أو ذاك كان لا بد من القيام بتأصيل عقدي، فصار أصحاب الاتجاه الأول يحاولون الاستناد إلى الكتاب والسنة من أجل تثبيت نظرية الشورى حتى مع علمهم بأنه لم تحصل شورى في تاريخ المسلمين (اللهم إلا شورى السنة التي وضعها عمر، ولا أدري إن كان أي باحث اليوم يقبل بأن سنة من الأمة، وقع عليهم اختيار الحاكم نفسه لا الناس، من ضمن مئات الألوف من الأمة، يمكن أن يطلق عليها شورى)، وحتى مع فشلهم في إقامة أي دليل أو حتى قرينة على أن النبي^(ص) - وهو المبين للكتاب العزيز وبالتالي آية الشورى موضوع البحث - قد أمر بالشورى في خلافته أو بين طريقتها وتفاصيلها على أهميتها القصوى (راجع الفصل الرابع)، بينما صار أصحاب الاتجاه الثاني يحاولون الاستناد إلى الكتاب والسنة من أجل تثبيت نظرية النص على الرغم من صعوبة ذلك بلحاظ جريان سفينة الخلافة بعكسه وضرب عرض الحائط جميع النصوص التي يستندون إليها.

وفي خصوص موضوعنا هنا، أي أهل البيت^(ع) في المدرستين، فإن الجوانب التي اختلفت فيها المدرستان ليست القضية المركزية وهي الإمامة فحسب، بل امتد ذلك إلى أمرين آخرين متعلقين بها هما:

- العصمة، بمعنى أن أئمة أهل البيت^(ع) هم نفر معصومون كعصمة الأنبياء^(ع)

- الوصية، بمعنى أنهم موصى إليهم من النبي^(ص) بإدارة شؤون الأمة في دينها ودنياها، ما يعني ضرورة أن يكونوا هم الخلفاء الحكام أيضاً وليس أئمة فقه وشريعة فحسب، فهم ليسوا موصى بهم فقط بل وموصى إليهم بشؤون الأمة جميعها.

وسأعرض إلى كل من هذه الأمور الثلاثة ليتبين الفارق بين المدرستين الذي جعلني لا أجد مجالاً لتجاوز ما تقوله المدرسة الشيعية، مدرسة الإمامة، بهذا الخصوص.

الإمامة

في الجزء الأول عرضت مستندات الشيعة بخصوص إمامة أهل البيت^(ع) من خلال ما ورد فيهم في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ومن خلال السيرة وأقوال السلف من العلماء. كما عرضت في الفصل الرابع من هذا الجزء نظرتي المدرستين في الحكم، وفيه مسألة الشورى، فليراجع.

فيكفي القول هنا أن الفارق بين المدرستين في مسألة الإمامة يتعلق بأمرين:

(أولاً) هل أن إمامة الدين وإمامة الدنيا مجتمععة في شخص الإمام؟

(ثانياً) هل أن الشارع نص على أفراد معينين لهذا المنصب أم لا؟ وإذا كان قد نص فمن هم؟

أما الأمر الأول فإن المدرسة السنية فصلت بين المنصبين: إمامة الدين وإمامة الدنيا، فصار هناك أئمة دين وهناك حكام سمووا باسم الخلفاء، ثم فصلوا إمامة الدين إلى إمامة أصول وإمامة فقه وإمامة تفسير وإمامة حديث، فصار هناك أبو الحسن الأشعري مثلاً وإماماً لأصول الدين، وأبو حنيفة مثلاً وإماماً للفقه، والقرطبي مثلاً وإماماً للتفسير، والبخاري مثلاً وإماماً للحديث؛ وربما اجتمعت أكثر من صفة من هذه في شخص واحد، كما حصل مع الإمام أحمد بن حنبل الذي كان إماماً في الفقه وفي الحديث. كما قبلوا بواقع الحال من تشطّر الحكام إلى حكام مختلفين بحسب الظروف بحيث يكون هناك أكثر من إمام للدنيا في زمان واحد، فصار هناك الخليفة العباسي في بغداد وفي نفس الوقت الخليفة الأموي في الأندلس، ثم استقل بعض حكام الولايات العباسية فصاروا حكاماً مستقلين أو مستقلين عملياً وإن نادوا بالدعاء للخليفة العباسي كرمز ليس إلا، كما مع أمراء الدولة الحمدانية في الموصل وحلب مثلاً، أو أمراء الدولة الأخشيدية في مصر، وصولاً إلى وجود الخلافة العثمانية في الأستانة مع الحكم العلوي في المغرب مثلاً مع استقلال تام للحكومات بدءاً من إيران واستمراراً باتجاه الشرق حتى الشرق الأقصى.

في حين أن المدرسة الشيعية لم تفصل بين المنصبين، فقالت بأن إمام الدين هو إمام الدنيا لأن قوام الحياة يكون أفضل ما يمكن مع إمام الدين العالم بالشؤون الدنيوية بشكل تام، وهو لا يكون إلا للمصطفين من الناس. هذا، مع تفصيل، أو استثناء، في حالة غيبة الإمام الأصلي أو الشرعي، فإن الإمامة تنفصل بحسب إمكانيات أئمة الدين وأئمة الدنيا على القيام بالشؤون المختلفة (مؤخراً ظهرت نظرية ولاية الفقيه التي جعلت هذا الأمر ممكناً للفقهاء العدول الذين تجتمع عليهم الأمة حتى من غير المصطفين).

إن هذا الاتفاق بين المدرستين على ضرورة وجود الإمام يستند إلى الدليل النقلي والدليل العقلي. أما الدليل النقلي فهو ما ذكر في القرآن والسنة من ضرورة وجود ولاية الأمر، وأما الدليل العقلي فهو اتفاق العقلاء في كل عصر ومصر على ضرورة وجود قيادة تنظم شؤون التجمعات البشرية، كبيرة أو صغيرة.

في كتابه "محاورة عقائدية مع علي السالوس" للسيد أمير محمد الكاظمي القزويني قال ص20 تحت عنوان "مبحث الإمامة وعصمة الإمام ليس من الفقه":

"الأول أن مبحث الإمامة وعصمة الإمام ليس من الفقه عند الشيعة لأنه غير متعلق بتحديد سلوك المكلفين وإنما هو من الأصول المتعلقة بالعقيدة لقول النبي (ص): «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». وقد أخرج الحديث الحافظ الحميدي في جمعه بين الصحيحين البخاري ومسلم والأستاذ المعاصر محمد الحضري الحسين في ص25 من كتابه "نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم"، وقد أخرج بمعناه البخاري في صحيحه ص146 من جزئه الرابع في باب قول النبي (ص) «سترون بعدي أموراً تنكرونها» من النسخة المطبوعة سنة 1332 هجرية، والحافظ مسلم في صحيحه ص128 من جزئه الثاني في باب وجوب ملازمة المسلمين وتحريم الخروج عن الطاعة من النسخة المطبوعة سنة 1319 هجرية، وأحمد بن حنبل في مسنده ص297-310 من جزئه الأول، وهو نص في أن الإمامة من أصول الدين لا من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين وذلك لأننا نعلم بالضرورة من الدين أن الجاهل بشيء من الفروع وإن كان واجباً لا تكون ميته ميتة جاهلية إذ لا يضر ذلك بإسلامه وإلا لزم خروج أكثر المسلمين عن الإسلام لجهلهم بأكثر فروعه وهو معلوم البطلان".

ورداً على من حاول الخروج من مشكلة عدم وجود إمام للزمان حالياً حسب اعتقاده وذلك بالقول أن الإمام هو القرآن الكريم، قال في ص20 بأن الإمام هو القرآن، تحت عنوان "ليس إمام الزمان في الحديث هو القرآن":

"ولا يمكن أن يكون المراد من إمام الزمان في الحديث القرآن لأمر:

الأول: أن لفظ الإمام لا يفيد معنى القرآن على الإطلاق ولم يوضع له في اللغة، وكذا لفظ القرآن لا يفيد لغة معنى الإمام، فلا يصح حمل أحدهما على الآخر عند الإطلاق ولا قرينة في الحديث على إرادته بل القرينة مضافاً إلى ذلك قائمة على خلافه كما سيوضح فيما يأتي.

الثاني: لو أراد القرآن لعبّر به لكي يفيد ومن حيث أنه (ص) عدل عنه إلى لفظ الإمام بدلاً عنه علمنا أنه لا يريد.

الثالث: لو أراد القرآن لزم بطلان تقييده بالزمان - أي زمان المكلف - في منطوق الحديث بقوله (ص) - إمام زمانه - لوجود القرآن في كل زمان فتخصيصه به دليل واضح على أنه لا يريد وليس في رسول الله (ص) عي من أن يعبر به لو أراد وهو أفصح من نطق بالضاد.

الرابع: لو أراد القرآن لوجب تعلمه على كل مكلف وذلك مما لا يقوله قائل من المسلمين لا ولاسيما من لا يرى وجوب حتى الفاتحة كما هو المعروف من مذهب أبي حنيفة فإنه قد اكتفى بالكلمة الفارسية (دوبرك سبز) التي تعني بالعربية جملة - مدهامتان -.

ومن حيث أن الشيعة لا تريد أن تموت ميته جاهلية تعرفوا على إمام زمانهم وعرفوه في الشخص الثاني عشر من عترة النبي (ص) أهل بيته (ع) الذي نص عليه رسول الله (ص) في أحاديثه ولاسيما حديث الثقلين المتقدم ذكره وحديث «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»، وقد أخرج مسلم في صحيحه ص 119 من جزئه الثاني في باب الناس تبع لقريش من كتاب الإمارة وأخرجه البخاري في صحيحه ص 164 من جزئه الرابع في باب الاستخلاف من كتاب الأحكام عن جابر".

أما الاختلاف في اجتماع الإمامتين الدينية والدنيوية أو افتراقهما يعود إلى النظرة إلى الناس بعد النبي (ص)، فإن المدرسة السنية رأت أن الصحابة متساوون في حقيقة أنهم غير معصومين وبالتالي فليس لأحد منهم مزية حاسمة تجعل من إمامته أمراً لازماً لا محيد عنه، أما تفضيل أبي بكر على عمر وعمر على عثمان وعثمان على علي (ع) فلم يأتوا عليه بدليل مقبول - حسبما ثبت لي مما بينته في الجزء الأول وهذا الجزء من الكتاب - وإنما سارت هذه المدرسة مع سير الأحداث فنسجت أحاديث وأدلة تؤصل لهذه الأفضليات، بدليل أن بعض أهل السنة - باعتراف البعض كما في الفتوى المتقدمة - فضلوا علياً (ع) على عثمان مع أن فضائل علي (ع) التي تجعله يتفوق على عثمان بن عفان هي نفسها التي تجعله يتفوق على الشيخين. في حين رأت المدرسة الشيعية أن الصحابة غير متساوين في هذه القضية لأن الدليل قام على عصمة علي (ع) والحسن (ع) والحسين (ع) من دون باقي الصحابة، وبالتالي فإن المعصوم لا يمكن أن يكون مأموماً لغير المعصوم فلا بد أن يكونوا هم الأئمة على غيرهم. وإن شئت قلبت الدليل، فيقولون بأن إمامة هؤلاء الأفراد الثابتة في الكتاب والسنة تقود إلى العصمة اللازمة لإمامتهم، فليست هذه العصمة قضية تشريعية دون معنى أو داع، وإنما كانت لأجل تهيتهم لدورهم الإمامي.

أما الأمر الثاني فإن المدرسة السنية لا تعترف بوجود نص على أي أحد للإمامة، ما عدا نفر قليل من علماء أهل السنة الذين ادعوا وجود كلام للنبي (ص) يعتبر قرينة على إمامة أبي بكر، ولكن أغلبيتهم يرون أن النبي (ص) ترك الأمة دون تحديد إمام لها، مثلما سكت القرآن الكريم عن ذلك. أما المدرسة الشيعية فإنها قالت بضرورة أن ينص الشارع المقدس على شخص الإمام وذلك لأن دون ذلك الفوضى ووقوع الاختلاف الذي يضرب الأمة في الصميم، وقد نص القرآن الكريم والنبي الأعظم (ص) على الأئمة أنهم من أهل بيت النبي (ص)، وذلك بطرق مختلفة، وأنهم إثنا عشر رجلاً أولهم علي بن أبي طالب (ع) وآخرهم محمد بن الحسن المهدي (ع) (راجع ملخص ذلك في بداية هذا الفصل أو تفاصيل الآيات والأحاديث في الجزء الأول).

بقيت نقطة هامة ههنا، وهي مسألة وجود الإمامة بامتداد الزمان أم لا؟ فإن أهل السنة، لما فككوا القضية إلى إمام دين وإمام دنيا ثم وجدوا أن إمامة الدنيا انهارت بسقوط دولة الخلافة، وجدوا أنفسهم أمام انتهاء الإمامة، وإلا فإن المسلمين اليوم يعيشون في ظل أكثر من خمسين إماماً حيث كل ملك أو رئيس أو أمير سلطته مستقلة

عن الآخريين؛ وحتى إن قبل تعدد أئمة الدنيا من الحكام فماذا عن المسلمين الذين يعيشون خارج البلدان الإسلامية - من هم أئمتهم؟

أما الشيعة فإنهم يعتقدون باستمرار الإمامة في الإثني عشر المذكورين بوجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن^(ع) وجوداً حقيقياً، فهو حي يرزق يعيش في الناس ولكن لا يظهر هويته لهم، بانتظار الأمر الإلهي بقيامه بنهضته التي تشيد الدولة الإسلامية من جديد. وهذا بحث طويل فيه أسئلة كثيرة بعضها يتعلق حتى بأصل وجوده^(ع) وبعضها الآخر بطول عمره ومكان إقامته وأسباب غيبته وفوائده وجوده، ولكن الذي يجب ذكره هنا هو الأدلة على ضرورة وجوده لضرورة استمرار الإمامة - قال السيد أمير محمد الكاظمي القزويني في ص 55 من كتابه المذكور أعلاه تحت عنوان "الأدلة الأربعة توجب استمرار وجود الإمام المعصوم حتى تقوم الساعة":

"إن استمرار وجود الأئمة المعصومين حتى قيام الساعة ووجوب معرفتهم من أعظم الفرائض في الإسلام وأكبر الواجبات في الدين ودليلنا على ذلك كتاب الله والسنة القطعية وإجماع الأمة ودليل العقل، ولكن لما كان الدكتور علي غير واقف على شيء منها أنكر وجوب استمرار وجود الأئمة المعصومين في كل زمان وادعى أن هذا كما يسلم الجميع لم يحدث بغير دليل.

(1) أما القرآن فقولته تعالى في سورة الإسراء آية 71 ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ ولا يصح قطعاً أن يدعى الإنسان بشيء لم تجب عليه معرفته ولم يلزم به علمه، ومن حيث ثبت أنه يدعى به ثبت وجوب وجوده لكل أناس في كل زمان وأنه تجب معرفته كما تجب معرفة الله ومعرفة رسول الله^(ص) على الناس أجمعين في الأزمان كلها. وقوله تعالى في سورة النساء آية 59 ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ وأولو الأمر في الآية هم الأئمة المعصومون كما سنخرج على توضيحه عند مناقشتنا لقول الدكتور علي، فلا يصح أن يأمر الله بطاعة من لا وجود له ولا يجب التعرف عليه لوضوح بطلانه فلا بد من وجوب وجوده لتجب طاعته.

(2) السنة توجب وجود الإمام المعصوم في كل زمان: أما السنة فالحديث الصحيح المتقدم ذكره عن الحميدي في جمعه بين الصحيحين البخاري ومسلم والأستاذ محمد الحضري الحسين في ص 25 من كتابه "نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم" عن النبي^(ص) أنه قال: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» أي ميتة كفر، فإنه نص صريح في وجوب وجود الإمام المعصوم في كل زمان وإن عدم التعرف عليه موجب للموت على الكفر.

(3) الإجماع محقق في وجوب وجود الإمام في كل زمان: وأما الإجماع فقد حقق وقوعه غير واحد من علماء أهل السنة ومنهم صاحب المواقف قال في مواقفه ص 24 ما نصه: "تواتر إجماع المسلمين في الطبقة الأولى

على امتناع خلو الوقت من خليفة وإمام يقوم بأمر الدين والدنيا". وقالت هيئة كبار العلماء في الجامع الأزهر في رسالتها المطبوعة سنة 1344 هجرية في مصر القاهرة من الطبعة الثانية ما نصه: "أجمعت الصحابة على وجوب نصب الإمام". وقالت أيضاً في ص6: "قد أجمع المسلمون على امتناع خلو الوقت من إمام ونقل إلينا ذلك بطريق التواتر فلا سبيل للإنكار"، وهو صريح في وجوب وجود الأئمة في كل وقت ولكن الدكتور علي ينكر ذلك ويدعي تسليم الجميع لإنكاره وهو يرى كتاب الله والسنة وإجماع الأمة ينكرون عليه هذا التسليم ويحكمون بطلانه.

(4) العقل يوجب وجود الإمام في كل زمان: وأما العقل فلأننا نعلم بالضرورة أن من المستحيل على الله تعالى وهو الحكيم اللطيف أن يترك عباده في كل زمان مع ما هم عليه من حب الأثرة والأطماع واختلاف الأطباع وتباين الأهواء مع بقاء التكليف وانتفاء العصمة عنهم بلا إمام يقوم المعوج ويقيم الحدود ويدراً الفساد ويهديهم إلى الرشاد كما أنزل الله تعالى وأتت به رسله^(ع) بينما نجد أنه تعالى لم يخلق جوارح الإنسان إلا جعل لها مرجعاً يصرفها إلى أفعالها وأميراً يحكم في متشابهاتها، أعني بذلك القلب، فكيف يكون من المعقول أن يترك الناس المنتشرين في الأقطار في شعاب الجهل وحيرة الضلال يحكم فيهم سلطان الهوى ويقودهم الجهل والعمى ولا ينصب لهم إماماً يرجعون إليه ويستضيئون بنور علمه ويهتدون بإرشاده إلى ما فيه خيرهم وصلاتهم في العاجل والآجل؟ فإذا بطل هذا ثبت وجوب وجود الإمام المعصوم في كل زمان وأنه تعالى دلهم على أشخاصهم دلالة واضحة وأوجب معرفتهم على لسان نبيه كما جاء التنصيص عليه في حديث الثقلين وحديث يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش وحديث «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» وحديث تعداده^(ص) لهم واحداً بعد واحد.

أخيراً، إنه من الملفت أن الاعتقاد بوجود خصوصية لهؤلاء الإثني عشر إماماً^(ع) وجد له صدى عند بعض علماء المدرسة السنية بحيث صرحوا بأن كل واحد منهم^(ع) كان من المبرزين، إن لم يكن الأبرز من بين جميع أئمة الدين في عصره، مع الاعتقاد عند الجميع بأنهم جميعهم أفضل من أئمة الدنيا من الحكام الخلفاء.

كما ينبغي القول أن هذا الاعتقاد ليس موجوداً في الاتجاه المعاكس، إذ لا نجد اعتقاداً بخصوصية أئمة الدين السنة، ولا أئمة الدنيا من الحكام السنة، عند المدرسة الشيعية، وهذا يشير إلى أن أئمة أهل البيت^(ع) شكلوا نقطة اتفاق بين المسلمين من المدرستين في حين أن الأئمة من غيرهم لم يكونوا كذلك، وهذه نقطة في غاية الأهمية لكل من وضع نصب عينيه توحيد كلمة المسلمين ممن يبحث عن المشتركات.

العصمة

إن اعتقاد الشيعة بعصمة أهل البيت^(ع)، الأئمة الإثني عشر والزهراء^(ع)، يعد من أشد الأمور التي ينفر منها أهل السنة ولا يستطيعون تقبلها بحال، وذلك لاعتقادهم بأن العصمة لا تكون إلا للأنبياء^(ع)، بل وأن عصمة الأنبياء^(ع) في التبليغ عن الله فقط، فكيف يتقبلون فكرة أن هناك أفراداً غير أنبياء معصومون عصمة تامة في التبليغ وغيره؟ وينسحب هذا الموقف على أمور ثانوية تماماً من قبيل استخدام كلمة التسليم "عليه السلام" بعد اسم الإمام على أساس أن هذه الكلمة للأنبياء^(ع) فقط (نقل لي أحد الأصدقاء أنه كان في مؤتمر في إحدى الدول الإسلامية وكان جالساً على طاولة مع بعض الإخوة الإسلاميين من إحدى الدول العربية، وصعد المنبر أحد الخطباء الشيعة وجاء إلى ذكر الإمام الحسين^(ع) فلما قال "عليه السلام" قالوا لهذا الصديق: "أنظر يقول عليه السلام"، فاستفسر منهم: "ماذا يقول؟" قالوا: "يقول عليه السلام"، قال: "نعم، ولكن ماذا يقول؟" تصوراً منه أنهم يقولون "قال عليه السلام كذا وكذا"، فقالوا له: "إنه يقول عليه السلام، لقد جعل الحسين نبياً". هذا، مع أن لفظة التسليم استخدمها السلف من علماء أهل السنة، ومن ضمنهم البخاري في صحيحه ومسلم في صحيحه، عند ذكر علي^(ع) وفاطمة^(ع) وبعض أولادهما الأئمة^(ع)، ولكن لما صارت هذه اللفظة محرمة، بمعنى غير مستخدمة مطلقاً فيما بعد، فإن السني الذي يسمعا يستوحش منها ويظن الظنون، بدليل أن سنة العراق كونهم يسمعونها دائماً إما من الشيعة وإما من أجهزة الإعلام الحكومية - التي تستخدمها كعلاقات عامة باهتة مع الشيعة أيام الحكومات المتعاقبة قبل 2003 - فإنهم لا يستوحشون منها كما يفعل غيرهم، بل ويستخدمها بعض مشايخ السنة في العراق).

وأعترف بأني وجدت مفهوم العصمة لغير الأنبياء^(ع) في أوائل رحلتي للتعرف على أهل البيت^(ع) ومذهبيهم يصادم حاجزاً نفسياً في داخلي، وهو ما يشير إلى وجود جانب نفسي تأسس على رفض فكرة العصمة لأي شخص من غير الأنبياء والمرسلين^(ع). ولكني بعدما التفت إلى قبولي بآيات الكتاب العزيز وبالأحاديث الشريفة في أهل البيت^(ع) وجدت أن بعضها يثبت بأوضح الصور عصمتهم^(ع).

فما أدلة العصمة؟ وما ضرورتها؟ وهل هي البديل الصحيح الحق لعصمة الأمة الذي يقول به أهل السنة؟ وكيف نوفق بين العصمة وبين بعض أقوال ومواقف للأئمة^(ع) يستند إليها أهل السنة في نفي العصمة عنهم^(ع)؟

(أولاً) أدلة العصمة

في الجزء الأول ذكرت أهم ما جاء في كتاب الله العزيز من آيات في أهل البيت^(ع)، بعضها في علي^(ع) وحده وبعضها فيه^(ع) وفاطمة والحسين^(ع)، وبعضها يشير إلى الإمامة بشكل عام، ثم ذكرت أهم ما جاء من حديث النبي^(ص) في أهل البيت^(ع)، في علي^(ع) وفاطمة والحسين^(ع)، أيضاً في الأئمة الإثني عشر^(ع) جميعهم، وقد ذكرت

ملخصاً لهذه الآيات والأحاديث في أول هذا الفصل. بعض هذه النصوص تدل دلالة واضحة على العصمة، بالاستناد إلى اللغة العربية، وإلى طريقة القرآن الكريم، وإلى دور النبي^(ص) كمبين للقرآن، وإلى دوره^(ص) المولوي بحيث أن أمره ونهيه لا محيص من الالتزام بهما كما هو إجماع المسلمين.

ومن أهم الأدلة التي يستدل بها الشيعة على عصمة أهل البيت^(ع) هي:

أولاً: آية التطهير، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ الأحزاب:33. قلت سابقاً أن الآية تشير إلى التطهير المعنوي لأهل البيت^(ع)، على أساس أن التطهير البدني ليس بذئ بال ولم يقل به أحد (وإن جاء في روايات لا تدل عليه وهو مما لم يتسلم عليه المسلمون)، فما معنى التطهير المعنوي؟

إما أن النفس لا يتطرق إليها الوسوسة بفعل الحرام أو أن فعل الحرام يخطر بالبال ولكن يمتنع امتناعاً مطلقاً لا إمكانية له، وفي الحالتين فإن الإنسان لا يقع في الذنب وهي العصمة من الذنوب. إذاً، هؤلاء المطهرون معصومون، وهو دليل على دورهم في الأمة لأن العصمة تضمن عدم الانحراف في التبليغ، وأن هؤلاء لا بد أن يكونوا هم القادة وإلا لزم أن يصبحوا رعية لغير المعصوم الذي لا يأمن منه الانحراف وهو مستحيل على الله تعالى.

(بالإضافة إلى النفس، تبقى قضية العلم، لأن المعصوم لا يقع الذنب منه، ولكن من قال أن عنده العلم الكافي للمهمة المناطة به؟ تأتي أحاديث رسول الله^(ص) في علم علي^(ع) لتقطع بأن ما أعطي لعلي^(ع) من علم يحيط بمهمته كلها دون نقص مطلقاً. فصار هناك: (1) عصمة من الوقوع في الخطيئة (2) عصمة من الوقوع في الخطأ، أي عصمة مطلقة بحيث لا يصدر منه^(ع) غير الحق. وأعلمية علي^(ع) على الأمة لا داعي للكلام فيها بعد أن أعلنها الصحابة أنفسهم، قولاً كما في قول عمر "علي أفضانا"، وفعلاً كما في رجوع الخلفاء الثلاثة إلى قضاء علي^(ع) ومشورته في قضايا كثيرة؛ أيضاً فيما اعترف به علماء أهل السنة كأحمد بن حنبل وأبي حنيفة وأمثالهما من جهابذة العلم في المدرسة السنية.)

أما أهل البيت^(ع) المقصودون في الآية فقد بينه النبي^(ص) في ما يعرف بحديث الكساء عندما غطي^(ص) كساء خبيراً أو غيره على علي وفاطمة والحسن والحسين^(ع) ونفسه الشريفة^(ص) وتلى الآية المباركة، وقال «اللهم هؤلاء أهل بيتي». كما أنه قام بفعل يجعل الأمر مقطوعاً به وهو أنه ظل ستة أو سبعة أو ثمانية أشهر يمر ببيت فاطمة^(ع) فيقول: «الصلاة يا أهل البيت، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾». وذكرنا عدم انطباق الآية على غيرهم^(ع)، ولاسيما زوجات النبي^(ص)، وهو الرأي الشاذ الذي تبناه ابن تيمية وأتباعه في زماننا، من مناقشة حال الرواة وأنهم ما بين خارجي ومشبه لله مخلقه عدو لعلي^(ع). وذكرنا مناقشات العلماء التي تؤكد نزول الآية في علي وفاطمة وابنيهما^(ع) دون غيرهما فلترجع.

ثانياً: آية المباهلة، وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ﴾ آل عمران: 61. وهي التي نزلت تأمر النبي (ص) أن يدعو الوفد المسيحي، الذي جاء من نجران يباحثه لعدة أيام حول حقيقة المسيح (ع)، إلى المباهلة، والتي أجمع المفسرون على نزولها في علي وفاطمة وابنيهما (ع) الذين جاء بهم النبي (ص) للمباهلة.

في الجزء الأول قلت: "ما معنى أن يأتي بعلي (ع)؟ بل ما معنى أن تأمر الآية بالإتيان بالأنفس؟ المتوقع أن يأمر المولى سبحانه نبيه (ص) بشيء مثل "أتني نحن وأنتم"، لا "ندعو أنفسنا وأنفسكم"، إذ ما معنى أن يدعو شخص نفسه؟ بل لا يوجد هناك حاجة لهذا لأن النبي (ص) هو بلا شك الذي سيقود هذا الطرف فتكون دعوة الأبناء والنساء مفهومة أن الله يأمر بأن يضم الطرف المباهل هذا هؤلاء الأبناء والنساء. إذاً، ليس أمر الله تعالى في هذه الآية المباركة بالقول ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ إلا لإظهار المنزلة الكبرى لابن عمه علي بن أبي طالب (ع)، تلك المنزلة التي لا منزلة فوقها وهي نفس النبي (ص) خير البشر أجمعين. ولا شك في أنه لا علي (ع) ولا غيره يمكن له أن يصل إلى منزلة النبي (ص)، لا بمعنى الاتحاد بين شخصين، ولا بمعنى المساواة في الفضل، فإن النبي (ص) لا يوازيه أحد في فضل، ولكنها تقول للناس جميعاً بأن هذا العبد الصالح وصل عند الله تعالى منزلة عبر عنها بهذا التعبير بحيث كأنه وصل الغاية في الكمال الإنساني الذي وصله النبي (ص).

إن وصف علي (ع) بأنه "نفس النبي (ص)" لا يمكن إلا أن يقلد علياً (ع) العصمة التي كانت للنبي (ص) لأن نفس المعصوم لا بد أن يكون معصوماً.

ثالثاً - حديث الثقلين، وهو قول النبي (ص): «أبيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به - فحث على كتاب الله ورغب فيه - ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي». وورد الحديث بألفاظ مختلفة، منها قوله (ص): «يا أيها الناس إنني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»؛ ومنها قوله (ص): «إنني تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا بعدي: أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»

هذا الحديث جعل التمسك بأهل البيت (ع) بديهياً كالتمسك بالقرآن، وأن الأمن من الضلال لا يكون إلا في اتباعهما جميعاً وليس القرآن وحده، وبما أن القرآن معصوم فإنه من غير المعقول أن يكون أهل البيت (ع) غير معصومين بعد أن أخبر النبي (ص) أنهم يجب التمسك بهم كالتمسك بالقرآن. فإذا كان أهل البيت (ع) هم المؤمنین

على القرآن، تفسيراً وتأويلاً وتوضيحاً وتفصيلاً، فلا بد أن يكونوا معصومين في ذلك التفسير والتأويل والتوضيح والتفصيل وإلا لكان ممكناً أن يخطئوا في أي منها فيصبح التمسك بهم غير لازم، بل غير جائز.

رابعاً - حديثنا علي^(ع) والحق والقرآن، وهو قول النبي^(ص): «علي مع الحق والحق مع علي»؛ وقول النبي^(ص): «علي مع القرآن والقرآن مع علي».

والأول صريح في عدم جواز الخطأ على علي^(ع) في قول أو موقف، بل وأن "الحق نفسه يُعرَف من مواقف علي^(ع)... بحيث إذا أردنا معرفة الحق في أمر ما فعلينا أن نبحت مواقف علي^(ع) من ذلك الأمر". وهذا كلام في غاية الوضوح في عصمة علي^(ع)، ومن لا يقبل هذا عليه أن يأتي بتوصيف صحيح للحديث غير العصمة، وأنى له ذلك.

وذكرت في الجزء الأول حديث «علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض» وقلت بأنه "يعضد الحديث الأول، لأن القرآن الكريم هو حق محض، فإذا كان علي^(ع) مع القرآن فإن النتيجة أن علياً^(ع) لا يتخذ موقفاً ولا يتحرك حركة إلا متوافقة مع القرآن الكريم... «والقرآن مع علي» يستفاد منه... أننا إذا أردنا معرفة القرآن، تفسيراً وتأويلاً، في العقائد والأحكام والأخلاق، فما علينا سوى أن نبحت في سيرة علي^(ع) وحديثه وفعله لأنها ستكون المعبر الصادق صدقاً كاملاً عن القرآن الكريم".

خامساً - حديث المنزلة، وهو قول النبي^(ص) لعلي: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟»، وفي بعض الروايات إضافة «... إلا أنه لا نبي بعدي»، وهو الحديث الذي قاله النبي^(ص) عندما خرج^(ص) إلى غزوة تبوك (أو غير ذلك في بعض الروايات) فاستخلف علياً^(ع) في المدينة.

وهو حديث عظيم يعطي لعلي^(ع) جميع ما كان للنبي^(ص) عدا النبوة لأنه^(ص) النبي الخاتم، وبالتالي فلا دليل على استثناء أي من منازل هارون^(ع) ومنها العصمة لأن هارون^(ع) كان بحاجة إلى العصمة في دوره المساند لأخيه موسى^(ع) ﴿أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾، وهذا علي^(ع) بحاجة إلى العصمة في دوره خلافة النبي^(ص).

ولعل في حديث المؤاخاة، أي قول النبي^(ص) لعلي: «أنت أخي في الدنيا والآخرة» الذي روينا في الجزء الأول، قرينة على ما قلناه بشأن التقابل بين علي^(ع) وهارون^(ع) في العصمة، حيث أن علياً^(ع) لم يكن أخا النبي^(ص) بل ابن عمه فلا يمكن أن تكون منزلة الأخوة إلا كما كانت منزلة هارون^(ع) من موسى^(ع) من ضمن منازل الدور والمهمة لأن الأولى ليست أخوة نَسَبِيَّة حَقِيقِيَّة بينما الثانية كذلك.

بل أن هذه الأخوة، ومعها الوزارة، والوصاية، والخلافة، أعلنها النبي^(ص) لعلي^(ع) في أول سنة للدعوة المحمدية فيما يعرف بحديث يوم الدار يوم قال النبي^(ص): «هذا عليّ أخي ووزير ووصيي وخليفتي من بعدي» عندما

دعا النبي (ص) أقرباءه تنفيذاً لأمر الله تعالى ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، فطلب منهم التصديق والمؤازرة «... فأيكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى ووصي وخليفتي فيكم؟» فقال علي (ع): «... أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي ثم قال: إن هذا أخى ووصيى وخليفتي فيكم إسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لإبنك وتطيع».

سادساً - قرائن على العصمة، منها:

حديث الغدير، وفيه يقول النبي (ص): «أيها الناس من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولاه فعلي مولاه» يقولها ثلاث مرات، وفي لفظ أحمد إمام الحنابلة أربع مرات، ثم قال: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، ألا فليبلغ الشاهد الغائب».

وهذا الحديث قرينة على العصمة، لأنه (ص) لما كان معصوماً وكانت ولايته عامة على المسلمين بحيث هو أولى بهم من أنفسهم وجاء هنا وجعلها لعلي (ع) بحيث صار علي (ع) أولى بالناس من أنفسهم فإنه (ع) ينبغي أن يكون معصوماً لأنه بعكسه كيف يعطى ولاية على الناس مقدمة على ولايتهم لأنفسهم، لأنه ربما يأمر أمراً خطأً يكون على الإنسان أن ينفذه كائناً ما كان مع أنه يراه خطأً في حقه. أعني: لو أمر علي (ع) رجلاً أن يرمي بنفسه في التنور المسجور فإن على الرجل أن يفعل دون عصيان مع أن نفسه تريد منه العصيان لأنها لا تريد الأذى لصاحبها، وما ذلك إلا لأنه يعلم أن علياً (ع) معصوم لا يخطئ في أمره هذا أو غيره، فلو لم يكن معصوماً لجادله وعاند ورفض.

حديث سدّ الأبواب، وهو عندما أمر النبي (ص) بسدّ الأبواب المشرعة على المسجد النبوي إلا باب علي (ع) ثم قال على المنبر موضحاً: «يا أيها الناس ما أنا سددها ولا أنا فتحتها ولا أنا أخرجتكم وأسكنته... وسد الأبواب أدى إلى الأمر الثاني الذي في حديث النبي (ص) لعلي (ع): «لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك»، وفي قول النبي (ص): «ألا لا يحل هذا المسجد لجنب ولا لحائض إلا لرسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين، ألا قد بينت لكم الأسماء أن لا تضلوا»، وهو ربما يشير إلى حيازتهم (ع) على صفات لا توجد في غيرهم، ومنها العصمة.

حديث السفينة، وهو قول النبي (ص): «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجي ومن تخلف عنها غرق وهوى»، وهو صريح في وجوب اتباعهم والاقتداء بأقوالهم وأفعالهم وحرمة اتباع من خالفهم، وأن الحديث - كما قال السيد محسن الأمين - دليل على عصمتهم "وإلا لما كان كل متبع لهم ناجياً وكل مخالف لهم هالكا"

(واللطيف أن قصة نوح^(ع) في جزئها الخاص بابنه الذي غرق مع الكافرين تأتي بلفظ العصمة: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ، وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ، يَا بُنَيَّ أَرَكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ ولكن الإبن أجاب ﴿قَالَ سَأُوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾، أي يطلب النجاة بمكان آخر غير السفينة، فردّ عليه نوح^(ع) بقوله ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ، وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرِقِينَ﴾).

حديث الحسنان^(ع) سبطان من الأسباط، وهو قول النبي^(ص): «ولكل أمة سبط، وسبط هذه الأمة الحسن والحسين» وبلفظ: «الحسن والحسين سبطان من الأسباط»، وفيه أن تسمية النبي^(ص) للحسن^(ع) والحسين^(ع) بالأسباط لا يعني أنهما أولاد ابنته لأن هذا من البديهيات التي يعرفها الجميع، وإنما أراد الربط بينهما وبين الأسباط المذكورين في القرآن، وبما أن أولئك الأسباط من بني إسرائيل كانوا أنبياء معصومين في حين أن الحسنين^(ع) ليسا من الأنبياء، فقد ثبتت باقي الصفات العامة للأسباط، وهي العصمة ووصاية النبيين والإمامة.

حديث في حب الحسن^(ع) وفي أن النبي^(ص) منه، قوله^(ص): «اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه»، وكلمة «هذا مني» تعني، إضافة إلى النسب الذي يعرفه الجميع، أن ما يأتي به الحسن^(ع) هو من النبي^(ص)، وبالتالي لا يمكن أن يكون خطأً وإلا لما كان هذه المصادقة المسبقة من النبي^(ص) قبل الفعل؛ وفي الحديث قرينة - إن لم يكن دليلاً - على عصمة الحسن^(ع) الذي - بحسب إعلان النبي^(ص) المسبق - لن يأتي خطأً وأن النبي^(ص) يوافق على جميع أقوال الحسن^(ع) وأفعاله جملة وتفصيلاً.

حديث في حب الحسين^(ع) وفي أن النبي^(ص) منه، كما في قول النبي^(ص): «حسين مني وأنا من حسين، أحب الله من أحب حسيناً، حسين سبط من الأسباط» أو «الحسن والحسين سبطان من الأسباط»، وهو كما بخصوص الحسن^(ع) أعلاه.

ثانياً) لماذا العصمة؟

يستخدم علماء المدرستين الدليلين النقلي والعقلي في إقامة الحجة على العقائد، ولعل منشأ ذلك هو الإدراك الإنساني العام بأن بعض الناس يستجيبون إلى الدليل النقلي حتى وإن كان فيه ضعف بينما يستجيب غيرهم إلى الدليل العقلي بغض النظر عن مدى قوة الدليل النقلي. إن أهمية الدليل العقلي تنبع من أمرين:

الأول - إقامة الحجة بغض النظر عن مدى قوة الدليل النقلي، بحيث لو أن المفسر لم يفلح في إقامة الحجة من خلال تفسيره للآية الكريمة أو أنه استند إلى روايات ضعيفة أو ترد عليها إشكالات من ناحية المتن أو السند أو كليهما، أو لو أن الحديث الشريف المستخدم لإقامة الحجة فيه مثل هذه الإشكالات، أو لو أن التحاجج يجري عبر الجسر المذهبي - كما هي الحالة هنا -، في جميع هذه الأحوال يأتي الدليل العقلي فيقيم الحجة - إن نجح

صاحبه - فلا تعود الشبهات المثارة حول الدليل النقلى كافية لردّه فيضطر الباحث أو الخصم إلى النظر في الدليل النقلى الذى يجرى باتجاه الدليل العقلى.

الثانى - أن الدليل العقلى مشترك بين المسلمين، بل بين البشر جميعاً، وعلى الدوام يقيم البشر الحجة على ما لا يحصى من الأمور من خلال الدليل العقلى، وبالتالي فإن الحجة تقام بالدليل العقلى على حجية الدليل العقلى، بمعنى، أن الذى يستخدم الدليل العقلى لإثبات ضرورة النبوة لا يجوز له أن يرفض استخدام الدليل العقلى لإثبات ضرورة الإمامة، خصوصاً وأنهما يشتركان فى الدور، دور هداية الخلق حسب الشريعة وحراسة الشريعة من التحريف.

إن الجواب على سؤال "لماذا العصمة؟" يستفيد من الدليلين: العقلى والنقلى.

أما الدليل النقلى فمن آيات الكتاب والأحاديث الشريفة؛ أما آيات الكتاب العزيز فمنها:

(1) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ...﴾ الأنبياء: 73 وقوله ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا...﴾ السجدة: 24، وفيها أن الإمامة ليست من اختيار الناس، كما أن فيها الإعلان بأن هؤلاء الأئمة المجمعولين من الله تعالى يهدون بأمره سبحانه مطلقاً دون تقييد، فلو كان ممكناً وقوعهم فى الخطأ والخطيئة لكانت الآية صرحت بأن هدايتهم يمكن أن يعثر بها ذلك.

(2) قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: 124، وفيها أن إبراهيم^(ع) بعد أن أتم جميع المراحل التى ترفعه من مرتبة إلى أخرى جاءه التكليف الإلهى بجعله إماماً، وهذه تعضد ما جاء فى الآية المتقدمة من أن جعل الإمامة يأتى من الله تعالى، وفيها أن هذه الإمامة لا تشمل أى شخص يمكن أن يطلق عليه صفة الظلم، وطالما أن كل إنسان غير معصوم يمكن أن يأتى منه الظلم (والظلم ليس بالضرورة أن يأتى بالعظائم كالقتل) إذأ عهد الإمامة لا يشمل إلا المعصوم، فصارت إمامة إبراهيم^(ع) فى صدر الآية تعنى عصمة إبراهيم^(ع) كإمام، بعد أن كان معصوماً كنبى، وصارت إمامة الآخرين من ذريته وغيرهم تعنى عصمتهم.

وأما من الحديث الشريف فقد أوردت العديد من أحاديث النبى^(ص) فيما تقدم فلتراجع، تلك الأحاديث النبوية تجمع بين صفة الإمامة فى أهل البيت^(ع) وبين صفة العصمة فيهم، وبالجمع بينهما نخرج بأن الإمام معصوم.

إلا أن هناك أدلة من الأحاديث على ضرورة عصمة الإمام كإمام، منها ما أوردت من أحاديث الأئمة^(ع) أنفسهم، أفتطف منها نصوصاً واضعاً خطأً تحت موضع الدليل:

«فمن الموثوق به على إبلاغ الحجة وتأويل الحكم إلا أعدال الكتاب وأبناء أئمة الهدى ومصايح الدجى، الذين احتج الله بهم على عباده، ولم يدع الخلق سدى من غير حجة؟! هل تعرفونهم أو تجدونهم إلا من فروع الشجرة المباركة، وبقية الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وبرأهم من الآفات، وافترض مودتهم في الكتاب؟!»

«لو كنا نحدث الناس برأينا وهوانا لهلكنا، ولكننا نحدثهم بأحاديث نكتنرها عن رسول الله كما يكتنر هؤلاء ذهبهم وفضتهم»

«لا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإننا إن تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن، وموافقة السنة، إنا عن الله وعن رسوله نحدث، ولا نقول قال فلان وفلان؛ فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردّوه؛ إن لكلامنا حقيقة، وإن عليه لنوراً، فما لا حقيقة له ولا نور عليه فذاك قول الشيطان»

«لولا محمد وآله صلى الله عليه وآله والأوصياء من ولده لكنتم حيارى»

وغيرها الكثير مما لم أذكره في هذا الفصل، وكلها واضحة في عصمة الإمام، وضرورتها، لأنه إذا أخطأ الإمام فإن الاخراف يقع، وإذا جاز الخطأ مرة فإنه يجوز، بل سيحصل قطعاً، مرات ومرات، ما يؤدي إلى اشتداد الاخراف إلى أن يفشل دور الإمامة كمرجعية هادية إلى الحق مطلقاً وحارسة من الاخراف مطلقاً. بل أن الناس إذا اعتقدوا أن الإمام يجوز عليه الخطأ فإنهم لا يجدون أنفسهم مضطرين إلى اتباعه لأنه يصبح وهم سواء في ذلك، ومن يدري لعل في الأمة من غيره من هو أفضل منه. وهذا هو الذي حصل بالضبط عندما ضربت نصوص الإمامة وعصمة أئمة أهل البيت^(ع) عرض الحائط فصارت قيادة الناس في دينهم وديناهم مفتوحة على الغارب لكل من يريد ويقدر على الوصول إليه، والنتيجة ما نراه من تفرق الأمة شيعاً ومذاهب حتى تكاد تكون أمماً مختلفة يكفر بعضها بعضاً، الأمر الذي حذر منه النبي^(ص) في خطبة الوداع حيث قال:

«فلا ترجعن كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، فإنني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي» ما يعني أن العصمة المانعة من العودة إلى الكفر نتيجة الاختلاف هي القرآن وأهل البيت^(ع)؛ وهو ما أكدته الأئمة^(ع) كقول علي بن الحسين^(ع) الوارد أعلاه، والذي أورده ابن حجر في صواعقه ص233: «فإلى من يفزع خلف هذه الأمة، وقد درست أعلام هذه الملة، ودانت الأمة بالفرقة والاختلاف، يكفر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: «ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات» فمن الموثوق به على إبلاغ الحجة...»

(أقول: وا مصيبتاه! يقول السجاد^(ع) أن أعلام الملة قد درست وهو لم يزل في القرن الأول الهجري!)

إذاً، العصمة ضرورية لهذا الدور الإمامي وإلا لكان متعذراً على الاثنين: الإمام والمأموم، فالإمام سيكون متعذراً عليه التأكد من أنه لم يخطئ أو يأتهم - فجميع البشر غير المعصومين هذا حالهم -، كما سيكون من المتعذر عليه أن يمضي في مسؤولياته الجسام السنوات الطويلة دون أن يقع في الخطأ أو الخطيئة، وأما المأموم فسيكون متعذراً عليه معرفة ما إذا كان ذلك الإمام هو المرجعية الحق أم لا، كما سيكون من المتعذر عليه أن يجد نفسه متقادة تمام الاتقياد إلى شخص غير معصوم مثله - وهذا يعرفه الناس، كل الناس، من أنفسهم، ولاسيما وهم يقرأون كتاب الله تعالى الذي يؤكد مرة بعد أخرى على مرجعية النبي^(ص) ولزوم اتباعه اتباعاً كاملاً بحيث يوجه المكلفين إلى دواخل نفوسهم فيقول: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت، ويسلموا تسليماً﴾ النساء: 65، ويقول المصطفى^(ص): «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئتُ به»، بل وصل الأمر إلى أن المولى جل وعلا قرن النبي^(ص) بذاته المقدسة حتى نسب الإفضال من النبي^(ص): ﴿ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سبيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون﴾ براءة: 59 ﴿وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله﴾ براءة: 74، مع ذلك وجد أقرب الناس من النبي^(ص) من الصحابة الذين كانوا يرون الوحي ينزل عليه أمام أعينهم ويعيشون مع معجزاته الباهرة وجدوا أنفسهم عصبية على اتباع أوامره مرات ومرات، فكيف سيطيعون من بعده رجلاً أو رجلاً غير معصومين؟

ثالثاً) عصمة الأئمة ع مقابل عصمة الأمة

من الأحاديث المشهورة حديث «لا تجتمع أمتي على خطأ» أو «لا تجتمع أمتي على ضلالة» أو «إن الله لا يجمع أمتي - أو أمة محمد - على ضلالة» وهو المروي في صحيح الترمذي بينما الأول لم يصحح، والذي يحتج به أهل السنة على عدم الحاجة إلى إمام معصوم بعد النبي^(ص) لأن الأمة لا يمكن أن تجتمع على خطأ. وهذا الفهم قاصر قصوراً عجيباً:

1- إن عدم الاجتماع على الخطأ لا تعني فعل الصواب، وإنما تعني أن الأمة لا تجتمع بقضها وقضيضها، أو بعلمائها، أو بأهل الحل والعقد فيها - كما يعبرون -، على الخطأ، فيمكن، إذاً، أن يقع بعضهم في الخطأ ولا يقع البعض الآخر فيه؛

2- ليس هناك سبيل مطلقاً، لا في الماضي ولا في الحاضر، على اجتماع الأمة بكاملها، أو بعلمائها أو بأهل الحل والعقد فيها، على أية قضية صغيرة أو كبيرة، والمشاهد من حال الأمة اليوم مع توفر وسائل الاتصالات السريعة، بل الفورية، والمجالس والهيئات الإسلامية، والجامعات الإسلامية الكبرى المعلومة، يدل أبغ دلالة على استحالة ذلك تماماً؛

3 - قال الشيعة أنه لو نزلنا وقلنا بصفة هذا الحديث، وبإمكانيته نظرياً على الأقل، فإنه يكون صحيحاً ومنتحقاً بلحاظ دخول الإمام المعصوم في الأمة وعندها لا يمكن أن تجتمع على الخطأ لأن الإمام^(ع) نفسه حتى لو كان وحده فسيكون على الحق كونه معصوماً وعندها لا تكون الأمة قد اجتمعت على الخطأ (وأكد مع وجود أتباع كثيرين للإمام المعصوم^(ع) سيكون هناك مجال أوسع لتطبيق الحديث).

وأما إذا قيل أن الأمة معصومة لوجود القرآن الكريم، فإن هذا قول مردود بالنظر إلى حال الأمة في أمرين:

الأول - اختلافها في تفسير القرآن وتأويله وناسخه ومنسوخه ومطلقه ومقيده وغير ذلك، وهو اختلاف لا يمكن أن ينتهي كما أنه يوقع الأمة في الخطأ قطعاً؛

الثاني - فظاعة المخالفات التي عليها الأمة، ولاتها ورعيتهما، كما أحتج به السيد أمير محمد الكاظمي القزويني في كتابه "محاورة عقائدية مع علي السالوس" (ص 27 تحت عنوان "العصمة قوة في العقل")، قال: "ثم إن العصمة قوة في العقل لئلا تغلبه المعاصي أو ما يمنع المخالفة مع القدرة عليها، فلو كانت الأمة الإسلامية معصومة بالقرآن فكيف يا ترى هجر أكثرها كتاب الله وخالف أحكام الإسلام واتبع نهج الأوغاد والطغاة. وإنكار مخالفة أكثر المسلمين لأحكام الله واستبدالهم لها بغيرها من الأهواء والضلالات وارتكابهم المحرمات وهتك الحرمات وإراقتهم لدماء الأبرياء من بعد عهد الرسالة إلى يومنا هذا شيء لا سبيل إلى إنكاره إلا لمن تناهى به العناد إلى إنكار سواد الليل أو بياض النهار.

ثم إذا كان القرآن يعصم الأمة من الضلال فلماذا لم يعصم الأمويين والعباسيين من العبث والمجون والظلم والعدوان والبغي والطغيان وقلب الشريعة ظهراً لبطن والاستخفاف بها وإسقاطها من الحساب".

(رابعاً) القول - عملياً - بعصمة الصحابة

صحيح أن أهل السنة لا يقولون بعصمة الصحابة، ولكن هذا على المستوى النظري فقط، لأنه على المستوى التطبيقي فإنه من الصعب أن يتقبل السني تخطئة أي صحابي، وإذا تقبل ذلك فإن من الصعب جداً أن يقول هو بتلك التخطئة، وهذا على مستوى الصحابة عموماً. أما الصحابة الكبار، ولاسيما من هم في طبقة العشرة المبشرين بالجنة، وحتى الذين تأخر إسلامهم كثيراً ولكن صارت لهم مكانة كبيرة كـ بعض القادة العسكريين، فهؤلاء من الصعب قبول تخطئتهم حتى ولو أقمت الدليل تلو الدليل على ارتكابهم الخطايا التي تصل إلى الكبائر ومنها القتل، عندها أقصى ما يمكن أن تصل إليه هو السكوت. أما إذا جئت إلى الخلفاء الثلاثة المتقدمين على علي^(ع)، وبالذات إلى الشيخين، ومعهم أم المؤمنين عائشة، فإن المسألة تصبح في عداد المستحيلات، بدليل أن

مدرسة أهل السنة قامت بتخطئة جميع من ثار على الخليفة الثالث، وبضمنهم بعض الصحابة، من أجل الامتناع عن تخطئة شخص واحد هو الخليفة.

ولا عجب في ذلك إذا كانت المعايير التي وضعوها هم أنفسهم يتجاوزونها حسب الواقع السياسي الذي حصل. يقول ابن حجر (الصواعق المحرقة باب فضائل الصحابة): "ثم الصحابة أصناف مهاجرون وأنصار وحلفاء وهم من أسلم يوم الفتح أو بعده، فأفضلهم إجمالاً المهاجرون فمن بعدهم على الترتيب المذكور، وأما تفصيلاً فسباق الأنصار أفضل من جماعة من متأخري المهاجرين، وسباق المهاجرين أفضل من سباق الأنصار، ثم هم بعد ذلك يتفاوتون فرب متأخر إسلاماً كعمر أفضل من متقدم كبلال!" أي أن المعيار في السبق يتوقف عندما يأتي الدور على من صاروا كبار الصحابة كعمر - الذي تأخر إسلامه ست سنوات - بحيث تفضلهم مدرسة أهل السنة على من تقدم إسلامه وكان من السابقين الأولين كبلال بن رباح. فما هذه المعايير المرتبكة؟

طبعاً، علماء مدرسة أهل السنة لم يحكموا بذلك دون توجيه للأفعال، وإلا ما كانوا سيستطيعون الجواب على التهم الموجهة إلى أولئك الصحابة الكبار، فقاموا بأمور عديدة منها قلب الحقائق، ومنها التلاعب بالروايات، ومنها اختراع روايات مناقضة لروايات التهم، وغير ذلك، فإن لم يجدوا للتهم جواباً فإنهم عمدوا إلى كتمان الأمر على العامة. ودونك كتب التفسير والحديث والتاريخ فإنك ستجد فيها مئات الموارد التي ذكرها المفسرون والمحدثون والمؤرخون، وصرح بصحتها الفقهاء، ولكنها غير موجودة تماماً في نطاق معرفة عامة الناس.

إذاً، على المستوى التطبيقي فإن مدرسة أهل السنة تقول بعصمة الصحابة، أو على الأقل كبار الصحابة؛ وإذا ما قبلت بتخطئة أحد من صغار الصحابة فإنها تفعل ذلك بمنتهى الأدب والمجاملات والتفهم، لتنتهي إلى الحكم بأن ذلك الخطأ كان نتيجة اجتهاد من ذلك الصحابي أو الصحابية، فيستحق لأجل ذلك أجراً واحداً، ما يعني أن التخطئة تنتج رفعاً لمنزلة الصحابة المخطئ بدلاً من العكس؛ وهذه، لعمري، هي منزلة أعلى من العصمة! كيف لا والمعصوم لا يرتفع نتيجة عدم ارتكابه الخطأ أو الذنب في حين أن الصحابي - غير المعصوم نظرياً - يرتفع نتيجة ذلك!

إن هذا الموقف المتناقض - الحساسية المفرطة تجاه القول بعصمة عدد من الأفراد يزيدون قليلاً عن العشرة، أي أهل البيت^(٤)، مقابل القول بصحة عمل جميع الصحابة وهم بالألوف، فإن أخطأوا فإنهم يؤجرون لأنهم لا يخطئون إلا نتيجة اجتهاد، فلا أهواء ولا شيطان ولا نزاعات ولا قلة ذكاء ولا قلة همة ولا قلة معرفة، وإنما فقط نتيجة اجتهاد مقبول وفق قواعده الصحيحة، هو موقف لم أجده مقبولاً لأن فيه - وأقولها بكل صراحة - تلاعب بالمعايير الدينية ذاتها، لأن للاجتهاد ضوابط أهمها عدم صحة الاجتهاد في قبالة النص، فإذا عمد الصحابي إلى

مخالفة النص القرآني الواضح القطعي أو مخالفة النص الحديثي الصحيح المتفق عليه، مع عدم إمكانية جهله بهذه النصوص، فإن عمل الصحابي يكون تعمد مخالفة الدين، والشواهد على هذا أكثر من تحصى.

ويتصاعد الأمر ليصل إلى حدود غير معقولة ولا حاجة لها، فقد حكمت مدرسة أهل السنة على صحة رواية أي صحابي، وبذلك فإنها لم تحكم على الصحابي بالعصمة من ارتكاب الذنب فحسب، ولا من عدم تعمد الكذب فحسب، بل بالعصمة من أن ينسى أو يختلط عليه الحديث أو يتعرض للخرف في آخر حياته، وهذا موقف متطرف لا يكاد يصدق. لذلك، فإن جميع روايات الحديث النبوي تدرس روايتها حتى تصل إلى الصحابي وعندها تتوقف الدراسة لأن الصحابي لا يكذب ولا ينسى ولا يختلط عليه الحديث، بل يمتنع عن الكذب على النبي (ص) مطلقاً، في الوقت الذي ربما يكون قد غاص في دماء المسلمين، ويمتنع عليه النسيان رغم أنه بشر غير معصوم، في الوقت الذي يصرح الكثير من الصحابة في أحيان كثيرة أنهم نسوا، ولا يختلط عليه الحديث لكبر السن مثلاً، في الوقت الذي يعتذر بعض الصحابة عن رواية حديث بذريعة النسيان لكبر السن - وكل ذلك هو المتوقع الذي لا يمكن أن يصح غيره وإلا لكانوا معصومين.

هذا الموقف المتطرف بخصوص الحديث الشريف أدى إلى معضلات في ضرورة قبول أحاديث لا يمكن قبولها، وإلى ضرورة التلاعب بالمعايير العقلانية والدينية من أجل نصرة هذا الموقف، فحكمت مدرسة أهل السنة على الرواة من غير الصحابة بالثقة أو بالضعف، فإذا حكمت على راوٍ بالكذب فلائنه يجب أن يكذب وليس نصرة لمذهبه أو حزبه السياسي. ولكن إذا أتيت إلى حديث أئمة الهدى من آل محمد (ص) صار التشكيك ممكناً والانتهاكات جاهزة ووضع الحديث من أجل الانتصار للمذهب ممكناً، وهذا موقف أجده يقود - وفق الموازين الدينية - إلى صعوبة قبول الادعاء بموالاتة أهل البيت (ع) التي وجدناها في فتاوى متقدمة.

• أساس الموقف السني تجاه الصحابة

إن هذا الموقف المتطرف في القول بالعصمة العملية للصحابة بني على أساس أن مجرد رؤية النبي (ص) تجعل الإنسان الصحابي وكأنه من سنخ آخر غير البشر - قال ابن حجر (الصواعق المحرقة باب فضائل الصحابة): "وأما ما اختص به الصحابة رضوان الله عليهم وفازوا به من مشاهدة طلعتة ورؤية ذاته المشرفة المكرمة فأمر من وراء العقل إذ لا يسع أحد أن يأتي من الأعمال وإن جلت بما يقارب ذلك فضلاً عن أن يمثله، ومن ثم سئل عبد الله ابن المبارك، وناهيك به جلاله وعلماء، أيهما أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: الغبار الذي دخل أنف فرس معاوية مع رسول الله خير من عمر ابن عبد العزيز كذا وكذا مرة!" فليس معاوية فحسب، ولا فرسه فحسب، وإنما الغبار الذي دخل فرسه يكفي لتفضيله على رجل ورع تقوي عادل شهد له الناس جميعاً مثل عمر بن عبد العزيز - فهل أن ذلك الغبار - على فرض أنه لامس الجسد الشريف

لسيد المرسلين^(ص) - إذا دخل أنف معاوية بعد أن دخل أنف فرسه سيغير من طبيعة معاوية ونفسيته؟ أم يغير من الحكم على العظام من أعماله التي تنوعت بين الخروج عن طاعة علي^(ع) الذي بايعه المهاجرون والأنصار في المدينة، ومثل هذه البيعة هي البيعة الشرعية بنظر ابن حجر وعلماء مدرسته، وقتاله^(ع) من أجل الملك حتى قتل عشرات الألوف من المسلمين، وقتل أصحابه ومنهم أصحاب النبي^(ص) (الذي لا يبدو أن الغبار الذي دخل في أنوفهم لهم قيمة ههنا!)، وسن سبه^(ع) على المنابر مع أن النبي^(ص) قال: «من سب علياً فقد سبني»، ثم بايع لابنه المنحرف بخلافته حتى تربع على عرش مملكته ففعل ما فعل؟ ولا أدري أفي كتاب الله تعالى أم في حديث النبي^(ص) مثل هذه المبالغة المفرطة؟

ويقول ابن حجر: "أن الكلام في غير أكابر الصحابة ممن لم يفز إلا بمجرد رؤيته وقد ظهر أنه فاز بما لم يفز به من بعده وأن من بعده لو عمل ماعساه أن يعمل لا يمكنه أن يحصل ما يقرب من هذه الخصوصية فضلاً عن أن يساويها هذا فيمن لم يفز إلا بذلك"، أي أن مجرد الرؤية ترفع الشخص أعلى من غيره ولو فعل ما فعل، وهذا يخالف ما صح عن النبي^(ص) من تفضيل من سيأتي بعد الصحابة على بعضهم، ناهيك عما صح من أحاديث الحوض التي أخبر^(ص) بأن الكثير من أصحابه سيؤخذ بهم يوم القيامة ذات الشمال (راجعها في الفصل المتقدم الخاص بالصحابة).

ثم يصرح ابن حجر بما يقرب من القول الصريح بالعصمة عندما يقول: "ومنها قوله تعالى ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس﴾ البقرة:143، والصحابة في هذه الآية والتي قبلها هم المشافهون بهذا الخطاب على لسان رسول الله حقيقة، فانظر إلى كونه تعالى خلقهم عدولاً وخياراً ليكونوا شهداء على بقية الأمم يوم القيامة"! فهم مخلوقون عدولاً، والعدالة هي العصمة أو قريبة منها.

ولسائل أن يسأله: إذا كانوا خلقوا عدولاً كيف يا ترى عاند الكثيرون منهم فلم يدخلوا الدين الإسلامي إلا بعد سنوات، وبعضهم بعد أن رأى فعل السيوف، وبعضهم بعد أن أراق بسيفه دماء المسلمين المؤمنين؟! أم أن خلقهم كان على مرحلتين: الأولى كباقي البشر، والثانية عندم قرروا الدخول في الإسلام؟!

ولكن لم العجب، إذا كان عالماً كنتي الدين ابن تيمية وصل إلى حدود العصمة فلم لا يكون الصحابة معصومين؟ قال ابن كثير (البداية والنهاية ج14 ص139) عن ابن تيمية: "وفي الجملة كان رحمه الله من كبار العلماء ممن يخطئ ويصيب، ولكن خطأه بالنسبة إلى صوابه كنقطة في بحر لحي، وخطأه أيضاً مغفور له كما في صحيح البخاري «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» فهو مأجور"! فابن تيمية خطأه لا يتعدى نقطة في بحر، فكم بقي ناقصاً للوصول إلى العصمة؟!

(خامساً) الخدش في عصمة النبي (ص) ورفض تخطئة الصحابي

وتصل المفارقات في الموقف من العصمة قمتها في الإصرار على عدم تخطئة الصحابة، فإن كان فهو نتيجة اجتهاد صاحبه مأجور أجراً واحداً، مع الإصرار على خطأ النبي (ص) في مناسبات عدة.

هذه من أهم المفارقات التي وجدتها عند أهل السنة، بل من أهل ما جعلني أعيد التفكير في ما يجب أن يكون عليه الموقف، لأن النبي (ص) هو المؤمن على الوحي، الذي نزل به الأمين جبريل (ع)، من عند الحق تعالى الذي هو أعلم حيث يجعل رسالته، فكيف يخطئ النبي (ص)، بل ويفكر في ارتكاب الكبائر - والعياذ بالله - كما تدعي بعض الروايات؟

من ذلك ما ذكرناه في الفصل المتقدم الخاص بالنبي (ص)، نورد أمثلة منه باختصار (ولكن راجعها لتقرأ تعليقاتي على هذه الأحاديث):

- أنه (ص) ينسى آيات من القرآن ويتذكر عندما يسمع أعمى يقرأها، فقد روى البخاري "عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يقرأ في المسجد فقال: رحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتهن من سورة كذا وكذا!" فالنبي (ص) الموكل بإيصال آيات الكتاب إلى الناس ينسى آيات ويسقطها من سورة؟ وهذا يطعن حتى في عقيدة أهل السنة أنه (ص) معصوم في تبليغ الوحي، فهل بلغه إلى الناس ثم لم يحتج إلى العصمة بعد ذلك لحفظ هذه الآيات؟

- نزول آية الحجاب حسب رغبة عمر، فقد روى البخاري "عن عائشة، أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كن يخرجن بالليل إذا تبرزن إلى المناصع - وهو صعيد أفيح (أي مكان واسع أو خلاء) - فكان عمر يقول للنبي صلى الله عليه وسلم: إحجب نساءك! فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل! فخرجت سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ليلة من الليالي عشاء، وكانت امرأة طويلة، فناداها عمر: ألا قد عرفناك يا سودة! حرصاً على أن ينزل الحجاب، فأنزل الله آية الحجاب". وفيه أمر عمر بشدة أن يفعل النبي (ص) فعلاً يراه عمر مناسباً مع أن تعليم النبي (ص) لا يكون إلا من ربه الذي اصطفاه، ولكن النبي (ص) يمتنع حتى ينزل الأمر بالحجاب حسب رغبة عمر.

- أبو بكر لا يرضى بالغناء والرقص في بيته (ص) ومسجده (ص) وهو يقبل، فقد روى البخاري عن أم المؤمنين عائشة "أن أبا بكر - رضى الله عنه - دخل عليها وعندها جاريتان في أيام منى تدفغان وتضربان، والنبي صلى الله عليه وسلم متغش بثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف النبي صلى الله عليه وسلم عن وجهه، فقال: دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد..."، وروى عنها أيضاً "دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندني جاريتان تغنيان بغناء بعث، فاضطجع على الفراش وحول وجهه، ودخل أبو بكر فاتتهرني وقال:

مزماره الشيطان عند النبي صلى الله عليه وسلم! فأقبل عليه رسول الله - عليه السلام - فقال: دعهما!..."، وروى عنها كذلك "دخل أبو بكر وعندي جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاولت الأنصار يوم بعث... فقال أبو بكر: أمزامير الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم! ... فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا". في هذه الأحاديث يقرر أبو بكر أن ما سمعه هو "مزماره الشيطان" وهذا لا يكون إلا بتعليم النبي (ص) له وللمسلمين، فكيف يخالف النبي (ص) ذلك؟ أما الاستثناء في العيد فلا يجدي لأن ما يتعلق بالشيطان يبقى شراً في العيد وفي غيره. وعليه فإما أن أبا بكر كان جاهلاً بالحكم، ولكن النبي (ص) وهذا لم يقله النبي (ص) وإنما قال بأنه استثناء لمناسبة العيد، وإما أن يقال أن أبا بكر لم يخطئ ولكن النبي (ص) تساهل في الأمر لمناسبة العيد، ربما لأجل زوجته الأثيرة - حسب معتقد أهل السنة - والتي لأجلها يمكن مخالفة الأحكام الشرعية ممن نزلت عليه.

- الشيطان لا سبيل له على عمر ولكن عليه (ص) المسألة فيها نظر... فقد روى الإمام أحمد في المسند أنه "استأذن عمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعنده نساء من قريش يكلمنه ويستكثرنه، عالية أصواتهن، فلما استأذن عمر، قمن بيندرن الحجاب، فأذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك، فقال عمر: أضحك الله سنك يا رسول الله، قال: عجبت من هؤلاء اللاتي كن عندي، فلما سمعن صوتك ابتدرن الحجاب! قال عمر: فأنت يا رسول الله كنت أحق أن يهين، ثم قال: أى عدوات أنفسهن، أتهبني ولا تهين رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! قلن: نعم، أنت أفظ وأغلظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم! قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك!" فهو حديث يصرح بأن المسلمات كن يعرفن أن غيرة عمر أشد من غيرة النبي (ص) لأن إخراج ذلك بقول "أنت أفظ وأغلظ" لا مناسبة له سوى الغيرة، وإلا فإنهن عند النبي (ص) يكلمنه فلا حاجة للخشية من فظاظة عمر وغلظته؛ كما أن قوله (ص) "والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك" يوحي للسامع باستحالة نفوذ الشيطان إلى عمر - لتقواه - عن طريق فتنة النساء بعكس النبي (ص) الذي تبدو النساء معه "على راحتهن"!

- النبي (ص) يفكر بالانتحار! ففي تفسير القرطبي (سورة الشرح قوله تعالى ﴿ووضعنا عنك وزرك . الذي أنقض ظهرك﴾ الشرح: 3-4) ذكر للآيتين أقوالاً منها: "وقيل: كان في الابتداء يثقل عليه الوحي، حتى كاد يرمي نفسه من شاهق الجبل، إلى أن جاءه جبريل وأراه نفسه؛ وأزيل عنه ما كان يخاف من تغير العقل"، وهي صريحة في أن النبي (ص) أراد أن ينتحر لأنه لم يعد يحتمل تأخر الوحي! ونحن نعلم أن قتل النفس بغير حق من الكبائر، والانتحار من مواردها، فكيف يفكر (ص) بارتكاب هذه الكبيرة العظيمة مع أنه لم يرد أن أحداً من الصحابة - ولا سيما الكبار منهم - قد ساوره التفكير بالانتحار حتى في أحلك الظروف (حتى حكم الجميع

على الصحابي قزمان بالحسران عندما قتل نفسه بعد أن قتل سبعة من المشركين يوم أحد، ثم ضرب نفسه بعد أن أعلن أنه قاتل حميةً وليس جهاداً في سبيل الله).

سادساً) شبهات حول العصمة

أثيرت شبهات حول العصمة، ليس أساسها ضعف حجج الشيعة على عصمة أئمتهم^(ع)، ولكن بسبب الرفض المبدي لهذا المفهوم والذي صار يشكل حاجزاً نفسياً عند أهل السنة، فصار التوسل بأحداث من سيرة الأئمة^(ع) لمحاولة إثبات عدم عصمتهم^(ع). من هذه الشبهات:

(1) أقوال الأئمة^(ع) أنفسهم، سواء في خطب أو أدعية، من ذلك...

قول أمير المؤمنين^(ع): «فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ وَلَا آمَنُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِي إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي» (نهج البلاغة الخطبة 216 خطبة خطبها بصفين). وقد أجاب عن هذا النوع من الشبهات علماء الشيعة بإجابات منها أن الأمر لا يعدو تعليم الناس مراقبة الحاكم بشكل عام بحيث إذا عاشوا تحت ظل حكم شخص غير معصوم، وبالتالي يجوز عليه الوقوع في الخطأ، فإن عليهم أن يعترضوا عليه وينبهوه إلى جوانب الخطأ في فعله، لأن مثل ذلك الحاكم لا يستطيع أن يقول «إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي» لأن الاستثناء يكون في حالة الحاكم المعصوم، أما الحاكم غير المعصوم فمن المستحيل أن لا يخطئ وهو في معمعان السياسة والتجاذبات والمشاكل الداخلية والخارجية، بل لا يستطيع أحد أن يحكم عليه بعدم الخطأ حتى ولو مضى وكان الناس موافقين على جميع قراراته وسياساته لأنهم لا يعرفون إن كان ما فعله كله صواباً لأن من الأخطاء ما لا يأتي أثرها السلبي إلا بعد حين.

كذلك، قوله^(ع) «إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللَّهُ مِنِّي ذَلِكَ» أو «... مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي» هو إشارة إلى عصمته المانعة للخطأ التي تكفيه من الخطأ، تماماً كقول يوسف^(ع): «وَالْإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ» أي: تصرف عني كيدهن بالعصمة التي أعطيتني إياها، كل ذلك إعلاناً وشعوراً دائماً لا ينفك عن المعصوم بأن عصمته عطاء من الله تعالى، فهو لا يغفل عن ذلك كما هو شأن معظم البشر الغافلين عن أنعمه سبحانه. وهذا غير متوفر في غير المعصوم من الحكام.

أو قول الإمام الباقر^(ع): «والله ما معنا من الله براءة، ولا بيننا وبين الله قرابة، ولا لنا على الله حجة، ولا نتقرب إلى الله إلا بالطاعة» (الكافي ج2 ص275). وفيه يؤكد الإمام^(ع) أن البشر جميعاً - معصومين وغير معصومين - متساوون في ضرورة أن يقدموا الطاعة والعمل، وإلا فإنه لا يوجد صك غفران من المولى جل وعلا لأحد من خلقه بحيث يعفيه من العمل. وربما يظن البعض - لضعف الفهم - أن هذا يطعن في العصمة متوهماً

أن العصمة تعني عدم الحاجة للطاعة والعمل، وهو شيء لم يقل به أحد، إذ ما التلازم بين القدرة على عدم الوقوع في الذنب أو في الخطأ وعدم القيام بالطاعة والعبادة؟! بل العكس هو الصحيح: إن المعصوم قد وصل إلى القمة في فهمه لمولاه تبارك وتعالى فصار يجد في نفسه الانشداد الكامل لطاعته سبحانه، ليس من باب الخوف والرجاء فحسب بل من باب الرغبة التي لا تتعلق بخوف أو رجاء، كقول علي^(ع) «ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك ولكني وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك»، فهؤلاء قوم يعرفون الله حق معرفته فانشدوا لعبادته، ثم وجدوا أنهم مهما يفعلون فإنهم لا يوفونه حقه - ولاسيما وقد أفاض عليهم من فضله العظيم ﴿وكان فضله عليك عظيماً﴾ النساء: 113 ﴿إن فضله كان عليك كبيراً﴾ الإسراء: 87 - فصاروا ينتقرون إليه بالطاعات ولا يجدون أنفسهم الزكية قد فعلت ما يجب، حتى قال الإمام الكاظم^(ع): «لا تخرجن نفسك من حد التقصير في عبادة الله فإن الله لا يعبد حق عبادته» (الكافي ج 2 ص 72).

أو في دعاء الإمام السجاد علي بن الحسين^(ع): «إلهي ألبستني الخطايا ثوب مذلتني، وجللني التباعد منك لباس مسكنتي، وأمات قلبي عظيم جنايتي، فأحيه منك بتوبة منك يا أملي وبغيتي، فوعزتكم ما أجد لذنوبي سواك غافراً، ولا أرى لكسري غيرك جابراً...» (مناجاة التائبين)، وهي تجمع الأمرين المذكورين أعلاه: تعليم الناس كيف يدعون مولاهم ويناجونه، والاعتراف بالتقصير في القيام بالعبادة كما ينبغي له سبحانه لأنهم^(ع) من خلال قول الكاظم^(ع) أعلاه حكموا باستحالة عبادة الله حق عبادته ومن حيث كانوا يريدون عبادته حق عبادته فإنهم كانوا يشعرون بالتقصير في ذلك ولا يجدون غضاضة من إعلانه، خشوعاً له من جانب وتنبهها للناس من جانب آخر.

ولن لا يقبل هذه التفسيرات عليه أن يحكم بعدم عصمة الأنبياء^(ع)، والذين حكى القرآن الكريم أحوالهم وكلامهم، وبضمنهم سيدهم وخالقهم المصطفى^(ص) الذي كان يقوم الليل حتى تنفطر قدماه وكان يعلن للناس أنه لا ينجي إلا العمل والرحمة من الله تعالى إلى آخر أحواله وأقواله^(ص).

(2) ما فهموه - خطأ - من تناقض أفعال الأئمة^(ع) بعضهم البعض، من ذلك الشبهة التي دائماً ما تثار من أن الإمام الحسن^(ع) صالح معاوية مع أنه بوبع خليفة بعد مقتل أبيه^(ع) في حين أن أخاه الحسين^(ع) قاتل يزيد بن معاوية مع أنه^(ع) لم يكن معه سوى عشرات. هذه الشبهة التي أضيف إليها النيل من الحسن^(ع) بشكل يبدو مؤدباً ولكنه في حقيقته غمزاً جارحاً سيء الأدب لا يجده أهل السنة فظيماً كما يجده الشيعة، وإن كان الشيعة لم يسلموا هم أنفسهم من التأثير باختلاف موقفي الإمامين الأخوين^(ع)، فصاروا يضعون - نفسياً - الحسين^(ع) بمنزلة أعلى من أخيه^(ع) مع إعلانهم - عقلياً - أنهما^(ع) بنفس المنزلة. وهذا موضوع كبير جداً، كيف لا وهو يتضمن صلح الحسن^(ع) مع معاوية من جانب ونهضة الحسين^(ع) وموقعة كربلاء من جانب آخر، وكل منهما أثرت ولا تزال تؤثر في العالم الإسلامي، بل في العالم أجمع بلحاظ ما كان من دور للعالم

الإسلامي في العالم في القرون الحالية وما له من دور اليوم. ولعلي سأقوم بتناول الموضوع في المستقبل، ولكن لا بد من الإجابة على هذه الشبهة ههنا فأقول:

(أ) إن موقف الإمام الحسن^(ع) لم يكن منه أول بيعته بالخلافة وإنما بعد ستة أو سبعة أشهر، وهذا أول دليل أنه لو كان يريد السلامة لما انتظر هذه الأشهر حتى يصلح

(ب) إن الحسن^(ع) كان أثناء هذه الشهور، خصوصاً أولها مستمراً في خطة أبيه^(ع) في العودة إلى قتال معاوية بن أبي سفيان بعد أن انهارت المفاوضات بينهما، خصوصاً وقد كان معه عشرات الألوف من المقاتلين

(ت) ولكن الأمور بدأت تتغير، بحيث استطاع معاوية شراء بعض الرؤساء من معسكر الحسن^(ع) من جانب، وإعلان الناس عموماً رغبتهم في السلامة بعد أن خيروهم^(ع) بينها وبين القتال

(ث) إن الحسن^(ع) لما عقد الصلح وضع شروطاً مهمة جداً كان لها أبلغ الأثر في حفظ شيعة علي^(ع) وحفظ الآثار النبوية في علي وأهل البيت^(ع) وذلك خلال الأعوام التسعة ما بين عقد الصلح ومقتل الحسن^(ع) سنة 50هـ بالسم، هذا الأثر الإيجابي الهام جداً ربما لم يكن ليتحقق لولا الصلح

(ج) إن الحسين^(ع) كان مع أخيه^(ع) في عقد الصلح، بل وكان من شروط الصلح أن الأمر بعد وفاة معاوية يكون للحسن^(ع) فإن كان قد توفي فهو للحسين^(ع)

(ح) هذا الشرط خالفه معاوية عندما بايع لولده يزيد وأجبر الناس عليه، مع ذلك لم يقم الحسين^(ع) للحرب من أجله بل انتظر حتى وفاة معاوية

(خ) إن الحسين^(ع) بقي ملتزماً بشروط أخيه الحسن^(ع) تسع سنين أثناء إمامة أخيه^(ع) ثم عشر سنين بعد استشهاد أخيه^(ع)، فأى تناقض بين الموقفين؟

(د) إن الحسين^(ع) قاتل بعشرات من الناس فقط لأنه وصل الكوفة بعد أن وصلت الرسائل من الألوف بالبيعة، ثم خرج وأثناء الطريق - الذي يستغرق أسابيع - تغير الموقف عندما شن والي الكوفة عبيد الله بن زياد حملة شعواء سجن فيها الكثير من شيعة الحسين^(ع) فوصل الحسين^(ع) ولم يجد أنصاراً

(ذ) وحتى إن كان الحسين^(ع) يعلم بأنه سيقاتل بعشرات فقط - وهو يعلم ذلك قطعاً بإخبار النبي^(ص) وإلا لما خرجت منه كلمات تدل عليه من قبيل «من لحق بنا استشهد ومن لم يلحق بنا لم يدرك الفتح» وهي واضحة في أن الشهادة أمامه، فإن هذا ما حصل منه إلا بعد أن تغيرت الأمور بعد بيعة يزيد عنها على عهد معاوية لأن الأخير كان يبدو أمام الناس أن خلافته جاءت نتيجة صلحه مع الحسن^(ع) ما يعطيها الشرعية المطلوبة عند الناس، ثم هو صحابي وهذه القضية لا تزال لها أثرها، كما لم يظهر منه ما كان يظهر من ولده من

مخالفات شرعية واضحة كسرب الخمر، إضافة إلى اشتداد الحاجة للتغيير بعد استمرار الانحراف لعقد آخر بعد العقود الأربعة منذ وفاة النبي^(ص) والتغيير الذي جرى خلالها، فكان لا بد من القيام بالعمل العسكري (ر) أخيراً، كما قلنا بخصوص النبي^(ص) في عباداته ودعائه التي لا تحدش شعرة بعصمته النامة فإن موقفي الحسين^(ع) بين صلح وقتال مجدهما في موقفي جددهما المصطفى^(ص) بين صلح في الحديبية وقتال في غيرها؛ بل ونجد اعتراض المعارضين على الصلح، وتألم الصحابة من شروط الصلح التي وجدوها - بفهمهم القاصر عن فهم النبي^(ص) المؤيد بالوحي - مهينة مذلة محجفة إذا بها تأتي بأعظم النتائج، نجد ذلك مقابلاً لصلح الحسن^(ع) ونتائجه وإن كانت غير ظاهرة لمعظم الباحثين (والفضل كل الفضل لسماحة العلامة السيد سامي البدري الذي فصل في هذا الأمر وأزاح الظلم الذي وقع على أبي محمد الحسن السبط^(ع))، فلتراجع أبحاثه في هذا الموضوع).

وسوف أتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الجزئين القادمين من الكتاب إن شاء الله.

عوداً على بدء: صعوبة تقبل الأمر!

إن أساس عدم قبول مدرسة أهل السنة لعصمة أئمة أهل البيت^(ع) - بنظري - هو هذه الحالة النفسية التي تستصعب الأمر على أساس أن العصمة ترفع المعصوم إلى مقام النبوة لأنها لا تكون إلا للأنبياء^(ع)، هذا من جانب، ومن جانب آخر لأن الإمامة عند أهل السنة جائزة للجميع من بعد النبي^(ص) وطالما أنهم كلهم غير معصومين فإذا أصبحت العصمة غير ضرورية لمنصب الإمامة.

كما أن قبول عصمة أئمة أهل البيت^(ع) يعني بالضرورة رفعهم فوق غيرهم وبالتالي وقوع التناقض بين هكذا اعتقاد وبين القبول بإمامة غيرهم عليهم^(ع)، اللهم إلا مع القول بأنه طالما أن الأئمة^(ع) وافقوا وبايعوا الخلفاء ولم يقاتلوهم فإن بيعه الخلفاء تصح، وهو موقف الشيعة الزيدية؛ إلا أن هذا إن صح مع علي^(ع) وبيعتة للذين تقدموه فكيف يصح مع أولاده^(ع) من بعده، بل كيف نعرف أن بيعه علي^(ع) للخلفاء قبله أو بيعه أي من أولاده الأئمة^(ع) لخلفاء أزمانهم لم تكن بالإجبار، بشكل أو بآخر؟ إذاً، موقف مدرسة أهل السنة الراض لعصمة الأئمة^(ع) يتوافق مع موقفها من الخلافة بشكل عام.

وعند النظر إلى الأمرين: رفض عصمة أي أحد غير النبي^(ص) من جانب وقبول وقوع النبي^(ص) في الخطأ والنسيان والمخالفة حتى بالأمور الشرعية من جانب آخر فإنني وجدت نفسي تميل إلى أن رفض مدرسة أهل السنة لعصمة

الأئمة^(ع) لا ينبع من إعطاء صفة العصمة للنبي^(ص) وحده وإنما ينبع من الحرص على تصحيح خلافة الخلفاء ولاسيما الراشدين الثلاثة الأوائل، أو على الأقل أن الأمر الثاني هو الأهم.

أخيراً، كان موقفي الشخصي كالآتي: طالما أن القول بعصمة أئمة أهل البيت^(ع) هو الذي يعطي الإمامة - التي كنت قد اقتنعت بها تماماً - الإطار الضروري لأداء وظيفتها في الهدى من جانب ومنع الانحراف من جانب آخر، في نفس الوقت الذي لا يرفع هؤلاء الأئمة^(ع) فوق مقام النبي^(ص)، بل هم متلقون منه^(ص) مؤتمرون بأمره^(ص) عاملون بشريعته^(ص) بشكل تام كامل على العكس من الكثير من غيرهم ممن خالف ذلك قليلاً أو كثيراً، فإني لم أجد أي مشكلة مطلقاً في الإيمان بعصمة الأئمة من آل محمد^(ص)، بل وجدت مشكلة في عدم الإيمان بها لأن وظائف الإمامة تصبح في مهب ريح الهوى والضعف البشري غير المعصوم كما أوضحت من قبل.

عصمة فاطمة الزهراء^(ع)

بالإضافة إلى أئمة أهل البيت الإثني عشر^(ع) فإن الشيعة الإثني عشرية يؤمنون بعصمة الزهراء فاطمة بنت محمد^(ص)، فصار عند الشيعة أربعة عشر معصوماً في هذه الأمة: النبي^(ص) والزهراء^(ع) والأئمة الإثنا عشر^(ع). ولا شك في أن أهل السنة الذين لا يؤمنون بعصمة أئمة أهل البيت^(ع) ولا يقبلون بهذا الاعتقاد فيهم، ولهم حساسية مفرطة منه كما أسلفت، لا يؤمنون بعصمة الزهراء^(ع)، وربما أن غالبيتهم العظمى، وبضمنهم الكثير من العلماء، لم يسمعوا أصلاً بهذا الاعتقاد الشيعي.

إن الإيمان بعصمة الزهراء^(ع) من العقائد الشيعية التي لا خلاف عليها مطلقاً، وذلك بناء على أدلة ساشير إليها ثم أذكر الحكمة الإلهية - كما يقول علماء الشيعة - من عصمتها^(ع) بالرغم من أنها ليست إماماً.

أما الأدلة فإن أهم دليل على العصمة هو آية التطهير، أي نفس الآية التي تدل على عصمة علي والحسين^(ع) تدل على عصمة الزهراء^(ع) سواء بسواء لأن فعل النبي^(ص) واحد والدلالة واحدة. الزهراء^(ع) من المشمولين بآية التطهير ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ الأحزاب: 33 والتي كاد أن يجمع المسلمون على نزولها بالخصوص في علي وفاطمة والحسين^(ع) بعد أن أعلن النبي^(ص) ذلك بأساليب مختلفة، منها أنه^(ص) جليلهم بكساء خيبري مع نفسه الشريفة وتلى الآية الكريمة وقال: «اللهم إن هؤلاء أهلي»؛ ومنها أنه^(ص) ظل عدة أشهر يأتي إلى باب فاطمة وعلي^(ع) كل يوم وقت صلاة الفجر ويقول: «الصلاة يا أهل البيت» ثم يتلو الآية الكريمة (فهو، بتأييد الوحي، يعلم أنه سيكون هناك من يحاول صرف الآية عنهم^(ع))، كابن تيمية وأتباعه في عصرنا، فكان هذا الفعل الفريد منه دافعاً لهذه الأقاويل؛ ومنها أنه كان يجمع مع الآية إعلانات

أخرى من قبيل قوله^(ص) «أنا حرب لمن حاربهم وسلم لمن سالمهم» وهو يشير إليهم^(ع) وهم تحت الكساء أو العباءة. وقد ذكرنا عدة مرات، منها في هذا الفصل، أن الآية تفيد العصمة بشكل واضح، فليراجع.

أما أحاديث النبي^(ص) ففيها ما يدل على عصمة الزهراء^(ع) بشكل واضح أو فيه قرينة على عصمتها^(ع)؛ من ذلك:

- سد الأبواب المشرعة على المسجد إلا باب فاطمة^(ع)، قال النبي^(ص): «ألا لا يحل هذا المسجد لجنب ولا لحائض إلا لرسول الله وعلي وفاطمة والحسن والحسين، ألا قد بينت لكم الأسماء أن لا تضلوا»، فكأن الجنابة من هؤلاء النفر الكريم لا تسيء إلى قدسية المسجد كما تسيء إليه الجنابة من غيرهم، وهذا يشير إلى خصوصية فيهم لا أجدها إلا العصمة من الذنوب.

- قول النبي^(ص): فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها وما أشبهه، المروي بصيغ مختلفة، كقوله^(ص): «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني»، وقوله^(ص): «فاطمة بضعة مني يربيني ما أرابها ويؤذيني ما آذاها»، وقوله^(ص): «إنما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها»، وقوله^(ص): «إنما فاطمة بضعة مني ينصبني ما أنصبها»، وقوله^(ص): «فاطمة بضعة مني يقبضني ما يقبضها ويبسطني ما يبسطها»، وقوله^(ص): «إنما فاطمة بضعة مني يسرني ما يسرها»، فكأنه^(ص) يقول أن فاطمة^(ع) جزء لا يتجزأ منه^(ص) وبالتالي فلا يعتري هذا الجزء غضب أو شعور بالأذى أو النصب أو الانتقاض أو الانبساط إلا وشعر الأصل، أي هو^(ص)، بكل ذلك، ولما كان النبي^(ص) لا يغضب إلا للحق فإن فاطمة^(ع) لا تغضب إلا للحق ومن لا يغضب إلا للحق لا يمكن إلا وأن يكون معصوماً.

هذه الأحاديث أكدتها الزهراء^(ع) بروايتها هي عندما ناشدت الشيخين يوم زارها أبو بكر محاولاً إصلاح ما ارتكبه بحقها، حيث "قالت^(ع): «أرأيتكما إن حدثتكما حديثاً عن رسول الله^(ص) تعرفانه وتفعلان به؟» قالوا: نعم، فقالت: «نشدتكما الله ألم تسمعا رسول الله^(ص) يقول: رضا فاطمة من رضاي، وسخط فاطمة من سخطي، فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني، ومن أرضى فاطمة فقد أرضاني، ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني؟» قالوا: نعم سمعناه من رسول الله^(ص) (راجع تنمة الحديث في فصل الزهراء^(ع) الجزء الأول).

- بل أن الله تعالى يغضب لغضب فاطمة^(ع)، كما أخبرنا النبي^(ص): «إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك»، وقوله^(ص): «إن الرب ليغضب لغضبك ويرضى لرضاك»، وهذا دليل صريح في عصمتها^(ع).

وقد ذكرت في الجزء الأول أحاديث أخرى في فاطمة^(ع) فلترجع، كما ذكرت قول السيد شرف الدين (النص والاجتهاد): "إن من أمعن في هذه الأحاديث فتدبرها ممن يقدر رسول الله^(ص) حق قدره رآها ترمي إلى عصمتها لدلائلها بالالتزام على امتناع وقوع كل من أذيتها ورببتها وسخطها ورضاها وانتقاضها وانبساطها في غير محله كما هو الشأن في النبي^(ص)، وهذا هو كنه العصمة وحقيقتها".

وكان قد قال في مورد آخر بأن المسلمين كافة علموا أن الله اختارها من نساء الأمة واختار ولديها من الأبناء واختار بعلمها من الأنفس يوم خرج النبي (ص) للمباهلة بهم بأمر الله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ - أَي فِي عَيْسَى - مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُوا أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ (آل عمران:61)... وأجمع المسلمون كافة على أن الزهراء (ع) من الذين نزلت فيهم آية التطهير وآية المودة وأنها من الذين تعبد الله الناس بالصلاة عليهم كما تعبدهم بالشهادتين في كل فريضة، وأن الزهراء من الأبرار الذين نزلت فيهم سورة "هل أتى"...

أقول: فلو لم تكن الزهراء (ع) معصومة لكان من الصعب تفسير إدخالها في زمرة آية التطهير، ولكان من الصعب جعلها من الذين أمر المسلمون بالصلاة عليهم في صلاتهم الفريضة التي هي عمود الدين، ومن الصعب أن تدخل في زمرة الذين طلب النبي (ص) مودتهم أجراً على تبليغ القرآن والدين، ومن الصعب تفسير جميع هذه المنازل التي لها والتي تترتب على هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، بل التي تترتب على آية واحدة من هذه وحديث واحد من هذه فكيف بهذه الآيات والأحاديث مجتمعة، اللهم إلا أن نعود إلى نفس المنهج من التصديق بالفضائل وكأنها مدائح ومجاملات ألهية للنبي (ص) أو فخر للنبي (ص) بأهله على الأمة، وكلها لا مجال لقبولها كما قلنا فيما سبق.

أخيراً وليس آخراً، الزهراء (ع) زوجها الله تعالى لعلي (ع)، فإن النبي (ص) رد من خطبها من كبار الصحابة وفي كل مرة يقول: «إني أنتظر أمر ربي» أو كما قال، فلما خطبها علي (ع) وافق النبي (ص) على الفور. وقد ورد في الحديث أن علياً (ع) كان الكفاء الوحيد لفاطمة (ع)، منها قول النبي (ص) أن جبريل هبط إليه بقول الحق تبارك وتعالى: «لو لم أخلق علياً لما كان لفاطمة ابنتك كفاء على وجه الأرض، من آدم فمن دونه» (الحصال للصدوق ص414)، ومنها قول الإمام الصادق (ع): «لولا أن الله تبارك وتعالى خلق أمير المؤمنين لفاطمة ما كان لها كفؤ على وجه الأرض» «كشف الغمة للأربلي ج1 ص463، وبحار الأنوار ج43 ص141)، وفي هذا قرينة، إن لم يكن دليلاً، على أن فاطمة (ع) معصومة لأنه لم يكافئها في الناس سوى علي (ع) وهو المعصوم.

ومن أدلة عصمتها سيرتها (ع)، فإنه لم يرد كلمة واحدة تشير إلى ارتكابها ذنباً واحداً أو خطأ واحداً، أي أن عصمتها (ع) مثبتة عملياً بالواقع الذي كانت عليه (ع).

فما فائدة عصمة الزهراء؟

لعل سائلاً يسأل عن الثمرة في عصمة فاطمة الزهراء (ع) لأنها ليست من الأئمة (ع)، وعلى أساس أن الله تعالى لا يمكن أن يفعل شيئاً دون حكمة؟

وهذا صحيح، لا بد أن تكون هناك حكمة من وراء عصمة الزهراء^(ع) لأن البعض لا يرى سبباً موجباً لذلك، ويرى في حجج الشيعة على عصمة الزهراء^(ع) "بفن الكلام أشبه" كما قال عبد الحميد ابن أبي الحديد شارح نهج البلاغة (وكلامه هذا أبلغ دليل على عدم كونه من الشيعة كما يحاول أن يقول البعض). أقول:

أولاً - الله تعالى ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ الأنبياء: 23، وعليه فله سبحانه أن يمن بالعصمة على من يشاء من خلقه.

ثانياً - الزهراء^(ع) ولدت للنبي المعصوم سيد البشر وخاتم الرسل^(ص) وأمها خديجة^(ع) سيدة نساء العالمين، وهذا الاتحاد ربما لا يخرج إلا معصومة (فإن كان كذلك ففيه دلالة على أن رقية وأم كلثوم وزينب (رض) لسن بنات النبي^(ص) وإنما ربيباته، فهن بنات خديجة^(ع) من زواج لها قبل النبي^(ص)، وهو ما ترده بعض البحوث التي تثبت أن أولئك البنات (رض) لسن بنات خديجة^(ع) بل بنات أختها، بل بنات زوج أختها من زواج له قبل أختها؛ فهذا الاتحاد بين محمد بن عبد الله^(ص) وخديجة بنت خويلد^(ع) شاءه المولى عز وجل لنبيه وصفيه^(ص) من أجل إخراج وعاء الإمامة وهي فاطمة^(ع)، وهو وعاء معصوم؛ إلا أن هذا لا يرد على السؤال: إن كان ذلك كذلك، فماذا عن علي^(ع) الذي لم يولد لمعصومين، أو الأئمة التسعة من نسل الحسين^(ع) الذين ولدوا لآباء معصومين ولكن ليس لأمهات معصومات؟

ثالثاً - بما أن الزهراء^(ع) ستكون من الشهود على الأمة، فإن عصمتها لازمة لها على الرأي القائل بلزوم عصمة الشهود، وهو قول بعض مفسري الشيعة لقوله تعالى ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾ البقرة: 143 أي أن الضمير "كم" في ﴿جعلناكم﴾ يعود إلى الأئمة الإثني عشر^(ع)، فتكون هي شاهدة، وهو ما ورد عن الإمام الكاظم^(ع): «إن فاطمة صديقة شهيدة» (الكاظمي ج 1 ص 458) أي شاهدة؛ وإذا كان بعض علماء أهل السنة يقولون بأن الصحابة "خلقهم الله عدولاً" لأنهم الشهداء على الناس في هذه الآية كما في قول ابن حجر الذي أوردناه فيما تقدم فلا ضير من أن تكون الزهراء^(ع) قد خلقت معصومة إذا كانت من الشهود على الناس. وأما على تفسير كلمة "شهيدة" في الحديث الشريف أنها شهيدة مقتولة نتيجة الاعتداء على دارها وعليها شخصياً مما رواه المؤرخون، من قبيل كسر ضلعها وضرب يدها وإسقاط جنين في بطنها كان النبي^(ص) سماه محسناً، فإنها تكون قد جمعت بين المقامين: الشهادة بمعنى الاستشهاد في سبيل الله والشهادة بمعنى الشهادة على الناس.

إن مقام الشهادة على الناس الذي للزهراء^(ع) هو - حسب فهمي - أهم أهداف عصمتها، لأن الحق تعالى علم أن عبده ووليه علي بن أبي طالب^(ع) سيتعرض إلى المجانبة والمناوأة والعداوة في اصطفاق قرشي لدفعه عن مقام الإمامة والولاية على الناس، وعلم أن هذا سيبدأ في حياة الزهراء^(ع)، وطالما أنها^(ع) بنت النبي المصطفى^(ص)

ويضعته النبي بين جنبيه وأنها سيدة النساء وأنها وأنها مما أظهره الله تعالى في آيات كتابه العزيز ومن خلال نبيه الأعظم^(ص) فإن موقعها في الأمة سيكون من العلو بحيث تكون كلمتها لا راد لها، وأن موقعها لا مجال للالتفاف عليه، وأن قولها الفصل وموقفها الحسم، بشكل يختلف كثيراً عن زوجها أمير المؤمنين^(ع) الذي ما كانت له تلك المكانة في الناس كالتي للزهراء^(ع) (وهو دليل فشل في الفهم لأن الزهراء^(ع) مهما بلغت فهي ليست أفضل من علي^(ع)، بل هو إمامها الذي يجب عليها اتباعه عملاً بإعلان النبي^(ص) «من كنت مولاه فعلي مولاه» الشامل لفاطمة^(ع) فما دونها).

وقد حصل هذا بالفعل يوم وقفت بعد ذلك تحاجج الخليفة أبا بكر، فيما يبدو أنه بشأن ميراثها من أبيها^(ص)، بل بشأن ملكيتها في بساتين فدك التي كانت لها في حياة أبيها^(ص) فنزعها الخليفة منها (راجع الجزء الأول فصل الزهراء^(ع))، فقد أقامت الحجّة عليه وعلى الناس جميعاً بشأن موقع علي^(ع) وأهل البيت^(ع) الذي وصفته بقولها: «... وطاقتنا نظاماً للملّة، وإمامتنا أماناً من الفرقة...» فصعدت^(ع) بوجوب طاعة أهل البيت^(ع) كما صدعت بإمامتهم^(ع)، منبهة إلى أن نتيجة الطاعة هي إقامة النظام في أمة الإسلام وأن نتيجة الإمامة هي العصمة من التفرّق، وقد حصل اللانظام وحصل التفرّق نتيجة عصيان أهل البيت^(ع) ورفض إمامتهم^(ع) من قبيل جمهور الأمة.

ولعل من مقام شهادتها^(ع) أنها حاولت تنبيه الأمة - كآخر محاولة - عندما حذرتهم من مغبة ما صنعوا، فقالت: «أما لعمرى لقد لفتحت فنظرة ريثما تنتج، ثم احتلبوا ملء القعب دماً عبيطاً وذعافاً مبيداً، هنالك يجسر المبطلون، ويعرف التالون غبّ ما أسس الأولون؛ ثم طيبوا عن دنياكم أنفساً، واطمئنوا للفتنة جأشاً، وأبشروا بسيف صارم وسطوة معتد غاشم، وبهرج شامل، واستبداد من الظالمين، يدع فيئكم زهيداً وجمعكم حصيداً، فيا حسرة لكم! وأنى بكم وقد عميت عليكم، أنلزمكموها وأنتم لها كارهون؟!»

تقول^(ع) أن الفتنة تلتحت، فانتظروا ريثما تنتج ثمرتها، وما أسوأ الانتاج من الدماء التي ستسيل عبر القرون، إلى أن يدرك الحلف من الأمة، الذين يتلون ذلك السلف الذي لفتحت الفتنة، مغبة ما أسسه السلف؛ تخبرهم بما سيجري، وكأنها^(ع) تنظر من خلال الزمان، بالفتن المتتالية وبالسيف الذي يقطع الرؤوس وطغيان المعتدين والهرج والاستبداد بالفيء وتفرقة الجمع، بل سحقه تماماً. ثم تتحدث بلسان الشاهدة الشهيدة: «فيا حسرة عليكم... أنلزمكموها وأنتم لها كارهون؟!» هل نجبركم على إمامتنا وطاقتنا إذا كنتم كارهين لها؟

راجع تمام كلامها^(ع) في الملحق وانظر هل هناك شك في أن ذلك الكلام صدر من إنسان معصوم يتكلم بلهجة عالية يوجه الناس وينبههم من غفلتهم، دون أدنى تردد في موقفه أو في الأصل الذي بنى عليه.

نسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن علم ذلك وأدركه واستعاذ بالله من نتائجه ودعا الله تعالى للتوفيق في العمل على الإصلاح.

الوصية

الأمر الثالث الذي تختلف فيه المدرستان في شأن أهل البيت^(ع) هو الوصية، وإن كان من الممكن اعتبارها من توابع الإمامة، أو ربما تكون مما تحتج به مدرسة أهل البيت^(ع) على مدرسة أهل السنة في إثبات المنزلة المتميزة لعلي بن أبي طالب^(ع) وللأئمة من ولده^(ع) من خلال علاقتهم المتميزة بالنبي^(ص). بمعنى: إذا كانت إمامة علي^(ع) وأولاده الطاهرين^(ع) مجعولة من الله تعالى - وهي كذلك، تصديقاً للقرآن الكريم - فإنها ليست متوقفة على علاقة القربى للأئمة^(ع) من النبي^(ص)، لأنه كان للنبي^(ص) أولاد عم غير علي^(ع)؛ لكن شاء الله تعالى، من حيث علمه المطلق، أن يكون الأئمة^(ع) بهذه العلاقة بالنبي^(ص)، من حيث القربى، وأيضاً من حيث القرب في الواقع المعاش بحيث يتربى علي^(ع) في بيت النبي^(ص) وبحيث يتربى الحسنان^(ع) تحت سمع النبي^(ص) وبصره وتوجيهه اليومي، بل بالإيجاء النفسي للأئمة أن الحسنين^(ع) كأنهما ولداه اللذان لم يلدهما هو فكان يصفهما^(ع) أنهما "ولداه"؛ وهكذا كانوا ﴿ذرية بعضها من بعض﴾ حسب وصف القرآن الكريم، ما يعني من كلمة "من" توحيد السنخ والمواقف، وإلا فإن الذريات كلها بعضها من بعض.

أحاديث شريفة في الوصية

أذكر بعض الأحاديث في الوصية، ذكرتها مع مصادرها ودلالاتها فيما تقدم من الفصل (وبعضها في الجزء الأول)، أذكرها هنا بتلخيص.

(1) أول ذكر للوصية: حديث يوم الدار، قول النبي^(ص): «هذا عليّ أخي ووزير ووصيي وخليفتي من بعدي»؛ وقد ذكرته سابقاً ووصفنا باختصار الحادثة التي وقعت بعد نزول آية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ في أول العهد المكي من الدعوة الإسلامية، فدعا النبي^(ص) الأقرباء على طعام ودعاهم إلى الدين الجديد بقوله: «يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتمكم به - إني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرنني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟» فلم يجبه غير علي^(ع)، فقال النبي^(ص): «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم إسمعوا له وأطيعوا».

وذكرت عدة دلالات للحديث، منها: أن هناك شيئاً اسمه الوصية، وأن علياً^(ع) هو وصي النبي^(ص)، وهو شيء لم أكن - كحال أهل السنة - قد سمعت به.

(2) حديث سلمان أن النبي^(ص) قال: «إن وصيي وموضع سرِّي وخير من أترك بعدي، ينجز عدتي ويقضي ديني، علي بن أبي طالب». ومثله قول بريدة الأسلمي أنه سمع رسول الله^(ص) يقول: «لكل نبي وصي ووارث، وإن وصيي ووارثي علي بن أبي طالب».

(3) حديث أبي أيوب الأنصاري أن النبي^(ص) قال لفاطمة^(ع): «أما علمت أن الله عز وجل أطلع علي أهل الأرض فاختر منهم أباك فبعثه نبياً، ثم أطلع ثانياً فاختر بعلك، فأوحى إليّ فأنكحته واتخذته وصياً»، وهو مروى بألفاظ مختلفة عن أبي هريرة وابن عباس أيضاً، وعن فاطمة^(ع) نفسها.

(4) حديث سلمان قال: "قلت: يا رسول الله إن لكل نبي وصياً فمن وصيِّك؟ فسكت عني فلما كان بعد رأني فقال: «يا سلمان»، فأسرعت إليه قلت: ليبيك، قال: «تعلم من وصي موسى^(ع)؟» قلت: نعم، يوشع بن نون، قال: «لِمَ؟» قلت: لأنه كان أعلمهم يومئذ، قال: «فإن وصيي وموضع سري وخير من أترك بعدي وينجز عدتي ويقضي ديني علي بن أبي طالب» (مجمع الهيثمي ج 9 ص 113، قال رواه الطبراني).

والأحاديث كثيرة في أن علياً^(ع) هو وصي النبي^(ص) كما في تاريخ دمشق لابن عساكر ج 42 ص 392، وينايع المودة للقندوزي الحنفي ج 1 ص 167 و ج 2 ص 163، والمناقب للموفق الخوارزمي ص 84 حديث 74، وغيرها، أن علياً^(ع) هو وصي النبي^(ص).

وهذه الأحاديث تنص على أن علياً^(ع): وصي، موضع السر، منجز العداة (أي ما وعد النبي^(ص) الناس)، قاضي الدين، وارث.

معنى الوصية

أما ما معنى الوصي، فإن الوصية هي، كما ويعرف الجميع، أن شخصاً يوصي لشخص آخر شيئاً للتصرف فيه بعد وفاته، أي يجعله ينوب عنه في التصرف بعد موته كما في إخراج الحقوق أو الولاية على غير البالغين أو غير ذلك. والوصية بين الناس تكون مقصورة على الأموال مثل البيوت والعقارات والأموال السائلة والشركات أو على غير البالغين أو المجانين أو السفهاء الذي كان الموصي ولياً عليهم قبل وفاته. ولكن عندما تكون الوصية للأنبياء^(ع) فإنها تتسع لتشمل ولاية الأنبياء^(ع) على الناس والتي هي ولاية عامة على الجميع كبيرهم وصغيرهم عاقلهم ومجنونهم والأموال التي بين أيديهم وذلك لأن الأنبياء لديهم ولاية عامة على أتباعهم، قال تعالى: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾ الأحزاب: 6. فهكذا، طالما أن النبي^(ع) أولى بالناس من أنفسهم بمعنى أن النبي^(ع) يستطيع أن يأمر الإنسان بأن يقوم بأي عمل وعليه أن يلبى ذلك دون اعتراض، فإذا ما جعل رجلاً منهم وصياً عليهم فإنه ينقل ولايته عليهم إلى ذلك الوصي. وإذا كان هناك لبس في ذلك فإن النبي^(ص) قد أوضح ذلك في مواطن كثيرة ولاسيما قبل وفاته بفترة قصيرة في غدير خم عندما سأل الناس: «أيها الناس أستم تشهدون أنني

أولى بكم من أنفسكم»، وعندما قالوا: بلى، قال: «فمن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه». إذاً، أوضح أن الوصية لعلي^(ع) هي بولايته العامة على المسلمين.

وربما سيقول البعض بأن هذه الوصية من الممكن أن تكون وصية خاصة بمعنى الإرث أو خاصة بما كان النبي^(ص) له ولاية عليه في خصوص عائلته القريبة أو ورثته. إلا أنه^(ص) فرّق ما بين الوصية والوراثة بأن جاءت الأحاديث بذكر هاتين الكلمتين منفصلتين. فقد جاء في الحديث الوارد أعلاه أنه^(ص) قال: «لكل نبي وصي ووارث، وعلي وصيي ووارثي»، وقال^(ص) في حديث سلمان المار أعلاه: «فإن وصيي ووارثي يقضي ديني وينجز مواعيدي علي بن أبي طالب». وهذه الأحاديث مذكورة كما ذكرنا في مستدرك الصحيحين ومجمع الهيتمي وما إلى ذلك.

أيضاً، فإن الوصي بمعنى الإرث لا معنى له هنا لوجود الورثة الأحياء الذين يستطيعون التصرف بما يرثون وهم في هذه الحالة الزهراء^(ع).

إذاً، المقصود بالوصية هنا ليس المعنى المعروف حرفياً فحسب، أي وصية الإنسان قبل موته لورثته أو شخص آخر بما يريد منهم أن يقوموا به من شؤونه الخاصة، بل تمتد لتشمل الشؤون العامة أيضاً. فإن علياً^(ع) لم يكن المناط به وفاء ديون النبي^(ص) وتوزيع تركة النبي^(ص) المالية على الورثة - وهي الزهراء^(ع) فقط على قول أنها كانت البنت الوحيدة له^(ص) - وتسليم الأمانات التي كانت عند النبي^(ص) إلى أهلها فحسب، وإنما كان المناط به شؤون الأمة بكاملها من خلال إمامته على الناس. وعليه فإن "الوصية" لها أن تكون امتداداً لـ"الإمامة" كما يمكن أن تكون دليلاً عليها.

ذكر الأئمة^(ع) للوصية

من ذلك قول علي^(ع): «لَا يُقَاسُ بِآلِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَحَدٌ وَلَا يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَدًا، هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ وَوَعْدُ الْبَقِيَّةِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي وَبِهِمْ يُلْحَقُ النَّالِي، وَلَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ وَفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ وَالْوَرَاثَةُ، الْآنَ إِذْ رَجَعَ الْحَقُّ إِلَى أَهْلِهِ وَنُقِلَ إِلَى مُنْتَقَلِهِ» (نهج البلاغة ج1 الخطبة 2).

من ذلك قول الحسن^(ع) في خطبته بعد مقتل أبيه^(ع): «أيها الناس من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن علي وأنا ابن النبي وأنا ابن الوصي» (مستدرك الحاكم ج3 ص172).

ومنه قول الحسين^(ع) يوم عاشوراء: «أما بعد فانسبونني فانظروا من أنا؟ ثم ارجعوا إلى أنفسكم وعاتبوها فانظروا هل يصلح ويحل لكم قتلي وانتهاك حرمتي؟ أأست أنا ابن بنت نبيكم وابن وصيه وابن عمه وأول المؤمنين بالله والمصدق برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وما جاء به من عند ربه؟» (تاريخ الطبري ج4 ص323، والكمال في التاريخ ج2 ص561، وأنساب الأشراف ج3 ص188، ومقتل الحسين للخوارزمي: ج1 ص253).

وقوله^(ع) يصفهم^(ع) بالأوصياء: «أما بعد، فإنّ الله اصطفى محمداً (صلى الله عليه وآله) من خلقه، وأكرمه بنبوته، واختاره لرسالته، ثم قبضه إليه، وقد نصح لعباده، وبلغ ما أرسل به، وكنّا أهله وأولياءه وأوصياءه وورثته وأحقّ الناس بمقامه، فاستأثر علينا قومنا بذلك، فرضينا وكرهنا الفرقة وأحببنا العافية، ونحن نعلم أنّنا أحقّ بذلك الحقّ المستحقّ علينا ممّن تولّاه...» (مقتل الحسين لعبد الرزاق المقرّم ص159، وتاريخ الطبري ج4 ص266، وأعيان الشيعة ج1 ص590).

ومن ذلك قول الإمام الباقر^(ع): «إن أقرب الناس الى الله عزّ وجل، وأعلمهم به، وأرفهم بالناس محمد صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، فادخلوا أين دخلوا، وفارقوا من فارقوا، فإن الحقّ فيهم، وهم الأوصياء، و منهم الأئمة، فأينما رأيتموهم فاتبعوهم» (إكمال الدين ج328 ص8).

ومن ذلك وصف الإمام الهادي^(ع) لجميع أئمة أهل البيت^(ع) بالأوصياء: «السلام على محالّ معرفة الله، ومساكن بركة الله، ومعادن حكمة الله، وحفظة سرّ الله، وحملة كتاب الله، وأوصياء نبي الله، وذرية رسول الله صلى الله عليه وآله ورحمة الله وبركاته» (التهديب للشيخ الطوسي ج6 ص96).

ذكر الناس للوصية

كانت صفة علي^(ع) أنه وصي النبي^(ص) شيئاً معروفاً بحيث أن بعض الأصحاب كانوا يذكرون علياً^(ع) ويذكرون معه أنه الوصي، والبعض الآخر يذكر علياً^(ع) بصفة الوصي فحسب دون ذكر اسمه ما يدل أنه أمر معروف لا يحتاج إلى بيان، بمعنى أنه لن يختلط الأمر على الناس لأن الجميع يعرفون ذلك.

ومن الأشعار التي وردت تصف علياً^(ع) بصفة الوصي قول عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب:

وَمِنَّا عَلِيُّ ذَاكَ صَاحِبُ خَيْرٍ وَصَاحِبُ بَدْرِ يَوْمَ سَأَلْتَ كِتَابَهُ
وَصِيُّ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَابْنُ عَمِّهِ فَمَنْ ذَا يُدَانِيهِ وَمَنْ ذَا يُقَارِبُهُ

ومنها قول الصحابي الأنصاري أبي الهيثم بن التيهان، يذكر "الوصي" دون ذكر اسمه^(ع):

قُلْ لِلزَّبِيرِ وَقُلْ لَطَلْحَةَ إِنَّا نَحْنُ الَّذِينَ شِعَارُنَا الْأَنْصَارُ
إِنَّ الْوَصِيَّ إِمَامُنَا وَوَلِيَّنَا بَرَحَ الْحَفَاءِ وَبَاحَتِ الْأَسْرَارُ

ومنها قول الصحابي الأنصاري خزيمه من ثابت يوم الجمل:

أَعَائِشُ خَلِّي عَنْ عَلِيٍّ وَعَيْبِهِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ إِنَّمَا أَنْتِ وَالِدَهُ
وَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ دُونِ أَهْلِهِ وَأَنْتِ عَلِيٌّ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ شَاهِدَهُ

وهو قول مهم لأن نفي الوصية عن علي^(ع) إنما جاء من أم المؤمنين عائشة (سيأتيك بعد قليل).

وقال:

إِذَا نَحْنُ بَايَعْنَا عَلِيًّا فَحَسْبُنَا * أَبُو حَسَنٍ مِمَّا نَخَافُ مِنَ الْفِتَنِ
وَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ دُونِ أَهْلِهِ * وَفَارَسُهُ قَدْ كَانَ فِي سَالِفِ الزَّمَنِ

ومنها قول حجر بن عدي الكندي يوم الجمل:

يَا رَبَّنَا سَلِّمْ لَنَا عَلِيًّا سَلِّمْ لَنَا الْمُبَارَكِ الْمَضِيًّا
الْمُؤْمِنِ الْمُوَحَّدِ التَّقِيًّا لَا خَطَلَ الرَّأْيِ وَلَا غَوِيًّا
بَلْ هَادِيًّا مَوْفِقًا مَهْدِيًّا وَاحْفَظْهُ رَبِّي وَاحْفَظِ النَّبِيَّا
فِيهِ، فَقَدْ كَانَ لَهُ وَلِيًّا ثُمَّ ارْتَضَاهُ بَعْدَهُ وَصِيًّا

ونسب لعلي^(ع) نفسه ذكر الوصية شعراً في صفتين:

يَا عَجَبًا لَقَدْ سَمِعْتُ مُنْكَرًا كَذِبًا عَلَى اللَّهِ يُشِيبُ الشُّعْرَا
مَا كَانَ يَرْضَى أَحْمَدُ لَوْ أَخْبَرَا أَنْ يُقْرِنُوا وَصِيَّهُ وَالْأَبْتَرَا

وقال عبد الله بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب:

وَكَانَ وَلِيًّا الْأَمْرِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ * عَلِيٌّ وَفِي كُلِّ الْمَوَاطِنِ صَاحِبَهُ
وَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ حَقًّا وَجَارُهُ * وَأَوَّلُ مَنْ صَلَّى وَمَنْ لَانَ جَانِبَهُ

وقال الصحابي جريبر بن عبد الله البجلي:

فَصَلَّى إِلَيْهِ عَلَى أَحْمَدٍ * رَسُولِ الْمَلِيكِ تَمَامِ النَّعْمِ
وَصَلَّى عَلَى الطُّهْرِ مِنْ بَعْدِهِ * خَلِيفَتِنَا النَّفَائِمِ الْمُدْعَمِ

علياً عَنَيْتُ وَصِيَّ النَّبِيِّ * يُجَالِدُ عَنْهُ غَوَاثُ الْأَمَمِ

وقال عبد الرحمن بن حنبل:

أبا حسنٍ فارضُوا بهِ وتَبَايَعُوا * فليسَ كَمَنْ فِيهِ لِذِي الْعَيْبِ مَنْطِقًا
عليُّ وَصِيُّ الْمُصْطَفَى وَوَزِيرُهُ * وَأَوَّلُ مَنْ صَلَّى لِذِي الْعَرْشِ وَاتَّقَى

(هذه الأشعار وغيرها في شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، ج 1 ص 143 وما بعدها، وفي مصادر أخرى.)

الوصية لم تنتوقف عند علي^(ع)

لعل قائلاً يقول: ليس هناك مشكلة أن يجعل النبي^(ص) علياً^(ع) وصياً له وذلك لإنجاز العداة وقضاء الدين الخ، وهذا ليس أمراً يشير إلى إمامته^(ع) أو إلى دور متميز له عن باقي الصحابة.

أقول: ربما يكون ذلك صحيحاً لو أن الوصية توقفت عند علي^(ع)، ولكن أن تأتي الأحاديث وتسمي باقي الأئمة^(ع) بالأوصياء فهذا يدل على أن الوصية تمتد إلى الوصية بالأمة وشؤونها، وبالتالي فإنها تتعلق بإمامتهم^(ع).

وقد أوردنا قول الإمام الحادي عشر الحسن العسكري^(ع): «إن الله بمنه ورحمته لما فرض عليكم الفرائض لم يفرض ذلك عليكم لحاجة منه إليكم...» إلى أن يقول: «... وجعل لكم باباً تستفتحون به أبواب الفرائض ومفتاحاً إلى سبيله - لولا محمد وآله صلى الله عليه وآله والأوصياء من ولده لكنتم حيارى»، فهو^(ع) (1) يصف آل محمد^(ص) بالأوصياء (2) يعتبر وصايتهم الباب إلى الفرائض والمفتاح إلى سبيل الله تعالى، ما يربط الوصية بالإمامة.

وهذا أول إمام يتقلد الإمامة بعد علي^(ع)، وهو ولده الحسن السبط^(ع)، يوصف بالوصي. فبعد تأيينه^(ع) لأبيه^(ع) وخطب في الناس في مسجد الكوفة وقف عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب إلى جانب المنبر، وقال: "معاشر الناس هذا ابن نبيكم، ووصي إمامكم فبايعوه" (شرح النهج لابن أبي الحديد (ج 4 ص 11)). وهذا يعني أن الحسن^(ع) وصي علي^(ع) ليس كأبي ولد أكبر، وإنما هو "وصي إمامكم" أي هي وصية على الإمامة، إمامة الدين والدنيا، فإن عبيد الله بن عباس يربطها بالبيعة، يقول: لأن الحسن^(ع) هو وصي الإمام الراحل^(ع) فقوموا وبايعوه.

وقد رويت أحاديث عن النبي (ص) تصرح بأن الوصية ليست خاصة بعلي (ع) وإنما هي شاملة لأولاده الأئمة (ع)، وهذا يدل على أن الوصية هي ليست في قضاء الدين وإجراز العداة لأن هذا توقف بعد الإمام الحسين (ع) بعد أن استمر علي (ع) والحسن (ع) ثم الحسين (ع) بالمناداة بالناس في كل موسم حج يدعونهم إلى أخذ أي دين أو عدة لهم عند رسول الله (ص).

من هذه الأحاديث قوله (ص): «أنا سيّد النبيين، وعلي بن أبي طالب سيّد الوصيين، وإن أوصيائي بعدي اثنا عشر، أولهم علي بن أبي طالب، وآخرهم القائم» (إكمال الدين للشيخ الصدوق ص280، وينابيع المودة للقندوزي الحنفي ج3 ص105).

وقوله (ص): «أنا سيّد النبيين، ووصيي سيد الوصيين، وأوصياؤه سادة الأوصياء..» (من لا يحضره الفقيه ج4 ص129).

وقد أشار السيد شرف الدين في مراجعته إلى أن المسلمين ممن عرف منزلة أهل البيت (ع) كانوا يصفونهم (ع) بالأوصياء. فقد كان جابر بن يزيد الجعفي إذا حدث عن الإمام الباقر (ع) يقول: "حدثني وصي الأوصياء" (ترجمة جابر في ميزان الاعتدال للذهبي ج1 ص383، وتهذيب التهذيب لابن حجر ج2 ص43).

وعندما خطبت أم الخير البارقية في صفين لتشجع أهل الكوفة على قتال معاوية كان مما قالت: "هلموا رحمكم الله إلى الإمام العادل والوصي الوفي والصدّيق الأكبر" (كتاب بلاغات النساء لأحمد بن أبي طاهر البغدادي ص41).

أهل السنة ونفي الوصية

لا يعرف عامة أهل السنة أن هناك شيئاً اسمه الوصية عن النبي (ص) أو شخصاً هو وصي النبي (ص)، ولا أشك أن الغالبية العظمى من علمائهم لا يعرفون شيئاً هم كذلك بسبب الكتمان الشديد لهذا الموضوع ومنذ العصور البعيدة، فقد تم نفيه نفيّاً قاطعاً فارتاحت مدرسة أهل السنة وانتهى الأمر. وقد ذكرنا قبل قليل قول الصحابي الأنصاري خزيمه من ثابت ذي الشهادتين (الذي قبل النبي (ص) شهادته بشهادة رجلين في حادثة معينة) يوم الجمل:

أَعَائِشُ خَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ وَعَيْبِهِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ إِذَا أَنْتِ وَالِدَةٌ
وَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ دُونِ أَهْلِهِ وَأَنْتِ عَلَيٌّ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ شَاهِدَهُ

وفيه نصيحة لأُم المؤمنين أن تكف عن العيب على علي^(ع) لأنه لا عيب فيه، ومراعاة لكونها أماً للمؤمنين وعلي^(ع) أول المؤمنين؛ وفيه التأكيد أن علياً^(ع) هو "وصي النبي^(ص) من بين أهله جميعاً؛ وفيه التأكيد المهم أنها شاهدة على ذلك - وهذه الشهادة تكون لتنصيب علي^(ع) وصياً للنبي^(ص) لأنه من غير المعقول القول أنها شاهدة على خلو من المعايب فهذا لا يعبر عنه كذلك. فهل أن خزيمة (رض) يرد على نفي لمقام الوصية في علي^(ع) أم يبنه عليه؟

في الحالة الثانية يكون خزيمة (رض) في مقام تنبيه أم المؤمنين من الغفلة عن هذه المنزلة العلوية التي تجعل ممن يقف معادياً لها في وضع لا يحسد عليه.

وأما في الحالة الأولى فيكون خزيمة (رض) يرد على ما ورد من نفي أم المؤمنين لوصية النبي^(ص) في علي^(ع)، ذلك النفي الذي اعتمدت عليه مدرسة أهل السنة بشكل أساسي في نفي الوصية.

فقد رووا أن أم المؤمنين عائشة ذكر عندها أن علياً^(ع) كان وصياً، فقالت: "متى أوصى إليه وقد كنت مسنده إلى صدري - أو قالت: حجري - فدعا بالطست، فلقد الخنث في حجري فما شعرت أنه قد مات، فمتى أوصى إليه؟! (صحيح البخاري ج 3 ص 185 كتاب الوصايا، وصحيح مسلم-3/1257-ج 3 ص 1257 كتاب الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، ومسند الإمام أحمد ج 6 ص 32).

وأوضح بعض علماء السنة أن الذين ذكروا أن علياً^(ع) هو الوصي عند عائشة هم من الشيعة (فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر ج 7 ص 757، وشرح صحيح مسلم للنووي ج 11 ص 88) قال: "فذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته، فلذلك ساغ لها إنكار ذلك، واستندت إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها، ولم يقع منه شيء من ذلك، فساغ لها نفي ذلك، لكونه منحصراً في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها".

كما أن هناك نفياً للوصية من آخرين. فقد روي أن طلحة بن مصرف قال: "سألت عبد الله بن أبي أوفى: هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: لا، لم يوص" (البخاري ج 3 ص 186 كتاب الوصايا، وصحيح مسلم ج 3 ص 1256 كتاب الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه، وسنن الترمذي ج 4 ص 376 كتاب الوصايا باب ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص).

أوضح علماء السنة أن قول عبد الله هذا "لم يوص" معناه أنه^(ص) "لم يوص بثالث ماله ولا غيره، إذ لم يكن له صلى الله عليه وسلم مال، ولا أوصى إلى علي رضي الله عنه، ولا إلى غيره بخلاف ما يزعمه الشيعة؛ وقد تبرأ علي من ذلك" (شرح الإمام النووي على صحيح مسلم ج 11 ص 88).

بقيت وصية النبي^(ص) بالثقلين: الكتاب والعترة الطاهرة، ووصاياه بإخراج المشركين من الجزيرة العربية وأمثالها، والتي هي ثابتة عند أهل السنة، فإنهم حكموا أنها ليست المقصودة من قول عبد الله بن أبي أوفى، بل لعل قصده نفي الوصية بالخلافة بقربنة رواية عن أحد التابعين الكوفيين الثقات، وهو هزيل بن شرحبيل (سنن الدارمي ج2 ص291 كتاب الوصايا باب من لم يوص، وسنن ابن ماجه ج2 ص900 كتاب الوصايا باب هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، أنه قال: "أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ود أبو بكر أنه كان وجد عهداً من رسول الله فخزم أنفه بخزام" ما يدل أنه فهم أن المراد بسؤال ابن أبي أوفى هو الوصية بالخلافة فنفاها الأخير، وهذا تأكيد منه أن أبا بكر لا يمكن أن يتأمر على وصي النبي^(ص) بل كان سيقسر نفسه على اتباع علي^(ع)، وبالتالي فإن الوصية غير موجودة.

بمعنى أن نفي الوصية جاء هنا ليس من قول صريح كما في قول عائشة، وإنما من استحالة أن يقوم أبو بكر بفعل فيه مخالفة لأوامر النبي^(ص)، أي على نفس طريقة أهل السنة في نفي إمكانية صدور الذنب من الصحابة ولاسيما الكبار منهم، خصوصاً في موضوع الخلافة، مع أنهم يعرفون جيداً كيف أنهم تهالكوا على الخلافة في سقيفة بني ساعدة وما بعدها.

المهم هنا هو نفي أم المؤمنين عائشة لحديث الوصية، فهو الذي يستندون إليه وذلك للمنزلة الكبيرة لأم المؤمنين عندهم أولاً، ولقربها الشديد من النبي^(ص) كونها زوجته التي كانت من صناع الأحداث في البيت النبوي، ومنها ما تناولته آيات الكتاب المبين كسورة التحريم. لكن الذي لا تذكره مدرسة أهل السنة، وتكتمه كتماناً شديداً، هو التغير الذي طرأ على أم المؤمنين بعد زمان من مقتل علي^(ع) فصارت تحدث ببعض فضائله.

أوضح السيد مرتضى العسكري الاختلاف في أقوالها، ولاسيما في حديث نفي الوصية، الذي أثبتته بعد ذلك، كما يلي:

حديثان متعارضان من أم المؤمنين عائشة وموقفان مختلفان

روى ابن عساكر (تاريخ دمشق ج3 ص15 ترجمة الإمام علي^(ع)) أن امرأتين سألتنا عائشة، فقالتا: "يا أم المؤمنين أخبرينا عن علي، قالت: أي شي تسألن؟ عن رجل وضع يده من رسول الله^(ص) موضعاً فسالت نفسه في يده فمسح بها وجهه، واختلفوا في دفنه، فقال: «إن أحب البقاع إلى الله مكان قبض فيه نبيه»، قالتا: فلم خرجت عليه؟ قالت: أمر قضي، لوددت أن أفديه بما في الأرض".

إن حديثها هذا يتفق مع حديث الامام علي الذي قال فيه: «قبض رسول الله^(ص) وإن رأسه على صدري ولقد سألت نفسه في كفي وأمررتها علي وجهي»، ويتعارض مع حديثها: "انحث بين حاقنتي وذاقنتي".

وروى ابن عساكر - أيضاً - (تاريخ دمشق ج3 ص15 ترجمة الإمام علي^(ع) عن عائشة أنها قالت: "قال رسول الله^(ص) وهو في بيتها لما حضره الموت: «أدعوا لي حبيبي...» فدعوا علياً، فأتاه، فلما رآه أفرد الثوب الذي كان عليه ثم أدخله فيه، فلم يزل يحتضنه حتى قبض عليه".

حديثها هذا يتفق مع حديث عبد الله بن عمر الذي قال فيه: إن رسول الله قال في مرضه: «أدعوا لي علياً...»، ويعارض أحاديثها في أن الرسول^(ص) توفي بين سحرها وخرها، وأمثالها. ومنشأ صدور الحديثين المتعارضين من أم المؤمنين عائشة وسببه اختلاف موقفها من الإمام علي، وبيانها:

موقفان مختلفان تجاه الإمام علي^(ع)

بعد وفاة النبي^(ص) بويع الخليفة أبو بكر وبقي علي ومعه جميع بني هاشم ستة أشهر حسب رواية أم المؤمنين عائشة لم يبايعوه حتى توفيت فاطمة، ثم بقي الإمام علي بعيداً عن الساحة حتى أخريات خلافة عثمان حيث قادت أم المؤمنين عائشة المعارضين من طلحة والزبير وغيرهما ضد الخليفة أملاً منها بأن يلي بعد عثمان ابن عمها طلحة. ولما قتل عثمان وبايع المسلمون علياً أقامت ضده حرب الجمل، وانكسرت فيها وأرجعها الإمام علي إلى المدينة وبقيت حانقة عليه حتى استشهد، ومر بنا تظاهرها بالسرور من مقتله.

ثم ولي الحكم معاوية، وجمع بينهما الموقف الواحد من الإمام. ثم فترت العلاقة بينهما على أثر قتل معاوية لحجر بن عدي. ولما أراد معاوية أن يأخذ البيعة ليزيد كان شقيقها عبد الرحمن بن أبي بكر من أشد المعارضين لبيعة يزيد. خطب مروان في مسجد الرسول^(ص) وكان والياً على الحجاز من قبل معاوية، فقال: "إن أمير المؤمنين قد اختار لكم، فلم يأل، وقد استخلف لابنه يزيد بعده"، فقام عبد الرحمن بن أبي بكر فقال: "كذبت والله يا مروان! وكذب معاوية! ما الخيار أردتما لأمة محمد، ولكنكم تريدون أن تجعلوها هرقلية كلما مات هرقل قام هرقل"، فقال مروان: "هذا الذي أنزل الله فيه ﴿والذي قال لوالديه أف لكما﴾"، فسمعت عائشة مقالته من وراء الحجاب، فقامت من وراء الحجاب وقالت: "يا مروان! يا مروان!" فأنصت الناس، وأقبل مروان بوجهه، فقالت: "أنت القائل لعبد الرحمن أنه نزل فيه القرآن؟ كذبت والله ما هو به، ولكنه فلان بن فلان، ولكنك فضض من لعنة الله"، وفي رواية فقالت: "كذب والله ما هو به، ولكن رسول الله^(ص) لعن أبا مروان ومروان في صلبه، فمروان فضض من لعنة الله عز وجل!" (تاريخ ابن الأثير ج3 ص199 حوادث سنة 56هـ).

وأخرج البخاري الحديث في صحيحه وقال: "كان مروان على الحجاز، استعمله معاوية، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايع له بعد أبيه، فقال عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة فلم يقدروا عليه، فقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه ﴿والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني؟﴾ فقالت عائشة

من وراء الحجاب: ما أنزل الله فيه شيئاً من القرآن إلا أن الله أنزل عذري" (صحيح البخاري ج3 ص126 تفسير الآية سورة الأحقاف).

هكذا حذف البخاري قول عبد الرحمن "تريدون أن تجعلوها هرقلية" وأبدله بقوله "قال شيئاً" وحذف رواية أم المؤمنين عائشة في حق مروان. بينما أوردها ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري المسمى بفتح الباري (ج10 ص197 مفصلاً، وفي لفظ بعضها: "ولكن رسول الله^(ص) لعن أبا مروان ومروان في صلبه" (وأخرج القصة بتفصيلها أبو الفرج في الأغاني ج16 ص90، وراجع ترجمة الحكم بن أبي العاص من الاستيعاب وأسد الغابة والإصابة، ومستدرك الحاكم ج4 ص481، وتاريخ ابن كثير ج8 ص89 والاجابة في ما استدركنه عائشة على الصحابة، وترجمة عبد الرحمن بن أبي بكر في تاريخ دمشق لابن عساكر).

وإنما فعل الشيخ البخاري ذلك لأن معاوية ويزيد هما من خلفاء المسلمين، ولا يرى البخاري أن يسمع العامة قول عبد الرحمن في حقهما، أنهما جعلاً الخلافة هرقلية كلما مات هرقل قام هرقل مقامه، وحذف رواية أم المؤمنين عائشة في مروان - أيضاً - لأن مروان أصبح خليفة للمسلمين ولا ينبغي ذكر ما يشينه؛ وهكذا فعل الشيخ البخاري في صحيحه فإنه حذف أي شيء يشين الخلفاء والحكام في كل حديث ورد من ذلك شيء ومن ثم اعتبرت مدرسة الخلفاء كتابه أصح الكتب بعد كتاب الله، وعد هو إمام أهل الحديث لديهم.

لما لم يستطع مروان من أخذ البيعة في الحجاز ليزيد قدم معاوية الحجاز حاجاً ودخل المدينة وكان من خبره ما رواه ابن عبد البر، حيث قال: "فقد معاوية على المنبر يدعو إلى بيعة يزيد، فكلمه الحسين بن علي، وابن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر، فكان كلام ابن أبي بكر: أهرقلية؟! إذا مات كسرى كان كسرى مكانه، لا نفعل والله أبداً؛ وبعث إليه معاوية بمائة ألف درهم بعد أن أبا البيعة ليزيد، فردها عليه عبد الرحمن، وأبى أن يأخذها، وقال: أبيع ديني بدنياي؟! فخرج إلى مكة، فمات بها قبل أن تتم البيعة ليزيد بن معاوية" (راجع ترجمة عبد الرحمن بن أبي بكر من الاستيعاب ج2 ص393، وأسد الغابة ج3 ص306، والإصابة ج2 ص400، وشذرات الذهب في ذكر حوادث سنة 53هـ، وقريب منه ما في مستدرك الحاكم ج3 ص476).

وذكر ابن عبد البر بعده وقال: "إن عبد الرحمن مات فجأة بموضع يقال له "الجشي" (في معجم البلدان: الجشي: جبل بأسفل مكة، بينه وبين مكة ستة أميال، مات عنده عبد الرحمن بن أبي بكر فجأة، فحمل على رقاب الرجال إلى مكة، فقدمت عائشة من المدينة وأتت قبره وتمثلت: وكنا كندماني جذيمة... البيتين) على نحو عشرة أميال من مكة فدفن بها، ويقال أنه توفي في نومة نامها، ولما اتصل خبر موته بأخته عائشة أم المؤمنين (رض) ظننت من المدينة حاجة حتى وقفت على قبره، وكانت شقيقته، فبكت عليه وتمثلت:

وكنّا كندماني جذيمة حقة * من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

فلما تفرقنا كأني ومالكاً * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

أما والله لو حضرتك لدفتك حيث مكانك، ولو حضرت ما بكيت".

وفي مستدرك الحاكم: "رقد في مقيل قاله فذهبوا بوقظونه فوجدوه قد مات، فدخل في نفس عائشة تهمة أن يكون صنع به شراً أو عجل عليه فدفن وهو حي" (مستدرك الحاكم ج 3 ص 476، وكذلك في تلخيص المستدرك للذهبي).

لو بقي عبد الرحمن حياً لما تمت بيعة يزيد مع موقفه الصارم ضد بيعته ومعه أم المؤمنين عائشة فمات في طريق مكة، كما مات مالك الأشر في طريق مصر مسموماً بسم دسه إليه معاوية (راجع فصل "مع معاوية" من كتاب "أحاديث أم المؤمنين عائشة"). مات عبد الرحمن ليفسح الطريق لبيعة يزيد كما توفي قبله الإمام الحسن بسم دس إليه معاوية؛ أغتيل عبد الرحمن في هذا السبيل كما اغتيل سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد، ولم يخف ذلك على أم المؤمنين عائشة، فأقامت على بني أمية عامة حرباً شعواء من الدعاية القوية ضدهم بدأتها بنشر ما سمعته من النبي^(ص) في شأن مروان وأبيه الحكم وقابلت سياسة معاوية خاصة والتي كانت ترمي إلى طمس فضائل بني هاشم عامة وبيت الإمام خاصة، لمقام الحسين عند المسلمين وهو يريد أن يورث الخلافة في عقبه، وبلغ الأمر به أن أمر بلعن الإمام علي على منابر المسلمين، عندئذ قابلت أم المؤمنين عائشة هذه السياسة بمقابلة قوية وأخذت في هذا الدور تنشر فضائل الإمام علي وشبليه الحسن والحسين سبطي رسول الله^(ص) وزوجته فاطمة ابنة رسول الله^(ص)، ومن ثم روي عنها في فضائلهم بعض ما كانت سمعته من رسول الله^(ص) وما شاهدها ومن جملتها الحديثين الآنفين المتعارضين مع أحاديثها الأخرى في وفاة الرسول^(ص).

(راجع معالم المدرستين ج 1 الفصل 3 ص 236).

أقول: وهكذا أوضح العلامة السيد مرتضى العسكري رحمه الله تعالى السر في حديث أم المؤمنين عائشة نفي الوصية عن علي^(ع)، كما أوضح السر في حديثها إثبات أن علياً^(ع) مات النبي^(ص) على صدره، وهو ما ينسف الحديث الأول الذي تستند إليه مدرسة أهل السنة في نفي الوصية.

وعليه، فإن دور علي^(ع) كوصي للنبي^(ص) لا ينفك عن دوره كإمام يخلف النبي^(ص) في ولايته الدينية والدينية على الأمة، فرداً فرداً وكمجموع، وهذه الوصية دليل قوي على الإمامة من جانب، ودليل، أو على الأقل قرينة قوية، على العصمة، إمامة أئمة أهل البيت^(ع) وعصمتهم، وبالتالي فهي تشكل دعامة قوية من دعائم أصول مدرسة أهل البيت^(ع)، وحججها قوية واضحة لا يمكن ردها، فكان أن ردتها مدرسة أهل السنة كموقف علمائي تجاه علماء الشيعة، ولكن كونها مما لا يرد فإنها عمدت إلى ما فعلته مع أمثالها من الحجج الواضحة إلى كتمانها

كتماناً شديداً، بل تماماً، عن أتباعها من المسلمين - فلم أكن قد سمعت، وأقطع بعدم سماع أي مسلم سني عن هذه الوصية شيئاً.

الغلو بين عصمة الأئمة^(ع) وعدالة الصحابة

كم هو جميل أن ينجح الإنسان في بحث الأمور بعيداً عن التشنجات التي إنما هي من ردود فعل النفس وانفعالات العواطف التي لا يمكن أن تتلاءم مع البحث، لأن البحث إذا لم يكن عقلياً فكيف يوصل إلى نتيجة مطمئنة، ولاسيما في مثل هذه الأمور الحساسة عظيمة الأهمية؟

وكم هو جميل أن يتمكن الإنسان من النظر في الأمور دون تعصب إلى رأي مسبق، لأنه إذا بقي أسير الآراء التي نشأ عليها فأنى له تحرير عقله من أجل الانطلاق بالبحث للوصول إلى الحق؟

إن موضوعنا هذا - وهو بحجم العالم والتاريخ والحاضر والمستقبل - يعاني أشد المعاناة من الأمرين: التشنج والتعصب، حتى صار المرء ينظر إلى مقالة، بل فقرة، بل جملة واحدة، ويستطيع القول بثقة أن قائلها ينتمي إلى المدرسة الفلانية أو المذهب الفلاني، وحتى صارت بعض الكلمات وكأنها ثعابين سامة يهرب منها القارئ أو السامع قرفاً أو خوفاً حتى وإن كان لا يعرف عنها شيئاً. بعض الكلمات، كالوصية، لا يعرف عنها عامة أهل السنة، بل معظم علمائهم، شيئاً، ولو ذكرت الوصية لواحد منهم لظن أنك تتحدث عن وصية الميت لورثته؛ مع هذا، ما أن يقال له أن الشيعة يقولون بالوصية وأن الذي ابتدعها هو رجل يهودي اسمه عبد الله بن سبأ إلا وصار مؤمناً بما يقولون ويردد قولهم كالبيغاء في إيمان كامل!

أما العصمة فإني وجدتها مشكلة كبيرة عند أهل السنة عموماً، لأنهم يظنون أن القول بعصمة أحد من الناس يجعله نبياً، وبالتالي فهو غلو مرفوض وصاحبه منحرف مبتدع، على أخف الصفات التي تنهال على أتباع أهل البيت^(ع) من كل حذب وصوب. وهنا ينبغي القول بأن العصمة قوة معينة يضعها الله تعالى فيمن يشاء من خلقه، أما الوحي فهو إيصال قول الله وأمره إلى الموحى إليه بواسطة الملك، وهذان أمران مختلفان تماماً، وعندها فلا تلازم بين القول بعصمة أحد من الناس وكونه نبياً، كما أنه لا تلازم بين القول بإيصال الوحي إلى أحد من الناس وكونه نبياً فإن القرآن يصرح بذلك ﴿وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه، فإذا خفت عليه فألقه في اليم ولا تخافي ولا تحزني، إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين﴾ القصص: 7 فقامت أم موسى^(ع) بهذا وهي مطمئنة تماماً لأن الوحي الذي وصلها - وهي على استعداد كامل له لعلو مرتبتها في الكمال الإنساني - لم تشك فيه لحظة بحيث عندما جاء الجند ليأخذوا كل طفل رضيع فإنها عمدت على الفور إلى وضعه في صندوق وإلقائه في

النيل ﴿وإذ أوحينا إلى أمك ما يوحي . أن اقدفيه في التابوت فاقدفيه في اليم فليلقه اليم في الساحل يأخذه عدو لي وعدو له﴾ طه:37-38، مع ذلك لم تهتم أن الذي سيأخذه هو عدو لها لاطمئنانها بما أوحى إليها، فهل جعلها هذا من الأنبياء وهي تتلقى الوحي وتعمل وفقه؟

كما أن القول بعصمة الأئمة^(ع) إنما هو لأن الدليل الساطع، من قرآن وحديث وقول وسيرة، قام عليه، وأن العصمة جعلها الله فيهم لأجل تمكينهم من القيام بدورهم الإمامي في هداية العباد إلى شريعة سيد المرسلين^(ص) الذي ختمت به النبوة فلم يعد هناك من يأتي من الأنبياء ليجبر النقص ويعيد البشر إلى طريق الهدى.

وفي الوقت الذي ينفعل فيه البعض لإطلاق صفة العصمة على أئمة أهل البيت^(ع)، وهم إثنا عشر، نجده مستريحاً تماماً لتصحيح عمل جميع الصحابة، وهم بالألوف، وهو قول بالعصمة كعقيدة وإن لم يكن بالعنوان، حتى قال ابن حجر الهيثمي بأنهم - كلهم بعشرات الألوف - "خلقوا عدولاً أحياناً"؛ بل أن البعض قال بالعدالة المطلقة للشيخين استناداً إلى حديث روه عن النبي^(ص): "إقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر، فإنهما حبل الله الممدود، من تمسك بهما فقد تمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها" (أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء، والجزء الأول منه أخرجه الترمذي في سننه ج5 ص672) ولا شك في أن العروة الوثقى لا انفصام لها هي العصمة ذاتها؛ بل ووصل القول في ابن تيمية إلى ما يقرب من العصمة (ذكرنا قول ابن كثير أن الشيخ ابن تيمية ذنوبه ليست أكثر من "قطرة في بحر لحي")!

مع ذلك عندما يأتي الدور إلى الخليفة الراشدي علي بن أبي طالب^(ع)، ذي الفضائل العظيمة والمزايا الفريدة التي يز فيها الصحابة أجمعين دون استثناء، وبعضها يصرح بالعصمة بشكل واضح كما بينا، عندها تقف العصمة خارج داره، فلا تشفع له الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة والأقوال العظيمة من الصحابة والتابعين والعلماء.

وإذا جاء الدور إلى أولاده الأئمة الأطهار^(ع) الذين ملؤوا الدنيا علماً وعملاً وفكراً رائداً وخلقاً محمدياً، عندها تصبح العصمة بدعة وغلو من الرافضة المنحرفين؛ فإذا سألت: هاتوا ذنباً واحداً روي عن أحدهم^(ع)، أو هاتوا خطأً واحداً في أصول أو فروع وقع فيه أحدهم^(ع)، لم يستطع أحد أن يأتي بشيء رغم الأعداء الذين كانوا محيطين بهم من السلاطين فما دونهم.

وأما علماء الشيعة، الأقدمون والمعاصرون، فدونك الكتب وشبكات الانترنت هذه الأيام لتعلم كيف يوصفون بأبشع الصفات، مع أنهم لم يفعلوا سوى الالتزام بأوامر الله ورسوله^(ص) في اتباع آل محمد^(ص)، تلك الأوامر الكثيرة المتواترة التي لم تدع مجالاً لمسلم بالتقدم عليهم أو التأخر عنهم، والتي أمرت بالانقطاع إليهم دون غيرهم، فلم يشرقوا ولم يغربوا كما فعل غيرهم، بل حاولوا عبر العصور، ورغم الظلم وضغط السلطان الذي لم يزل منصباً عليهم، دراسة علوم آل محمد^(ص) التي تهدي إلى كتاب الله وسنة رسوله^(ص)، وإخراجها إلى الناس.

ولو سألت أحدهم عن موقفه العدائي المتشجع هذا يجيبك بتعداد الخرافات الشيعة ولا بد أن يذكر قولهم بعصمة أئمة أهل البيت^(ع)، فنطرح سؤالاً للقارئ:

س - أيهما المغالي: من يتبع اثني عشر شخصاً فقط دون مناقشة وهو يقول - بعد إقامة الدليل - بعصمتهم كصفة أصيلة في شخصياتهم، أم من يتبع آلاف الأشخاص دون مناقشة وهو لا يقول بعصمتهم كصفة أصيلة في شخصياتهم؟

هل أن كاتب هذا الكتاب صار مغالياً عندما تحول من الاتباع دون مناقشة لآلاف الأشخاص إلى الاتباع دون مناقشة لإثني عشر شخصاً، بعد دراسة أحوال هؤلاء وهؤلاء، وأقوال هؤلاء في هؤلاء والعكس، وبعد أن ثبت له وجوب اتباع الإثني عشر حصراً؟

ولو وضعنا أدلة العصمة جانباً، ووضعنا - من باب الفرض - الاتباع دون مناقشة في دائرة الاتهام كاتباع أعمى وأدناه كموقف مغال، أيهما أكثر غلواً: إتباع اثني عشر شخصاً أم اتباع آلاف الأشخاص؟

فلينظر ناظر بعقله فلا يساوي بين من عصمه الله تعالى بنص كتابه العزيز وحديث نبيه الكريم^(ص)، فصار علماً للناس ومنار هدى بتعليم الله ورسوله^(ص) دون وحي منزل لأن النبوة ختمت بمحمد^(ص)، فما اختلفت أحواله ولا تناقضت أقواله وأفعاله، ومن تركه الله تعالى عرضة للخطأ والخطيئة كغيره فصار عمله محل نظر، فارتفع بما ارتفع من عمل صالح وهبط بما هبط به من عمل سيء.

فهل من طريق إلى تشجيع الناس على النظر بحرية وروية واسترخاء بعيداً عن التهم والافتراء والانقياد الأعمى؟ وهل من طريق إلى جعل الناس ينظرون إلى الآخرين نظرة محبة وإخاء بدلاً من الكره والحقد والنفور، أو "تمعرت الوجوه وتنكرت العيون وطرت حسائك الصدور" حسب وصف ابن قتيبة؟

العودة إلى الأصل

إلى آل محمد (ص)

الجزء الثاني

الباب الثاني

الشيعة ومذهب أهل البيت (ع)

الفصل التاسع

متى بدأ التشيع؟

النظريات المختلفة

نظرية المؤامرة اليهودية

نظرية المؤامرة الفارسية

كلها رجم بالغيب، أو افتراء بالهوى

فمتى بدأ التشيع؟

ولكن، متى بدأ التسنن؟

((والذي نفسي بيده، إن هذا - علي - وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة))

(رسول الله ﷺ)

"إن جماعة من الصحابة كانوا يتشيعون لعلي ويرون استحقاقه على غيره..."

(ابن خلدون)

بعد البحث في الدليل النقلي، من قرآن وحديث بشكل خاص، ثم من أقوال العلماء، والدليل العقلي، مستنداً إلى القرآن الكريم وأيضاً إلى النظر في المسألة، ثم النظر في ما عليه المدرستان الموجودتان حالياً، مدرسة أهل السنة التي كنت أتبعها، ومدرسة أهل البيت^(ع) التي عليها الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، واتضح الأمر وضوح الشمس، بالدليل القاطع - مما قدمته في الجزء الأول وهذا الجزء - على أحقية أئمة أهل البيت^(ع) في قيادة الأمة أولاً، وعلى تميز ما عليه شيعتهم في مدرستهم المعروفة اليوم من أقوالهم في الأصول والفروع وفي النظر إلى التاريخ وفي نظرية الحكم، فإني وجدت مهماً معرفة متى بدأ التشيع، خصوصاً مع وجود نظريات متعددة على ذلك منها ما يجعله بدعة منحرفة أسسها أعداء الإسلام، أو أسسها من انهارت دولتهم بالفتح، أو نتيجة الصراعات السياسية بعد العهد الأول. إن الإجابة عن هذا السؤال إما يؤدي إلى القول بأن الشيعة الإمامية يصدق عليهم وصف التشيع لأهل البيت^(ع) وأن مذهبهم هو مذهب أهل البيت^(ع) أو أنهم شيء آخر، وهو بحث أتركه للفصل القادم من هذا الجزء؛ ولكن الآن أعرض النظريات المختلفة التي جاء بها الباحثون عند النظر إلى الفرق الإسلامية بشكل عام وإلى الطائفة الشيعية بشكل خاص، ثم أعرض ما يقوله الشيعة بأنفسهم من خلال ردهم على تلك النظريات ومن خلال ما يعرضون من دليل على ما يدعون.

النظريات المختلفة

في رسالة بعث بها إلى العلامة السيد مرتضى العسكري، ضمها الأخير في الطبقات اللاحقة من كتابه "عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى"، كان مما قاله الدكتور المصري حامد حفني داوود أستاذ الأدب العربي بكلية الألسن العليا بالقاهرة: "مضى ثلاثة عشر قرناً من حياة التاريخ الإسلامي كان أنصاف العلماء خلالها يصدرن أحكامهم على الشيعة مشبوبة بعواطفهم وأهوائهم... وكانت خسارة العلم أعظم فيما يمس الشيعة والتشيع بسبب ما رماهم به مبعضوهم من نحل وترهات وخرافات هم في الحقيقة براء منها..." وتكلم عن بعض المحدثين

المنتحلين لسمة العلم فقال: "أنهم أفردوا الشيعة بأعظم جانب من الهجوم فأفسدوا فيما كتبوا مناهج البحث العلمي وأوصدوا أبواب العلم"، وذكر ما كان من أحمد أمين المؤلف المصري صاحب كتاب فجر الإسلام بأنه "كان واحداً من هؤلاء النفر الذين حججوا عن أنفسهم نور المعرفة في ركن عظيم من أركان الحضارة الإسلامية، ذلك الركن الذي سبق فيه الشيعة غيرهم من بناء الحضارة الإسلامية والتراث الإسلامي".

وهذا هو الحال مع عقائد الشيعة وفقههم، فكيف مع نشأتهم التي وجدت أن علماء أهل السنة وباحثيهم، ومعهم بعض المستشرقين، ذهبوا يميناً وشمالاً في إطلاق نظريات عنها، أي عن أصل التشيع، بعضها يحاول اتباع النهج العلمي فيبحث في الأحداث المفصلية ويربطها بالحركات السياسية ليخرج منها بتوقيت لبدء التشيع، ومعه أساس ذلك؛ والبعض الآخر يسير خلف عداوته للشيعة فراح يؤكد على قول من هنا وقول من هناك من أجل أن يجعل أساس التشيع أمراً خارجاً عن الإسلام بالكلية.

ولأن هذه الأقوال ما تزال هي هي إلى يومنا هذا فإني لا أحتاج إلى استقصاء تلك الآراء، وإنما أسردها، وأذكر ما رد به بعض العلماء والباحثين في ردها رداً محكماً لا يبقى لها مجالاً في أي تأسيس مزعوم للتشيع لأهل البيت^(ع).

بحسب التسلسل الزمني، فإن النظريات غير الشيعية الموجودة في بدء التشيع لأهل البيت^(ع) هي:

- (1) بدأ التشيع في زمان الخلافة الراشدة بعد أن اصطف بعض الصحابة - من مهاجرين وأنصار - مع علي^(ع).
- (2) بدأ التشيع في ما يسمونه الفتننة، أو الفتننة الكبرى، التي أدت إلى مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، على أساس أن الفتننة أثارها رجل يهودي إسمه عبد الله بن سبأ، كان أول من طرح فكرة الوصية، أي أن علياً^(ع) هو وصي النبي^(ص) كما كان هارون^(ع) وصي موسى^(ع) - أي بلحاظ ماضيه اليهودي - وأن الخلفاء الثلاثة غصبوا حق علي^(ع)، وتنقل في الأمصار وأثار الناس وبضمنهم بعض الصحابة؛ وعليه بدأ التشيع لعلي^(ع) كتأسيس يهودي.
- (3) بدأ التشيع بعد مقتل الإمام الحسين^(ع) وبداية ندم بعض أهل الكوفة على خذلانهم الحسين^(ع)، وذلك في العقد السابع من القرن الأول الهجري، ويذكرون ثورة التوابين ثم ثورة المختار الثقفي؛ وعليه بدأ التشيع كرد فعل على سوء فعل الشيعة أنفسهم.
- (4) بدأ التشيع كفكرة فارسية استغلّت ولادة علي بن الحسين^(ع) من بنت آخر ملوك الفرس لتجعل من هذا الاتحاد العربي الفارسي اتحاداً مقدساً من أجل رفع الفرس إلى المقام الأعلى بعد أن جاء الفتح الإسلامي ووضعهم في المقام الأدنى؛ وعليه فإن التشيع نشأ كفكرة فارسية طارئة.

(5) بدأ التشيع في القرن الثاني الهجري على عهد الإمام جعفر الصادق^(ع) (أو حتى ولده موسى الكاظم^(ع)) على اعتبار تأسيس المدرسة الفقهية التي صارت تعرف باسمه.

وهكذا، ففيما عدا النظرية الأولى، والتي ربما لم يعد من يقول بها اليوم أحد، فإن هذه النظريات ما بين رد فعل عاطفي على فشل أهل الكوفة (أي مورد جديد لشتيم أهل العراق!)، ومؤامرة لأعداء الإسلام التقليديين من اليهود، واختراع لأعداء الإسلام والعروبة الفرس لرد الاعتبار لوضعهم الذي أطاح الإسلام به، أو تأسيس لطائفة بعد قرن ونصف من نهاية عهد النبي^(ص) وبالتالي فحالها حال غيرها من الطوائف التي نشأت بعد زمان طويل من عهد الوحي، وبعد حدوث أقوال مختلفة في استمرار الإمامة في أعقاب هذا الإمام^(ع) أو ذلك. ولا شك أن أي مسلم سيجد نفسه مشتمزة من هكذا مذهب يتأسس على هذا النحو، وسيجد نفسه معادياً لأتباعه قديماً وحديثاً، وفي أحسن الأحوال لا يجد فيه قوة الجذب التي تحفز على البحث والاطلاع، وفي حالات نادرة ربما يقول بأنه أحد المذاهب دون ميزة مرجحة.

ومن القرائن التي يجدر بكل باحث الالتفات إليها هي أن نظريتي التأسيس اليهودي والتأسيس الفارسي هما اللتان تلقيان رواجاً هائلاً في أيامنا، وهذا لا يمكن أن ينفك عن الأحوال السياسية.

أما النظرية الثالثة، نظرية الندم الكوفي، فهذه لا تزال موجودة هي الأخرى، ولكن في مقام مهاجمة الشيعة في أمرين بالخصوص:

الأول - لسلبهم دعوى مودة أهل البيت^(ع) وموالاتهم من جانب واتهام أهل السنة بالفشل في صدق المودة والموالات، فتصبح مودة الشيعة ليست إلا شعوراً بالندم لاشتراكهم - عن طريق الموقف السلبي - في مقتل الحسين^(ع) ومجزرة عاشوراء، فترتد الدعوى عليهم ويخرج أهل السنة منها سالمين؛

الثاني - لمهاجمة بعض طقوس الشيعة في أيام محرم ويوم عاشوراء بالخصوص في إحياء ذكرى كربلاء بضرب السلاسل على الظهر وضرب الجبهات بالسيوف وما إلى ذلك، أن هذه الأعمال ليست تعبيراً عن شدة الحزن والتوجع وإنما تعبير عن الندم لخدلان الحسين^(ع) في ذلك الوقت؛ ولا شك في أن هذا يتضمن أيضاً الاستخفاف بعقول الشيعة أنهم يعذبون أنفسهم على فعل أو فشل قام به غيرهم، وإن كانوا أسلافهم.

وأما النظرية الخامسة فهي وإن كانت تدفع بزمن تأسيس التشيع إلى قرن أو أكثر من العهد النبوي، ما يجعلها نظرية جذابة لمن يريد إسقاط أصالة التشيع، إلا أنها ليست بتلك البشاعة كنظريتي التأسيس اليهودي والفارسي

وبالتالي لا حاجة لها عند أعداء التشيع. على أنه بقي استخدام واحد وهو تسمية المذهب الشيعي أو مذهب أهل البيت^(ع) باسم "المذهب الجعفري"، ما يجعله - في أحسن الأحوال - واحداً من المذاهب كما "المذهب الحنفي" أو "الشافعي" الخ، وهي درجة لم يحصل عليها إلا من القلة القليلة من علماء أهل السنة والمرحوم الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق الذي أفتى بصحة عمل المكلفين وفق المذهب الجعفري، ومع أن تلك الفتوى ظلت حبراً على ورق إلا أنها بقيت تزج غالبية علماء أهل السنة، وإلا إذا كان عالماً كالشيخ يوسف القرضاوي، الشهير بمنهجه التقريبي، والذي لم ير غضاظة أو مشكلة في العمل مع علماء الشيعة، يأتي أخيراً ويضع علامات الاستفهام على أساس صدور الفتوى من الشيخ شلتوت، فما بالك بالآخرين؟

وقبل أن أعرض النظرية اليهودية والنظرية الفارسية (النظريتين الثانية والرابعة) أذكر ما يقوله علماء أهل السنة الذين اعترفوا بوجود الشيعة في الصحابة قبل فتنة مقتل عثمان، أي النظرية الأولى، فإنهم ذكروا بوجود شيعة من الصحابة. من هؤلاء المؤرخ المعروف ابن خلدون الذي قال في تاريخه (ج3 ص171): "أن جماعة من الصحابة كانوا يتشيعون لعلي وبيرون استحقاقه على غيره، ولما عدل به إلى سواه تأففوا من ذلك وأسفوا له، مثل الزبير ومعه عمار بن ياسر والمقداد بن الأسود وغيرهم، إلا أن القوم لرسوخ قدمهم في الدين وحرصهم على الألفة لم يزيدوا في ذلك على النجوى بالتأفف والأسف". وهذا تصريح بالآتي:

- أن هناك من الصحابة من كانوا شيعة لعلي^(ع)، يفضلونه على غيره
- أن هؤلاء الصحابة لم يكونوا من المغمورين بل، على العكس تماماً، كانوا من أقرب المقربين إلى النبي^(ص) ومن أكثر الصحابة سابقة وجهاداً وعلماً وفضيلة
- أن هؤلاء الصحابة لم يرضوا ببيعة أبي بكر وعمر وعثمان، بل أظهروا تأففهم وأسفهم
- أنهم لم يزيدوا على التأفف والأسف، ليس لأن الحكم الشرعي يدعو إلى ذلك، بمعنى أن الأمر انتهى بهم إلى القول بشرعية الخلفاء الثلاثة، وإنما فعلوا ذلك بدافع التقوى والحرص على الوحدة؛ وهذه نقطة تدعو إلى النظر في الأسباب التي جعلت بعض من تابعهم في التشيع، من التابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم، يظهرون ما هو أكثر من التأفف والأسف - هل هو بسبب ضعف التقوى؟ أو عدم الحرص على الوحدة؟ أم لأسباب خارجية ضاغطة؟

وقال العلامة محمد كرد علي في (كتابه الشهير "خطط الشام" ص251): "عرف جماعة من كبار الصحابة بموالاته علي في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، مثل سلمان الفارسي، القائل: بايعنا رسول الله على النصح للمسلمين، والائتمام بعلي بن أبي طالب، والموالاته له، ومثل أبي سعيد الخدري القائل: أمر الناس بخمس، فعملوا بأربع، وتركوا واحدة، ولما سئل عن الأربع قال: الصلاة والزكاة والصوم والحج، قيل: فما الواحدة التي تركوها؟

قال: ولاية علي بن أبي طالب، قيل له: وإنها لمفروضة معهن؟ قال: نعم هي مفروضة معهن، ومثل أبي ذر الغفاري وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان وذي الشهادتين، وأبي أيوب الأنصاري، وخالد بن سعيد، وقيس بن سعد. وأما ما ذهب إليه بعض الكتاب من أن التشيع من بدعة عبد الله بن سبأ، فهو وهم، وقلة معرفة بحقيقة مذهبهم، ومن علم منزلة هذا الرجل عند الشيعة، وبراءتهم منه، ومن أقواله وأعماله، وكلام علمائهم في الطعن فيه بلا خلاف، علم مبلغ هذا القول من الصواب". وفي هذا تصريح بما يلي:

- أن جماعة من كبار الصحابة عرفوا بموالاته علي^(ع) على عهد النبي^(ص)
 - أن هؤلاء الصحابة كانوا من الكبار حقاً، بل من أبرز الصحابة السابقين من الذين وردت في فضائلهم أحاديث نبوية عظيمة
 - أن هؤلاء الصحابة تعلقوا أمر النبي^(ص) بموالاته علي^(ع) كما في حديث سلمان كجزء من البيعة الإسلامية، وبأمر النبي^(ص) الناس بولاية علي^(ع) كجزء لا يتجزأ من أركان الصلاة والزكاة والصوم والحج (سأتكلم في هذه القضية في كتاب "من ثمرات العودة")
 - أن الناس اختاروا العمل بالأركان الأربعة واختاروا ترك ولاية علي^(ع)
 - أن القول بأن عبد الله بن سبأ هو الذي ابتدع التشيع وهم وقلة معرفة بالشيعة وكلام علمائهم.
- وذهب البعض إلى وجود الشيعة في الخلافة الراشدة، وفي آخر عهد عثمان بن عفان، ولكنهم لم يربطوا بين ذلك التوقيت وبين الفتنة بشكلها السبئي اليهودي، بل جعلوها مرتبطة ببروز مواهب الإمام علي^(ع). فقد ذهب الشيخ الأزهري أبو زهرة إلى أن التشيع هو أقدم المذاهب الإسلامية، وقد ظهر في آخر خلافة عثمان بن عفان، ثم انتشر على عهد علي^(ع) وذلك أنه "كلما اختلط بالناس ازدادوا إعجاباً بمواهبه، وقوة دينه وعلمه" (المذاهب الإسلامية ص51).

كما يؤخره البعض الآخر قليلاً فيقول أنه بدأ في وقعة الجمل أوائل خلافة علي^(ع)، أي لا تزال في زمن الخلافة الراشدة. ومثله القول بظهور التشيع بعد ظهور الخوارج في صفين، أي بعد سنة من حرب الجمل.

وإذا ما عدت خلافة الإمام الحسن^(ع) من ضمن الخلافة الراشدة (وهو ما لا وجود له في العالم السني إلا في أوساط القليل النادر من العلماء) فإن رأي البعض الآخر بأن فرقة الشيعة قد أصبحت حزباً سياسياً منظماً لعلي وبنيه في عهد الحسن بن علي^(ع) (علي وبنوه لطف حسين ص189).

أقول: لا يبعد قول الشيخ أبي زهرة من الصواب من حيث ظهور التشيع كحزب محدد المعالم في آخر عهد عثمان، ثم اشتداد ساعده بعد بيعة علي^(ع) وما رآه الناس من سيرته الصالحة وسجاياه العظيمة وتعامله مع القريب

والبعيد والصديق والعدو وعلمه الجم الذي كان^(ع) أنه لا يجد له حملة وغير ذلك من الجوانب المختلفة لحكمه - حتى لحصها^(ع) بقوله: «ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر؟ وأترك فيكم الثقل الأصغر؟ وركزت فيكم راية الإيمان؟ ووقفنكم على حدود الحلال والحرام؟ وألبستنكم العافية من عدلي؟ وفرشتكم المعروف من قولي وفعلي؟ وأربنكم كرائم الأخلاق من نفسي؟»، فصار الناس يعرفونه ببعض ما عرفه الله ورسوله^(ص) وبعض ما عرفه الصحابة الأقربين من الشيعة الأولين المذكورين في كلمات علماء السنة أعلاه. وكلما تتابعت الأحوال السياسية اشتد ظهور هذا الحزب-المذهب ولاسيما مع اشتداد ظهور الحزب المخالف مع بداية العهد الأموي.

نظرية المؤامرة اليهودية

في رسالة الدكتور حامد حفني داوود إلى العلامة السيد مرتضى العسكري (نجدها في مقدمات كتابه "عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى") ذكر ما قام به بعض الباحثين من التهجم على الشيعة ما عده افتراء عليهم، وأيد ما توصل إليه العلامة العسكري في كتابه. قال: "ولعل أعظم هذه الأخطاء التاريخية التي أفلتت من زمام هؤلاء الباحثين وغمّ عليهم أمرها ولم يفتنوا إليها هذه المفتريات التي افتروها على علماء الشيعة حين لفقوا عليهم قصة عبد الله بن سبأ فيما لفقوه من قصص أشرت إلى بعضها في مؤلفاتي (مقدمة كتاب "مع أحمد أمين" لحامد حفني داوود) وزعموا أن كل خرافة أو أسطورة أو أكذوبة جاءت من فجر التاريخ الإسلامي كانت من نسج خيال علماء الشيعة واعتبروها مغمزاً يغمزون به عليهم". وهذا ليس تأكيداً على حصول الافتراء على الشيعة ومن ضمنها قصة ابن سبأ فحسب، بل أيضاً اتساع الافتراء ليشمل رمي الشيعة بكل خرافة أو أسطورة أو أكذوبة منذ فجر الإسلام، وهي ليست مبالغة إذا ألقيت نظرة سريعة على شبكة الانترنت وبعض ما يكتبه أنصاف، بل أعشار العلماء ومن يتابعهم من الجهلة.

وتابع يقول: "وها هو البحاثة الجليل مرتضى العسكري يسجل لنا في كتابه عبد الله بن سبأ أن هذه الشخصية لم تخرج عن كونها شخصية خرافية وأن ما أورده المؤرخون عنه من حكايات في ترويح التشيع لم يكن أكثر من أكذوبة سجلها الرواة حول هذه الشخصية الوهمية ليحملوا على الشيعة ما شاء لهم أن يحملوا وليغمزوا عليهم ما شاء لهم أن يغمزوا...". أي أن الهدف من خلق تلك الشخصية ليس للخروج بنظرية غير إسلامية عن نشأة التشيع فحسب، بل لأجل جعلها مدخلاً لقبول جميع الافتراءات الأخرى.

وقال: "بأن الأستاذ المحقق حاول في كل مبحث من مباحثه التي جاء بها في هذا الكتاب أن يقيم الحجة الدامغة على أعداء الشيعة وخصومهم حين استشهد على آرائه العلمية بنصوص ثابتة من أقوال الخصوم أنفسهم...". وهي شهادة مهمة على علمية دراسة السيد العسكري رحمه الله تعالى.

ثم يقول في فقرة أخرى: "وقد استطاع المؤلف بفضل القرائن التاريخية أن يكشف اللثام عن الكثير من الأحداث التاريخية وأن يوضح للباحثين الحقائق من أقرب طريق، وإن كان المؤلف قد جاء ببعض هذه الحقائق في صورة مذهلة مدهشة بخالفتها ما اعتاده الناس وتوارثوه في معتقداتهم، ولكن الحق أحق أن يتبع"، وهذا قول مهم في أن السيد العسكري لم ينجح في وضع شخصية ابن سبأ في موضعها المناسب كخرافة فقط، بل وقام بكشف المستور عن الكثير من أحداث التاريخ التي كان ولا يزال الناس يأخذونها أخذ المسلمات.

وفيما يلي عرض لخلاصة ما يهمننا في هذا الفصل مما قام به السيد العسكري رحمه الله في ذلك العمل المتميز - كما هي سائر مجوته -.

(أولاً) عبد الله بن سبأ

على الرغم من أنني - احتراماً لعقلي - لم أصدق بقصة عبد الله بن سبأ أصلاً، فهي قصة يمكن حكايتها لأعمار صغيرة عن شخصية تقرب من "سورمان" (حسب وصف الدكتور عبد الحميد الهلابي صاحب رسالة جامعية في ابن سبأ هذا، سأذكر حججه في نفيه في كتاب "ما بعد العودة") يتنقل في البلاد ويجمع الأنصار، وله من القدرات العظيمة في إقناع أكابر الصحابة بعقائد جديدة، مع أنه يهودي أسلم بعد عهد النبوة وهم من السابقين الأولين الذين أسلموا على يدي النبي (ص) بنفسه وتعلموا منه وعاشروه وجاهدوا بين يديه؛ وعلى الرغم من أنني لم أجد مشكلة في ثورة المسلمين على الخليفة الثالث عثمان بن عفان بعد أن ضاقوا ذرعاً بأقربائه الولاة وبعد أن يسوا من أن يقوم هو بإصلاح الحال، فلم أجد مبرراً لمحاولة البحث عن أسباب، غير هذه الأسباب، للثورة - حتى إن سميت الفتنة - بحيث تكون نتيجة مؤامرة لرجل يهودي يكيّد للإسلام والمسلمين؛ إلا أنني أجد نفسي مضطراً لذكر قصة هذا الرجل باختصار ورد العلماء عليها لأنها منتشرة بين أهل السنة - ولاسيما في عصر الانترنت - كحقيقة واقعة وكأنها من التنزيل المبين.

باختصار، يقولون أن عبد الله بن سبأ يهودي أظهر الإسلام زمن الخليفة الثالث عثمان بن عفان وتنقل في بلاد الإسلام عازماً على نشر الضلالة بين المسلمين، بدءاً من سنة 33هـ، أي قبل مقتل عثمان بسنتين، وتنقل بين الحجاز والبصرة والكوفة ومصر، وفي مصر ابتدع القول بالوصية لعلي (ع) فقبلها البعض وبدأ ما يشبه الدعوة إلى هذه العقيدة، حتى انتشرت في العراقين: الكوفة والبصرة، لينتهي به الأمر سنة 35هـ في المدينة ومعه أنصار كثيرون احتلوا المدينة وقتلوا الخليفة عثمان.

وبعد بيعة علي (ع) بفترة وجيزة قامت معركة الجمل بين الخليفة الرابع (ع) وعائشة وطلحة والزبير وأتباعهم، وكانت المفاوضات تجري بين الطرفين ولكن ابن سبأ سعى في إفشالها ونجح في ذلك.

ثم تبادى ابن سبأ في ضلالاته حتى غالى في الإمام علي^(ع) إلى حد الألوهية، مما حدا بعلي^(ع) بإحراق البعض من أنصاره (ولم يحرقه هو وهو رئيسهم!) ونفاه إلى المدائن.

وعلى الرغم من القول أن ابن سبأ صارت له فرقة تسمى "السبئية" إلا أن التاريخ يسكت عنه بعد ذلك، وكأنه توقف عن نشر الضلالات فلا نعلم عنه شيئاً.

ثانياً) مصدر قصة ابن سبأ وحاله

هياً السيد مرتضى العسكري رحمه الله في كتابه عبد الله بن سبأ (ج1 ص71) مخططاً لسلسلة رواة الأسطورة السبئية أثبت فيه أن جميع الرواة أخذوا في النهاية من راو واحد هو سيف بن عمر التميمي المتوفى بعد سنة 170هـ؛ أذكر هذا المخطط في نقاط تبين سلسلة المؤلفين الذين أخذوا منه، ثم أذكر باختصار ما قيل في سيف بن عمر التميمي لكي نخلص إلى قيمة هذه الرواية السبئية التي أثبت السيد العسكري بأنها أسطورة والتي شكك فيها من قبله الدكتور طه حسين.

- روايات من طريق ابن عساكر في تاريخه والطبري والذهبي، وهؤلاء كلهم يعتمدون على رواية سيف بن عمر التميمي بخصوص عبد الله بن سبأ والسبئيين. وهناك أيضاً ابن أبي بكر المتوفى سنة 741هـ أيضاً روى رواية سيف بن عمر، ومن ابن عساكر روى ابن بدران المتوفى سنة 1346م، ومن المتأخرين سعيد الأفغاني الذي روى من ابن عساكر ومن ابن بدران ومن أبي بكر.

- أما الطبري فقد روى منه ابن الأثير صاحب التاريخ الشهير، ومن ابن الأثير روى ابن أبي بكر وأبو الفداء والسيد رشيد رضا صاحب المنار؛ وروى من الطبري أيضاً ابن خلدون صاحب المقدمة في التاريخ، وابن كثير صاحب التفسير الشهير ومير خوائد المتوفى سنة 903هـ، الذي روى منه غياث الدين المتوفى سنة 940هـ. من هذه الروايات روايات الطبري وابن كثير، ومن هذا الخط روى المتأخرون كالأفغاني وحسن إبراهيم وفريد وجدي وأحمد أمين.

- الخط الأخير من الذين استفادوا هذه الأسطورة من رواية الطبري هم المستشرقون فلهاوزن، والذي أخذ منه أحمد أمين أيضاً، وفانفلوتن ونيكلسون ودائرة المعارف الإسلامية، ودوايت دونالدسن الذي أخذ من نيكلسون ومن دائرة المعارف.

فجميع الذي يروون هذه القصة عن قصة عبد الله بن سبأ والتي يربطون نشأة التشيع بها منشأ رواياتهم واحد لا غير هو سيف بن عمر التميمي.

والآن من هو سيف؟ هؤلاء الذين رووا هذه الرواية يعلمون كمحدثين ومؤرخين قيمة أحاديث سيف التي لخصها السيد العسكري بأقوال العلماء المختصين كما يلي:

- قال يحيى بن معين (توفي 233هـ) عن سيف: "ضعيف الحديث فلس خير منه" (ميزان الاعتدال ج2 ص255).
 - وقال أبو داود (توفي 275هـ): "ليس بشيء، كذاب".
 - وقال النسائي صاحب سنن النسائي في الحديث (توفي 303هـ): "ضعيف، متروك الحديث، ليس بثقة ولا مأمون".
 - وقال ابن أبي حاتم (توفي 327هـ): "متروك الحديث".
 - وقال ابن السكن (توفي 353هـ): "ضعيف".
 - وقال ابن عدي (توفي 365هـ): "ضعيف، بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها".
 - وقال ابن حبان (توفي 354هـ): "يروى الموضوعات عن الأثبات (أي يروي أحاديث موضوعة عن رواة ثقة، وبالتالي يكون هو الذي اختلق هذه الروايات)، إتهم بالزندقة"؛ وقال: "قالوا: كان يضع الحديث".
 - وقال الحاكم (توفي 405هـ): "متروك، إتهم بالزندقة".
 - وذكر أن الخطيب البغدادي (توفي 406هـ) وهما كما في ترجمة خزيمة في الإصابة.
 - ونقل ابن عبد البر (توفي 463هـ) عن أبي حبان أنه قال فيه: "سيف متروك وإنما ذكرنا حديثه للمعرفة".
 - وقال الفيروز آبادي (توفي 817هـ) "صاحب التواليف"، وذكره مع غيره وقال عنهم: "ضعفاء".
 - وقال ابن حجر (توفي 852هـ) بعد إيراد حديث ورد في سنده إسمه: "فيه ضعفاء أشدهم سيف".
 - وقال صفى الدين (توفي 923هـ): "ضعفوه، له في الترمذي فرد حديث".
- وهكذا، لعله لم يجز راو على مثل هذه الشهادات بالضعف أو التكذيب والتهمة كسيف بن عمر التميمي الراوي الوحيد لقصة عبد الله بن سبأ مؤسس التشيع حسب نظرية المؤامرة اليهودية.

أسباب اختلاق سيف بن عمر للروايات

في مقدمة الجزء الثاني من كتاب "عبد الله بن سبأ" أوضح السيد العسكري أنه تبين لديه من التعمق في البحث في روايات سيف والمقارنة مع أحاديث غيره أن سيفاً لم يكن يضع الروايات من أجل الدفاع عن وجهاء الصحابة فقط بل يدفعه أيضاً أمران آخرا:

أولاً، التعصب القبلي إلى تمجيد العدنانيين ونشر فضائلهم ثم الوقيعة في القحطانيين من قبائل اليمن ونشر معائبهم، وبما أن السلطة كانت في قبائل عدنان مدى خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ثم الأمويين إلى عصر سيف وكانت الفئات المعارضة لهم من آل قحطان لهذا يجيل للباحث أن سيفاً يضع الرواية ويختلق الأسطورة للدفاع عن أصحاب السلطة والخط من مناوئهم بينما هو يعمل ما يعمل بدافع التعصب القبلي لعامة عدنان من عامة قحطان؛

ثانياً، فإن الزندقة التي اتهم بها دفعته، كما يقول السيد العسكري، إلى تشويش معالم التاريخ الإسلامي وتشويه حقائقه، ولذلك صحف أسماء كثيرة وحرّف أخبارها وغير سني الحوادث التاريخية واختلق الأساطير وقلب الحقائق ودس الخرافات في عقائد المسلمين إلى غير ذلك مما فعل.

ويشير إلى شيء مهم للغاية بالقول: "ولعل الأهم من كل ذلك أن الزندقة دفعته إلى إبرازة الجيوش الإسلامية في فتوحها قاسية متوحشة، وإظهار حروبها حروب إبادة للبشرية، ومن هنا زعم بعضهم أن الإسلام انتشر بالسيف والدم".

وعليه، فإن من ينافح عن قصة عبد الله بن سبأ إنما يقوم - من حيث يدري أو لا يدري - بالمنافحة عن راو زنديق ساهم في تشكيل صورة مقرفة للفاتحين المسلمين، صورة القتل الذريع والدم وانتهاك حقوق الإنسان.

عبد الله بن سبأ في كتب الشيعة

وجدت أن عبد الله بن سبأ موجوداً في كتب الشيعة القديمة، لا على أساس أنه شخصية وهمية خرافية يتناول المؤلف مناقشة أصل وجودها ويرده، ولكن على أساس وجودها في الواقع ومناقشة حالها من حيث عقائد الشيعة الإمامية؛ لهذا، وجدت البعض يحتج على الشيعة، لحد الآن، بأن ابن سبأ لو كان شخصية وهمية اخترعها أعداء الشيعة كيف نجده في كتب الشيعة القديمة التي تثبت وجوده؟

في كتاب "عبد الله بن سبأ" (ج 2 ص 211) تناول السيد العسكري هذه النقطة الهامة، فيقول بأن أحاديث عبد الله بن سبأ في كتب الشيعة تنقسم إلى قسمين، وعبد الله بن سبأ فيهما ذو شخصيتين متغايرتين: إحداهما مغال في حق الإمام وتأليهه، وثانيتها مغال إزاء ما زعم من تنزيه الباري ونفي ما لا يليق به عنه، مثل الخوارج، والخبران يناقض بعضهما الآخر.

ثم يوضح بأن أحاديث الشخصية الأولى منحصرة في رجال الكشّي ومن أخذ عنه من علماء الرجال والحديث، وهذه الشخصية هي الشخصية الأسطورية نفسها التي اختلقها سيف. أما الشخصية الثانية فيتناولها بعد ذلك بالبحث وهي لا علاقة لها بموضوع اختلاق عبد الله بن سبأ للتشيع.

بقي أن نشير إلى ما ذكره السيد العسكري من رأي العلماء في كتاب "رجال الكشّي" الذي جاءت فيه الروايات التي كان عبد الله بن سبأ مذكوراً فيها لنعلم ما قيمة هذه الروايات.

يذكر (بدءاً من ص176) كيف أن ابن طاووس وتلميذه العلامة الحلي وابن داوود والشيخ حسن بن زين الدين العاملي وغيرهم رووا الروايات التي تذكر عبد الله بن سبأ من روايات الكشّي ذاتها وليس من طريق آخر ثم انتشرت رواياتهم في روايات العلماء الرجال كالتفرشي والأردبيلي. ويذكر جدولاً للمحدثين في كتاب "معرفة الناقلين" الذي هو مشهور بكتاب رجال الكشّي. والكشّي توفي حوالي 340هـ ومنه أخذ الشيخ الطوسي في كتاب اختيار رجال الكشّي، والطوسي متوفى سنة 460هـ، ثم من الطوسي أخذت الكتب الأخرى بدءاً من "المناقب" لابن شهر آشوب المتوفى سنة 588هـ وحتى "بحار الأنوار" للمجلسي المتوفى سنة 1111هـ.

يلحق السيد العسكري (ص178) على ذلك ما نصه: "هكذا لم نجد في كتب الشيعة غير رجال الكشّي طريقاً لهذه الروايات، ومن الغريب أن أصحاب المجاميع الحديثية المعتمدة عند الشيعة لم تخرج الروايات الخمس المذكورة (يشير إلى روايات عبد الله بن سبأ المذكورة في كتاب الكشّي) فلا نجد لها في "الكافي" للكليني المتوفى سنة 329هـ وكتاب "من لا يحضره الفقيه" للصدوق المتوفى سنة 381هـ و"التهذيب" و"الاستبصار" للشيخ الطوسي المتوفى سنة 460هـ. ويدل هذا على أنهم لم يعتمدوا تلك الروايات مع شهرة رجال الكشّي عندهم.

كانت الروايات الخمس السابقة مصدر تأليه ابن سبأ للإمام علي في كتب رجال الشيعة وكتب حديثهم وكان ذلك مبلغ الاعتماد على الخير مدى القرون لدى العلماء خريتي الفن. أضف إلى ذلك تصريح العلماء مدى القرون بعدم اعتمادهم على رجال الكشّي وتضعيفهم لهذا الكتاب كما يأتي...

ثم لخص بعض ما قاله هؤلاء:

- قال النجاشي بترجمة الكشّي من رجاله: "الكشّي أبو عمر، كان ثقة عيناً، روى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العياشي وأخذ عنه وتخرّج عليه، له كتاب الرجال كثير العلم وفيه أغلاط كثيرة".
- وقال الشيخ أبو علي الحائري المتوفى سنة 1216هـ في "منتهى المقال": "محمد بن عمر أقول ذكر جملة من مشايخنا أن كتاب رجاله المذكور كان جامعاً لرواة العامة والخاصة خالطاً بعضهم ببعض فعمد إليه شيخ الطائفة طاب مضجعه فلخصه وأسقط منه الفضلات".

- وقال النجاشي نفسه في ترجمة أستاذه العياشي: "كان يروي عن الضعفاء كثيراً، وكان في أول أمره عامي المذهب وسمع حديث العامة فأكثر منه".

- وقال صاحب "قاموس الرجال": "وأما رجال الكشي فلم تصل نسخته صحيحة إلى أحد حتى الشيخ والنجاشي... إلى غير ذلك".

ثم ذكر ما ذكره من التصحيفات والتخليط بين الرجال بتشابه أسمائهم والخلط بين طبقة وطبقة أخرى من أصحاب الأئمة^(ع)، وهكذا.

بقي أن نذكر هنا أن من هذه الروايات التي فيها عبد الله بن سبأ في كتب الشيعة في كتاب الكشي والتي كثيراً ما يستخدمها ويعتمد عليها مناوئو الشيعة وأعداؤهم في إثبات هذه الخرافة هي قصة إحراق الإمام علي^(ع) لمن ألوهه، بما يروي أن البعض رآهم الإمام^(ع) وقالوا "إنك ربنا وأنت ترزقنا" أو غير ذلك، فدعاهم لأن يتوبوا ويرجعوا فلم يرضوا، فأمر خادمه قنبر وآخرين فحفروا الأرض وحفروا أخدوداً وأشعلوا فيه الحطب بالنار، فطلب منهم أن يتوبوا ويرجعوا فأبوا فقتلهم في النار وأحرقهم. وهذه في روايات مختلفة فيما بينها بشكل كبير، منها أن هؤلاء جاءوه بعد أن فرغ من قتال أهل البصرة، ومنها أنه وجد رجلين يصليان لصنم، ومنها أنهم سلموا عليه بالربوبية، وغير ذلك، فقام باستتابتهم فلم يتوبوا فأحرقهم.

ثم أشار إلى ضعف هذه الروايات وتناقضها، ثم أشار إلى عدم اعتماد عامة علماء المسلمين عليها في الأحكام الفقهية الخاصة بالمرتد إذ لم يحكم أحد بإحراقه وإنما باستتابته لمدة كذا أيام أو عزل امرأته عنه وغير ذلك حتى قبل أن يقتل.

من هذه المناقشات العقلية التي ذكرها لهذه الروايات، أي بغض النظر عن الاختلاف الشديد فيما بينها في من هم وعددهم ومتى كان ذلك منهم، فإنه ناقش المسألة بشكل عقلي فيقول (عبد الله بن سبأ ج 2 ص 202): "هل كان عبد الله بن سبأ من العرب أم لا؟ إن كان من العرب فهل سمع في العرب منذ الجاهلية البعيدة في القدم حتى عصر الإمام عربياً يؤله بشراً معاصراً له؟

بل إن عادة تأليه البشر المعاصر تنتشر في الأمم العربية في التمدن كالروم والفرس والصين واليابان، أما العربي الذي لم يألف الخضوع والخنوع في شبه الجزيرة العربية فإنه كان يسجد للصنم ويؤله الجن والملائكة ولكنه يتنمر على الركوع والسجود أمام بشر مثله".

ثم يتساءل: "كيف يصبر على رأيه ولا يقبل النكول عن قوله حتى يحرق ويخسر الدنيا بما فيها؟"

ويتساءل: "كيف يبقى متمسكاً بعقيدته بعد قوله لإلهه أنت ربي وأنت خلقتني وأنت ترزقني ومجابهة الإله له بالتكذيب والبراءة من قوله؟!!"

ويتساءل: "أي عاقل يصدق هذا؟! وهل سمع في البشر نظيره مدى التاريخ؟!"

بلى قد يؤلّه الناس إنساناً لا يرضى بنسبة الألوهية لنفسه غير أن ذلك يكون بعد عصره كما هو الشأن في عيسى بن مريم وعلي بن أبي طالب. أما أن يؤلّه إنسان ويُعبد في عصره وبمحض منعه مع عدم رضاه فلم يكن ذلك ولا يكون!"

ويشير أيضاً إلى شيء مهم وهو بتساؤله عن "كيف تخفى تلك الحوادث الخطيرة عن المؤرخين كابن الخياط واليعقوبي والطبري والمسعودي وابن الأثير وابن كثير وابن خلدون؟ كيف خفي عليهم ذلك ولم يوردوا شيئاً منها في تواريخهم مع ذكرهم حرق أبي بكر الفجاءة السلمي بكل تفاصيله بلا خلاف من أحد منهم فيه؟!"

أخيراً يلفت السيد العسكري (ج2 ص304) النظر إلى مسألة مهمة وهي "عدم استخدام زياد بن أبيه تهمة التأليه المزعومة ضد حجر بن عدي وأصحابه الذين اتهموا أو جعلوا من جملة السبئية عندما قتلهم بأمر من معاوية بعد أن كتب إليه في رفضهم لعن الإمام(ع) والبراءة من دينه، إذ عرضها عليهم بعد أن أنكروا عليه لعن علي على المنابر وتأخيره للصلاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، فكان أن قطعت رؤوسهم وأبرزوا من بلد إلى بلد.

وهؤلاء هم الذين بعد أن جاء خبرهم جعلوا عبد الله بن عمر يقوم ويطلق حبوته في السوق وينتحب باكياً. والذين بسبب خبرهم يدعو الربيع بن زياد الحارثي أن يقبضه الله إليه فيستجيب دعاءه. والذين يغرغر معاوية نفسه عند موته بقوله: يومي منك يا حجر طويل.

هؤلاء لو كان زياد بن أبيه، الذي كان مخالطاً لهم، لأنه كان واحداً من الشيعة في عصر الإمام علي(ع)، لو كان يعلم أنهم هم أو غيرهم أو أي جماعة كانت تدعي الألوهية للإمام أو برجعة الرسول أو غير ذلك مما جاء في روايات سيف بن عمر وآخرين لما تورع زياد من نسبتها إلى حجر وجماعته وهو في صدد تعداد جرائمهم ليقنلهم بها.

بل وكان ذلك سيكون حجة لمعاوية يدافع بها عن نفسه في ارتكابه لهذه الجريمة. وهكذا فإن عدم رمي زياد ومعاوية أولئك بها أعظم دليل على أن أحداً لم يكن يعرف إلى ذلك التاريخ بوجود فرقة مذهبية دانت بما ذكرها أهل الملل والنحل بعدهم بقرون".

ويقول (ص318): "إنا نرى أن سيف بن عمر لما وضع أسطورة السبئية موافقة لرغبة قبائل عدنان بما نسب جميع الشرور والآثام إلى أفراد من قبائل قحطان السبئية ودافع عن سادة عدنان وكانت السلطة في قبائل عدنان مدى عصور الخلافة الإسلامية إلى آخر خليفة عباسي، وموافقة أيضاً لرغبة عامة في كل عصر بما موّه ذلك بزينة الدفاع عن الصحابة الولاة في كل ما أخذوا عليه، فمن ثم ضمن لأسطوره الرواج على مر العصور.

ولهذا ما إن انتشر تأليف سيف "كتاب الجمل" الذي يجوي هذه الأسطورة حتى تداولته الأيدي وتناقلت الألسن أساطيره ونقلت الأقلام عنه في الكتب. ثم بقي ما نقلته أقلام علماء كالطبري من أسطورة السبئية على حالها كما اختلقها سيف دوماً زيادة.

وما تناقلتها الألسن من الأسطورة نمت في أوساط الناس وتطورت حتى أصبحت أسطورة ابن سبأ أسطورتين: الأولى أسطورة سيف، والثانية التي تطورت على أفواه الناس، ولما بدأ العلماء يجررون في الملل والنحل وتكاثروا في بيان عدد الفرق أخذوا من أفواه الناس ما يعتقدون وينقلون، كما ظهر كتاب آخرون كابن قتيبة وابن عبد ربه يكتبون في مختلف فنون الأدب دوماً عناية بالبحث عن إسناد أخبارهم بل نقل بعضهم الأخبار عن بعضهم الآخر..."

أخيراً هناك إشارة لطيفة تدور حول الإسم عبد الله بن سبأ، فإن السيد العسكري قال (ص319) أن "الألفاظ الأربعة خاصة باللغة العربية وهي: عبد والله وابن وسبأ ويدل هذا على أن الأب والإبن المزعومين كليهما كانا عربيين. أضف إليه بأن المخلوق الأول لأسطورة ابن سبأ وهو سيف صرح بأن ابن سبأ كان من صنعاء اليمن.

وحدد الجميع زمن نشاط ابن سبأ بعهدي الخليفة عثمان والإمام علي ولا يتعدى الزمن الذي ذكره لنشاطه العشر الرابعة من القرن الهجري، ثم إن مجموع ما حيك حوله من أساطير يدل على أنه كان من مشاهير عصره.

إذاً فهو عربي ابن عربي ومن سكان الجزيرة العربية ومن مشاهير الرجال في العشر الرابع من القرن الأول الهجري. ولا نجد عربياً في الجزيرة العربية في العصر الإسلامي الأول وإلى العصر الأموي يعرف إسمه وإسم أبيه ومحل نشاطه ولا يُعرف إسم جده ولا سلسلة آبائه! في حين أن العرب قد غالوا في حفظ أنسابهم، وألفوا في الأنساب عشرات المؤلفات، حتى أنهم عنوا بحفظ أنساب خيولهم وألف العلماء فيه مثل ابن الكلبي المتوفى سنة 204 هـ... ثم يذكر أن آلاف الكتب المخطوطة والمطبوعة لا نجد في أحدها نسب عبد الله بن سبأ.

سيف بن عمر ونقد "بعض" الصحابة

بخصوص ما يقوله دائماً المؤلفون والعلماء من أهل السنة الذين يرفضون نقد الصحابة بأي شيء، يقولون بأن أصحاب رسول الله (ص) قد مضى عليهم أربعة عشر قرناً وقد أفضوا جميعاً إلى ربهم و"بأن خلافتهم قد عصم الله منها سيوفنا فلنعصم نحن ألسنتنا" وما إلى ذلك من قول لسد الباب أو كما قال الأستاذ محمد سليم العوا

في إحدى القنوات الفضائية تعليقاً على مسلسل "عمرو بن العاص" الذي أثار ضجة في وقتها (بحدود سنة 2004 أو 2005)، قال بأننا "نريد أن نسد هذا الباب باب نقد الصحابة" ولكي يسد هذا الباب ذكر عمرو بن العاص بصفة "الصحابي الجليل عمرو بن العاص" وقال: "أكرر فأقول الجليل عمرو بن العاص لكي نسد هذا الباب"، وكأنه إذا أطلقت صفة الجليل أو غيرها على أحد من الناس صار فعلاً جليلاً أو لا يجوز نقده...

بخصوص هذا يعلق السيد مرتضى العسكري على مقال ظهر في مجلة الأزهر الشريف في نقد كتابه عبد الله بن سبأ، وذلك في المجلد 32 من ج10 سنة 1380هـ والثاني في المجلد 32 ج6 سنة 1381هـ (أي سنة 1961م)، من ضمن تعليقاته على المقالين: "ليتنا نعلم أن ما يظهره العلماء قديماً وحديثاً من الغيرة على كرامة أصحاب النبي هل تشمل جميعهم، سواء منهم المعدم والأمير، وإكباراً لشرف صحبة النبي فيهم، أم أنها تخص ذوي الجاه والسلطة منهم، واحتراماً منهم - من حيث يشعرون أو لا يشعرون - لمركز القدرة والسلطة في بعضهم فحسب؟! الذي يثبت للمتتبع النيقده هو الأخير، فإنك مثلاً إذا رجعت إلى الطبري (طبعة أوروبا تسلسل 1 ص2858) في حوادث سنة 30هـ من تاريخه وجدته يقول: وفي هذه السنة، أعني سنة ثلاثين، كان ما ذكر من أمر أبي ذر ومعاوية وإشخاص معاوية إياه من الشام إلى المدينة وقد ذكر في سبب ذلك أمور كثيرة كرهت ذكر أكثرها، فأما العاذرون معاوية في ذلك فإنهم ذكروا في ذلك قصة كتب إليّ بها السريّ يذكر أن شعيباً ذكره سيف ... إلى آخر الحديث.

وإذا رجعت إلى ابن الأثير في تاريخه الكامل (طبعة أوروبا ج3 ص88) وجدته يقول: وفي هذه السنة كان ما ذكر من أمر أبي ذر وإشخاص معاوية إياه من الشام إلى المدينة وقد ذكر في سبب ذلك أمور كثيرة من سبّ معاوية إياه وتهديده بالقتل وحمله إلى المدينة من الشام بغير وطاء ونفيه من المدينة على الوجه الشنيع لا يصلح النقل به ... الحديث.

فالطبري هنا حين كره ذكر كثير من الأمور التي جرت بين أبي ذر ومعاوية لم يترك ذكرها بالمرّة، وإنما اختار ذكر حديث سيف (أي سيف ابن عمر التميمي الذي أثبت السيد العسكري أنه هو مخترع أسطورة عبد الله بن سبأ التي يرمى بها الشيعة والتشيع) الذي يرويه (العاذرون معاوية) مع ما فيه من حط لكرامة الصحابي أبي ذر وتنقيص لدينه وتسخيف لعقله وافتراء عليه في عمله، مع ضعف سنده (وفي الهامش قال السيد العسكري: غير خاف على عالم كالتبري إجماع علماء الحديث وتراجع الرجال على تضعيف سيف ونعته بالكذب واتهامه بالزندقة)، ومخالفته للأخبار الكثيرة الصحيحة، لأن فيها عذر معاوية، وهكذا ضحى إمام المؤرخين بكرامة الصحابي الفقير في سبيل الحفاظ على كرامة معاوية الأمير! وكذلك فعل ابن الأثير وابن كثير وابن خلدون إلى غيرهم وإلى عصرنا الحاضر، ولذلك راج تاريخ الطبري ونبه إسمه أكثر من غيره، وهكذا انتشرت أحاديث سيف المتهم بالزندقة".

وتابع يقول: "إذاً فهؤلاء العلماء وغيرهم إنما يهتمهم الحفاظ على كرامة أصحاب الجاه والسلطة كعماوية بن أبي سفيان الذي اعتبره الرسول من المؤلفلة قلوبهم مع أبيه ودعا عليه بقوله: «لا أشبع الله بطنه» (صحيح مسلم باب من سبَّ النبي أو لعنه رواية 4713) لأنه ولي السلطة، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح الذي أسلم وكتب للرسول ثم ارتد وافترى على الرسول والقرآن فأهدر النبي دمه يوم فتح مكة، لأنه ولي الإمرة على مصر، والوليد أخ الخليفة عثمان الذي نزلت في حقه ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِحِّحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات:6) لأنه ولي الكوفة، ومروان بن الحكم الذي طرده الرسول مع أبيه إلى الطائف لأنه ولي الحكم؛ إن هؤلاء ونظراءهم من سادة قريش ومن أفراد الأسرة الحاكمة وممن ولي السلطة والإمرة يجب المحافظة على كرامتهم، أما نظراء أبي ذر الغفاري الصحابي الزاهد الفقير، وعمار بن ياسر الصحابي الورع، وابن الأمة سميّة، والصحابي البرّ عبد الرحمن بن عديس البلوي من أصحاب بيعة الشجرة الذين نزلت فيهم ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ (الفتح:18)، والصحابين زيد وصعصعة إبني صوحان العبدي، إلى عشرات من أمثالهم من أبرار الصحابة وأخيار التابعين من غير السادة الأمراء من قريش لندع سيف بن عمر يطعن فيهم ويختلق يهودياً من صنعاء اليمن يزعم أنه جمعهم حول نفسه وكون منهم السبئية وتآمر معهم على بني أمية أصحاب السلطة والجاه!"

وهكذا، فإن هذه الشخصية موجودة في كتب أهل السنة نقلاً عن تاريخ الطبري الذي اعتمد فيها على روايات شخص هو "ضعيف الحديث فلس خير منه، ليس بشيء، كذاب، متروك الحديث، ليس بثقة ولا مأمون، يروي الموضوعات عن الأثبات، كان يضع الحديث، إتهم بالزندقة" حسب وصف شيوخ الجرح والتعديل عند أهل السنة أنفسهم، ولا توجد في الكتب المعتمدة عندهم؛ وموجودة في كتب الشيعة نقلاً عن الكشي الذي كان يخلط بين أحاديث أهل السنة وأحاديث الشيعة فتسللت هذه الشخصية الوهمية فيها، ولا توجد في الكتب المعتمدة عندهم... فهل يعقل أن يتم بناء تهمة بهذا الحجم ضد طائفة من المسلمين تعد بمئات الملايين اعتماداً على استدلالات واهية كهذه؟! أفهذا من احترام العلم، أم هو من شدة التقوى؟!

إذا جاء الشيعي برواية من تاريخ الطبري، رواها مقبولون ممدوحون غير مجروحين، قيل له بأن كتب التاريخ لا قيمة لها وعليه أن يأتي بالدليل من كتب الحديث المعتمدة، ثم ينقلب تاريخ الطبري إلى كتاب معتبر عندما يجدون فيه روايات، رواها كذابون مجروحون، ومنها رواية ابن سبأ وراويها سيف بن عمر الذي يستحق لقب شيخ المجروحين، مع أن الرواية تشطب على دين مئات الملايين من أهل القبلة ممن يشهدون بشهادة "لا إله إلا الله محمد رسول الله" ويصلون الخمس ويصومون الشهر ويزكون المال ويحجون البيت وممن تلتقي عقائدهم وشرائعهم في غالبيتها مع تلك التي لأهل السنة - فهل هذا من قبيل المنهج العلمي أم من قبيل التقوى؟!

وثمة ملاحظة أخيرة: وجدت أن اتهام الشيعة بالنيل من الصحابة بقوة اتهامهم بالتأسيس اليهودي السبئي، بل أشد منه، فكيف يمكن لأي مسلم سني، يغار على كرامة الصحابة، أن يرضى بالنيل من كرامة رجال هم في السنام الأعلى من صحابة النبي^(ص)، من السابقين الذين قال النبي^(ص) فيهم ما لم يقله في غيرهم - فعمار بن ياسر «خلط الله الإيمان ما بين قرنه إلى قدمه، وخلط الإيمان بلحمه ودمه» (كنز العمال وغيره) وأبو ذر الغفاري «ما أقلت الخضراء ولا أظلت الغبراء بعد النبيين امرأةً أصدق لهجة من أبي ذر» (مسند أحمد وسنن ابن ماجه والطبراني وغيرهم) وزيد بن صوحان الذي أخبر النبي^(ص) أنه يده تسبقه إلى الجنة وكان عمر وغيره يعظمونه أكبر تعظيم - بهذا الشكل الفظيع حيث يقبل أن يكونوا ألعوبة بيد يهودي متستر بالإسلام يحركهم كيف يشاء إلى درجة إقناعهم بعقائد جديدة لم يعرفوها - على قريتهم الشديد من النبي^(ص) - من زمان الوحي؟ وأعود وأقول: أفهذا من احترام العقل والعلم، أم هو من شدة التقوى؟

نظرية المؤامرة الفارسية

بخصوص الفتن الأولى كقتل عثمان وشهادة الإمام الحسين^(ع) قال موسى جار الله (من علماء السنة، أو هكذا كان يصف نفسه) في كتابه "الوشيعه في نقض عقائد الشيعة": "إنما هي فتنة جاءت من عفاريت اليهود وشياطين الفرس لعبت بغفلة الشيعة للنيل من دين الإسلام ومن دولته"... وقوله هذا يلخص اتهام الشيعة، في اتهام يجمع اليهود والفرس معاً، في ما حصل بدءاً من عهد الخليفة الراشدي عثمان بن عفان، وهو اتهام - على قصره - يلخص النظرة السننية السائدة، فهو:

- ما حصل لم يكن بسبب مخالقات الخليفة أو ولاته، وإنما هي فتنة، والفتنة صارت وكأنها شيئاً خارجاً عن السيطرة بحيث عندما يقال فتنة فكأنها تمنح صك البراءة لبعض المشاركين في أحداثها
- الذين كانوا وراء ما حصل، الفتنة، هم اليهود والفرس، أو بعبارة أوضح صنف "العفاريت" من اليهود وصنف "الشياطين" من الفرس، ولعل هذه محاولة لتبرئة اليهود الذين أسلموا واتبعوا نهج السلطة في العهد الأول كعبد الله بن سلام وكعب الأحمبار، وأيضاً محاولة لتبرئة علماء السنة من الفرس الذين كانوا - كما اكتشفت - عماد المذاهب السننية
- هؤلاء "العفاريت" و"الشياطين" استخدموا قناة الشيعة لتتهيج الفتنة
- كلمته "لعبت بغفلة الشيعة" يراد منه القول أن الصحابة الشيعة كعمار بن ياسر وأبي ذر الذين كانوا في الطرف المعادي للخليفة وأسرته الأموية إنما غفلوا عن فعل العفاريت والشياطين، أو قل "ضحكوا عليهم"

- أما الهدف، فهو النيل من الإسلام ودولته، على أساس أن اليهود كانوا يريدون الانتقام من طردهم من المدينة المنورة بعد تأمرهم على النبي (ص) وأن الفرس كانوا يريدون الانتقام لتدمير دولتهم الساسانية بيد جنود الفتح الإسلامي.

إذاً، نجح جار الله في تلخيص الموقف السني أيما نجاح. ولكن ماذا رد عليه بعض علماء الشيعة؟

في كتابه "نقض الوشيعة" أو "الشيعة بين الحقائق والأوهام" (ص107) رد السيد محسن الأمين رحمه الله على هذا القول: "وقد ساقته - أي جار الله - أوهامه ... إلى أن هذه الفتنة جاءت من عفاريت اليهود وشياطين الفرس. وينبغي لسامع هذا الكلام أن يفهقه وإن كان ثاكلاً ولسامعته أن تضحك وإن كانت ثكلى!"

إلى أن يقول: "ولكننا لا ندري متى أظهر الفرس التشيع انتقاماً من الإسلام وجميع بلاد الفرس في الدولة الإسلامية من أولها أهلها سنيون إلا ما ندر وجميع أجلاء علمائهم ومحدثهم هم سنيون إلا ما شد، كالبخاري وابن ماجه القزويني وأبو زرعة الرازي والكيّ الهراسي والنسائي وغيرهم ممن يضيق عنهم نطاق الإحصاء، ولم ينتشر التشيع في بلاد الفرس إلا في عهد الصفوية وهم من نسل الإمام الكاظم وليسوا فرساً، فمن هم الذين أظهروا التشيع من الفرس انتقاماً من الإسلام وفي أي زمان وجدوا؟ وأما الثانية فلا ندري ولا المنجم يدري ما علاقتها باليهود والفرس...". (يقصد بالأولى قتل عثمان وفي الثانية مقتل الحسين^(ع)).

ثم يقول: "وأين كان الفرس عن هذه الفتن ليكون لهم أثر فيها، وهل ترك عفاريت العرب وشياطينهم مجالاً لعفاريت اليهود وشياطين الفرس في ذلك؟!"

أقول: رحم الله السيد الأمين، فلو اطلع اليوم على ما يقوله العرب، في وسائل الإعلام وفي شبكة الانترنت، لوجد الحال هو الحال، فجميع مشاكلنا ومصائبنا ورزاينا وفشلنا معلقة على هذين العدوين: اليهود والفرس، فلا نحن تسبينا في أي شيء، ولا نحن مقصرون في العمل - مع أنهم يقرأون ليل نهار قوله تعالى: ﴿لَا يَغْيِرُ اللَّهُ مَا بَقِومٍ حَتَّى يَغْيِرُوا مَا بَأَنْفُسِهِمْ﴾ فلم يقل حتى يغير الآخرون تعاملهم أو طريقتهم. على أن هناك فرقاً يمكن تلمسه اليوم، فهو يشتد شيئاً فشيئاً، وهو بداية تقبل العدو الأول، اليهود، حتى صار لدولتهم سفارات في بلادنا وصارت العلاقات معهم كأمتن ما يكون، في نفس الوقت الذي تشند فيه العداوة للإيرانيين - فرساً وغير فرس وتكال لهم التهم - حقاً وباطلاً - وبالجملة، وكأن اليهود، وليس الفرس، هم من المسلمين الفارئين للقرآن العربي المؤمنين بالنبي العربي (ص) المؤمنين بأئمة أهل البيت^(ع) وهم أشرف العرب، وكأن الفرس، وليس اليهود، هم من الكافرين الذين احتلوا بلاد المسلمين وشردوا شعبها المسلم واعتدوا على ما لا يقل عن ثماني دول عربية.

الفرس والتشيع

في كتابه "هوية التشيع" (ص60) يناقش الشيخ أحمد الوائلي رحمه الله مقولة أن التشيع أصله فارسي أو بالأثر الكبير للفرس في التشيع ونشأته، ويبطله، ويعتمداً على عدة أسباب:

أولاً، بأن عقائد الشيعة تحفل بها مئات الكتب والمراجع وهي ميسورة تحت أيدي الباحثين والكتاب في كل مكتبات العالم، وإن عقائد الشيعة مصدرها الكتاب والسنة وفقه الشيعة مصدره الكتاب والسنة والإجماع والعقل... ويذكر هذه الكتب؛

ثانياً، بأن الفرس لا يكونون إلا جزءاً قليلاً من ناحية الكمّ الشيعي، فالتشيع منتشر عند العرب والهنود والترك والأفغان والكرد والصينيين وإلى آخره؛

ثالثاً، أن بذرة التشيع نشأت في مهد العرب في الجزيرة العربية، وأشار إلى ما ذكره من رواد التشيع الذين سنذكرهم لاحقاً.

ثم يقول (ص62): "إن نسبة التشيع إلى الفارسية نشأت في عصور متأخرة ولأسباب وظروف سياسية خاصة، أهمها أن الفرس لما كانوا - ولأسباب سنشرحها - غير مرغوبين من قبل العرب، ولما كان الشيعة فئة معارضة للحكم طيلة العهود الثلاثة: الصدر الأول والأموي والعباسي، وكوجه من وجوه محاصرة التشيع أرادوا رمي التشيع بما هو مكروه عند العرب، وهذه الدعوة هي واحدة من مجموعة دعاوى سترد علينا ولا تتعدى هذا الهدف بل هي جزء من المخطط".

ثم يمضي موضحاً: "أما الأسباب التي أدت إلى النفرة بين القوميتين العربية والفارسية فهي:

أولاً، أن الفرس ما كانوا يفرقون بين الإسلام والعروبة وحيث أن الإسلام قضى على دولتهم واجتاحهم فإنهم بعد إسلامهم كانوا ينزعون لاسترداد مجدهم بأسلوبين أحدهما سليم إيجابي والآخر سلبي... واستيلاء جماعة منهم على مناصب هامة... مما مكنهم من فرض نفوذهم، كل ذلك أدى إلى احتكاك شديد بين العرب والفرس، إذ رأى العرب أنهم حملة الإسلام والسبب في هداية الأمم وهم العمدة التي قام الإسلام عليه فلم يزارحهم غيرهم... ورأى الفرس أنهم أبناء حضارة عريقة وأنهم أكثر علماً ودراية بسياسة العرب وإدارة شؤون الحكم فلماذا يقدم عليهم من لا يملك هذه المؤهلات، فأدى ذلك كله للاحتكاك ونجمت عنه ظاهرة الشعوبية وترك خزناً كبيراً من الحقد في تاريخ القوميتين كما أدى إلى مواقف سلبية متبادلة؛

ثانياً، إن فتح هذه الثغرة التي دخل منها الفرس أدى إلى دخول عناصر غير عربية أخرى مثل الترك وغيرهم مما كان له بعد ذلك آثاره السلبية الفظيعة، وقد عصب كسر النطاق هذا بالفرس لأنهم أول من فتح هذا الباب...؛

ثالثاً، لعب الاستعمار دوراً بارزاً فيما خلقه من النفخ بالأبواق التي يحسنون صنعها وذلك لتحقيق مصالحه... لضرب أبناء دينه ولهدم عقيدته حتى خلقت من ذلك تركة كبيرة تحتاج إلى جهد كبير لإزالة هذا التراكم".

ثم يلفت إلى أن الألسن السليطة التي تشتم الشيعة هي ألسنة السنّة الفرس، من هؤلاء: الشهرستاني صاحب كتاب "الملل والنحل"، فقد نقل في كتابه من تصانيف أبي منصور البغدادي الذي "كان شديد التعصب على المخالفين ولا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه الصحيح" (معجم البلدان ج3 ص377)، وقال عنه ياقوت الحموي في معجمه: "ولولا تحبّطه - أي الشهرستاني - في الاعتقاد وميله إلى هذا الإلحاد لكان هو الإمام... وليس ذلك إلا لإعراضه عن نور الشريعة واشتغاله بظلمات الفلسفة..." إلى آخر أقواله (المناظرات للرازي ص25).

ثم يذكر الوائلي شيئاً مما قاله هذا الشهرستاني، حيث نقل قوله عن الإمامية الإثني عشرية أنهم لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد الحسن والحسين وعلي بن الحسين على رأي واحد بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلها... إلى أن قال بأن "الإمام الصادق بريء من خصائص مذاهب الرافضة وحماقاتهم"، فيعلق الوائلي: "إن كل من له إمام بتاريخ الإمامية من الشيعة يعلم أنهم لم يختلفوا في تسلسل الأئمة ابتداءً من الإمام علي^(ع) حتى الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن^(ع) والإمامية على ذلك منذ وجدوا، أما ما ذكره من الإمام الصادق^(ع) تبرأ من حماقات الشيعة فهو محض افتراء ولم يحدث قط فإن أهل البيت أدري بما فيه".

(أقول: لعل الشهرستاني يعني من انخرق من الغلاة وأمثالهم فلعنهم الإمام الصادق^(ع) وتبرأ منهم وأمر بذلك، ولعل الوائلي يجيب أن هؤلاء ليسوا من الإمامية لكي تتحمل الإمامية أوزارهم).

أما النموذج الثاني لهؤلاء فهو ابن حزم الأندلسي علي بن أحمد من موالي يزيد بن معاوية وأصله من الفرس، ومن الشهادات فيه "أن لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان"! ونقل قول ابن العماد الحنبلي أن "ابن حزم كان كثير الوقوع في العلماء والمتقدمين يكاد لا يسلم أحد من لسانه فنفرت منه القلوب". وذكر أقوال غيره في ذلك، ثم نقل شيئاً مما يصف به الشيعة، وهو: "والقوم - يعني الشيعة - بالجملة ذوو أديان فاسدة وعقول مدخولة وعديمو حياء نعوذ بالله من الضلال" هذا في كتابه "الفصل في الملل والنحل" ج4 ص181.

أقول: يعجب المرء كيف أن نفس التهم لا تزال هي هي في عصرنا الحاضر على الرغم من انتشار عقائد الشيعة، وظهور حججهم على خصومهم، ووضوح عمق طروحاتهم، وتميز جهادهم، وبيان شدة مراقبتهم على ما يחדش الحياء سواء بالفكر أو التصرف أكثر من غيرهم، فكيف تكون أديانهم (ولا ندري لماذا أديان بالجمع!) فاسدة وعقولهم مختلطة وحياؤهم مفقود؟

لماذا دخل الفرس في المذهب الشيعي؟

ذكر الشيخ الوائلي (هوية التشيع ص72 وما بعدها) الأمور الثلاثة التي يذكرها أهل السنة وبعض المستشرقين والتي يقولون أنها كانت وراء دخول الفرس في التشيع وبالتالي يربطون بين التشيع ككل والفرس، ثم يجيب عليها؛ هنا أذكر بتلخيص كل أمر والإجابة عليه.

قال: الأمر الأول هو أن الإمام الرابع علي بن الحسين^(ع) ولد للحسين^(ع) من ابنة يزيدجرد أحد الملوك الساسانيين وأن هذا هو الذي جعل الفرس ينظرون إلى أولاد شاه زنان ابنة كسرى والإمام الحسين^(ع) على أنهم وارثو ملكهم القديم الذي زال، وبالتالي فقد انتشر التشيع لأهل البيت عند الفرس.

يجيب الشيخ الوائلي بأن الإمام الحسين^(ع) تزوج من ابنة كسرى في الوقت الذي تزوج عبد الله بن عمر بن الخطاب من أختها وتزوج محمد بن أبي بكر من أختها الأخرى وذلك لأن الأخوات الثلاث جيء بهن سبايا بعد فتح فارس وأمر الخليفة الثاني بأن يقومهن ويختار لهن من يناسبهن وذلك نزولاً عند رأي الإمام علي^(ع)، فتزوجت هؤلاء البنات الثلاث من الحسين بن علي وعبد الله بن عمر ومحمد بن أبي بكر، فولد سالم لعبد الله بن عمر والقاسم لمحمد بن أبي بكر وعلي زين العابدين للحسين^(ع). وهكذا صار هؤلاء الثلاثة أولاد خالة وبالتالي ينبغي أن ينظر إليهم نظرة واحدة. فيتساءل الشيخ إذا كانت العلة في دخول الفرس للتشيع هي مصاهرة الحسين للفرس فلماذا لا تنطبق نفس هذه العلة فيكون تسنن الفرس بسبب إصهار عبد الله بن عمر أو محمد بن أبي بكر؟ وبأن محمداً وعبد الله هم أبناء خلفاء كما كان الحسين^(ع) ابن خليفة. ويتابع بتساؤله بعد أن يذكر أن أم يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان فارسية وأن مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين أمه أمة من كرد إيران، فلماذا لا يميل العرب السنة لأهل البيت^(ع) الذين أمهاتهم عربيات في حين نجد قسماً من العرب يبغض أهل البيت كالنواصب؟

أقول: في نفسي شيء من رواية بنات كسرى هذه لعدة اعتبارات، منها حول تاريخ مجيء بنات كسرى إلى المدينة، لأنه إن كان ذلك بعيد فتح العراق وفارس، أي سنة 14-15 هـ، فإن عمر الحسين^(ع) كان 10-11 سنة، وعمر محمد بن أبي بكر 4-5 سنوات فقط، فكيف تزوجا في ذلك السن؟ ثم لنفترض أن البنات اللتين سميتا للحسين ولمحمد بن أبي بكر انتظرتا حتى بلغا مبلغ الشباب ثم تزوجاهما - بغض النظر عن عمر هاتين، وهي نقطة أخرى ينبغي النظر فيها لمعرفة إن كانتا بعمر الحسين ومحمد أم أكبر - وكان زواج الحسين^(ع) في سنة 20 هـ مثلاً، ترى لماذا تأخرت ولادة الإمام علي بن الحسين^(ع) إلى سنة 38 هـ؟ أليس هناك احتمال أن تكون أم علي بن الحسين ليست شاه زنان، بل ليلى الثقفية أم علي الأكبر الذي استشهد في كربلاء؟ ومنها القول أن علياً^(ع) هو الذي أفتى بأن بنات الملوك لا يعطين لأي أحد من الناس، وهذه طبقية واضحة كان أمير المؤمنين^(ع) أبعد الناس عنها.

الأمر الثاني الذي ذكره هو التقارب في الآراء بين الشيعة والفرس وذلك في موضوع الحق الإلهي، على اعتبار أن الفرس يرون لملوكهم حقاً إلهياً كما يرى الشيعة لأئمتهم حقاً فيرون أن الإمامة نصاً إلهياً، وذكر الوائلي ما ذكره محمد أبو زهرة (تاريخ المذاهب الإسلامية ج 1 ص 40) من قول المستشرق دوزي بأن أصل المذهب الشيعي نزعة فارسية على أساس أن العرب تدين بالحربة والفرس تدين بالملك وبالوراثة ولا يعرفون معنى الانتخاب. وكذلك ذكر الشيخ رأي أحمد أمين (فجر الإسلام ص 276) والذي عززه بمن يرى رأييه من المستشرقين. ويجيب الشيخ الوائلي على ذلك بأن التشيع أقدم من دخول الفرس في الإسلام وفي التشيع، وأن الرواد من الشيعة كلهم من العرب ولذلك فإن هذا الكلام عن تأثير النظريات الفارسية في التشيع غير وارد.

كما يضيف بأن الاتحاد في الآراء لا يدل على الاتحاد بالعقيدة وذلك لأن أي باحث يعلم بأن كل أمة أو جماعة لا تخلو من الاتحاد مع بعض الأمم الأخرى في الآراء أو في بعض المسائل، ويضرب لذلك مثلاً ما قاله أحمد أمين نفسه (فجر الإسلام ص 284) عن مسألة الجبر والاختيار بأن فلاسفة اليونان تكلموا فيها قبل المسلمين ونقلها السريانيون عنهم وتكلم فيها الزرادشتيون كما بحث فيها النصارى. فيقول الشيخ الوائلي: "وبناء على منطق أحمد أمين فإن المسلمين نصارى لأنهم اتحدوا مع النصارى بشق من الرأي".

ويعضي بتفنيد القول أن كلاً من الفرس والشيعة يقولون بالوراثة بأنه قول باطل لأن الشيعة لا تعتبر الإمامة متوارثة ولا تقول بالإرث في ذلك بل تذهب إلى أن الإمام منصوص عليه من قبل الله تعالى عن طريق النبي (ص) أو الإمام قبله، ويوضح بأن مسألة النص على الإمام ليست من المسائل المتأخرة عند الشيعة بل هي معلومة من الصدر الأول عند الطبقة الأولى. ويضرب مثلاً لذلك المحاورة بين الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس التي يقول فيها عمر لابن عباس أن "النبي (ص) أراد في مرضه أن يصرّح بإسمه - أي علي - فمنعته من ذلك".

أقول: إن من أوضح الأدلة على أن الشيعة الإمامية لا يقولون بإمامة أئمتهم^(ع) بالتوارث هو أن الإمامة انتقلت من الحسن^(ع) إلى أخيه الحسين^(ع) وليس إلى أحد أولاد الحسن^(ع) على كثرتهم، ثم لم تنتقل من الحسين^(ع) بنفس المنوال إلى أخيه محمد بن الحنفية وإنما لولده علي بن الحسين^(ع)، فلو كانت وراثية لاستمرت في الولد فالولد لا أن تنتقل إلى الأخ منذ البداية تقريباً.

أما الأمر الثالث الذي ذكره في أسباب دخول الفرس للتشيع فهو أنهم أرادوا هدم الإسلام عن طريق الدخول في المذهب الشيعي والتستر بحب أهل البيت^(ع) ثم نقل أفكارهم الهدامة للإسلام كالقول بالوصية والرجعة والمهدي وغيرها. ونقل قول أحمد أمين (فجر الإسلام ص 276): "والحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل

من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وذرادشتية وهندية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج عن مملكته كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت ستاراً".

وأضاف إلى ذلك نعمة استعداد السلطة، أي سلطة، على الشيعة وهي نعمة ضرب عليها الكثيرون كالسيد رشيد رضا في مجلة المنار، وكما أشار إلى من صور التشيع بأنه أثر فارسي كمحب الدين الخطيب ومصطفى الشكعة وغيرهما.

رد الشيخ الوائلي على هذا الأمر الثالث بما محصله:

أولاً، أن مؤلفات الفرس في الدفاع عن الإسلام ومساجدهم ومؤسستهم الدينية وجهادهم في سبيل الله يشهد على كذب هذه الدعوى، أي دعوى إرادتهم هدم الإسلام.

ثانياً، يتساءل فيما إذا كانت إرادة هدم الإسلام مختصة بالفرس الذين اختاروا الإسلام ودخلوا في التشيع أما أنها عند كل الفرس من كان من السنة منهم أو من الشيعة؟ لأن إذا كانت هذه الإرادة من كونهم فرساً لا لأمر آخر فلماذا انصبت الحملات على الفرس الشيعة فقط دون الفرس السنة؟ ثم يقول إذا أجيب على ذلك بأن هذا الأمر إنتقل إلى الفرس من الشيعة عندها يجب أن ننظر في عقائد الشيعة لنرى إن كان يمكن اتهامها بأنها عقائد هدامة للإسلام. ويلفت إلى أن تاريخ وفقه وعقائد أهل السنة أبطاله الفرس أنفسهم.

ثالثاً، إن المسائل التي أوردت على أنها مما يراد به هدم الدين مثل الوصية والرجعة والقول بالإمام المهدي يشاركونهم بها أو يمثلها أهل السنة ولكن لم نسمع من يهاجمهم بذلك. إضافة إلى أن هذه الآراء ليست من ضروريات الإسلام عند الشيعة بل ربما تكون من ضروريات المذهب كقضية الإمام المهدي^(ع).

عروبة التشيع وشبهة فارسية التشيع

أئمة الشيعة وعلمائهم وعلماء السنة وعلمائهم

يذكر الشيخ الوائلي (هوية التشيع ص88): أولاً أن أئمة الشيعة الإثني عشر بدءاً من علي وحتى الإمام الثاني عشر هم سادة العرب ومن صميمهم فلا يحتاج للكلام في ذلك أو لإثباته.

ثم يذكر الرواد الأوائل من حملة علوم أهل البيت وبيوتات وأسر الشيعة الذين حملوا التشيع وبشروا به ويقول بأنهم من صميم العرب، وذلك ابتداءً من أقطاب مدرسة الإمام الصادق^(ع) مثل: أبان بن تغلب بن رباح الكندي وبيت آل أعين وبيت آل حيان التغلبي وآل عطية وبنو دراج وغيرهم (طبقات ابن سعد ج6 تراجم من سكن الكوفة من التابعين). ثم الطبقة التي تلي هؤلاء كالشيخ المفيد محمد بن النعمان والشريف المرتضى علم الهدى والعلامة الحلبي وعبدالعزیز بن النحریر البرّاج وجمال الدين بن طاووس وأسرة آل طاووس ومحمد بن أحمد بن

إدريس العجلي ونجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي المعروف بالمحقق وجمال الدين السيوري والشهيد الأول محمد بن مكي والشهيد الثاني زين الدين العاملي وغيرهم فإن كل هؤلاء من صميم العرب.

ثم يأتي إلى ذكر أصحاب الكتب الحديثية من الشيعة وهم: محمد بن يعقوب الكليني صاحب "الكافي" ومحمد بن علي بن الحسين المعروف بابن بابويه القمي صاحب "من لا يحضره الفقيه" ومحمد بن الحسن بن علي الطوسي صاحب كتابي "التهذيب" و"الإستبصار"، فإن هؤلاء لا يوجد نص على عدم عروبتهم.

ثم يجتم القول بما ذكرته دائرة المعارف الإسلامية (ج14 ص66)، قالت: "إن أقدم الأئمة الكبار من الشيعة كانوا عرباً خالصاً وإن كانوا من اليمنيين خاصة". ودعا من يريد التوسع في ذلك إلى الاطلاع على كتب مثل "الأعلام" للزركلي و"تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام" لحسن الصدر و"أعيان الشيعة" للسيد محسن الأمين العاملي.

بالمقارنة مع ذلك يذكر (هوية التشيع ص94)، إشارة إلى الأصل الفارسي للأئمة السنة وأقطابهم، بأن "تاريخ الدنيا يصنف الناس إلى صنفين: صنف يقوم مقام الروح في الجسد وآخر يمثل الجسد وصنف يقوم مقام المحرك وآخر يمثل القاطرة التي يسحبها المحرك وسنرى أن من يقوم مقام المحرك في الهيكل السني فارسي في الأعم الأغلب".

ويبدأ بأئمة المذاهب الأربعة:

الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي مولى لبني تميم الله ومولده بالكوفة.

ثم الإمام الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع مولى أبي لهب، وقد طلب من الخليفة عمر أن يجعله من موالي قريش فامتنع ثم طلب ذلك من الخليفة عثمان ففعل فهو من موالي قريش، وقد ذكر ذلك الرازي في كتابه "مناقب الشافعي" وأبو زهرة في كتابه "الإمام الشافعي" (هذا المصدر نقلاً عن الإمام الصادق لأسد حيدر ج3 ص220).

ثم الإمام مالك بن أنس بن مالك، ذهب إلى كونه من موالي بني تميم وليس بعربي كل من ابن عبد البر في كتابه "الإنتقاء" ومحمد بن إسحق الواقدي والسيوطي في "تزيين الممالك" (المصدر أيضاً نقلاً عن كتاب الإمام الصادق لأسد حيدر ج2 ص200).

وأما الإمام أحمد بن حنبل فهو العربي الوحيد وينتمي إلى بكر بن وائل (طبقات الحنابلة لأبي يعلى ج1 ص4).

على أنه أشار إلى أن هناك من يروي أن أبا حنيفة والشافعي ومالكاً هم من العرب أيضاً.

أقول: المشهور أن الإمام الشافعي عربي، فهو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد الله بن عبد يزيد بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، فيلنقي بنسب النبي^(ص) بعبد مناف الجد الثالث للنبي^(ص). أما أبو حنيفة فلا أحد يقول أنه من العرب، بل هو من أصل فارسي واضح.

أما أصحاب الكتب الحديثية فإن محمد بن اسماعيل البخاري أعجمي، والترمذي ابن عيسى بن ثور تلميذ البخاري أعجمي كذلك، ومحمد بن يزيد بن ماجة مولى ربيعة أعجمي، وأحمد بن علي بن شعيب النسائي من نسا بخراسان أعجمي، وسليمان بن الأشعث بن الإسحق السجستاني من سجستان بقرب هرات، وإن نسب إلى الأسد ولكن لم ينصوا أنه أسدي بالأصل لا بالمخالفة؛ والعربي الوحيد هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (مصادر ذلك وفيات الأعيان ج1 ص21، والكنى والألقاب ج3 ص207 ومعجم المؤلفين ج12 ص115).

ثم يذكر من رواة الأحكام والأخبار، أي الذين يمثلون شيوخ الرواية في الكتب الحديثية، فيقول بأن معظم رواة الأحكام والأخبار ومعظم الفقهاء والمفسرين هم من الفرس، مثلاً مجاهد وعطاء بن أبي رباح وعكرمة وسعيد بن جبير (راجع فجر الإسلام ص191 وص204، ومعجم المؤلفين ج1 ص59).

ويذكر الليث بن سعد الذي يقول عنه الشافعي بأنه "أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به" (أقول: وبالتالي كان من الممكن أن يكون أحد أصحاب المذاهب المنتشرة، لأن المذاهب نمت وانتشرت حسب ظروف الدنيا وليست حسب النصوص الألهية كما في مذهب أهل البيت^(ع) وهو فارسي من أصفهان؛ ويذكر منهم ربيعة الرأي شيخ مالك وهو ابن عبد الرحمن بن فروخ من أهل فارس؛ ويذكر منهم طاووس بن كيسان الفارسي؛ ومنهم البيهقي صاحب "سنن البيهقي" كتاب الحديث؛ ومنهم مكحول ومحمد بن سيرين والحسن البصري والحاكم صاحب "المستدرک" وعاصم بن علي بن عاصم من شيوخ البخاري وعبد الحق الدهلوي وعبد الحكيم القندهاري شارح البخاري وعبد الحميد الحسروشاهي صاحب "إختصار المذهب" في الفقه الشافعي؛ ويذكر أيضاً كبار علماء ومؤلفين معروفين كالعضد الآيجي وعبد الرحمن الكرمانني صاحب "شرح التجريد" وأبي إسحق الشيرازي صاحب كتاب "التشبيه" وسهل بن محمد السجستاني صاحب كتاب "إعراب القرآن" ومحمد بن إدريس أبي حاتم الرازي الذي يعد بمستوى البخاري وعبد الله بن ذكوان عالم المدينة بالفرائض والفقه ويعقوب بن إسحق النيسابوري صاحب "المسند الصحيح" وأحمد بن عبد الله أبي نعيم صاحب "حلية الأولياء" وابن خلكان صاحب "وفيات الأعيان" والثعلبي صاحب "تفسير القرآن" المعروف (أنظر معجم المؤلفين رضا كحالة ج1 ص206، وفجر الإسلام ص241، والكنى والألقاب للقمي ج1 ص6).

ثم يقول: "ولو رمت أن أمشي معك على هذا الخط فسنصل إلى نسب عالية جداً من الناحية الكمية من نسبة العلماء والمؤرخين والمفسرين من الفرس؛ إن الفكر السني بكل أبعاده مدين للفرس ومصوبغ بالفارسية. وحتى الإمام محمد بن عبد الوهاب تربي ونشأ وتثقف على أيدي الفرس وكانت تربيته وثقافته بين كردستان وهمدان وأصفهان وقم وقد نص على ذلك جماعة" (أنظر زعماء الإصلاح لأحمد أمين ص10).

أما ما هي أسباب رمي التشيع بالفارسية؟

بعد أن ذكر الأمور التي يذكرونها في علاقة الفرس بالتشيع أو علاقة التشيع بالأفكار الفارسية، ويعد أن بين أن الإسلام الشيعي أو التشيع يقوم على العرب من أئمتهم^(ع) ثم علمائهم ومحدثيه وفقهائه وبين أن في الجانب الآخر التسنن يقوم على الفرس في أئمة الفقه والحديث والفقهاء وغيرهم، بحث في الأسباب التي تقف وراء هذه التهمة - تهمة فارسية التشيع، فيلفت إلى أن هذه التهمة ليست تهمة متميزة لذاتها وإنما هي صورة من صور رمي التشيع بكل ما هو مكروه، ولما كانت العلاقات بين الفرس والعرب قد ساءت شاء أعداء الشيعة أن يرموهم بالفارسية ليضيفوا إلى قوائم التهريج - كما يصف - قائمة أخرى.

ويقول من جانب آخر فإن "الشيعة منذ فترة تكوينهم كانوا من المعارضين للحكم لأنهم يرون أن الخلافة بالنص لعلي وولده وليست بالشورى، هذا جر عليهم الملاحقة خصوصاً أيام معاوية وما تلاها إلى العصور المتأخرة، فلإمعان بالتنكيل بهم وإبعادهم عن الساحة استخدمت السلطات وسائل التحطيم المادي والمعنوي المختلفة فاعتبرتهم خوارج عن جسم الأمة ونسبت إليهم من الآراء ما هو بعيد عن روح الإسلام وصورتهم بأنهم دعاة فوضى، فكان من ذلك استغلال الشعور الملتهب ضد الفرس فرمتهم بأنهم ورثة الفرس وحملة عقائدهم".

أما السبب الثاني في رمي التشيع بالفارسية فهو أن بعض المتأخرين الذين أرادوا مهاجمة الشيعة صوروا أن التشيع فارسي كما فعل المقرئ في القرن التاسع (دراسات في الفرق والعقائد ص25)، ملفتاً إلى أن الأولين من أعداء الشيعة لم يدرجوا الفارسية في قائمة التهم حيث لم يدرجها الشهرستاني في الملل والنحل (هامش الفصل ج1 ص195) رغم أنه - كما قال الشيخ الوائلي - "شيخ أهل السبب وصاحب اللسان الذي ما عرف الورع، فإنه برغم ما صال به وجال وبرغم ما أملاه عليه الهوى فإنه لم يذكر إلى الشيعة هذه التهمة" (الفصل في الملل والنحل ج4 ص179).

أما السبب الثالث لرمي الشيعة بالفارسية (ولعله برأيي السبب الأهم) هو - حسبما قال الشيخ - يكمن في قوة استدلال الشيعة بأن الخلافة بالنص وليست بالشورى، حيث ذكر أن الآيات التي يستدل بها على الشورى كقوله تعالى ﴿وَأمرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى:38) وقوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ (آل عمران:59) فإن المفسرين، كالفخر الرازي والزمخشري في الكشاف وغيرهما، أشاروا إلى أن مشاوره النبي^(ص) للمسلمين فيما لم يرد فيها نص

وذلك عند تفسيرهما للآيتين، وذلك بأنه^(ص) كان "أمر بمشاورتهم لتطبيب قلوبهم وإشعارهم بأنهم أهل للمشاورة في أمور الحرب وبعض الأمور الدنيوية".

ثم ذكر بأن القائلين بالشورى يقولون بأن النبي^(ص) سكت عن أمر الخلافة وبما أن القرآن مدح الشورى فإننا نرجع إلى منهج الشورى. لكنه ذكر رد الشيعة على ذلك بأن النبي^(ص) كان لا يترك المدينة في حرب أو غزوة مهما كانت قصيرة إلا ويستخلف عليها رجلاً؛ والأمر الثاني أنه لا يمكن ألا يوصي ولاسيما في أمر يعتمد عليه استقرار الأمة بعده بعد أن أمر الناس في القرآن بالوصية.

والأمر الثالث بأن الإمامة يجعل من الله تعالى بقوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ (الأنبياء:73) وقوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة:24)؛ وأشار إلى التعيين الذي جرى في غدیر خم والذي روي عن مائة وعشرين صحابياً وأربعة وثمانين تابعياً وثلاثمائة وستين راوياً من أئمة الحديث وألّف فيه البحوث والمؤلفات الكثيرة (راجع الغدير للأميني ج1، والإصابة لابن حجر ترجمة الإمام علي^(ع))، وأيضاً ترجمته في الاستيعاب لابن عبد البر، وتفسير الرازي، والدر المنثور للسيوطي).

ثم ناقش بعد ذلك من حاول أن يثبت أن الأمر شورى، فذكر رأي أصحاب السقيفة في بيعة أبي بكر وكيف أنها "كانت فلتنة" كما قال عمر وهو أحد أبطالها. ثم يقول: "يرد تساؤل آخر وهو هل أن الخليفة الثاني جاء إلى الحكم عن طريق الشورى أم عن طريق الخليفة الأول له كما هو واقع الحال؟ وهل أن الخليفة الثالث جاء إلى الحكم عن طريق الشورى أم عن طريق خمسة عينهم الخليفة الثاني ولم يؤيده منهم إلا ثلاثة؟"

وخلص إلى أن نظرية الشورى لما كانت غير ناهضة بينما نظرية التعيين تقف على أرض صلبة أراد البعض أن يبعد هذه النظرية عن إطارها الإسلامي فافتراض أنها نظرية كان يذهب إليها الفرس ويرون أن ملوكهم حكموا بالحق الإلهي وحيث أن الحسين^(ع) صاهر الفرس فتزوج بنت يزدجرد إنتقل إليه هذا الحق الإلهي.

ثم لفت إلى تلقف المستشرقين لهذا فقال: "جاء المستشرقون بعد ذلك فضربوا على هذا الوتر ومعهم تلاميذهم يرقصون على أنغامهم. إن أهداف كثير من المستشرقين لا تخفى لأنها تهدف إلى صيد عصفورين بحجر، فإن الهدف الأساسي ضرب وحدة المسلمين، وبعد ذلك تزييف ركائزهم الفكرية. لأجل ذلك تجد كتب المستشرقين تؤكد على هذه النقطة وترتب عليها آثاراً كثيرة وكان هذا الموضوع مختص بالشيعة فقط أما السنة الفرس فهم محروسون من أن يتدنس إليهم الفكر الفارسي حتى ولو كان ثمانون بالمائة من الفرس منهم!"

كيف صار الفرس شيعة

أخيراً يلخص الشيخ الوائلي (هوية التشيع ص113) كيف تشيع بعض الفرس بالقول:

أن القسم الأول منهم تشيع باختباره وذلك باطلاعه على الفكر الشيعي عن طريق الصحابة الذين جاؤوا به في فتح العراق وفارس وإلى خراسان.

أما القسم الثاني فقد تشيعوا تعاطفاً مع الشيعة المضطهدين، حيث جمع هذا القسم، وهم الموالي، الاضطهاد مع الشيعة المضطهدين، وقد بدأت تصل إليهم أفواج من المهجرين المضطهدين لأجل تشيعهم والذين دفع منهم زياد ابن أبيه خمسين ألفاً إلى خراسان حتى يخلص الكوفة من العناصر الشيعية الصلبة (الطبري ج 6 ص 126)؛ بعد ذلك تمازجت الأفكار والتقت المشاعر ثم وصلت إلى العقائد.

أما القسم الثالث فقد تشيعوا "عن طريق اللقاء الثقافي العميق لأن الشيعة اضطروا إلى تعميق ثقافتهم وولوج مختلف ميادين المعرفة للدفاع عن وجودهم والذود عن عقائدهم... وكان أن استهوت ثقافتهم قطاعاً كبيراً من الفرس نظراً لخلفتهم الحضارية ونهوض الحجة في نظرهم في كثير من معتقدات الشيعة التي لم يدعمها سيف ولا بريق مال ولا طمع في حكم..."

أما القسم الرابع فهم الذين دخلوا الشيعة بالتيار الذي صنعه الحكام عندما أعلنوا ضرورة العدول إلى مذهب الشيعة، كما فعل خدابنده، ثم الصفويون في بداية القرن العاشر بأن المذهب الشيعي صار المذهب الرسمي في بلاد فارس، وكما فعل الحمدانيون في ديار بكر وربيعة التي صارت شيعية في زمنهم ثم حولها الحكام إلى سنية، وحصل مثل ذلك لمصر فجعلها الفاطميون شيعية ثم حولت إلى سنية على أيدي الأيوبيين.

كلها رجم بالغيب، أو افتراء بالهوى

وهكذا، وجدت أن هذه الأقوال، وبالخصوص القول الذي يجعل التشيع ثمرة مؤامرة يهودية والقول الذي يجعله ثمرة اختراع فارسي، كلها رجم بالغيب أو افتراء بالهوى. فهي رجم بالغيب بالنسبة لعامة أهل السنة الذين يرددون دون فحص (مع أن هذا لا يجوز شرعاً لأنه رمي لمئات الملايين من أهل "لا إله إلا الله محمد رسول الله" بالانحراف العقدي المؤسس من خارج دين الإسلام وهذا أشد أنواع الانحراف، فالله تعالى يقول: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ق:18، ويقول: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ النور:15، ويقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ النساء:94 إلى غيرها من آيات الكتاب المبين التي تحذر من رمي المسلمين بالثبوت، كما هو رجم بالغيب بالنسبة للكثير ممن يسمون بالعلماء لأنهم إنما يرددون ما يقوله غيرهم (وهؤلاء يقترفون إثماً أشد من العامة)؛ وهي افتراء بالهوى ولاسيما ممن يسمون بالعلماء وهم يعلمون أن هذه الافتراءات غير صحيحة، وأن بعضها، كالتهمة الفارسية، هي بمدرسة أهل السنة ألبق وألصق، وبمدرسة أهل البيت^(ع) العرب أبعد وأبعد (أقول

صدقاً: أني لم ينقض عجبتي، بعد مرور كل هذه السنين على اتباعي مذهب أهل البيت^(ع)، من هذا الادعاء العروبي لأهل السنة والتهمة الفارسية ضد الشيعة، مع أن القاضي والداني، والمسلم وغير المسلم، والعالم والجاهل، يرى رأي العين من هم أئمة الشيعة، فلا هم يتبعونهم ليتحقق صدق الادعاءات العروبية ولا هم يتوقفون عن اتهام الشيعة ويسد الموضوع).

ولا أدري ما الفائدة التي يجنيها المسلم من رمي أخيه المسلم بهذه الفرية أو تلك؟ هل أن بعض النفوس مريضة إلى الحد الذي لا يريجه إلا الحكم على مئات الملايين من المسلمين بالضلال؟!

فمتى بدأ التشيع؟

أولاً: ما معنى كلمة "شيعة"؟

يعرض د. علاء الدين القزويني (الفكر التربوي عند الشيعة الإمامية ص22) معنى الكلمة من عدة مصادر، ما حصله أن كلمة "الشيعة" كما ورد في اللغة العربية والقرآن الكريم فسرت أحياناً بـ "الأتباع والأنصار"، وفسرت أيضاً بـ "المشايعة بمعنى المتابعة والمطاوعة"، وأن هذا الإسم قد صار يطلق على كل من يتولى علياً وأهل بيته^(ع) فصار ينصرف الذهن إلى هذا المعنى إذا ما وردت كلمة شيعة، هذا على ما قاله محمد حسين الزين (الشيعة في التاريخ ص27) والفيروزآبادي (القاموس المحيط ج3 ص47) ولويس معلوف (المنجد ص423). أما ابن منظور فقال (لسان العرب ج4 ص2377) بأن "الشيعة أتباع الرجل وأنصاره... وقد غلب هذا الاسم على من يتولى علياً وأهل بيته... وأصل ذلك من المشايعة، وهي المتابعة والمطاوعة، قال الأزهري: والشيعة قوم يهوون هوى عترة النبي^(ص) ويوالونهم".

وهذا المعنى هو الوارد في كتاب الله تعالى ﴿فَاسْتَعَاثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ (القصص:15) أي "ممن شايعه على دينه من بني إسرائيل"، على ما قاله الزمخشري (تفسير الكشاف) في تفسير بعض الأحداث في حياة موسى^(ع). وأيضاً ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات:83) وقول الزمخشري (الكشاف): "أي ممن شايعه على أصول الدين أو شايعه على التصلب في دين الله ومصابرة الكذابين".

أما متى بدأ التشيع بمعناه الذي غلب على من يتولى علياً وأهل البيت^(ع) في هذه الأمة فقد اختلف في ذلك الباحثون (راجع أقوال غير الشيعة فيما تقدم). فمنهم من يقول بأن التشيع هو أول مذهب في الإسلام وأن أربعة من الصحابة لقبوا به وهم: أبو ذر وسلمان والمقداد وعمار، وهو ما مال إليه الباحث المصري أحمد أمين

بالقول: "وكانت البذرة الأولى للشيعة الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبي (ص) أن أهل بيته أولى الناس أن يخلقوه" (ضحى الإسلام ج3 ص209).

ونقل الكثيرون قول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (أصل الشيعة وأصولها): "إن أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة الإسلامية، يعني أن بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنباً إلى جنب وسواء بسواء..." واستمر بالقول: "ولم يزل غارسها يتعهدا بالسقي والعناية حتى نمت وازدهرت في حياته ثم أثمرت بعد وفاته، وهذا يجمع بين وجود التشيع في زمن النبي كنظرية بدأت وبين التطبيق العملي في وجود الأصحاب الذين التفوا حول علي بن طالب بعد وفاة النبي (ص)".

ويؤيد ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ (البينة:7) بأن هؤلاء هم علي وشيعته كما جاء في تفسير الطبري بأن النبي (ص) وهو يتكلم مع علي: «أنت يا علي وشيعتك» (جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج30 ص265). وكما أورده الذهبي في (ميزان الاعتدال ج2 ص18) بلفظ: «أما أنك يا ابن أبي طالب وشيعتك في الجنة». وأورده الحاكم في (شواهد التنزيل لقواعد التفصيل ج2 ص357) بلفظ: «هو أنت وشيعتك، تأتي أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين».

قول الشيخ كاشف الغطاء هذا هو المجمع عليه بين الشيعة الإمامية، وهم يستندون إلى ما روي من رواياتهم وأيضاً ما روي من روايات أهل السنة: "أول الفرق الشيعة، وهي فرقة علي بن أبي طالب، المسمون شيعة علي في زمان النبي صلى الله عليه وسلم، وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته، وكان على رأسهم المقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وهم أول من سموا باسم التشيع من هذه الأمة" (المقالات والفرق لسعد القمي ص15، وفرق الشيعة للنوختي ص15)؛ وهؤلاء الصحابة الأربعة يسميهم الشيخ المفيد "الأركان الأربعة" (الإختصاص ص3).

هؤلاء الأربعة الكبار فازوا بأرفع الأوسمة من النبي (ص)، فقد روي أنه (ص) قال: "«إن الله أمرني بحب أربعة، وأخبرني أنه يحبهم»"، قيل: يا رسول الله سمهم لنا، قال: «علي منهم» يقول ذلك ثلاثاً، «وأبو ذر والمقداد وسلمان» (سنن ابن ماجه ص14، وصحيح الترمذي ج2 ص299، ومجمع الزوائد للهيثمي ج9 ص155، والاستيعاب ج1 ص280، وتهذيب التهذيب للعسقلاني ج10 ص286، وغيرها). وروي أبو نعيم (حلية الأولياء ج1 ص190) أن النبي (ص) قال: «نزل علي الروح الأمين فحدثني أن الله تعالى يحب أربعة من أصحابي» فلما طلبوا منه أن يسميهم قال: «علي وسلمان وأبو ذر والمقداد».

ورويت هذه المنزلة الرفيعة لبعض هؤلاء الصحابة الأبرار بشكل آخر، فقد روي أنه (ص) قال: "إن الجنة تشتاق إلى أربعة: علي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وسلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود" (معجم الطبراني الكبير ج6

ص263). وفي حديث آخر قال^(ص): «الجنة تشتاق إلى ثلاثة: علي، وعمار، وسلمان» (سنن الترمذي، باب مناقب سلمان حديث 3797، ومسند أبي يعلى حديث 2780).

أما تفسير آية سورة البينة ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ (البينة:7)، فقد وردت في غير تفسير الطبري. فقد روى السيوطي (الدر المنثور ج8 ص589) فيها عدة روايات:

- منها ما أخرجه ابن عساكر عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: "كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فأقبل علي عليه السلام، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده، إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة»، ونزلت ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾، فكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقبل علي عليه السلام، قالوا: جاء خير البرية".

- ومنها رواية عن ابن عباس أخرجه ابن عدي قال: "لما نزلت ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: «هو أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين»".

- ومنها ما أخرجه ابن مردويه عن علي^(ع) قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألم تسمع قول الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ؟﴾ أنت وشيعتك، وموعدي وموعدكم الحوض إذا جاءت الأمم للحساب، تدعون غرّاً محجلين».

وقد أورد ابن حجر الهيتمي (الصواعق المحرقة ص161 وغيرها من آيات وأحاديث فضائل أهل البيت^(ع) روايات أخرجه المحدثون، منها:

- عن أم سلمة قالت: "كانت ليأتي، وكان النبي عندي، فأنته فاطمة فتبعها علي - رضي الله عنهما - فقال النبي: «يا علي أنت وأصحابك في الجنة، أنت وشيعتك في الجنة»".

- روى أحمد في المناقب قول النبي^(ص) لعلي^(ع): «أما ترضى أنك معي في الجنة، والحسن والحسين وذريتنا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذريتنا، وشيعتنا عن أيمننا وشمائلنا؟»

- روى الطبراني أن النبي^(ص) قال لعلي^(ع): «أول أربعة يدخلون الجنة: أنا وأنت والحسن والحسين، وذريتنا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذريتنا، وشيعتنا عن أيمننا وشمائلنا».

- أخرج الديلمي قول النبي^(ص) لعلي^(ع): «أنت وشيعتك تردون الحوض رواء مرويين، مبيضة وجوهكم، وإن عدوك يردون الحوض ظماء مقمحين».

- هذا، وروى ابن حجر رواية جامعة، ابن حجر (الصواعق المحرقة الآية الحادية عشرة في فضائل أهل البيت^(ع))، عن ابن عباس أنه عندما نزلت هذه الآية قال النبي^(ص) لعلي^(ع): «هو أنت وشيعتك؛ تأتي أنت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين، ويأتي عدوك غضاباً مقمحين. قال: ومن عدوي؟ قال: من تبرأ منك ولعنك. وخير السابقين إلى ظل العرش يوم القيامة طوبى لهم، قيل: ومن هم يا رسول الله؟ قال: شيعتك يا علي ومحبوك».

وروى ابن الأثير (النهاية مادة قمح): قال النبي^(ص): «يا علي، إنك ستقدم على الله أنت وشيعتك راضين مرضيين، ويقدم عليه عدوك غضاباً مقمحين» ثم جمع يده إلى عنقه يريهم كيف الإقماح" والذي بينه ابن الأثير بأنه: رفع الرأس وغض البصر.

وروى الزحشري (ربيع الأبرار ج 1 ص 808) أن رسول الله^(ص) قال: «يا علي، إذا كان يوم القيامة أخذت بحجزة الله تعالى، وأخذت أنت بحجزتي، وأخذ ولدك بحجرتك، وأخذ شيعة ولدك بحجزهم، فترى أين يؤمر بنا؟»

وبلغت الشيخ كاشف الغطاء في نفس كتابه (أصل الشيعة وأصولها ص 46) إلى نقطة مهمة تتعلق بعدد الشيعة الرواد من الصحابة وعددهم القليل بالقول: "ولا أقول أن الآخرين من الصحابة وهم الأكثر الذين لم يتسموا بتلك السمة قد خالفوا النبي^(ص) ولم يأخذوا بإرشاداته؛ كلا ومعاذ الله أن يظن بهم ذلك وهم خيرة من على وجه الأرض يومئذ، ولكن لعل تلك الكلمات لم يسمعها كلهم، ومن سمع بعضها لم يلتفت إلى المقصود منها، وصحابة النبي الكرام أسمى من أن تخلق إلى أوج مقامهم بغاث الأوهام".

هوية التشيع العرقية

قال الشيخ الوائلي رحمه الله (هوية التشيع ص 80): "إن العروبة هي المزيغ المتكون من الفكر والمشاعر واللغة والتربية، وانتزاع العروبة من هذه المصادر هو المسلك الصحيح فهي التي تحدد الهوية، ومعظم من كتبوا في تحديد هوية الإنسان أكدوا على هذه العوامل فقط وهي اللغة والتاريخ والبيئة والمصالح المشتركة، هذه هي التركيبة المزجية التي تكوّن وتحدد معالم الانتماء لأمة ما" (القومية العربية لحازم نسيبة ص 101، وآراء وأحاديث في الوطنية والقومية لساطع الحصري ص 20).

فأولاً في البيئة الجغرافية "إن مهد التشيع الأول هو الجزيرة العربية لأن شيعة علي^(ع) الأوائل هم من الصحابة ومن جزيرة العرب... ومع افتراض وجود شخص أو شخصين مثل سلمان الفارسي وأبي رافع القبطي فإن نشأة هؤلاء وإقامتهم لفترة طويلة بالحجاز (دمجهم بعرب الحجاز) ومن الحجاز إنتشر التشيع إلى الأقطار الأخرى".

أما اللغة فبحكم كون الشيعة من أهل الحجاز فلغتهم كانت عربية، وبلغت إلى أن الشيعة هم من فصحاء العرب وأبطال البيان نبغ منهم كثيرون كعدي بن حاتم الطائي وهاشم المرقال وخالد بن سعيد الأموي وغيرهم.

ثم يقول: "وبحكم كون اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم فقد كان الشيعة يقعون عند التصنيف من قسم المتشددين في اعتبار اللغة العربية لغة العبادة ولغة العقود ولا يتساهلون في ذلك أبداً ولا يقوم عندهم مقام اللغة العربية في ذلك أي لغة أخرى. ونلمح من تشدهم في ذلك أن اللغة عندهم ليست مجرد قالب للمعنى ولو كانت كذلك لقام مقامها قالب آخر، لكنها عندهم تستبطن مشاعر وخواص أصيلة في مضمون الرسالة ولهذا نزل القرآن بها، لذلك نرى جمهور فقهاء الشيعة يذهبون إلى عدم جواز القراءة في الصلاة والأذان وافتتاح الصلاة بغير اللغة العربية، في حين يذهب كل من أبي حنيفة بصورة مطلقة والشافعية والمالكية بجواز إيقاع الأذان بغير العربية إذا كان المؤذن أعجمياً ويريد أن يؤذن لنفسه أو لجماعة أعاجم مثله (أعلام الفقه على المذاهب الأربعة ج1 ص314)، ويذهب الشافعية والأحناف والمالكية إلى جواز إيقاع تكبيرة الإحرام بغير اللغة العربية إذا كان غير قادر على اللغة العربية، ذكر ذلك عنهم صاحب "الفقه على المذاهب الأربعة" في باب شروط تكبيرة الإحرام من الجزء الأول... ولم أجد في حدود ما عندي من مصادر لهم اشتراطاً صريحاً في إيقاع العقود باللغة العربية، في حين يذهب الشيعة إلى لزوم إيقاع العقد بالعربية اختياراً، وفيما يخص عقد النكاح يجوز الحنفية والمالكية والحنبلة إيقاعه بغير اللغة العربية مع القدرة عليها ويذهبون إلى صحة هذا العقد (الأحوال الشخصية لمحمد أبو زهرة ص27)".

وفيما يخص الهوية القومية للخليفة قال: "ولأجل ضمان حفظ خواص الرسالة ذهب كثير من الفرق الإسلامية إلى ضرورة كون الخليفة عربياً، لا لسبب آخر قد يفهم منه معنى عنصرياً، فرسالات السماء منزهة عن ذلك، وقد انشطرت الفرق الإسلامية في اشتراط عروبة الخليفة إلى شطرين وكان الشيعة من الشطر الذي يؤكد على عروبة الخليفة كقول النبي^(ص): «الأئمة من قريش» (الفصل بين الملل والنحل ج4 ص89)، في حين ذهب كثير من المسلمين غير الشيعة إلى عدم اشتراط هذا الشرط. ويبدو أن هذا المعنى يبتدئ من الخليفة الثاني نفسه حيث قال: لو أدركني أحد رجلين فجعلت هذا الأمر إليه لو ثققت به - سالم مولى أبي حذيفة وأبو عبيدة الجراح، ولو كان سالم حياً ما جعلتها شورى (طبقات ابن سعد ج3 ص343)؛ وواضح من ذكره لسالم أن الخليفة لا يشترط عروبة الخليفة وإلا لنص على العرب فقط.

كما يذهب إلى عدم عروبة الخليفة الخوارج بجملتهم... وإلى عدم اشتراط عروبة الخليفة يذهب الأحناف أيضاً ولذا صححوا خلافة آل عثمان (أي الأتراك العثمانيون)".

ثم أردف ليؤكد ما قاله في البدء "أن هذا الشرط يضمن أن الإسلام دين المساواة ولكن بهذا الشرط يضمن الإسلام توفر حاكم يعي دقائق الشريعة والحلفيات الحضارية التي ترتبط بها اللغة التي نزلت بها".

أما التاريخ والمصالح المشتركة كأحد العوامل في التعرف على الهوية فيقول أن "الشيعة الذين عددنا أسماءهم جزء من تاريخ الجزيرة العربية بكل أبعاد هذا التاريخ ومقوماته، وكذلك المصالح المشتركة المادي منها والمعنوي، وكذلك النهج الشعبي في التفكير والعادات والسلوك.."

فيخلص إلى القول: "ومن هذه الحقائق التي قدمناها تتضح الهوية العرقية للشيعة، فهو عربي بانتمائه ومهده ولغته وآرائه، ولأجل هذا ذكر الباحثون الموضوعيون أن التشيع عربي بكل خواصه، وأقصد بالباحثين هنا المتأخرين منهم، وذلك لأن هذه المسألة لم تكن تشغل بال خصوم الشيعة في العصور الأولى وإنما نشأت مؤخراً لأسباب كثيرة أهمها تحول الفرس إلى شيعة ابتداء من القرن العاشر، أما التاريخ الذي يسبق القرن العاشر فالشيعة من الفرس كانوا في فئة قليلة... وحينما تحول الفرس إلى شيعة ظهرت لهم مثالب وعيوب لم تكن موجودة يوم أن كانوا من السنة...!"

ثم ذكر الشيخ الوائلي أقوال بعض الباحثين في هذا الموضوع فذكر أن الدكتور أحمد أمين قال: "والذي أرى كما يدل التاريخ أن التشيع لعلي بدأ قبل دخول الفرس في الإسلام (فجر الإسلام ص276)".

ونقل قول الدكتور علي حسين الحريظلي (الدولة العربية ص127): "وهناك فريق من العرب تشيع لعلي بعد أن آلت الخلافة إلى أبي بكر".

كما نقل رأي غولد تسيهر أن الحركة الشيعية "نشأت في أرض عربية بحتة فقد مال لاعتناق التشيع قبائل عربية تشبعت بالآراء الشيوقراطية وبشرعية حق علي بالخلافة..."

ونقل نفي المستشرق فولهاوزن الأثر التأسيسي للإيرانيين في التشيع وهو "إما أن آراء الشيعة تلائم الإيرانيين فهذا مما لا شك فيه، وأما كون هذه الآراء انبعتت من الإيرانيين فليست تلك الملازمة دليلاً عليه، بل الروايات التاريخية تقول عكس ذلك إذ تقول أن التشيع الواضح الصريح كان قائماً أولاً في الدوائر العربية ثم انتقل منها إلى الموالي (كتاب الشيعة والخوارج ص241)".

ونقل قول المستشرق آدم ميتز (الحضارة الإسلامية ج1 ص101): "إن مذهب الشيعة لا كما يعتقد البعض رد فعل من جانب الروح الإيرانية تخالف الإسلام، فقد كانت جزيرة العرب شيعية كلها عدا المدن الكبرى كمكة

وتهامه وصنعاء. وكان للشيعة غلبة في بعض المدن مثل عُمان وهجر وصعدة وفي بلاد الخوزستان التي تلي العراق فكان نصف أهلها على مذهب الشيعة، أما إيران فكانت سنية عداً قُوم وكان أهل أصفهان يغالون في معاوية حتى اعتقد بعضهم أنه نبي مرسل".

ونقل قول المستشرق غولد سيهر (العقيدة والشريعة ص204) قال بخصوص تهمة فارسية التشيع: "وهذا الوهم الشائع مبني على سوء فهم للحوادث التاريخية، فالحركة العلوية نشأت في أرض عربية مجتة".

أما السيد علاء الدين القزويني فقد ذكر (الفكر التربوي عند الشيعة الإمامية ص23) أقوال المستشرقين بخصوص عروبة التشيع، منها ما ذكره الشيخ الوائلي أعلاه، كقول آدم ميتز (الحضارة الإسلامية المترجم إلى العربية ج1 ص37) "أن حركة التشيع نشأت على تربة عربية خالصة"، وقول جب وكريمز (الانسكلويديا المختصرة للإسلام ص536) من أنه بلحاظ أن أوائل الشيعة كانوا من الصحابة والتابعين فإن التشيع أساسه عربي خالص.

رواد التشيع الأوائل

عدد الشيخ الوائلي (هوية التشيع ص33) عدداً من رواد التشيع الأوائل ليثبت التأسيس العربي للتشيع. بالإضافة إلى أبي ذر سلمان وعمار والمقداد فإن رواد التشيع الأوائل الذين ثبت تشيعهم لأمر المؤمنين^(ع) منهم: حذيفة بن اليمان صاحب سرّ النبي^(ص) الذي اشتهر أن عنده أسماء المنافقين، وخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، والحباب بن الأرت الحزاعي، وأبو سعيد الحدري، وأبو الهيثم بن النيهان، وقيس بن سعد بن عبادة الأنصاري، وأنس بن الحرث أحد الذين استشهدوا مع الإمام الحسين في كربلاء، وأبو أيوب الأنصاري خالد بن زيد الذي كان بيته مكان إقامة النبي^(ص) عند دخوله المدينة قبل بناء المسجد، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وهاشم المرقال فاتح جلولاء، ومالك الأشتر النخعي، والبراء بن عازب الأنصاري، وأبي إبن كعب سيد القراء، وعبادة بن الصامت الأنصاري أحد نقباء الأنصار في بيعة العقبة، وعبد الله بن مسعود من سادات القراء، وأبو الأسود الدؤلي أحد أصحاب أمير المؤمنين والذي أسس علم النحو وهو علم قواعد العربية بأمر من الإمام علي^(ع)، وخالد بن سعيد بن بن العاص بن أمية الأموي (أقول: ولكن حمل ذكره مع أنه ثالث أو رابع أو خامس من أسلم، ومع أنه من بني أمية، ولكنه كان من شيعة علي!)، وبشير بن مسعود الأنصاري من البدرين، ورافع بن خديج الأنصاري، وأبو دجاجة سماك بن خرشة الأنصاري من أهل بدر (أقول: ومن القلة الثابتة يوم أحد بعد فرار الناس)، وسهل بن حنيف الأنصاري من أهل بدر (أقول: أيضاً من القلة الثابتة يوم أحد بعد فرار الناس)، وأبو رافع مولى رسول الله^(ص) بايع مع قبائل الأنصار في بيعة العقبة وممن بايع في بيعة الرضوان وهاجر الهجرتين للحبشة مع جعفر بن أبي طالب وإلى المدينة، وأبو قتادة الحارث بن ربيعي الأنصاري من أهل بدر، وقرضة بن كعب الأنصاري، وحبیب بن بديل بن ورقاء الحزاعي، وزيد بن أرقم الأنصاري الصحابي الشهير الذي شهد مع النبي^(ص) سبع عشرة وقعة،

والأصبع بن نباتة، وأبو حمزة الشمالي ثابت بن دينار، وحبیب بن مظاهر الأسدي (أحد شهداء كربلاء)، وحكيم بن جبلة العبدي الليثي، وزید بن صوحان الليثي، ومسعود بن مالك الأسدي، وأبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي، وعبد الله بن حرام الأنصاري شهيد أحد، وسليمان بن صرد الحزاعي، وعدي بن حاتم الطائي، وعقبة بن عامر السلمي، وهاني بن عروة المذحجي، وعلباء بن الهيثم بن جرير وأبوه الهيثم من قواد الحملة في قتال الفرس في واقعة ذي قار، والمهاجر بن خالد المخزومي وعبيد بن النيهان الأنصاري أول المبايعين للنبي (ص) ليلة العقبة، وأويس القرني الأنصاري، وزباد بن نصر الحارثي، وعبد الله بن سليم العبدي الليثي، وعامر بن قيس الطائي، وأبان بن سعيد بن العاص وهو أخو خالد المذكور أعلاه من أمراء السرايا أيام النبي (ص) (أقول: حمل ذكره هو الآخر حاله كحال أخيه لتشييعه)، وغيرهم الكثير من مختلف القبائل والبطون العربية.

(يراجع في ذلك هامش رغبة الآمل ج7 ص130، وأسد الغابة ج1 ص35 وج1 ص61، وفجر الإسلام ص267، والإستيعاب ج1 ص280).

ويعقب الشيخ الوائلي على هؤلاء بما يلي: "إن هؤلاء الشيعة كانوا من الذاهبين إلى أولوية الإمام علي (ع) بالخلافة لأنه الإمام المفترض الطاعة المنصوص عليه. ومع اعتقادهم بأن من تقدم عليه أخذ ما ليس له ومع امتناع كثير منهم من البيعة للخليفة الأول واعتصامهم ببيت الإمام علي (ع)، مع كل ذلك لم يعرف عن أحد منهم أنه شتم فرداً من الصحابة أو تناوله بطريقة غير مستساغة، بل كانوا أكبر من ذلك وأصلب عوداً من خصومهم - مما يدل على أن بعض من عرف بشتم الصحابة إنما صدر منه ذلك كعملية رد فعل لأفعال متعددة... وقد حرص أمير المؤمنين على تربية أتباعه على المنهج السليم، ومن مواقفه في ذلك ما رواه نصر بن مزاحم قال: مر أمير المؤمنين (ع) على بعض من كان في جيشه في صفين فسمعهم يشتمون معاوية وأصحابه فقال لابن عدي وعمرو بن الحمق وغيرهما: «كرهت لكم أن تكونوا لعانين شتامين تشتمون وتبرأون، ولكن لو وصفتهم مساوئ أعمالكم وقتلتم من سيئاتهم كذا وكذا ومن أعمالهم كذا وكذا، كان أصوب في القول وأبلغ في العذر، وقتلتم مكان لعنكم إياهم وبراءتكم منهم: اللهم احقن دماءنا ودماءهم وأصلح ذات بيننا وبينهم واهدهم من ضلالهم حتى يعرف الحق من جهله منهم ويرعوي عن الغي والعدوان منهم من لهج به، لكان أحب إلي وخيراً لكم» فقالوا: يا أمير المؤمنين تقبل عظمتك وتنادب بأدبك" (صفين لنصر بن مزاحم ص115).

ثم يذكر قول ابن خلدون المار فيما سبق الذي يؤكد التشيع في الصحابة ويؤكد عدم استخدامهم لغة الشتم "كان جماعة من الصحابة ينتشعون لعلي ويرون استحقاقه على غيره، ولما عدل به إلى سواه تأفقوا من ذلك وأسفوا له، إلا أن القوم لرسوخ قدمهم في الدين وحرصهم على الألفة لم يزيدوا بذلك على النجوى بالتأفف والأسف".

وبعد ذلك يوضح في فصل "الفارق بين الشيعة والروافض" وذلك تعليقاً على ما صار ينبز به الشيعة من قبل بعض الكتاب، بما جاء في أقوال البعض، فذكر ما قاله الزبيدي في تاج العروس واسماعيل الجوهري في الصحاح وغيرهما من التفريق بين الشيعة والرافضة.

من ذلك ما يذكر كثيراً من أن زيد بن علي الشهيد أن جماعة من جنده طلبوا منه أن يتبرأ من الشيخين، أي أبي بكر وعمر، فأبى وقال: "لا، كانا وزيري جدي"، فتركوه ورفضوه ورفضوا عنه فجاءت تسميتهم بالرافضة. يعلق الوائلي على ذلك بالقول:

"أولاً، إن هؤلاء الذين طلبوا البراءة لو كانوا شيعة فلا بد أنهم حريصون على نصر زيد وكسب المعركة ضرورة، إن مصيرهم مرتبط بمصير زيد فإذا هزم معنى ذلك أنه قضى عليهم قضاء تاماً خاصة أن خصومهم الأمويون الذين يقتلون على الظنة والتهمة كل من يميل إلى بني أبي طالب، فما الذي دفعهم إلى خلق هذه البلبله التي أدت إلى انفضاض جند زيد عنه وبالتالي إلى خسارته للمعركة فموته شهيداً على أيدي الأمويين؟ فلا بد أن يكون هؤلاء ليسوا من الشيعة وإنما هم جماعة مندسة أرادت إحداث البلبله للقضاء على زيد واحتمال كسبه للمعركة".

"وثانياً، على فرض التنزل والقول بوجود فرقة خاصة من رأيها رفض الشيخين فما معنى سحب هذا اللقب على كل شيعي يوالي أهل البيت، حتى أصبح هذا الأمر من المسلمات فوجدنا الإمام الشافعي يقول بأبياته الشهيرة:

إِنْ كَانَ رَفُضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدِ التَّقْلَانَ أَنِّي رَافِضِي

إن تعبير الإمام الشافعي هذا "إن كان رفضاً حب آل محمد" يدل على أن هناك إرادة لسحب اللقب وهو رافضي على كل شيعي مبالغاً في التشهير بهم وشحن المشاعر ضدهم".

"ثالثاً، قد يقال أنه لا شك في وجود جماعة شتامين للصحابة فما هو السبب في كونهم من هذا الصنف في حين تدعون أن الشتم لا تقره الشيعة ولا أئمتهم؟ وللجواب على هذا السؤال لا بد من الرجوع إلى مجموعة من الأسباب تشكل فعلاً عنيفاً استوجب رد الفعل... " ثم ذكر من أسباب ذلك:

- المطاردة والتنكيل المروع للشيعة وما تعرضوا له على يد الأمويين والعباسيين
- تأسيس ظاهرة شتم الإمام علي^(ع) على المنابر حتى حاول عمر بن عبد العزيز أن يمنع ذلك وهو أمر لم يجد من يرفضه من العلماء الذين كفروا الشيعة على زعم أنهم يشتمون الصحابة في حين لم يكفروا الأمويين الذين قاموا بشتم علي^(ع) الذي هو أحد الصحابة على أقل تقدير
- ما كان من تهجير الشيعة الذي قام به زياد بن أبيه

- دفاع البعض عن يزيد بن معاوية وتخطئة من خرج عليه والتحفظ في تناوله بشيء من اللعن حتى قال بعضهم جواباً على أنه "هل يجوز لعن يزيد لأنه قاتل الحسين أو أمر به؟ قلنا: هذا لم يثبت أصلاً فلا يجوز أن يقال أنه قتله أو أمر به ما لم يثبت، فضلاً عن لعنه، لأنه لا يجوز نسبة مسلم إلى كبيرة من غير تحقيق.." إلى أن قال "فإن قيل: قاتل الحسين لعنه أو الأمر بقتله لعنه الله؟ قلنا - والحديث لأبي حامد الغزالي -: الصواب أن يقال قاتل الحسين إن مات قبل التوبة لعنه الله (في إحياء العلوم ج2 ص276)!" (أقول: عندما يأتي الأمر إلى أئمة أهل البيت^(ع) يصبح الدفاع بهذا الشكل العجيب الغريب عن أكابر المجرمين من ملوك الدولة الإسلامية؛ وبعد ذلك يقول الغزالي وأمثاله أنهم يحققون صدق المودة في القربى وصدق الموالاتة لعلي^(ع) وآل علي^(ع)، بل ويطعنون بكل جرأة وصلف - وهم على هذا الموقف الذي لا يرضي الله ورسوله^(ص) - في صدق مودة الشيعة وموالاتهم!)

التشيع لعلي^(ع) يسير مع التنويه بمنزلته^(ع)

ذكرت فيما سبق قول الشيخ كاشف الغطاء (أصل الشيعة وأصولها ص46) بخصوص العدد القليل للشيعة الرواد من الصحابة: "ولا أقول أن الآخرين من الصحابة وهم الأكثر الذين لم يتسموا بتلك السمّة قد خالفوا النبي^(ص) ولم يأخذوا بإرشاداته؛ كلا ومعاذ الله أن يظن بهم ذلك وهم خيرة من على وجه الأرض يومئذ، ولكن لعل تلك الكلمات لم يسمعها كلهم، ومن سمع بعضها لم يلتفت إلى المقصود منها، وصحابة النبي الكرام أسمى من أن تخلق إلى أوج مقامهم بغاث الأوهام".

بما أن النبي^(ص) قد صدع بمزايا علي^(ع) الفريدة وبمكانته العظيمة في الإسلام، فإنه لا شك أن جماعة من الصحابة سيشعرون بضرورة الاصطفاف خلف علي^(ع)، ولو قليلاً، وإلا فإننا نحكم على جميع الصحابة إما بعدم فهم الكلام العربي المبين الواضح من الكتاب والسنة، وإما بعدم الاهتمام بتوجيهات النبي^(ص)، بل أوامره ونواهيته بشأن العترة وعلي^(ع) خاصة، وإما بالوقوف جميعاً بالضد مما يفهمه أي عربي وذلك كاصطفاف معاد لعلي^(ع)، وهذا لا يمكن أن يقبله عاقل، لأنه من طبيعة الجماعات أن تكون هناك أهواء مختلفة تجعل أي جماعة تنقسم إلى أحزاب واتجاهات تختلف في درجة التزامها بنهج قادتها، ولكن المؤكد أن بعض هؤلاء يلتزمون التزاماً كاملاً أو شبه كامل بما يقوله القادة، فكيف إذا كان سيد البشر وخاتم الرسل^(ص) وصحابته يرون الآيات تنزل عليه ويرون معجزاته الباهرة ويرون خلقه الرفيع وهديه العظيم، فلا بد أن بعضهم سيذهب مع ما يقول، ومنه التنويه بفضل ابن عمه وربيبه وحبيبه علي^(ع)، ما ينتج بالضرورة وجود شيعة لعلي^(ع) وإن بالمعنى البسيط، على ما يحصل دائماً

في تاريخ الجماعات أيضاً من بدء الأفكار والعقائد بشكلها المبسط ثم ترد عليها التعقيدات نتيجة الشد والجذب والتحاجج والحصام.

وأقول: بما أن دخول الناس في الإسلام تم في 23 سنة، وكان العدد الأكبر ممن دخل بعد هجرة النبي (ص) إلى المدينة، وهؤلاء ممن أسلموا فرادى، ما عدا الأنصار من الأوس والخزرج الذين أسلموا، أولاً بشكل محدود في الفترة ما بين بيعتي العقبة والهجرة، ثم زرافات وجماعات بعد قدومه (ص) إليهم، فإن الصحابة كانوا يتزايدون تدريجياً، وكانوا يسمعون تنويه النبي (ص) بعلي (ع) ومنزلته من الصحابة الذين سبقوهم إلى الدين وأيضاً مباشرة من النبي (ص)، فكانت استجابة بعضهم للاصطفاف خلف علي (ع) نفسياً. ثم كان الدخول الأكبر بعد فتح مكة سنة 8هـ حيث دخلت القبائل في الجزيرة العربية بألوفها بحيث وافت النبي (ص) في حجة الوداع بعد سنتين من ذلك بعشرات الألوف بلغت حتى مائة وأربعين ألفاً على بعض الروايات، ولا شك أن الشيء نفسه حصل مع بعض هؤلاء فيما يخص منزلة علي (ع) التي سمعوها من آيات الكتاب وأحاديث النبي (ص) بما سمعوه من النبي (ص) مباشرة، أو من أصحابه وذلك حسبما كان عليه وضع الصحابة (الذين يرسلهم النبي (ص) مع شيخ القبيلة الذي يأتي ويسلم عند النبي (ص) ثم يعود ومعه اثنان من الصحابة يرسلهم النبي (ص) ليعلموهم الدين الجديد) بخصوص علي (ع) وما انطوت عليه نفوسهم من مشاعر تجاهه.

هذا، وصولاً إلى حجة الوداع وخطبة حجة الوداع التي صدع فيها النبي (ص) بحديث الثقلين «إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي» على رواياته المختلفة، ثم بعدها بأيام تسعة حيث خطب فيهم يوم الغدير ونصّب علياً (ع) إماماً بعده. فلا بد أن البعض، إن لم نقل الكثيرين، قد استجابوا نفسياً لما أمر به النبي (ص) وصاروا شيعة لعلي (ع) بالمعنى البسيط.

فلو لم يستجب لتنويه النبي (ص) بعلي (ع) وأهل البيت (ع) إلا القليل من الصحابة في هذه الأدوار جميعاً بحيث يصدق عليهم صفة "شيعة علي"، فإنه يكفي للقول أن التشيع بدأ على عهد النبي (ص). بل لو لم يستجب لأمر النبي (ص) يوم الغدير إلا القليل من عشرات الألوف الذين حضروا ذلك اليوم المشهود بحيث يصدق عليهم صفة "شيعة علي" فإنه يكفي للقول أن التشيع بدأ في العهد النبوي، وهذا يسبق بعشرات السنين ما ذهب إليه البعض من بداية التشيع أيام عثمان أو علي (ع) أو الحسن (ع) أو بعد مقتل الحسين (ع) مما عرضناه في أول الفصل.

فإذا ثبت - كما صرح به بعض علماء وباحثي أهل السنة ممن ذكرنا أقوالهم آنفاً - أنه كان بالفعل هناك بعض الصحابة ممن فعل ذلك والتف حول علي (ع)...

وإذا ثبت - من الأدلة والقرائن التي قدمتها في هذا الجزء وفي الجزء الأول - أن هناك البعض من الصحابة ممن لم يلتفت إلى تشيعهم، أو التفت إليه فعتم عليه، كخالد بن سعيد بن العاص الأموي من الرجال، وأم المؤمنين أم سلمة من النساء، وغيرهما رضوان الله عليهما...

فإنه مما لا يبقي مجالاً للشك في أن التشيع لعلي^(ع)، بمعناه الأول الأساس، وهو الاعتراف بمنزلته السامية المنفردة التي تجعله الأول بعد النبي^(ص) وضرورة الالتفاف حوله ومناصرته والخضوع لأوامره^(ع)، بدأ منذ عهد النبي^(ص)، بل من أوائل عهده... وإلا كيف نفهم حادثة يوم الدار؟

حادثة يوم الدار

إن حادثة يوم الدار من أقوى الأدلة على أن التنويه بدور علي^(ع)، بل التصريح به، بدأ منذ أوائل العهد المكي. فلقد أجمع المفسرون على أن الآية الكريمة ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: 214) نزلت في أوائل العهد المكي تأمر النبي^(ص) ببدء النذارة في أقربائه، ولعل الحكمة في ذلك أنه في مجتمع عشائري لا يمكن أن تتحقق استجابة جماهيرية لدعوة جديدة، ولا سيما مثل الدعوة الإسلامية التي هدمت أساس الدين الجاهلي الموجود، إلا بعد أن تتحقق استجابة كبيرة من عشيرة صاحب الدعوة، الأمر الذي صار بيناً بعد ذلك بتأخر استجابة العرب إلى ما بعد فتح مكة، أي بعد انتهاء ثلاث عشرة سنة مدة العهد المكي وثمانى سنوات من العهد المدني والذي تم فيها تأسيس دولة بمعناها البسيط وصارت الدولة تحارب وترسل السرايا، مع ذلك انتظرت العرب حتى تدخل قريش، عشيرة النبي^(ص)، الإسلام، فدخلوا في دين الله أفواجاً على ما أثبتته الكتاب في سورة النصر. ولعل الأمر كان أشد في حالة النبي^(ص) وقريش لأن قريش كانت سدنة البيت الحرام الذي تعظمه العرب وتحج إليه، فصار انتظار موقف قريش منه^(ص) لا بد منه لقبائل العرب قبل أن تقرر ما تفعل.

بخصوص "يوم الدار" أعيد ما ذكرته في الجزء الأول الفصل السادس:

هذه الرواية (أي الحديث الذي سيأتي) في تاريخ الطبري ج 2 ص 216 تنتهي في سندها إلى عبد الله بن الحارث عن ابن عباس عن علي^(ع) يحدث فيها أنه عندما نزلت الآية 214 من سورة الشعراء ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دعاه النبي^(ص) وأخبره بذلك وأنه يتوقع أن يسمع منهم ما يكره وأمره بأن يحضر لهم طعاماً ويجمع له بني عبد المطلب حتى يبلغهم ما أمر به، ففعل علي ودعاهم وهم حوالي الأربعين رجلاً فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب، ثم أكلوا من الطعام من اللحم وشربوا من العسل وذلك بعد أن رأوا بركة النبي^(ص) في الطعام والشراب بحيث أنهم أكلوا وشربوا وشبعوا وكأنه الطعام الذي يكفي أعداداً غفيرة، ولكن قبل أن يتكلم النبي^(ص) بادر أبو لهب فقال: "لقد سحركم صاحبكم!" ففرقوا ولم يتمكن النبي^(ص) من التحدث معهم؛ ويقول علي^(ع) بأنه^(ص) أمره أن يصنع نفس الشيء في اليوم الثاني فعندما اجتمعوا وأكلوا وشربوا قال لهم النبي^(ص): «يا

بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتمكم به - إني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرنني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصي وخليفتي فيكم؟» قال علي^(ع): «فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت - وإني لأحدثهم سنناً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً - أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم إسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لإبنك وتطيع.»

أما الشيخ الأنطاكي رحمه الله فقد ألفتَ (لماذا اخترت مذهب أهل البيت) إلى أن رجال سند ذلك الحديث كلهم ثقات ما عدا أبو مريم عبد الغفار بن القاسم الذي ضعّفه بعض رجال الجرح والتعديل من علماء أهل السنة إلا أن ابن عقدة بالغ في مدحه كما في ج 4 ص 43 من لسان الميزان، وذكر أن الحفاظ وأساتذة الحديث احتجّوا به ولم يضعّفوا حديثه في أحاديث أخرى.

غير الطبري روي هذا الحديث في مصادر عديدة مثل: تاريخ أبو الفدا ج 1 ص 116، وتفسير علاء البغدادي ص 390، والسيوطي في جمع الجوامع ج 6 ص 392 نقلاً عن الطبري، وأيضاً ذكره السيوطي في ص 397 عن أبي إسحق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي، والإسكافي المعتزلي في كتابه نقض العثمانية كما ذكره شارح نهج البلاغة في ج 3 ص 263.

كما رواه الكاتب المصري محمد حسين هيكل في كتابه الشهير "حياة محمد" ص 104 من الطبعة الأولى (وأشار الأنطاكي إلى حذف هيكل لهذا الحديث في الطبعتين الثانية والثالثة من الكتاب وذلك تفاعلاً مع الضجة التي قامت حوله في وقتها والتي تم تبادل الكلام على صفحات جريدته السياسة المصرية في ملحق العدد 2751، وفي أعداد أخرى وذلك في سنة 1350هـ).

وذكر الأنطاكي رواية أخرى مشابهة بألفاظ مختلفة أخرجها أحمد في مسنده ج 1 ص 159 والطبري في ج 1 ص 217 من تاريخه، والنسائي في الخصائص ص 18، وغير هؤلاء.

كما ذكر رواية ثالثة ذكرها الآخرون، كالحلي في سيرته ج 1 ص 304، وفيها يقول النبي^(ص): «وأنا أدعوكم إلى كلمتين خفيفتين على اللسان ثقيلتين في الميزان: شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فمن يجيبني إلى هذا الأمر ويؤازرنني يكن أخي ووزير ووصيي ووارثي وخليفتي من بعدي» فلم يجبه أحد إلا علي^(ع) الذي كان يقول «أنا يا رسول الله» فيجلسه النبي^(ص) حتى لم يبق أحد منهم إلا علي^(ع) الذي عرض نفسه ثلاثاً فقال له النبي^(ص): «أنت أخي ووزير ووصيي ووارثي وخليفتي من بعدي».

وذكر أن هناك روايات بصور أخرى أخرجها المحدثون والمؤرخون.

• موقف أبي طالب

أما ابن سعد فقد أخرج في الطبقات الكبرى ج1 القسم الأول ص124 في حديث الدار يوم دعا النبي (ص) عشيرته الأقربين من بني عبدالمطلب وعرض عليهم أن يؤازروه على أمر الدين قائلاً: «من يؤازرنى على ما أنا عليه ويجيبني يكون أخي وله الجنة؟» فقال علي (ع): «أنا يا رسول الله، وإنني لأحدثهم سنناً وأحمشهم ساقاً» وسكت القوم ثم قالوا: "يا أبا طالب ألا ترى إبنك؟" قال: "دعوه فلن يألو ابن عمه خيراً".

وهذا الحديث ذكره صاحب كنز العمال في ج6 في مواضع عدة، والسيوطي في الدر المنثور في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾، وفي غير هذه المصادر.

أقول: قول أبي طالب "لن يألو ابن عمه خيراً" تصريح بأن أبا طالب يؤمن بنبوته النبي (ص) وإلا ما كانت مؤازرة علي (ع) له ستكون خيراً. فإن قيل: هو يتكلم عن النصرة العشائرية كونه ابن عمه، أقول: ولكن النبي (ص) لم يعد بجزاء دنيوي وإنما قال: «وله الجنة» وبالتالي فإن القضية خارجة عن العصبية والعشيرة والقربى. إن هذا الموقف من أبي طالب بن عبد المطلب كان من المواقف التي تشبه الحيرة في النفس قبل الاطلاع على موقفه كاملاً من خلال شعره بالخصوص، لأنه يتعارض تماماً مع الاعتقاد بكفره ورفضه اتباع ابن أخيه (ص)، ولكن تبين الحق بعد ذلك والحمد لله رب العالمين (راجع كتاب "من ثمرات العودة" بخصوص أبي طالب).

دلالات الحديث

أقول: هذا الحديث فيه دلالات مهمة جداً:

- أن علياً (ع) تم تعيينه خليفة للنبي (ص) منذ أول الدعوة، أول العهد المكي، وبالتالي فلم يكن تعيينه مكافأة له على مواقفه في معارك النبي (ص) في المدينة بعد ذلك.
- أن النبي (ص) ما أقام علياً (ع) إلا بعد أن أحجم القوم وكان علي (ع) يستجيب في كل مرة يعرض النبي (ص) عليهم ذلك المنصب الخطير - الوزارة والوصاية والخلافة والأخوة - وبالتالي فإنه أعطاهم الفرصة الكاملة للاستجابة.
- أن علياً (ع) تم تعيينه خليفة للنبي (ص) وهو لما يزل في العاشرة من عمره، وفي أهل النبي (ص) وأصحابه الشباب والرجال والكهول والشيوخ، فكيف كان ذلك من النبي (ص)؟ لو لم يكن هذا بأمر الله تعالى، من خلال هذا الموقف العلوي المتميز، لكان يعد استهزاء بالحضور، وهو الأمر الذي حصل بالفعل من بعضهم عندما صاروا يضحكون من أبي طالب.
- أن أبا طالب لم يشعر بأنه استهزئ به ولم يتأثر بما قاله أولئك.

- أن أبا طالب يعلم بدور ولده علي^(ع) سلفاً وإلا لما سكت مع الساكتين في عدم الاستجابة للنبي^(ص) ثم بعد ذلك مباشرة يعلن موافقته على موقف ولده من ابن عمه^(ص).

- أن هناك شيئاً اسمه الوصية، شخص وصي النبي^(ص)، وهذا الشخص هو علي^(ع)، وهو شيء لم أكن قد سمعت به أسوة بأهل السنة حيث أن هذه الكلمة غائبة تماماً من قاموسهم الإسلامي.

ترى كيف يتم إخفاء هذا الحديث عن المسلمين السنة وهو يتعلق بآية قرآنية محكمة نزلت في أول الدعوة؟ وكيف يتم إخفاء شيء اسمه "الوصية" من القاموس؟ إن هذا من كتمان الحق بأجلى - أو قل بأبشع - صورته، إذ يتم محاصرة الحديث عبر القرون بحيث عندما يأتي كاتب ليكتب سيرة النبي^(ص) في القرن العشرين ويذكر هذا الحديث تقوم الدنيا وتشتد الضجة ولا تنتهي إلا بحذف الحديث من الطبقات التالية للطبعة الأولى.

إذاً: من الضروري الالتفات إلى أن هذه الحادثة حصلت في مكة المكرمة وفي أول الدعوة، أي عندما كان علياً^(ع) لا يزال صبيّاً، وإذا بالنبي^(ص) يجعله خليفة على عشيرته الأقربين، بل ويأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا، وفيهم كبار قومه وبضمنهم أبو طالب والد علي^(ع). إن هذا، إن لم يكن من وحي السماء، لا يمكن أن يكون إلا مزاحاً من النبي^(ص)، أن يؤمر عليهم أصغرهم من لم يزل صبيّاً، وهو أمر يستحيل على النبي^(ص) الذي اتفق المسلمون على حكمته البالغة وعلى ذكائه ومعرفته بالناس، وعلى حياطته على الدعوة وعمله بكل ما هو مناسب من أجل إنجاحها. فكيف يأتي إليهم بشيء لا يمكن أن يقبله جلهم، إن لم يكن من وحي السماء؟ وهكذا، فإن تعيين علي^(ع) خليفة ووصياً للنبي^(ص) بدأ مع بدء الدعوة الإسلامية، وبالتالي لا بد أن يكون بعض الصحابة من المسلمين السابقين قد استجابوا للأمر الواضح في قوله^(ص) «إسمعوا له وأطيعوا»، وهم من عشيرته الأقربين كأبي عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب (شهيد بدر) وحمزة بن عبد المطلب (شهيد أحد) وجعفر بن أبي طالب (شهيد مؤتة) وعقيل بن أبي طالب وصفية بنت عبد المطلب، ومعهم غير الهاشميين كزيد بن حارثة (شهيد مؤتة) الذي كان ربيب النبي^(ص) ومن أقرب الناس إليه، وخالد بن سعيد بن العاص الأموي (أسلم يوم كان عدد المسلمين بعدد أصابع اليد الواحدة)؛ فلو لم يكن إلا هؤلاء لثبت بدء التشيع منذ العهد النبوي، بل منذ العهد المكي، بل منذ أول العهد المكي، وبالتالي بان خطأ النظريات التي تذهب إلى أن التشيع لعلي^(ع) بدأ زمن الفتنة أيام عثمان أو أنه بدأ بعد مقتل الحسين^(ع).

دليل حديث نفي الوصية

ذكرت فيما تقدم نفي أم المؤمنين عائشة لوصية النبي^(ص) لعلي^(ع) (والتي عادت فأثبتتها في آخر أيامها بتأكيدها أن علياً^(ع) كان آخر من حضر النبي^(ص) وأنه^(ص) مات في حضنه^(ع). وقد قال بعض علماء السنة أن الذين ذكروا أن علياً^(ع) هو الوصي عند عائشة هم من الشيعة (فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر ج7 ص757،

وشرح صحيح مسلم للنووي ج11 ص88) قال: "فذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته، فلذلك ساع لها إنكار ذلك، واستندت إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها، ولم يقع منه شيء من ذلك، فساع لها نفي ذلك، لكونه منحصرًا في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها".

وهذا دليل واضح أن هناك من الصحابة، أو على الأقل من التابعين، من ذكر لعائشة حديث الوصية، وهؤلاء لا بد أن يكونوا من الشيعة حسبما فهم ابن حجر والنووي، وهما من أجل علماء أهل السنة في موضوع الحديث النبوي بالخصوص. فإذا قلنا أن نفي عائشة إنما سبق إثباتها وأنه كان على عهد علي^(ع) أو بعده على عهد الحسن^(ع) فإن ذلك يكون قبل مقتل الحسين^(ع) بمدة بين عشر وعشرين سنة؛ وإذا تنازلنا عن إثباتها الوصية - وهو ثابت فيما أوردناه مما تقدم - فإن نفيها لو كان في آخر عمرها فهو قبل مقتل الحسين^(ع) بأربع سنوات. وعليه فلا يمكن أن يكون بدء التشيع بعد مقتل الحسين^(ع)، وهذا الدليل يخص هذه النظرية.

الشيعة والعلويين

ولكن ينبغي ذكر ما ذهب إليه السيد محسن الأمين العاملي من أن تسمية "الشيعة" لم تكن تطلق لوحدها على شيعة علي^(ع)، وإنما كانت تطلق تسمية "العلويين" أيضاً، وأن هذه التسمية الثانية انتهت في العصر العباسي. ولعل هذا هو السبب الذي نجد أن بعض مؤرخي الأحداث يسمون ثورات الشيعة بثورات العلويين، وإن بدت لكون قادة تلك الثورات من نسل علي^(ع)، ولكن هذا فيه بعض التسامح لأن بعضها، ولاسيما الثورات الأولى كثورة المختار الثقفي، لم تكن بقيادة العلويين ولا بمشاركةهم، فأين العلويون وقد كانوا بين قتيل في كربلاء وموضوع تحت المراقبة في المدينة المنورة.

ولكن، متى بدأ التسنن؟

ذكرت فيما سبق قول الشيخ محمد أبو زهرة (المذاهب الإسلامية ص51) أن التشيع هو أقدم المذاهب الإسلامية (وإن ذهب إلى أن ظهوره كان في آخر خلافة عثمان بن عفان)، كما ذكرت ما قالوه في عروبة التشيع، وبالتالي المهدي الأول للتشيع هو الجزيرة، وما نص عليه المفسرون والمحدثون والمؤرخون من الآيات والأحاديث والحوادث التي تثبت أن التشيع بدأ في العهد النبوي، كل هذا يقطع بأن التشيع لأهل البيت^(ع) هو أول المذاهب على الإطلاق.

هنا، إنفتحت إلى السؤال: متى بدأ التسنن؟ أو متى بدأت المذاهب السنية؟

وإن كان هذا ليس في صلب البحث، إلا أن التأكد من نقطة بدء المذاهب السنية، التي تشكل الإسلام السني في إطاره العام، يعطي الدليل على الآتي: هل نشأت تلك المذاهب بموازاة المذهب الشيعي بحيث كان هناك تزاخم في ميل الناس أو اقتناعهم إلى هذا المذهب أو ذلك، أو تزاخم في كسب الأنصار، أم انها نشأت قبل المذهب الشيعي، أم انها نشأت بعد المذهب الشيعي، وفي جميع الأحوال هل هناك تأصيل لها من القرآن والسنة أم لا؟ إن عامة الناس يعرفونها كمذاهب فقهية، وهي:

المذهب الحنفي ورئيسه أبو حنيفة النعمان بن ثابت، ولد سنة 80هـ وتوفي سنة 150هـ.

المذهب المالكي ورئيسه مالك بن أنس، ولد سنة 93هـ وتوفي سنة 179هـ.

المذهب الشافعي ورئيسه محمد بن إدريس، ولد سنة 150هـ وتوفي سنة 204هـ.

المذهب الحنبلي ورئيسه أحمد بن حنبل، ولد سنة 164هـ وتوفي سنة 241هـ.

ولكن حتى فيما يخص الأصول، ولا يوجد اطلاع عليه من قبل عامة أهل السنة، فهو من شؤون العلماء فقط، فهذا يعتبر رئيسه أبا الحسن علي بن اسماعيل الأشعري، ولد سنة 260هـ وتوفي سنة 324هـ.

وكما ترى، فإن هؤلاء لم يبدأوا كعلماء إلا مع بداية القرن الثاني الهجري أي بعد مائة عام من انتهاء العهد النبوي.

يبقى الذين يقولون أنهم "أهل الحديث" أو "السلفيون"، زاعمين أنهم أصح من أتباع المذاهب الأربعة أو غيرهم على أساس أنهم يعتمدون مباشرة من الحديث الشريف فلا يأخذون بآراء الرجال ممن جاء بعد عصر الصحابة الذين نقلوا الحديث. ولكن حجتهم مردودة لأمر:

- إن الفقه الذين يسيرون وفقه بين حنفي وحنبلي ومالكي وشافعي ولا يخرج عن هذا
- والأصول كما عند بعض أهل السنة، بدليل أنهم يناقشون ويتحاججون بشأن أبي الحسن الأشعري فيقولون أنه انتهى في الأخير إلى ما يقوله الإمام أحمد بن حنبل من الوقوف على ظاهر النصوص
- بل أن التأسيس على يد ابن تيمية، والتجديد على يد محمد بن عبد الوهاب، دليل آخر على أنهم بحاجة إلى تأصيل ما لطريقتهم فلم يجدوا إلا ابن تيمية - في القرن السابع الهجري، أي ستة قرون بعد انتهاء عصر الصحابة - كي يقيموا حججهم، ولولا حركة محمد بن عبد الوهاب لما لمع لابن تيمية نجم بعد أن حكم معاصروه بضلاله كما هو معروف

- أما حججهم العامة أنهم على ما كان عليه الصحابة فباطلة، ببساطة لأن تدوين الحديث تأخر حتى انتهى القرن الهجري الأول، أي لتسعين سنة بعد وفاة النبي^(ص)، وبعد وفاة جميع الصحابة (ومعظم التابعين) والفتن والحروب وانتشار الكذب على النبي^(ص) مما هو معروف مشهور لا يماري فيه أحد، وبقي الكذب والوضع قائماً وينتشر حتى جاء علماء الجرح والتعديل بعد ذلك بزمن فوجدوا الأمر أكثر صعوبة وتعقيداً من أن تتم غريبة الأحاديث بشكل تام، حتى ولا شبه تام؛ فكيف يستطيعون الجزم أنهم على ما كان عليه الصحابة؟ ولو فرضنا ذلك، من من الصحابة كانوا على طريقته، ونحن نعلم الاختلافات فيما بينهم كانت واسعة والتغيير بدأ منذ البداية، حتى عندما جاءت الخلافة إلى علي^(ع) وقام يصلي بالناس في البصرة، قال عمران بن حصين: "ذكرنا هذا الرجل صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم" وأوضح أنه كان يكبر كلما رفع وكلمما وضع (البخاري، كتاب الأذان، باب إتمام التكبير في الركوع، حديث 742)؛ فإذا كان هذا حال الصلاة فما بالك بغيرها من أحكام الوضوء والصلاة والزكاة والحج والميراث وسمّ ما شئت مما انتقل إلينا؟

لذا، فإن الدليل القاطع هو أن المذاهب السنية لم تبدأ قبل المذهب الشيعي، لهذا لم يقل أحد بهذا مطلقاً.

والدليل القاطع هو أن المذاهب السنية لم تبدأ بموازاة المذهب الشيعي، ولهذا لم يقل أحد بهذا مطلقاً.

والدليل القاطع هو أن المذاهب السنية بدأت بعد المذهب الشيعي، وبعشرات أو مئات السنين.

وعليه، فإن الباحث - أي باحث - عليه أن يحل الإشكال التالي:

إذا قبل الباحث الزعم أن المذهب الشيعي تأسس من قبل اليهود أو من قبل الفرس، وقبل أن المذاهب السنية تأسست بعد القرن الأول الهجري، ترى كيف كان عمل الصحابة والتابعين وتابعي التابعين منذ وفاة النبي^(ص) وحتى بداية تأسيس المذاهب السنية بما يقترب من منتصف القرن الثاني الهجري، أي حوالي مائة وخمسين عاماً؟ وإذا كان كل مذهب يقول أنه الحق في أحكامه وأنه أخذها بالاجتهاد الصحيح عن الصحابة عن النبي^(ص) فكيف صارت المذاهب السنية أربعة على الأقل وبينها من الاختلاف الشيء الكثير؟

وحده هو المذهب الشيعي الذي يدعي عدم الانفصال يوماً واحداً عن عصر الوحي والتنزيل، وذلك بإيمانه بإمامة علي^(ع) الفقهية العقدية - بغض النظر عن إمامته السياسية - وهو الذي بدأت إمامته لحظة وفاة النبي^(ص)، وأعلنت، في بيعة عامة شارك فيها عشرات الألوف، بأمر النبي^(ص) وترتيبه وتحت سمعه وبصره يوم الثامن عشر من ذي الحجة سنة 10هـ؛ ولم يكن هناك حنفي ولا مالكي ولا شافعي ولا حنبلي ولا أشعري ولا غير ذلك.

واستشهد علي^(ع) في الحادي والعشرين من رمضان سنة 40هـ فاستمرت الإمامة دون انقطاع لحظة واحدة في ولده الحسن^(ع)، والذي كان التنويه بإمامته، بنص كلمة "الإمامة" ذاتها، من قبل النبي^(ص)؛ ولم يكن هناك حنفي ولا مالكي ولا شافعي ولا حنبلي ولا أشعري ولا غير ذلك.

واستشهد الحسن^(ع) في السابع أو الثامن والعشرين من صفر سنة 50هـ فاستمرت الإمامة دون انقطاع لحظة واحدة في أخيه الحسين^(ع)، والذي كان التنويه بإمامته هو الآخر، بنص كلمة "الإمامة" ذاتها، من قبل النبي^(ص)؛ ولم يكن هناك حنفي ولا مالكي ولا شافعي ولا حنبلي ولا أشعري ولا غير ذلك.

واستشهد الحسين^(ع) في العاشر من المحرم سنة 61هـ فاستمرت الإمامة دون انقطاع لحظة واحدة في ولده علي^(ع)، والذي كان التنويه بإمامته بنصوص الإثني عشر إماماً ونصوص أخرى تسميه مع باقي الأئمة، من قبل النبي^(ص)؛ ولم يكن هناك حنفي ولا مالكي ولا شافعي ولا حنبلي ولا أشعري ولا غير ذلك.

وتوفي السجاد علي بن الحسين^(ع) في الثاني عشر أو الخامس والعشرين من المحرم سنة 95هـ فاستمرت الإمامة دون انقطاع لحظة واحدة في ولده محمد^(ع)، والذي كان التنويه بإمامته بنصوص الإثني عشر إماماً ونصوص أخرى تسميه مع باقي الأئمة، من قبل النبي^(ص)؛ ولم يكن هناك حنفي ولا مالكي ولا شافعي ولا حنبلي ولا أشعري ولا غير ذلك.

وتوفي الباقر محمد بن علي^(ع) في السابع من ذي الحجة سنة 114هـ فاستمرت الإمامة دون انقطاع لحظة واحدة في ولده جعفر^(ع)، والذي كان التنويه بإمامته بنصوص الإثني عشر إماماً ونصوص أخرى تسميه مع باقي الأئمة، من قبل النبي^(ص)؛ ولم يكن هناك حنفي ولا مالكي ولا شافعي ولا حنبلي ولا أشعري ولا غير ذلك.

وتوفي الصادق جعفر بن محمد^(ع) في الخامس والعشرين من شوال سنة 148هـ فاستمرت الإمامة دون انقطاع لحظة واحدة في ولده موسى^(ع)، والذي كان التنويه بإمامته بنصوص الإثني عشر إماماً ونصوص أخرى تسميه مع باقي الأئمة، من قبل النبي^(ص)؛ ولم يكن هناك ولا شافعي ولا حنبلي ولا أشعري، بل كان هناك أبو حنيفة في آخر أيامه وكان معروفاً بفقعه وبداية ما صار يعرف فيما بعد بمدرسة الرأي في الكوفة، وكان هناك مالك بن أنس في المدينة ومعروفاً بفقعه حتى طلب منه المنصور بوضع كتاب "الموطأ"، ولكن لم يكن هناك شيء اسمه المذهب الحنفي ولا المذهب المالكي لأن الذي قام بهما حتى صارا مذهبين إنما هم طلابهما كالقاضي أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني وعبد العزيز الماجشون ووكيع وأمثالهم. أما التنويه بهما فإن أتباعهما يطبقون أحاديث عامة لا تذكر شخصاً باسمه - على فرض صحة صدورهما من النبي^(ص) -، فمثلاً يورد أتباع مالك حديث أبي هريرة أن النبي^(ص) قال: «ليضربن الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة» فمن قال أن المقصود هو مالك؟ لم لا يكون الإمام السجاد^(ع) أو الباقر^(ع) أو الصادق^(ع) أو غيرهم؟

وهكذا استمر المذهب الشيعي يرتوي من علم أئمة أهل البيت^(ع) إماماً بعد إمام، دون انقطاع لحظة واحدة، ولمدة تزيد عن مائة عام بعد وفاة الصادق^(ع)، في إثنائها برز الإمام الشافعي كأحد تلاميذ الإمام مالك، حيث تنقل بين الحجاز والعراق ومصر، وبرز بعده الإمام أحمد بن حنبل، وهم في طلب العلم من هذا المعلم إلى ذاك ومن بلد إلى بلد، يغيرون الفتاوى بين حين وآخر حسبما يقودهم إليه الدليل الذي يتوصلون إليه من مصادر للتشريع - من تفسير وحديث وآراء فقهية لغيرهم - لم يكونوا قد اطلعوا عليها من قبل وأيضاً بما يقودهم إليه أعمال الفكر المعرض للتغيير كأبي فكر غير معصوم.

فقد روي عن أبي حنيفة القول: "لولا الستتان لهلك النعمان" مشيراً إلى الستين اللتين قضاهما يتعلم من الإمام الصادق^(ع) بعد أن نبهه الإمام^(ع) إلى الخطأ في منهجه...

وعلم الناس كلهم كيف تغيرت فتاوى الإمام الشافعي بين الحجاز فالعراق فمصر...

وعلم الناس كلهم أن أبا الحسن الأشعري تنقل في معتقداته، وآرائه المبنية على تغيير المعتقدات من القول، من معتقدات المعتزلة ثم إلى معتقدات الكلاية بتأويل النصوص حسب مقتضيات العقل، ثم إلى معتقدات السلفية بالوقوف على النصوص على قول، أو إلى المزج بين هذا وذاك على قول آخر.

وهكذا، تأسست المذاهب الفقهية، وبقيت عرضة للزيادة، وهو الذي حصل بقيام فقهاء كبار آخرين، ولكن لم يسعفهم الحظ في الانتشار، إما بسبب عدم بذل تلاميذهم الجهد في هذا المجال (قال الإمام الشافعي بحق الليث بن سعد فقيه مصر الكبير: "الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به"، وقال ابن المبارك بحق سفيان الثوري: "كُتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان" وقال ابن عيينة: "ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري" فأين مذهبه مع أن طلابه بلغوا العشرين ألفاً حسبما قال ابن الجوزي؛ وكذا الأوزاعي والظاهري وغيرهما)، أو بسبب عدم قيامهم هم بنشر آرائهم الفقهية، أو بسبب عدم ميل السلطان إليهم (حتى كتب الكثير في محن الفقهاء في أزمنة مختلفة ومنها القرون الهجرية الأولى)، حتى آل الأمر إلى تحديد المذاهب السنية بأربعة من قبل السلطة الحاكمة كما هو معروف.

فأين ذلك من أئمة الهدى من أهل البيت^(ع) الذين كان العلم عندهم يتلقونه من النبع الصافي الذي لا شك فيه على ما أوردناه فيما تقدم من الكتاب، والذي كان أئمة المذاهب السنية ورؤسائها أنفسهم يقفون بين أيديهم وقوف التلميذ بين يدي أستاذه؟

قال مالك بن أنس عن الصادق^(ع): "ما رأيت عين ولا سمعت أذن ولا خطر على قلب بشر أفضل من جعفر بن محمد الصادق علماً وعبادة وورعاً".

وقال أبو حنيفة عنه^(ع): "ما رأيت أحداً أفقه من جعفر بن محمد"؛ وأثبت تفوقه^(ع) بالقول "أليس قد روبنا أن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس؟" مشيراً إلى ما كان من الصادق^(ع) في جوابه على الأربعين مسألة التي هيئها أبو حنيفة بطلب من المنصور لإسقاط الصادق^(ع) كما تصور.

وقال أحمد بن حنبل في علي^(ع): "علي من أهل بيت لا يقاس بهم أحد".

وأما الإمام الشافعي فقد أظهر مودته لأهل البيت^(ع) بما نقله الناس كافة، وبشكل يصرح بعلوهم على غيرهم.

العلم الجامع والإمامة الجامعة

وأين هؤلاء الفقهاء - على جلالة قدرهم وعلمهم الواسع - من علم الأصول الذي برز فيه، في مدرستهم السنية، غيرهم؛ وأين علماء الأصول - على جلالة قدرهم وعلمهم الواسع - من علم الفقه الذي برز فيه، في مدرستهم السنية، غيرهم؟

أعني أن العلماء الكبار في مدرسة أهل السنة تخصصوا أو برعوا في علم أو علمين، فلا يعرف الناس عن مالك وأبي حنيفة والشافعي إلا أنهم فقهاء، ولا يعرفون عن أحمد بن حنبل إلا أنه فقيه ومحدث، ولا يعرفون عن أبي الحسن الأشعري إلا أنه من علماء الأصول، وهكذا. في حين أن أئمة أهل البيت^(ع) قد جمعوا العلوم جميعاً: فهم علماء أصول، وفقهاء، ومحدثون، ومفسرون لكتاب الله، وقل ما شئت من العلوم. وهذا الأمر لم يشكك فيه علماء أهل السنة أنفسهم، فإنهم إذا جاءهم قول جعفر الصادق^(ع) مثلاً فإنهم لا يمكن أن يردوه سواء كان في الأصول أو الفقه أو الحديث أو التفسير أو غيره، في حين لو جاءهم قول أبي حنيفة مثلاً فإنهم يرون إن كان هذا في الفقه ليكون قولاً معتداً به على أساس أنه كان فقيهاً كبيراً، أما إذا كان القول في الحديث الشريف فإنه يرد على الأعم الأغلب لأن الذي اشتهر عنه تشكيكه في أكثر الأحاديث؛ وهكذا باقي العلماء الكبار في مدرسة أهل السنة.

وحدتهم هم أئمة أهل البيت الإثني عشر^(ع) الذين جمعوا العلم كله، ولهذا أمرنا الله ورسوله^(ص) - فيما قدمنا من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة - أن نتبعهم ولا نتقدم عليهم ولا نتأخر عنهم ولا نعلمهم، دون تحديد لعلم دون علم، بل في جميع العلوم الإسلامية.

وبالفعل استجاب بعض المسلمين، منذ عصر الصحابة الأبرار، فالتابعين، فتابعي التابعين، ثم من جاء بعدهم، لأمر الله ورسوله^(ص)، فاتبعوا أئمة أهل البيت^(ع) ووالوهم، أي "تشيعوا" لهم، فحققوا صدق كلمة "شيعة" التي صاروا هم أفضل مصداق لها، ثم صاروا المصداق الوحيد لها بعد أن اتبع المسلمون الآخرون أئمة آخرين، في الدين والدنيا، وتسموا بأسماء أخرى - أهل السنة، أهل الحديث، السلفية الخ - ولم يتخذوا اسم التشيع مطلقاً، فصار إذا قيل عن جماعة أنهم "شيعة" علم الناس كلهم - مسلمين وغير مسلمين - أن المقصود هم المسلمون الذين يتخذون من أئمة أهل البيت^(ع) أئمة وقادة في الدين والدنيا.

الفصل العاشر

هل الشيعة على مذهب أهل البيت^(ع)؟

التساؤل الأول حول ما قاله العم رحمه الله تعالى

علاقة الشيعة بمذهب أهل البيت^(ع)

الدليل النقلي

الدليل العقلي

رجال الحديث الشيعة في إسناد أحاديث أهل السنة

نتيجة البحث

من نتائج الثقة بسلامة الموقف

(في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل

الجاهلين))

(رسول الله ﷺ)

"أشهد أنكم في الفروع والأصول على ما كان عليه الأئمة من آل الرسول، وقد أوضحت هذا الأمر فجعلته

جلياً... فالشك فيه خبال والتشكيك تضليل"

(الشيخ سليم البشري)

التساؤل الأول حول ما قاله العمّ رحمه الله تعالى

عودة لما قاله عمي عبد القادر ماهر (رحمه الله وألحقه بأجداده الطاهرين) ولم أقنع به:

من أن علياً^(ع) هو المقدم على جميع الصحابة، وأنه هو المعين للخلافة بعد النبي^(ص) مباشرة، وأن القوم قد "نهبوا" الخلافة منه، وأن أئمة أهل البيت^(ع) الذين تؤمن الشيعة الإمامية الإثنا عشرية بإمامتهم هم أئمة الدين حقاً، ولكن الشيعة الإمامية الإثنا عشرية لا يتبعون أهل البيت^(ع) حقاً؛ أي أنهم لا يحققون صدق ادعائهم باتباع أهل البيت^(ع)، أو التشيع لهم.

يومها تساءلت: إن كان هذا هو الواقع، فمن يتبع أهل البيت^(ع) إذاً؟

وبما أنني وقفت بين طائفتين: الأولى - التي كنت منها - لا تسمي نفسها شيعة، بل تسمي نفسها بإسم آخر هو "أهل السنة"، والثانية تسمي نفسها "شيعة"، فإني وجدت أن حسم الأمر لا يحتاج إلا إلى البحث:

فيما إذا كانت الطائفة التي كنت منها تتبع أهل البيت^(ع) لأنها (أولاً) لا تدعي ذلك أساساً (ثانياً) أعرف، ويعرف جميع أتباعها وغير أتباعها، أنها تتبع أئمة آخرين؛

وفيما إذا كانت الطائفة التي تسمي نفسها "شيعة" صادقة في دعواها أنها تتبع أهل البيت^(ع)، أو بشكل أدق تتبع مذهبهم.

علاقة الشيعة بمذهب أهل البيت (ع)

فكيف نعرف فيما إذا كان الشيعة يتبعون مذهب أهل البيت (ع) حقاً؟

للجواب على هذا السؤال الحاسم، نتبع - كما في غيره - الدليل النقلي والدليل العقلي:

فأما الدليل النقلي فإنه متوفر لأن التدوين في العلوم الإسلامية المختلفة بدأ عند الشيعة مبكراً، وقبل بدئه عند السنة بفترة، عشرات السنين أو حتى أكثر في حالة بعض العلوم الإسلامية (في كتاب "ما بعد العودة" سأفصل هذه العلوم - في التفسير وغريب القرآن والحديث والأصول والفقه وغيرها - ومتى بدأت في المدرستين، من خلال ما أثبتته الباحثون في دراسات أكاديمية قاطعة)، فيمكن الجمع بين أسماء الأشخاص ومنزلتهم العلمية مع مذهبهم ليتبين إن كانوا أتباعاً صادقين لأئمة أهل البيت (ع) أم لا، ثم يكون استمرار هذا النهج في تلامذتهم تأكيداً على استمرار هذه المدرسة إلى يومنا هذا.

وأما الدليل العقلي فيتعلق بمنزلة أهل البيت (ع) كما رويت في كتب أهل السنة المعتمدة، من تفسير وحديث وغيرها، وفيما إذا كان من الضروري وجود أتباع لهم، ومن هم، بين الادعاء والحقيقة. أي أن الدليل العقلي يتأسس هو الآخر على الأدلة النقلية من آيات الكتاب والأحاديث الشريفة وأحاديث السيرة ثم ينظر فيما إذا خلت الأمة ممن امتثل لهذه الأدلة النقلية، أي هل يمكن تصديق ذلك عقلاً أم لا؟

الدليل النقلي

في مخاطباتهما، المعروفة باسم "كتاب المراجعات"، طالب الشيخ سليم البشري (شيخ الأزهر في بداية القرن العشرين) السيد شرف الدين بما كان ذكره في بدايات مخاطباتهم (المراجعة رقم 19)، بتقديم الأدلة على صدق ادعاء الشيعة اتباعهم لأهل البيت (ع)، وذلك بالقول: "إن بعض المتعصبين عليكم قد يشاغبون في إسناد مذهبكم - في فروع الدين وأصوله - إلى أئمة أهل البيت، ووعدنا أنفسنا بمراجعتكم في هذا الشأن وهذا وقت الوعد، فهل تنفضلون بما يدرأ شغبهم".

أجابه السيد شرف الدين بمراجعة طويلة نذكر منها هنا لقطات نرجو أن تعطي ضوءاً كافياً على هذا:

أن علماء الشيعة بدأوا بتأليف هذه الكتب وهم منذ عهد الإمامة في حين أن كل من قلد الأئمة الأربعة أُلّف بعد أن انقضى زمنهم وبعد أن قرر الحكام حصر التقليد فيهم وقصر الإمامة في الفروع عليهم، أما في أيام حياتهم فكانوا كسائر من عاصرهم من الفقهاء والمحدثين، فلم يكن لهم امتياز على من كان في طبقتهم ولذلك لم يكن

على عهدهم من يهتم بتدوين أقوالهم كاهتمام الشيعة بتدوين أئمتها المعصومين. وذكر أن الأصول الأربعة وهي لأربعة مصنف كتبت في أيام الإمام الصادق^(ع).

وقال - وهو مهم جداً -: "أما الأئمة الأربعة فليس لهم عند أحد من الناس منزلة أئمة أهل البيت عند شيعتهم، بل لم يكونوا أيام حياتهم بالمنزلة التي تبوأوها بعد وفاتهم ... ونحن مع ذلك لا نرتاب في أن مذاهبهم إنما هي مذاهب أتباعهم ... لأن أتباعهم أعرف بمذاهبهم، كما أن الشيعة أعرف بمذهب أئمتهم، الذي يدينون الله بالعمل على مقتضاه، ولا تتحقق منهم نية القربة إلى الله بسواه".

وأشار إلى أن البحث يبين بدهة تقديم الشيعة في تدوين العلوم على من سواهم، وأوضح السر في ذلك هو اختلاف الصحابة في إباحة كتابة العلم من عدمها، فقد كرهه عمر بن الخطاب وجماعة آخرون في حين أباحه الإمام علي^(ع) والإمام الحسن^(ع) وجماعة من الصحابة، وبقي الحال هذا حتى القرن الثاني في آخر عصر التابعين أجمعوا على إباحته، وحينئذ ألف ابن جريح كتاباً في الآثار عن مجاهد وعطاء بمكة.

أما علي^(ع) وشيعته فقد تصدوا لذلك منذ العصر الأول، فكان أول ما فعله علي^(ع) هو:

- أنه جمع القرآن مرتباً على حسب النزول وأشار إلى عامه وخاصة ومطلقه ومقيده ومحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه وعزائمه ورخصه وسننه وآدابه وأسباب النزول وذلك بعد فراغه من تجهيز النبي^(ص).
- وبعد فراغه من ذلك ألف للزهراء^(ع) كتاباً كان يعرف عند أبنائها بـ "مصحف فاطمة" يتضمن أمثالاً وحكماً ومواعظ وعبراً وأخباراً وغير ذلك. (أقول: وهو الكتاب الذي كان أعداء الشيعة ولا يزالون يستخدمونه للافتراء على الشيعة أن لهم قرآناً آخر، على أساس أن اسمه "مصحف"، مع أن القرآن الكريم لم يسم نفسه مصحفاً، وإنما سمي نفسه قرآناً وفرقناً وكتاباً وذكرراً).
- ثم ألف كتاباً في الديات وسمه بـ "الصحيفة"، وقد أورده ابن سعد في كتابه المعروف بالجامع كما أن البخاري ومسلماً يذكران هذه الصحيفة.

وأورد الرواية الهامة رواية الصفار عن عبد الملك أنه قال: "دعا أبو جعفر - أي الباقر - بكتاب علي، فجاء به جعفر مثل فخذ الرجل مطوياً، فإذا فيه... فقال أبو جعفر: «هذا والله خط علي وإملاء رسول الله^(ص)».

واقتمدى بعلي^(ع) جماعة من شيعته فألفوا على عهده منهم سلمان وأبو ذر. كما أن منهم:

- أبو رافع مولى رسول الله^(ص) وصاحب بيت مال المسلمين على عهد علي^(ع)، له كتاب السنن والأحكام والقضايا جمعه من حديث علي^(ع) خاصة

- ومنهم علي بن أبي رافع، المولود في عهد النبي^(ص) فسماه علياً، له كتاب في فنون الفقه على مذهب أهل البيت وكانوا عليهم السلام يعظمون هذه الكتب ويرجعون شيعتهم إليها
 - ومنهم عبيد الله بن أبي رافع كاتب علي^(ع) ووليه سمع النبي وروى عنه^(ص) ألف كتاباً فيمن حضر صفين مع علي^(ع) من الصحابة
 - ومنهم ربيعة بن سميع له كتاب في زكاة النعم من حديث علي عن رسول الله^(ص)
 - ومنهم عبد الله بن الحرّ الفارسي له كتاب في الحديث
 - ومنهم الأصبع بن نباتة صاحب علي^(ع) روى عنه عهده إلى الأشر ووصيته إلى ابنه محمد
 - ومنهم بالطبع سليم ابن قيس الهلالي صاحب علي^(ع) روى عنه عن سلمان، له كتاب في الإمامة ذكره النعماني في الغيبة فقال: "وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم أو رواه عن الأئمة خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من كتب الأصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت وأقدمها، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعول عليها".
- ثم أشار إشارة بسيطة إلى أهل الطبقة الثانية طبقة التابعين التي ذكر مصنفاتهم في فهارس العلماء والمؤلفات كفهرست النجاشي وغير ذلك.
- ثم ذكر أن الأيام بدأت تصبح أخف وطأة على أهل البيت وشيعتهم في زمان الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام بعد أن بدأ الناس بالاندفاع إلى موالاته الإمام زين العابدين^(ع) بعدما رأوا أو عرفوا من الظلم الذي أصاب أهل البيت ولاسيما بعد فاجعة الطف التي شهدها ذلك الإمام عليه السلام، وبالتالي فقد انتشرت مؤلفات أصحاب الإمامين الصادقين الباقرين ودونت أسماؤهم وأحوالهم في كتب التراجم من حملة العلم عنهما الذين يقاربون الأربعة آلاف ومصنفاتهم تقارب عشرة آلاف كتاب أو تزيد، رواها أصحابنا في كل خلف عنهم بالأسانيد الصحيحة.
- ثم ذكر بعض هؤلاء الذين كانوا من المبرزين في أصحاب الأئمة بخصوص التأليف في الفقه والحديث وغير ذلك، فذكر منهم أبان ابن تغلب الفقيه المفسر اللغوي المشهور الذي عاصر الأئمة الثلاثة وروى عنهم العلوم والأحاديث الكثيرة، حتى قيل أنه روى عن الصادق ثلاثين ألف حديث. وهذا مما يثبت علاقة هؤلاء بالأئمة^(ع) ما روي أن الإمام الباقر^(ع) كان يأمر أبان ابن تغلب وهما في المدينة بالقول: «إجلس في المسجد واقف الناس فإنني أحب أن يرى في شيعتي مثلك». وقال له الصادق^(ع): «ناظر أهل المدينة فإنني أحب أن يكون مثلك من رواتي ورجالي».

وقال الصادق^(ع) لسليم بن حبة: «إئت أبان بن تغلب فإنه سمع مني حديثاً كثيراً، فما روى لك فاروه عني». ولأبان روايات عن أنس بن مالك وغيره، وقد احتج به مسلم وأصحاب السنن الأربعة، ولم يحتج به البخاري، أسوة بما فعل مع أئمة أهل البيت الصادق والكاظم والرضا والجواد والحسن العسكري بل ولا الإمام الحسن السبط^(ع)، وبالتالي لا يضره ذلك.

وذكر بعض كتب "أبان بن تغلب"، فمنها كتاب تفسير غريب القرآن الذي أكثر فيه من شعر العرب شواهد على ما جاء في الكتاب الحكيم، وكتاب الفضائل وكتاب صفين وغير ذلك.

وذكر أيضاً أبا حمزة الثمالي ثابت بن دينار الذي كان من أصحاب الأئمة السجاد والصادق والباقر عليهم السلام وله كتاب تفسير القرآن وكتاب النوادر وكتاب الزهد ورسالة الحقوق رواها عن الإمام السجاد^(ع)، وروى عنه الدعاء الشهير بدعاء السحر الذي تحبذ قراءته في أسحار رمضان وفي ليالي الجمع.

وذكر أبا القاسم ابن معاوية العجلي وأبا بصير الأصغر ليث ابن مراد المرادي وأبا الحسن زرار بن أعين وأبا جعفر محمد ابن مسلم بن رباح الكوفي الثقفي، وهؤلاء الأربعة قد نالوا ربما ما لم ينله أحد من الثناء من الأئمة^(ع) حتى قال فيهم الصادق^(ع): «هؤلاء أمناء الله على حلاله وحرامه»، وقال: «هؤلاء حفاظ الدين وأمناء أبي على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا والسابقون إلينا في الآخرة»، وقال^(ع): «بشر المخبتين بالجنة» ثم ذكر الأربعة. وقال أيضاً فيهم: «هم نجوم شيعتي أحياء وأمواتاً، بهم يكشف الله كل بدعة، ينفون عن هذا الدين انتحال المبطلين وتأويل الغالين».

وذكر أيضاً هشام بن الحكم من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام الذي ألف كتاباً كثيرة اشتهر منها تسعة وعشرون كتاباً رويت بالأسانيد وهي كتب في الأصول والفروع في التوحيد والفلسفة العقلية والرد على الزنادقة والملاحدة والطبيعيين والقدرية والجبرية والغلاة في علي^(ع) وأهل البيت^(ع) وفي الرد على الخوارج والناصرة ومنكري الوصية إلى علي^(ع) وغير ذلك. ووصفه بأنه "ممن فتق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب بالنظر، وأنه فاز من الأئمة بثناء عظيم جداً".

وقال بأن التأليف كثر على عهد الكاظم والرضا والجواد والهادي والعسكري عليهم السلام وانتشرت الرواة عنهم وعن رجال الأئمة من آبائهم في البلدان، وذكر مثلاً من تلامذة الجواد^(ع) الحسين بن سعيد وأحمد بن أبي نصر البيزنطي وأحمد بن محمد البرقي وشاذان وغيرهم وذكر قول المحقق أن كتبهم منقولة بين الأصحاب. ثم علق السيد شرف الدين بأن كتب البرقي وحدها تربو على مائة كتاب، وأن للحسين بن سعيد ثلاثين كتاباً، ثم أحال الشيخ البشري على كتب التراجم والفهارس للنظر في هؤلاء المؤلفين على مذهب أهل البيت^(ع) كالفضل بن شاذان

الذي روي أن له مائتي كتاب ومحمد ابن مسعود العياشي الذي له مائتي كتاب أيضاً وغير ذلك العديد من غيرهم.

وذكر انتشار العلم في أيام الإمام الصادق^(ع) حيث قال كما ذكر كثيرون ومنهم الشهرستاني في الملل والنحل حيث قال: "هو ذو علم غزير في الدين وأدب كامل في الحكمة وزهد بالغ في الدنيا وورع تام عن الشهوات..." قال: "وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم..."

ثم ذكر المؤلفات التي اشتهرت بعد ذلك والتي بدأ تأليفها على أواخر عصر الأئمة وبداية عصر الغيبة وهي الكتب الأربعة: الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه، واصفاً لها بأنها متواترة وأن الكافي وحده فيه ستة عشر ألف ومئة وتسعة وتسعون حديثاً، وأن هذه الكتب هي أكثر مما اشتملت عليه الصحاح الستة بأجمعها (أي صحاح الحديث من طرق أهل السنة).

ثم ختم ذلك بالقول: "ومن تتبع أحوال السلف من شيعة آل محمد^(ص) واستقصى أصحاب كل من الأئمة التسعة من ذرية الحسين وأحصى مؤلفاتهم المدونة على عهد أئمتهم، واستقرأ الذين رووا عنهم تلك المؤلفات وحملوا عنها حديث آل محمد في فروع الدين وأصوله من ألوف الرجال، ثم ألمَّ بحملة هذه العلوم في كل طبقة طبقة، يداً عن يد من عصر التسعة المعصومين إلى عصرنا هذا، يحصل له القطع الثابت بتواتر مذهب الأئمة، ولا يرتاب في أن جميع ما ندين الله به من فروع وأصول إنما هو مأخوذ من آل الرسول، لا يرتاب في ذلك إلا مكابر عنيد أو جاهل بليد والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله".

أجابه الشيخ البشري رحمه الله (المراجعة 111) بما نصه: "أشهد أنكم في الفروع والأصول على ما كان عليه الأئمة من آل الرسول، وقد أوضحت هذا الأمر فجعلته جلياً وأظهرت من مكنونه ما كان خفياً، فالشك فيه خيال والتشكيك تضليل. وقد استشففته فراقني إلى الغاية، وتمخّرت ريجه الطيبة فأنعشني قدسي مهيباً بشذاه الفيّاح، وكنت - قبل أن أتصل بسببك - على لبس فيكم لما كنت أسمع من إرجاف المرجفين وإجحاف المجحفين، فلما يسر الله اجتماعنا أويت منك إلى علم هدى ومصباح دجى، وانصرفت عنك مفلحاً منجحاً، فما أعظم نعمة الله بك علي، وما أحسن عائدتك لدي، والحمد لله رب العالمين".

أقول: إن هذا الكلام من المرحوم السيد شرف الدين وجواب المرحوم الشيخ البشري تعرض إلى التشكيك من جانب وإلى محاولة التنفيذ من جانب آخر، وكان مما قيل فيه أن الشيخ البشري بدا وكأنه يوافق على جميع ما يقوله السيد شرف الدين. وهذا ليس صحيحاً مطلقاً، ذلك أن ما كان يقوله شرف الدين وما يقدمه من حجج لم يكن كله يلقى القبول من الشيخ البشري؛ وقد أوردت - في الجزء الأول الفصل الثامن حديث الغدير - كيف أن الشيخ البشري وجد صعوبة في الجمع بين حجج شرف الدين من الكتاب والسنة، وبالخصوص لفظة "المولى" في

حديث الغدير «فمن كنت مولاه فعليُّ مولاه»، وكرامة السلف الصالح وعمل الصحابة، حتى جاءه شرف الدين بتوجيه لعدم عملهم بحديث الغدير، وغيره من أحاديث النبي (ص) بخصوص إمامة علي (ع)، بما يحفظ كرامتهم. وهذه واحدة من أكثر العقد استحكاماً بين الفريقين، ولم يتنازل البشري عن الموقف السني السائد، فكيف يقال أن قبوله كان دون نقاش، وأن هذا يعني أن المراجعات ليست إلا اختراعاً من شرف الدين وحده؟

وعلى أية حال، المهم هو التدقيق فيما قاله شرف الدين بخصوص مؤلفي الشيعة من أصحاب الأئمة (ع)، بدءاً من أصحاب علي (ع) وهو الإمام الأول للشيعة الإمامية الإثني عشرية، وصولاً إلى أصحاب الإمام الحسن العسكري (ع) الإمام الحادي عشر، أي على امتداد إمامة أهل البيت (ع) حتى عصر الغيبة بعد قرنين ونصف من انتهاء العهد النبوي - الجمع بين تشيع هؤلاء المذكورين والكتب التي ذكرت، ثم البحث في سبقهم إلى التأليف بحيث يحسم القول بأن ما عليه الشيعة قد جاءهم عبر مسلسل تاريخي توارث الحلف عن السلف المؤلفات حتى وصلت إلى عصرنا هذا، ما يقطع أن ما عليه الشيعة اليوم هو مذهب أهل البيت (ع).

وكما ذكرت، سأقوم في كتاب "ما بعد العودة" بذكر العلوم الإسلامية، والعلوم المتعلقة بها، وامتى بدأت في المدرستين، وكيف أن سبق الشيعة الواضح، وفي جميع العلوم دون استثناء، تم إثباته أكاديمياً في أعرق الجامعات الدينية السنية؛ هذا، ناهيك عما كتبه علماء الشيعة وباحثوهم في مؤلفات خارج الإطار الأكاديمي. ولكن، لأهميته في مجتنا، أعرض الآن على شكل جدول مختصر رواد العلوم وكلهم من الأئمة (ع) وشيعتهم.

إسم العلم	المؤسس والرواد الشيعة	المؤلف	تاريخه
1	الكلام علي (ع)، معبد الجهني (تلميذ أبي ذر) أبو الأسود الدؤلي أبو مروان الدمشقي كميل بن زياد، سليم بن قيس الهلالي	صحابي، تابعون، القرن الأول، تابعي القرن الأول	
2	تفسير القرآن علي (ع) وابن مسعود وأبي بن كعب،	صحابية،	صحابية،

تابعون القرن الأول، تابعي القرن الأول، بداية القرن الثالث	تابعون، تابعي له كتاب في التفسير، أول تفسير متكامل	ثم سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب، ثم أبو حمزة الثمالي، ثم الفراء		
القرن الثاني	الغريب في القرآن	أبان بن تغلب	غريب القرآن	3
القرن الثاني	معاني القرآن	أبان بن تغلب	معاني القرآن	4
القرن الثاني	آيات الأحكام	محمد بن السائب الكلبي	أحكام القرآن	5
تابعي القرن الأول	إعراب وتنقيط وعلامات الأعراب على المصحف	أبو الأسود الدؤلي	إعراب القرآن	6
القرن الثاني		أبان بن تغلب	القراءات	7
صحابي	السنن والأحكام والقضايا	أبو رافع مولى النبي (ص)	الحديث	8
القرن الثاني	غريب الحديث	النظر بن شميم المازني	غريب الحديث	9
تابعي القرن الأول	فنون الفقه	علي بن أبي رافع مولى النبي (ص)	الفقه	10
القرنان الأول والثاني، القرن الثاني	وضع المناهج والمقاييس	الباقر (ع) والصادق (ع)، وتلميذاه هشام بن الحكم ويونس بن عبد الرحمن	أصول الفقه	11
القرن الثاني	الاختلاف	محمد بن عمر الواقدي	الفقه المقارن	12
القرن الثاني، القرن الثاني	في علم التاريخ، في التاريخ وأيضاً في الأنساب الجمهرة في النسب	أبان بن عثمان الأحمر البجلي، ثم محمد بن السائب الكلبي وابنه هشام	التاريخ	13
القرن الأول/الثاني	مغازي النبي (ص)	محمد ابن إسحق	المغازي والسير (مغازي)	14

			النبوي ^(ص)	
القرن الأول/الثاني	صفين والنهروان ومقتل الإمام علي ^(ع) ومقتل الحسين ^(ع)	جابر الجعفي	المغازي والسير (غيرها)	15
القرن الأول، القرن الثاني	كتاب إلى الحسن ^(ع) أو بن الحنفية، صفة المؤمن والفاجر	علي ^(ع) ، إسماعيل بن مهران السكوني	الأخلاق	16
القرن الأول، القرن الأول والثاني، القرن الثاني	كلام وخطب، إنتشار الفكر، نقد فلسفة أرسطو	علي ^(ع) ، ثم أولاده ^(ع) ، ثم هشام بن الحكم	الفلسفة	17
صحابي، تابعي القرن الأول، القرن الثاني	وضع الأسس وتنقيط المصاحف، كتاب العين	علي ^(ع) أبو الأسود الدؤلي، ثم الخليل الفراهيدي	التحو	18
القرن الثاني	تصانيف مختلفة	معاذ بن مسلم الكوفي	التصريف	19
القرن الثاني	العروض بشكلها النهائي	الفراهيدي	العروض	20

وسأذكر في كتاب "ما بعد العودة" من قام بالتأليف في هذه العلوم، وفي غيرها: الشعر التعليمي والجغرافية والعلوم الطبيعية والكونية والكيمياء، وفي ما ربما هو أهم: المنهج التجريبي الذي قامت عليه الحضارة الغربية الحالية، والذي أسسه، دون شك، الإمام جعفر الصادق^(ع).

الدليل العقلي

وهذا يتناول الحقائق البديهية الأولية، وهي:

1 - هناك أئمة من أهل البيت^(ع) أجمع المسلمون على وجودهم (ما عدا الإمام الثاني عشر وهو لا يضير البحث لأن وفاة الحادي عشر^(ع) في سنة 260هـ، أي بعد قرنين ونصف من وفاة النبي^(ص) وبعد وفاة الأئمة الأربعة، وبعد زمان ما تذهب إليه جميع النظريات حول بدء التشيع، والتي ناقشتها في الفصل السابق وتوصلت إلى أن التشيع هو أول المذاهب وبفارق زمني كبير)

2 - هؤلاء الأئمة^(ع) ذوو علم غزير وورع شديد وسيرة عظيمة نالوا من المدح ما لم ينله غيرهم من أئمة المذاهب

3 - هناك طائفة من المسلمين تسمى "شيعة أهل البيت" أو "شيعة"، وهم يدعون أن مذهبهم هو مذهب أسسه أهل البيت^(ع) واستمر بشكل متواصل منذ إعلان الإمام الأول علي^(ع) إماماً في آخر العهد النبوي

4 - المسلمون الآخرون، وهم أهل السنة، لا يدعون أن مذهبهم هو مذهب أسسه أهل البيت^(ع)، بل يصرحون أنه من تأسيس غيرهم.

ثم يسأل: إذا كان أئمة أهل البيت^(ع) بدأوا منذ عصر الصحابة، ومنهم ثلاثة من الصحابة، واستمروا على عهد التابعين وتابعي التابعين وما بعدهم، وقد عرفهم الناس جميعاً ممن عاصروهم؛

وإذا كانوا قد عرفوا بالعلم الغزير بحيث وصلت حلقاتهم العلمية في عهد الباقر والصادق^(ع) إلى ما لم تصله حلقات غيرهم حتى روي أن تلاميذ الصادق^(ع) وصلوا إلى أربعة آلاف؛

وإذا كان، بحسب طبيعة الأشياء، لا بد للكثير من هؤلاء الألوفاً أن يكونوا على مذهب أهل البيت^(ع) ولا ينتقلوا منه، ثم يقومون بنشره في الآفاق حتى يتسرخ في الأمة فلا يمكن إلغاؤه؛

فأتى اليوم، وما قبل اليوم، ونعاصر ملايين المسلمين الذين يقولون أنهم على مذهب أهل البيت^(ع)؛

ونجد اليوم، وما قبل اليوم، غيرهم من المسلمين، وهم أهل السنة، لا يسمون أنفسهم شيعة، ولا يتبعون مذهب أهل البيت^(ع) وذلك باعترافهم بأنفسهم؛

فالسؤال الأهم هو: إذا كان ادعاء الشيعة باطلاً فأين صار مذهب أهل البيت^(ع)؟

فإن تجرأ قائل، أو تهرب من الجواب الواضح، وقال بأنه لم يكن هناك مذهب باسم أهل البيت^(ع) أصلاً، حينئذ يأتي سؤال: هل يعقل أن الأمة الإسلامية، منذ عصر الصحابة، فالتابعين، فتابعي التابعين، التي يسميها أهل السنة خير القرون، التي يعيش أولئك العلماء الأفاضل من آل محمد^(ص) فيها، وهي ترى رأي العين كيف أن العلماء الآخرين ما بين تلميذ لهم^(ع) ومادح مثن عليهم أعظم المدح (وصل إلى حد قول أحمد بن حنبل أن أهل البيت "لا يقاس بهم أحد")، بقضها وقضيضها وخلال خير القرون، تتركهم، وبشكل تام، بحيث لا يعود هناك شيء اسمه مذهب أهل البيت^(ع)؟!!

فإن أجيب: نعم يمكن هذا، فالسؤال هو: أي أمة هذه التي تترك أعظم علمائها - بغض النظر عن العصمة غير المتفق عليها - وتهمل علومهم وتركض خلف آخرين ممن لا يصلون إليهم وباعتراف أولئك الآخرين؟ هل يمكن أن تكون هذه «خير أمة أخرجت للناس»؟ أي أمة هذه التي تترك العدول من آل محمد^(ص) الذين أخرجنا النبي^(ص) بأنهم في كل خلف من الأمة يحرسون شريعته الهادية «في كل خلف من أممي عدول من أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» وتركض خلف غيرهم؟
أما إذا أجيب: لا يعقل، عدنا إلى السؤال الأول، وهو: ماذا حل بمذهب أهل البيت^(ع)؟

فإن أجيب: هناك من المسلمين، وهم الشيعة، من يدعون ذلك، سألنا: وهل يقدمون على ادعائهم أدلة؟
والجواب ما قدمناه فيما سبق من الدليل النقلي على أن الشيعة يتبعون مذهب أهل البيت^(ع) الذي لم ينتظر عشرات السنين حتى يتبلور، بل أخذ راية العلم من النبي^(ص) إلى علي^(ع) إلى الحسين^(ع) إلى الأئمة التالين^(ع)، وفي كل زمان كان أصحاب إمام ذلك الزمان يتعلمون منه مذهبه ومذهب آبائه الطاهرين كما تلقونه من النبي^(ص) ثم يعلمونه الناس حتى انتشر قبل غيره من المذاهب جميعاً.

رجال الحديث الشيعة في إسناد أحاديث أهل السنة

ولكن، رب قائل يقول: حتى وإن دل الدليل العقلي والنقلي على أن الشيعة الإمامية الإثني عشرية يتبعون أئمة أهل البيت^(ع)، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة صحة مذهبهم وطريقتهم لأنه من الممكن أن هؤلاء الرجال أنفسهم قد حرقوا وغيروا ما وصلهم من أئمة أهل البيت^(ع). أيضاً، إن هذا القائل ربما يقول: نحن نسلم بعلو مرتبة أئمة أهل البيت^(ع) في العلم والتقوى، ولكننا لا نسلم بكل ما يأتي عنهم لأننا لا نؤمن بعصمتهم، وبالتالي فإن مدرسة أهل السنة وجدت أن الإعراض عن رجال الشيعة في نقل العلوم الإسلامية لا يعني خسارة في هذه العلوم لأننا نقلناها عن طرق أخرى موثقة.

للجواب على هذا، أقول بأنه على العكس من مثل هذا الرأي، فإن مدرسة أهل السنة اعتمدت على روايات الكثيرين من رجال الشيعة المتفق على تشيعهم، وذلك في أصح الكتب عند أهل السنة، وهذا يعني أمرين:
إما أن المحدثين السنة لم يجدوا غضاضة في رواية الشيعي، وهذا يعني توثيق الشيعة بشكل عام، فيرد، حينئذ، على القول بتحريف الشيعة وتغييرهم لما جاءهم من الأئمة^(ع)؛

وإما أن المحدثين السنة أرادوا الاستفادة مما روي عن أئمة أهل البيت^(ع) فلم يجدوا غير الشيعة في إسناد هذه الأحاديث التي رووها بسندها المتصل إلى الأئمة^(ع)، وهذا يرد، حينئذ، على القول بعدم الحاجة إلى علومهم^(ع).

وبغض النظر عن التنظير في هذا، فإن واقع الحال يثبت هذا النقل وهذا الاعتماد على مرويات رجال الشيعة.

إن اعتماد المحدثين السنة على رجال الشيعة في سند الأحاديث يمثل أحد الأدلة المهمة جداً في رفع درجة الاعتبار لهؤلاء الرجال من حيث وثافتهم التي تعني أمرين: العلم والتقوى. ذلك أن الكثير من الشيعة قد ردت أحاديثهم لمجرد أنهم شيعة، بل لمجرد أن فيهم تشيع أو رائحة تشيع كما يعبر البعض. كما أن الكثير من الروايات لم تسلم من الرد لأن "فيها رائحة تشيع"! بمعنى: ربما يكون الحديث صحيحاً من ناحية السند ولكن المتن (أي منطوق الحديث) لا يعجب الباحث لأن فيه "رائحة تشيع"، عندها يلقي بصحة السند عرض الحائط، وربما يكون الحديث صحيحاً من ناحية المتن ولكن في الإسناد رجلاً "فيه تشيع"، عندها يلقي بصحة المتن عرض الحائط... وهكذا يكون البحث العلمي! بل هكذا تكون التقوى في نقل شريعة سيد المرسلين^(ص) وأوامره ونواهيهِ وسننه!

ومع أن اتباع الهوى كان ولا يزال رائجاً في سوق نقد الحديث الشريف، وهو أمر لم تسلم منه جماعة من المسلمين، لا شيعة ولا سنة ولا غيرهم، إلا أن الباحث يستطيع أن يصل إلى نتيجة مقنعة مطمئنة وذلك من خلال الاطلاع على ما في كتب المدرسة الأخرى لتحديد ما إذا كانت اعتمدت على رجال من المدرسة الثانية في تفسير أو حديث أو تاريخ.

وقد قام السيد شرف الدين (المراجعات المراجعة 16) بتفصيل لمجموعة كبيرة من رجال الشيعة بلغت المائة ممن وجد محدثو أهل السنة صدقهم وكانوا محل ثقة في إسناد الحديث وذلك استجابة لطلب الشيخ البشري في إطار الرد على اعتراض البعض من أن بعض الأحاديث من كتب الشيعة طالما أن الذين رووها رجال من الشيعة فلا يعتد بهم، فهنا يثبت السيد شرف الدين أن هذا غير مقبول ومردود لأن محدثي السنة لم يجدوا مشكلة في الاعتماد على روايات رجال الشيعة. وقد كان رد الشيخ البشري في المراجعة بعدها يثبت ذلك ويقبل منه ذلك بحيث أنه اقترح أن تكون هذه القائمة من المائة من رجال الشيعة أن تفرد برسالة سماها البشري "أسناد الشيعة في إسناد السنة"، أي الرجال الأسناد من الشيعة في إسناد الأحاديث عند السنة.

وهنا نأخذ أمثلة قليلة جداً لهؤلاء بالخصوص من الذين اشتهر اتهامهم والنيل منهم من المؤلفين الذين كتبوا ضد الشيعة والتنشيع في زماننا الحاضر هذا:

أبان بن تغلب ابن رباح الكوفي. قال الذهبي في ميزانه: "أبان ابن تغلب الكوفي شيعي جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته". (أقول: بأن كلمة "لكنه صدوق" تعطي الانطباع بأن الذهبي يعتقد أنه عندما يقول "شيعي جلد" فإن القارئ يتوقع أن يكون الكذب صفة لازمة له فاستثنى فقال "لكنه صدوق"، وهذا من نظرتهم إلى الشيعة والتي نبه إليها السيد شرف الدين في المراجعة 14 قبلها بالقول: "وقد علم البرّ والفاجر حكم الكذب عند هؤلاء الأبرار والألوف من مؤلفاتهم المنتشرة تلعن الكاذبين (ويقصد هنا الكليني والشيخ الصدوق والشيخ الطوسي أصحاب كتب

الحديث الأربعة عند الشيعة)، وتعلن أن الكذب في الحديث من الموثقات الموجبة لدخول النار. ولهم في تعمد الكذب في الحديث حكم قد امتازوا به حيث جعلوه من مفطرات الصائم، وأوجبوا القضاء والكفارة على مرتكبه في شهر رمضان، كما أوجبهما بتعمد سائر المفطرات، وفقههم وحديثهم صريحان بذلك. فكيف يتهمون بعد هذا في حديثهم وهم الأبرار الأخيار قوامون الليل صوامون النهار؟ وبماذا كان الأبرار من شيعة آل محمد وأوليائهم متهمين ودعاة الخوارج والمرجئة والقدرية غير متهمين لولا التحامل الصريح أو الجهل القبيح...). وأكمل الذهبي: "وتثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم؛ وأورده بن عدي وقال: "كان غالباً في التشيع"؛ وقال السعدي: "زائع مجاهر" (أي بالتشيع)؛ إلى آخر ما حكاه الذهبي عنهم في أحواله، وعده ممن احتج بهم مسلم وأصحاب السنن الأربعة أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه حيث وضع على اسمه رموزهم. وقد وردت رواياته في صحيح مسلم والسنن الأربعة عن الحكم والأعمش وفضيل بن عمرو وسفيان بن عيينة وشعبة وإدريس الأودي.

ومن رجال صحيح البخاري ومسلم إبراهيم بن يزيد ابن عمر ابن الأسود ابن عمر النخعي الكوفي الفقيه.

ومنهم اسماعيل بن أدران الأسدي الكوفي الوراق شيخ البخاري في صحيحه، ذكره الذهبي في الميزان بما يدل على احتجاج البخاري والترمذي به في صحيحهما، وذكر أن يحيى وأحمد أي ابن حنبل أخذ عنه وأن البخاري قال: "صدوق"، وأن غيره قال: "كان يتشيع".

ومنهم ثابت بن دينار المعروف بأبي حمزة الثمالي (صاحب الدعاء المعروف الذي رواه عن الإمام السجاد^(ع)) والذي ذكره في الميزان ونقل أن "السليمانى عد أبا حمزة في قوم من الرافضة"، وقد وضع الذهبي رمز الترمذي على اسم أبي حمزة إشارة إلى أنه من رجال السنن في أحاديثه حيث جاء برواياته عن أنس والشعبي وغيرهما.

ومنهم جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي الذي وصفه الذهبي في الميزان بأنه "أحد علماء الشيعة"، وأخرج مسلم في أوائل الصحيح عن الجراح "سمعت جابراً يقول: عندي سبعون ألف حديث عن أبي جعفر (أي الباقر) عن النبي^(ص)" إلى غير ذلك مما يثبت أنه من كبار الشيعة؛ حتى في ميزان الذهبي مع قوله في ترجمة جابر في الميزان قول زائدة أن جابر الجعفي "رافضي يشتم"، مع ذلك فقد كان من رجال الحديث عند النسائي وأبي داود حيث احتج بروايته في سجود السهو، ووضع الذهبي رمزي أبي داود والترمذي على اسمه ليشير إلى أنه من رجال الأسانيد عندهما. وعلى الرغم من كل ما وصفوه فيه فإنهم عندما جاؤوا إلى صدقه فإنه نقل عن سفيان القول بأن جابر الجعفي "ورع في الحديث" وأنه قال: "ما رأيت أروع منه"، وأن شعبة قال: "جابر صدوق"، وأنه قال أيضاً: "كان جابر إذا قال أنبأنا وحدثنا وسمعت فإنه من أوثق الناس"، وأن وكيعاً قال: "ما شككتكم في شيء فلا تشكوا أن جابر الجعفي ثقة"، وأن عبد الحكم سمع الشافعي يقول: "قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك".

ومنهم الحسن بن صالح الهمداني ذكره الذهبي مع أخيه التوأم في ميزانه فقال: "كان أحد الأعلام وفيه بدعة تشيع، وكان يترك الجمعة، ويرى الخروج على الولاية الظلمة"، وذكر أنه كان "لا يترحم على عثمان". وذكره ابن سعد في ج 6 من الطبقات فقال: "كان ثقة صحيح الحديث وكان متشيعاً". وذكر الذهبي أن أبا حاتم قال: "ثقة حافظ متقن"، وإن أبا زرعة قال: "اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد"، وأن النسائي وثقه، وأن أبا نعيم قال: "كتبت عن ثمانمائة محدث فما رأيت أفضل من الحسن بن صالح"، بل وقال: "ما رأيت أحداً إلا وقد غلط في شيء غير الحسن بن صالح". إلى غير ذلك مما وصفوا فيه في ضبطهم الحديث، بل في أحوالهم العبادية حيث أن وكيعاً قال: "كان الحسن وعلي إنا صالح وأمهما قد جزأوا الليل ثلاثة أجزاء فكل واحد يقوم ثلثاً، فماتت أمهما فاقسما الليل بينهما ثم مات علي فقام الحسن الليل كله..." إلى آخر ما قال.

ومنهم سليمان بن سرد الخزازي الكوفي كبير شيعة العراق في أيامه وقد اجتمعوا في منزله حين كاتبوا الحسين^(ع)، وهو المعروف بأنه كان أمير التوابين من الشيعة الثائرين في الطلب بدم الحسين^(ع). وقد احتج به المحدثون وحديثه عن النبي^(ص) بلا واسطة وأيضاً بواسطة جبير بن مطعم مروى في صحيح البخاري ومسلم، كما روي حديثه في غيرهما.

ومنهم صعصعة بن صوحان بن حجر بن حارث العبدي من مشاهير رجال الشيعة ومن أصحاب أمير المؤمنين شهد معه الجمل هو وأخوه زيد، ومعهم سيحان ابن صوحان وكانت الراية يوم الجمل في يده فأخذها فقتل فأخذها زيد فقتل فأخذها صعصعة. وذكر ابن قتيبة هؤلاء المشهورين من الأشراف وأصحاب السلطان (المعارف ص 138) فكان مما قاله: "فأما زيد فكان من خيار الناس روى في الحديث عن النبي^(ص) قال: «زيد الخير الأجزم، وجندب ما جندب» فقيل: يا رسول الله أتذكر رجلين؟ فقال: «أما أحدهما فتسبقه يده إلى الجنة بثلاثين عاماً، وأما الآخر فيضرب ضربة يفصل بها بين الحق والباطل» قال: فكان أحد الرجلين زيد بن صوحان شهد يوم جلولاء فقطعت يده، وشهد مع علي يوم الجمل فقال: يا أمير المؤمنين ما أراني إلا مقتولاً، قال: «وما علمك بذلك يا أبا سليمان؟» قال: رأيت يدي نزلت من السماء وهي تستشيلني، فقتله عمر بن يثربي وقتل أخاه سيحان يوم الجمل". علق السيد شرف الدين على ذلك بالقول: "لا يخفى أن إخبار النبي^(ص) بتقدم يد زيد على سائر جسده وسبقها إياه إلى الجنة معدود عند المسلمين كافة من أعلام النبوة وآيات الإسلام وأدلة أهل الحق، وكل من ترجم زيدا ذكر هذا، فراجع ترجمته من الاستيعاب والإصابة وغيرهما، والمحدثون أخرجوه بطرقهم المختلفة، فزيد - على تشييعه - مبشر بالجنة والحمد لله رب العالمين". أما صعصعة فشهد صفين مع علي^(ع) وكان من أمره أن نفاه المغيرة بأمر معاوية من الكوفة إلى الجزيرة أو إلى البحرين، والمهم هنا أن الذهبي ذكره فقال: "ثقة معروف"، ونقل القول بوثاقته عن ابن سعد وعن النسائي.

(أقول: هناك خطأ في تحقيق المدة الزمنية المذكورة في حديث النبي^(ص) بخصوص الصحابي الذي تسبقه يده إلى الجنة بثلاثين سنة، لأن المدة الزمنية الفاصلة بين يوم جلوسه في فتح العراق سنة 16هـ ويوم الجمل سنة 36هـ هي عشرون سنة، فإما أن العدد في حديث النبي^(ص) هو عشرون وليس ثلاثين، وإما أن المقصود بالحديث رجلاً آخر؛ ولما كان تطبيق الحديث لم يرد إلا في حق زيد بن صوحان (رض) فلعل الخطأ في متن الحديث أقرب. وهناك رواية (طبقات ابن سعد ج6 ترجمة زيد بن صوحان في طبقة من روى عن عمر بن الخطاب وعلي^(ع)) لا تذكر المدة الزمنية، قال النبي^(ص): "«جندب وما جندب والأقطع الخير زيد» ثم ركب فدنا منه أصحابه فقالوا: يا رسول الله سمعناك الليلة تقول: جندب وما جندب والأقطع الخير زيد، فقال: «رجلان يكونان في هذه الأمة يضرب أحدهما ضربة تفرق بين الحق والباطل والآخر تقطع يده في سبيل الله ثم يتبع الله آخر جسده بأوله» قال يعلى: قال الأجلح: أما جندب فقتل الساحر عند الوليد بن عقبة، وأما زيد فقطعت يده يوم جلوسه وقتل يوم الجمل"؛ ومن يدري لعل مدة الثلاثين في الرواية الأولى إنما وضعت للتشكيك في تطبيقها على زيد (رض)، فمثل هذا الوضع ليس بغريب.)

ومنهم عبد ابن يعقوب الأسدي الرواجمي الكوفي، ذكره الدارقطني فقال: "عبد بن يعقوب شيعي صدوق"، وذكره بن حبان فقال: "كان عبد بن يعقوب داعية إلى الرفض"، وقال ابن خزيمة: "حدثنا الثقة في روايته المنهم في دينه العباد بن يعقوب". وهو الذي روى عن رسول الله^(ص) الحديث: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» كما أخرجه الطبري (ج8 ص186) وغيره (أقول: كابن عدي في الكامل، والذهبي في ميزان الاعتدال، وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن كثير في البداية والنهاية، وهم ما بين راد مكذب للحديث لأن بعض رواته مجروحون، خصوصاً لتشييعهم، وبين مكذب للحديث - كابن كثير - على أساس أن الصحابة كانوا موجودين وكانوا سينفذون أمر النبي^(ص) بقتل معاوية لأنهم لم تكن تأخذهم بالله لومة لائم! وهذه الحجة ردها التاريخ مرات ومرات في عدم الامتثال لأوامر النبي^(ص) الواضحة)، وكان عبد يقول: "من لا يتبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم...". إلى آخر أقواله. مع هذا قد ذكره الذهبي في ميزانه فقال: "من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنه صادق في الحديث". كل هذا لم يمنع أن روى عنه البخاري والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن أبي داود.

ومنهم عبد الملك بن أعين أخو زارة وآخرين، وهو وأخوته كلهم من الشيعة. قال أبو حاتم: "أنه صالح الحديث"، بينما قال ابن معين: "أنه ليس بشيء"، وقال آخر: "صدوق يترفض"، وقال أبو حاتم: "من عتق الشيعة القدماء صالح الحديث حدث عن السفينين" وأخرج له مقروناً بغيره في حديث...".

ومنهم عدي بن ثابت الكوفي الذي ذكره ابن معين فقال: "شيعي مفرط"، وقال الدارقطني: "رافضي غالٍ وهو ثقة"، وذكره الذهبي في الميزان فقال: "هو عالم الشيعة وصادقهم وقاضيتهم وإمام مسجدهم، ولو كانت الشيعة

مثله لقل شرهم". ثم نقل توثيقه عن الدارقطني وأحمد بن حنبل وغيرهم ووضع على اسمه الرمز الذي يشير إلى أن أصحاب الصحاح الستة جميعهم رواوا عنه، كما في صحيحي البخاري ومسلم حديثه عن كل من البراء بن عازب وعبد الله بن زيد وعبد الله بن أبي أوفى وسعيد بن جبير والأعمش ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم. ومنهم عمار البجلي الكوفي الذي كان عظيماً مقدماً ثقة عند الشيعة حتى قطع عرقوباه في التشيع وعذب في الله، وابنه معاوية صحب الإمامين الصادق والكاظم^(ع) وروى عنهما. إحتج به مسلم والنسائي في صحيحهما. ومنهم يزيد ابن زياد الكوفي مولى بني هاشم، ذكره الذهبي في الميزان واضعاً عليه رمز مسلم وأصحاب السنن الأربعة إشارة إلى روايتهم عنه، ونقل عن أبي الفضيل القول: "قال: إبن يزيد أفضل أئمة الشيعة الكبار". وهو الذي روى حديث النبي^(ص) عن أبي بردة قال: "كنا مع النبي^(ص) فسمع صوت غناء فإذا عمرو بن العاص ومعاوية يتغنيان فقال^(ص): «اللهم إركسهما في الفتنة ركساً ودعهما إلى النار دعاً»".

فَلِمَ عدلوا عنهم^(ع)؟

فكان من جواب الشيخ البشري بعد أن أيد ما جاء في هذه المراجعة أنه تساءل بما نصه: "آمنا بآيات الله كلها وآيات الله في سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وسائر أهل البيت رضي الله عنهم أكثر مما أوردتموه. فما ندري لماذا عدل هل القبلة عن أئمة أهل البيت فلم يتبعوا بمذاهبهم في شيء من الأصول والفروع، ولا وقفوا في المسائل الخلافية عند قولهم، ولا كان علماء الأمة يبحثون عن رأيهم، بل كانوا يعارضونهم في المسائل النظرية، ولا يباليون بمخالفتهم، وما برح عوام الأمة خلفاً عن سلف يرجعون في الدين إلى غير أهل البيت بلا نكير، فلو كانت آيات الكتاب وصحاح السنة نصوصاً فيما تقولون ما عدل أهل القبلة عن علماء أهل البيت، ولا ارتضوا بهم بدلاً، لكنهم لم يفهموا من الكتاب والسنة أكثر من الثناء على أهل البيت ووجوب مودتهم واحترامهم، والسلف الصالح أولى بالصواب وأعرف بنفاد السنة والكتاب ﴿فِيهِدَاهُمْ اقْتَدِهْ﴾ والسلام".

فأجابه السيد شرف الدين في المراجعة بعدها عن هذا التساؤل والنتيجة بالقول: "وإنما عدل عن أهل البيت في فروع الدين وأصوله ساسة الأمة وأولياء أمورها منذ عدلوا عنهم بالخلافة فجعلوها بالاختيار مع ثبوت النص بها على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، إذ رأوا أن العرب لا تصبر على أن تكون في بيت مخصوص فتأولوا نصوصها وجعلوها بالانتخاب ليكون لكل حيٍّ من أحيائهم أمل بها ولو بعد حين، فكانت مرة هنا وأخرى هناك وتارة هنالك، وهبوا بكل ما لديهم من قوة ونشاط إلى تأييد هذا المبدأ والقضاء على كل ما يخالفه، فاضطرتهم الحال إلى التجافي عن مذهب أهل البيت وتأولوا كل ما يدل على وجوب التعبد به من كتاب أو سنة. ولو استسلموا لظواهر الأدلة فرجعوا إلى أهل البيت، وأرجعوا الخاصة والعامة إليهم في فروع الدين وأصوله، لقطعوا

على أنفسهم خط الرجعة إلى مبدئهم، ولأصبحوا من أكبر الدعاة إلى أهل البيت، وهذا لا يجتمع مع عزائمهم ولا يتفق مع حزمهم ونشاطهم في سياستهم، ومن أمعن النظر في هذه الشؤون علم أن العدول عن إمامة الأئمة من أهل البيت في المذهب ليس إلا فرعاً عن العدول عن إمامتهم العامة بعد رسول الله (ص)، وأن تأويل الأدلة على إمامتهم الخاصة إنما كان بعد تأويل الأدلة على إمامتهم العامة، لولا ذلك ما التوى عنهم ملتو".

نتيجة البحث

إذاً، إعترف رجال الجرح والتعديل من أئمة الحديث بتشييع كبار أصحاب أئمة أهل البيت (ع)، ومنهم من أصحاب النبي (ص)، واعترفوا بصدقهم وورعهم وضبطهم للحديث فحكموا بوثاقنتهم، وأخرج لهم أصحاب الكتب الحديثية في مدرسة أهل السنة ومن ضمنهم أصحاب ما يسمى بالصحاح الستة ومنها صحيح البخاري ومسلم... ما يدل على التالي:

رجال ثقة عدول في الحديث لهم روايات في أصح الكتب عند أهل السنة، وهم من الشيعة باعتراف أصحاب الكتب و/أو أئمة نقد الحديث الشريف، وهؤلاء الرجال يصرحون بأنهم شيعة على مذهب أهل البيت (ع)... فالنتيجة الحاسمة هي: أن أولئك الشيعة كانوا على مذهب أهل البيت (ع)...

وبما أن هؤلاء كانوا مدرسة رائدة بدأت منذ القرن الأول على عهد النبي (ص) واستمرت دون توقف، وفي كل زمان كان إمام ذلك الزمان من أئمة أهل البيت (ع) يرفدها بعلوم آباءه وأجداده الطاهرين، فتقوى وبشند عودها ويزداد أتباعها وينتشر في البلدان، فإن الشيعة منذ نهاية زمان الإمام الحادي عشر الحسن بن علي العسكري (ع)، وعصر غيبة الثاني عشر (ع)، مستمرون في نشر علوم أهل البيت (ع)، بأسماء معروفة لعلماء معروفين مشهورين صرح الناس كلهم بتشييعهم، وجادلوهم وناظروهم في مناظرات ثبتت ونشرت وهي بأيدينا اليوم، يعترف بها علماء المدرستين، فإن الشيعة في عصرنا هذا، وما قبله، هم على مذهب أهل بيت محمد (ص) بلا أدنى شك...

وعليه، فإن ما سمعته من عمي (رحمه الله برحمته الواسعة وألحقه بأجداده الطاهرين) لم يكن نتيجة بحث، وإنما كان رأي أتباع مدرسة أهل السنة الذين وقفوا بين أمرين:

الاعتراف بأن الشيعة الإمامية الإثني عشرية هم حقاً على مذهب آل محمد (ص)، ما يعني الاعتراف بأنهم - أي أهل السنة - لا يتبعون آل محمد (ص)،

أو نفي أن تكون الشيعة الإمامية على مذهب آل محمد (ص)، ما يعني سلب الشيعة من التفوق الواضح على أهل السنة إذ اتبعوا آل محمد (ص) الذين "لا يقاس بهم أحد" حسب اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل،

فاختاروا أهون الأمرين وهو نفي أن تكون الشيعة على مذهب أهل البيت^(ع)، وهو ما تبين لي عدم صحته بالأدلة القاطعة، كما حاولت أن أبينه في هذا الفصل، والحمد لله رب العالمين.

من نتائج الثقة بسلامة الموقف

في صباح يوم عيد الفطر المبارك من عام 1403هـ (شهر تموز/يوليو 1983م) أديت صلاة العيد في مسجد النقي الكائن في منطقة الدسمة في مدينة الكويت (حيث كنت أقيم)، وكانت أول صلاة عيد لي في مسجد من مساجد الشيعة؛ بعد الصلاة والخطبة توجهت إلى مكتب المسجد لتسليم زكاة الفطر. كان المكتب عبارة عن غرفة طويلة في أحد جانبيها الطويلين مكتبات، أو رفوف للكاتب، وكنا نقف في طابور للوصول إلى آخر الغرفة حيث طاولة مكتب يقف عندها بعض الشباب الذين يستلمون المبالغ. وبينما كنت واقفاً صرت أنظر إلى رفوف الكتب وأحاول قراءة عناوين الكتب التي صفت عليها، فشد انتباهي كتاب من أجزاء عديدة كثيرة، وعندما دققت النظر وجدت أنه كتاب "منهاج السنة" لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحرّاني (661-728هـ) المعروف بشيخ الإسلام، واسم الكتاب الكامل هو "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية" الذي ألفه ابن تيمية رداً على كتاب "منهاج الكرامة في معرفة الإمامة" الذي ألفه الحسن بن يوسف بن المطهر (648-726هـ) المعروف باسم العلامة الحلّي.

دهشت حقاً من وجود كتاب لأحد أشد أعداء الشيعة من علماء المذاهب الأخرى عبر العصور، ولاسيما وأن الكتاب هو في الرد على كتاب لأحد أكبر علماء الشيعة عبر العصور أيضاً؛ وأكثر، أن الكتاب - كتاب ابن تيمية - هدفه نقض أدلة العلامة الحلّي على إمامة علي^(ع) وأهل البيت^(ع). ولعل الأمر يصبح ملفتاً أكثر أن هذا الكتاب في مكتبة أهم مسجد شيعي في دولة الكويت على الإطلاق.

فهل أن تلك فلتة؟ أو بادرة شاذة في مكان واحد على أهميته؟

بعد أن فكرت في الموضوع في حينها وجدت أن قراري باتباع مذهب أهل البيت^(ع) لم يكن من مطالعة الكتب التي ألفها الشيعة بناء على روايات الأئمة^(ع)، سواء في التفسير أو الحديث أو الفقه، وإنما كان نتيجة مطالعة كتب بعضها ألفها شيعة، في إثبات مذهبهم من مصادر أهل السنة دون الاستناد إلى شيء من مصادر الشيعة؛ وهذا يعني أن مذهب أهل البيت^(ع) يقيم أتباعه الدليل عليه من مصادر الآخرين، وهو ما حاولت القيام به في الجزأين الأول والثاني من كتابي هذا.

مع هذا، فإن وجود كتاب ككتاب ابن تيمية، المعروف بنهجه على الخصوم من شتى المذاهب حتى ضاق علماء المذاهب السنية ذرعاً به في عصره، مدعاة لطرح السؤال التالي:

ألا يخشى الشيعة، ولاسيما العلماء والقائمون على المساجد والمراكز الإسلامية عموماً، من تأثر بعض الشيعة، خصوصاً العوام منهم، بمثل هذه الكتب التي ألفت لنقض عقائد الشيعة نفسها؟
فهل - مرة أخرى - أن ضم كتاب ابن تيمية في مسجد النقي كان فلتنة، أو بادرة شاذة في مكان واحد على أهميته؟

بعد الاطلاع أكثر على أحوال الشيعة في خصوص هذا الأمر وجدت أن ما من مسجد للشيعة، أو حسينية، أو مركز إسلامي فيه مكتبة للكتب الإسلامية إلا وفيه كتب لأهل السنة، خصوصاً الكتب الأساسية المعتمدة، مثل صحاح الأحاديث كصحيح البخاري ومسلم - على شدة كتمانها لأحاديث دور أهل البيت^(ع) -، وكتب التفسير كتفسير ابن كثير - على شدة الخرافة عن حقيقة أهل البيت^(ع) في القرآن (ولعل هذا هو السبب من وراء انتشاره الكبير في زماننا) -، وكتب السيرة كسيرة ابن هشام - المنحرفة عن علي^(ع) ومواقفه الخالدة (ولعل هذا هو السبب وراء الانتشاء الكبير لهذا الكتاب في زماننا بحيث تم تناسي باقي كتب السيرة) -.

ثم وجدت الأمر نفسه في المكتبات الشخصية لأفراد من الشيعة يضعون كتباً ألفها أهل السنة جنباً إلى جنب مع كتب ألفها الشيعة.

وبعدها وجدت أن المكتبات التجارية، أي التي تتبع الكتب، التي يملكها شيعة تتبع الكتب التي ألفها أهل السنة، في التفسير والحديث والسيرة والعقائد وغيرها، كما تتبع الكتب التي ألفها الشيعة.

بالإضافة، وجدت هذه المكتبات - في المساجد والمراكز والجامعات، وفي البيوت، وفي السوق - تضم كتباً من مؤلفي الطائفة السنية، والطائفة الوهابية، من مختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية. فليس هناك خطوط حمراء، أو "فيتو"، ضد كتب الأقدمين أو المحدثين، ومن ضمنهم ألد خصوم الشيعة كإبن تيمية، أو ضد كتب أهل الإسلام السياسي كالمفكر الكبير سيد قطب وأخيه محمد قطب، أو المفكرين الآخرين كمحمد البهي أو عمارة أو العوا أو القرضاوي وأمثالهم من المعاصرين.

بل وجدت بعضها - ومنها ما في حوزتي شخصياً - تضم كتباً مؤلفة خصيصاً لشنم الشيعة والتهجم ليس على عقائدهم وفقههم فحسب بل وعلى أعراضهم وأخلاقهم (مما يحسنه البعض الذي يسمي نفسه من أهل السنة مع أن "السنة" إن كانت سنة النبي^(ص) فهي أبعد ما تكون عن مثل هذه الأخلاق، ولكنه سلاح الضعيف).

إن هذه الحالة الموجودة عند الشيعة في كل مناطقهم تشير، بل تدل، أنهم واثقون من سلامة موقفهم العقدي بحيث يشعرون أنهم يقفون على أرض صلبة، تحت بناء جذوره ضاربة في أعماق الأرض وعمده عالية قوية، فلا يخشون من مناقشات الخصوم أو تشكيكهم في عقائدهم أو حججهم. وما ذلك إلا لأنهم، عند المناقشة، يقيمون الدليل على مذهبهم من كتب المخالفين حصراً على الرغم مما في تلك الكتب من كتمان وحذف وبتو وتدليس، في غمط لمنزلة أهل البيت^(ع) ومشاركة في الحيف الكبير الذي وقع عليهم ومن خلاله على الأمة كلها. هذه واحدة.

الثانية هي أن هناك احتمالاً قوياً أن يتأثر بعض الشيعة بما يقوله الخصوم ويأتون به من حجج تحاول نقض عقائد الشيعة أو ما يستندون إليه في موقفهم من الإسلام: عقيدة وشريعة وتاريخاً، بل أن هذا مما لا بد منه بحكم طبيعة البشر الذين يتأثرون بما يقرأون بأشكال مختلفة بلحاظ الأمور النفسية والعقلية الذاتية والمؤثرات الخارجية؛ وبما أن وجود كتب الآخرين، ومنها كتب الخصوم المعادية للمذهب الشيعي بشكل مباشر، في متناول يد الفرد الشيعي الذي يؤم المساجد أو المراكز الإسلامية أو يزور المكتبات التجارية في الأسواق فإنه يمكن القول أن بعض الشيعة سيتأثر قطعاً بما يقرأ في هذه الكتب وربما يترك المذهب الشيعي إلى المذاهب الأخرى، الأمر الذي لا بد أنه حصل مع البعض. فلماذا يترك الشيعة المجال لمثل هذا الاحتمال؟

الجواب هو لأنهم يؤمنون بجرية العقيدة إلى درجة كبيرة بحيث يعتبرون قرار المسلم الشيعي التحول إلى المذهب السني أمراً يخصه هو وحسبما يمليه عليه الدليل، وبالتالي فما المشكلة في أن يتسنى من يريد ويتشيع من يريد، خصوصاً إذا كان هذا قائماً على الدليل والبرهان لا على الضغوط الخارجية من خوف أو طمع. (على أن هذا باب واسع للبحث، ربما أوفق إلى التعرض له في كتاب "ما بعد العودة"، لأن فيه اتهامات متبادلة، إذ كل طائفة تنتهم الأخرى بـ "التبشير" في مناطق الأخرى حسب تعبير الشيخ القرضاوي، وأن البعض يعتبر انتشار التشيع دليلاً على التبشير لا دليلاً، محتملاً على أقل تقدير، على قوة الحجة عند الشيعة ما ينبغي النظر فيه بدلاً من إطلاق أجراس الإنذار لمنع وصول الحجة إلى من يريدوها.)

ثم اطلعت على حقيقة أخرى وهي أن بعض علماء الشيعة، أو طلاب العلوم الدينية، ذهبوا إلى جامعات دينية سنية لطلب العلم، دون خوف، لا من هؤلاء الأفراد أنفسهم ولا من الحوزة الدينية التي يرتبطون بها، من أن يتأثروا ويتحولوا عن التشيع. فقد ذهب للدراسة في جامعة الأزهر الشريف في مصر علماء كبار وخطباء وباحثون بارزون، سواء لنيل الشهادات العليا أو حتى لنيل الشهادة الأزهرية التقليدية. إن هذه الحقيقة دليل آخر على طريقة المذهب الشيعي في تعامله مع العلم، فهو يأخذ من أي منهل، ويدرس ويدقق ويحلل، فيأخذ ويرفض بناء على الدليل.

وظني أن هؤلاء العلماء والفضلاء والباحثين الذين درسوا في الأزهر الشريف وغيره وجدوا أنهم يزدادون اقتناعاً بمذهب أهل البيت^(٤) لما يجدونه من الأدلة عليه من كتب أهل السنة التي لم يكونوا قد اطلعوا عليها (لأنه من غير الممكن الاطلاع على جميع ما كتبه الآخرون)، أيضاً لما يلمسونه لمس اليد من الفارق في التعامل مع هذه القضية بالذات: أنهم اطلعوا على ما عند الآخرين وهم لما يزالوا في بلادهم وحوزاتهم ومكتباتهم ومساجدهم في حين أن الآخرين لم يطلعوا على شيء مما عند الشيعة، فإن كان فهو على الأعم الأغلب عبارة عن تشويه للصورة وافتراءات الكثير منها مدعاة للضحك حقاً.

فإذا جئت إلى الطرف المقابل فاقلب تصب! لا تجد أثراً لكتاب من مؤلفات الشيعة، لا في المعاهد والكلليات الدينية أو غيرها، ولا مكتبات المساجد والمراكز الإسلامية، ولا أتوقع وجود شيء منها في المكتبات الشخصية. أما المكتبات التجارية فلا تتبع شيئاً من كتب الشيعة، بل أن البعض منها - وهو ما خبرته بنفسني في بريطانيا - يمتنع عن شراء أي كتاب من الموزع طالما أن ذلك الموزع يبيع، من ضمن ما يبيع، كتباً للشيعة، حتى وإن كانت من قبيل كتابي "اقتصادنا" و "فلسفتنا" للمفكر الكبير السيد محمد باقر الصدر مع أن الكتابين ليس فيهما ولا رائحة الدعوة إلى التشيع بل فيهما يستفيد السيد الصدر من المدرسة السنية أيضاً، ومع أن الباحثين السنة، إسلاميين وغيرهم، لم يزالوا يثنون على هذين الكتابين بالذات.

وهذا يدل على أمور:

منها أن هناك عدم مبالاة بما يقوله الشيعة على أساس فكرة الأقلية والأكثرية وطالما أن أهل السنة هم الأكثرية فلماذا يبالون بما عليه الشيعة الأقلية (وهذا فهم منتشر في كل مكان، وهو فهم لا يلحظ ما عليه أبناء آدم في الأرض من ضلال الأكثرية، ولا يلحظ ما جاء في كتاب الله تعالى من ذم الأكثرية ومدح الأقلية، أو في حديث النبي^(ص) من تعريف الجماعة أنهم الذين على الحق حتى وإن قلوا - وهذا موضوع ينبغي بحثه في بحث قادم لعلاقته بالأرضية التي ربما يخطئ الإنسان في تهيئته، أو عدم تهيئتها، للنظر فيما يسمع ويقراً)؛

ومنها أن حجج الشيعة قوية جداً، وهي تستند إلى كتب أهل السنة، وبالتالي فإن احتمال تأثر القارئ السني والطالب السني بما يقوله الشيعة يعد احتمالاً كبيراً، وعليه الأفضل هو الاستمرار في الطريقة التي سارت عليها الدولة الإسلامية وفقهاؤها وعلمائها في منع وصول ما يقوله أهل البيت^(٤) إلى عامة المسلمين؛

ومنها الحشية على المصالح الشخصية، وهذا عام في جميع البشر، وفي جميع المسلمين سنة وشيعة.

وهكذا، فإن الشيعة، لثقتهم التامة أنهم على مذهب أهل البيت^(٤)، ولثقتهم التامة أن هذا المذهب هو المتعين حسب ما يمليه الدليل القرآني والحديثي، فإنهم لا يجشون من الاطلاع على ما عند الآخرين، بل أن هذا الاطلاع

غداً أمراً مسلماً به، منتشراً أيما انتشار، لأنه يقف في صلب هذه الثقة التامة في الأساس العقدي للمذهب، أيضاً في صلب الجانب التحواري للشيعنة الذين يشتركون في الحوار المذهبي بين الطائفتين.

الفصل الحادي عشر

العودة إلى الأصل

لماذا " العودة " ؟

لماذا " إلى الأصل " ؟

" الأصل " متعدد الجوانب

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا

تَسْلِيمًا﴾

(القرآن الكريم)

"حَكَّمْنَا النَّبِيَّ (ص) بِشَأْنِ الْمَرْجِعِيَّةِ بَعْدَهُ، فَقَالَ: الْقُرْآنُ الْعَتْرَةُ؛ هَذَا الْقُرْآنُ ... فَأَيْنَ الْعَتْرَةُ وَهِيَ أَهْلُ بَيْتِهِ (ص)؟ إِنَّهُمْ (ع)

الأصل الذي بدأ في حياته، حتى كان هناك ثلاثة أئمة منهم"

(المؤلف)

لماذا " العودة " ؟

جميع المسلمين الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر، ما عدا من شذ، يؤمنون بمرجعية كتاب الله تعالى؛ وعليه فلا بد أنهم يؤمنون بوجوب الالتزام بآيات الكتاب، سواء التي تخاطب المسلمين مباشرة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ الزمر: 17-18، وهو ما يصف المهتدين الذين يحترمون عقولهم، فابتعدوا عن الطاغوت، ورجعوا إلى الله الحق، فهم في سبيل انتقاء ما يستمعون إليه من أجل الهدف وهو اتباع الأحسن منه، وصولاً إلى الهدف الأسمى رضوان الله تعالى...

أو التي تخاطبهم من خلال المبعوث رحمة للعالمين (ص) كقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ النساء: 65، وهو حكم من الحق تبارك وتعالى أن حقيقة الإيمان لا يجرزه المسلمون إلا بهذا الشكل: الاحتكام إلى الرسول (ص) فيما اختلفوا فيه، ثم سلامة الصدر من أي ضيق أو رفض لما يحكم به الرسول (ص)، مع التسليم في الخارج بشكل كامل لذلك الحكم النبوي...

ويبدو أن هذا الأمر ليس بالأمر الهين وإلا لما استفتح الحق تعالى الآية الكريمة بقسم مؤكد - حيث أن "لا" أكدت القسم بـ "واو" القسم. كما أن الملفت أنه تعالى لم يستخدم كلمة الألوهية، بل كلمة الربوبية، وهذا يشير إلى نعمه وآلائه على العباد ومنها، ولعلها أعظمها، هذا الرسول الهادي (ص)؛ ويجعل كلمة الربوبية مضافاً

للضمير العائد للرسول^(ص) الذي تجعله هذه الآية المرجعية المركزية التي ينبغي لمن يريد تحقيق الإيمان بأجلى صورته أن ينقطع فيما يريد الاحتكام إليه وأن يجد نفسه راضية قانعة بما حكم ويجد أفعاله وأقواله الخارجية تعلن التسليم التام...

عندما أذكر الآية الأولى، أو أقرأها، وأنا في بحث حقيقة أهل البيت^(ع) وحقيقة مذهبهم^(ع) وحقيقة شيعتهم أجد أنه مما لا مفر منه النظر الجاد فيما يرد في هذا البحث من آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي^(ص) ومرويات السيرة وأقوال العلماء والمفسرين والمحدثين والمؤرخين والباحثين من أجل التثبت من القول ومن أحسنه ومما هو من قبيل الأمر والنهي أو من قبيل النصح والإرشاد أو من قبيل الرأي القابل للأخذ والرد، من أجل الوصول إلى تينك الصفتين: ﴿الذين هداهم الله﴾ و ﴿أولو الألباب﴾، ففيهما الفوز الكبير لأنه تعالى يقول: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ الكهف:17 تحققت فيه صفة الهدى، ولأنه تعالى يقول: ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ البقرة:269 فهم وحدهم الذين يذكرون ويفكرون وينظرون ويتعظون.

نفس الشيء عندما أذكر الآية الثانية، أو أقرأها، وأنا في بحث حقيقة أهل البيت^(ع) وحقيقة مذهبهم^(ع) وحقيقة شيعتهم أجدني أتوجه إلى ما جاء عن النبي^(ص) في تفسير الآيات وفي الأوامر والنواهي وفي السيرة العملية، مما جاء في الكتب المعتمدة للعلماء، محتكماً إليه^(ص)، من أجل الوصول إلى تحقيق: معرفة حكمه^(ص) فيما اختلف فيه حول حقيقة أهل البيت^(ع) ودورهم وحول حقيقة مذهبهم^(ع) وحول حقيقة شيعتهم، ثم - بعد معرفة الحكم - المصير إلى التسليم الكامل في القول والفعل، مع الراحة الداخلية من سلامة القلب الراضي بحكمه الصحيح قطعاً.

فأنا بين هاتين الآيتين، أفعل العقل في الخطوة الأولى للاستجابة إلى أمر الله تعالى، في تفاعل مع القلب الذي يجب الله تعالى ويجب رسوله^(ص)، ثم أفعل العقل في الخطوة الثانية التي تشرع في البحث وتسير فيه إلى آخر الشوط، وأنا في أثناء هذا أتلمس قلبي كيف يشعر: هل يتقبل ما قامت عليه البراهين القاطعة برضا أم يتقبله بعسر أم لا يتقبله أصلاً... وهكذا في رحلة يتفاعل فيها العقل والقلب، في تصاعد مستمر يشند فيه النظر العقلي كما تشند فيه العاطفة القلبية لما جاء به النبي^(ص) وحكم به، وبالتالي المحبة بالاتجاه الذي دفع إليه الاحتكام إليه^(ص)، حتى تبدو نعم الله تعالى وآلائه أعظم وأعظم بهذه الرحمة المستمرة بعد النبي^(ص) في أئمة أهل البيت^(ع) الذين هم عدل القرآن الذي أمر بالاحتكام إلى النبي^(ص) وإليهم^(ع)، فيشند الحب لله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ البقرة:165، ويشند الحب لنبيه^(ص) ولأوليائه^(ع) فيسهل القبول النفسي والرضا القلبي بما ثبت للعقل بالبراهين الحاسمة... وهكذا.

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ البقرة:165، فهؤلاء لم تتحقق فيهم الآية الأولى لأنهم لم يجتنبوا الطاغوت وإلا لطفى حب الله تعالى على حب من دونه، بل ليسوا من أولي الأبواب فقد روي «أرجحكم عقلاً أشدكم لله حباً»، وهؤلاء لم تتحقق فيهم الآية الثانية في الاحتكام إلى النبي (ص) ثم الرضا والتسليم لحكمه...

وآفة كل ذلك "الأنا" أو العلو حسب التعبير القرآني ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ النمل:14، فرغم أنهم تيقنوا من الحق إلا أنهم جحدوه وأنكروه، والسبب هو: الظلم، لأنفسهم وللآخرين الذين يتبعونهم وللحقيقة ذاتها حيث ستفقد أنصاراً محتملين يزيدون من انتشارها بدلاً من أعداء يقللون من فرص انتشارها، وعلواً واستكباراً لأن نفوسهم - على ضعفها وضعفها - تجد أنها أعلى من الحق أو من أهل الحق ولاسيما إذا كانوا من الذين ينظرون إليهم نظرة متعالية أصلاً بسبب الجهل أو الافتراء أو الصراعات أو هذه جميعاً.

وحيث أنني لا أريد لنفسي أن تغلبنى على اتباع الحق، وحيث أنني أحترم عقلي، وحيث أنني أريد أن أكون أشد حباً لله، وأريد تحقيق الآيتين المتقدمتين وسواهما مما يسير في نفس الاتجاه ولأجل نفس الهدف، فإني لم أجد مجالاً لإدخال التكاليف العقلية لهذا العالم أو ذاك، والنقاشات التي تنهرب من النصوص القرآنية والنبوية الصريحة، بل ووجدت نفسي - ولله الحمد والمنة - منقاداً خاضعة راضية سعيدة بما اكتشفت...

مؤكد أن هذا لا يتحقق في يوم أو يومين، بل لا ينبغي أن يكون كذلك لأنه تأثر على السطح وسرعان ما يزول مع أول هزة تشكيك من هنا أو هناك، ولكنه من إعمال العقل والرغبة الصادقة في الوصول إلى ما اختلف فيه، فلم أجد، ولن يجد أحد، خيراً من المرجعية النبوية التي أمرت بها السماء ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك...﴾ أنت يا محمد (ص)، لا غيرك سواء سمي عالماً أو شيخاً إسلاماً أو آية الله أو باحثاً كبيراً أو أستاذاً أو ما شئت...

لماذا " إلى الأصل " ؟

إن الانقطاع إلى المرجعية النبوية، التي عندها التبيان المعصوم للقرآن الكريم ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ النحل:44 هو ارتباط بعهد الوحي والتنزيل، أي العهد الذي كانت سفارة النبي محمد (ص) إلى الخلق تمارس دورها بشكل يومي بحيث تتفاعل الآيات المنزلة بالوحي مع الأحداث، فأيات تخبر

وتحلل وتكشف الأحداث، وأحداث أخرى تهيب الأرضية لنزول آيات أخرى؛ فلماذا نترك البيان الصافي الخالي من التعقيد الذي صدع به النبي^(ص)، الذي وكّل به تبيان الذكر الحكيم، لنأتي إلى أقوال من جاء من بعده من علماء أو مفسرين أو محدثين مهما علت منزلتهم وبان فضلهم، علماً وتقوى؟

لا يمكن أن نحرز الصحة التامة إلا بالارتباط بالمرجعية النبوية، ولكن... لكن هذه المرجعية النبوية أسست لأمر لم يعجب جميع المسلمين، فتصادم مع رغبات البعض، واختلف مع مشاكل عهد النبوة ذاته وعقده - من ثارات وأحقاد ومنافسة -، فتم الالتفاف على ذلك التبيان الصافي المعصوم من النبي^(ص)، ليس من أول لحظة توقف فيها الوحي مع توقف ذلك القلب الكبير، وإنما وهو^(ص) لا يزال موجوداً بين أظهرهم، فقد وقف^(ص) خطيباً وهو يقول: «لقد كثرت عليّ الكذابة»، فنأمل كثرة الكذب بعد رحيله^(ص)، وفكر في الكم الهائل من الكذب في فترة تسعين عاماً فصلت بين رحيله^(ص) وبين رفع الحظر عن تدوين حديثه^(ص) الذي هو التبيان للذكر الحكيم... ويكفيك أن تعلم أنها فترة بدأت ببيعة الفلنة وهجوم على بيت ابنة النبي^(ص) ليتلوه نزع ما تحت أيديها من ميراث، ثم ليجعل أمر الخلافة حسبما يشاء الخليفة، بين نص أو شورى ستة أو اختيار عام، وصولاً إلى خلافة ألد أعداء الإسلام من بني أمية، وذلك بعد أقل من نصف قرن فحسب... فترة قتل فيها ثلاثة من خلفاء ما يعرف بالخلافة الراشدة، وقتل حفيدا النبي^(ص) سيدي شباب أهل الجنة، وقتل فيها على الملك ما لا يحصى من المسلمين، وانتهكت فيها أعظم الحرمات، فضربت الكعبة المشرفة بالمنجنيق بصخور ونار، واستبيحت المدينة المنورة، واستبيحت النساء، ولم يسلم حتى أهل بيت النبي^(ص) الذين تعرضوا للقتل الذريع حتى كادوا أن يستأصلوا تماماً بعد خمسين سنة فقط من وفاته^(ص)؛ وارتكب خلفاء النبي^(ص) كبائر الذنوب من قتل وزنا وشرب خمر وشهادة زور وما شئت، واستأثروا بأموال المسلمين، وعاملوا الرعية كأنهم عبيد لهم؛ وهم في كل هذا واعون لضرورة تثبيت حكمهم وتبرير ما يفعلون استناداً إلى شريعته^(ص)...

فتصور كم من الأحاديث الكاذبة وضعت لتغطية ذلك كله، وكم من أقوال من يسمون العلماء دجت ونشرت في تأويلات ما أنزل الله بها من سلطان...

مقابل الوقوف بكل حزم أمام نصوص ذلك المصدر الصافي المعصوم الذي سيفضح هذا النهج المرفوض جملة وتفصيلاً، فكتمت أحاديث، وبترت أخرى، وحرّفت ثالثة، وكذّبت رابعة، وصولاً إلى عدم تسجيل بل مسح كامل لفئة خامسة...

والأمة تنشأ على هذا، ويدخل فيها أقوام جدد لا يعرفون العربية، ولا يستطيعون التدخل فيما يقوله القوم الذين جاءوهم بالدين، فاتبعوا ما وجدوه، ثم زادوا عليه، حتى اختلط الحابل بالنابل، وصار الحديث الواضح الصحيح

الذي أنقذته السماء من كل تلك الهجمة بحاجة إلى شروح وشروح وجهود وجهود من أجل الرد على التأويلات الفاسدة التي تناضل من أجل دفعه عن مراميه الأصلية... في حين صار الحديث الواضح الكذب الذي كتبه يد الأرض المتمكنة الفاسدة هو المعتمد الذي يحتاج هو الآخر إلى جهود مضنية من أجل تبيان وضعه ومخالفته لما بينته المرجعية النبوية...

مع كل ذلك: يستمر رفض تلك الجهود التي تصب في مصلحة التبيان الصحيح، ويستمر قبول الجهود التي تصب في مصلحة التأويل الفاسد... ويقف المسلمون حائرين بين هذا وذاك...

ولكن: هل أن الأمر ملتبس إلى هذا الحد، بحيث لا يمكن الوصول إلى الحق وسط هذا الضباب الكثيف؟ لو قلنا ذلك فهذا معناه أن السماء قد خذلت الأرض، وهذا لا يمكن قبوله. فإنه بعد هذه المسيرة الطويلة المباركة لآلاف الأنبياء والمرسلين^(ع) والسماء ترفد الأرض بمبعوث إثر مبعوث، في مسيرة تكاملية تصاعدية، تأخذ بيد البشر إلى الحق والهدى والصلاح والخير، هل يعقل أن تأتي السماء بعد كل هذا وتترك الأرض دون أعلام واضحة ومنار هدى؟ ومتى هذا - عند الوصول إلى القمة في هذه المسيرة: بعثة سيد المرسلين^(ص) بالكتاب المعصوم المحفوظ الذي أرادته السماء الدستور المتكامل للأرض؟

إذاً، مؤكد أن الوصول إلى الحق ممكن وإن كان وسط هذه الغابة من الأكاذيب والافتراءات والعلم الذي يدافعه الجهل، بل الجهل الذي يلبس لباس العلم، وإلا لانتقطعت حجة الله تعالى على العباد ولتساوى اتباع الحق واتباع الباطل.

ولكن، إذا كان هذا لا يمكن لأن السماء ضمنت الحفاظ على الشريعة، وهو ما يؤمن به جميع المسلمين، فكيف يكون مع هذا التناقض الذي بدأ منذ عصر الوحي من خلال الكذابة التي كثرت على عهده^(ص)، ومن خلال اعتراضات البعض التي وصلت إلى حد منعه^(ص) من كتابة ما يريد في آخر عهده بالدنيا؟

إذا كان من ضمان الحفاظ على الشريعة هو المرجعية المعصومة، وكانت هذه هي المرجعية النبوية على عهد النبي^(ص)، فهل يعقل أن تترك الأمة - بتياراتها المتناقضة وبعض مسلميها حديثي العهد بالدين والبعض الآخر أعداء الدين الذين ما أسلموا إلا طمعاً بالدين الذي سيطر أو خوفاً من العقاب المستحق - مع الكتاب العزيز لوحده والذي هو بحاجة قطعاً للمفسر المحيط بجميع جوانبه؟

وهكذا، كان لا بد من استمرار المرجعية المعصومة، وإن كان في رجال ليسوا أنبياء لانتهاء النبوة بالنبي محمد^(ص)، فإن الله تعالى لا يعجزه أن يعصم بشراً حتى وإن لم يكن نبياً! وإنما العصمة النبوية من أجل ضمان التبليغ الصحيح مائة بالمائة ومن أجل اطمئنان الأتباع إلى صحة جميع ما يأتي به النبي الذي يتبعونه...

وهكذا، وجدت أن هذا المعين الصافي المرتبط بالسماء، النبي^(ص) الذي يتلقى الوحي الذي اكتمل بالقرآن الكريم كما نعرفه، استمر في مجموعة كريمة طيبة من أقرب الناس إلى ذلك النبي^(ص)، قريباً نفسياً ونفسياً ومواقف أعلنتها السماء في مناسبات عديدة، اقترنت بالتنزيل الصريح أحياناً كما اقترنت بالتبليغ النبوي للتنزيل أحياناً أخرى...

وهكذا، استمرت المرجعية "الأصل" بالأئمة^(ع)، ليحملوا ذات الرسالة، التي دستورها الكتاب العزيز، الذي حفظته السماء من التلاعب فبقي موجوداً، والتي حفظها وحراسها - بعد غياب المرجعية النبوية - هم أئمة أهل البيت^(ع) الذين استمروا لقرنين ونصف بعد النبي^(ص) (حتى غيبة الثاني عشر منهم)، وهي فترة امتدت لأطول من فترة حظر تدوين الحديث النبوي، وأطول من فترة الخلافة الأولى، وفترة الدولة الأولى، وأكثر من مائة سنة من بداية الدولة الثانية، لتستوعب جميع تلك الأحداث والتناقضات، وإن كان من خلال تضحيات هائلة لا نظير لها من قبل تلك المرجعية الإمامية وأتباعها...

إن المسلم الذي يريد أن يحرز دينه لا يشك لحظة أن عليه أن يتبع الحق أينما وجد، ومتى ما وجد، فلا يدع الاتجاهات - من مدارس ومذاهب وآراء - التي أسست بعيداً عن الأوامر والتوجيهات الواضحة للمرجعية الأصل، المتمثلة بالكتاب العزيز والنبي^(ص) المين لآياته وأحكامه، أن توقعه عن القبول بالاتجاه الذي يقطع به الدليل الحاسم أنه من تأسيس المرجعية الأصل... وهذا الذي حصل معي...

إن مرجعية أهل البيت^(ع) جزء لا يتجزأ من المرجعية "الأصل"، وذلك لما انكشف لي من معادلة بسيطة:

القرآن الكريم هو الوحي المنزل على النبي^(ص)، فماذا يقول القرآن عن مرجعية النبي^(ص)؟

القرآن يأمرنا باتباع ما يأتي من النبي^(ص) وأن نحكمه في الخصومة والنزاع؟

حكّمنا النبي^(ص) بشأن المرجعية بعده، فقال: (1) القرآن (2) العترة؛

هذا القرآن بين أيدي جميع المسلمين، فأين العترة وهم أهل بيته^(ص)؟

إنهم^(ع) الأصل الذي بدأ في حياته، حتى كان هناك ثلاثة أئمة منهم مع أنه يكفي واحد كي يدلنا على من بعده؛

والآخرون؟ رجال مشخصون، وممدوحون بشكل لا نظير له من معاصريهم، الذين كان بعضهم منافساً لهم، ومن سلاطين أزمانهم، الذين كانوا يضطهدونهم بكل الأشكال حتى القتل، ثم من الأمة جمعاء، في حالة فريدة لا نظير لها: أشخاص تحبهم أكثرية الأمة حباً تعتبره من الدين ولكن لا تعرف لماذا!

لكني، ولله الحمد والمنة، عرفت لماذا، فهم:

الاستمرارية للمرجعية النبوية "الأصل" التي انتهت في الحياة وبقيت في الآثار؛
في إستمرارية متلازمة تماماً مع المرجعية القرآنية "الأصل" التي بقيت بين أيدينا.
فهذا يعلن عن هذه، وهذه تحفظ هذا وتنشره وتبينه وتحرسه.

" الأصل " متعدد الجوانب

هذا "الأصل" في المرجعية التي استمرت بعد العهد النبوي، المتمثلة بأئمة أهل البيت^(ع)، متعدد الجوانب، فهو ليس "الأصل" بالمعنى الذي قدمته أعلاه - وإن كان هذا هو الجانب الأهم -، بل له جوانب أخرى:

فمن غير الجانب الأول، أعلاه، الذي يعني "أصل التلقي من النبي المرسل^(ص) المرتبط بالسماة مباشرة"...

هناك الجانب الثاني، وهو "الأصل في السبق على جميع المذاهب والاتجاهات الإسلامية الأخرى"، ما يعني أنه يمثل المدرسة الأقرب إلى عهد الوحي والتنزيل من غيرها، بل لقد بدأت منذ عهد الوحي والتنزيل، كما ثبت لي، ثم بينته في هذا الجزء من الكتاب، المدرسة التي كان طلابها يقفون شاحنين أمام رؤساء المذاهب الأخرى وشيوخها فما بالك بمؤسسيها^(ع)؛

وهناك الجانب الثالث، وهو "الأصل في انبثاق العلوم الإسلامية"، أي ما قامت عليه المذاهب الإسلامية جميعها وما قامت عليه الحضارة الإسلامية التي نشأت من ذلك الدين، والذي ثبت لي، ثم أشرت إليه في هذا الجزء من الكتاب (ولعلي أوفق إلى التفصيل فيه في كتاب "ما بعد العودة")؛

وهناك الجانب الرابع، وهو "الأصل في العلاقة النَّسَبِيَّة للمؤلف"، أي العلاقة ببعض أولئك الأئمة^(ع)، ما يجعل الذهاب طلباً للعلم والهدى بعيداً عنهم - بعد أن بان علوهم على الآخرين طرّاً - أمراً مدعاة للتساؤل، إن لم يكن مدعاة للتهمة بالحمق أو اتباع الهوى أو الاثنين معاً. إن أئمة أهل البيت^(ع) ليسوا أناساً طيبين تقاة من ذرية النبي^(ص) علينا مودتهم فحسب، بل هم أصحاب مذهب فقهي، بل أصحاب مدرسة إسلامية متكاملة في علومها: فهم مفسرو القرآن، وهم المحدثون، وهم الفقهاء، وهم أرباب السير والتاريخ، بل هم أهل السيرة التي ينبغي اتباعها، وهم أهل اللغة والنحو والأدب، وهم أهل الأطر الأخلاقية والإنسانية، وهم وهم... وكل هذا وهم لم يجلسوا إلى حلقة درس معلم أو شيخ كما هو حال غيرهم من المفسرين والمحدثين والفقهاء والعلماء، بل كان حديثهم كله «سمعت أبي عن أبيه عن جده... عن رسول الله» و «لو كنا نحدثكم برأينا وهوانا لكنا من الهالكين، ولكننا نحدثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله»، اصطفاء من الله لهم، ورحمة ونعمة من الله لنا... ولعله سبحانه أراد تنبيه الأمة إلى هؤلاء الصفوة فجعل الصلاة عليهم فرضاً في صلاة الفريضة مرات كل يوم، فضيلة لم يجعلها لغيرهم، إذ قرنهم بنبيه وصفيه^(ص)... فليُنظر من تشرفوا بهذا النسب الشريف إلى أجدادهم الطاهرين ليروا إن كانوا أجدر بالاتباع من غيرهم أم لا، فإن كانوا الأجدر ليسألوا أنفسهم: علام نترك مثل هؤلاء الأجداد الأفاضل ونحن لا نجد في الأمة - كما بينت بالدليل القاطع - أفضل منهم (أولئك آباي فجئني بمثلهم)؟؛

وهناك الجانب الخامس، وهو "الأصل العربي"، وهو انتماء يعتز به العربي، وهذا الأصل الإمامي يقوم على أشرف العرب دون منازع، بيت النبي المصطفى^(ص) القائل «... ثم خلق الخلق، فاختار من الخلق بني آدم، واختار من بني آدم العرب، واختار من العرب مضر، واختار من مضر قريشاً، واختار من قريش بني هاشم، واختارني من بني هاشم، فأنا من خيار إلى خيار...»، فهم^(ع) من هذا البيت المختار، فمن غير المعقول أن أذهب يميناً وشمالاً، إلى عرب وغير عرب مهما بلغوا من العلم، وفي متناول يدي علم سادة العرب والعجم؛

وأخيراً، هناك الجانب السادس، وهو "الأصل العراقي"، وهو ذلك الموقع المتميز للعراق عند أهل البيت^(ع)، والذي يمثل مع الحجاز - وهو الموقع الأول والرسمي لانطلاق تلك المرجعية وانتشارها وبقاء أجداث البعض من أفرادها^(ع) - الموقع الثاني الذي صار مناراً للعلم والدين، ومهوى أفئدة المسلمين، وهذا الأصل أعتز به كوني

عراقياً وأشعر بالمنزلة الفريدة لهذا البلد، في تاريخه العريق، ودوره المستقبلي الذي أشارت إليه الروايات المتظافرة...

لكل هذه الجوانب، فإني أعتقد أن اتباعي لمذهب أهل البيت^(ع) يمثل "العودة إلى الأصل" في جوانبه: المرجعية الأصيلة، والسبق المذهبي، والنشأة العلمية والحضارية، والعلاقة النسبية، والأصل العربي، والموقع العراقي...

عند النظر إلى هذه الجوانب جميعاً لعلني أجد أن أي موقف آخر غير الذي اتخذته سيكون مدعاة للتساؤل، على أقل تقدير، لأنه، وإن كان ولا يزال سباحة ضد التيار الخارجي، إلا أنه سباحة مع التيار الداخلي، تيار العقل والقلب.

خاتمة الجزء الثاني

روي عن النبي (ص) أنه قال: «في كل ذات كبد رطبة أجر»، وأنه قال: «في كل ذي كبد رطبة صدقة»، أي أن عمل الخير يشمل جميع الحيوانات الأعلى من الحشرات ونحوها، ما يعطي صورة للهدى المحمدي في رحمته التي تشمل هذه المخلوقات، فكيف بالإنسان، مطلق الإنسان. وقال تلميذه الأول علي^(ع): «الناس إثنان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق». فهذه هي النظرة الإسلامية للمخلوقات، أفلا تختم على المسلم - الذي يتبع محمداً المصطفى (ص) - النظر إلى شيعة أهل البيت^(ع) نظرة إنسانية، فلا ينظر إليهم نظرة العداة التي تصدق كل تهمة حتى التي لا يقبلها عقل، والتي تبحث عن كل سقطه حتى التي ليست من أصول الدين ولا فروعها والتي يوجد مثلها عنده هو...

بل يحاول أن ينظر نظرة المسلم لأخيه المسلم «لا يظلمه ولا يسلمه» ف «المسلمون ذمة واحدة يسعى بهم أدناهم» كما ورد في الأحاديث الشريفة... نظرة ناظر بعقله لا بعواطفه، نظرة ناظر بما يطلع عليه هو لا بما يقال له، نظرة ناظر إلى ما يقوله أصحاب الشأن أنفسهم لا ما يقوله غيرهم عنهم...

بهذا، سيكون أقرب أن يطلع على حقيقة ما يقولون ويفعلون، ثم يفهم ما يقولون ويفعلون ، ومن ثم يتفهم ما يقولون ويفعلون...

فإن وجد عقله لا يقتنع بما يقول أو نفسه حرجة مما يقول هذا المتبع لأهل البيت^(ع)، فليكن أقل الاعتبارات - حينئذ - أنه لا يتبع أناساً من خارج الأمة، ولا ممن طرأوا على الإسلام بعد حين، ولا ممن اختلفت فيهم الأقوال، بل يتبع أشخاصاً معروفين في القلب من الأمة، ممن أسس أساسها وبنى بنيانها وشاد أركانها، واتفقت عليهم الأقوال - أقلها المدح والثناء على علمهم وتقواهم وأعلىها الاعتراف بإمامتهم وتقدمهم على الجميع...

عندها يستطيع أن ينطلق، على الصعيد الشخصي والعائلي والمجتمعي والأممي، ليتعاون مع هذا المسلم الذي يتبع مذهب أهل البيت^(ع)، بحبة وتفهم، لا بغيض وعداوة، لما فيه مصلحة الطرفين، ما يصب - ولو قليلاً - في مصلحة الأمة.

بعد أن قمت في الجزء الأول من كتابي "العودة إلى الأصل إلى آل محمد (ص)" بمحاولة تبيان القسم الأول من الدواعي التي أدت إلى قراري باتباع مذهب أهل البيت^(ع)، وهي الأدلة على دور أئمة أهل البيت^(ع) في الإسلام التي نزلت في آيات الكتاب المجيد ورويت في أحاديث النبي محمد (ص) وأثبتته المنقول من علم الأئمة^(ع) وسيرتهم

(خصوصاً أمير المؤمنين^(ع))، قمت في الجزء الثاني بتتمة تبيان دواعي العودة إلى الأصل، من خلال المقارنة بين المدرستين، السنية والشيعية، في ثمانية فصول كل فصل لواحد من الموارد التالية:

الله تعالى ، العدل الإلهي ، النبي^(ص) ، الحكم ، الصحابة ، الفقه ، التاريخ الإسلامي ، أهل البيت^(ع) ، والتي هي بمثابة التطبيق العملي لتعامل المسلمين المختلف مع النصوص القرآنية والحديثية التي بحثتها في الجزء الأول، فأدت إلى افتراق الأمة إلى أتباع لأهل البيت^(ع) وأتباع لغيرهم. بهذا الشكل يتضح أن مسألة إمامة أهل البيت^(ع) ليست مسألة نظرية من متعلقات التاريخ فحسب وعلينا أن لا نتكلم فيها، كما يقول البعض من أجل صد المسلمين عن التعرف على أئمة الهدى^(ع)، بل يتضح أنها مسألة ألفت بثقلها في جميع مفاصل الفكر الإسلامي: عقيدة وشريعة وأخلاقاً، في الماضي والحاضر المعاش ولا شك في المستقبل.

وقد بينت كيف اتضح لي بما لا يقبل الشك أن مدرسة أهل البيت^(ع) متفوقة في تناولها لجميع هذه المواضيع، العقيدية منها أو الشرعية أو التاريخية، بحيث يخرج الناظر في أقوال الفريقين إلى صحة مذهب هذه المدرسة، مذهب أهل البيت^(ع)؛ يتضح للقارئ - فيما أعتقد -:

أن عقيدة مدرسة أهل البيت^(ع) في المولى عز وجل، في ذاته وأسمائه وصفاته، كما في عدله، هي التي تتوافق تماماً مع ما جاء في كتابه العزيز؛

وأن النظرة إلى رسول الله^(ص) هي نظرة ترتفع به^(ص) إلى منازل أعلى من تلك التي نجدها عند مدرسة أهل السنة، ولاسيما عند النصوص حيث تخلو من كل تنقيص لقدره أو خدش لعصمته أو رفع لغيره عليه^(ص)؛

وأن مسألة الحكم ترتبط بمسألة الإمامة من جانب وبمسألة عدل الحاكم وسيرته من جانب آخر، في تناغم مع آيات الكتاب العزيز وأحاديث النبي^(ص)، وكيف أنها جرت على الشيعة الويلات عبر القرون؛

وأن النظرة إلى الصحابة نظرة متوازنة - وإن شابها بعض التفريط - بحيث جعلت الصحابة في أقسام متعددة بناء على مواقفهم التي كانت مؤشراً على درجات إيمانهم وعلمهم وعملهم، في حياة النبي^(ص) وبعده وإلى آخر حياتهم، وكل ذلك استناداً إلى ما جاء في الكتاب والسنة والصحيح المتفق عليه من التاريخ، فهي ليست كنظرة مدرسة أهل السنة التي أفرطت في الصحابة التي - وإن اعترفت بوجود طبقات لهم - لكنها جعلت مصداقيتهم في القول والفعل لا شك فيها، بل لا يجوز الشك فيها (حتى وصلت إلى الرمي بالنفاق لكل من يقوم بذلك)؛

وأن الاختلافات الفقهية بين المدرستين إنما جاءت بالأساس من المرجعية الفقهية للمدرستين، حيث انقطع الشيعة إلى أئمة أهل البيت^(ع) فأمنوا من الوقوع في مخالفات واضحة لآيات الكتاب العزيز أو الحديث الشريف، مبيناً ذلك في بعض الأمثلة من العبادات والمعاملات؛

وأن النظرة إلى التاريخ الإسلامي نظرة تدقيق وتحليل وقبول ورفض، لا كمنظرة المدرسة الأخرى التي تقدم التاريخ الإسلامي وكأنه كان ملؤه العز والعدل والعمل في أطر التقوى والإحسان - وهنا أيضاً أشرت إلى جانبي الإفراط والتفريط في المدرستين؛

وأخيراً، النظرة إلى أهل البيت^(ع)، وهي التي أدت إلى الاختلاف في جميع هذه الموارد، بين مدرسة أهل البيت^(ع) التي تعتقد بمرجعيتهم الإسلامية في العقيدة والشريعة والأخلاق، بل وتعتقد بوجود اتباع هذه المرجعية وعدم الذهاب إلى غيرها، وذلك بناء على ما تقدم في الجزء الأول، وأيضاً في الجزء الثاني، من الكثير من الأدلة في الجوانب المختلفة، مستخدماً نصوصاً وأمثلة من الأئمة^(ع) جميعاً.

ثم عرضت، في فصلين، لأمرين في غاية الأهمية:

الأول - متى بدأ التشيع؟ لأن هناك آراء متعددة عند أهل السنة، أقربها عهداً من العهد النبوي هو آخر خلافة عثمان بن عفان زاعمين أن المؤسسين هم من أعداء الإسلام الأوائل، أو أنه كان بعد مقتل الحسين^(ع) زاعمين أن التشيع إنما كان ردة فعل، أو أنه من اختراعات الفرس، (وإن اعترف البعض بوجود أساس له على عهد النبي^(ص) وهو رأي غير مشهور كما هو المتوقع)، في حين أن الشيعة يدعون بدء المذهب منذ العهد النبوي زاعمين أنه المذهب الأصيل أو الممثل الأصيل للإسلام الذي بدأ قبل وقوع الانحراف؛

الثاني - هل أن الشيعة على مذهب أهل البيت^(ع) حقاً؟ ذلك لأن أهل السنة، عندما يجدون أنفسهم قبالة حقيقة أنهم لا يتبعون أهل البيت^(ع)، على الرغم من النصوص الكثيرة الحاسمة - من قرآن وحديث، بل وأقوال علمائهم أنفسهم - تقول بوجود اتباعهم أو على الأقل بسموهم فوق الآخرين، فإنهم يلجأون إلى القول أن الشيعة ليسوا على مذهب أهل البيت^(ع)، لذا لا بد من التحري والتأكد من ادعاء هؤلاء وهؤلاء.

وقد أثبت أن بدء التشيع - وإن بشكله البسيط - كان على عهد النبي^(ص)، ثم صارت له أطره الأولية بعد وفاة النبي^(ص)، إلى أن توضحت هويته الفقهية المستقلة عن غيره بعد بدء نشوء المذاهب الأخرى، إضافة إلى التفاعل مع الأحداث؛ كما بينت أن هوية التشيع هوية عربية، فلا أثر لليهود ولا فرس ولا لغيرهم في تأسيس الهوية، في الوقت الذي كان لغير العرب - ولاسيما الفرس - الأثر الكبير جداً في تأسيس مدارسهم.

كما أثبت أن الشيعة الإمامية الإثني عشرية ليس فقط يدعون اتباع مذهب أهل البيت^(ع)، بل هم يتبعونه حقاً، وهم وحدهم الذين يتبعونه، في استمرار لم ينقطع منذ لحظة وفاة النبي^(ص) وحتى يومنا هذا. أخيراً، فصل قصير أبين فيه سبب اختياري "العودة إلى الأصل" عنواناً للكتاب.

أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العرض المقارن بين المدرستين: المدرسة السنية (أو مدرسة أهل السنة أو الصحابة أو الخلافة) والمدرسة الشيعية (أو مدرسة أهل البيت^(ع))، بحيث أعطيت صورة واضحة للفارق بينهما أولاً، وكيف أنه - إضافة إلى نصوص القرآن والسنة والسيرة المتقدمة في الجزء الأول، وتأسيساً عليها - أخذ بعنقي لاتباع مدرسة أهل البيت^(ع) ثانياً.

في المستقبل القريب سيصدر - بعون المولى تبارك وتعالى - كتاب آخر (بعنوان أولي هو "من ثمرات العودة") فيه عرض لبعض الثمرات المتحققة من العودة إلى الأصل، في معرفة الكثير من الحقائق من جانب وفي تقييم العديد من الأمور.

ثم يتلوه كتاب (بعنوان أولي هو "ما بعد العودة") فيه عرض لكثير من الأمور بشكل أكثر عمقاً، علاوة على عرض أمور أخرى جديدة تشمل آيات قرآنية وأحاديث نبوية، ومناقشات مع آخرين؛ كما أن فيه دعوة مخلصه صادقة لمن يريد الانفتاح على أئمة الهدى^(ع)، من القراء عموماً، وممن يمتنون إلى المؤلف بصلة القربى والعشيرة والنسب العلوي خصوصاً.

فكأن الكتابين المشار إليهما تنمى لكتاب "العودة إلى الأصل" الذي تم ها هنا مجزيه.

ملحق

فتوى إلى "الشبكة الإسلامية" (إسلام ويب)

عقيدة أهل السنة والجماعة في أهل البيت^(ع) حسب عرض أحد شيوخ السلفيين

خطبة الزهراء^(ع) الكاملة

من كلام الزهراء^(ع) مع نساء المهاجرين والأنصار

فتوى إلى "الشبكة الإسلامية" (إسلام ويب)

رقم الفتوى 45806 ، عنوان الفتوى: لا يختص الآل بزمان دون زمان

تاريخ الفتوى 25 محرم 1425هـ - 17-3-2004

السؤال: هل سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم عبر كل زمان تدخل في آل البيت المذكورين في الصلاة الإبراهيمية؟

الفتوى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن كل من كان من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم من ذريته أو أقاربه من بني هاشم فإنه داخل في لفظه آل، لأن آل الرجل في اللغة ذريته وأتباعه وأهل بيته، فلا يختص بذلك زمان عن زمان، ولا مكان عن مكان. وعليه؛ فسلالة الرسول صلى الله عليه وسلم هم أول من يدخل في عموم هذه الصلوات المذكورة، كما أن الأحكام المتعلقة بهم باقية مثل حرمة أخذهم الزكاة، وكذلك احترامهم والاعتراف بحقهم وفضلهم. هذا كله ما داموا مسلمين.

والله أعلم.

عقيدة أهل السنة والجماعة في أهل البيت^(٤) حسب عرض أحد شيوخ السلفيين

الخطبة الأولى لأحد أيام جمع شهر مايس سنة 2009، ألقاها "فضيلة الشيخ صالح بن محمد آل طالب إمام وخطيب المسجد الحرام بمكة المكرمة"، التي سأوردها أولاً (أضفت أرقاماً ليسهل العرض ثم التعليق)، مع تعليق على كل نقطة ثانياً، ثم أبين عقيدة أهل السنة من الخطبة ثالثاً.
قال: "أيها المسلمون:

(1) ولكرم النبي صلى الله عليه وسلم كرمت ذريته، ولشرفه شرف آل بيته، وكانت مودتهم ومحبتهم جزءاً من شريعة المسلمين، (2) رعوها على مر الزمان كما رعوا باقي الشريعة، وأقاموها كما أقاموا بقية أحكام الدين، (3) وقد يكون قصر بعض المسلمين في هذا الجانب في مراحل من التاريخ وفي وقائع دونت بمداد من أسى كما يقصر بعض المسلمين في بعض واجباتهم، فتكتب عليهم ذنباً من الذنوب وخطيئة من الخطايا، إلا

أن الطابع العام للأمة هو معرفة قدرهم، وبذل المودة لهم ومحبتهم وموالاتهم، شهدت بذلك عقائدهم المدونة وتفاسيرهم المبسوطة وشروحات السنن وكتب الفقه. كيف لا، وهم وصية نبينا محمد صلى الله عليه وسلم هم وصيته وهم بقيته، إذ يقول: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي» (رواه مسلم) (4) وآل بيته صلى الله عليه وسلم هم أزواجه وذريته وقرابته الذين حرمت عليهم الصدقة هم أشرف الناس، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة» (رواه البخاري)، (5) وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فاطمة بضعة مني من أغضبها أغضبني» وفي رواية في الصحيحين أيضاً: «فاطمة بضعة مني يربيني ما رابها ويؤذيني ما آذاها»، وروى البخاري رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «أنت مني وأنا منك»، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن بن علي رضي الله عنه: «إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين» (رواه البخاري). وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للحسن رضي الله عنه: «اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه» (متفق عليه). (6) وقد قال الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم وقرآنه العظيم: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ ومعلوم أن هذه الآية نزلت في أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لأن ما قبلها وما بعدها كله خطاب لهن رضي الله عنهن، وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه: قولوا: «اللهم صلّ على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد». وهذا يفسر اللفظ الآخر للحديث: «اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد»؛ فالآل هنا هم الأزواج والذرية كما في الحديث الأول. عباد الله: هذه بعض فضائل آل بيت النبوة كما حفظتها كتب السنة والتزمها المسلمون منذ صدر الإسلام الأول وأنزلوهم منازلهم اللائقة من غير إفراط ولا تفريط. ففي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما "أن أبا بكر رضي الله عنه قال: إرقبوا محمداً في أهل بيته". وفي الصحيحين "أن أبا بكر رضي الله عنه قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إليّ أن أصل من قرابتي" وفي صحيح البخاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه شهد بالرضا لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه والسبق والفضل ولما وضع الديوان بدأ بأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقول للعباس رضي الله عنه: "والله لإسلامك أحب إلي من إسلام الخطاب حب النبي صلى الله عليه وسلم وإسلامك"، كما استسقى بالعباس وأكرم عبد الله ابن عباس وأدخله مع الأشياخ... كل ذلك في صحيح البخاري وغيره. وقد روى إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في فضائل آل البيت وحفظ للأمة أحاديث كثيرة في ذلك، منها ما رواه عن عبد المطلب بن ربيعة رضي الله عنه (7) أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال لعمة العباس: «والله لا يدخل قلب مسلم إيمان حتى يحبكم لله ولقرباني»، (8) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحبون أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتولونهم ويحفظون وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم حيث قال يوم غدیر خم: «أذكركم الله في أهل بيتي» (رواه مسلم). (9) وقال الطحاوي رحمه الله: "ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذکرهم، ولا نذکرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان. ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه الطاهرات من كل دنس وذرياته المقدسين من كل رجس فقد برئ من النفاق." عباد الله: إن مما تفاخر به هذه البلاد المملكة العربية السعودية منذ نشأتها بمراحلها الثلاث، حكماً وعلماء، رعاة ورعية، اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة آل بيته وتعظيمهم ومحبتهم واقتفاء أثرهم والدفاع عنهم وعن منهجهم ودينهم الحق. وقد اتخذت ذلك ديناً ومنهجاً وقريةً إلى الله عز وجل. وتحملت في سبيل هذا المنهج العدل طعون الطاعنين ولمز الشائئين ولا يزيدا ذلك إلا ثباتاً على الحق وتمسكاً بمنهج الوسط واتباعاً لسنة آل البيت حقاً (10) وليس أحد أتبع لمنهجهم اليوم من هذه البلاد وأهلها وحكامها وعلمائها. قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: "لآله صلى الله عليه وسلم حق لا يشركهم فيه غيرهم ويستحقون من زيادة المحبة والموالة ما لا يستحقه سائر قريش.. وقريش يستحقون ما لا يستحقه غيرهم من القبائل". (11) وقال رحمه الله في موضع آخر: "وقد أوجب الله لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس حقوقاً، فلا يجوز لمسلم أن يسقط حقوقهم ويظن أنه من التوحيد بل هو من الغلو والجفاء، ونحن ما أنكرنا إلا ادعاء الألوهية فيهم وإكرام مدعي ذلك" انتهى كلامه رحمه الله. وقال الإمام في السنة في زمانه الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: "والشيخ محمد رحمه الله (يعني ابن عبد الوهاب) وأتباعه الذين ناصروا دعوته كلهم يحبون أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين ساروا على نهجه ويعرفون فضلهم ويتقربون إلى الله سبحانه بمحبتهم والدعاء لهم بالمغفرة والرحمة والرضا كالعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكالحليفة الرابع الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأبنائه الحسن والحسين ومحمد رضي الله عنهم. ومن سار على نهجهم من أهل البيت" انتهى كلامه رحمه الله.

أيها المسلمون:

ولأن آل بيت نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ومحبتهم أمر تهفو إليه النفوس وشعور تجثو عنده العواطف وحس يتحرك له الوجدان، فقد نفذ من هذا الباب من استغله وتاجر به واستخدمه من ادعى خدمته، منذ

القرن الأول من عمر هذه الأمة إلى أيامنا هذه، وعلى مر ذلك التاريخ الطويل. وتحت شعار محبة آل البيت والانتصار لهم برزت مطامع سياسية وأخرى مادية وصفت ثارات عرقية عنصرية واندس موتورون بهذا الدين، شائون له مبغضون لأهله يهدمون أساسه ويبغون اندراسه، حتى غيرت معالم الدين وشوّهت الشريعة وبدلت العقيدة، ونبتت الفرقة وثار غبار النزاع والشقاق. فطالوا أهم ما فيه وهو التوحيد ثم كروا على أهم مسائل العقيدة فحرفوها ثم أخذوا يعيئون فساداً في بقية شرائع الدين وأطاعوا شيوخهم في التحليل والتحریم بلا هدى حتى صاروا كمن قال الله فيهم: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾. (12) عظموا المشاهد وعطلوا المساجد، ناهيك عن أكل أموال الناس بالباطل واستحلال فروج الحرائر، وتكفير عموم الأمة وكنّ العداوة والبغضاء للعرب الذين هم مادة الإسلام وأصل الإسلام، كل هذا يحدث ويكون تحت لافتات النصر لآل البيت، ومحصلة الأمر كله تمكن مندسين في تغيير عقائد الإسلام الراسخة وشرائعه الثابتة وشعائره الظاهرة لدى جماعة من المسلمين باسم آل البيت ومحبة آل البيت.

وهنا أمران يستدعيان الوقوف ويلحان في الطرح:

أولهما: (13) أن آل البيت الثابتة أنسابهم هنا في الحجاز أو ممن انتشر منهم في البلاد أو حكم جزءاً من بلادنا الإسلامية اليوم، هم أبعد الناس عن تلك المذاهب المستحدثة، تشهد بذلك عقائدهم ومؤلفات العلماء وطلبة العلم منهم ومواقعهم على شبكة الاتصال العالمية، وكذا مواقف الساسة منهم والحكام فيهم؛ فهل بعد هذا بصيرة لمستبصر وذكرى لمستذكر؟!

الأمر الثاني: أنه في الوقت الذي ينكر فيه المعروفون من آل البيت تلك العقائد الدخيلة، (14) تنشط في الوقت نفسه عناصر ليسوا عرباً ولا من نسل العرب، ينشطون في الحديث باسم آل البيت (15) وتكوين دين يزعمون أنه مستقى من آل البيت، دين لا يعرفه صاحب البيت ولم يأت به جد آل البيت؛ بل ويخالف شريعة مؤسسه صلى الله عليه وسلم. (16) بل إن أولئك العجم هم الرعاة لهذه العقائد المستحدثة، الناشرون لها منذ نشأت إلى يومنا هذا. (17) ألم يتساءل العقلاء منهم أو من تأثر بهم لماذا لم تلق هذه العقائد قبولاً في منازل آل البيت وفي مهبط الوحي وموطن الرسالة؟ (18) ويقودنا هذا إلى تأكيد على دور العلماء وطلبة العلم خاصة من النسل الشريف وآل البيت المنيف ممن جرت في عروقهم الدماء الزكية أن يملكوا زمام المبادرة في الحفاظ على عقيدة جدهم صلى الله عليه وسلم، وألا يتركوا الصوت العالي يذهب لغيرهم ممن يتاجر باسمهم ويتنفع بالحديث عنهم، مفسداً أديان الناس وعقائدهم. إن عليهم وعلى عموم الأمة مسؤولية عظمى لهداية الناس وتبصيرهم بالدين الحق الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم واكتمل بوفاته، وتنقية

فطر المسلمين من لوثات الغلو والجفاء لئلا تحيد بهم الأهواء عن صراط الله الذي قال فيه سبحانه: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ، وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَنُفِرَ بَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. " بارك الله لي ولكم في القرآن والسنة، ونفعنا بما فيها من الآيات والحكمة. أقول قولي هذا وأستغفر الله تعالى لي ولكم."

(أنظر أيضاً نص الفتوى رقم 31594 بتاريخ 2003/5/6 والفتوى رقم 53149 بتاريخ 2004/9/8 على موقع "شبكة الإسلام" على شبكة الانترنت التي أثبتناها في الفصل الثامن الخاص بأهل البيت^(ع)).

تعليقات سريعة على ما جاء في الخطبة (الترقيم يبدأ قبل الجملة أو الفقرة موضوع التعليق):

(1) بخصوص الذرية نعم، أما بخصوص آل البيت^(ع) فلا، وذلك لأنه ليس بين الله وأحد - وبضمنهم النبي^(ص) - قرابة لكي يجامله فيشرف آل بيته، وإنما شرفوا لأنهم أهل للشرف إذ اختارهم الله تعالى على علم وأورثهم الكتاب ﴿الذين اصطفينا من عبادنا﴾، فليس الأمر هو قرابتهم للنبي^(ص)، لأن كل إنسان له علاقة مع الله منفصلة عن غيره كائناً من كان، فيحاسب على أساس عمله هو؛ إن هذا الفهم هو الذي يجعل البعض يظن أن ما يقوله الشيعة في إمامة أهل البيت^(ع) هو من قبيل الوراثة الملكية.

(2) قد بينا في الجزء الأول من الكتاب، وكذا في الجزء الثاني، أن ليس جميع المسلمين رعو حق آل بيت النبي^(ص) ولا حتى ذريته كما يستحقون، وحسبك أمران: الأول القتل الذريع في الآل والذرية عبر التاريخ، الثاني الإهمال العجيب لفقهمهم الذي ينبغي ألا يكون محل نزاع - كإمامتهم - لأن الجميع يعترف بعلو كعبهم وأستاذيتهم في الفقه، فكيف يكون المسلمون - وأكثريتهم على هذا الحال - قد رعو حقوقهم.

(3) إعراف جميل من الشيخ ولكنه ناقص كثيراً لأنه لا يعترف بالتقصير العام بل يقول أن الطابع العام هو معرفة قدرهم ومحبتهم وموالاتهم، فأى موالاتة تجتمع مع موالاتة أعدائهم؟ بل أفسد اعترافه بأن جعل التقصير في أهل البيت^(ع) كالتقصير في غيره من الواجبات فيكتب ذنباً من الذنوب، قال: "كما يقصر بعض المسلمين في بعض واجباتهم، فتكتب عليهم ذنباً من الذنوب وخطيئة من الخطايا!" أين ذنوب العالمين من غضب أهل البيت^(ع) حقوقهم الشرعية الثابتة في الكتاب والسنة، وقتلهم بالسيف والسم، وسجنهم، وسيبهم، ومحاوله إبادتهم، ثم إهمال علومهم وأحاديثهم - أفهذه ذنوب كالتى يرتكبها الناس، بل ويسميها تقصيراً في الواجبات كغيرها! هذا القول هو دليل آخر على استمرار هذا النهج المقصر تقصيراً فظيماً لا يغتفر بحق أهل البيت^(ع).

(4) هذا تدليس، بل كذب واضح على الإمام مسلم الذي روى الحديث في صحيحه وعلى زيد بن أرقم الذي نفى أن تكون الأزواج من ضمن أهل البيت^(ع)؛ وهذا هو الحديث: "عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم) : «ألا وإني تارك فيكم ثقلين أحدهما: كتاب الله عز وجل، وهو حبل الله الذي من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على الضلالة، وعترتي أهل بيتي» فقلنا: من أهل بيته نساؤه؟ قال: وأيم الله إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر فيطلقها فترجع إلى أبيها وقومها؛ أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده" فكيف يقول الشيخ "هم أزواجه وذريته وقرابته الذين حرمت عليهم الصدقة"؟

(5) جميل أن تذكر بعض أحاديث منازل فاطمة^(ع)، ولكن الأجل أن يعمل بها، وأقل القليل من ذلك هو التوقف عن التهجم على شيعتها^(ع) الذين لم يرضوا بإيذائها وإغصابها؛ وجميل أن يذكر شيء من منازل علي وولديه^(ع) ولكن أجمل منه أن يعمل بمضامينها، فإن قول النبي^(ص) لعلي^(ع) «أنت مني وأنا منك» لم يقله لغيره من الصحابة وذلك لأن القول «أنا منك» يجعل مما يأتي به علي^(ع) صحيح قطعاً كأنه جاء عن النبي^(ص)، وهذا إعلان واضح على عصمته^(ع) وعلى أنه المستودع الأمين لعلم النبي^(ص).

(6) بل أوضحنا في الجزء الأول أن الآية نزلت في علي وفاطمة والحسين^(ع)، ثم نصوا على الأئمة الباقين الذين شملتهم، ولم يذهب إلى أن المطهرين هم أزواج النبي^(ص) غير ابن تيمية ومن تابعه عملاً برواية الخوارج رواة الأحاديث الشاذة في هذا الباب؛ على أنه يكفي أن هؤلاء الصفوة ادعوا - ولم يكذبهم أحد - أن الآية تخصهم وحدهم وأن نساء النبي^(ص) لم تدع ولا واحدة منهم ذلك لنفسها، فالشيخ وشيخه الأكبر ابن تيمية إنما هم ملكيون أكثر من الملك؛ أما صيغة التصلية التي أوردها فليست هي المتفق عليها مطلقاً لأن المتفق عليها هي التي تذكر الآل فقط، وعلى أية حال لا يستطيع مسلم يريد أن تقبل صلاته - الفريضة أو النافلة - أن يصلي هذه التصلية وإنما يجب عليه وجوباً لا شبهة فيه أن يصلي في التشهد التصلية التي تذكر النبي^(ص) وآله فحسب.

(7) هذا الحديث يؤكد ما أوضحته في رقم (1) أعلاه، لأن النبي^(ص) يجعل الأمر في محبة أهل البيت^(ع) والقرابة غير منحصر بعلاقة القرى به^(ص)، وإنما لأمر فيهم^(ع)، وهذا معنى قوله «حتى يحبكم لله ولقرابتي» أي تحبونهم لقرابتي ثانياً ولكن لأمر خاص فيهم أولاً «لله».

(8) إقرار جميل منه ومن شيخه ابن تيمية بوجود شيء اسمه "غدير خم"، والسؤال لماذا ترى لا يجيرون أتباعهم عن غدير خم والذي جرى فيه؟

(9) إدعاء الطحاوي - وهو إمامهم في الأصول العقديّة - بأنه "نبغض من يبغضهم" إدعاء يكذبه واقع الحال، في الماضي وفي الحاضر، فإن من وصلت به الحال إلى محاربة أهل البيت^(ع) في الجمل وصفين لا يمكن أن يكون إلا مبغضاً لهم وعليه يجب أن يبغضه الطحاوي وأتباعه إن كان زعمه صحيحاً، وهو غير صحيح لأنه وأتباعه لا

يكتفون بمحبة من أبغض أهل البيت^(ع) حتى حاربهم وسفك دماءهم بل ويبغضون ويكفرون شيعتهم الذين يفعلون ذلك، فيكون الشيخ قد ادعى أمراً تفعله الشيعة ثم ذهب إلى تكفير الشيعة لأنهم يفعلون ذلك!

(10) إدعاء عريض إلى درجة لا تصدق، وإلا فأين الاتباع لمنهج أهل البيت^(ع) في المملكة السعودية من "أهلها" وأكثرهم أتباع محمد بن عبد الوهاب لا يكادون يعرفون شيئاً عنهم^(ع)، ومن "حكامها" وهم على اتفاقهم القديم مع شيوخ الوهابية الذين بنوا مذهبهم على ما أسسه ابن تيمية المعروف بنصبه، ومن "علمائها" وهم الذين يقودهم العلماء من آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب على منهج ابن تيمية، أما أن يقول محمد بن عبد الوهاب ما يقول ثم لا يطبقه فهذا يجعل الحججة عليه أكد وأشد.

(11) قول ابن عبد الوهاب "ونحن ما أنكرنا إلا ادعاء الألوهية فيهم وإكرام مدعي ذلك" يكذبه ما فعله من تكفير الشيعة بالكامل رغم معرفته أن الشيعة لا يقولون بألوهية أحد من الخلق، ويكذبه ما قاله وأسس وسار عليه أتباعه إلى يومنا هذا من تكفير لعقائد الشيعة وتسفيه فقههم ورميهم بتهم مضحكة، فإما أن يكون كاذباً بادعائه هذا وهو يعلم الكذب وإما أنه يكتب كتباً ثم ينسى ما يكتب ويعلم أتباعه أشياء ثم لا يدري أنه فعل؛ وأما إذا اشتبه في بعض ما يفعله الشيعة فإن الشبهات لا تسوغ له، ولا لغيره، الإسراع بتكفير الموحدين.

(12) تهم كاذبة - تشير إليك بما قلناه من التهم التي رماها محمد بن عبد الوهاب في زمانه - فإن الشيعة يعظمون المشاهد لا شك ولكن متى "عطلوا المساجد" كما قال؟ ومتى أكلوا "أموال الناس بالباطل"؟ إن كان يقصد الخمس فإنها مسألة فقهية يبني الشيعة رأيهم عليها مما جاء في كتاب الله وسنة نبيه^(ص) والعبرة بقوة الحججة والدليل لا بالتهم؛ ومتى استحلوا "فروج الحرائر"؟ إن كان يقصد زواج المتعة فقد نزل في الكتاب وفعله الصحابة على عهد النبي^(ص) وأبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى كان عمر هو الذي حرمه ثم جاء من جاء فيما بعد يرفع التهمة عنه فيقول إنه إنما أوضح تحريماً للنبي^(ص) مما لا يمكن إثباته بل الدليل القاطع على عكسه ومما نطقت به صحاح السنة؛ ومتى كان تكفير الشيعة لعموم الأمة؟ فإن الشيعة يكفرون من خرج من الدين بشكل من الأشكال التي نص عليها الكتاب والسنة، فإن كان هؤلاء كثيرين فليكن فإنه لا مجاملة بين الله وخلقته؛ وأما "كن العداوة والبغضاء للعرب" فهو مما يضحك الحزين، فإن الشيعة اتخذوا من العرب أئمة معصومين لا يبدلون بهم الدنيا وما فيها وتحملوا في سبيل اتباعهم ما لم يتحمله أحد من الناس، واتخذوا من العرب أئمة حديث وتفسير وفقه، في الوقت الذي اتخذ غير الشيعة من الأعاجم، ولاسيما الفرس، أئمة فقه وحديث وتفسير وحكام.

طعن غير مباشر في أنساب ذرية النبي^(ص) ممن هم على المذهب الشيعي، وهذا مؤشر على درجة ورعه. ولا أدري ماذا يقول هذا الرجل في السادة في العراق مثلاً ممن تجد من ذات العشيرة جماعات على المذهب

الشيعة وجماعات أخرى على المذهب السني؟ السادة الأعرجية في الموصل هم سادة حسينية فرع صغير من السادة الأعرجية في النجف وبغداد، وقد انتقلت عائلة منهم أيام الحكم العثماني بطلب من أهالي الموصل ليستسقوا بهم بعد توقف المطر مدة طويلة، فكان أن أرسلت المرجعية في النجف عائلة من الأعرجية إلى هناك، واستسقى الناس بهم، وحصل المراد، فعلا شأنهم، وانقطعت صلتهم بالعشيرة الأصل حتى صاروا على المذهب الحنفي، ومن ثم وصلوا إلى منصب الإفتاء فصار منهم بيت المفتي - فهل أن الفرع الموصل صحیح النسب والأصل النجفي مطعون النسب؟! وماذا عني شخصياً، ومن مثلي ممن تشيعوا - هل تصبح أنسابنا مدخولة مشكوك فيها؟! ولكن مثل هذا الرجل لا يتخرج من الطعن في أنساب ما لا يحصى من ذرية النبي (ص) لأنهم على المذهب الشيعي في الوقت الذي يجعل انتماء بعض الحكام من السادة الأشراف - في قوله " حكم جزءاً من بلادنا الإسلامية اليوم" وقوله " وكذا مواقف الساسة منهم والحكام فيهم" دليلاً على صحة المذهب السني" - فيا له من ورع لا يتوقف عن الطعن العشوائي في مئات الألوف وربما الملايين من الناس، ويا لها من حجج ناصعة قاطعة ممن تتاح لهم فرصة الخطابة في أعظم البقاع على الإطلاق. ولكن الرجل يعد كلامه حجج ناصعة قاطعة فعلاً - يقول: " فهل بعد هذا بصيرة لمستبصر وذكرى لمستذكر؟!"

(13) أعاد الكلام في أن الذين يتحدثون باسم آل البيت^(ع) هم عناصر غير عربية، وهذا ليس عيباً على هؤلاء الأعاجم ولا على الفكرة التي يتحدثون باسمها، وإنما العيب على من أدار ظهره لأهل البيت^(ع) واتبع غيرهم ووالى أعداءهم وهو يزعم كذباً العكس.

(14) يصف مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية بأنه "دين"، وهذا تكفير واضح للشيعة الإمامية، وهو موقف لا نعلم أحداً اتخذ غير الوهابيين، وعليه فإن أهل السنة يقفون هنا بين أن يرضوا بتكفير الشيعة وبين أن يحكموا بالكفر على من يكفرهم؛ وأما أنه "دين لا يعرفه صاحب البيت ولم يأت به جد آل البيت" فهذا يحتاج إلى البحث العلمي، وهو بحث تبين لي شخصياً من خلاله أن الحق هو بالضد مما قاله الشيخ (أنظر الفصلين الأخيرين من هذا الجزء بخصوص نشأة التشيع وبخصوص فيما إذا كان الشيعة على مذهب أهل البيت^(ع) حقاً)، ويكفي منه الفارق الواضح في العديد من العقائد - كمسألة شكل الله تعالى ورؤيته سبحانه - وفي العديد من الأحكام - كمسائل الوضوء والصلاة في القرآن - ما يثبت العكس وهو أن ما عليه الشيعة هو الذي نزل على جد آل البيت^(ص).

(15) بل ان الذي ترك العرب من أئمة الهدى^(ع) واتبع الأعاجم كأبي حنيفة والبخاري رحمهما الله وأمثالهما من الأعاجم هو الذي من شأنه أن يرعى عقائد مستحدثة، أما الذي انقطع إلى أئمة أهل البيت^(ع) وهم الصفوة من بني هاشم الذين اختارهم المولى عز وجل وصدع بدورهم النبي^(ص) فلا يمكن أن يأتي بعقائد مستحدثة.

(16) العقلاء من الشيعة - عرباً وغيرهم - يعرفون أن العقائد الشيعية، بعد أن نبعت من الكتاب والسنة، ونمت وترعرت بجهود أئمة الهدى من أهل البيت^(ع)، لم تلق قبولاً ليس "في منازل آل البيت وفي مهبط الوحي وموطن الرسالة" كما قال على إطلاقه، أما منازل آل البيت فهي المصدر الأول، وإن كان يعني ذريتهم فهؤلاء على نمطين: بعضهم شيعة أخذوا بها وبعضهم سنة لم يأخذوا بها، وأما "في مهبط الوحي وموطن الرسالة" فإنه يعلم ماذا فعل أسلافه في المسلمين في مهبط الوحي وموطن الرسالة، في مكة والمدينة والطائف وحائل ونجران وما شئت من أراضي الجزيرة العربية، مما لم تفعله الوحوش في فرائسها من قتل جماعي ذريع حتى استقامت لهم الأمور في الجزيرة - بمساعدة أعداء الأمة من غير المسلمين - فتسلطوا بقوة القهر والإجبار، لا بقوة الحجّة والمنطق، حتى حاصروا التشيع والتسنن معاً، ومع ذلك شاء الله تعالى أن يحفظ التشيع فبقي الملايين من سكان الجزيرة متمسكين بولائهم - الحقيقي لا الذي يدعيه كذباً - لأهل البيت^(ع) كالقابض على جمرة من نار، وإلا من أين جاء شيعة المدينة المنورة، ومن أين جاء شيعة المنطقة الشرقية الموجودون حالياً؟

(17) وهذا اعتراف خجول غير مباشر منهم أن الكثيرين من ذرية النبي^(ص) ممن ليسوا على التشيع لم يذهبوا معه وجماعته في معاداة الشيعة والتشيع، وما ذلك إلا لأنهم يميلون ميلاً نفسياً لمن يجب أجدادهم^(ع) ويضحى من أجلهم بشكل لا نظير له لا في هذه الأمة ولا في غيرها.

خطبة الزهراء^(ع) الكاملة

وهي الخطبة التي ألقفتها في مسجد أبيها رسول الله^(ص) بعد وفاته^(ص) في محضر من الخليفة أبي بكر والمسلمين، وذلك بعد أن دفع زوجها علي^(ع) عن خلافة النبي^(ص) وبعد أن سحبت منها بساتين "فدك" وهي التي غنمها النبي^(ص) من اليهود دون قتال فكانت مما لم يوجف عليه بجيل ولا ركاب وكانت خالصة له^(ص) فأعطاها لابنته فاطمة^(ع) فكانت تحت يديها حتى وفاته^(ص) فنزعها الخليفة منها، ونزع منها خمس خبير فهو مما أفاء الله على رسوله^(ص) فأوضحته آية الخمس، وسحب منها أي ميراث آخر، وبعد أن أعلن الخليفة أنها لا تراث أبائها^(ص) لأن الأنبياء لا يورثون بل أن جميع ما يتركونه صدقة، وأن الخليفة هو يتولى الإنفاق عليها وعلى آل محمد^(ص) حسب حاجتهم فقط. وهنا تجدر ملاحظة هامة، وهي أنه لا الزهراء^(ع) ولا أحد من أهل البيت^(ع) يزن الدنيا بمثقال حبة من خردل بحيث يمكن أن يظن ظان أن منازعتها^(ع) كانت من أجل المال، فهي على نهج أبيها^(ص) الذي كتب الله له الغنائم التي يحصل عليها دون قتال والله تعالى يعلم أنه^(ص) سوف ينفقها كلها في سبيل الله ولن

يأكل منها إلا ما يسد الرمق (روي عن أم سلمة (رض) أنه كان يمضي الشهر ولا تنفخ نار طبخ في بيوت أزواج النبي (ص) من زهده (ص)، فكانت الزهراء (ع) تنفق غلة فذك في سبيل الله تعالى، ولكنها حقها الذي كتبه الله تعالى لها، سواء كملكية ثابتة منذ عهد النبي (ص) أو كإرث لها من أبيها (ص). وقد أفردت في الجزء الأول فصلاً للزهراء (ع) أتناول فيه بعض فضائلها العظيمة وأيضاً موضوع فذك ونزاعها مع الخليفة الأول ومناقشات العلماء في ذلك، فليراجع.

فيما يلي (أ) مصادر الخطبة (ب) نص الخطبة (مع تغيير في علامات الفصل كالفارزة وعلامة الاستفهام وأقواس الآيات القرآنية وغيرها) (ت) تعليقات سريعة عليها (أضفت أرقاماً ليسهل التعليق).

مصادر الخطبة

"بلاغات النساء" ابن طيفور أحمد بن أبي طاهر (204-280هـ)؛ الرواة: زيد بن علي بن الحسين بن علي (ع)

"علل الشرائع" الشيخ الصدوق (305-381هـ)؛ الرواة: عن زينب بنت علي (ع)، وعن زيد بن علي الشهيد عن عمته زينب بنت علي عن أمها فاطمة الزهراء (ع)، وعن أحمد بن محمد بن جابر عن زينب بنت علي (ع)

"الشافى في الإمامة" السيد المرتضى (355-436هـ)؛ الرواة: عن عروة بن الزبير عن أم المؤمنين عائشة

"الإحتجاج" (ج1 ص132) الطبرسي (ت 620هـ)؛ الرواة: عن عبد الله بن الحسن عن آباءه

"شرح نهج البلاغة" (ج16 الكتاب 45 من نهج البلاغة ج3) ابن أبي الحديد (586-656هـ)؛ الرواة: تعليق في شرحه لرسالة الإمام علي (ع) إلى عثمان بن حنيف التي يذكر فيها فذكاً، ويرويه عن كتاب "السقيفة" لأحمد بن عبد العزيز الجوهري بعدة طرق عن الأمامين الباقر والصادق (ع) وعن زينب بنت علي (ع) وعن عبد الله بن الحسن المثنى بن الحسن (ع)

"الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف" (ص247) السيد ابن طاووس (589-664هـ)؛ الرواة: عن الزهري عن أم المؤمنين عائشة

"كشف الغمة" (ج1 ص497) علي بن عيسى الأربلي (ت 693هـ)، يروي عن "السقيفة" لعبد العزيز الجوهري (ت 323هـ)

وهناك إشارات إلى الخطبة أو بعضها في مصادر عديدة مثل "مروج الذهب ومعادن الجوهر" للمسعودي، و "لسان العرب" لابن منظور، و "أعلام النساء" لعمر كحالة.

ونقل ابن أبي الحديد في شرحه على نهج البلاغة عن السيد المرتضى أنه قال: "وأخبرنا أبو عبد الله المرزباني عن علي بن هارون عن عبيد الله بن أحمد عن أبيه قال ذكرت لأبي الحسين زيد (الشهيد) بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام كلام فاطمة عند منع أبي بكر إياها فدك وقلت له: إن هؤلاء يزعمون أنه مصنوع وأنه من كلام أبي العيناء، لأن الكلام منسوق البلاغة".

فقال لي: "رأيت مشائخ آل أبي طالب يروونه عن آبائهم، ويعلمونه أولادهم، وقد حدثني أبي عن جدي يبلغ بها فاطمة على هذه الحكاية، وقد رواه مشائخ الشيعة وتدارسوه قبل أن يوجد جد أبي العيناء. وقد حدث الحسين بن علوان عن عطية العوفي أنه سمع عبد الله بن الحسن بن الحسن يذكر عن أبيه هذا الكلام".

ثم قال أبو الحسين زيد: "وكيف ينكرون هذا من كلام فاطمة وهم يروون من كلام عائشة عند موت أبيها ما هو أعجب من كلام فاطمة ويحققونه لولا عداوتهم لنا أهل البيت!!"

نص الخطبة

روى عبد الله بن الحسن باسناده عن آبائه، أنه: "لما أجمع أبوبكر وعمر على منع فاطمة عليها السلام فدكاً وبلغها ذلك لاثت خمارها على رأسها واشتملت مجلبابها وأقبلت في لمة من حفدتها ونساء قومها تطأ ذبولها، ما تحرم مشيتها مشية رسول الله (ص)، حتى دخلت على أبي بكر وهو في حشد من المهاجرين والأنصار وغيرهم، فبيط دونها ملاءة، فجلست، ثم أنت أنةً أجهش القوم لها بالبكاء، فأرتج المجلس، ثم أمهلت هنيهة، حتى إذا سكن نشيج القوم وهذأت فورتهم افتتحت الكلام بحمد الله والثناء عليه والصلاة على رسوله (ص)، فعاد القوم في بكائهم، فلما أمسكوا عادت في كلامها فقالت عليها السلام:

(1) «الحمد لله على ما أنعم وله الشكر على ما ألهم والثناء بما قدم، من عموم نعم ابتدأها وسبوغ آلاء أسداها وتمام منن أولائها، جم عن الإحصاء عددها ونأى عن الجزاء أمدتها وتفاوت عن الإدراك أبدها، وندبهم لاستزادتها بالشكر لاتصالها واستحمد إلى الخلائق بإجزالها وثنى بالندب إلى أمثالها؛

(2) وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كلمة جعل الإخلاص تأويلها وضمن القلوب موصولها وأنار في التفكير معقولها، الممتنع من الأبصار رؤيته ومن الألسن صفته ومن الأوهام كفيته، ابتدع الأشياء لا من شيء كان قبلها وأنشأها بلا احتذاء أمثلة امتثلها كونها بقدرته وذراها بمشيته، من غير حاجة منه إلى تكوينها ولا فائدة له في تصويرها إلا تشبيهاً لحكمته وتنبهياً على طاعته وإظهاراً لقدرته تعبداً لربته وإعزازاً لدعوته، ثم جعل الثواب على طاعته ووضع العقاب على معصيته زيادة لعباده من تقمته وحياسة لهم إلى جنته؛

(3) وأشهد أن أبي محمداً عبده ورسوله اختاره قبل أن أرسله وسماه قبل أن اجتبه واصطفاه قبل أن ابتعته، إذ الخلائق بالغيب مكنونة وبستر الأهاويل مصونة وبنهاية العدم مقرونة، علماً من الله تعالى بما يلى الأمور وإحاطة بمجوات الدهور ومعرفة بمواقع الأمور، ابتعته الله إتماماً لأمره وعزيمة على إمضاء حكمه وإنفاذاً لمقادير رحمته، فرأى الأمم فرقا في أديانها عكفاً على نيرانها عابدة لأوثانها منكراً لله مع عرفانها، فأناز الله بأبي محمد^(ص) ظلماً وكشف عن القلوب بهمها وجلى عن الأبصار غممها، وقام في الناس بالهداية فأقتد بهم من الغواية وبصرهم من العماية وهداهم إلى الدين القويم ودعاهم إلى الطريق المستقيم، ثم قبضه الله إليه قبض رافة واختيار ورغبة وإيثار، فمحمداً^(ص) من تعب هذه الدار في راحة قد حفت بالملائكة الأبرار ورضوان الرب الغفار ومجاورة الملك الجبار، صلى الله على أبي نبيه وأمينه وخيرته من الخلق وصفيه، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته».

(4) ثم التفتت إلى أهل المجلس وقالت: «أنتم عباد الله نصب أمره ونهيه وحمله دينه ووجه وأمناء الله على أنفسكم وبلغاه إلى الأمم، زعيم حق له فيكم وعهد قدمه إليكم وبقية استخلفها عليكم: كتاب الله الناطق والقرآن الصادق والنور الساطع والضياء اللامع، بينة بصائرته منكشفة سرائره منجلية ظواهره مغتبطة به أشياعه قائداً إلى الرضوان اتباعه مؤد إلى النجاة استماعه، به تنال حجج الله المنورة وعزائم المفسرة ومحارمه المحذرة وبيناته الجالية وبراهينه الكافية وفضائله المندوبة ورخصه الموهوبة وشرائعه المكتوبة؛

(5) فجعل الله الإيمان تطهيراً لكم من الشرك، والصلاة تنزيهاً لكم عن الكبر، والزكاة تزكية للنفس، ونماء في الرزق، والصيام تثبيناً للإخلاص، والحج تشبيهاً للدين، والعدل تنسيقاً للقلوب، وطاعتنا نظاماً للملّة، وإمامتنا أماناً للفرقة، والجهاد عزاً للإسلام، والصبر معونة على استيجاب الأجر، والأمر بالمعروف مصلحة للعامة، وبر الوالدين وقاية من السخط، وصلة الأرحام منسأة في العمر ومنمأة للعدد، والقصاص حقناً للدماء، والوفاء بالنذر تعريضاً للمغفرة، وتوفية المكايل والموازن تغييراً للبخس، والنهي عن شرب الخمر تنزيهاً عن الرجس، واجتناب القذف حجاباً عن اللعنة، وترك السرقة إيجاباً للعفة، وحرّم الله الشرك إخلاصاً له بالربوبية؛

(6) ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، وأطيعوا الله فيما أمركم به ونهاكم عنه فإنه ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾».

(7) ثم قالت: «أبيها الناس: إعلموا أني فاطمة وأبي محمد^(ص)، أقول عوداً وبدواً ولا أقول ما أقول غلطاً ولا أفعل ما أفعل شططاً، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ﴾ فإن تعزوه وتعرفوه تجدوه أبي دون نساءكم وأخا ابن عمي دون رجالكم، ولنعم المعزى إليه^(ص)؛

(8) فبلغ الرسالة صادعاً بالندارة مائلاً عن مدرجة المشركين ضارباً ثبجهم آخذاً بأكظامهم داعياً إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة يجف الأصنام وينكت الهام، حتى انهزم الجمع وولوا الدبر حتى تفرى الليل عن صبحه وأسفر الحق عن محضه ونطق زعيم الدين وخرست شفاشق الشياطين وطاح وشيظ النفاق واخلت عقد الكفر والشقاق وفهتتم بكلمة الإخلاص في نفر من البيض الحماص؛

(9) وكنتم على شفا حفرة من النار مذقة الشارب ونهزة الطامع وقبسة العجلان وموطئ الأقدام، تشربون الطرق وتقتاتون القد، أذلة خاسئين تخافون أن يتخطفكم الناس من حولكم، فأنقذكم الله تبارك وتعالى بمحمد^(ص)، بعد اللتيا والتي وبعد أن مني بيهم الرجال وذؤبان العرب ومردة أهل الكتاب، كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله، أو نجم قرن الشيطان أو فغرت فاعرة من المشركين قذف أخاه في لهواتها فلا ينكفى حتى يطاء جناحها بأخمصه ويحمد لهبها بسيفه، مكدوداً في ذات الله مجتهداً في أمر الله قريباً من رسول الله سيداً في أولياء الله مشمراً ناصحاً مجداً كادحاً لا تأخذه في الله لومة لائم، وأنتم في رفاهية من العيش وادعون فكهون آمنون، تتربصون بنا الدوائر وتتوكفون الأخبار وتنكصون عند النزال وتفرون من القتال؛

(10) فلما اختار الله لنبيه دار أنبيائه ومأوى أصفياه ظهر فيكم حسكة النفاق وسمل جلباب الدين ونطق كاظم الغاوين ونبع خامل الأقلين وهدر فنيق المبطلين، فخطر في عرصاتكم وأطلع الشيطان رأسه من مغرزه هاتفاً بكم فألغاكم لدعوته مستجيبين وللعزة فيه ملاحظين، ثم استنهضكم فوجدكم خفافاً وأحمشكم فألغاكم غضاباً، فوسمتم غير إبلكم ووردتم غير مشربكم، هذا والعهد قريب والكلم رحيب والجرح لما يندمل والرسول لما يقير، ابتداراً زعمتم خوف الفتنة - ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾؛

(11) فهبهاث منكم وكيف بكم؟ وأنى تؤفكون؟ وكتاب الله بين أظهركم أموره ظاهرة وأحكامه زاهرة وأعلامه باهرة وزواجره لائحة وأوامره واضحة وقد خلفتموه وراء ظهوركم، أرغبة عنه تريدون؟ أم بغيره تحكمون؟ بئس للظالمين بدلاً، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛

(12) ثم لم تلبثوا إلا ريث أن تسكن نفرتها ويسلس قيادها، ثم أخذتم توروبن وقدتها وتهيجون جمرتها وتستجيبون لهتاف الشيطان الغوي وإطفاء أنوار الدين الجلي وإهمال سنن النبي الصفي، تشربون حسواً في ارتغاء وتمشون لأهله وولده في الحمرة والضراء، ونصير منكم على مثل حز المدى ووخز السنان في الحشا؛

(13) وأنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا! ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾؛

(14) أفلا تعلمون؟ بلى، قد تجلى لكم كالشمس الضاحية أني ابنته أيها المسلمون. أغلب على إرثي يا ابن أبي قحافة؟! أفي كتاب الله ترث أباك ولا أرث أبي؟! لقد جئت شيئاً فرياً! أفعلى عمد تركتم كتاب الله

ونبذتموه وراء ظهوركم إذ يقول ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾؟ وقال فيما اقتص من خبر يحيى بن زكريا إذ قال ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَ يَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾؟ وقال ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾؟ وقال ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾؟ وقال ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾؟ وزعمتم أن لا حظوة لي ولا إرث من أبي ولا رحم بيننا! أفخصكم الله بآية أخرج أبي منها؟ أم هل تقولون إن أهل ملتين لا يتوارثان؟ أولست أنا وأبي من أهل ملة واحدة؟! أم أنتم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من أبي وابن عمي؟

(15) فدونكها مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشرك! فنعم الحكم الله والزعيم محمد والموعود القيامة وعند الساعة يجسر المبطون، ولا ينفعكم إذ تدمون، ولكل نبا مستقر ﴿وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحُلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾.

(16) ثم رمت بطرفها نحو الأنصار فقالت: «يا معشر النقيبة وأعضاء الملة وحضنة الإسلام: ما هذه الغميمة في حقي والسنة عن ظلامتي؟ أما كان رسول الله^(ص) أبي يقول: المرء يحفظ في ولده؟ سرعان ما أحدثتم وعجلان ذا إهالة، ولكم طاقة بما أحاول وقوة على ما أطلب وأزاول؛

(17) أتقولون مات محمد^(ص)؟ فخطب جليل استوسع وهنه واستنهر فتقه وانفتق رتقه وأظلمت الأرض لغيبته وكسفت الشمس والقمر وانتشرت النجوم لمصيبته وأكدت الآمال وخشعت الجبال وأضيع الحريم وأزيلت الحرمة عند مماته، فتلک واللہ النازلة الكبرى والمصيبة العظمى لا مثلها نازلة ولا باثقة عاجلة، أعلن بها كتاب الله جل ثناؤه في أفئيتكم وفي ممساكم ومصبحكم يهتف في أفئيتكم هتافاً وصراخاً وتلاوة وألحاناً، ولقبه ما حل بأنبياء الله ورسله حكم فصل وقضاء حتم ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾؛

(18) إيها بني قيلة: أأهضم تراث أبي وأنتم بمرأى مني ومسمع ومنتدى ومجمع تلبسكم الدعوة وتشملكم الحيرة وأنتم ذوو العدد والعدة والأداة والقوة وعندكم السلاح والجنة؟ توافيكم الدعوة فلا تجيبون وتأتيكم الصرخة فلا تغيبون؟ أنتم موصوفون بالكفاح معروفون بالخير والصلاح، والنخبة التي انتخبت والحيرة التي اختيرت لنا أهل البيت، قاتلتم العرب وتحملتم الكد والتعب وناطحتم الأمم وكافحتم البهيم، لا نبرح أو تبرحون نأمركم فتأتمرون، حتى إذا دارت بنا رحى الإسلام ودر حلب الأيام وخضعت ثغرة الشرك وسكنت فورة الإفك وخمدت نيران الكفر وهدأت دعوة الهرج واستوسق نظام الدين فأنى حزتم بعد البيان وأسررتم بعد الإعلان ونكصتم بعد الإقدام وأشركتم بعد الإيمان؟! بؤساً لقوم ﴿نَكُنُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدُوُّكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ اتَّخَشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛

(19) ألا وقد أرى أن قد أخلدتم إلى الحفض وأبعدتم من هو أحق بالبسط والقبض، وخلوتم بالدعة ونجوتهم بالضيق من السعة، فمجتتم ما وعيتم ودسعتم الذي تسوغتم، ف ﴿إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾؛

(20) ألا وقد قلت ما قلت هذا على معرفة مني بالجدلة التي خامرتكم والغدرة التي استشعرتها قلوبكم، ولكنها فيضة النفس وتفثة الغيظ وخور القناة وبثة الصدر وتقدمة الحجة، فدونكموها فاحتقبوها دبيرة الظهر نقبة الحف باقية العار موسومة بغضب الجبار وشنار الأبد، موصولة بنار الله الموقدة التي تطلع على الأفئدة، فبعين الله ما تفعلون ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾، وأنا ابنة نذير لكم بين يدي عذاب شديد، فاعملوا إنا عاملون ﴿وَأَنْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾.

(21) فأجابها أبو بكر عبد الله بن عثمان وقال: يا بنت رسول الله: لقد كان أبوك بالمؤمنين عطوفاً كريماً رؤوفاً رحيماً وعلى الكافرين عذاباً أليماً وعقاباً عظيماً، إن عزوانه وجدناه أباك دون النساء وأخا إلفك دون الأخلاء، آثره على كل حميم وساعده في كل أمر جسيم، لا يحبكم إلا سعيد ولا يبغضكم إلا شقي بعيد، فأنتم عترة رسول الله الطيبون الخيرة المنتجبون على الخير أدلتنا وإلى الجنة مسالكننا؛

(22) وأنت يا خيرة النساء وابنة خير الأنبياء صادقة في قولك سابقة في وفور عقلك، غير مردودة عن حقاك ولا مصدودة عن صدقك، والله ما عدوت رأي رسول الله ولا عملت إلا بإذنه، والرائد لا يكذب أهله وإنني أشهد الله وكفى به شهيداً أنني سمعت رسول الله^(ص) يقول «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ذهباً ولا فضة ولا داراً ولا عقاراً، وإنما نورث الكتاب والحكمة والعلم والنبوة، وما كان لنا من طعمة فلولي الأمر بعدنا أن يحكم فيه بحكمه» وقد جعلنا ما حاولته في الكراع والسلاح يقاتل بها المسلمون ويجاهدون.

(23) فقالت عليها السلام: «سبحان الله! ما كان أبي رسول الله^(ص) عن كتاب الله صادفاً ولا لأحكامه مخالفاً بل كان يتبع أثره ويقفو سوره، أفتجمعون إلى الغدر اعتلالاً عليه بالزور؟! وهذا بعد وفاته شبيه بما بغي له من الغوائل في حياته - هذا كتاب الله حكماً عدلاً وناطقاً فصلاً يقول ﴿بَرِّئِي وَيَرِّثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ ويقول ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾، وبين عز وجل فيما وزع من الأقسام وشرع من الفرائض والميراث وأباح من حظ الذكران والإناث ما أزاح به علة المبطلين وأزال التنظي والشبهات في الغابرين، كلا! ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾.»

(24) فقال أبو بكر: صدق الله ورسوله، وصدقت ابنته معدن الحكمة وموطن الهدى والرحمة وركن الدين وعين الحجة، لا أبعد صوابك ولا أنكر خطابك - هؤلاء المسلمون بيني وبينك قلدوني ما تقلدت وباتفاق منهم أخذت ما أخذت، غير مكابر ولا مستبد ولا مستأثر وهم بذلك شهود!

(25) فالتفت فاطمة عليها السلام إلى الناس وقالت: «معاشر المسلمين المسرعة إلى قيل الباطل المغضية على الفعل القبيح الخاسر: أفلا تتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها؟ كلا بل ران على قلوبكم ما أسأت من أعمالكم فأخذ بسمعكم وأبصاركم، ولبئس ما تأولتم وساء ما به أشرتنم وشر ما منه اغتصبتنم، لتجدن والله محمله ثقيلاً وغبه ويبيلاً إذا كشف لكم الغطاء ويان بيورائه الضراء وبدا لكم من ربكم ما لم تكونوا تحتسبون ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾».

(26) ثم عطفت على قبر النبي (ص) وقالت:

«قَدْ كَانَ بَعْدَكَ أَنْبَاءٌ وَهَبَيْتُهُ	لَوْ كُنْتَ شَاهِدَهَا لَمْ تَكْثُرِ الحُطْبُ
إِنَّا فَقَدْنَاكَ فَقَدَ الأَرْضِ وَابِلَهَا	وَأَخْتَلَّ قَوْمُكَ فَاشْهَدَهُمْ وَلَا تَغِبْ
قَدْ كَانَ جَبْرِيلُ بِالْآيَاتِ يُؤْنِسُنَا	فَغَابَ عَنَّا فَكُلُّ الحَيْرِ مُحْتَجِبُ
وَكُنْتَ بَدْرًا وَنُورًا يُسْتَضَاءُ بِهِ	عَلَيْكَ يَنْزِلُ مِنْ ذِي العِزَّةِ الكُتُبُ
تَجَهَّمْتَنَا رِجَالٌ وَاسْتُخِفَّ بِنَا	إِذْ غَبَّتْ عَنَّا فَنَحْنُ اليَوْمِ نَغْتَصِبُ
فَسَوْفَ نَبْكِيكَ مَا عَشْنَا وَمَا بَقِيَتْ	مِنَّا العُيُونُ بِتَهْمَالٍ لَهَا سُكْبُ».

وفي رواية السيد المرتضى زيادة أبيات:

«ضَاقَتْ عَلَيَّ بِلَادِي بَعْدَمَا رَحِبْتُ	وَسَيِّمَ سِبْطَاكَ خَسْفًا فِيهِ لِي نَصَبُ
فَلَيْتَ قَبْلَكَ كَانَ المَوْتُ صَادَفَنَا	قَوْمٌ تَمَنَّوْا فَأَعْطَوْا كُلَّمَا طَلَبُوا
تَجَهَّمْتَنَا رِجَالٌ وَاسْتُخِفَّ بِنَا	مُدَّ غَبَّتَ عَنَّا وَكُلُّ الإِرْثِ قَدْ غَصَبُوا»

وأن الراوي قال: "فما رأينا يوماً أكثر باكياً أو باكية من ذلك اليوم".

تعليقات على الخطبة

(1) تبدأ بالحمد والثناء على الله تعالى، ثم تذكركم بوعده سبحانه أن الشكر يأتي بالزيادة.

(2) كلمة التوحيد، ثم تثبت أنه ﴿ليس كمثله شيء﴾ وأنه البديع، وأنه غني عما خلق، وتشير إلى الحكمة من الثواب والعقاب.

(3) الشهادة لمحمد^(ص) بالنبوة مع التذكير، من طرف خفي، بالعلاقة الخاصة التي لها به^(ص) دون الخلق أجمعين، وتؤكد اصطفاؤه قبل الخلق، وأنه الهادي إلى الصراط المستقيم، وأن الله تعالى أماته^(ص) رغبة به إلى جواره.

(4) تتوجه إليهم بمسؤوليتهم الكبرى في حمل الرسالة إلى الأمم، وتذكرهم أن ما بينهم وبين الله ورسوله^(ص) بين أيديهم وهو القرآن العظيم.

(5) هذه الفقرة من أهم فقرات الخطبة، وهي فقرة لا علاقة لها بالنزاع مع الخليفة، لا في شأن الخلافة ولا الميراث، وإنما فقرة تبين فيها الحكمة من التشريعات الإسلامية - تبينها في اختصار معجز لا يخرج إلا ممن ولدها من أنزلت عليه الشريعة وبز الناس في الفصاحة، محمد^(ص)؛ هذه الفقرة تستحق بحثاً وكتباً لأنها تفتح الباب على مصراعيه للبحث في الشريعة والحكمة من فروعها ما يفتح الباب أمام النظر في تفاصيل كل من هذه الفروع (مثلاً: إذا كانت "الصلاة تنزيه عن الكبر" فكيف يكون ذلك في كل من الأركان السبعة لهذه الفريضة الأساسية، ومنها ما ورد أن أقرب ما يكون العبد إلى ربه في السجود الذي يكون فيه التواضع في أقصاه وبالتالي التنزيه عن الكبر في أجلاه)، ولكن أحب أن آتي بجملة لكل من أقسام هذه الفقرة الفريدة من كلامها^(ع):

- الإيمان يزكي النفس من الشرك لأنه ينظف العلاقة بين العبد وربّه بتخليص العبد من علائق الدنيا
- الصلاة تجعل العبد يقف بين يدي مولاه بكل خضوع، وقوف اختيار، كل يوم، في أوقات محددة، وهو ما يرغم أنف النفس المتكبرة
- الزكاة لعلها تطهر النفس بمساعدتها على قبول الانفصال عن الممتلكات التي ترهق النفس، ثم تنمي الرزق بلطف الله تعالى من جهة وبما تصنعه في الدورة الاقتصادية في المجتمع من جهة أخرى ما يعود بالرزق على معطي الزكاة
- الامتناع عما تحبه وما اعتادت عليه النفس وفيه قوام البدن والعقل لتأكيد الاستجابة للمولى فيما يجب
- الحج يشيد الدين في نفس الفرد بما نعرفه من آثار الحج التي تتعامل مع الكبر والرغبات والمعتاد من الرفاهية، وفي المجتمع بما يجعله للحاج من منزلة عند الناس كونه لبي نداء إبراهيم^(ع) وذهب إلى المشاعر وتنظف من ذنوبه، وفي الأمة بما يذيبه من طبعية وطائفية وغير ذلك مما يقسمها، وفي العالم بما يمنحه للأمة الإسلامية من مشهد قوة يتكرر سنوياً عسى أن يعيد لها ما خسرت من مهابة عند الأمم

- العدل يعطي المظلوم حقه فيزيل عنه ما يجده في قلبه على ظالمه، بل وفيه أثر استباقي لمنع المشاكل ما يمنع من تنافر القلوب أصلاً
- طاعة أهل البيت^(ع) هي التي تنشئ النظام العام في الأمة، لأن عندهم^(ع) العلم الكامل والعصمة المطلوبة لإجراء السياسات والترتيبات في المجتمع ما يحقق له المسيرة الصحيحة التي لا تنحرف إلى الفوضى
- إمامة أهل البيت^(ع) تحقق وتركز وتديم الوحدة الإسلامية وبدونها تتفرق الأمة أحزاباً وشيعاً، فإن أهل البيت^(ع) لم يختلف عليهم أحد فلو ائتمت الأمة بهم تحققت الوحدة، في حين أن غيرهم اختلف فيه فتفرقت الأمة شيعاً كما نعرف
- الجهاد هنا الجهاد الأصغر، أي القتال في سبيل الله، وهذا يحقق العز للدين من ناحيتين: الأولى عن طريق تقوية وتوسعة الدولة الإسلامية، الثانية عن طريق جعل الدولة مهابة بحيث لا يذللها الآخرون
- الصبر على الشدائد والنوائب والمصائب من الأبواب التي فتحها المولى سبحانه للأجر، ربما لأنها تعني صدق التوحيد حيث تهون النوازل لأن الدنيا تهون في عين العبد الذي كبر المولى في عينه، وربما لأنها تعني صدق التوكل على الله في إزالة الكروب، وربما لأنه تعني عدم الغفلة عن مفهوم الابتلاء الذي ينزله المولى بعباده لاختبار إيمانهم
- الأمر بالمعروف يحقق الخير للناس لأن بعضهم ينبه البعض الآخر إلى المعروف من القول والفعل، وفي بعض موارد نهي عن المنكر بشكل غير مباشر، وفي كل ذلك المصلحة للناس
- بر الوالدين يقي البار من سخط الله تعالى لما جعله لهما من منزلة جاءت من جوانب عدة: جهودهما المبذولة للولد وتضحياتهما وإيثارهما الخ
- صلة الأرحام تحقق أمرين: زيادة في العمر، ربما لأن العمر متعلق بأصل وجود الإنسان بدءاً من الرحم فكأن العبد يعطي لمن رفته بالحياة فيستحق الزيادة منه، وزيادة في العدد، ربما لأن الله تعالى يثيب عليه بزيادة في الولد وربما لأنه يساهم في تقوية أوضاع الأسرة الأكبر والأقارب والعشيرة الأقربين بما يسمح لها بمزيد من الإنجاب
- القصاص يحقن الدماء، أولاً لأنه يمنع من أخذ الثأر ثم الثأر المتبادل وهكذا، وثانياً لأنه يشكل رادعاً من ارتكاب الجريمة أصلاً

- الوفاء بالنذر يعلن صدق العبد من جانب، وطاعته لربه في تنفيذ أحكام الشريعة من جانب آخر، فيمن عليه ربه بالغفران

- توفية المكيال والموازين يغير حالة ظلم البائع للمشتري إلى حالة عدل في عملية الشراء، وهي حالة منتشرة بحيث وصفت^(ع) توفية المكيال بأنه يغير البخس وكان البخس هو الحالة التي صارت الأصل في السوق

- النهي عن شرب الخمر ينزه الإنسان من القذارة المادية والمعنوية التي يتعرض لها من الخمر في آثاره على الجسد والعقل والنفوس

- إجتناب قذف الناس بالصفات السيئة والتهمة يمنع من الطرد من رحمة الله تعالى

- ترك السرقة كأنه استجابة من الإنسان لمتطلبات عفة اليد وتنزهها عن الحرام

- تحريم الشرك يقطع الطريق أمام أي رب مزيف من جهة، ويعلن إخلاص العبد في إيمانه بربوبية المولى عز وجل من جهة ثانية

(6) تعظهم بالتقوى والتمسك بدين الإسلام، وبطاعة الله فيما أمر به ونهى عنه، وتربط حسن استجابتهم بالعلم، ولاسيما الفقه ههنا لأن الطاعة في الواجبات والمحرمات إنما تكون في التفقه بالدين لمعرفة، وأن من يعلم هو الذي تتحقق فيه خشية الله على حقيقتها.

(7) تعود إلى تذكيرهم بالعلاقة النسبية مع النبي^(ص)، هذه المرة بشكل مباشر، وتضيف إلى ذلك العلاقة الخاصة لزوجها وابن عمها^(ع) به^(ص)، ليس من الناحية النسبية التي تذكر بها في كلمة "ابن عمي" فحسب وإنما من ناحية الأخوة التي جعلها النبي^(ص) لعلي^(ع) خاصة (راجع أحاديث المؤاخاة في محلها من الكتاب).

(8) تعدد جهاد النبي^(ص) في إبلاغ رسالته وانتصاره على الأعداء حتى بان الحق وعلا صوت الدين وانخفض صوت الكفر والنفاق، وحتى أعلن الناس - الذين تخاطبهم^(ع) - كلمة التوحيد، وذلك كله وهو^(ص) يقوم بذلك ومعه مجموعة من الأفراد خمص البطون (كناية على الزهد)، ولعلها تعني أهل بيته^(ص) والخلص من أصحابه المجاهدين.

(9) تذكرهم بما كانوا عليه من أسوأ الأحوال، في البعد المعيشي، وفي القلة والذلة والضعف بحيث كانوا في متناول يد كل طامع، وكيف أن الله تعالى أنقذهم بالنبي^(ص)؛ ولكن بعد عناد ورفض شديد من أشرار العرب وأهل الكتاب؛ الذين كان الله تعالى يتعامل مع مكرهم، والذين كان النبي^(ص) يصول عليهم بأخيه

علي^(ع) الذي كان^(ص) يقذفه في "فم الأسد" كما يقولون فلا يرجع إلا وقد أخطأ حربيهم، وهو في ذلك يكذب ويجاهد، قريب من النبي^(ص) سيد مبرز من الأولياء لا يرتضي بالله ورسوله^(ص) بدلاً، في حين أن المخاطبين - وتعني البعض ممن تعرف ذلك منهم - في أمن ودعة، تنتههم بأنهم كانوا ينتظرون أن تدور الدائرة على أهل الحق، وبكل الأحوال كانوا ينكصون ويفرون في الحرب.

(10) تنتههم بظهور النفاق ويعلو صوت من كان خاملاً، وأنهم أسرعوا لنداء الشيطان، حتى ذهبوا إلى الطريق الخاطئ - مع أن النبي^(ص) كان لتوه معهم وجرح فراقه لم يندمل؛ ثم تذكر عذرهم أنهم خافوا الفتنة، ولكنها ترده بقوة بالآية الكريمة أن ما حصل هو عكس ما اعتذروا به؛ وهذا أول دليل على أنها^(ع) إنما جاءت بالأساس لفضح موقفهم في قضية خلافة أبي بكر وإمامة علي^(ع) لأنهم لم يقولوا "خشينا الفتنة" إلا اعتذاراً عن بيعة أبي بكر، ولا علاقة له بالميراث.

(11) تفرعهم بالتساؤل عما حصل من زعماء الفتنة، وما حصل للبعض الآخر ممن استجابوا لأولئك، كيف يكون مع أن القرآن بين أيديهم في وضوحه، فتساءل إن كانوا يريدون الحكم بغيره، وتصل^(ع) إلى حد التهمة أن هذا بمثابة اتخاذ غير الإسلام ديناً!

(12) وتنتههم أنهم انتظروا هدوء عاصفة المعارضة لبيعة أبي بكر كي يبدأوا بالحلقة الثانية من مسلسل الانحراف عن النهج الصحيح، وفي كل هذا يتعاملون مع أهل البيت^(ع) بالسوء، ما يصبرون^(ع) منه على أشد الألم. وهذا دليل ثان على أن المقصود من هجومها^(ع) عليهم إنما هو البيعة وليس الميراث.

(13) تقول: وكان كل ما فعلتم لم يكفكم فجئتم الآن تريدون أخذ الميراث منا! وهذا دليل ثالث على أن ما قالته آنفاً كان لا يخص الميراث، بل هو دليل على أن أصل المنازعة ليس الميراث لأنها أتت بقضية الميراث كظلم مضاف إلى الظلم الأول الأساس. تعلن أن هذا هو من حكم الجاهلية، ربما لأن البعض فيها كان لا يورث البنات، وربما - وهو الأهم - لأنهم صدقوا عن الحكم الواضح في كتاب الله فكأنما يريدون العودة إلى الجاهلية.

(14) هل هناك شك أنها^(ع) ابنته^(ص)؟ إذاً، كيف تغلب على إرثها؟ وهنا توجه الخطاب إلى الخليفة مباشرة لأنه هو الذي فعل ذلك - وهي إذ تفعل ذلك فإنها تستخدم أقل الألفاظ موادعة، فهي تخاطبه "يا ابن أبي قحافة" لا باسمه - وتسأله سؤالاً استنكارياً كيف يرث أباه ولا ترث هي أباه^(ص)؟ وتستمر باستنكارها تركهم الآيات الواضحة في كتاب الله تعالى التي تثبت وراثته الأنبياء^(ع) والآيات الأخرى التي تثبت عمومية الإرث بحيث تشمل النبي^(ص)، إلى أن تتساءل مستنكرة إن كانت الآيات مخصصة لهم بحيث أخرج النبي^(ص)

منها، وإن كانوا يقولون أنها ليست على ملة أبيها^(ص) - وهو شيء مؤلم حقاً -، أو إن كانوا أعلم بعموم الآيات وتخصيصها من أبيها^(ص) الذي أنزلت عليه ومن ابن عمها علي^(ع) الذي كان باب مدينة العلم؟ (ذكرت مناقشات العلماء في هذه المسائل في الجزء الأول فصل 7 فلتراجع).

(15) ثم تتوجه إلى الخليفة بما قررت القيام به من ترك ميراثها، أو بساتين فذك، كميراث أو كملكية قطعت غضباً وتركتها صاحببتها^(ع) لتلقى الغاصب في المحشر! ولكن في محكمة من؟ الحاكم الله، والشاهد بالآيات النازلة وتشريعاتها أبوها^(ص)؛ وتهدهه بنتيجة فعله معها^(ع).

(16) إنتهت من تقريرها للخليفة، فاتجهت تقييم الحجة على الأنصار، فذكرتهم بمكانتهم في الإسلام، فهم السند وأهل الدار الذين فتحوها لأبيها^(ص)، وتساءلت عن ذلك الموقف السلبي من هذا الظلم الذي وقع عليها، وتذكرهم بما قاله النبي^(ص) «المرءُ يُحْفَظُ في ولده» أي أن دوام العلاقة مع الميت تكون مع ولده؛ ثم تؤكد أنهم قادرون على نصرتها بما لديهم من قوة وطاقة.

(17) هل أن موت النبي^(ص) مبرر لهذا الموقف السلبي؟ نعم هو مصيبة كبرى استجابت لها الطبيعة والأفلاك، ولكن أيضاً ديست حرمة أهله^(ص) - على أنها نازلة أخبركم الله تعالى بها في كتابه، في آية تفرع من يكون موقفها منها موقف الانقلاب على الأعقاب.

(18) تستمر بخطاب الأنصار وتقريرهم كيف تهضم حقوقها أمام أعينهم، وعندهم القوة بالعدد والعدة لنصرتها، فكيف يسمعون دعوتها للنصرة ويخذلونها؟ هذا مع أنهم - كما تصفهم^(ع) - عرف عنهم الجهاد والصلاح والخير، وأنهم القوم الذين اصطفاهم الله تعالى لنصرة أهل البيت^(ع)، وتذكرهم بحسن بلائهم في قتالهم أعداء الإسلام من قريش وغيرهم، وهم يأتمرون بأمرهم^(ع)، حتى إذا استقر الأمر للدين وانظفأت نيران الكفر تتساءل مستنكرة كيف تتغير أحوالهم ومواقفهم من البيان والإعلان والإقدام والإيمان إلى السكوت والكلام بالسر دون البوح - كناية عن الضعف والجبن - والنكوص، وحتى الشرك! تنهي تقريرها بالآية الكريمة التي تثبت نكث العهد من قوم لا ينبغي للأنصار أن يخشوهم لأن هذا يخدش في إيمانهم. وتجدر ملاحظة مكانة الأنصار بالنسبة لأهل البيت^(ع) ومكانة أهل البيت^(ع) عند الأنصار، وهي التي بقيت متميزة - على الرغم من نكوص الأنصار وضعفهم في نصرة أهل البيت^(ع) بعد وفاة النبي^(ص) - ما سأعرضه في كتاب "من ثمرات العودة" إن شاء الله. كما وتجدر ملاحظة أن الزهراء^(ع) تجعل العلاقة بين الإسلام وأهل البيت^(ع) علاقة متماهية بحيث أن نصرة الأنصار للإسلام أو نصرتهم لأهل البيت^(ع) شيء واحد.

(19) ثم تقول لهم بأنها تجدهم قد اختاروا الأسهل وتركوا صاحب الحق في الأمر والنهي - وهو علي^(ع) - ولكن هذا إنما هو الخروج من سعة علي^(ع) إلى ضيق الآخرين، وتؤكد لهم - لمعرفتها بمعرفتهم بالفارق بين الفريقين - أنهم وجدوا ما قبلوا به ممجوجاً إلى درجة القياء! وتنهاي بتقريبهم بالآية الكريمة التي تؤكد عدم حاجة الحق سبحانه لهم ولغيرهم، وفي هذا كناية على أن الخسارة إنما تلحق بهم هم أنفسهم.

(20) تؤكد أن قولها هذا للأنصار ليس لأن عندها أملاً فيهم، على العكس هي تيقنت من خذلانهم لها، ولكن قولها هو: فيضان الشعور بالظلم في داخل النفس فتكلمت، ونفثت بعض غيظها مما جرى عليها، وعدم تحملها لما جرى، وإخراج لبعض ما في الصدر، ولكن أيضاً إقامة الحجّة عليهم كي لا يقولوا لم نعلم أو لم نفكر هكذا أو لم ننبه إلى ما فعلوا وفعلنا. والنتيجة هي موقف عار عليهم إلى الأبد، في إطار غضب الله تعالى وناره الموقدة، فإن ما فعلوا تحت بصر الله وسمعه، وآيات الكتاب العزيز تهدد الظالمين بسوء المنقلب، وإنما هي^(ع) إبنة النذير^(ص) الذي صدع بالندارة، فليفعلوا ما يفعلون ولتفعل هي وأهل بيتها ما يفعلون.

(21) عندها، أجب أبو بكر بكلام يذكرنا بكلامه مع الأنصار يوم السقيفة، كيف سحب البساط من تحت أقدامهم بكلامه الحصيف وكلماته التي اختارها بعناية، فهو هناك يخاطب الزهراء^(ع) بتأكيد ما أرادت التذكير به من العلاقة النسبية المتميزة لها بالنبي^(ص)، ولكن هذا النبي^(ص) كان شديداً على الكافرين ولكنه كان رؤوفاً كريماً مع المؤمنين، أي ما ينبغي أن تكون هي^(ع) عليه؛ ويؤكد أنه^(ص) أبوها دون النساء (وفي هذا دليل على أنها كانت البنت الوحيدة للنبي^(ص) وأن الأخباريات كن بنات أخت خديجة أو بنات زوج أختها كما تشير الأبحاث)، كما يؤكد أخوته^(ص) لعلي^(ع) دون غيره، ويؤكد على جهاد علي^(ع) العظيم، بل ويؤكد أن من يبغض أهل البيت^(ع) إنما هو شقي؛ ثم يؤكد حقيقة هامة أن عترة النبي^(ص) هم الدالون على الخير والمسالك إلى الجنة، وهذه لا تكون إلا لقيادتهم للأمة، أي إمامتهم^(ع)... أو هكذا أفهم.

(22) ويستمر بمخاطبتها بأنها "خير النساء"، وأنها صادقة في قولها ومتقدمة في عقلها، وأنه لا يردها عن حقها أو صدقها، ولكن... ولكن إنما قام بما علمه هو من "رأي" النبي^(ص) - وتجدر ملاحظة وصف فعل النبي^(ص) أنه "رأي" وهو ما لا يقوله علماء المسلمين ولا عامتهم لأن النبي^(ص) لا يفعل شيئاً، ولا سيما في أمر الشريعة، من قبيل الرأي، وإنما يتبع ما يؤمر به من الوحي ﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾، وهذا القول من أبي بكر، وهو يعلم خطأه، إنما كان من أجل أن يجعل المسألة اجتهاداً من النبي^(ص) ليس إلا - مع ذلك هو يزعم التزامه بفعل النبي^(ص)، ويستشهد الله تعالى أنه سمع النبي^(ص) يقول هذا الحديث، أن الأنبياء^(ع) لا يورثون، أو لا يورثون، وأنه جعل ما تطالب به فاطمة^(ع) في عدة قتال المجاهدين.

(23) ولكنها^(ع) ردت كلامه بتكرار ما قالته من أن القرآن كان واضحاً في ميراث الأنبياء^(ع) وغيرها من أحكام الميراث التي تشمل الجميع، وأن زعم أن النبي^(ص) قال ذلك الحديث يعني أنه^(ص) أعرض عن كتاب الله تعالى، وهذا - كما تتساءل مستنكرة - إضافة قول الزور إلى الغدر الذي جاؤوا به! بل وترميه بأن موقفه هذا شبيه بالمؤامرات التي كانت تحاك ضده^(ص) في حياته؛ ثم تقطع - مستخدمة الآية الكريمة - أن موقفهم ليس استناداً إلى الحديث المزعوم وإنما هو ما سولت به لهم أنفسهم.

(24) هنا أجابها أبو بكر بنفس طريقته الهادئة، التي ربما تبدو لغير اللبيب أنها طريقة العم الحاني الصبور في قبالة هجوم الشابة الغاضبة، فلم يكذبها، بل على العكس أعلن أنها صادقة، بعد أن أعلن تصديقه كتاب الله وسنة رسوله^(ص)، بل ووصفها^(ع) بأنها جوهر الحكمة ومقر الهدى والرحمة وركن الدين والبرهان بذاته، وأنه لا ينكر ما تقول، ولكن... ولكن طلب شهادة المسلمين فإنهم هم الذين قلدوه الخلافة وأنهم هم الذين اتفقوا على أخذ ما أخذ منها، فهو لا يعاند ولا يستبد ولا يستأثر وهم الشهود! وهنا ملاحظتان: الأولى أن الزهراء^(ع) كانت قد طلبت التحاكم إلى القرآن بقولها «هذا كتاب الله حكماً عدلاً وناطقاً فصلاً» في حين يجيبها الخليفة بطلب التحاكم إلى المسلمين "هؤلاء المسلمين بين وبينك"، وهذا لا يمكن الجواب عليه لأنه لا يوجد مسلم ينظر إلى مرجعية المسلمين أنها أعلى من مرجعية القرآن، ولكن الخليفة وجد أن التحاكم إلى القرآن سيؤدي إلى رجوعه عن فعله وهو ما لم يريده (وإن كانت بعض الروايات تقول أنه رجع وكتب لفاطمة^(ع) صكاً بفدك والميراث ولكن صاحبه مزقه)؛ الثانية أنه يقول الشيء وتقيضه - يقول أنه يصدقها فيما تقول، وهو الاستبداد عليها، ويقول أنه لم يستبد عليها في نفس الوقت!

(25) هنا، وجدت^(ع) أن المزيد من الكلام لم يعد يجدي نفعاً لأن الخليفة مصر على رأيه، وهو يصوغه بطريقة لينة دبلوماسية، حتى أنه رمى الكرة في ملعب الناس يطلب جعلهم شهوداً، والناس ساكتون ما يعني إما الموافقة على كلامه وإما أنهم على الحال الذي وصفتهم^(ع) من الضعف والرضا بالسلامة، وفي الحالتين ليس هناك ما يقال أكثر في الموضوع. لذا، فإنها أتمت الخطبة بتحذير المسلمين مما وقعوا فيه وما ينتظرهم في مستقبل الأيام، نتيجة لعدم تدبرهم لكتاب الله والرين الذي أصاب قلوبهم وسوء تأويلهم وإشارتهم وغضبهم، وأنهم سيجدون تحمل عاقبته ثقيلًا وثنائجه سيئة عندما تنكشف الحجب ويظهر الله تعالى لهم ما لم يكونوا يحتسبون.

(26) فلم يبق غير التوجه إلى الذي كان حامياً لها من هذا الحال، فصارت تخبره - شعراً - بالذي جرى عليها.

أخيراً، أردد ما قاله الشاعر يصف الزهراء^(ع) في موقفها وكلماتها هذه:

تَعِظُ النَّاسَ فِي أُمَّتِ خِطَابٍ حَكَتِ الْمُصْطَفَى بِهِ وَحَكَاهَا

سلام الله عليها.

من كلام الزهراء (ع) مع نساء المهاجرين والأنصار

وهي نصوص من كلام لها مع نساء المهاجرين والأنصار اللواتي زرنها بعدما ردت عن مالها وإرثها، ثم اشتد وجعها؛ فيما يلي روايات ثلاث بينهما اختلاف في الطول وبعض الألفاظ ولكن بنفس الأقسام العامة، أذكرها (مع تغيير في علامات الفصل كالفارزة وعلامة الاستفهام وأقواس الآيات القرآنية وغيرها) مع عناوين المصادر والسند، ثم أعلق على بعض ما جاء في الرواية الثالثة وهي رواية "الاحتجاج" (أضفت أرقاماً ليسهل التعليق).

الرواية الأولى من كتاب "معاني الأخبار" للشيخ أبي جعفر محمد بن علي الصدوق: حدثنا أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا عبد الرحمن ابن محمد الحسيني، قال: حدثنا أبو الطيب محمد بن الحسين بن حميد اللخمي، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن زكريا، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن المهلب، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين (عليه السلام) قالت: "لما اشتدت علة فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) وغلبها، اجتمع عندها نساء المهاجرين والأنصار، فقلن لها: يا بنت رسول الله: كيف أصبحت عن علتك؟ فقالت (عليها السلام): «أصبحت والله عائفة لديناكم، قلبية لرجالكم، لفظتهم قبل أن عجمتهم وشننتهم بعد أن سيرتهم، فقبحاً لفلول الحد، وخور القناة، وخطل الرأي، وبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون. لا جرم لقد قلدتهم ربقتهم، وشننت عليهم غارها، فجدعاً وعقراً وسحقاً للقوم الظالمين.

ويجهم أنى زحزحوها عن رواسي الرسالة، وقواعد النبوة، ومهبط الوحي الأمين، والطين بأمر الدنيا والدين، ألا ذلك هو الحسران المبين. وما تقموا من أبي الحسن؟ تقموا والله منه نكير سيفه، وشدة وطئه، ونكال وقعته، وتنمره في ذات الله عز وجل. والله لو تكافوا عن زمام نبذه رسول الله (صلى الله عليه وآله) إليه لاعتلقه، ولسار بهم سيراً سجحاً، لا يكلم خشاشه، ولا يتنعع راكمه، ولأوردهم منهلاً نيراً فضفاضاً تطفح ضفتاه، ولأصدرهم بطاناً، قد تحير بهم الري غير متحل منه بطائل إلا بغمر الماء وردعة شررة الساغب، ولفتح عليهم بركات من السماء والأرض، وسيأخذهم الله بما كانوا يكسبون.

ألا لهم فاسمع، وما عشت أراك الدهر العجب، وإن تعجب فقد أعجبك الحادث: إلى أي سناد استندوا، وبأي عروة تمسكوا، إستبدلوا الذنابي والله بالقوادم والعجز بالكاهل؛ فرغماً لمعاطس قوم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً

ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون، أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون؟

أما لعمر إلهك لقد لقحت، فظنرة ريثما تنتج، ثم احتلبوا طلاع القعب دماً عبيطاً، وذعافاً ممقراً، هنالك يخسر المبطلون، ويعرف التالون غب ما سن الأولون؛ ثم طيبوا عن أنفسكم أنفساً، وطأمنوا للفتنة جاشاً، وأبشروا بسيف صارم، وهرج شامل، واستبداد من الظالمين يدع فيئكم زهيداً، وزرعكم حصيداً؛ فيا حسرتي لكم، وأنى بكم وقد عميت (قلوبكم) عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون؟»

ثم قال: "وحدثنا بهذا الحديث (أبو الحسن) علي بن محمد بن الحسن المعروف بابن مقبرة القزويني قال: أخبرنا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن حسن بن جعفر بن حسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال: حدثنا محمد بن علي الهاشمي، قال: حدثنا عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال: «لما حضرت فاطمة (عليها السلام) الوفاة دعنتني فقالت: أمتنذ أنت وصيتي وعهدي؟ قال: قلت: بلى أنفذهما» فأوصت إليه وقالت: «إذا مت فادفني ليلاً، ولا تؤذني رجلين» ذكرتهما، قال: فلما اشتدت علتها اجتمع إليها نساء المهاجرين والأنصار، فقلن: كيف أصبحت يا بنت رسول الله من علتك؟ فقالت: «أصبحت والله عائفة لديناكم...» وذكر الحديث نحوه.

الرواية الثانية من كتاب "الأمال" للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي: عن الحفار عن إسماعيل بن علي الدعبلني عن أحمد بن علي الخزاز عن أبي سهل الدقاق عن عبد الرزاق؛ وقال الدعبلني: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الديري عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال: "دخلن نسوة من المهاجرين والأنصار على فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يعذنها في علتها، فقلن: السلام عليك يا بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله)، كيف أصبحت؟ فقالت: «أصبحت والله عائفة لديناكن، قالية لرجالكن، لفظنهم بعد إذ عجمتهم وسئمتهم بعد أن سيرتهم، فقبحاً لأفون الرأي، وخطل القول، وخور القناة، ولبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون. لا جرم والله لقد قلدتهم ربقتها، وشننت عليهم غارها، فجدهاً ورغماً للقوم الظالمين. ويجهم أنى زحزوها عن أبي الحسن، ما تقموا والله منه إلا نكير سيفه و نكال وقعته، وتنمره في ذات الله؛ وتالله لو تكافوا عليه عن زمام نبذه إليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) لاعتلقه، ثم لسار بهم سيرة سجحاً، فإنه قواعد الرسالة، ورواسي النبوة، ومهبط الروح الأمين، والطيبين بأمر الدين والدنيا والآخرة، ألا ذلك هو الخسران المبين.

والله لا يكتلم خشاشه، ولا يتتبع راكبه، ولأوردهم منهلاً رويًا فضفاضاً تطفح ضفته، ولأصدرهم بطاناً قد خثر بهم الري غير متحل بطائل إلا تغمر الناهل ودرع سورة سغب، وفتحت عليهم بركات من السماء والأرض، وسيأخذهم الله بما كانوا يكسبون.

فهلهم فاسمع فما عشت أراك الدهر عجباً، وإن تعجب بعد الحادث فما بالهم؟ بأي سند استندوا، أم بأية عروة تمسكوا، لبئس المولى ولبئس العشير، وبئس للظالمين بدلاً. استبدلوا الذنابي بالقوادم، والحرون بالقاحم، والعجز بالكاهل، فتعساً لقوم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون، أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون؟

لقت فنظرة ريثما تنتج، ثم احتلبوا طلاع القعب دماً عبيطاً، وذعافاً ممضاً هنالك يخسر المبتلون، ويعرف التالون غب ما أسكن الأولون، ثم طيبوا بعد ذلك عن أنفسكم لفتنها، ثم اطمئنوا للفتنة جاشاً، وأبشروا بسيف صارم، وهرج دائم شامل، واستبداد من الظالمين، فزرع فيئكم زهيداً، وجمعكم حصيداً، فيا حسرة لهم، وقد عميت عليهم الانبياء أنلزمكموها وأنتم لها كارهون؟»

• والرواية، كما ترى، فيها الكثير من الأخطاء في النسخ وذلك لاضطراب في التركيب أو عدم وضوح المطلوب؛ إلا أن الفقرات الرئيسية هي هي والمعاني هي هي.

الرواية الثالثة من كتاب "الإحتجاج" ص146 لأبي منصور أحمد بن علي الطبرسي: قال سويد بن غفلة (سويد بن غفلة الجعفي "أدرك الجاهلية كبيراً وأسلم في حياة رسول (ص) ولم يره، وأدى صدقته إلى مصدق النبي (ص) ثم قدم المدينة فوصل يوم دفن النبي (ص) وكان مولده عام الفيل وسكن الكوفة" (أسد الغابة): "لما مرضت فاطمة (عليها السلام) المرضة التي توفيت فيها اجتمع إليها نساء المهاجرين والأنصار يعدن لها، فقلن لها: كيف أصبحت من علتك يا ابنة رسول الله؟ فحمدت الله وصلت على أبيها (صلى الله عليه وآله) ثم قالت:

(1) «أصبحت والله عائفة لديناكن، قالية لرجالكن، لفظتهم بعد أن عجمتهم وشنأتهم بعد أن سيرتهم، فقبحاً لفلول الحد واللعب بعد الحد، وقرع الصفاة وصدع القناة، وخطل الآراء، وزلل الأهواء، وبئس ﴿ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون﴾. لا جرم لقد قلدتهم ربقته، وحملتهم أوقتها، وشننت عليهم غارها، فجدها وعقراً وبعداً للقوم الظالمين.

(2) ويجهم، أنى زعزعوها عن رواسي الرسالة، وقواعد النبوة والدلالة، ومهبط الروح الأمين، والطيبين بأمور الدنيا والدين، ﴿ألا ذلك هو الحسران المبين﴾. وما الذي تقموا من أبي الحسن؟ تقموا منه والله نكير سيفه، وقلة مبالاته مجتفه، وشدة وطأته، ونكال وقعته، وتنمره في ذات الله.

(3) وتالله لو مالوا عن المحجة اللائحة، وزالوا عن قبول الحجة الواضحة لردهم إليها، وحملهم عليها، ولسار بهم سيراً سجحاً لا يكلم خشاشه، ولا يكل سائره، ولا يمل راكمه، ولأوردتهم منهلاً نميراً صافياً رويماً تطفح ضفتاه، ولا يترنق جانباه ولأصدرهم بطاناً، ونصح لهم سرّاً وإعلاناً، ولم يكن يجلي من الغنى بطائل، ولا يحظي من الدنيا بنائل، غير ري الناهل وشبعة الكافل، ولبان لهم الزاهد من الراغب والصادق من الكاذب، ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾، ﴿والذين ظلموا من هؤلاء سيصيبهم سيئات ما كسبوا وما هم بمعجزين﴾.

(4) ألا هلم فاستمع، وما عشت أراك الدهر عجياً، وإن تعجب فعجب قولهم، ليت شعري إلى أي سناد استندوا وعلى أي عماد اعتمدوا، وبأية عروة تمسكوا، وعلى أيه ذرية أقدموا واحتنكوا؟ ﴿لبئس المولى ولبئس العشير﴾، و ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾؛ استبدلوا والله الذنابي بالقوادم، والعجز بالكاهل، فرغماً لمعاطس قوم ﴿يحسبون أنهم يحسنون صنعا﴾، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون؛ ﴿وجهم﴾، ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون؟﴾

(5) أما لعمرى لقد لفحت، فنظرة ريثما تنتج، ثم احتلبوا ملء القعب دماً عبيطاً وذعافاً مبيداً، هنالك يخسر المبتلون، ويعرف التالون غب ما أسس الأولون، ثم طيبوا عن دنياكم أنفساً، واطمئنوا للفتنة جأشاً، وأبشروا بسيف صارم وسطوة معتد غاشم، وبهرج شامل، واستبداد من الظالمين يدع فينكم زهيداً وجمعكم حصيداً، فيا حسرة لكم، وأنى بكم، وقد ﴿عميت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون؟﴾

(6) قال سويد بن غفلة: "فأعادت النساء قولها (عليها السلام) على رجالهن، فجاء إليها قوم من وجوه المهاجرين والأنصار معتذرين، وقالوا: يا سيدة النساء، لو كان أبو الحسن ذكر لنا هذا الأمر من قبل أن نبرم العهد، ونحكم العقد، لما عدلنا إلى غيره، فقالت (عليها السلام): «إليكم عني، فلا عذر بعد تعذيركم، ولا أمر بعد تقصيركم»".

تعليقات على كلامها^(ع)

(1) لم تعد تحترم رجال المهاجرين والأنصار بعدما اختبرتهم فبان ضعفهم وعدم استمرارهم في النهج، وخضوعهم للرأي الخطأ والهوى؛ وقد عرضوا أنفسهم لسخط الله تعالى.

(2) تتساءل مستنكرة كيف أبعثوا الخلافة عن مواقع النبوة والوحي، والعارف الكامل بالدين والدنيا -عني علياً^(ع) - فإن هذا هو الحسارة الكبرى. ثم تتساءل عن الذي لم يعجبهم في علي^(ع)، ثم تجيب أنه ما فعله سيفه

بالكافرين وبيعه نفسه لله تعالى وشدة ما أوقعه في أعداء الله. وهذا دليل على أن النزاع هو حول الخلافة وليس الميراث، كما قلت في تعليقاتي على خطبتها^(ع) في المسجد.

(3) تقسم كيف كانت ستكون الحال لو أن علياً^(ع) كان هو الخليفة المبايع بعد النبي^(ص): ما كان سيقبل منهم اغترافاً، بل كان سيردهم ويسير فيهم السيرة التي لا يكل منها ولا يمل، ولأفاضت عليهم من بركاته الخير الكثير، ولنصحهم، ولم يأكل من دنياهم إلا حد الكفاف، وعندها لبان لهم زهده الحقيقي من زهد من يدعي وصدقه من كذب غيره، وذلك - باستشهادها بالقرآن - ما سنّه الله تعالى من أن إيمان الناس وتقواهم الحقيقية تأتي بالبركات العظيمة وأن عكسه يأتي بالوبال.

(4) تصف ما اعتذروا به من مبررات وحجج بالقول العجب، أي الذي لا يصدق، فنتساءل عن الذي أسسوا عليه موقفهم، كما تنبه - بتساؤل - إلى عظيم ما جاءوا به لأنه اعتداء على أعظم ذرية لأعظم نبي^(ص)، إن هؤلاء بئس الأولياء وبئس الأصحاب، وهذا الاستبدال، علي^(ع) بغيره، هو بئس الاستبدال، فهو استبدال الأعلى بالأدنى؛ هؤلاء، الذين يستحقون التوبيخ، يظنون أنهم أحسنوا الصنع بينما هم المفسدون، لأنهم قدموا الذي يحتاج هو نفسه إلى من يهديه على الذي يهدي إلى الحق - وهو علي^(ع) -.

(5) تخبرهم بما حصل: إنها الفتنة، التي تلتحت بما فعل بعضهم وبما وافق عليه آخرون وبما سكت عنه الباقون، ولكنها - كأبي الخراف - تحتاج إلى وقت إلى أن تنتج ثمرتها الحبيثة، وهو الدم، أي القتل الذريع الذي سيحصل فيهم، وعندها سيخسرون، ثم سيعرف الذين يأتون بعدهم - وهم جميع المسلمين من ذلك اليوم وإلى يومنا هذا وفيما سيأتي - مغبة ما أسسه أولئك الذين سلبوا علياً^(ع) حقه ودفعوا خلافة النبي^(ص) عن مكانها الصحيح؛ وتخبرهم - بسخرية - عن أحوال دنياهم والفتن التي سيغرقون فيها، والسيوف الصوارم من المعتدين الغاشمين والظالمين المستبدن الذين سيفقرونها ويقتلونهم؛ تتحسر عليهم، ولكن ما بيدها حيلة وهم رفضوا الهدى الذي مع علي^(ع) وأهل البيت^(ع).

(6) أتوا بعضهم إليها بعدما وصلهم تقريرها وتهديدها بما ستؤول إليه أحوالهم، دنيا وآخرة، ولكن... ولكن باعتذار رمى باللوم على علي^(ع) نفسه! فلو أنه^(ع) قال لهم ما قالت هي^(ع) لهم لما تركوه إلى غيره! بل وهناك توقيت أيضاً: كان يجب أن يقول^(ع) لهم هذه الكلمات قبل أن يبايعوا أبا بكر! وهذا - برأيي - عذر أقبح من ذنب، لأنه لم يكتف بالظلم والمشاركة فيه بل ورماه على المظلوم نفسه! أما هي^(ع) فقد أجابتهم وأحسننت - كما هو شأنها في جميع ما قالت - أنها ردت كلامهم ومحاولتهم الاعتذار، فإنه لا ينفع الاعتذار مع هكذا فعل واضح البطلان إزاء الحق الواضح، ولا ينفع الأمر بعد التقصير منهم، فإنه لا يرجى منهم الاستجابة إلى الأمر بعد هكذا تقصير، بل كيف سيستجيبون وهم يقولون أن العهد قد أبرم والعقد قد أحكم؟! والعجيب

أنهم وجدوا بيعتهم للخليفة أشد إبراماً وإحكاماً من بيعتهم لله ورسوله^(ص) وهي بيعة على السمع والطاعة وعدم المخالفة وعدم طاعة المخلوقين إذا تعارضت معها؛ فهل يعقل أنهم - وهم على هذا الوضع من خطل الرأي وضعف الموقف - سيقومون بشيء يعيد الأمر إلى نصابه؟ لذا، ردتهم الزهراء^(ع) لعلمها بهذا.